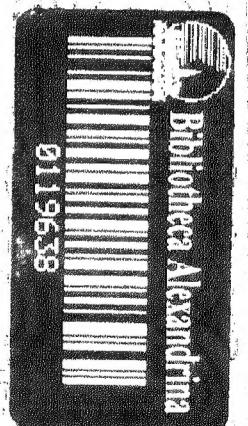


کتابخانه عمومی

شرکت آب و برق

شرکت آب و برق

طبعه اوله



الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله



المالك أمين
General Organization
Libraries
مدى
(وبالطبع شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب

رقم التسجيل 75

رقم الترخيص

رقم الترخيص

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاسوه بتواتر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داع التقصير عن
أدائه شكره بترادف أنواع منزه الشافية جدات تنجر اليه كلالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال
جازمة بأن عرا المزيده وامه وثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهي
أعظم مطالب وتباعدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتبعدنا بمحاسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله
الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات
والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصته معذ واجاب عدنان الذي
أنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخاق جديده ولا يعل ترديده على مدى الازمان صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه المستغلين بسنته لا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف
ولا بدل ما يقن ذوتميز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير وما علم ذو ادراك بانهم جمع السلامة
ومخالفهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني محمد الخضرى الشافعي
عامله الله باطاعه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى من
أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر السهولة على الطالب وقرب مأخذها للراغب
ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أو مل عليه حاشية تجميع منه شوارده
ونمكن من اقتناص أو ابد رائده وتتم منه مع الماتن المقاد وتبين منها للطالب المراد فيما نعتى بحجز القصور
عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلها بما تهايك الحور ومع ذلك أذكرك قول من قال وأحسن في القال
ان أعراض المؤلفين أعراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يدى النظارة تذهب
فوائدها ثم ترميها بالسكساد لاسيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعدجده منه حوسا قد ملاء الحسد من أهله
جميع الجسد وقادهم الغرور بحبل من مسد فسكاننا عندهم من قال

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * منى وما يسمعوا من صالح دفنوا

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أومن قال ان يعلم والخبر أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين وتري نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور
والمحب برأيه معزوز ومنصور الأني أعود فأقول عدم المبالاة بذلك أخرى والتأليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه أجرا وأعمل بقول البدر السامعي هب أن كلابد في مطاوعة الهوى مقدوره والتهب
حسدا ليطفي نور البدر ويأبى الله إلا أن يتم نوره هل هي الامنحة أهديها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة
ظن أنها تطوى جميل الذكي فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال هذا الخاطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله
بالقسيد الى سواء الطريق فنت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت
خامت بعون الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي ومع ذلك استأبرتها من
كل عيب ولا أضفها بضبط رفع القلم عن اصلاح ما عسى يصحكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطأ
والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقا عند ذوي الانصاف بالقبول
واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غبي جهيل لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض
افضاله أستمدد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنت النعيم
وان ينفع بها من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤل على الدوام
وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكم عليها غالب من كتب
هنا لكن نريد أن نذكر طرفا مما يتعاقبها بركاتها واستجلا بالزيد بركاتها فنقول ونبرأ الى الله من
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدسرح دسرجة اذا قال بسم الله على ما في الصحاح
وغيره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم
الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة الزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثركلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستقراء
خلاف بعضهم ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم
يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم وقوع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنحت مع كثرة عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمع اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهل تهمللا وهملل همللة اذا قال لا اله الا الله وياء هملل
للإخاق بدسرح ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزخشري هو من نحوت من بعث وأثير أي بعث
موتها وأثير ترابها ومن المولد الفذ لك من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبافكة التي أخذها الزخشري
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتحوفوا * شنع الوري فتستروا بالبل كفه

فيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فياحبنا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسيا الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم

ورحمه الله رح ومنوع م والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك
 لكن الاولى ترك نحو الاخبار بن وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها
 الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستئناس لهذا كما في تفسير الملقين بحديث بسم الله الذي لا يضر مع
 اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح
 بطلانه اذ لا تبرك في تخورج بخفي حنين مما ملأها به بل هي مجرد الملازمة الانها بمعية المقام تحمل على
 الملازمة التبركية فتقديرهم بدأ متبرك كاليس بما نالته عن الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملازمة فان
 لها أحوالاً شتى * فان قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان
 ناقصاً وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارى مع اجزال
 ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء ائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقدير الاحتمال لان الاعراب المحلى
 للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
 والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بداءة قوية أى بحسن نية وإخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
 الزائد يدل على التأكيـد كما ذكره الرضى والا كان عبثاً لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير
 التأكيـد ومن الغريب كونه اللقسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره
 الكو فيون فعلاً كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المغنى وهو المشهور ومن التفسير والاعراب بوجه
 بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً
 كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ر بنى وضعت جنبى وباسمك اللهم أرفعه وبان الجملة عليه
 مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية
 * قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
 البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب
 شيئاً في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من
 البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزحشرى
 وتبعه المتأخرون تقديره فعلاً مؤخر اخصاً أى مناسباً لمبادئ بالبسملة اما الفـعل فلما صر وأما تأخيره
 فلا دهم بامه تعالى ولم يفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد وليكون اسمه تعالى مقدماً كراكتهم
 مسماة وجوداً ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهى من
 تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبى وهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة
 مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
 الكشف على أن هذا لا يرد الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصاً فلرعاية
 حق خصوصية المقام ولا شعاعاً ما بعد البسملة به * فان قلت الذاج مثلاً اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
 فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره علماً كابدأ * فالجواب كما
 في الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع
 وقدره البصريون اسماً كابتدأى لكن الاولى تقديره خاصاً مؤخر الماسر وهو اما مبتدأ و بسم ظرف لغو
 متعلق به وان كان يمنع اعمال المصدر محذوفاً ومؤخراً لان محله في غير الظرف اتوسعهم فيه على التحقيق
 نحو فلما بلغ منه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تأليف بسم
 الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضاً بسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تأليف حاصل بسم الله
 الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقراً دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى السكون والحصول

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف الدليل فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ
 وخبره محذوفان الا أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص
 ولو قدر من مادة الابتداء ما امر فيكون لغوا وذلك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بآدى
 فرار ما ورد على المصدر ومحل الجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل
 لمجموع الجار والجرور على ما سيأتي تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل
 أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فان الجمهور كافى الشهاب على البيضاوى على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة
 ولغو مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في
 الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملها على ما قاله الليثى اذا قصد بباء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لجرورها من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فستقر في موضع
 الحال وان قصد مشاركة فيه فلفظ ويبينه اشتراكا في سمرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا
 بسمرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية
 وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأنيف ونحوه على اسمه تعالى فالتمسود مجرد المصاحبة من غير مشاركة في
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارى عند الشافعى اذ القصد ايقاع القراءة
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل
 مساحبة لانه متعلق بحال من فاعله هي قبيله فهو متعلق بمعنى لا صناعى وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرج
 عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاخفها ملتبس كما مر وقد ذكر السامعنى ان نحو زيد
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلى * اتى أن
 محذوفات القرآن كتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا مجزئة كما هو
 شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجها الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافى الشهاب
 ان معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعانى القرآنية المرادفة
 تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتألف به أصلا كالهماثر
 المستتر فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم البها حقيقة لامية
 للاستغراق ان أريد بكل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أى الجنس فى ضمن
 بعض الافراد لان حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال
 الشنوائى والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولية الجنس فى الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم
 كلها والاستغرافية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص
 الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحقيقه فى
 ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا فى فرد فهم متلازمان فلا
 مرجح له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها فعمل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من
 العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن
 الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيها الى الذات أو محاز عقلى من اسنادها
 للدلول للدال وانما يقل حينئذ بالله مبالغة فى التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أو
 حضرتك الشريفة أى عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيها بحسب الاعراب تسعة أوجه يمنع منها جوار الرحيم
 مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبى الربيع
 ولان فى الاتباع بعد القطع رجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه فنعى لذلك لالا عراض الجلة بين الصفة

والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون وعمل الرحمن نعمتا مبنى على أنه صفة مشبهة أما على قول
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لاتا بعا فيعرب بد لا من الجلالة والرحيم نعمت له لا
 للجلالة اذ لا يتقدم البديل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بماجر منعوته على الصحيح وعلى الثاني
 بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع
 فالجمله مستأنفة استئنافية بانها جوا بال سوال مقصود به التاكيد وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لان المولى
 تعالى لا يجهل وليست حاله من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوال الان الحالية تفيد تقييد البديء باسم
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لسكن الملاحظ عدم التقييد بوصف هو حاصل صور البسملة
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الطرف متعلقا بالفعل أو بحال من
 فاعله أو بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بخبر أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور
 المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الحاصل وهو أحد
 وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة
 زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لما في الباء من الاستعانة والمصاحبة أو التعددية وغيرها فتأمل والله
 سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكر
 المضطربين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دأوم على ذكره لا يشقى
 أبدا وانما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها
 لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بجاء سيد
 المرسلين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال مجمر) فيه التفات
 من التسكام الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسملة المقدر بنحو أو لا فعند السكاكي فقط
 لا كتفاته بخالفه التعيير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأني بجملة
 الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله
 في ثاب مؤلفه وهكذا مسح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب
 دواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضمحل
 الرياء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأستعين
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار الفية أو الترفع بها خلاف الظاهر فشيبه
 القول المستعمل بالمضارع والجامع امام مطلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج
 أو تحققه نظر الما قوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو
 استعارة بمصرحة تبعية أو مجاز مرسل تبي علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما
 ولحي ووصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ماسيا في قوله
 * وفعل اولي وفعل بفعل * وفي الثاني قوله * فعولة فعالة فعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه
 يقال كي يخاف ولا بالكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانيا سا كذا بالاصالة لثلاثي سا كنان في نحو
 ضربت بليست الالف أصاية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا نحو خفت
 ونمت مع أنه واو كقات ايشار التبيين حركة العين على تبين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئتها
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كي ينصر نقلت ضمة

(قال مجمر)

الوالى ما قبلها اثقلها عليها وان كان ما قبلها سا كننا لازومها ولم تنقل على نحو دلولة غيرهابالعوامل مع ان
الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الالجل كقلت جاز يد أو مفردا في معناها
كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصيدة نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقلت كلمة أى لفظ
رجل مثلا وقال الامير في حواشي للشذور الاسهل ان يقال القول انما توجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت
جاز يد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه للعين كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النية واجبة وان كان اللفظ
مسما لفظا توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل
مثلا أو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت
اسكت وقيد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتياد دلالة على معناه ولذلك كان كلاما تاما كما
سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله أعلم (قوله محمد)
هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جلال الدين بن عبد الله بن مالك نسب جده لشهرته به الطائي نسبة
الشافعي مندهبا الجياني منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة
والدال وحكى ضمهما للمدني اقامة ورواية لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين
على الواو وسماها وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونبيرها مع كثرة
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلاصتها من ذمتي فاذا لم يحب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه
شرفا أن من اخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهما ويقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام
عندنا ومن مشايخه ابن يعين شارح المفصل وتلميذه ابن عمرو بن يعين وقال انه جالس عند أبي علي الشافعي
بضعة عشر يوما ونقل التبريزي في آخر شرح الحاشية انه جالس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال
الداميني ولم أقف عليه غيره ولا أدري من أين اخذ ومن تصانيفه الاعلام بمئات الكلام كتاب يدعى في
بابه والتوضيح في اعراب اشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدة الطائفة في
الفرق بين الصاد والظاهر وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم وجزا في النحو عظيم الفائدة تستعمله
المشارقة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد النحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلات لذلك الكتاب وتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه
في بعض الابواب يصر عن معتاده ويترك ما رتبته في ايراده فسمي جان المنفرد بالكمال قال الدماميني
وقد قرط سعد الدين ابن العربي في الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جلال الدين فضله * الهه ونشر العلم أهله

أمل كتابه يسمى الفوائد * يزل مفيدا لدى لب تأمله

وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

فطن الصلاح الصفي ان هذا انقرض لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقدج في التورية في كتابه المسمى
بغض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك
لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزلة ذلك الكتاب اه (قوله هو
ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة في اسمه ونحويز كونها استثنافا بيانها
لا يخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فحملها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكبره
فحملها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثنافا لكون ردها بان شرط القطع تعين المنعوت
بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع وردبانه يكفي التعيين ادعاء ومحمل وجوب الحذف

هو ابن مالك

كما ذكره الاشمونى في النعت اذا كان النعت للسمع أو ذم أو ترحم أو للتخصيص أو للتوضيح كما هنا مقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سياتى هناك ان شاء الله تعالى (قوله أجدري) قال العرب وتبعه أكثر الخواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بالغيبة لكنه التفت منها الى التسكيم فغنى فأتى بطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما منى عليه الاشمونى من جعل الجلة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لانه جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والاتفات على هذا ظاهر فاللائق الجمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة في كل شئ بحسبه كما يأتى في مصليا أو يؤول قال بنوى القول فتدبر واختار الجلة المضارعية لاشعارها بالتجديد الاستمرارى أى اشعارها السامع بأن المتكلم سيد محمد مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يجدد جده دائما وذلك جدم مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمد عليه وهو الترتيب المأخوذة من رب لتعليقه الجديده فكما أن ترينته لنا بانواع النعم لانزال تتجدد كذلك تحمده بمحامد لانزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لانفيد التجديد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أى الوجود بعد العدم لانفيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والهمزة الالسانية في ثنائه على رب البرية كى لا يخلو محل عن ذلك بالحكاية اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف ببيان ورجح سم الاول بانه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لانه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أى ان عامله مطروح ليس عاملا في البديل أو باعتبار حكم العامل أى ان الحكم المقاد بالعامل لم يقصد به الا البديل فلا ينافى قصد المبدل منه شئ آخر كعود الضمير في نحووا كالت رغبته لثمة ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لانه يروج الاعتراض ولا يذفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدمامينى أن البديل مستعمل بنفسه لانه متمم لمقبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خارج خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أى ملتبسا بخيرا أو من الخير بالكسر كالقليل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفته ثمرة تخفيفا لكثرة استعماله كشم والاولى جعله منصوبا بنحو أو مدح محذوف لا أعنى لما نقله الدمامينى عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لانهما تقييد الحد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منهمامع مخالفة المذهب الجمهور ان جعل بدلانا من رب منهم تعدد البديل أو من الله لمنهم الابدال من البديل في غير بدل البداء لما فيه من التهاوت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بديل البداء فلا يمتنع ابداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظى والخطى ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسمها في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفته كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثانى لكونه صفة بحسب رسم ألفه لعدم كثرت كالعلم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قرأته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشمونى وجلة أجدري الخ محلها نصب بالقول والجمل بعدها مطوقة عليها أى فكل جلة في محل نصب وقال السنندري أجدري الى آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جلة لا محل لها لانها جزء مقول كالزى من زيد ولا تنافى لامكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لامن المحكى فكل جلة مقول مستقل والثاني بالعكس فجاء مع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ما حفظ من ألفز بقوله

أجدري في الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا * المعربين مفردا وجلا

مألف نيت غير شرط نصبت * بوند منها رقيم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحد كافي الاشتمول في حال كوني ناويا. الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أي مقدر بن الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تتأني الحالية وفيه ان المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لانية إيجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحد بلساني وأصلي بقاى فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها ببقى ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جلة انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الا أن يجعل على تقدير القول أي أجدر في حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أجدر في حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه يتفجع بصلاتنا عليه بالترقى في أعالي الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بثوابها اذ المنفعة صلى الله عليه وسلم علينا لاننا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يأيتها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتران المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبراً ومخبر عن الله والمشهد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كاهن مفعول بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ بسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالشدد ويجوز كون الشدد مخفف المهموز فيسكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيا واجتمعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصنف بوزن مفعول من الصفو وهو الخالص من السكر والمراد هنا المختار قلبت ناء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

* طانا افتعال رد اثر مطبق * وقامت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بمطابق الاتباع أي أمة الاجابة عموما لا باقار به فقط لئلا يلزم اجمال الصاحب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم فقيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطابق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لادال في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كقيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السنين والتناء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان أراد بالاتباع أمة الدعوى فتأمل هذا الذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدحوبه لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأوا قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقى ما اذا كانت العبارة محتملة للتعظيم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن العمل الصالح والظاهر ان الاولى جملة على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين

مصليا على النبي المصطفى *
وآله المستكملين الشرفا

والثناء اما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أوزانهم أي الكاملين فالشرف بافتتح
 الشين مفعول به على الأول ومشبه به على الثاني كالحسن الوجه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسي وأنه توسع فيه فأجرى مجرى القياسي لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيده ومعمول المستكملين محذوف ايذاناً بالعموم أي
 جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الأمة وكذا أن جعلت آل في الشرف بالفتح
 للاستغراق فيفوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالأولى جعلها اجنسية لذلك الآن يحمل على
 المبالغة بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين الله)
 أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستجابتها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقادير بين قدرتين قسرة الله تعالى إيجاداً وقسرة العبد كسباً بلا
 تأثير ولم يقدم المفعول ليعيد الخصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبة كقيل في اقرار باسم
 ربك وأصله أستعينون نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها فقلب ياء كسر ما قبلها (قوله في ألفيه) أي
 في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين أن جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في ألفينية بالثنائية
 لان علم الثنائية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل أن لفظ في
 استعارة تبعية لمعنى على التي تتعدى بها الاستعانة على حذف جدرع النخل وأنه من أستعين بمعنى فعل
 يتعدى بفي كارجو تضميناً نحو يا وهو اشرب الكمامة بمعنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة
 بالفظها والترجي بتعديتها بفي والاول أولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع انه مختلف في قياسيته
 أو تضميناً ببيانها وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجياً وهذا مقدس اتفاقاً لانه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمن البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف وانما قدرنا رجو دون أستخير كما في الاشعوني لما ورد عليه ان الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جمل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب
 نظماً على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حين الرجاء لكل
 وما سيأتي اخبار بما تبسر له فلا تنافي وللنحو لغة مستمة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل
 كزيد نحو عمرو والمقدار كعندى نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة
 وأظهرها أولاً كثرها الاول وللامام الداودي

واستعين الله في ألفيه *
 مقاصد النحو

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعها ضمن بيت مفرد ككلام

قصد ومثل ومقدار وناخية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل

* وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم العرف نارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الحكامات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط النحو والنواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غلب استعماله في هذين فقط وإن كان في الاصل يعم اثني عشر علماً باللغة والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاثنان بالكلام الموزون المقفى
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة

التحارب والتحذر من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لاسهامته
وأما البديع فتدليل لقسم برأسه وكذلك الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها
السابقة وغايتها وفائدته التحذر عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف فائدته
* وواضعه أبو الاسود الدؤلي بأمر الامام على كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان
النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فأعرب

فلما كثرت الاسلام وتألفت القلوب اختلط الجهم والعرب بالمعاصرة والمناحة فتولد اللحن والامالة في غير
محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام على لابي الامود منه أبو ابانها باب ان والاضافة والامالة وقال
له اني هذا النحوي ثم سمع أبو الاسود رجلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف
والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بذية تحو مها فقالت انما أعجب
من حسن ما أقول ما أحسن السماء وافتحى فالك فوضع باب التمجيد والاستفهام وكان يرجع الامام في
ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الاسود فردد منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم
جاعة منهم أبو عمر وبن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس فر يقين بصرى وكوفي
وماز الوائيد اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن فجزاهم الله الجنة (قوله بها محويه) أي فيها من ظرفية
المدلول في الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان
الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لمعاطها سببها وأصلها محوية كفعولة قلبت الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاستناد
للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير بابه
كما قاله ابن الناطم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
يلزم من تقرب البعيد تقرب البعيد وادبانه قديمهم بالابعد لشدة خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)
الباء بمعنى مع كما في الاشعري لاسببية لان المعهود سببا للتقرب هو البسط لا الابعاز لكن قال السيوطي
لا بدع في كون الابعاز سببا لفهم كما رأيت عبد الله وأكرمه دون وأكرمت عبد الله في السببية غاية
المدح للصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البندل) أي توسع العطاء يعني
تكثر افادة المعاني ففقيه استعارة امامية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها
بحال الكبريم في كثرة اعطائه ووفائه بما بعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكبريم للمشبه
أو مصرفة بان تشبه افادتها المعاني ببندل المسال والوعد ترشيحاً أو مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكبريم
وبسط البندل تخييل وانجاز الوعد ترشيحاً لا للعكس لان البسط أقوى اختصا صا بالكبريم من انجاز الوعد
وأسبق في الذكر فاللذان جعله هو التخيل سوا جرينا على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو
الاقوى اختصا صا أو على قول العصام انه الاسبق ذكر أو ما سواه ترشيحاً (قوله بوعده منجز) أي موفى
سر يعاوبين موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلافها بحر في متباعدى الخرج والباء سببية أو بمعنى مع
وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
وتصور ألفاظها فسكانها التمييز لفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها توعدها انجزا أفاده سم (قوله
وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما ففيه مجازة على اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى
تستلزم الرضا لاشتغالها على المحاسن فلا يحجز (قوله رضا) بكسر الزاء وسخط بضم فسكون مصدران
سما عيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا بعضا

بها محويه * تقرب
الاقصى بلفظ موجز *
وتبسط البندل بوعده منجز
وتقتضي رضا بغير سخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجهه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل
تقتضي أو خبر المحذوف أو نعت لالفية على حد وهذا كتاب أنما مبارك من النعت بالمفرد بعد الجلة وإن
كان الغالب العكس ومن يوجب وإن أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبرا للمحذوف كيف يصنع في
نحو يقوم يحبهم ويحبونه أدلة وقد فاقته هذه ألفية ابن معطي لفظا لأنها من بحر واحد وتلك من السرايع
والرجز ومعنى لانها كثر أحكامها كما قاله سم وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال في
أولها فائقة ألفية ابن مالك ولا جهوري المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة ألفية السيوطي
فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر ومستوجب والباء سببية أي
بسبب سبقه على في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم
جعله خبرا آخر عن هو أي وهو المتبس بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حازر
تفضيلا توفي ابن معطي سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستة وعمره خمس وأربع وستون سنة
ودفن بقرب الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) امام صدر فضله على غيره حكمت له بالفضل أو
صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبنى للجهول أي كونه مفضلا
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوزها ابن معطي (قوله الجيلة) امام منسوب بنزع الخافض أي بالجميل
أو على أنه صفة لثنائي أو بالنيابة عن المفعول المطلق أي ثنائي الثناء الجميل لخلف المصدر وأتاب عنه صفته
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفضير الثناء (قوله بهبات
وافره) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان الافصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر القلته وفي جمع
الكثرة لا ما قل اشرفه لأن بهبات وإن كان جمع قلة لأن جمعي السلامة منها عند سيوبه لكنه يستعمل في
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح في الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة إنما يعتبران
في تكررات الجوع أماما فافصا لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمع ثلثة
ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى الكثرة (قوله لى رله) امامه لقان ييقضى بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف
صفة لهبات وأما في درجات فيه متنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الآخرة وهي ليست
ظرفا للحكم لأنه أنزلى بل محكوم بها ومقتدرة وهي نفس الهبات ان جعلت في بمعنى من البيانية فان جعلت
بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها فان قلت يلزم على تعلق لى رله بيقضى الفصل به بين بهبات
وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنديا محضا بل هو معمول لعامل الموصوف نحو سببحان
الله عما يصفون عالم الغيب كإسمائي وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولان الدعاء
لابن معطي بعد موته إنما يتأني في الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا دعا عبدا بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولاخي لكن
فانه التعميم المطالب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفي به ويسلم
من افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاشموني

والله يهني بالرضا والرحمة * لى رله وجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وبهداك الهداية الى اقوم طريق فوقنا لما نحب وترضاه
وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يا رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حذف قبضت قبضة من أمر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى

فائقة ألفية ابن معطي
وهو بسبق حازر تفضيلا *
مستوجب ثنائي الجيلة
والله ييقضى بهبات وافره *
لى رله في درجات الآخرة
(الكلام وما يتألف منه)

انه اختصر على التدرج بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب
 عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع
 اشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات واما المبتدأ فمفسر على كل حال لم يذب عنه شيء
 ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول محذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما وافقه على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحتها بذكر
 أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المحرور مراعاة للفظ ما والضمير في يتألف عائد
 للكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وان أوجه البصر بكون مطلقا بل
 قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الازامع أمن اللبس قول واحد ان يكن
 في الهمع والتصریح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من
 تمة التعرف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد لان النعت لا ينعى مع وجود المنعوت أي لفظ كائن
 كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفايدة استقم
 وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطابق كذلك أي مفيد فائدة كفايدة استقم وان جعل مثالا بعد
 تمام الحذف فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة
 لتقدير كقولك استقم على أن حذف المحرور وادخل الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في
 الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والسكام مبتدأ مؤخر أي السكام اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها
 واعتراض بأنه ليس من تقسيم السكلى الى جزئياته لان المنقسم وهو السكام لا يصدق على كل قسم بمفرده بل
 على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولان تقسيم الكل الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لا نعدم بانعدام بعضها مع انه
 يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والحوار اما باختيار الثانى والمراد بيان أجزائه في الجملة أي
 التي يتركب من مجموعها لامن جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها
 الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن السكام اسم جنس يصدق بحسب
 وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كالم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره
 الجوهرى أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشعري فكان قال واحد السكام اسم الخ ولا شك أن
 لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاذاته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان في الكلام
 تقديم وتأخير وحذف والاصل السكام واحد كلمة وهي اسم الخ لجملة واحدة كلمة خبر السكام واسم الخ خبر
 المحذوف يعود لكامة المراد لفظها السكك باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كاه
 على ان السكام اسم جنس جنى يفرق بينه وبين واحد بالثلاثة فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام
 في بعض تعاليقه الظاهر أنه أراد ألا بيان انحصار جميع الكلمات العزمية في الثلاثة كقول سيدويه هذا باب
 سلم ما السكام في العرب بية السكام اسم وفعل وحرف فكانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا
 غيرها أي فالسكام جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله
 واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غير هامن الألفاظ المهمة اه وهذا الوجه
 أولى ظنوه عن التفسيرات المارة وعليه فتد كبر الضمير في واحد لتأويلها بالثلاثة كونه فلاحاجة الى الاستخدام
 بعود الضمير الى السكك بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى بتم إشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن
 قسيميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يكتفى في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد
 يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى السكام أي
 جزء ماصدق عليه السكام وهو أحد الثلاثة ألفاظا فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلاما لفظ مفيد كاستقم
 واسم وفعل ثم حرف السكام
 واحد كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولي)
 اختار في النسكت على هذا
 أن يعرب اسم وماعطف
 عليه مبتدأ سوغه قصد
 لفظه والسكام خبره أي لفظ
 الاسم وما بعده هي السكام
 أي الكلمات التي يتألف
 منها الكلام لا غيرها وفيه
 نظر فان الكلام لا يتألف
 من هذه الألفاظ أعني لفظ
 اسم وما بعده بل بمصادقاتها
 كما لا يخفى الآن يقدر
 مضاف أي هي دوال
 الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مقرده الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجعي أما على أنه جمع بمعنى
 السكومات فقد مر بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
 في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو إما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا
 كبر في بارأ وللضرورة أو هو أفعّل تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخلوه عن تكاف
 الحذف والاخير أحسن معنى لافادته أن القول يع جميعها ويجوعها إذا فعل التفضيل يقتضي المشاركة
 وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كما سيبين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
 الابتداء بعم الثلاثة وغيرها (قوله وكلة) مبتدأ سوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع كما في
 المسكودي لانه انما يسوغ ما قصد معناه لالفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه نائب فاعل
 في المعنى كما قاله المغرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويعد أنه من غير سند فاقيل انهم لم يذكروا في
 المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان السكامة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق
 عليه انه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيأتي في قوله فعل ينحلي وجلة قد يؤم بمعنى
 يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بعمل خبر الثاني وهو بها للضرورة
 (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
 الفم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرحي الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
 من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هو امرحى من داخل الرئة الى
 خارجها فهو مصدر أر يد به المفعول كالتخاق بمعنى الخلق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل
 على بعض الحروف لانه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان
 أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا الحرف مجوع الصوت
 وكيفيته وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل
 وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على
 الحرف لانها صفة قائمة به وانه دورهم قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دورهم لا سبق فلا يضر والحق انها
 بعده وانما المشددة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد بالقوة
 كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر انيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ
 المحقة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر
 دون غيرهم فهم فهمي كذلك والافهمي محقة بالفعل والى الاول يشير قول الشنواني المراد باللفظ في تعريف
 الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى المفهمي فليس
 بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها الالفاظ
 حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدرى بالعلم كما قاله الرضي وأما
 تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
 حقيقي كما قاله الروداني لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحقة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
 عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيهرح به وفيه ماسيأتي
 والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عدم السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر
 لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيتين ايجابا كانت أو سلبا وان
 كانت معاومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن
 الجنس الادخال وما لم يتناولوه يقال خرج عنه لانه وبمعنىهم أخرجهما به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم هو كلمة بها كلام قد يؤم
 (ش) الكلام المصطلح
 عليه عند النحويين عبارة
 عن اللفظ المفيد فائدة
 يحسن السكوت عليها
 فاللفظ جنس

(قوله لا التنويع) أي
 تنويعها الى انها إحدى
 السكات والى انها يقصد بها
 الكلام اه منه
 (قوله والمراد سكوت
 المتكلم الخ) الظاهر أن
 فيه سقطا والاصل والمراد
 بالسكوت سكوت المتكلم
 الخ كما في عبارة الصبان
 ليحفظ عليه قوله وبحسنه
 أي والمراد بحسنه اه

مما لا يخفى

الوجهى فيخرج بكل ما دخل في الآخر والدوال هي الكتابة والاشارة والعقد والاسماع المدا على اعداد
مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالمراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضم
فلاصنام (قوله وبعض السكام) أى بعض ما يصدق عليه السكام فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من
ثلاثة ألقاظ فأكثر كما سيأتى (قوله وهو) أى بعض السكام الذى خرج متركب الخ (قوله الامن اسمين)
ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه
وهما اما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة السكلام
عارضة لها واعتماد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب السكلام
سنة اسمان فعل واسم كمثل ومن الثاني المنادى فان يائنة عن أدعو وما بعدها فضلة لانه مفعول به فعل
واسمان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلت زيد قائما فعل وأربعة أسماء كعلت زيد قائما قائما
السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملته نحو زيد أبوه
قائم وعلى هذا فالخبر اضافى بالنسبة لانه كيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله كزيد
قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بهذا أحد
وردد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
وقائمون فالانف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس
بكامة اتفاقا لعدم استقلاله كألف المفاعلة ويأى التصغير والنسب ولما زاد في التسهيل قيد الاستقلال في
حد السكامة لاخراج هذه (قوله كقيام زيد) أظهر الفاعل لان الماضى مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما
على الاصح الا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه يس
بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع فكيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حله على غير الواقع
جوابا عما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله فاستغنى بالمثل الخ) أى فامثال تميم لاجد وفيه ان المفيد في
عرف النجاة لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كغلام زيد فليس معنى مفهوما لا مفيدا
فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لمجرد التمثيل لتتام الحد بدونه ولم يذكر
التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل
على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهى ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الافادة تستلزمهما اذ ليس لنا مفيد غير
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعى قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام بهجورة في
التعاريف فالاولى جعل المثل تيمنا من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم لما قاله الشارح وان كان
تمثيله من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لفائدة النخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان
اسنادها لم يقصد لئلا ينشأ بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغنى عنه المفيد لان هذه لم تفد لثقل اسنادها
بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبى ولا بد من قيد الوضع العربى ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النجاة
على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقيم اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط
اتحاد المتكلم اذا المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى
بأحدى السكامتين لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد والاتحاد لفائدة
والله أعلم (قوله ليعلم ان التعريف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبيه عليه أيضا في أول مسائل
الفن زيادة في البيان ليكتفى به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة اشارة الى اختلاف
الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحو فمحط تعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين
وقيل فائدتها اشارة الى انه من مجتهدى النجاة (قوله في اللغة) هي ألقاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم قال

يشمل السكلام والسكام
والكامة ويشمل المهمل
كدين والمستعمل كعمرو
ومفيسد أخرج المهمل
وفائدة يحسن السكوت
عليها أخرج الكلمة
وبعض السكام وهو ما يتركب
من ثلاث كلمات فأكثر
ولم يحسن السكوت عليه
نحو ان قام زيد ولا يتركب
السكلام الامن اسمين
كزيد قائم أو من فعل
واسم كقيام زيد وكقول
المصنف استقيم فانه كلام
مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقيم
أنت فاستغنى بالمثل عن
أن يقول فائدة يحسن
السكوت عليها فكانه قال
السكلام هو اللفظ المفيد
فائدة كفائدة استقيم وانما
قال المصنف كلامنا ليعلم
أن التعريف انما هو
للسكلام في اصطلاح
النحويين لا في اصطلاح
اللغويين وهو في اللغة

الامير في حواشي الشنور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا الثمنان ولغة تميم اعمال ما لا يستعمل كلف كان يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيمة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فلا حسن أن تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان واستعمال تميم اعمال ما يؤيد ذلك ان اللغة مصدر تميمي اذ المخرج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معني قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضع اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لاستعمالها فلا حسن أن لا يقتصر على أحد هما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفي اما يوحى كما يرى ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكلمة وعلمها آدم لا ولاده فلما افرقوا في البلاد تفرقت اللغات أو بخلاف علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقوف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كافي ابن الميث ومقتضاه أنه يشمل الممهل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوي فلا ينافي اختصاصه بالاستعمال واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحديث وهو السكام كقوله

قالوا كلامك هذا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وهو اسم مصدر لسكام وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان السكلام لى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والسكام اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للمساهمة من حيث هى ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحد بالتاء بأن يتفق فى الهيئة والحروف ما عداها كتمرة وتمر أو بالياء كروم ورومى سمي جميعا والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كتنخم ونخمة ان الغالب فى ضميره التذكير مراعاة للفظه وفى الجمع التأنيت وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للمساهمة من حيث هى كما قاله الرضى وبقى ما يصدق على واحد لا بهيئته كآسد وسماه بعضهم أحاديذا علمت ذلك فالسكام اسم جنس جسمى لا فردى كقاييل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد السكام الطيب بحرفون السكام عن مواضعه ولا اسم جمع لغير واحد منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب أو منها مع اجزاء أحكام المفرد عليه كصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجوع لا ينسب اليها (قوله واحد كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها فى الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه فى اسم الفعل وقول الفراء فى كذا ليست اسماء ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من أيها الذى لتعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لجزا اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كذا انما كلمة وللجواب كأتى اذا اتاها قسم نحو كذا والتمر والاستفتاح كأذا دخلت عن ذلك نحو كذا ان الانسان ليضغى النظر المعنى وحواشيه (قوله فى نفسها) خرج به الحرف وفى اما مسبية فى المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى فى نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب البيايين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار

اسم لكل ما يتكلم به
مفيدا كان أو غير مفيد
والسكام اسم جنس واحد
كلمة وهى اما اسم أو فعل أو
حرف لانها ان دلت على
معنى فى نفسها

غير مقترنة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تبدل (١٧) على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف

والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كزيد وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف وجه الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلام والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله في لاله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلام في الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثل اجتماعهما فبقام زيد فانه كلام لا فادته معنى يحسن السكوت عليه وكلام لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفسراد الكلام

(قوله من اطلاق الجزء)

أي كاطلاق العين على الربيعة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ر بات القوم بالهمز اذا رقبتهم خفية أو براء فهمزة مكسورة فتحتية مشددة وهو من مجلس

على مكان عال لينظر القوم اه منه

فهم السامع المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما تبدل على معنى سيرة وهو المقتضى عند النحاة (قوله غير مقترنة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضما لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبح وهو الشرب أو النهار والغروب وهو الشرب آخره والليل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أم هو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضما بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لاحد ههنا ووضع للاخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضما الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق الزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا قترانها به وضما ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاجد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكما الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لان كلامها دال على معنى في غيره وأجاب الرضي بأن الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج لاصلة والمرجع لكشف ابهامهما لالدالاتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فيكمل منهما ما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأبهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعاقب بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلام أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كما انه ليس كلاما ولا كلاما بل قول مركب اما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يع الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفرد كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلاما ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالمشترك المهور في التعاريف فرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسلا عند النحاة واللفويين أيضا كما صرح به الشنوافي على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعاتها على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لالفاظ أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء النائية عن أدعو وأحرف الجواب النائية عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلام الخ) فبينهما العموم والوجهي وأما الكلمة فتباينهما

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه زاد معناه
وعكسه (قوله بالجر) امامتعاق يحصل وللأسم خبر أو عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى
التميز بالحاصل بالجر الخ كائن للأسم أو الحاصل للأسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف
ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى
وجوزه الكوفيون والزحشرى اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولاً بليغا بناء على تعليق فى بليغا
أو أن تميز مبتدأ بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللأسم متعلق به أو عكسه أى التميز بالجر
حصول للأسم أو التميز للأسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم
معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جازها للضرورة
مع توسعهم فى الظروف على أن الاصح جوازها مطلقاً لان المنع فى الخبر لثلاثيهم كون المبتدأ فعلاً وذلك
منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو أجنبي
لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت نضر به للفصل المذكور
كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك إلا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور
لكونه ليس أجنبياً محضاً لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل وأنه لا يمنع الفصل الامع تأخر الأجنبي
والمعمول عن العامل لامع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأما ريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات
الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أو لها وثانيها الذى منها الاضافة وعود
الضمير اليه كعوده على الالموصولة فى أفصح المتقرب به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف
أنت أصحیح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كنزال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه
كقط وعوض رحيث فانها بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة
والتعريف انها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب
السبب لانها توافق فى شق الوجود لا الشرط لخالفها فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه
الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص فان قلت سيأتى ان الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن
اسما فقد لزمت من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما
انحصرت العلامات كلها كانت مساوية لازمها وهو العلم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان
وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر)
عرفوه على أن الاعراب لفظى بالكسرة التى بحديثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا
بذكره ودور لاخذ المعرفة فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو
حذف ما ضربه وهو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله
الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس
التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن
هشام فى شرح اللعة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور
بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا أن يراعى منه غير (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض
بان الحرف يتناول المبنيات وعن وعلى والكاف الاسميّات اذ يستبدل على اسميتها به لا بالجر لعدم
ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كجبت من أن فت فى وقع
المبتدأ فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لسكرته ليس ظاهراً فى الفعل حتى يوقع فى
الخطأ بخلاف الحرف وقد براد بالجر الظاهر والمقدر والمحل فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال انفراد
الكلام زيد قائم (ص)
(بالجر والتنوين والنداء
وأل *
ومستند للأسم تميز حصل)
(ش) ذكر المصنف فى
هذا البيت علامات الاسم
فنها الجر وهو يشمل الجر
بالحرف والاضافة والتبعية
نحو مررت بغلام زيد
الفاضل فالغلام مجرور
بالحرف وزيد مجرور
بالاضافة والفاضل مجرور
بالتبعية وهو أشمل من
قول غيره بحرف الجر لان
هذا لا يتناول الجر بالاضافة
ولا الجر بالتبعية ومنها
التنوين وهو أقسام

استشكل عنه علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لخصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو أدخلت نونا على الكلمة لتقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أي النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا خطأ ووفقا فهو من اطلاق المصدر اما على آتية لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغنى أو على المفعول نخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفين وأما الثانية فتتوين وبالأزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذلك نون اذن لانها نفس الآخر لا لا حقه وقوله وصلاليان الواقع كقائه يس وبلا خطأ الخ تنوين التثنية والغالي الآتيان في التثنية لثبوتها خطأ ووقفها وحذفها ووصلا وإنما يطلق عليها التنوين مجازا للشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه ثبت في الخط ألفا لانا نقول المنفي ثبوت النون بنفسها لامع بدلتها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو لنفسه لانه تاسم ألغا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتبها نونا فهي خارجة بقيد لا خطأ كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعي مذهب الكوفيين يز يدقيد لغير توكلد لاخراجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بها ما يخرج بها بعدهما (قوله تنوين التمكن) ويسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصفه عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق للاسماء المعربة) أي المنصرف معرفة كانت أو نسكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذ اسمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكن تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نسكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكن لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنيّة) أي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماعي فاسمع منونا وغير ممنون كصه ومه وحبل جازيه الامران وراسع منونا فقط كواها بمعنى أنجب وريها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وراسع غير ممنون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيدويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نسكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وتاء من يدين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلامنا هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذي لا ينون مفردة كبراهيمون والدليل على انه للقبالة للتنكير ثبوتها في المعربات وللاتمكن ثبوتها فيما لا ينصرف منه وهو مسمى به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكن لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العملية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنع الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم وجهه شارحه بدخوله في التمكن (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلاة لدليل كقولها

نحو الألى فاجع جو * عك ثم وجههم اليها

أي الألى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكن وهو اللاحق للاسماء المعربة كن بدورجل الاجع المؤنث السالم نحو مسلمات والاحو جوار وغواش وسيأتي حكمهما * وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنيّة فرقابين معرفتها ونكسرتها نحو مررت بسيدويه وسيدويه آخر * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات لانه في مقابلة النون في جمع المذكور السالم كسليمين * وتنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام عوض عن جملة وهو الذي يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أي حين اذ بلغت الروح الخلقوم وحذف بلغت الروح الخلقوم وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن اسم

الوضي وإضافة حين اليها من إضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفاقالده مامني لان الحين مطلق زمن
 واذا زمن مقيد بما أضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو لاحق لاسكل) أي ولبعض قال في التصريح
 والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بانه لا يمكن لصرف
 مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس
 لجريهما في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريهما على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجريهما في
 حاجتهما لأفهي في الأصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الأخير وظاهر القاموس إطلاقها على المرأة
 وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فتخصيصها بالامة عرف طاري منشؤه حديث لا يقل أحدكم
 عبدي ولا أمتي فان العبد والامة لله وإيقل غلامي وجاريتي أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)
 أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كما عيم تصغير أعشى فانه ممنوع من الصرف
 للوصفية ووزن الفعل لانه كاد خرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور
 والراجع بناؤه على تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الحكمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالأصل
 جوارى وأعشى بتنوين الصرف حذف الضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء للتقاء
 الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقدير لان الياء حذفها لعله
 كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزال مانعها وهو
 التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناء على تقديم منع الصرف فأصله جوارى بلا
 تنوين حذف الضمة لثقلها على الياء وكذا فحة الجر لثقلها عن ثقليل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها
 التنوين وانما يبرأ جوهه بالفحة على الاول كهذا لانه لا يمنعها الا بعد الاعلال ومذهب المبرد والزجاج انه
 عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين مع تنوين العوض
 وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزال صيغة مقاعل ونحوها بحذف الياء فصار كباين
 وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفع الجوا) وأما النصب فيظهر على الياء خفته (قوله
 يلحق القوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل
 أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي التي أطلقت
 عن السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقل اللوم) قاله جرير
 وأقل بكسر اللام أمر للوثنة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
 الهمزة وضم التاء أي ان نطقت بالصواب فلا تنسكريه بل قولي لقد اخطأ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت
 النطق بالصواب بدل اللوم فتقولي وجواب الشرط محذوف يفسره قولي ولقد أصاب من مقول القول والشاهد في
 العتابن وأصابن إذا أصابهما العتاب وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية
 مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شرطه منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله اترك الترنم)
 أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروي الذي هو الترنم فتسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان
 الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حوفا أغن وليس الترنم خصوص المد المذكور (قوله أرف الترحل الخ)
 ساقط في نسخ وقائله ز ياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغنة بعد تعذره عليه وأرف بالزاي والقاء
 وروى أفد بالقاء والبدال المهمة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم
 جمع للابل التي يسار عليها واحد هارحلة ولا واحد لها من لفظها كافي الصحاح وقيل واحد ركوبة كأمس
 ولما نافية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل
 المراد بها الخيم التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكأنها

وهو لاحق لاسكل عوضا
 عما أضاف اليه نحو كل قائم
 أي كل انسان قائم حذف
 انسان وأتى بالتنوين
 عوضا عنه وقسم يكون
 عوضا عن حرف وهو
 اللاحق لجوار ونحو
 ونحوهما رفعها وجوانحو
 هؤلاء جوار وممرت بجوار
 حذف الياء وأتى بالتنوين
 عوضا عنها وتنوين الترنم
 وهو الذي يلحق القوافي
 المطلقة بحرف علة كقوله
 أقل اللوم عاذل والعتابن *
 وقولي ان أصبت لقد أصابن
 فجاء بالتنوين بدلا من
 الالف اترك الترنم وكقوله
 أرف الترحل غير أن
 ركابنا

لما نزل برحالتنا وكان قد نزل

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن ركائبنا لم تذهب مع عز منا عليه والشاهد فى قدن
 حيث أبدلت النون من الياء اذ أصله قدى بكسر الدال واشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
 بعد قد (قوله الغالى) من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لانه زاد على الوزن فى آخر البيت لترنم بالنون
 أوليؤذن بالوقف اذ الشعر المسكن آخره للوزن لا يدرى أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالخزء بمجمتين وهو
 زيادة أربعة أحرف فاقبل فى أوله (قوله المقيدة) أى التى يكون رويها حرفا صحيحا حسا كذا (قوله وقام
 الاعماق الخ) قاله رؤبة بن العجاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أى ورب مكان قاتم
 الاعماق أى مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغازة مستعار من عمق البئر
 والخاوى الخالى والمخترق يفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أى يختلط الاعلام
 ولماع الخفقن أى شديدا لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر محمور ورب محذوف أى قطعه مثلا
 كما فى العنق وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد اذ دخل النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج
 لتحريكها لتخلص من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه ويومئذ واختار ابن الحاجب
 الفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصر بين يسكن ما قبله ويقول
 الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى
 أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيمحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت
 الآتى فتأمل (قوله وظاهر كلام المصنف الخ) قد علمت أن تسميتهما تنويننا مجاز فلا تشبهلها معياره لان
 الشئ اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع
 الصرف للعامة والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف
 والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا ولاشدوذى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية
 والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب لكن خالفه الدماميني وجعلها أقساما
 مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيقن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها
 المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمهما من خير ما حوزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زد * رنم وأحك اضطرر غال وما همزا

فيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تسكلة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر
 (قوله يختص به) الباء داخلة على المقصور والتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الأربعة لا توجد فى غيره
 (قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترتم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحار بن عمرو كفى خرن * ويعدو على المرء ما يأمرن

وفى الحروف

قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا معد ما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها اسماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر
 نادى ومصدر فاعل الفاعل وحقيقته طلب الاقبال بيا واحدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى
 مفعول به وهو لا يكون الاسما وأما دخول ياعلى الحرف فى نحو ياليت قومى يعلمون يارب كاسية فى الدنيا
 عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى ألا يالاسجدوا بتخفيف الافلحجر والتنبيه ولا يلزم ذكر
 المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء مثلا (قوله والالف واللام) أى
 المعرفة كالرجل أو الزائدة كالجرت وظبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالى وأنته
 الاخفش وهو الذى ياحنى
 القوافى المقيدة كقوله
 * وقام الاعماق خاوى
 المخترق *

وظاهر كلام المصنف أن
 التنوين كاه من خواص
 الاسم وليس كذلك بل
 الذى يختص به الاسم انما
 هو تنوين التمسكين
 والتنكير والمقابلة والعوض
 وأما تنوين الترتم والغالى
 فيكونان فى الاسم والفعل
 والحرف ومن خواص
 الاسم النداء نحو يازيد
 والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الامير مع

الاشارة لامثالها بقوله

مكن يزيد وايه نكرته

كذا *

قابل بجمع لتأنيث وقد سلما

عوض جوار اذ رنم عطامه

* غال ان أو بصرف

الشعر ما حرم

كذا انداء بتنوين كيما طر

* والحكى ماشد تلك

العشر فافتحها * اه

من هاشم لسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أفعال فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاستناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية في نحو الخافقه ما الخافقة والموصولة في نحو أنما صنعوا كيدها سحر أن قدر العائد أي صنعه والافهى حرف مصدرى أي أن صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير إليها وليست انما أداة جصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر أن فإن قلت قد ورد الاستناد إلى الفعل في نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يرسم البرق وقولهم زعموا مطيعة الكذب وإلى الخرف نحو من حرف جوايب بان الاستناد في الأخيرين لقصد اللفظ وهو اسم قطعاً فان السكامة إذا أريد لفظها كانت اسمها ومدلولها اللفظ الواقع في التركيب فإذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالافى كونه اسماً مستنداً إليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلاً والمشهور تسمية هذا الاستناد لفظياً لأن الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنوياً أيضاً لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتي إيضاحه آخر الباب وأما تسمع ويرى فكيف فسبو كان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن تسمع على الأصل وحذف أن مع رفع الفعل كانهما قياسي وقيل سماعي وأما مع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشاذا في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كافي قوله

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغي * وأن أشهد الذات هل أنت مخادى

بنصب أحضر وقيل يرى كم صفة لمبتدأ محذوف أي آية يرى كم بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما * أموت وأخرى أبتغى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أي منهنما تارة أموت فيها وأ كدح مضارع من السكدح وهو التعب حال من فاعل أبتغى وأجيب أيضاً بان الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحديث فيكون اسماً كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أي من غير حاجة إلى حذف أن أو اضمارها فيسند إليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كنهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنواني ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق بعمر بيته وهلاكوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لا جاعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الامسنداً أبداً فجعله مسنداً إليه خرق لاجاعهم اه وأما يوم ينفع فن موضع سبك الجملة بالاسم لاضافة اسم الزمان إليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أ ل الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الأصل وهو مبني على ان المعرف للام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللحق التعبير بال لأن ثنائى الوضع ينطق بسماء لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها في الوضع فيعبر بال نظر للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظر الزيادة وقد استعمل سببويه العبارة في أقاده المرادى وأل في كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الاما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلتها وهي اليه اعتماداً على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلتها لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازع فيه لان المصنف لا يراه في المعمول المتوسط كالمقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجيز في قوله تعالى رب أنزلني منزلاً مباركاً كونه منزلاً مفعولاً مطلقاً وحالاً وأظرفاً (قوله بتأفعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء مخنوماً بألف يجوز قصره ومده اجماعاً كافي المجمع لكن تتعين هنا قصره

والاستناد إليه يجوز بد قائم
فمعنى البيت حصول الاسم
تميز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والتداء
والالف واللام والاستناد
إليه أي الاخبار عنه
واستعمل المصنف رحمه
الله أ ل مكان الالف واللام
وقصد وقع ذلك في عبارة
بعض المتقدمين وهو
الخليل واستعمل مسند
مكان الاستناد له (ص)
(بتأفعلت)

(قوله صفة لمبتدأ) أي
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
في على حسب منازعة ومنه
أقام أي منافس يرق ظعن
اه منه

وأنت وبيا فاعلى * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم (٢٣)

والحرف بقاء فعلت والمراد
بها تاء الفاعل وهي المضومة
للتسكيم نحو فعلت والمفتوحة
للمخاطبة نحو تباركت
والمكسورة للمخاطبة نحو
فعلات وبمتاز أيضا بقاء
أنت والمراد بها تاء التأنيث
السكينة نحو نعمت وبست
فاحتزنا بالسكينة عن
اللاحقة للاسماء فانها تكون
متحركة بحركة الاعراب
نحو هذه مسلة ورأت
مسلة وممرت بمسلة
ومن اللاحقة للحرف نحو
لات وربت وثمت وأما
تسكينها مع رب وثم فتقليل
نحو ربت وثمت ويمتاز
أيضاً بيا فاعلى والمراد بها
ياء الفاعلة وتلحق فعل
الأمر نحو اضربى والفعل
المضارع نحو تضرب بين ولا
تلحق الماضي وإنما قال
المصنف وبيا فاعلى ولم يقل
بيا الضمير لأن هذه تدخل
فيها بيا التسكيم وهي لا
تختص بالفعل بل تكون
فيه نحواً كرمي وفي الاسم
نحو غلام وفي الحرف نحو
اني بخلاف بيا فاعلى فان
المراد بها ياء الفاعلة على ما
تقدم وهي لا تكون الا في
فعل وعما يتميز به الفعل نون
أقبلن والمراد بها نون
التوكيد خفيفة كانت نحو
قوله تعالى لنسفعاً أو ثقيلة
نحو قوله تعالى لنخرجك

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقديم مضاف أي
و بقاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان إلا أن يجعل من استعمال
المشترك وهو تاني معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبقامة علق به وقدم معمول الخبر الفاعلي
على المبتدأ للضرورة على ما مر قال الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خبر من جراحة
وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في
ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المميز هو الافراد لان
الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ بخلاف ثمرة خبر من
جراحة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويغ لانه نوع من
السكامة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسما للمعرفة أعني الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان
للاواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم عما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ
أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي لا خصوص المفتوحة مثلاً ففيه مجاز مرسل
أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت وإرادة لازمه وهو الفاعل فسكانه قال بقاء الفاعل وكذا قوله بيا فاعلى
ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتاً أو نفياً الفاعل
الغوي وهو من أوجد الفعل لئلا يخرج تاء نحو مت وما ضربت ولا الاصطلاح لئلا يخرج تاء كان وأخواتها
ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو
ما ضرب إلا أنت لانهما ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت بيا فاعلى بنقل ضمة الهمزة الى
التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء الساكنين وقالتا تيناطا تينين بفتحها والالف وانما اختصت
الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضاً بانها
للتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله بيا فاعلة) أي ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر
وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلاً امر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف
الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد (نبيه)
بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز
ولزومه مع بيا التسكيم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف
وابن فلاح في مغنيه النواصب ولولوا حرف المضارعة اه نسكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ لان
الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الرجوع من خروجها عن الظرفية
أما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائماً فتعلق بمجذوف هو الخبر كما سيوضح في الاستثناء
قليل لا فائدة لهذه الجلة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين
أي سوى قابلتي علامتهما ففيه إشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد
لتنقيصه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر
العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني بالماضي للاتفاق على بنائه
وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كبشتم) خبر
لمحدث وفي أي وذلك كبشتم بفتح الشين مضارع شجعت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

ياشعيب فغنى البيت ينجلي الفعل بقاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ويا الفاعلة ونون التوكيد (ص)

(سواهما الحرف كهل وفي ولم * فعل مضارع يلى لم كبشتم)

لأبوا فقه في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين ههنا فاعل السناد التوجيه وهو اختلاف
 حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديمية للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت
 ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمرأى من مازة يميزه كباية
 يديعه بمعنى ميزه وبالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشتراك في
 معنييه لالجنس لثلاث تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا
 علمه بشد اللام والنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمخوفه يفسرهم لان أداة الشرط
 لا يلها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور في جعله هامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب
 الشرط محذوف وجوبا أى فسمه بالنون لا جوازا كما قيل لما نص عليه في المغنى انه يجب حذف الجواب ان
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا لمخوفه هو ظالم ان فعل وان شاء الله
 لم يتسور (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم
 جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالتاء
 أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا أفاده الحنفى وغيره
 قال الصبان والمتجه كفى المغنى ان الخبر في الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة
 محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المغنى في قول ابن معطى * اللفظ ان يفد
 هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
 يكون خبرا والجواب محذوف فكذلك يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى تلزمه الضرورة
 على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء وأخبرا كان فيه ضرورة
 حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فإنا قلنا الحنفى هو المتعين
 فلا تكن أسير التقليد بالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر لئلا ينافيه الحكم عليه
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
 (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حلول أو بمعنى المسكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
 أى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المسكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل والنون خبر
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله ونحوه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان
 اسمية ما ذكر معلومة من التنوين (قوله وحبل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بالانوين
 ومنونة وكلام الناطم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون
 (قوله بخلافه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلامته عدم القبول ولا بردان العدم لا يصلح علامة
 للوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجمعول عدمها علامة له
 حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح ببقى أن يقال ان أر يد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة ههنا فقط
 دخل فيه ما ليس منه اذ لينا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أر يد المذكورة
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون
 لاقادة التمييز في بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتانين
 وسم * بالنون فعل
 الأمران أمر فهم
 والأمران لم يك للنون محل *
 فيه هو اسم مخصوصه وحبل
 (ش) يشير الى أن الحرف
 يمتاز عن الاسم والفعل
 بخلافه من علامات الاسماء
 ومن علامات الافعال ثم
 مثل بهل وفي ولم منها على
 أن الحرف ينقسم الى
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص

وهو قسما مختص بالاسماء
كفي نحو زيد في الدار
ومختص بالافعال كما نحو لم
يقم زيد ثم شرع بين أن
الفعل ينقسم الى ماض
ومضارع وأمر فجعل علامة
المضارع صحة دخول لم عليه
كقوله في يشم لم يشم وفي
يضرب لم يضرب واليه
أشار بقوله فعل مضارع
يلى لم كيشم ثم أشار الى ما
يميز الفعل الماضى بقوله
بىماضى الافعال بالتاء
أى ميز ماضى الافعال بالتاء
والمراد بهاء الفاعل وتاء
التأنيث الساكنة وكل
منهما لا يدخل الاعلى
ماضى اللفظ نحو تباركت
ياذا الجلال والاكرام
ونعمت المرأة هندر بشيت
المرأة دعشم ذ كرى بقية
البيت أن علامة فعل الامر
قبول نون التوكيد والدلالة
على الامر بصيغته نحو
اضربن واخرجن فان
دلت الكلمة على أمر ولم
تقبل نون التوكيد فهى
اسم فعل والى ذلك أشار
بقوله

(والامر ان لم بك لانون

محل *

فيه هو اسم نحو صه وحيل
فصه وحيل اسمان وان دلا
على الامر لعدم قبولهما
نون التوكيد فلا ية ال صهن

وحيل معنى أقبل فأنفارق

يقبلان الاستناد اليهما برادفهما وهو الزمن الماضى والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن
الماضى ما فعلت فيه ونزال تقبلها ما برادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى
معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هى فى الاصل تختص بالفعل
لكونها بمعنى قد كماهى فى هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمة دخلت
على الجملة من مثلها لكن مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً لفعل مضمر بل
لا بد من معانته لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أيت وبالأولى هل زيد أرب
بلا ضمير وذلك لأنها اذا لم تر الفعل فى حينها تسالت عنه ذاهلة والاحت الى اسباق الالفة ولم ترض الابعانته
لفظاً واكتفى فى السكاسى بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين
التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس جلا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية
عسى جلا على لعل والثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبش مستدلاً بدخول الجار عليها
فى نحو ماهى بنم الولد لان قبول التاء نص فى الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أى ماهى بولد مقول فيه
نعم الولد كما سأتى فى بابيه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به فى شرح الكافية من
أن تاء الفاعل تنفرد فى تبارك كتاء التأنيث فى نعم وبش لكن فى البجائى على الأجرومية انه يقال تباركت
أسماء الله ورد التصرح به بان الالفة لا تثبت بالقياس براد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما
وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة فى فعل يصلح لها افادة الصبان * قلت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى
تبارك التنزيه المبلغ الذى لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولما لاحظ البجائى
أن ذلك التنزيه يكون له اسماء وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجملة فتأمل فانه نفيس جداو به برادى التصرح به
(قوله فان دلت الكلمة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم فعل مضارع كأوه وأف أى
أتوجع وأضجر وان دلت على الماضى ولم تقبل التاء لذاتها فهى اسم فعل ماض كهيات وشتان أى بعد
وافترق فان لم تقبلها عارض فلا يضرك فعل التجب والامتناع وحيداً فى المدح لعروض ذلك من استعمالها
كالامثال التى لا تغير قال ابن غازى ولو شاء التصرح به بالتأنيث لقال

وما يكن منها لئى غير محل * فاسم كهيات ووى وحيل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى
اسكت) أى مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح وبيان ان
كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غيره له وضعان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات
المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعى به يدل على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علمها
عليه ولو كان هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان
وضع لها وضعا قصدياً أسماء أخرى غير الفاظها اطلق ويراد بها الفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها
وسموها أسماء الافعال فصه مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالاته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا
قصده لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع فى التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت
لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كداحقه التفتازانى فى حواشى الكشف
والله أعلم

(المعرب والمبني)

(٤ - ب خضرى - اول)

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلان ولا يجوز ذلك فى صه وحيل (ص) (المعرب والمبني)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى ببناء الخ استطراد يافقه تعسف
 وأل فيهما اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلته بطريق العارية منها السكونها بصورة الحرف والوصف
 نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانصلاح مدخولها
 عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالوصول والمفعول المطلق وأخوها عن شرح
 الكلام لتقدمه عليه ما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه
 خاليما عن الاعراب وقدمها على الاعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر
 قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث
 قبولهما وبيان سبب القبول كشيء الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف
 قابل الاعراب وغير قابل توجه الى معرفته فبين أولا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة لمعان
 كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ماسيأتي في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نض عليه الدماميني على المعنى وغيره ومنه قولهم اعراب جاز يد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا
 لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقة لها سجيية أفاده الامير
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب
 خبره وهي جار ومجرور خبر لمعرّب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبني أى ومنه مبني فاعرابه كذلك
 والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة
 خلافا لمن توهمه لان قوله ومبني ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فئهم من آمن ومنهم من كفر نعم استفاد
 الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فله حمل عبارته هنا عليه بقدر يثبت ذلك بان
 يقال وبعضه الآخر مبني كما قدره الاشعري ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة ومما خصصه لان
 اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنيّة ليس قولاً بالواسطة لا مكان جملة
 هي أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الاعداد المسرودة انها معربة حكما أى قابلة له اذا
 ركبت لاسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بناءها لشبهها الآن
 بالحروف المهمة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من التشابه أما ان جعلت
 أسماء السور والقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف أو مجرورة بحرف
 قسم مقدر وما كان منهما مفردا نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل يقدر اعرابه لحكاية قبل
 العلمية أو يعرب لفظا في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذلك
 البضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص
 الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عرّبت أى مع شبه الحرف موصولة أو غير المعارضته بلزومها الاضافة
 لفظا أو تقديرا لبعض الموصولة كما سيأتي وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لان اضافتها
 اما مفرد أو جملة خرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن
 الأنبارى انما عرّبت أى تنسبها على ان أصل المبني الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلاله تنسبها على ان أصله
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيد قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب
 الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جني والزجاجي وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم
 شبه الفعل ونحو حادام لشبهه شبه الفعل وهو نزال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لالتركيب اذ كل
 هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن وكلامه لا فائدة بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبني)
 (ش) يشير الى أن الاسم
 ينقسم الى قسمين أحدهما
 المعرب وهو ما سلم من شبه
 الحرف والثاني المبني وهو ما
 أشبه الحرف وهو المعنى
 بقوله يشبه من الحروف
 مدنى أى يشبه مقرب من
 الحروف فعلة البناء منحصرة
 عند المصنف في شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رجه
 الله وجوه الشبه في البيتين
 اللذين بعده هذا الميت
 وهذا قريب من مذهب

للاتركيب كما سيأتي أو بواسطة كخدام فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعد لا وتعر بفا وقيل لتضمنه
معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكالمنادى فانه أشبه ضمير أدعوك أفراد وتعر بفا وخطابا
وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناطم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب
فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام
في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة كما في المزهري (قوله في شبه
الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف
الخاص على العام والمغاير ان خص الشبه الاول بما عدا المعنوي فأوتو يعمية فهو في المعنى عين مذهب
الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله
سيدويه) هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويه را تحته وضافة الهجيم مقبولة
لقب بذلك لأنه كان يشتم منه را تحته التفاح أو شبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينصف على
الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضحي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني
الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بباء أضرب مثلا عر بت مع
همزة الوصل عند سيدويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب أو رب فلما أوجب الشبه الوضحي البناء لكانت
هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب باسمي به ولو كان حرفا نحو يا
كمن لشر فها وعر وضوضها ولذا عبر بالوضحي دون اللفظي وان كان هو الأنسب بمقابلة المعنوي (قوله في
اسمي جثتنا) باضافة اسمي الى جثتنا لأن المقصود لفظه ولا يردان التاء وناحيفتد بمنزلة الزاي من زيد
لاسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جثتنا المستعمل في معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جثتنا
لأنه لا ينبغي عن قصد اللفظ فتدبروا الاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثاني عن الاول كما هو ضابطها
لأن محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كوجهها بمعنى في (قوله
وكناية) أي وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضحي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا
تأثر نعت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا معنى غير نقل اعرابها بعد عارية لكونها بصورة الحرف
وتأثر مضاف اليه وجوه مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب
الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك
متأخر عن البناء لاسبابه ويغني عن هذا القيد في اخراج المصدر الآتي جعل ألفا أصلا لا ثمانية لأن نيابة
المصدر عارضة في بعض التركيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف
أو حرفي هجاء فصار فعل خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فما نقص فقد شابه الحرف في
وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة
كامل أو خمسة كما لمن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف
المضارع أعرب أشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سيأتي وأيضا هو أضعف أقسام
الكلمة اذ ليس مقصود ذاته بل لربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على
اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متحليا بأشرف الخلال فلما أشبهه بالدون انحط
عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف أشده تباعدا بينه
وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فانه وان كان نوعا آخر لكنه أقرب
اليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معنهما فالشبه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف
فقد بر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار اليه بنا أم مع محبة الثاني فلا يختص بالحرف

أبي على الفارسي رحمه الله
حيث جعل البناء منحصر
في شبه الحرف أو ما تضمن
معناه وقد نص سيدويه
رحمه الله على أن علة البناء
كلها ترجع الى شبه الحرف
ومن ذكره ابن أبي
الربيع (ص)

(كالشبه الوضحي في اسمي
جثتنا
والمعنوي في مني وفي هنا
وكناية عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلا)
(ش) ذكر في هذين
البيتين وجوه شبه الاسم
بالحرف في أربعة مواضع
فالاول شبهه له في الوضع
كان يكون الاسم موضوعا
على حرف واحد كالتاء في
ضربت أو على حرفين

كذلك في أكرمنا إلى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتماء من جئتنا اسم لأنه فاعل وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك الاسم لأنهما مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فالأول متى فاتها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى فاتها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشروط نحو متى تقوم أقم وفي الحاتين هي (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالمزوجة في الشرط كان ومثال الثاني هنا فاتها مبنية

لوجوده في الاسم المعرب كعم بناء على أنها ثنائية لأصلها مبي وكقد الاسم على لغة أعرابها وإن كان الغالب بناءها فإطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو إسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبه له في المعنى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في إفادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ في نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من فإن هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين فإن هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالب المصنف عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن بناء لدن لادلتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذ كراين الصانع أن ما التحجبية كذلك لأنه لم يوضع للتحجب حرف إلا أن الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الأول أن ألعهدية حرف موضوع للإشارة إلى معناه ودعني لأن الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير اللهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى ألع (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائما وفي المفعول إن كان متعليا كمثل (قوله ولا يعمل فيه غيره) الأولى إن يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي إذا كان مستعملا في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال وج في الدرع

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد قصد لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي ثقال عند طلب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيديويه والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قات ماعلة البناء على هذين قلت يرجع لما في النسك عن ابن جني أنها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الأمر وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي إلى الجملة كافي شرح الكافية فخرج نحو سبجان وعند كالا وكلاء لازم الإضافة إلى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات أنها بنيت عند حذف المضاف إليه ونية معناه لافتقارها إليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الأصلي ولم يكن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الإضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يكن عند وكل ونحوهما لازم الإضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء عنها مما بعدهما وشبهها بالحرف في الجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فالافتقار إلى الجملة على إطلاقه وقوله اللازم نفس قول المتن أصلا ونخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها إليها عارض لا يلزم في غير تركيها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا وإذا وحيث فانها لا تفارق الإضافة إلى الجملة إلا إلى عوضها وهو التنوين ولم

أشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني خفيها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للشيء ما وللأشياء لا وللمعنى أيت ولا ترجى لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كاسماء الأفعال نحو دراك زيد فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثير عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب باريد فانه نائب متأثر بضرب وليس بمعنى التأثير بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وإن كان نائبا عن ادراك لكنه ليس متأثرا بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصنف الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال يشترط في النيابة نائب الفعل لكون

تعارض

المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل

فبنيت لمشابهة الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الأعراب والمسئلة خلافية وسند كذلك في باب أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذي فاتها مفتقرة في سائر أحوالها

الى الصلة فأشبهت الحرف
في ملازمته الافتقار فبنيت
بوحاصل البيتين أن البناء
يكون في ستة أبواب
المضمرات وأسماء الشرط
وأسماء الاستفهام وأسماء
الاشارة وأسماء الافعال
والأسماء الموصولة (ص)
(ومعرب الأسماء ما قد سلمنا
من شبه الحرف كأرض
وسما) (ثم) يربدان المعرب
خلاف المبني وقد تقدم أن
المبني ما أشبه الحرف
فالمعرب ما يشبه الحرف
وينقسم الى صحيح وهو
ما ليس آخره حرف علة
كأرض والى معتل وهو ما
آخره حرف علة كما وسما
لغة في الاسم وفيه ست
لغات اسم بضم الهجزة
وكسرهما ومعهم السين
وكسرهما أيضا وسما بضم
السين وكسرهما وينقسم
المعرب أيضا الى متمكن
أمكن وهو المنصرف
كز يد وعمرؤ والى متمكن
غير أمكن وهو غير
المنصرف نحو أحمد ومساجد
ومصابيح فغير المتمكن
هو المبني والمتمكن هو
المعرب وهو قسمان متمكن
أمكن ومتمكن غير أمكن
(ص)
وفعل أمر ومضى بنيا *

نعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجمله كلاضافه اذهى في حقيقة الى مصادر الجمل - وان
المضاف اليه محذوف وصرف التنوين خلاف الاخفش في اذ (قوله الى الصلة) أي وهي اما جلة أو مقام مقامها
كالوصف المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
بالأسماء فلا يفهم معناه الاجمالية يقع فيها فهو مقتدر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعي في أكثرها وجل الباقي عليه كافي للتسهيل
وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال
للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الالهائي أي كون الاسم لاعاملا ولا معمولا كالحروف المهمة
ومثله بالأسماء قبل التركيب ونحوها ومافيها نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
أصلا ودكر في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من
الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروئي الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها
بخلاف حنين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعدم انوعا
واحد الى سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لخصوص مامر وهذا كله بناء
أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارص فكالمثالي واسملا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب
العبدى وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل ناء التانيث والعلم المختوم بويه
تغليب الجزة الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائر فن أسبابه ماسياني في الاضافة
من اضافة الاسم المهم الى مبني والظرف الى الجلة وعد بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسمية لشبهها
بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الأسماء الخ)
بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لخصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه آخر
المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني
عليه كما سيأتي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايقين عمومها وجهها له ويرد
عليه مامر عن الورداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة حمله عليه والحمل لا يصح هنا
لاختلافهما افرادا وجعل الان يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل
معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فبريد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمنا) ما واقعة على اسم
بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انقحامه من
تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيها والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
الاعراب ومقدرة (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه اليهود وهو المبنى بأن لم يعارضه شيء
من خواص الأسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا اختلاف الاصطلاح لان الخلافين
قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالقاء وهي الصواب
(قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتي وهو الذي
في المتن وأصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمة واسم سماء كداسما * سماء بتثنية لاول كاهما

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائد التمكن بالتنوين وهو من يمكن الثلاثي لان
أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجور لا غير والف بنيا لالاق لان
ضميره جنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو اما باق على جوه
بعد حذف المضاف المماثل للمد كور أو صرف فوع باقامته مقامته أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتثنية وهو

مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعود أي بدأت الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبله للناسبة (قوله وأعربوا)
 أي العرب أي نطقوا به معرباً أو النحاة أي حكموا بأعرابه (قوله إن عرباً) هو هنا كفتح بمعنى خيلاً
 ويأتي كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * واني لتعروني لذكراك هزة * (قوله نون اناث) أولى من نون
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوع لذلك وان استعملت في الذكور مجازاً كقوله
 * يبرون بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجع من دارين بجر الخقائب (قوله كبرعن) خبر المحنوف أي
 وهي كنون برعن مضارع راعه من ياب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجله محرورة بالكاف
 المقصداً لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كقوله لانه لا يغني عن ارادة اللفظ كاسر وأصله يروعن
 كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذف لتناقضها ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله
 فالاصل في الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلامهما يتوارد عليه معان تركيبية
 لولا الاعراب لالتبس فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيداً وعلى الفعل
 كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمراً ولما كان
 الاسم لا يغني عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كان
 يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمراً
 فكان اعرابه فرعاً بطريق الجدل على الاسم هنا ما اختاره في التسهيل في علة اعرابه ورد ما عداه لكنه
 عورض بان الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضاً نحو ماصام زيد واعتكف ويحتمل ماصام وما اعتكف
 وماصام وقد اعتكف أي معتكفا وماصام واسكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد المعاني لأعرب
 هذا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعاني لا يتوقف تميزها في الماضي على الاعراب لا مكان
 تمييزها مع بالدوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو
 جلي فتدبر وبعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لاحتمل هذا البحث
 والتدقيق (قوله وذهب السكوفيون الخ) أي لتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه
 يغني عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كاسر (قوله ابن العليج) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له
 (قوله أصل في الافعال) أي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها سبب
 توارد المعاني قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول باصالة
 الاعراب وفرعيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أفرعيت عنه فأتى منها على
 أصله لا يستل عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبني على الفتح) لا يستل عن بنائه لانه الاصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبني وذلك لانه أشبه بالمعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبر وأحوالاً
 وشرطاً والاصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجلة لان الفعل هو المقصود منها
 وخص بالفتح لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المنحرف اذا أصله غزوا وقضوا
 قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف لتساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل
 لامه أنف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثاني فقد رفتح فتحه كراهة توالي أربع حركات في الثلاث وبعض
 الخماسي كان ظلمت مع أنه ككلمة واحدة وجل الرابعي والسداسي و بعض الخماسي كتمظت عليه وانما
 حمل السكندر على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالي ولم
 يكرهه ولو كانت ناؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم إذ كل منهما لاغنى عنه

وأعربوا مضارعان عربياً
 من نون توكيد مباشر
 ومن *
 نون اناث كبرعن من فتن
 (ش) لسافرغ من بيان
 المعرب والمبني من الاسماء
 شرع في بيان المعرب والمبني
 من الافعال ومن ذهب
 البصريين أن الاعراب
 أصل في الاسماء فرع في
 الافعال فالاصل في الافعال
 البناء عندهم وذهب
 السكوفيون الى أن الاعراب
 أصل في الاسماء وفي
 الافعال والاول هو
 الصحيح ونقل ضياء الدين
 ابن العليج في البسيط أن
 بعض نحوويين ذهب الى
 أن الاعراب أصل في الافعال
 فرع في الاسماء والمبني من
 الافعال ضربان أحدهما
 ما اتفق على بنائه وهو
 الماضي وهو مبني على
 الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم اتصل به واو جمع فيضم
 أو ضمير رفع متحرك
 فيبني على السكون نحو
 ضربت والثاني ما اختلف
 في بنائه والراجح أنه مبني
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب نحو فلسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم
 ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة
 على نالان كلاهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه خفف
 فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لالمناسبة الالف لسبق البناء عليها بخلاف نحو
 غلامي في الجر فان كسره لمناسبة الياء لالاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبني
 عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كضرب أو
 مقدر كرد والضرب الرجل أو حذف نون في الافعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان
 لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح
 والسكون لاجل النونين صحيحين كانا أو معتلين لا على ما يجزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبني لا معرب لانه ثبت له محل الجزم والنصب كما
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الامر اقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر
 (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو امن الواو كالألف لفظاً
 ومعنى وأصله اوثى حذفت واده كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو برئى لوقوعها بين عدوتها الياء
 والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بى على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد
 وهو عين السكامة وهكذا كل فعل معتل القاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية اسنادها للواحد
 المذكور ثم المثني مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبني عند البصريين

اني أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه فوه ق فين
 وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
 وان دشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب و بك شياء شوه شى شين
 وقل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
 وان هموا لم يردا رأى أقول لهم * ر الرأى ويك رياه روه رى رين
 وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
 وان أمرت بواى للمحب فقل * ا من تحب اياه أوه اى ابن
 وان أردت الوفى وهو الفتور فقل * ن يا خليب نياه نوه فى نين
 وان أبى أن يبنى بالعهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين
 وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين
 فهذه عشرة أفعال كلها بالكسرة لا ر فيفتح فى جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا ن
 فلازم لانه بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير يازيد بكسر اللام أصله قل فعلاً امر من
 القول والواو وهنا ألغز السامع من محزوز الرجز أقول يا أسماء قو * لى ثم يازيد قل
 وذلك جملتان والثاني ثلاث جل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الواو والباقي من هذه حركة
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا نداء الله * حركة قامت مقام الجله
 وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناء. فقال نون التوكيد المباشرة هل
تضربن والفعل مبنى معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يكن وذلك إذا فصل بينهما وبينها ألفا اثنين نحو هل
فاجتمعت ثلاث نونات حذفت الأولى وهي نون الرفع كراهة توالى الامثال

(٣٢)

تضربن أصله هل تضربان

فصار هل تضربان
وكذلك يعرب الفعل
المضارع إذا فصل بينه
وبين نون التوكيد وأوجع
أوياء مخاطبة نحو هل
تضربن يارب دون هل
تضربن يا هند وأصل
تضربن تضربون حذفت
النون الأولى لتوالى
الامثال كالسابق فصار
تضربون حذفت الواو
لالتقاء الساكنين فصار
تضربن وكذلك تضربن
أصله تضربن فعل به
ما فعل بتضربون وهذا
هو المراد بقوله رحمه الله
وأعربوا مضارعا إن عريبا
من نون توكيد مباشرة
فشرط في إعرابه أن يعرب
من ذلك ومفهومه أنه إذا
لم يعرب من ذلك يكون مبنيًا
فعلم أن مذهبه أن الفعل
المضارع لا يبنى إلا إذا باشرت
نون التوكيد نحو هل
تضربن يارب فان لم
تباشره أعرب وهذا هو
مذهب الجمهور وذهب
الخشيش إلى أنه مبني مع
نون التوكيد سواء اتصلت
به نون التوكيد أو لم تتصل

به التعريك قام مقام مقام فعل * به استعراض ضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أي مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها
حذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهزة الوصل عند
الاحتياج إليها (قوله هو المضارع) تقدم على إعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبنى معها) أي إن
اتصلت به وباشرت لفظا كما مثله أو تقديره كقوله

لأنهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدر قد رفعه

أصله لأنهم بالنون الخفيفة حذفت الساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بالانهاية وإنما
بنى مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم لسكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم
يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا لقوة النونين بشئ يلهما منزلة الجزاء الخاتم
للسكامة ولا كذلك ما ذكرتم ياء الفاعلة كالجاء كنهاشولا آخر إذ بعد هان نون الرفع فلم تقو كأنه نون
فتدبر * فإن قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة * أجيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم
فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا في الإعراب وبخص
بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة إذا لاقع
الخفيفة في فعل الاثنين ولا جاعة الاناء وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كجاسياتي
(قوله لتوالى الامثال) أي الزوائد لأنه هو المستكره فلا يرد للنسوة جئن ويحتمل أن الزائدة فيه الأخيرة
فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله
هل تضربن الخ) بضم الباء في هذا وكسرها في الثاني (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه * إن قلت
هو هنا على حده ليكون الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لأن الواو
والياء كجزئهما فلم يقبل كجاء في نحو دابة * أجيب بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة إذ الواو
والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجاء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها الثقل وإنما اغتفر في فعل
الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون لغوات شبهها بنون المثني فيا تبس بفعل الواحد (قوله إذا
باشرت الخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضممة يبنى مع النون لتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذا تركب
مع الفاصل (قوله مبنى معها على السكون) تقدم على بنائه وأما سكونه فلشبهه بالماضي المتصل بها في
صير ورة النون جزأ منه فعمل عليه في سكون الآخر لفظا وإن كان سكون الماضي ليس ببناء كما مر هذا
ما ظهر وما في الاسم وفي حواشيه لا يخلو عن نظر وإنما احتاج الحذف على الماضي لأن الموجب لسكون الفعل
معها هو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود)
أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه
الماضي في صير ورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق
البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبنى لشبهه من الحروف والغرض هنا بيان
استحقاقه له ومن كون الواضع حكما يعطى كل شيء ما يستحقه أو تجعل اللفظ للضرورة أي للبناء الخاص

فيه

ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصل به

نون الاناء الهندات بضربن والفعل مبنى معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع
مع نون الاناء وليس كذلك بل الخلاف موجود ومن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الإيضاح (ص)
(وكل حرف مستحق للبناء *)

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنة
 (قوله أن يسكنها) في تأويل مصير مبنى للفعل كذا في أي كونه مسكنة فصيح كونه وصفا
 لكلمة والافالسكنين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما
 ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو
 يازيدان ويازيدون وعن الفتح السكس والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت
 وأما نحو لا وثران في ليلة ففقه مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذا بناؤه وأما
 نحو لا بالاك فهو على قول سيبويه انه مضاف للـكاف واللام زائدة معرب لا مبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه
 غير مضاف انما يعني على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا لهذا المفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها
 أيضا بناء على لغة قصوره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن السكس الفتح في سحر عند من يبنيه ولعله سهوا لان الفتح انما ينوب عنه
 فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للنداء أو لاسم لا وليس شئ
 منهما مذكور اذ لا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا
 كامثا وأما حركته فظاهرة أو مقدر كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا فان اذامنية على
 سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب
 كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو لا محيت تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها
 وغيرها فتحصيص السكسرة من تأثير البناء أفاده الامر (قوله والساكن كم) فيه إشارة باطفا الى
 كثرة أمثاله (قوله اذ لا يعثورها) أي لا يتعاقب عليها ما تنقصر أي معان تركيبة تنقصر الخ (قوله لانه
 أخف) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي
 لا تجزم فيها فاضد يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الالسب) أعلم ان ما بني على السكون من الأفعال
 والحروف لا يمثل عنه لحيثه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحدة لم يبن وما بني على
 حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن
 ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه خمسة التقاء الساكنين
 كايين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرصة للبدء بها كياء الجر وأصل في الاهراب
 كقبيل وبعدا وشابهت المعرب كالمضى المشبه للمضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصحح واحد منها سببا
 لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضى مانعه الصحيح أن الضمير جلة هو وهي كما عليه البصريون
 وانما هو كالنصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونها لا لا شباع
 كما ظن السكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استئلال الكلمة أو أصالة المحرك * فان قيل
 كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتبعا ولا تخلصا من
 سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كايين ومنه لا لزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في
 كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حيائهما مجرد التخلص مثلا وهو
 منتف عندهما أو ان ما هنا اذ صلح غير تلك الحركة فتحصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم
 يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة قحمة) من أسبابها الخفة كايين وبجاءورة
 الالف كايان والفرق بين أداتين كما لا بد لعمر وكسرت الثانية على أصل لام الجر وقحت الاولى للفرق
 بين المستعاض به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لموسى عبيد وقديلتسان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكنها *
 ومنه ذوق ذوق وذو كسر وضم
 * كايين أس حيث
 والساكن كم)
 (ش) الحروف كلها مبنية
 اذ لا يعثورها ما تنقصر في
 دلالتها عليه الى اعراب
 نحو أخذت من الدراهم
 فالتميعض مستفاد من
 لفظ من بدون الاعراب
 والاصل في البناء أن يكون
 على السكون لانه أخف
 من الحركة ولا يحرك المبني
 الا لسبب كالتخلص من
 التقاء الساكنين وقد
 تكون الحركة فتحة

الزبد ينطم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله في أن لسن الخفة أولى بها
لثقلها بالحمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا ينبغي حكمة تعداد الامثلة (قوله
وقد تكون كسرة) من أسبابها المجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وثاؤه لانها لا تلزم عمل
الجر اذا الكاف ترد اسما كذل والواو والناء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد الادم مع الضمير لازوما
الجر واعلمها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحل على المقابل ككسر لام الامر حلا على لام الجر مع الظاهر
لاختصاص كل بقميل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر للفظي يشعر بالنعوى الذي لامؤث والاتباع
كندوته وكونها أصل التخاص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص
كل بقميل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسه بحركة الاعراب اذا لا تكون اعرابا بالامع التنوين
أوال والاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره السكون فيكون
كالخلى بآل أما المنون فيم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجاز بين
لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير اذ اظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تيم
فبعضهم يعربه كما لا ينصرف مطلقا شبه العلمية والعدل عن الامس بآل وعلمها قوله
* لقد رأيت عجباً من أمسا * وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه وبينه على الكسر في غيره
عملاً بالموحدين وحكى فيه أيضاً البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفاً مطلقاً فهذه خمس لغات كلها في غير
الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلة أمس فبنى اجماعاً كما نقل عن الموضع وان توزع في حكاية
الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسراً ظرفاً وان فقد شرطاً منها أعرب اجماعاً ظرفاً كان أو غيره لفوات
شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولما رصته بنحو اوص الاسماء في غيره وأما قوله
واني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره نخرج على زيادة أل أو انه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معرباً
والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
والله أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم (قوله وقد تكون
ضمة) من أسبابها الاتباع كند وان لا تكون للكامة حال اعرابها كالفائت وكونها في الكلمة تقابل
الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لثقلها بلمها نساكاً وغنية والشيء يحمل على مقابلة أولية تناسب اللفظ
كتناسبهما جمعاً واضماراً وكونها تجبر فوات الاعراب لسكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأي
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي
وياز يدي وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز يد وذلك أن تجعل وجه شبه بهاضير ورنه آخر في النطق مثلها بعد
حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كالأ
اضافة اذ هي في الحقيقة لمصادرهما فكان المضاف اليه محذوف كالفائت حال بنائها غملت عليها في الحركة
لا في أصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومنذ حرف جاز اذا جزم بعدهما
واسمان اذا رفع نحو مآرأته منذاً ومنذ يومان فهما امام مبتدأ المعنى امدانقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
والمعنى بيني وبين رؤيته يومان ولعل علة بنائها حينئذ شبه الحرف في الجود اذا لا يتصرف فيها بشبهة ولا
غيرها يلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكسيرية لالشبه الوضحي لفوات
شرطه المسار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم (قوله لا يكون في الفعل) أي لثقلها وانما
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو رد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تكون
كسرة كأمس وجبر ونزال
وقد تكون ضمة كحيث
وهو اسم ومنذ وهو حرف
اذا جزم رتبته وأما السكون
فمنحوكم واضربوا جمل واعلم
عما مثلنا به أن البناء على
الكسر والضم لا يكون
في الفعل بل في الاسم
والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون
في الاسم والفعل والحرف
(ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا
القول ألفز فيه ابن عبد
السلام بقوله ما كلمة اذا
ذكرت عرفت واذا عرفت
ذكرت فالاول أمس المبني
والثاني المحلى بآل اه منه

الحذف والثاني على سكن مقرر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لاجعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه السكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجلة الطلبية مع حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي فيسئل وفي هذا البيت بيان مذهبه من ان الاعراب لفظي ورد بان الرفع واخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف انما يظهر في الضمة واخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بانه الحركات ونوابها التي يجعلها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بانه تغييرا واخر السكاف الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير محض ووص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لتغير عامل ولا يتابع ولا نقل ولا تخصص من سكنين وعلى أنه معنوي لزوم آخر السكاف حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضما وفتحاً وكسرا وسكوناً فالضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع واخواته والسكونيون لا يفرقون بين أسماهما واقداً حسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن ضم الشمل فاجبر النكسر

ومن سكن القلب انتصبت اشكره * لجزى بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما صار السكون علامة فلا تكرر (قوله فرفع بضم الخ) الباء للتصوير أو للمعنى ارفع معالها بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لاعلامته لان كونها اعراباً من حيث عموم كونها أثراً جليبه العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطابق الاعراب من تعليم وجود الكل بجزئيه وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لاعلامته رفعه فان قيل كان الأولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أجب بان انطباع بالبناء هو الضم واخواته وبالأعراب الرفع واخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسمي في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم واخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موردان من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة واخواتها فيهما دون الرفعة واخواتها فتدبر (قوله فتحاوجر * كسرا) الاقرب نصهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم وبسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعياً على الراجح لا يبعد اختصاصه بما اذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروا كالتقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذا كذا الله) مبتدأ خبره يسر وعنده مفعول به امالة كرا وليسر والجلة مجرورة بالسكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمخوف أي وأمثلة الثلاثة كذا كذا الله الخ (قوله جاأخو) بقصر جالان الحمز بين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحو كندر أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعله الرفع واخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعجمة بها لا ينافي جعلها ألقابه أي أسماها من حيث ألقابها والمراد ألقاب أنواعه لانفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصورها أو معالها على ما مر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن

اعرابا *

لاسم وفعل نحولن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما

* قد خصص الفعل بان

ينجزما

فارفع بضم وانصبن فتحاوجر

* كسرا كذا كذا الله عبده

يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر

* ينوب نحو جاأخو بنى نمر

(ثم) أنواع الاعراب أربعة

الرفع والنصب والجر والجزم

فالما الرفع والنصب فيشتركة

فيهما الاسماء والافعال نحو

زيد يقوم وان زيدا ان

يقوم وأما الجر فيختص

بالاسماء نحو بنى بدو وأما الجزم

فيختص بالافعال نحو لم

يضرب والرفع يكون بالضمة

والنصب يكون بالفتحة

والجر يكون بالكسرة

والجزم يكون بالسكون وما

عدا ذلك يكون نائباً عنه كما

نابت الواو عن الضمة في

أخو والياء عن الكسرة

في بنى من قوله جاأخو بنى

نمر وسيد كذا كذا الله

مواضع النيبات ان شاء الله

تعالى (ص)

بل تكون مبنية وأخوها الواو رفعاً ونصباً وجواً نحو جاء في ذوقهم ورأيت ذوقهم ومررت بذوقهم ومنه قول الشاعر فاما كرام موسرون لقيتهم
 خبي من ذوعندهما كفتانيا وكذلك يشترط في اعراب القم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الى فيه
 واليه الاشارة بقوله * والقم حيث الميم منه باننا * أي انفصلت منه الميم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما
 ونظرت الى فم (ص) (أبأخ حم كذلك وهن * والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه يندر *

وقصرهما من نقصهن أشهر)

(ش) يعني ان أباً وأخاً

وجما تجرى مجرى ذوقهم

الذين سبق ذكرهما

ففرغ بالواو ونصب بالالف

وتجر بالياء نحو هذا أبوه

وأخوه وجوها ورأيت

أباه وأخاه وجها ومررت

بأبيه وأخيه وجها وهذه

هي اللغة المشهورة في هذه

الثلاثة وسيد كرم المصنف

في هذه الثلاثة لغتين

أخر بين واما هن فالصحيح

فيه أن يعرب بالحركات

الظاهرة على النون ولا

يكون في آخره حرف علة

نحو هذا هن زيد ورأيت

هن زيد ومررت بهن

زيد واليه أشار بقوله

والنقص في هذا الاخير أحسن

أي النقص في هن أحسن

من الاتمام والاتمام جائز

لكنه قليل جداً نحو هذا

هنوه ورأيت هناه ونظرت

الى هنيه وأنكر الفراء

جواز اتسامه وهو محجوج

بمحكاة سيبويه الاتمام عن

العرب ومن حفظ حجة

على من لم يحفظ وأشار

أي ودال القم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو وعند بعض طي * وبعضهم يعرب بها بالحروف
 جملة على ذي معنى صاحب ولو قال ذوان أعرب كافي الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه
 قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
 خبر مبنية مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفة وحسبي امام مبتدأ وما كفتاني خبره أو والعكس وهو
 أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبي أو بكفاني والمعنى أن ما كفتاني من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي
 لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو
 مشددة كم أو اعرابه مقصورة كفتي أو منقوصة كفاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فانه ليمه
 في الحركة وفصحاهن كدم وحكي الدماميني فوه وفاه وفيه يعرابه على الهاء منقونة وجع الثلاثة أفواه
 لجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد اللفظ وأخ وحكم معطوفان
 عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوقهم في الحسكم وهي امام معطوف على أب أو مبتدأ
 حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسب بدليل قصرها
 وجعلها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا مهاووا ولا تحذف لامع قطعها عن
 الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف في قاض
 (قوله يندر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتي فتقلب لامها ألفاً لتحركها وانفتاح
 ما قبلها لان عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر وأفراد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
 كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يحجز تقديم من على
 أفعل مطلقاً ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اذا سارت أسماء يوماً طعينة * فأسماع من تلك الطعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهر في كاهار هو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه ففسدية على انه لا تنافي
 بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وجوها) فيه جرى على اختصاص الحم بأقارب الزوج أباً كان أو غيره
 فلا يضاف الا للثوث وقيل يطلق على أقاربهم ما معاً يضاف للزوج أيضاً (قوله هذا هن زيد) أي شبهه
 لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقاً وقيل عما يستتبع ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه
 يكنى به عن اسم الانسان أيضاً تقول جاء هن وفي الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله
 تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول بالفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيتك الذي
 انتسبت اليه ولا تكنوا أي لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
 أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فاعظم امامزل
 منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبياً ومفعوله محذوف أي ما ظلم أحداً في تلك
 الصفة (سكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو أمه بانها فيه اذالم يشابهه (قوله بالالف مطلقاً) هي

بقوله * وفي أب وتاليه يندر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحكم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف
 الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء واخاه والميم نحو هذا أبه وأخيه وجها ورأيت أبه وأخيه وجها ومررت بأبه
 وأخيه وجها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فاعظم. وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب
 وتاليه يندر أي يندر النقص واللغة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقاً رفعاً ونصباً وجواً نحو هذا أباه وأخاه وجها ورأيت أباه
 وأخاه وجها ومررت بأباه وأخاه وجها وعليه قول الشاعر

ان أباهاً وأبأها * قد بلغا في المجد غايةا
 أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحجم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الحرف الثلاثة وهذا ما در وان في هن لغتين احدهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)
 (وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * لئلا يجأ أخوأبيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروط أربعة
 أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من ان لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب الثاني
 أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبوزيد وأخوه وجوه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

لغة بني الحارث وختم وزيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبي حنيفة لا قود في مشعل ولو
 ضرب به بأباقيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين
 بقريته اذ يبعد التلقيق بين لغتين وقوله غايته مفعول بلغا على لغة من يلزم المثني الالف والضمير للمجد
 وأنه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب والالف
 للاشباع للاثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا لا قصر
 وان كان هو أقرب مذكور (قوله لا لاليا) عطف على محذوف أي يضمن لا ي اسم ظاهر أو مضمّر
 معرفة أو نسكرة لا لاليا وقد مثل للجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها
 الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخولان المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله
 * ولا تجز حالان المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقوف (قوله
 مضافة) أي لفظا كما مثل أو نية كقول الججاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها
 تحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أي ما عدا ذوفوك لازوما
 الاضافة كما مر (قوله مجموعة) أي جمع تكسير اما جمع السلامة لمذكر فتعرب اعرابه كالثنية وكذا
 المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا
 تضاف الى مضمّر) أي وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم
 جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلّى ولو معربا بال قال في النكت وضافتها للعلم قليلة نحو أن الله ذو بكة بالموحدة
 لغته في مكة أي أناصحها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذى تسل أي بطريق ذى سلامة وقوله غير صفة
 أي نحوية وهى المشتق فلا يقال ذوفاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أمال المعنوية كالعلم
 والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها صلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما
 والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا مضمرا الخ) الجار متعلق بوصل
 محذوف فيفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمّر به ليس الا
 بالاضافة فألفه للاطلاق للاثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا مضمرا حال كونه مضافا
 الى ذلك المضمّر فارفعه الخ أو هي ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كلتا كذلك) مبتدأ وخبره واثنتان
 واثنتان مبتدأ وخبره يجريان وكابنتين حال من فاعله أوصفة لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجريا بنين
 واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لابهما لما مر في ذور الظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

مقدرة نحو هذا أبى ورأيت
 أبى ومررت بأبى ولم تعرب
 بهذه الحروف وسيأتى
 ذكر ما تعرب به حينئذ
 الثالث أن تكون مكسرة
 واحترز بذلك من أن
 تكون مصغرة فانها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة
 نحو هذا أبى زيد وذوى
 مال ورأيت أبى زيد وذوى
 مال ومررت بأبى زيد
 وذوى مال الرابع أن
 تكون مفردة واحترز
 بذلك من أن تكون
 مجموعة أو مثناة فان كانت
 مجموعة أعربت بالحركات
 الظاهرة نحو وهو لآباء
 الزيدين ورأيت آباءهم
 ومررت بأباؤهم وان
 كانت مثناة أعربت
 اعراب المثني بالالف رفعها
 وبالياء جوازا نحو
 هذان أبوا زيد ورأيت
 أبويه ومررت بأبويه ولم
 يذكر المصنف رحمه الله

تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وقد اشار اليهما بقوله
 وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * لئلا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فلم من هذا أنه لا بد من
 اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغز ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخرا من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع
 الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها المفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة الى
 غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا تستعمل الامضافة ولا تضاف الى مضمّر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاءني ذوال فلان يجوز
 جاءني ذوقا (ص)
 (بالألف ارفع المثني وكلا * اذا مضمرا مضافا وصلا
 كلتا كذلك اثنتان واثنتان * كابنتين واثنتين
 الاصل

الأصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
عشرون والاحولون الخ هذا والظاهر انه يحكى فيه ما للمذهب الآتية في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما
ومن جعلها اعرابهما بالحروف كاصلاهما فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في
بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولوقد برا ليدخل نحو ليبيك بمالم
يستعمل بالالف وجوا ونصبا طرفان بتقدير مضاف أى وقت جوال الخ كفى آتيك طلوع الشمس لاحالان لان
مجيء المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتعميل لبقاء الفتح أى المتأخر مع الياء لسبق ألفته مع الالف
وقيل يشعر من حيث لزومه لالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما يبقى الضم قبل ياء الجمع
بثقله تخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينهما وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني
(قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد كسكران
ورجلان أى ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليها فى الحالة لراثة اذ اسم الفاعل
حقيقة فى الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحرين لبلدان واسم جنس ككاتبى الحداد فانه ملحق بالمثني
فى اعرابه لامثني حقيقة على انه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لان الفعل فى التعاريف مناسخ عن الزمان فان
قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع انه مثني حقيقة كما اختاره ابن هشام
لاما ملحق به قلت استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه فانه
بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالسكينة فتدبر (قوله وعطف مثله) أى صالح اعطف مثله بعد
التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية
اليه لان السكينة كقصد التكثير فى أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر فى نحو رجل قصير ورجل طويل
أو مقدر كقول الحاج محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابني ومحمد أخى والتثنية لا تنفى عن العطف بغير الواو لان
لغيرها معنى تفوت بفواته كالترتيب فى الفاء (قوله فيدخل فى قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ
جنسا فخرج سكران خارج عنه لانه وهو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
شفع) أى وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثنتين ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما
سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين كرجلين فخرجنا بغير زيادة
لانهما ليسا من المثني ولان الملحق به وبمعناهما كى بالزاي كفتى وضده خسى بمجوعة فسين مهملة
قال السكينة

مكارم لا تكفى اذا نحن لم نقل * زكى وخسى فيما اندخلنا

أى لم نقل عند عدد خصال تلك المسكارم هى زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلهما اثنتان
وكذا اذ لم يسمع طام فرد فهى من الملحق بالمثني لانهما حقيقة وكذا كذا كنهان يخرج بغير زيادة
كشف لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كاتنا فالفها زائدة وناؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس
(قوله وعطف غيره) أى مغايرة فى الوزن كفى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين
اليك أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو فى الحروف كمثل
الشارح وكالابوين لادب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
الجهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازة وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
المشترك باعتبار معنييه كقمر أن للحيض والظهور لا يلتبس بفردى أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك
كل من يدين لتأوله بالمسميين يزيد ولعدم التماسه اذ ليس تحتته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما ووجهه

يجوز ان وتختلف الياف
جميعها الالف * جوا ونصبا
بعد فتح قد ألف (ش)
ذكر المصنف رحمه الله
تعالى أن ثنوب فيه
الحروف عن الحركات
الاسماء الستة وقد تقدم
الكلام عليها ثم ذكر
المثني وهو ما يعرب بالحروف
وحده لفظ دال على اثنين
زيادة فى آخره صالح للتجريد
وعطف مثله عليه فيدخل
فى قولنا لفظ دال على اثنين
المثني نحو الزيدان والالفاظ
الموضوعة لاثنتين نحو شفع
وخرج بقوله لزيادة فى
آخره نحو شفع وخرج
بقوله صالح للتجريد نحو
اثنان فانه لا يصح لاسقاط
الزيادة منه فلا نقول اثن
وخرج بقوله وعطف مثله
عليه ما صالح للتجريد
وعطف غيره عليه كالقمرين
فانه صالح للتجريد فتقول
قبر واسكن يعطف عليه
مغايرة لأمثله نحو قبر وشمس

مع أمن اللبس كعندى عينا منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين ثنائية قر الحقيقة
وقر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد من تغليب الثنية سماعي ولا يقال أنه مجاز لا حجر فيه لأن
كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وإنما كان مجازا لأن هيئة الثنية موضوعة
للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعملها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص
نقل عن يس وغيره والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك الجزئية كما هو ظاهر ولا
المجاورة كما قيل لأن ذلك إنما هو في فرديه قبل الثنية فيتم تجاوز بلفظ القمر مثلا إلى الشمس حتى يشتركا
لفظا لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقيين ومجازي كالمركرين بالعطف هذا
في لفظ الثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض حيث استعملت من في غير العاقل
لاختلاطه به وتغليب عليه فالظاهر أنه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لأنها لم تستعمل في المجموع من حيث
هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكينة التي هي كعدد أفراد
حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعها له أن يجمعها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعدها هذا تحقيق
المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزائدة) كثنين واثنتين وكثما
وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما مر وخرج ما دل عليه ما يجوز كشفه كاسم (قائده) شروط
الثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله

شروط الثني أن يكون معربا * ومفردا منسكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغب عنه غيره

فلا يثنى المبنى على الأصح ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وإنما تغير بالعوامل نظر الصورة الثنية فبنينا على
ما يشاء كل أعرابها وهذا مراد من قال إنها ملاحقان بالثني في أعرابه ونحو يازيدان بناؤه وارد على الثنية
ونحو منان ومنين زيارته للحكاية تحذف وصلا للثنية ولا غير المفرد من الثني وجب التصحيح والجمع
المتناهي وإنما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لأن لها نظيرا في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا
العلم إلا بعد تذكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن المعية التعريف بأل أو النداء لأنه يدل
على التشخيص والثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كذايات الاعلام
كفلا لأن لعدم قبولها التذكير ولا المركب كما سبب في الجمع ولما اختلف لفظه أو معناه كما مر ولا ما ليس له
مماثل أو ثان في الوجود كشمس وقر والقمران تغليب كما مر يمكن الاختناء عن هذا ما قبله لأن ما لا ثاني
له لم يوافق شيئا في معناه ولما استغنى عن ثنيته بغيره كما استغنى بثنية جزء وسى عن بعض رسوا وبكلا
وكثما عن ثنية أجمع وجعاء وبسته وثمانية عن ثنية ثلاثه وأربعة وأما قوله

فيأرب ان لم تجعل الحب يفتنا * سواء بن فاجعل لي على حبها جادا

فشاذ (قوله كما بالالف) أي ويقدر الأعراب عليها كالمقصود وذلك لأن لها حظا من الأفراد والثنية
لأن لفظها مفرد ومعناها ثني فأعربا كالمفرد تارة وكالثنى أخرى ولما كان أعراب الثني فرع المفرد
والمضمر فرع المظهر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربها كالثنى مطلقا وبعضهم
كالقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت إليه مطيتي * في حين جدبنا المسير كلانا

(قائده) إلا أكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصافي قوله تعالى كتبت الخنتين أنت أكلها ولم
تظلم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للخنتين وإن كان مضافا إليه كما يرجع مع كل المضاف إليه
قد اجتمع في قوله يصف فرسين تسابقا

وهو المقصود بقوله
القمرين وأشار المصنف
بقوله

بالالف ارفع الثني وكلا *

إلى أن المثنى يرفع بالالف

وكذلك شبه المثنى وهو كل

مالا يصدق عليه حد المثنى

وأشار إليه المصنف بقوله

وكلا فلا يصدق عليه حد

المثنى مما دل على اثنين

بزائدة أو شبهها فهو المعنى

بالمثنى فكلا وكثما واثنان

واثنان ملحقان بالمثنى لأنها

لا يصدق عليها حد المثنى

لكن لا تلتحق كلا وكثما

بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى

مضمرة نحو جاءني كلاهما

ورأيت كليهما ومررت

بكليهما وجاءتني كليهما

ورأيت كليهما ومررت

بكليهما فان أضيفا إلى

ظاهر كما بالالف

رفعا ونصبوا جوا نحو جاء في كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين ومررت بكلاً المرأتين فلماذا قال المصنف وكلاً * اذا بضم مضافاً وصل * كاتاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين بجري ابين وابنتين فائتان واثنين ملحقان بالثنى كاتقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخلف الالف في المثنى

والمحقق به في حالتي الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحاً نحو رأيت الزيد بن كلبهما ومررت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسوراً نحو ومررت بالزيد بن كلبهما وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجوا وما ذكره المصنف من ان المثنى والمحقق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجوا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والمحقق به بالألف مطلقاً رفعا ونصباً وجوا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما (ص)

(وارفع بواو ويا اجز وانصب

كلاهما حين جد الجري بينهما * قدأ قلما وكلاً أنهما راي فثنى أقلاً أي ترك الجري مراعاة للعنى وراعى اللفظ في راي بمعنى منتفخ من التعب قال في المغنى وقد سئل قديماً عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكاتب ان قدر كلاهما توكيداً فقائمان لانه خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان واختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران قيل كلبهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال السامني ويتمين الافراد مراعاة للفظ في قوله كلاً ناغى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفاً لئلا تجر كها وانفتاح ما قبلها (قوله بالالف مطلقاً) أي ويعرب كالفصور مع كسر النون أبداً وبعض هؤلاء يعرب على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلاً وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسمان بصورة التثنية فينبى على ما يشاكل اعرابها كما مر وقيل اسمان ضمير الشأن محذوفاً وجلة هذان الخ خبرها واللام داخله على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لاعلى ساحران لان لهما الصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لا ينافى تأكيده باللام لوروده في غيره موضع وقيل ان معنى نعم وما بعدهما جلة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقتبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتكم مستطباً بل مستمتعاً عن الله ناقة جئتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكها أي نعم لعن الله وراكها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغنى وحواشيه (قوله ويا اجز) بقصر يا بالانوين للضرورة وهو متعلق باجر وحذف مثله من انصب للدلالة عليه ولم يقنأ عالماً آخرهما عنه فلا يوجه العمل الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجواز طلب المعمول في الجلة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كاسيبيين (قوله سالم جمع الخ) تنازع ارفع واجز وانصب فأعمل الاخير لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من اصبحة جل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتى في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحاً فيكون مذنب مثلها فالتقديم بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة لئلا ذكر لان المفرد هو الذى سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير أو ما تغيره في فاضون ومصطفون فلا دلال ولا يصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله فيشتط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما تزداد في الصفة أيضاً كما في الوداني (قوله علما) أي شخصياً أما الجنس فلا يجمع منه الا لتوكيدى كاجمعون لانه في الاصل وصف فعل تفضيل فان قلت كيف اشترط العلمية مع وجوب تكسيره

(٦٤ - (خضرى) - أول

يعرب بان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حل عليه واعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجوا وأشار بقوله عامر ومذنب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قيمان جامد وصفة فيشتط في الجامدان أن يكون علما

عند الجمع كما مر في التثنية قلت اشتراطها لالذاتها وهو التشخيص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شبهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا وتأويله بالمسمى دون باقي الاسماء ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق اوهى شرط معادى مهى لقبول الجمعية والمعدل بالجمع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله المذكور عاقل) أى باعتبار معناه لافظه فيقال زينون وسعدون في زينب وسعدى المذكورين كما يقال زيدات وعمرات في زيد وعمر واثنتين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كإنا الصحة أشرف من التكسير قال السامعيني وقد ورد هذا الجمع في أسماءه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنم الماهدون لعدم الاذن وحيث لا يراد أنه تعالى لا يطاق عليه ذكر ولا عاقل فكيف يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله خاليا من تاء التأنيث) أى ما لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة والوجه اقياسا اذا سمى بهما وما سياتى من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا فيقال جبالون وصحرارون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل وللثنية أيضا كما مر (قوله ان صغرا جاز) أى لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو بصري وكوفي لتأويله بالنسب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أى لأن حذف التاء كالألف المقصورة يلبس بالمجرد وفتح ما قبل الألف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء فليحذر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر اوسوغ ذلك في الألف الممدودة ذهب صورتها وأيضا يمنع وقوع التاء حشوا بالضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها يلبس مع أنه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه بعضهم) أى سيبويهون بجمع الجزأين وبعضهم يقول سيبويهون بجمع الاول فقط وبعضهم بجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يشئ اتفاقا بل يقال ذو وأذوارق نحره مثلامن اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على القول الاول ويظهر أن التقييدى كذلك وأما الاضافى فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلاموزيد وعبدوالله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لا ظن أحدًا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع الصدر فقط قولوا واحدا كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله صفة المذكور عاقل) أى ولتوزيلا ليدخل نحو أينما طائعين وأينهم لى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويقلب المذكور والعاقل على غيره فيقال زيدوا الهندات أو والجمير منطلقون (قوله خالية من تاء التأنيث) أى الموضوعه له وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر أفعل وعلان بالكسرة لاضافتها الى ما بعدهما فابطلت ما فيها من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء بفتح الفاء في الموضوعين فغير مصروف للألف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملاسة أى أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجرء وعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل وعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كما كسر لسكير ككرة الذكر ولحيان لطلويل اللحية وماله مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كافضل وفضلى وعلان في الثاني كندمان ونسمانة من المنادمة لامن الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوى فيه الخ) قال أر باب الحواشى هو مع

المذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في رجل رجلون نعم ان صغر جاز ذلك نحو رحيمول ورجيولون لأنه وصف وان كان علما لغيره لم يجمع كما في جمعهما فلا يقال في زينب زينبون وكذلك ان كان علما لمذكر غير عاقل فلا يقال في لاحق اسم فرس لاحقون وان كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال في طلحة طلحون وأجاز ذلك الكوفيون وكذا ان كان مركبا فلا يقال في سيبويه سيبويهون وأجازه بعضهم ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكور والمؤنث نخرج بقولنا صفة المذكور

ما كان صفة المؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لك كغير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة لك كعاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعـل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جريحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع الى الجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم المذكور عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومنه ومنه فانه صفة لك كعاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعـل فعلا ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص)

(وشبه ذين وبه عشرون وبابه ألق والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو والسنونا

وبابه ومثل حين قد يرد ذال الباب وهو عند قوم يطار (ش) وأشار المصنف بقوله وشبه ذين الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كحميد وابراهيم فتقول محدون وابراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحر يخرج به نحو أفضـل وأكر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجتمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أى لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما صرح وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لان التزام تعريفه عند جمعه فاشبهه بالفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا للسكونيين قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * حلائل أسودين وأحررين

من الذي هو مان طر شاربه والعانسون ومن المرد والشب

وقوله

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكر كان أو أنثى (قوله نحو صبور ورجل) أى غير علمين والاجمع ما يحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فعيـل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أى أخواته ولوعبر به لان كان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألحقا أى عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور (قوله والاهلون) الى علميون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أى كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذو وحذف خبر السنون لدلالة شذو كإفاده الاشموني ونص على شذو ذهين مع ان جميع الملحقات شاذة لشذو فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أى باب سنين أو صفة لمصدر محذوف أى ورردا مثل حين (قوله لا واحد له) أى لا من لفظه ولا معناه كقوله اللدنوشرى (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أى لذي القرابة لاعلم ولا صفة ويستعمل وصفه بمعنى المستحق كالحد لله أهل الحد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولان دل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أى بل من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب يكتب بالواو بين الهمزة واللام ليشتمل على الجارية نصبا ورجل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أى لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يع غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

كلا فضل والضراب ونحوهما فتقول الافضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورعا وبالياء جوا ونصبا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فلا واحد له من لفظه وأوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحد له من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك أهلون ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لا أخص ولا مساويا ولا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة
 كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافاء معنى كونه اسم جمع حيث لم يفسد معناه في الجملة فالحق
 أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن لجمع
 بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليم جميع الأنواع والأصناف بناء على الثاني
 والحق أيضاً أنه مستوفى لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى
 العلم كالتخاتم لما يختم به والقالب لما يقبل به الشيء من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها وافتقارها الى
 مؤثر يعلم بها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخل
 غيرهم في العالمين تغليب (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون مسمى به وكنصبيين
 وفسرين علمى بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصله على الرجح وبقي فيه
 أربعة مذاهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو كزبدون أو يمنع
 الصرف مع الواو كزبدون العلمية وشبه الجملة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم
 ما قبله على الترتيب وأما المثنى اذا سمي به فاما أن يعرب كاصله أو كعتمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل
 ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابها بالحروف كما في التسهيل كاشبهيا بين مثنى اشهبيا مصدر
 اشهاب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف
 أى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لدون الخير الذى دون فيه ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين
 فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لا يعقل) أى اسماء ليس
 بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقاً باعتبار أصله أيضاً
 وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعاً حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤث
 مانع ثان ويزاد كونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة
 ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسنات وفعله سانبت وسانبت وأصل
 سانبت سانور فلبت الواو ياء تطفرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه
 للام والتعويض وكونه باطء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثياً وتركه في أخرى لان
 ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو ثمرة عالم يحذف وشاذون
 بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لاوزة والثاني نحو عدة ما حذف فاؤه وشذرون في رقة وهي
 الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد عالم يعوض
 وشذابون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهزرة وفي الثاني التاء لالهاء وشذبنون
 جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذبت عن باب سنة في قلة الاستعمال وكذا ظبون الذى في الشارح وان كان
 الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لالقياسيته فيه فتدبر (قوله كناية
 ومثني) بكسر الميم فيهما لان مفردة هذا الباب ان كان مكسوراً الفاعل تغير في الجمع أو مفتوحاً كسنة
 كسرت في الجمع على الافصح فيهما وحكى مثون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كشبة ضمت في الجمع
 أو كسرت وأصل مائة ماى من مايت القوم تمتهم مائة كافي القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة)
 أى معنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبو ومن ثبوت أى جعت لاثني لان أكثر ما حذف من اللامات واو ولم
 تجمع في التنزيل الا بالالف والتاء كافي التصريح نحو فأنفروا ثبات واماثبة بمعنى وسط الحوض فحذوفة
 العين لا اللام لانها من ثاب يشوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفة حذفت الهاء
 لامها وقصدت عوض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والا قرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة
 وليس فيه الشروط المذكورة
 لكونه لا يعقل وأرضون
 جمع أرض وأرض اسم
 جنس جامد مؤنث والسنون
 جمع سنة والسنة اسم جنس
 مؤنث فهذه كلها ملحقه
 بالجمع المذكور لما سبق من
 انها غير مستكحلة للشروط
 وأشار بقوله وبابه الى باب
 سنة وهو كل اسم ثلاثي
 حذفت لامه وعوض عنها
 هاء التانيث ولم يكسر كناية
 ومثني وثبة وثبين وهذا
 الاستعمال شائع في هذا
 ونحوه فان كسر كشفة
 وشفاه لم يستعمل كذلك
 الا شذوذاً

واوها كما اختارة الروداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظية) بكسر المعجمة كما في التصريح وضمها كما في الغاموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو وقولهم ظبوتنه إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدي وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كقراض (قوله هذه سنين) أي بتدوينه لبتى عامر بعده لقيم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف والفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطراده هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كاه ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

ربحى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضارين القباب

حيث أتى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله في احدي الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسني يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنائية تعظيما والشاهد في سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذف لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعته مبتدأ نحو ج الى تقدير رباط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير في أحدهما قليل في الآخر ويغنى عن هذين البيتين قول الكافية

والنون في جمع له الفتح وفي * ثنية كسر وعكس قد يني

(قوله زعائف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو الدعي الذي لأصل له وأصل الزعائف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء الغافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الروي المطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عرب من عربينة ليس منا * برئت الى عربينة من عرب

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعربن كأمير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عربينة مصغرا بطن من بحيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتمال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا فاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين إذا أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هي عنه ولز يادتها الزائدة ينبت تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول الكافية

ان ساكنان التقيا كسرا سبق * وان يكن لينا خذفه استحق

لثلاثتوت الثنية والاعراب والسبق المثني على الجمع حرك بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للاضافة بمثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع ال مثلها وفيل هي لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان مومي وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوذيين) بفتح النون محل الشاهد

حين قد يرد ذا الباب الى
ان سنين ونحوه قد تلزمه
الياء ويجعل الاعراب
على النون فتقول هذه
سنين ورأت سنينا ومررت
بسنين وان شئت حذفت
التنوين وهو أقل من
اثباته واختلف في اطراد
هذا والصحيح أنه لا يطرده
وأنه مقصور على السماع
ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها عليهم
سنينا كسنيين يوسف في
احدي الروايتين ومثله
قول الشاعر

دعاني من نجد فان سنينه

اعين بنا شيئا وشيئا
مردا

(ص)

(نون مجموع وما به التحق *

فاقح وقل من بكسره نطق

ونون ماثي والملاحق به *

بعكس ذلك استعملوه

فالتقبة)

(ش) حق نون الجمع وما

أحق به الفتح وقد تكسر

شدوذا ومنه قوله

عرفنا جعفر ابني أبيه *

وأذكرنا زعائف آخرين

وماذا تبغني الشعراء مني *

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرهما لغة خسلافا

لأن زعم ذلك وحق نون

المثني والملاحق به الكسر

وقصها لغة ومنه قوله

على أحوذيين استقلت عشيمة *

في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص
 في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦)
 في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص

الثاني ومن الفتح مع
 الالف قول الشاعر
 أعرف منها الجيد والعينانا*
 ومنخرين أشبهًا ببياننا
 وقد قيل انه مصنوع فلا
 يحتاج به (ص)
 وما بتا ألف قد جمع
 يكسر في الجر وفي النصب
 معا
 (ش) لما فرغ من الكلام
 على الذي تنوب فيه
 الحروف عن الحركات
 شرع في ذكر ما تاب فيه
 حركة عن حركة وهو
 قسمان أحدهما جمع
 المؤنث السالم نحو مسلمات
 وقيدنا بالسالم احترازًا عن
 جمع التكسير وهو ما لم
 يسلم فيه بناء الواحد نحو
 هنود وأشار المصنف إليه
 بقوله
 * وما بتا وألف قد جمع
 أي جمع بالالف والتاء
 المزبدتين نخرج نحو قضاة
 فان ألفه غير زائدة بل هي
 متقلبة عن أصل وهو الياء
 لان أصله قضية ونحو أبيات
 فان تاءه أصلية والمراد منه
 ما كانت الالف والتاء
 سببا في دلالة على الجمع
 نحو هندسات واحتترز
 بذلك عن نحو قضاة
 وأبيات فان كل واحد منهما

لانه تثنية أحوذى وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستعملت أي
 ارتفعت تلك القطاة وقوله فهاهي أي فها مسافة رؤيتها الامقدار المحبة ونغيب عن البصر بعد هاقيل وهذا من
 مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حدها هي الاحياء التي لا يباينها فيه
 ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان
 وارد على لغة من يلزم المثنى الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان
 بفتحها أيضا فذاك والاف قد لقي بين اللغتين كالف في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر
 بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلس وعصفه وورد ظميران اسم رجل على ماصو به العيني لا تثنية
 ظي وهل المعنى أشبهًا بمنخرية في الكبر أو الحسن أو أشبهًا بنفس الرجل في العظم أو الفصح الاقرب الاول
 (قوله مصنوع) صحح العيني أنه عمر بن لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بتا الخ) اعلم
 ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبي بناء على قصرها من الممدود ككسرت ما فيقدر
 اعرابها على الالف المندوفة للتنوين لان حذوها العلة تصر يفية فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المندوفة للقصر
 نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا محتمة فتنبي للشبه
 الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل وأعلى مفرد وردان
 الذي يكسر نصبها هو الجمع لأن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعته بتا الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن
 الرفع لدخوله في قوله سابقا فرفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليسين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله
 معا) هي عند الناظم كجميعها فلا تفتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون
 جميعا فتكون هنا مجازا في مطابق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي
 الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات
 وركعات وغرفات لتجر يك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكرا كحلمات واصطبلات فعبارة
 المصنف أولى ويحجب بان جمع المؤنث السالم صار لقبال لكل ما جمع بالالف وتاء فلا احتراز انما هو عن المكسر
 بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذي التاء مطلقا علما كان مؤنثا أو غيرهما وذي الالف
 مطلقا مقصورة أو ممدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لم يذكر كز كز يجمع أم لا وعلم مؤنث
 لا علامة فيه كز يذب الاباب حذام عنده من بناء ومصر من كمالا يعقل كدريهمات ووصف مذ كز غير
 عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء ونحو ذكري * ودرهم مصغر ومجرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامس لم للناقل

فيمقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهات لانها أسماء جنوس مؤنثة
 بالاعلامه ونحو سجدات وحمامات من كل مذ كز لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة
 وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروذاني وأمة بالضم والتشديد
 وملة فلا يجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهاش أو شفوات وأمة على أموات أو
 أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفعل وفعلان كحمراء وسكرى فلا يجمعان بالالف والتاء كالم يجمع
 مذ كزهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاءه أصلية)
 أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد
 منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بالف وناء من يدعين فالبناء في قوله بناء متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في هذات (١٧) ورأيت هذات وممرت

هذات فنسبت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبعائه (ص) كذا أولات والذي أسما فاجعل

كأذرعات فيه ذا أيضا قبل (ش) أشار بقوله كذا أولات إلى أن أولات تجرى مجرى جمع المؤنات السالم في أنها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنات سالم بل هي ملحقة به وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها ثم أشار بقوله والذي أسما قد جعل إلى أن ماسمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات وممرت بأذرعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهب آخر أن أحدهما أنه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات وممرت بأذرعات

على بنيتها للتأنيث فتحذف في الجمع لتلاي جمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواو في نحو حيليات ومجراوات ولأنها كالجزم من السكامة والبناء في نية الانفصال فإن قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لأن بناء مفردهما عوض عن أصل لازمة إذا أصل بنت وأخت بنو وأخو كذا كرها محذوف اللام وعوض عنها البناء أجيب بأنها مع كونها للعوض دالة على التأنيث محذوف في الجمع لذلك لأنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات إذ لا يجتمع العوض والمعوض وانما لم ترد اللام في بنات كأخوات جلا السكل على مذكرة وهو بناء وأخوة لأنها اسم محذوف في البناء بانقلابها همزة فيكون الم الم ترد بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فإن وزنها مفعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) يجوز الكوفيون نصبه بالفتحة، طلقا وهشام فيها حذف لامه حتى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء الفاعل وحذفت لاجتماع مع الألف والبناء المزدتين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب أن وزنه فعلت بزيادة البناء فقط وألفه أصلية اهـ والمقصود لفظاً وأولات فهي معرفة بالعلمية فإن أولات بالكلمة منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلما صرفت وإن كان فيها البناء لأن المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تأوؤه والنظم محجب على كل قيل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات باليمين فإن صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكرة وهو أولو لما صر فتدبر (قوله والذي أسما الخ) أي والذي قد جعل علما له كذا أو مؤنث بعد أن كان جمعا وأذرعات في الأصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث وبقى اللات جمع التي في لغة وإن كان الأشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحقة به والبناء في ذات عوض لأمها كبنت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فإن بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي وألفه قول كان بضمها من أجرى إلى باع لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كالوفاي المذكر إلا أن أولو خاص بالماثل (قوله لا يحذف منه التنوين) أي لأنه للقبالة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي إذا سمى به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منهما قلب تأوؤه في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب ويجر بالكسرة) أي مراعاة لاصله وينع التنوين نظر المعتلين لأنه وإن كان للقبالة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لا صرى القيس من قصيدة أولها

ألا عم صبها أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى تنويرها نظرت بقلبي إلى نارها يريدان الشوق بخيل محبوبته إليه حتى كأنه ينظر إلى نارها ووجهة وأهلها يثرب حال من الهاء وكذا أجله أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها أنظر عال أو أدنى دارها

والثاني أنه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات وممرت بأذرعات ويروي قوله تنويرها من أذرعات وأهلها * يثرب أدنى دارها أنظر عال * بكسر التاء منقوثة كالذهب الأول وبكسر هاء التنوين كالذهب الثاني وفتحها بالتنوين كالذهب الثالث (ص)

ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه انه يرفع بالضمه نحو جاء أجد وينصب بالفتحة نحو رأيت أجد ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأجد فنابت الفتحة عن الكسرة هذا اذا لم يصف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جر بالكسرة نحو مررت بأجدكم وأدخلت عليه أل نحو مررت بالأجد فانه يجز بالكسرة (ص)

(واجعل نحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمه * كما تكونى لتروى مظاهمه) (ش) لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الاسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضربين وأشار بقوله وتسألونا الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أنتم تضربون

ذو نظرها يعنى ان الأقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم تشدده بعدها عن أذرع فكيف جعلها أو يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العمالق وقد ورد النبي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تثرىب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب الخساية عن المنافقين (قوله وجز بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثل الآخر لان أصله اجر وكان نصر فقلت ضمة الراء الى الجيم خذت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخاص من الساكنين ويضم لا اتباع ويفتح للخفض وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجزول فبالفتح لا غير ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله مالم يصف الخ) أى مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفى كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضى الاتصال أتى برفع اليافيه فليس خشوا (قوله ويجز بالفتحة) أى ولو مقدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيايتها عن ثقل وذلك لانه لما نقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخي في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقيل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لمحض الضرورة وقيل يكسر تبع للتنوين لانه اما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باقى على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذى حكم عليه بالكسر مع الاضافة هو مالا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيدي وغيرهما واختاره في النكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا امامبنى على أن الصرف هو الكسر فقط وهو والتنوين معا فلا يمنع منه الامتناع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأجدكم لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلمتان فلا نحو بأجسكم واختاره الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أو دخلت عليه أل) أى معرفة كانت كالتى فى فعل التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالعواذل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقاءه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لفصله فظهر وجوه مقدر على النون للحكاية وتدعين وتسألون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الآن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أى ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقدر أن جعل الحركات علامة يجزى على المذهبين فلا تغفل (قوله كما تكونى) خبره محذوف أى وذلك كما قلنا لم تكونى الخ وتروى نصب بأن مضمة وجوبا بعد لام الجود فهو فى تأويل مصدر مجزور باللام ومتعلقها محذوف خبر تكونى أى لم تكونى قابلة لروم مظهلة بفتح اللام أى ظلم وكسر ها غير مقيس وان كثرت لان مفعول للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بهما كان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كاسيأتى (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم أنهم لما عرّبوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها باحرف العلة الموجودة ثلاثا بخلافها الجازم وهي ضمائر والايتان بحرف علة آخر ثلاثا لا يتنى ساكنان معها فيحذف تأنياف فروعها بالنون لشدة شبهها باحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبديل ألفاقى الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما حلاوا النصب على الجر في نظيرها من الاسماء لتأخيرها في اعراب الفضلات حلاوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه فى الفعل المعتل

ترفع بالنون وتنصب وتجرم
 بحذفها فنابت النون فيها
 عن الحركة التي هي الضمة نحو
 الزيدان فيعلان فيفعل لان
 فعل ماضع مرفوع
 وعلامة رفعه ثبوت النون
 وتنصب وتجرم بحذفها نحو
 الزيدان لم يقوما وان يتخرجا
 فعلا الجزم حذف النون
 من يقوما وعلامة النصب
 سقوط النون من يتخرجا
 ومنه قوله تعالى فان لم تعملوا
 ولن تعملوا فأتقوا النار
 (ص)
 (رسم معتلا من الاسماء ما
 كالصطفى والمراتي مكارما
 فالاول الاعراب فيه قدرا
 جميعه وهو الذي قد قصر
 والثاني منقوص ونصبه
 ظهر *
 ورفعه ينوي كذا أيضا بحر)
 (ش) ترفع في بيان اعراب
 المعتل من الاسماء والافعال
 فذكر ان ما كان مثل المصطفى
 والمراتي يسمى معتلا فاشار
 بالمصطفى الى ما في آخره ألف
 لازمة قبلها فتحة مثل عصا
 ورحي وأشار بالمراتي الى
 ما في آخره ياء مكسورة ما قبلها
 نحو القاضي والداعي ثم
 أشار الى أن ما في آخره ألف
 مفتوح ما قبلها يقدر فيه
 جميع حركات الاعراب الرفع
 والنصب والجر وأنه يسمى
 المقصور فالمقصود هو الاسم
 العرب الذي آخره ألف
 لازمة فخرج بالاسم الفعل
 نحو برضى وبالعرب المبني نحو اذا بقولنا ألف ما آخره ياء

لا مكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لغات اعراب بالحروف وكسرت النون بعد
 الالف تشبيها بالمثنى وقحت بعد اخذها تشبيها بالجمع وللخفة وما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها
 وجرها بالرفع فيقال أي اعراب يفضل من الحكمة مع وطأ وأي كلمة تفصل بين الحكمة واعرابها (قوله ترفع
 بالنون الخ) أي عند الجهور وقيل اعرابا مقدر على لام الفعل وحذف النون للفرق بين المرفوع وغيره
 (قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها في الآن يعنون لان هذه نون النسوة والوافيه لام الفعل فوزنه
 يعلان بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعنون فان واده ضمير الجمع ونونه للرفع بحذفها الناصب نحو وأن
 تعفوا وأصله تعفون بواو ين حذف الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا
 ناصب وجازم وجوب بامع نون التوكيد وجواز ابتكارة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها فكيفها وقد قرئ
 تأمر ونفي بفك النونين وادغامها بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عدا ذلك
 كحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون
 وأصل تحابوا تحابوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه
 اختيارا (قوله فان لم تعملوا) قيل تنازع الحرفان في الفعل فعمل اثنان وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
 ان ثبت انكم لم تعملوا فغضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك لعدم على حدان كان في صه قد
 فان المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكاة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في محل
 جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أي فأتروا العناد وعبر بانقوا النار تنبيهها على أنه يوجبها (قوله
 وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها
 وتقدير الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضي يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
 كشيء أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوف أي لفظا من الاسماء والموصول
 بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو آخره أو وسطا ولكل
 اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقي على حذف معناه أي درج مكارم أو تميز محمول على الفاعل
 جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدرا ونايب فاعله ولا ضمير فيه
 أو تاء كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا للمؤكد نفسه ويصح جره تاء كيد للضمير
 آتينه كلهن لكن الفصل في الآية معمول العامل المؤكد لا للمؤكد نفسه ويصح جره تاء كيد للضمير
 في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أي سمي مقصورا من القصير وهو الجنس الحسية
 عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات عن بعولهن (قوله ينوي) فيه
 مع قدر تفان فانه ماضع واحد على المشهور وقيل المنوي مخصوص بالياء والالف الاصلية والمقدور بالالف
 المنقلبة نسكت (قوله كذا أيضا بحر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة
 لمصدر محذوف أي يجر جوا مثل ذاتي كونه منويا لا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
 مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة ككسر وهذا التقدير للتقدير لان الالف اللينة
 لا تستطاع اوجوبها مع النفس بتعذر تحريكها الا بقاها همزة (قوله آخره ألف) أي لينة لاهمزة كالخطأ
 (قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصود النون ولا يرد أن نحو القرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب
 بابدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد الازم حيث يجوز النطق بالهمز بدلا لا
 نقول بابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصود قياسا وكذا يقال في الياء
 (قوله نخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهور
 الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو القاضى كما سيأتى و بلازمة المثنى حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء فى الجر والنصب نحو الزيدين وأشار بقوله والثان منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحتز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالعرب عن المبنى نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو طي ورمى فهذه مثل جار مجرى الصحيح فى رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضى قال الله تعالى يا قومنا آجيه وادعى الله ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو (٥٠) جاء القاضى وصرت بالقاضى فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة

الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم ما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى العرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سمى به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثانى ما كان أعجميًا نحو سمندو وقندو (ص)

(و) أى فعل آخر منه ألف * (أ) واو اوياء ففتحة لا عرف (ش) أشار الى أن المعتل من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى وألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) (ف) الألف انوفيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمى والرفع فيهما انو واحذف جازما * (ثلاثين) تقض حكمًا لازما (ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كالمضامين كرايت معدى كرب ونزات قالى فلا اسم موضع فتسكن الياء بالاختلاف استصحبها بالحكمها حالة البناء أو منع الصرف كفى الطمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا يادى سباسبكون الياء وهو حال لجمعها ما كالاسم الواحد اه نكت لسكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولو أن راش بالعيامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا فسكن ياء واش وحذفها للتشوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السبعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعداء اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أى لثقلهما على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جاتى * ولكن أقصى مدة للعمر عاجل وكقول جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغولا

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى العرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحدف مع غيران ولو لا مفسر بفعلى بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وأخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغز بيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى أو آخر منه واو الخ فأولعطف الجلة على جلة كان بتمامها أو اسمها ضمير الشأن وجلة آخر منه ألف خبرها مفسرة كفى الاشمونى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أى لغز ضمير الشأن وصريح ذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاهما فى النكت وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخير ين فهل محل الجملة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها يحزر (قوله فمعتلا) الاول جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحال من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سعى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كاقصد أو لا بس على حدز يد اضربت أخاه ولا يقدر انولان الألف لا تنوى (قوله ثلاثين) أى أحرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف أى الأفعال أو الثلاثين أى الأفعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أى تؤد حكما أى يحكموا به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

فما

المعتل فذكر ان الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد

يخشى فيخشى صرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف وان يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحدف له الحرف الاخير نحو لم يخشى وأشار بقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيها آخره واو اوياء نحو ان يدعو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انوالى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما الثلاثين

فما سودتني عامر عن ورائه * أبي الله ان أسمو بأمر ولا أب
ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن عن داره وصل

وقوله

وما نهجية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما في المنقوص (قوله
الى أن الثلاث الخ) أي إذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا و يقري ويوضو ولا تحذف ان قدر الابدال
بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا
يحذف أيضا في الأكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر
(قوله تحذف في الجزم) أي اضعها بالسكون فسلط الجازم عليها السكون لم يجد غير هـ الـكن التحقيق مذهب
سيبويه أنه إنما تحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لانه فراق بين المجزوم وغيره واما ثبوتها مع
الجازم في نحو قوله

ونضحك مني شبيخة عيشية * كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا

فضرورة لانها ترد السكامة الى أصلها كافي سبك المنظوم للمصنف وحينئذ يجزمه بسكون مقدر على الحرف
حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم يحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الجمع انه لغة جزمه
كذلك وخرج عليها قراءة قنبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف
الأصلي حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا وألفية الوقف
وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه في لانه في أي فلست تنسى (نقطة) بقي مما تقدر فيه الحركات
ماسكن للوقف أو لا بدغام كيضرب بكر وداود جالوت أو للتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتن ورسلا
ومكر السئ وبأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به في السبع والتبع كالجدة والمحكي كالعلم
المركب اسنادا والمضاف لياء المتسكك حتى في حال جوه خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب
وكالياء بدلها كياغلاما ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كالم يكن الذين وما أدغم في آخره كلم يشدوما
حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن أحبك قاتلي * وأنتك بهما تأمرى القلب بفعل

والظاهر أن هذا التقدير كالتعذر فيما عدا الخفيف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص
التقدير بالحركات بل تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها كجاءت والخروف الثلاثة في الاسماء الستة
إذا وليها ساكن كاني الرجل وكذا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم
والمقيم الصلاة أمان في جمع المكسور فيحرك كان للساكن كياء المثني ولا تحذف ايمم ما يدل عليها الفتح ما قبلها
أبدأ والظاهر أن تقدير هذه الحروف لا تثقل للتعذر قليل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتسكك رفعها
كجاء مسلمي لذهاب صورتها إذا صله مسلمون لي حذف النون واللام للإضافة وقابت الواو ياء لاجتماعها
مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها لا تثقل لان الموجب لقلبها ياء نقلها مع
ياء المتسكك فرد عليه بانها تتعذر مادامت الياء الاولى فاللاني انه لا تعذر نظر الاحال الراهنة كما قدره في الفتى
للتعذر مع أن أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا
ليس مجرد التثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء
الأصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا واختار وقال في حيان ان
اعرابه انطى لوجود ذات الواو وتغير صفتها العلة نصرة يفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم

(النسكرة والمعرفة)

اسماء مصدر لنسكر وعرف المشدد ومصدر أن للمخفف يقال نسكرت الرجل بالسكر ضد عرفته ثم جعلوا

الى أن الثلاث وهي الألف
والواو والياء تحذف في الجزم
نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم
فعلاصة الجزم حذف الالف
والواو والياء وحاصل ما ذكره
أن الرفع يقدر في الواو
والالف والياء وان الجزم
يظهر في الثلاثة بحذفها
وان النصب يظهر في الواو
والياء ويقدر في الالف
(ص)
(النسكرة والمعرفة)

اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالتماع الصرف ولا يصح ان علميهما السكونهما
 ترجح لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب
 شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتهما اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب دون
 عكسه وسبقها نفعلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين مآلى القصد
 بنحو صلة أو عهد قيل ووجودا كالأدعى اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق
 عليه المعارف أيضا كهو وهذا والذي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فوجود فيحدث
 بخبره فيهم فنام فيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك كور معلوم وشئ اصدق
 الشئ بالمعنى لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب
 مثلا وما بينهما العموم الوجهي كانسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
 وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا التمرين **(قوله نكرة)** مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس
 في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلاحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبره ذكره لان المراد اسم قابل آل
 والاسم يقع على المنكر والمؤنث وأل النكرة باللفظ مثلا لا بالسكامة قيل أول كون النكرة صيغة
 مخنوفة من ذكر أى اسم نكرة وهو الذى سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر
 لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالاشتقاق بقى أن قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف
 ليس محمولا على المعرف لا مواطاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لثلا يحكم عليه قبل نظوره وانما هو
 تفسيره على حذف أى التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى
 مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشئ انما يتوقف على نظوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
 التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما
 بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلى تقييده وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو
 سلم عدم جملته أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر
 صورة لاحقية فتدبر وحمل المواطاة ما يصح بلا تأويل بالاشتقاق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه
 وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي **(قوله مؤثرا)** حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم
 فاعل يقتضى العمل في الحال **(قوله ما يقبل آل الخ)** اعتراض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
 وحجور رب وأفعال من فانها نكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
 وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءنى رجل فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث
 واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال ومما يقبل آل فى الافراد ولا يضر عدم قبولها فى
 تراكمها الخاصة لعروضه وعن الثانى أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودى ومجوسى
 كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان أما اذا كانا علميين على القبيلتين فلا حينئذ يمتنعان الصرف للعلمية
 والتأنيث المعنوى وأما الضمير فعناء الرجل المذكور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر **(قوله)** وتأثر فيه
 التعريف قيد به لانه المراد من تأثير آل عند الاطلاق خروج نحو العباس والخبر فان آل فيها مؤثرة للمع
 أصلها من الوصفية بشدة العبوس والخبر لا للتعريف **(قوله ومثال ما يقع)** منه أيضا ما توغل فى الابهام
 كاحد وعرب وغير وشبهه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعلهم يسمعون دخول آل عليها
 فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما ان ضمن
 الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين
 لان آل فيها موصولة لا معرفة وهى بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا)
 أو واقع موقع ما قد ذكرنا
 (ش) النكرة ما يقبل آل
 وتأثر فيه التعريف أو يقع
 موقع ما يقبل آل فمثال ما
 يقبل آل وتأثر فيه التعريف
 رجل فتقول الرجل واحترز
 بقوله وتأثر فيه التعريف
 مما يقبل آل ولا تأثر فيه
 التعريف كعباس
 فانك تقول فيه العباس
 فتدخل عليه آل لكنها لا
 تأثر فيه التعريف لانه
 معرفة قبل دخوله عليه
 ومثال ما يقع موقع ما يقبل
 آل ذوالنبي بمعنى صاحب نحو
 جاءنى ذوالمال أى صاحب
 مال فذو نكرة وهى لا تقبل
 آل لكنها واقعة موقع صاحب

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرًا أيضًا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أي كنى به عن الظاهر اختصارا (قوله مادل على غيبة) أي لفظ جامد وضع لندى غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذلك وآخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند البصريين فإنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لاذهبهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يازيد فإن الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعها وإنما زعمها من كونها لا يشار بها إلّا حاضر وبايقاع ما على الاسم الجامد فخرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فإنها مشتقة على أن المراد هنا بالتكلم شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالعاب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست كذلك وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعة للغائب لانها لم يتقدم ذكرها والاصح أنها وضعت لسميها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعملها في كل منها حقيقة وأعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا ولو بما دلت عليه كاعدا لواء أو قرب أي العدل المفهوم من اعدوا أو معنى بأن يعلم من السياق نحو ولا يوبى لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقرينة ذكر العشي والاطلاء عن ذكره أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فإن رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الافئست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالأجبال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما سبق في أبوابها والضمير المبديل مفسره كضربته زيدا واللام صل عليه الرقوف الرحيم والضمير المخبر عنه مفسره نحو ما هي الأحياء الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة وقيل من باب ضربته زيدا فجعله تقول وتحمل خبره وفي الجمع انه قد يرجع إلى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه وجعله الدماميني نفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن مالانها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو (قوله مالا يتبدأ) أي به حذف الجار فاقبل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولما يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا يتبدأ به الخ مع بقاءه على حاله الأولى فخرج ضمير ضربتهم مضربتهم فإنه إذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلأثر بد بقاؤه مفعولا قيل اياهم مضربتهم لاهم افتدبر (قوله الا) مفعول يلي لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعي الا استثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير كافى شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنهما في الاعرف فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فتمثل للتكلم والمجرور باني ولاه مخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسلامه (قوله المضمر) أي من حيث هو ينقسم الخ وهل المتصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فما لي عوض الخ) لي خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كأبدا الا أنا مختص بالنفي وهو مبني على الضم لقطعه عن الاضافة كقبول وبعد وسمع فيه حينئذ السكسر والفتح فان أضيف نصب كلا فاعله عوض العائدين كأبدا لآبدين وفي القاموس ما رأيت عوض فاستعمله في الماضي (قوله وما نبأ الخ) ما الأولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا لما عني لان اذا الشرطية مخففة بالجلال الفعلية وجلة ان لا يجاوزنا الخ مفعول نبأ وديار بمعنى أحد من ألقاظ العموم الملازمة لان في أصله ديار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياك أي لا نبأ بالبعد

مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا (ص)

(وذو اتصال منه مالا يتبدأ ولا يلى الاختيار أبدا كالياء والكاف من انبى أكرمك

والياء والهامن سلمه ممالك) (ش) المضمر البارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يتبدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد الافى الاختيار فيلا تقول ما أكرمك الاك وقد جاء شاذ في الشعر كقوله

أهو ذرب العرش من قنة بفت

على فلى عوض الاله ناصر وقوله

وما نبأ اذا ما كنت جارتنا أن لا يجاوزنا الاك ديار (ص)

وكل مضمير له البناء يجب * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تجمع وإذا تقررتا مبنية فنهما ما يشتركان فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو أكرمك ومررت بك وإنه فالكاف في أكرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفيه في موضع جر ومنها ما يشتركان فيه الرفع والنصب والجر وهو ناو إليه أشار بقوله (ص) (لرفع والنصب وجواصلح * (٥٥) كاعرف بنا فأننا نالنا المنعج) (ش) أي صلح

لفظ نا للرفع نحو نالنا والنصب نحو فأننا ولا جسر نحو نا وما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربني ومثال النصب أكرمني ومثال الجر مررتني ويستعمل في الثلاثة أيضا هم قائمون ومثال النصب أكرمهم ومثال الجر لهم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانها لا يشبهان نا من كل وجه لاننا نكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضمير متصل في الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالتين النصب والجر للتكلم وكذلك هم لانها كانت بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة فامست مثل نا لانها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي حالتين

مجاورة سواء أيتها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علينا أي وما علينا بأس بعدم مجاورة سواء وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أرباب الحواشي والاتصال بمنوع بعد كل منهما كافي شرح الجامع (قوله وكل مضمير إلخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يوههم اعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم ان الجر وغيره لمخالفا فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضحي لانه لا يقيده هذه السكينة فأشار هنا الى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربه وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار الى الجر والنصب في هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قسميا كما سيأتي الى المرفوع فيما بعده وانما أخره لانه قد ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فرمى بهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجرور الذي لا يكون في المنفصل أصلا فتدبر (قوله في الجود) هذا أحدا وجه أربعة في التسهيل ثانيا الشبه الوضحي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثا الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى المرجع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالخرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كحرف المضارعة والواحق في إياي وإياك وإياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولا تثني إلخ) وأما نحو هم واهم ونحو فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع إلخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالباء وهو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا إلخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو أعجبنى كوني مسافرا الى أبي فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالسكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما فشرتة بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهندام مع قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهذه الثلاثة مع نال المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى البناء في نحو ضربت ضراخا وياء المخاطبة في نضر بين ثم ذكر المستتر في كمال ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال أما في نحو ضاربان وضاربون غرقان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخو طب لكفاه لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثل كما فادبه انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا وتقدير او ما غيره ففضلة لاداعي الى تقديره اذا عديم من اللفظ الاربط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لامن المنفصل كما قيل

النصب والجر ضمير متصل (ص) (وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقما واهما) (ش) الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاموا والزيدون قاموا والهندات فن ومثال المخاطب اعلوا اعلوا واهلنا ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون لامتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كفاعل

أو وافق نغبط اذن شكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر و بارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر
و بجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير أربعة * الاول فعل الامر للواحد
المخاطب كفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعول زيد فأما فعل أنت فأنت تأ كيد للضمير المستتر
في افعول وليس بفعل لا فاعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعول فان كان الامر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة رز الضمير

نحو و اضربني واضربا
واضربوا واضربن * الثاني
الفعل المضارع الذي في أوله
الهمزة نحو وافق التقدير
أنا فان قلت أوافق انا كان
انانا كيدا للضمير المستتر
* الثالث الفعل المضارع
الذي في أوله النسبون نحو
نغبط أي نحن الرابع الفعل
المضارع الذي في أوله التاء
نخطب الواحد نحو تشكر
أي أنت فان كان الخطاب
لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة
برز الضمير نحو أنت تفعلين
وأنتا تفعلان وأنتم تفعلون
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
المصنف من المواضع التي
يجب فيها استتار الضمير
ومثال جائز الاستتار زيد
يقوم التقدير هو وهذا
الضمير جائز الاستتار لانه
يحل محله الظاهر فتقول
زيد يقوم أبوه وكذا كل
فعل استند الى غائب أو غائبة
نحو هنتك تقوم وما كان
بمعناه نحو زيد قائم أي هو

(ص)

(و) ذوار تفاع وانفصال أنا هو
رأنت والفروع لا تشبهه

اذ لا يمتد به ولا يلي الابل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض
الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونغبط بالغين المجهمة بدل منه (قوله
ينقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز ماله وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي
ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعير ون له المنفصل في قولهم
تقديره أنت مثلا لتقريب كما مر خصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من
المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالوجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساطع عمله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كزيد قائم
يصح فيه قائم أبوه أو ما قام الأهو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ لا يقال قام هو على الفاعلية
لأن المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فتسمية هذا جائزا ومقابله واجبا مجرد اصطلاح
لامشاحه فيه فاندفع ماله موضح هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كرمته رزه والمخاطب لبيان الواقع
ولم يذكرهمى الواحد دخوله في المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله
الآتي كما يعلم مامر (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله له وثمة الغائبة
نحو هنتك تشكر ليسكون المتن مثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقي
مما يجب استتاره كافي التوضيح وشرحه مرفوع بفعل الاستثناء أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
أمر مفرد كان أولا كتنزل يازيد ويأهذ ويأز يدان الخ أو بالمصدر المائب عن فعله في الامر نحو فضررب
لرقاب أو بفعل التفضيل اه ولا برد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة السكحل اجماعا وفي غيرها على لغة قليلة
كمسياتي لن دور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً كما سيمثل له الشارح
بز يد قائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مامر خلافا لمن وهم فيه
وكذا مرفوع نعم وبش فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو ماضيا لا فاعل الاستثناء
والتعجب فانهم للغائب مع وجوب الاستتار فيهما الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير وثلاث فوات جمل الاول
على الآتي تلو المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جوت على من هي له
كمثله أو لا وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجوع والباطح فلا ضمير فيها أصلا دلالاتها على مجرد
الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضي كهيأت (قوله وذوار تفاع) أي محلا كمامر وهو خبر
مقدم عن أنا وهو يسكون الواو لغة حكاهما الفارسي لا مجرد الوزن مبتدأ أنت عطف عليه والخبر محذوف
أي كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما
ورودها غير مرفوعة فاما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولأنت كأننا لقب مع اللفظ معه
أو النصب نحو * ياليتني وهما نحو بمنزله * للضرورة ويكثر نيابتهما في التوكيد كرايتك أنت ومررت
بك أنت كما سيأتي وأما نداءه في نحو يا أنت فشاذا (قوله أنا لامة تكلم الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

فيه

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر و بارز وسبق الكلام

في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنا لامة تكلم وحده ونحن لامة تكلم المشارك والأعظم
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتا للمخاطبتين وأنتن للمخاطبتين واثنتان للمخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة
وهما للغائبتين أو لاثنتين وهن للغائبات (ص)

(وذوات تصاب في انفصال جعلها * اياى والتفريع ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياى
للمتكلم وحده وايانا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واناك للمخاطبة واناك للمخاطبتين

(٥٧)

أو المخاطبتين وياكم
للمخاطبتين وياكن
للمخاطبات ويايه للغائب
وياها للغائبة وياهما
للاثنين والغائبتين وياهم
للاثنين وياهن للغائبات
(ص)

(وفي اختيار لايجي المنفصل
* اذا تاني أن يجي المتصل)

(ش) كل موضع أمكن
أن يؤتى فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه الى المنفصل الا فيما
سيمد كره المنصف فلا

تقول في أكرمك
أكرمك اياك لانه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمك فان لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المتصل نحو اياك أكرمك

وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلا مع امكان الاتيان
به متصلا كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهار ير

(ص)

(وصل أو افصل هاء سانيه
وما

أشبهه في كنهه الخلف
انتهى

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولو احقها التبيين المثنى وغيره وان
الهاء في هماوهم وهن هي الضمير وحدها ولو احقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره
والواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هما وفي الفارضى ان
الواو حذفت من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب تجوهر لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها فتكون النون
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكاهما الضمير كما في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذوات تصاب) مبتدأ أخبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل
واياى مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفان والصحيح ان الضمير ياقط ولو احقها حروف تبيين
المراد واختار المنصف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المنصف في قوله وذوات تصاب
الى ههنا ان الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما المفرد المذكور او المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الانثى
وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجمله ستون ولا تخفأك أمثلها ويزيد ضمير الرفع
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
تضرب كما تحذف المضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدر وكذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضربى مع تضرب بين وانما جعل الضمير في الامر على المضارع دون
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجي المنفصل الخ) أى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعيد عن المتصل الا حيث يتسنى اما الضرورة كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كاياك نعبد أو لخصره
كلا تعبدوا اياها وقوله أنا الذائد الحائى النمار وانما * يدفع عن أحسابهم أنا أو مثلى
أو لكون عامله محذوفا كاياك والشر أو معنوا كانا عبادناهم وأنت مولى كريم أو حرف نفى نحو ما هن
أمهاتهم أو فصل من عامله بمتبوعه له كيخرجون الرسول واياكم أو لى أو المصاحبة كقوله
فاكيت لأنفك أحد وقصيدة * تكون وياهاها مثلا بعدى

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه وحذف نظيره من
الأخر على حد * بين ذراعى وجهه الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاعمل فيه الثانى وحذف ضميره
من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر
في الزمن الماضى لا واحد له من لفظه ويقال دهور دهار ير أى مختلفة كفى التاموس وفسرها في التصريح
بالشدائد ولكن المناسبات ههنا الاول وفي الصحاح دهر دهار ير أى شديد كاية ليلاء ويوم أيوم وساعة
سواء (قوله هاء سانيه) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثانى لا الاول كما قيل والا لأضمري الثانى لماسيا تى
الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثانى لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعاق بالعمول الظاهر وهذا
كلا مستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على
حذف مضاف وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فلا حسن جعل الاشمونى ما واقعة على ضمير والهاء في أشبه عائدة لهاء سانيه أى وكل ضمير
أشبه هاء سانيه فماسيا تى سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدهرهم أنا معطيك ومعطيك اياه (قوله)

(٨ - (خضرى) - أول

(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فإشار بقوله سلتيه الى ما يتعدى
الى مفعولين الثانى منهما

ليس خبراى الاصل وهما
ضميران نحو الدرهم
سليمه فيجوز لك في هاء
سليمه الاتصال نحو سليمه
والانفصال نحو سلمى اياه
وكذلك كل فعل أشبهه
نحو الدرهم أعطيتك
وأعطيتك اياه وظاهر
كلام المصنف أنه يجوز في
هذه المسئلة الاتصال
والانفصال على السواء
وهو ظاهر كلام أكثر
النحو بين ظاهر كلام
سبويه ان الاتصال فيها
واجب وان الانفصال
مخصوص بالشعر وأشار
بقوله في كنهه الخلف انتهى
الى أنه اذا كان خبر كان
وأخواتها ضميرا فإنه يجوز
انصاله وانفصاله واختلف
في المختار منهما فاختر
المصنف الاتصال نحو كنهه
واختار سبويه الانفصال
نحو كنهت اياه تقول الصديق
كنهه وكنهت اياه وكذلك
المختار عند المصنف الاتصال
في نحو خلتني وهو كل فعل
تعدي الى مفعولين الثاني
منهما خبر في الاصل وهما
ضميران ومنه سبويه
ان المختار في هذا أيضا
الانفصال نحو خلتني اياه
ومنه سبويه أرجح لأنه
هو الكثير في لسان العرب
على ما حكاه سبويه عنهم
وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبرا صادق يكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لأحد الضميرين فقط كاذب يكتم الله
في منامك فليلا الآية فان أرى الخلية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا في الاصل فالآية من باب
سليمه لا خلتني لأن النسخ المعتبر في خلتني للضميرين معافتعير الشارح أولى من التعبير بكون العامل
ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أى أولهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو اتحدت ترتيبهما
مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتى في المتن وخرج بكونهما مفعولين ما إذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل
ولو قدم غير الأعراف كضربتك وضربونا لان الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك
مفقود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعا مجرورا كحجبت من
ضربيك وضربى اياك اذ الياء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الامسترا كانا
الضارب بك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف اليه والاعين الوصل لان المجرور لا يكون
المتصلا اه صبان وكذا يجب الوصل في أنضاربه بلأل ابعين بالإضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل
كضارب اياه فتدبر فعمل أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون
الاسم بقى ان موضوع المسئلة الضميران فلما أبدل أحدهما بالظاهر كالدهرم أعطيتك يدا فالظاهر تعين
الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح
منها قول الكافية * سليمه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكم الله أنزلكموها ان يسألكموها اذ
يريكهم الله كما مر هذا في الفعل أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه
فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكم ابشئ استطاع * وقوله

لئن كان حبك لى صادقا * لقد كان حبيبك حقايقينا

(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملأكم اياهم أى الارقاء ولو شاء ملأكم اياكم والشاهد
في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملأكموهام بفتح الكاف
الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا
كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناطم
نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح
الكافية وحزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليسى وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أى في غير الاستثناء
أما فيه فيجب الفصل كما قال ليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتنفارق هذه المسئلة ما قبلها بان أول
الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول العامل ناسخا لهما معا (قوله فاختر المصنف الاتصال) أى
لأنه الاصل واكثرته نظاما وترافى الفصيح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود بعدده

دع الخريشربها الغواة فاني * رأيت أخاها مغنيا بمكانها

فان لا يكتنها أو تكتنه فانه * أخوها غلته أمه بلبانها

ومراده بأخيها نبيذ الزبيب ولعله من يقول بحله اذ لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد تغير

رايحي ونثرا الا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أى لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله
وهما ضميران) أى أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسليمه الا بالنسخ وإذا كان أولهما أخص
فلا بد من تغايرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الاخبار فيها من باب شعري شعري الا في اتحاد الرتبة
كما سيأتى (قوله أرجح) أى في المسئلة لأن حق الخبر الانفصال قال الرضى وإنما وصل أولهما القر به
من الفعل وان كان حق المباعدة كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنسوب شبه

إذا قالت خدام فصدقوها * فإن القول ما قالت خدام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم من ماشتت في انفصال) (ش)
 ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من
 الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما افتقروا الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتني فقدم الكاف والياء

على الهاء لانهما أخص
 من الهاء لان السكاف
 للمخاطب والياء للمتكلم
 والهاء للغائب ولا يجوز
 تقديم الغائب مع الاتصال
 فلا تقول أعطيتوك ولا
 أعطيتوني وأجازه قوم
 ومنه ما رواه ابن الأثير في
 غريب الحديث من قول
 عثمان رضي الله تعالى عنه
 أراهمني الباطل شيطاننا
 فان فصلت أحدهما كنت
 بالخيار فان شئت قدمت
 الاخص فقلت الدرهم
 أعطيتك اياه وأعطيتني
 اياه وان شئت قدمت
 غير الاخص فقلت أعطيتني
 اياك وأعطيتني اياه
 أشار بقوله وقدم من ماشتت
 في انفصال * وهذا الذي
 ذكره ليس على إطلاقه
 بل انما يجوز تقديم غير
 الاخص في الانفصال عند
 أمن اللبس فان خيف اللبس
 لم يجوز فان زيد أعطيتك
 اياه لم يجوز تقديم الغائب
 فلا تقول زيد أعطيتني
 اياك لانه لا يعلم هل زيد
 أخذ أو أخذ (ص)
 (وفي اتحاد الرتبة الزم
 فصلا

الفصلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنهه فلم يحجزه الا ضمير رفع كجزء الفعل فأشبهه ضربه فرجع الى
 أصل الضمير من وصله بعمله (قوله اذا قالت الخ) خدام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطي في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلاً في قدم قوله
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشموني درن غيرها
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاستلونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان
 كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض
 بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لان قوله وما أشبهه
 يصدق بأي شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتوك) أي ولا حسبتهوك ولا كأنوك بل يجب
 الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كما هو كثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه
 شذوذ ان الوصل وتركه الأوّلان حقّه أراهموني كراهموني (قوله كنت بالخيار) من ههنا مع ما قبله
 يعلم جواز الأمرين حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى
 رهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميراً كان أو ظاهراً فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما
 عدم العلم بشئ فاجبال للبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلميه وخلتني لانه من
 قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهنا محترزه وكذا اقتصر الاشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم الناء وكننتك بفتحها ويكون الاخبار فيه
 على حد شعري كما سيأتي وربما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالي المثليين مع إيهام
 كون الثاني تأكيداً وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وإيهامهما ومنه في الغيبة حديث ان يكنه
 الخ لکن فيه أن مسمى الضميرين في هذا يختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسيما في أن كون الفاعل والمفعول
 ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضاً من الاشموني أن تقديم الاخص
 واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الا ان يرد تقديمه عند وجوده فليتأمل ويحزر (قوله
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أي بحسب الأصل وان كان في ذلك التركيب
 لمتكلم واحد أو مخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبتهما في التكلم والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ
 لمتكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الاخبار في خلئت اياك على حد
 شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الافراد والتذكير أو ضد هما كشيأله ونحوهم أحسن
 الناس وجوهاً وأنضر هو هو سواء تباعدوا أم كانا كذا كرام تقار بانحو أعطاها أو أعطاهها الا أن الفصل
 حينئذ أجود تخلصاً من قربهما إذ ليس بينهما الاحرف واحداً بخلاف ما صرنا في اشتراط الاختلاف لدفع
 توالي المثليين وإيهام التأكيد وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحد في الرتبة اذا لم يرفع أولهما
 يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لشي واحد لا يقال علمتنا ولا
 ظننتكما (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بفتك بوصول أي يبيح

وقد يبيح الغيب فيه وصلاً
 اذا جتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الرتبة كان يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل في احدهما فتقول أعطيتني
 اياي وأعطيتك اياك وأعطيتني اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتني ولا أعطيتك ولا أعطيتهم نعم ان كانا غائبين واختلف
 لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهم واليه أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما ونحو ضمنت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالغية وليس منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٠) البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهارين

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
(وقبل بالنفس مع الفعل
التم)

نون وقاية وليس قد نظم
(ش) اذا اتصل بالفعل ياء
المتكلم لحقته لزوم انون
تسمى نون الوقاية وسهيت
بذلك لانها اتى الفعل من

الكسر وذلك نحواً كرمي
ويكرمني وأكرمني وقد
جاء حذفها مع ليس شذوذاً
كما قال الشاعر

عبدت قومي كعبد
الطيس

اذ ذهب القوم الكرام
لبس

واختلف في قول التعجب
هل يلزمه نون الوقاية أم لا
فتقول ما أفقرني الى
عقواله وما أفقرني الى
عقواله عند من لم يلزمها
فيه والصحيح انها تلزم
(ص)

(وايتني فشا وليتي ندرا
ومع لعل عكس وصكن
تخيلا

(٢) قوله عليه رجالات
فيه نداء اسم الفعل من

الغيب فيه نوعاً خاصاً من الوصل ويكمل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن
الميت أنه سهواً عما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا اضطرار سوغوا في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل بالنفس) أي المتكلم بقرينة وليس
ولييتني فلا يرد إطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالتم اياً المتكلم بقرينة وليس
ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل اما تجوز براجعية أو مرجوحية أو استواء كأيدينه بقوله ولييتني فشا
أو تمنع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضاً كدرا كني وعلي كني وحكي
الغراء مكان كني أي انتظرنى لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقيها
خفاء الاعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضامين وقد لحقت شذوذاً اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم
التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقون ولو حذف لقليل
صادق بكسر القاف وشذوذاً وقوله

وليس يعينني وفي الناس ممتع * صديق اذا عيا على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلانون وبها أي أخوف الامور التي أخافها
عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يتخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب
مستتر بالصالح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع
في الافعال الخمسة أو تفك كتمروني وتجاوزني وقد تحذف احدهما تخفيفاً والصحيح انه نون الرفع
لانه عهد حذفها لغير ذلك ولا نهاناً ثبته عن الضمة التي تحذف تخفيفاً وشذوذاً حذفها مع فعل الاناث ولا فرق في
الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كندروني وبذروني وتكلاني وعداني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقوله
تمل الندامي ما عداني فاني * بكل الذي بهوى نديمي وولع

فان قدرت حروفاً سقطت كقيام القوم خلاي (قوله لانها اتى الفعل) أي الصحيح وحل عليه نحو دعي
ورمي طردا للباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرفي
الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أماماً لا يختص به بأن لم يدخله أصلاً كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل
فيهما كالذي للخاص من الكسر نين فلا حاجة لصورته عنه فلا يرد نقضاً وقال الناظم لانها اتى لبس ياء المتكلم
بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحواً كرمي وأكرمي وحل الماضي والمضارع على الامر ودخلت
في غير الفعل لتقي تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أي لشبهها بالحروف الآتية في الجود والقياس
لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصاً يهدده (٢) عليه رجالات ليسني أي
ليلزم رجالاتي (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذ ظرف زمان اهددت أو
للفجأة والمعنى عادت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فجأني ذهابهم سوى واسم ليس
مستتر وجوباً والياء خبرها أي ليس الذاهب ايأى فيه شذوذاً آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء
(قوله ما أفقرني) من فقر بالكسر أي افتقر لامن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله
عند من لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فلزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معاً فهو شاذ لانه انما يتوب عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالكاف في هاك حرف خطاب
والفاعل مستتر اه منه

في الباقيات واضطرار اخفقا * منى وعنى بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف قد كررت
وان نون الوقاية لا تخفف منها الا ندورا كقوله كنية جابر اذ قال ليتي * اصادفه وأفقد جل مالى والكثير في لسان العرب
ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتني كنت معهم وأما العمل فقد ذكر (٣١) أنها بعكس ليت فالصحيح

تجريد هامن النون كقوله
تعالى حكاية عن
فرعون لعلى أبلغ
الاسباب ويقل ثبوتها
كقول الشاعر

فقلت أعبراني القديوم
لعلى

أخط بها قبر لا يبيض ماجد
ثم ذكر أنك بالخيار

في الباقيات أى في باقى
أخوات ليت ولعل وهى

ان وأن وكأن ولكن
فتقول انى وانى وأنى وأنى

وكأنى وكأنى ولكنى
ولكننى ثم ذكر ان من

وعن تلزمهما نون الوقاية
فتقول منى وعنى بالتشديد

ومنهم من يخفف النون
فتقول منى وعنى بالتخفيف

وهو شاذ قال الشاعر
أيها السائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى
(ص)

(وفى لى لى لى قـ ل
وفى

قدنى وقطنى الخلف أيضا
(قـ بنى)

(ش) أشار بهذا الى أن
الفصحى فى لى لى اثبات

النون كقوله تعالى قد
بلغت من لى لى وعنى

ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لى لى بالتخفيف والكثير فى قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى
ويقل الخلف نحو قدنى وقطنى أى حسبى وقد اجتمع الخلف والاثبات فى قوله
(ص) (العلم)

البصريين (قوله الا ندورا) ظاهره جواز اختيار اوهو احدى قولى الناظم والثانى قصره على الضرورة
(قوله كنية جابر الخ) قبله * تمنى سريديز افلاقي * أخافقة اذا اختلف العوالى كنية الخ كان مزيد
وجابر يثنيان لغايزيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخيل لعداوة بينهما فلما القياه
طعناهما وهرب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية المنى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها الفعل معنى
وعملها بالعارض بخلاف لعل فان عملها الجرى فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لعل
بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خير فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال
فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة
(قوله القديوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أى أنحت والقبر الغلاف والا يبيض السيف والماجد العظيم
(قوله فتقول انى وانى) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذف
الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى يلحقها التغيير
وكذا الخلاف فى أنا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بخلاف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الرودانى اه
صبيان (قوله تلزمهما) أى لتخفف بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس)
يروى بلا يصر على ارادة القبيلة ومصر وفا ارادة أيها (قوله وفى لى لى) متعلق بقول خبر لى الثانية وفى
قدنى متعلق ببنى خبر الخلف ولا يضر تقديم مسمول الخبر الفعلى على المبتدأ كما مر وتعليقه بالخلف يرد
عليه اعمال المصدر مؤخر ومحلى بال والثانى قليل وفى الاول خلاف وأشار بقـ وأيضاً الى قلة الخلف فيها
كأننى فى من الوفاء بمعنى بأتى لامن الننى (قوله بالتخفيف) هى لتأفف ولم تجعل نونها الوقاية لحقت له
بالسكون لضم الدال فى الآية ولالدال بالضم وهما لغتان فى لى لان هذه يقال فيها لى بالنون كما قاله سيبويه
لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصرح كلام سيبويه هذا ان لى بالنون تضاف
للضمير خلافاً لمن منعه (قوله أى حسبى) تفسير لكل من قدنى وقطنى على اللغتين كما هو مذهب الخليل
وسيبويه خلافاً لـ كوفيين فى قولهم يجب الخلف فى التى بمعنى حسب كما يجب فى اسم القائل الذى هى
بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط
اسم فعل بمعنى يكفى كفى المنى أو كفى كما استقر به السامع لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون
تلزمهما كالأفعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسر ان
وقد يعرب ان كفى الرودانى (قوله قدنى من نصراخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملهد * والخبيبين
عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب و يروى بصيغة الجمع على اراد خبيب بن
عبد الله ومن على رأيه والشاهد فى الثانى حذف نونه مع اضافته للياء بقريته سابقه فاحتمال كون الكسر
على لغة أو لاجل الروى والياء اشباع لا للتسكيم مرجوح ومن الخلف أيضاً ما فى صحيح البخارى مرفوعاً
لا تزال جهنم تقول هل من مزبد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويروى بعضها الى بعض
يروى بسكون الطاء وكسرها بلاياء وهما قطنى بالنون وقط بالتثوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى
عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما اردانه يخفق لها خلقاً اذ ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

(العلم)

(ص) (العلم)

(اسم يعين المسمى مطاقاً)

سماه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق

وشندقم وهيلة وواشق

(ش) العلم هو الاسم

الذي يعين مسماه مطلقاً

أي بلا قيد التسمك أو

الخطاب أو الغيبة فالاسم

جنس يشمل النكرة

والمعرفة ويعين مسماه

فصل أخرج النكرة وبلا

قيد أخرج بقية المعارف

كالضمير فانه يعين مسماه

بقيد التسمك كأنا أو

الخطاب كانت أو الغيبة

كهو ثم مثل الشيخ باعلام

الاناسي وغيرها تنبها على

ان مسميات الاعلام

للعقلاء وغيرهم من

المألوفات كجعفر اسم

رجل وخرنقا اسم امرأة

من شعراء العرب وهي

أخت طرفة بن العبد

لامه وقرن اسم قبيلة

وعدن اسم مكان ولاحق

اسم فرس وشندقم اسم جل

وهيلة اسم شاة وواشق

اسم كلب (ص)

(واسما أي وكنية ولقبها

وأخرن ذاتان سواء

صحبا)

(ش) ينقسم العلم

الى ثلاثة أقسام الى اسم

وكنية ولقب والمراد

بالاسم هنا ما ليس بكنية

وللقب كزيد وعمر

وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام وقول الخنساء

وان صخر التأتّم الهداية * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الربة والعلامة نقل اصطلاحاً الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه

فيصاح للنكرة أيضاً بحسب أصله لكن خص بماسيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حدمل وعين حبيبها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية وطلما حال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعييناً مطلقاً (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والتون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كقوله * لينة المس كس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منع الحكاية أصله أو الملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم

كاهنهم حيث ذكر سبعة أعلام وثمانهم بالسكب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يحصل له لان

المسمى لا يكون الا معينا والمبراد ما يعم التعيين الخارجي والتعني معاً كغالب علم الشخص أو التعني فقط

كعلم الجنس لماسيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهناً وكعلم القبيلة الموضوع

للمجموع من وجدوسيو جده فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهناً فقوله تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماهما لكن بواسطة قرينة امام عنوية

كالتسمك وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للنادي أو لفظية كالمصالة في الموصول وأل في مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يردان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضاً لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع

اسكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع

تقديمه بعينه وان أهميت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والوضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء

بالوهي ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فانما يكون غالباً لغير المألوف

كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مألوفاً كأي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المعجمة وبالفاء مدودا للاجن وحسان بن بيان بشد الياء فيهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفي لا هين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بن بي هو أي أي الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوا لعدم الشعور به كالأبواب وكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصريح (قوله أخت طرفية)

بفتح المهملة والراء كأي القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أو يس القرنى رضى الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أي الخ) أي أي العلم حال كونه

اسماً الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم المراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافية في أوله

أب الخ لا نحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب أو أم)

أي أب أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أي باعتبار

منتهى الاصل فان ذلك قد قصد تبعاً لقاله السيد وفي التصريح عن الأهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب بقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الإلهانة اهـ ومقتضاء ان اشعاره مقصود في
وضعه العلمي من جهة أن له مقهورا آخر يلاحظ تبعاً وملتقى اليه ان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات
فلا يرد ان يجوز بدا اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويعد كونه لقباً نعم اذا سمي به شخص آخر
بعد ذلك الاشتهار كان لقباً فاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كافي الروداني ان الاسم ما وضع
للذات ابتداء كائناً كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع
كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان
السكنية واللقب مجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أبي بكر واللقب في مظهر الدين فعلى
هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فربقية في
تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاجاب بانه اسمه لا كنيته
أى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون
خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا ان يجعل اسمائنا وقيل لافرق بين الثلاثة الالهيئية فقط كافي
اخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر
قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيتهادون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الا ان يراد اسمها
بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع اختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر
والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يرغبون عن
التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كانف الناقة) لقب جعفر بن يزيد بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه
قسم ناقة بين نسائه فجاء لياً خذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فجرحها من أنفها فلقب به وكانوا يفضون من هذا
اللقب حتى قال الخطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن بسوى بانف الناقة الدنيا

فصار مدحاً والنسبة اليه أني اهـ تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أى جلا على النعت لانه يشبهه
بالاشعار بالصفة ولما يتوهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف الناقة وحل الباقي عليه ولتأخره عن
الاسم وضعاف كذا لفظاً (قوله الا قليلا) أى ما لم يشهر اللقب والاجاز بكثرة لا تنفاد الابهام كقوله تعالى
انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذا السكب) متعلق باباغ في قولها
أبلغ هذا لا وأبلغ من يبلغها * عنى حديثاً وبعض القول تكذيب

بان الخ قالت اخت عمرو في مريته لها

كل امرئ بمجال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا معنى صاحب وعمر ابدل منه و بطن شريان اسم موضع خبران وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان
بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا ابن من يقيت عمرو وجدي * أبوه منذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أسمى من قهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب من يقيها
(قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما في الاسم فابقى المتن على عمومها ولا

ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمر ومن تأخرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا بعد أبي عمرو

كن بن العابدين أروم كانف
الناقة وأشار بقوله وأخون
ذا الخ الى أن اللقب اذا
صحب الاسم وجب تأخيره
كن بد أنف الناقة ولا يجوز
تقديم اللقب على الاسم
فلا تقول أنف الناقة زيد
الا قليلا ومنه قوله بان ذا
السكب عمر اخبرهم حسبا *
ببطن شريان يعوى حوله
الذي و ظاهر كلام
المصنف انه يجب تأخير
اللقب اذا صحب سواء
ويدخل تحت قوله سواء
الاسم والكنية وهوانما
يجب تأخيره مع الاسم
فلما مع الكنية فانت

بالمخيار بين ان تقدم السكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو الملقب على السكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه صحبا * وإذا جعل آخرها اذا لما صحبا * وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فإنه نص في أنه لما يجب تأخير الملقب اذا صحب الامم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع السكنية وهو كذلك كما تقدم ولوقال * وأخرن ذا ان سواها صحبا (٦٤) لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وآخر اللقب اذا صحب سوى السكنية وهو

الاسم فكانه قال وأخر
اللقب إذا صاحب الاسم والله
أعلم (ص)

(وان یکونا مفردین
فاضاف

حَنَمًا وَلَا أَتَّبِعُ الَّذِي يَرْدِفُ)
(ش) إِذَا اجْتَمَعَ الْأَسْمَاءُ
وَاللَّقَبُ فَلَمَّا أَنْ يَكُونَا

مفردين أو مركبين أو
الاسم مركبا واللقب
مفردا أو الاسم مفردا

واللقب مركبا فان كانا
مفردين وجب عند
البصريين الاضافة نحو

ہذا ہے سعید کرز وراثت
سعید کرز و مہرت
اسے سعید کرز و اجاز

الكوفيون الاتباع
فتقول سعيد كرزوسعيد
كرزوس سعيد كرزوسافهم

المصنف على ذلك في
غير هذا الكتاب وان لم
يكونا مفردن بان كانا

مرکبین نحو عبد اللہ انف
الناقة أو مرکبا ومفردا
نحو عبد اللہ کرز وسعید

أنف الناقة وجب الاتباع
فتمتبع الثاني الاول في اعراب
نحو صررت بز بدأ أنف الناقة

(ومنه منقول كيفض وأسه)

ولم أرى ذلك خلافاً (قوله وهذا جعل آخر) بنقل حركة الهزلة الى اللام (قوله اسلمته مما ورد) أجيب بان قوله وان يكونا أى اللقب وسواءه مفردين الخ قرينة على عدم دخولها فى السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفرداً يتحقق ببيع بعض أفرادها فقط وان كان البعض الآخر مكملاً (قوله ولو قال الخ) فى شرح السيوطى انه وجد كذلك فى نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قبال المركب بخلافه فى باب الاعراب والمبتدا والمنادى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزمه معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال فى التصريح بالامناع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كرز وهرور الرشيد فتمتع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان ألى فى الثانى فقط لانه منعها كغلام الرجل وعبد المير فتأمل ان قوله هنا فاضف حتماً يقتضى اطراد الاضافة فى المتحددين معنى وقوله فى الاضافة ولا يضاف اسم لمابه لتحداً الخ يقتضى منعها لنا ويقتصر على ما ورد منه مع تاريله وقد ذكرناه هناك من جملة ما ورد ويجب تاريله اضافة الاسم الى اللقب فبين الكلامين تناف قطعاً كما فى الحنفى وأجاب بعضهم بان المراد هنا باضف أبى الاضافة الواردة مع تاريلها الآتى فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد خوى الكلام هنا قياسيته فتأمل (قوله والأتابع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحاً ويرد فى التبعية لغة أى اجعل الذى جاء آخره بدلاً أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تاريل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثانى بالاسم غالباً وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز وهذا يندفع اتحاد معنى المتضامين لاختلافه بهذا التاريل وجعل الزخشرى اضافة الاسم الى اللقب لفظية لتقدير ان فكها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية أو البيان فلا يحتاج للتأويل بخلاف المعنوية اسقاطى (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحادق (قوله وأجاز الكوفيون) أى وبعض البصريين الاتباع أى بدلاً أو بياناً وهذا هو الحق لعدم احواله التاويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أى بالنسبة لا بمتناع الاضافة فلا ينافى جواز القطع الآتى هذا واختار جواز الاضافة فى الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبد الله فالاضافة فى صورتى كون الاول مفرداً والاتباع فى صورتى كونه مركباً (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ وقد ضاهاهما قديمان لانه مع انه شامل لهما وللمضاف الا أن يجعل من عطف الخص اهتمام به أو يخص المفعول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هى المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وأما المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة من لائتيهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كجاء بك ومعدى كرب والمراد بالاعراب اللد كور ما يشمل الخلل ليدخل نحو خمسة عشر وسببويه على لغة بنيائه ومركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشجر يشجر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجى

والاضافى

فتتبع الشانئ الاول فى اعرابه ويجوز القطار الى الرفع أو النصب

نحو صررت بزيدا نف الناقاة وأنف الناقاة فالرفع على اضمار مبتدأ التقدير هو أنف الناقاة والنصب على اضمار فعل التقدير أعنى أنف الناقاة
فقط مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا بزيدا نف الناقاة ورأيت زيدا أنف الناقاة
وصررت بزيدا نف الناقاة وأنف الناقاة (ص)

(ومنہ منقول کيفضل وأسد * وذوارت بحال کسعاد وادد وجلة وما عجز رکبا *

والاضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم نسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ما ركب من حرفين كانما أو حرف واحد كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوضيحي كزيد القائم فالحق بالفرد اه **(قوله ذا)** أى المزجي مبتدأ وبغيره متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره ثم المذكور وأعرب جواب الشرط لا خبرا صلوحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر **(قوله من تجل)** من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تنهيق فكان أنه مأخوذا من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجله من غير ان يقعد ويترى اه **نصرح** **(قوله والى منقول)** منه العلم بالغلبة لان غلبته كالوضع الجدي دخلا فلان جعله واسطة قالة في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان أصل الاسماء التثنية كيرفلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها امر تجلة **(قوله مالم يسبق له استعمال)** أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كقصة فأن مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع خرج ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع **(قوله قبل العلمية)** أى قبل نوعها الحاضر فخرج اسامة علماء الشخص فانه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه من تجل لانجاده **(قوله وأدد)** نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو والمضمومة كما في أقمت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عنده سيديويه من الود فهمزة بدل من واو وعنده غيره من الادب فتفتح الهمزة وكسر هاء هو العظيم فهمزة أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا **(قوله كفضل)** أى وزيد فانه مصدر زاذن زيد **(قوله أو من جملة)** أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر المفاضة أو مستتر كقوله

* نبئت أخوالى بنى يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمير بشد الميم للفرس وبذر بشد الميم لساء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيدي نائوح صلوات الله عليه أو امرا كاصمت بكسر الهاء زة والميم لمفاضة لان ساء كما يقول اصحابه اصبحت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصبر ورتبه اسمها فعمل معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية بانت وبات بها * بو حش اصمت في اصلاها أود

فجر اصمت بالفحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلا بالسلوقية في اصلاها أود أى عوج بو حش تلك المفاضة بخلاف يزيد فان جوه مقدر اضافة الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدى يا حجاج فارس شمرا * حمل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار **(قوله بعلمك)** بعلم اسم ضم وبك رجل يعبد فزجاء جعل علماء بالبلدة **(قوله ومعدى كرب)** بكسر الدال شد وذاو القياس فتحها كرمي ومضى قاله المصريح هنا وقال في باب النداء معنى معدى كرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلان مرضى فلا شد وذا لانه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كرمى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل **(قوله اعراب مالا ينصرف)** أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغيرويه ثم أعربا
وشاع في الاعلام ذوالا ضافه
كعبد شمس وأبى قحافة
(ش) ينقسم العلم الى
مرتجل والى منقول فالمرتجل
هو مالم يسبق له استعمال
قبل العلمية في غيرها كسعاد
وأدد والمنقول مالم يسبق له
استعمال في غير العلمية
والنقل اما من صفة كحرث
أو مصدر كفضل أو من اسم
جنس كاسد وهذه تكون
معربة أو من جملة كقام
زيدون يدوز يدقام وحكمها انها
تحكى فتقول جاءنى زيد يدقام
ورأيت زيد يدقام وصرت
زيد يدقام وهذه من الاعلام
المركبة ومنها أيضا ما ركب
تركيب مزج نحو بعلمك
ومعدى كرب وسيديويه
وذكر المصنف أن المركب
تركيب مزج ان ختم بغير
ويه أعرب ومفهومة أنه ان
ختم بويه لا يعرب بل يبنى
وهو كما ذكره فتقول جاءنى
بعلمك ورأيت بعلمك
وصرت بعلمك فتعرب
اعراب مالا ينصرف ويجوز
فيه أيضا البناء

على الفتح فتة ول جاء في بعابك ورأيت بعابك وممرت ببعابك ويجوز أيضا ان يعرب اعراب متضايقين فتقول جاء في حضرموت ورأيت حضرموت وممرت بحضرموت وتقول فيما ختم بوبه جاء في سيبويه وممرت بسيبويه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه اعرابا لا ينصرف نحو جاء في (٦٦) سيبويه ورأيت سيبويه وممرت بسيبويه ومنها ما ركب تركيب

الفتح أو السكون وكذا نحو سيبويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر بجامع المزج في كل لان موجب البناء انما هو جدي الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمي بالركب العددي سمي بناؤه على الاشهر كما سمي كره المصنف في باب فراده بالزجي هنا غير العددي (قوله اعراب متضايقين) أي في خفض الجزأين وتجري على الصدر وجوه الاعراب الا ان الفتحه كغيرها لا تظهر في نحو معدى كرب وان كانت تظهر على الياء في غيرها الثقلة بالتركيب (قوله فتبنيه على الكسر) أي تغايب الجزئه الثاني لانه اسم صوت بني لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله ابرق حافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضى الله تعالى عنها ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة الا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أي العرب لسكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع هو الله تعالى وفيه اشارة الى ان علم الجنس سماحي (قوله كعلم الاشخاص) صفة لعلم لاجل منه لئلا يكره لفظا تميز المعنى السكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا فعل تفضيل حذف هزئته للضرورة لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الحمية كنية العقب واسمها شيرة ومما حجب الله عنها رضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهنها بما في جوف العقب (قوله تعالى) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الموحدة غير مصروف لاعلمية والتأنيث والمبرة بفتحتين البر (قوله بخار) مبتدأ مبني على الكسر كحدا م وعلم خبره وكذا حال والفقرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والثناء لما ثبتت الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لان تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يتبادر به بلا مسوغ (قوله حكم النكرة) أي فهو نكرة بمعنى كما هو ظاهر المتن وانص عليه المصنف في شرح التسهيل لئلا يكتن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق في المعنى والالزم التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلا من حضور أو غيره وان لزم الحضور الذهني أيضا لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول وان شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وارجا كما قاله ابن الصائغ فالشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعروف بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعروف بلام العهد الا ان العلم بدل على التعيين بجوهره وذا اللام بقرينتها اه ملخصا من ذلك وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبنى على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بشخصه أما على التحقيق من انها لا توجد في الخارج أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجيا أغلبي لما مر أول الباب فتدبر وعلى ما ذكر فاسم الجنس يفاير النكرة مفهومها والوضع للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وان وافقه في المصادق فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الآمدي وابن الحاجب انهما

اضافة كعبه شمس رأيت قحافة وهو عرب فتقول جاء في عبد شمس وأبو قحافة ورأيت عبد شمس وأبو قحافة وممرت بعينه شمس وأبو قحافة ونبيه بالمثاليين على أن الجزء الاول يكون معربا بالحركات كبدو بالحروف كتابي وان الجزء الثاني يكون منصرفا كشمس وغير منصرف كقحافة (ص)

(ووضعوا البض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو شم من ذلك ثم عريط لعقب وهكذا نداء للتعليق ومثله برذالبره

كذا بخار علم الفجيرة (ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس وعلم الشخص له حكاية معنوية وهو ان يراد به واحد بعينه كن بدو أجد وانظلي وهو محكية بحال الحال متأخرة عند نحو جاء في زيد ضاحكا ومنه من انصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا أجد

ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتعنه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة وحكم علم الجنس في المعنى حكم النكرة من جهة انه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل تعاب يصدق عليه ناعلة وعلم الجنس

شيء واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بالفرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ العين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كإسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار لليسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجاء نبيك عليه الصلاة والسلام

(اسم الإشارة)

هو ما وضع لمشار إليه أي حساباً بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر فاستعمله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب وأل لأن اشارته ماذهنية قيل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعرفة اصطلاحية فلا دور وفيه إن المراد بالمعرفة اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً فلا حسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرفة في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشيء آخر (قوله بهذا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا ولا فتلها ذاء همزة مكسورة وذاته بهاء بعدها كذلك وذؤه يضمهما مع المد في السكك ويروي بالآخر بن قوله

هذاؤه الفرد خير دفتر في يد قمر ماجد مصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسماء هنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من الوأى كما مر بخمسة اشارات المفرد خمسة (قوله لمفرد) متعلق بأمر واللام بمعنى إلى كقوله تعالى اني لما أنزلت إلى من خير فقير ان لم يضم معنى سائل لأن الإشارة لا تنعدي باللام كما يفيد صنيع القاموس والفرد ما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفرق ونحوه وان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطوطا * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكور) أي ولونز يلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والخصر اضافي أيضا لماسيأتى (قوله من نفس السكامة) أي وهو ثلثي الوضع لا كما الموصولة خلافا للسيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير ممنون للبناء حذف لانه اعتباطا وقلب عينه ألفا لانها حركة وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالآخر أليق وحكاية سيديو بهامالة ألفه تعين ان أصلها ياء إذ لا سبب لها سواء وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أي فهو أحادي الوضع لأن الألف والياء في ذان وذين للثنية ورد بأن ألفه حذف للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهما ليسا ثنيين حقيقة كما سيأتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالذال وخمسة بالتاء وأفاد الروداني أن أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء والذال تاء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذه وهاء وقس الباقي (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث (قوله للثني) أي صورة المرتفع محلا لأن التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للذكر والمؤنث لامتثيان إذ لا يثنى المبني كأم والظاهر بناؤه على الألف والياء مراعاة لصورة الثنية كيارجلان ولا رجلين (قوله وفي سواء) أي وفي حال إرادة سوى المرتفع وأما ان هذان لساحزان فقد مر تأويله (قوله للثني المذكر) أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذا لك برهنان كافي المعنى (قوله مطلقا) أي مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النسكرة فليلا (قوله والماء أولى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن الماء والقصر لا ينحصر الاسم

يكون للشخص كما تقدم
ويكون للمعنى كما مثل بقوله
برة للبرة وخجار للنجرة
(ص)

(اسم الإشارة)

(بذا المفرد مذكر أشرف بذى
وذو تى ناعلى الاتى اقتصر)
(ش) يشار إلى المفرد المذكر
بذا أو مذهب البصر بين ان
الألف من نفس السكامة
ومذهب السكوفيين أنها
زائدة ويشار إلى المؤنثة
بذى وذو بسكون الهاء وتى
وتأوذه بكسر الهاء باختلاس
وباشباع وت بسكون الهاء
وكسرها باختلاس واشباع
وذات (ص)
(وذا نان للثني المرتفع *
وفي سواء ذين تين إذ كراطم)
(ش) يشار للثني المذكر
في حالة الرفع بذا ن وفي حالتى
النصب والجر بذين وإلى
المؤنثين بتان في الرفع وتين
في الجر والنصب (ص)
(و بأولى أشرف لجمع مطلقا *
والمسد أولى ولدى المسعد

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كمنون ضيعف كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع
 الهمزة أوله وأبداهاء مضمومة وكذا مفتوحة تليها أو اسما كنه كافي التسهيل وشرحه وتكتب ألف
 المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين إلى الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين
 مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدود أربعة
 وعشرين وهي بالنظر للإشارة إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضمهما **(قوله انطقا)**
 ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة **(قوله واللام)** مبتدأ أخبره ممتنعة وحذف جواب الشرط للدلالة على الخبر
 عليه على ما مر في قوله والامر ان لم يك للذون محل الخ فلا تغفل وهما بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصلة
 منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه
 لكنه ينسك ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من إضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد لئلا يقتضى
 أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو مسماها وهو هو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن
 العامل مسماها وهو بفتدبر **(قوله وغيرهم)** منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسؤولا **(قوله ذم المنازل)** بفتح الميم للتحفة وكسر هاء على أصل التخصيص وضمها اتباعا للدال وهي على
 هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطى الراجع الكسر
 لانه الواجب لوفك الادغام **(قوله أتى بالكاف وحدها)** لكنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتا
 وكذا ذى بخلف بخلاف غيرها كما نقل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذائه بالضم والكسر من
 اشارات المذكر **(قوله أو الكاف واللام)** لكن لا تدخل اللام في المثني ولا أولاء الممدود بل في المفرد
 مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفردة وتيم لا يدخلونها
 أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تسكس للتخلص في نحو ذلك وتلك وتلك ولئلا يتوهم أنها لام الجر
 مع الضمير وقد يبق سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها **(قوله حرف)**
خطاب) أى لا ضمير ولا لا ضيف اسم الإشارة إليها اذ لا يتصل الضمير إلا بعامله ولو أضيف لحذفت النون
 من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصحف هذه الكاف بحسب
 الخطاب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تنفرد امامفتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر
 ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو
 هالك ها كما ولا ضمير في اياك ايا كما الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو وأرأيتك هذا الذى كرمت على
 فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملزم افراده استغناء بتصحف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف
 خلافا للبراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب
 الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كآرأيت زيدا ما صنع أو مقدر كآلية أى لم كرمته
 وقوله ان أخوتك كلام آخر والمنصوب بعده ما ينزع الخافض أى أخبرني عن زيد وذن الذى لان هذا من
 مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أى أخبرني خبر زيد كما اختاره السامعي وقد يحذف نحو
 أرأيتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء
 على أن أصله بمعنى أبصرت أو عرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه انسخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب
 الاخبار **(قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف)** لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره
 أبوحيان وان منعه المصنف فيها كما قوله

يا ما أميلح فز لا نأشدين لنا * من هو ليا سكن الضال والسم

وهو تصغير هؤلاء الآن يحكم المصنف بشدو ذلك وتمنع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان

انطقا بالكاف حرفا دون
 لام أو معه

واللام ان قدمت هاء متعنه
 (ش) يشار الى الجمع مؤنثا
 كان أو مذكرا بأولى وهذا
 قال المصنف أشرجع مطلقا
 ومقتضى هذا انه يشار به
 الى المقتضى وغيرهم وهو
 كذلك لكن الأكثر
 استهياها في العاقل ومن
 وروده في غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
 والعيش بعد أولئك الايام
 وفيها لغتان المد وهي لغة
 أهل الحجاز وهي الواردة في
 القرآن العزيز والقصر
 وهي لغة تميم وأشار بقوله
 ولدى البعد انطقا بالكاف
 الى آخر البيت الى ان المشار
 اليه لغتان القرب والبعد
 فجميع ما تقدم يشار به الى
 القريب فاذا أراد الإشارة
 الى البعيد أتى بالكاف
 وحدها فتقول ذلك والكاف
 واللام نحو ذلك وهذه
 الكاف حرف خطاب فلا
 موضع لها من الاعراب
 وهذا الخلاف فيه فان تقدم
 حرف التنبيه الذى هو هاء
 على اسم الإشارة أتيت
 بالكاف وحدها فتقول
 هنالك وعليه قول طرفة

جمعها بدون فصل قليل فلم يحتفل معه كافي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها
توكيدا نحوها انتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هالان ذي عذرة الاتسكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المغنى حيث قال رهاا نابع بمأمرته (قوله بنى غبراء) هي الارض
وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في يسكروني للفصل بالمفعول والطراف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هنالك)
أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعف أن اللام تمتنع في المثني وأولاء الممدود فيما ذل على
البعد حيثئذ وتشديد النون والملا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
* واعلم ان المشار اليه امام فردا ومثنى أو جمع مذكرا ومؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وعمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعد دلفظها باعتبار المخاطب لعدم خوقها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذى المرأة مثلا يارجل ويارجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام
في ستة المخاطب مع مثنى المشار اليه مذكرا ومؤنثا نحو ذان لك ذان لك ثنان لك ثنان لك الخ تسبق صور الجواز
ستة وستين وهي رتبة المتوسط بنماها وستة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
والايفشار للجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد ومخاطب المثنى مذكرا ومؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن
الجدول (قوله داني المكان) أي المكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان
هناك وهنالك وهنالك التشديد قد يشار بهما للزمان نحو ههناك تباوكل نفس ما أسلفت أي في يوم نحشرهم
وقوله واذا الامور تشابهت وتعاضمت * فهناك يعترفون أين المزعزع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنين فلات
مهمة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حنين لان ههنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أما من غير تلك
الحيثية فلا يشار بهما بل بغيرها نحو ههنا مكان طيب وذلك زمان الريع (قوله وبه الكاف صلا) أي
مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثلثة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفها وقد يجرى الوصل بجراه لا الكاف ولاها التنبيه وهي هنا لازمان للظرفية أو
شبهها وهو الجرب من أوالى كافي أين لا خصوص من كما قاله الساماني ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزلة لازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في
ذلك المكان أو حنف مفعوله أي واذا رأيت لمعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق
(قوله أو ههنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على
ههنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفها لاسا كنين وقد نكسر هاؤها اه تصرح والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصول)

رأيت بنى غبراء لا يسكروني
* ولا أهل هنالك الطرف
الممدد ولا يجوز الاتيين
بالكاف واللام فلا تقول
هنالك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الا
رتبتان قربي وبعدي كما
قررناه والجهور على أن له
ثلاث مراتب قسري
ووسطى وبعدي فيشار الى
من في القربي بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذى
والى من في الوسطى بما فيه
الكاف وحدها نحو ذاك
والى من في البعدي بما فيه
كاف ولا م نحو ذاك (ص)
(وههنا أو ههنا أشري *
داني المكان وبه الكاف

صلا

في البعد أو بتم فه أو ههنا *
أو ههنا لك انطقن أو ههنا)
(ش) يشار الى المكان
القريب بهما ويتقدمها
التنبيه فيقال ههنا ويشار
الى البعيد على رأى المصنف
بهناك وهنالك وههنا بفتح
الهاء وكسرهما مع تشديد
النون وبتم أو ههنت وعلى
مذهب غيره ههنا للامنة وسط
وباعده للبعيد (ص)
(الموصول)

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء) مبتدأ
 أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والاني مبتدأ أخبره التي أي ومؤنثه أي الذي هو
 التي فاعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر التي أي التي
 لها التي (قوله لا تثبت) بضم أوله مجزوم بالانهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أي لا تثبت أنت
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط
 لجواز أن اذا مجرد الظرفية (قوله بل ما تليه) أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم
 يرزل من الابس وهذا تصريح بما علم فللفظ بل انتقال لا ضرب اب وكون ما مفعولا محذوف يفسره أوله من باب
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ أخبره أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال
 مبني للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشد الرباعي أو بفتح التاء مع ضم الدال مبني للفاعل أو بعكسه
 للمفعول من شدة يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة
 الشرطية والرباط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها والمفعول مستتر فيه (فائدة) قال الفراء كل
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعقفت أعف ولا يضم الاسماء أو متعد يا ضم كر ددت
 أردو مدت أمدا لا ثلاثة أحرف من المتعدي كسرت أيضا ندور وهي شدة يشده ويشده وعلة اذا سقاء ثانيا
 يعله ويعله وثم الحديث يتوهمه فان جاء مثل هذا لم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد
 بالكسر فقط شذوذ وهو حجب به اه صحاح (قوله وتعويض) مبتدأ أخبره قصد وسوغه معنى الحصر
 على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الا التعويض عن ياء المفرد دخلا فلن جعله لتأ كيد الفرق بين
 تنبيه العرب والمبني وان حصل أصل الفرق بجذف الياء (قوله الى اسمي) هو كأي التسهيل ما افتقر أبدا
 الى جملة ولوتا ولا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي نخرج بابدا النكرة الموصوفة
 بجملة قائما فتقر اليها حال وصفها بها لا أبدا وبالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر
 ولم يحتاج لعائد (قوله وهي خمسة) نظمها السندوني فقال

وهاك حروفا بالصادر أولت * وذكري لها حسا أصح كإروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي فخذها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضتم كالذي خاضوا أي تكوضهم قالوا وأل فيسه زائدة دخلت على
 الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائدته وموصوفه أي كالتوض الذي
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة أو المراد كالعريق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى (قوله ماضيا
 الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها
 في عمله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت سائر النواصب
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاق وبالامر عند سيبويه بدليل دخول
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم ألا تقعد اذ لا يدخل الاعلى الاسم فتؤول بمصدر طلي أي كتبت اليه
 بالامر بالقيام كما قدر الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالامر بالانذار فلا
 يفوت معنى الطلب ورده الدماميني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي
 كهذه الآية ونحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذا أوحيت الى الخواصين أن آمنوا بي وانطلق الملائكة منهم
 أن امشوا أي انطلقت أسنتهم فكل ذلك اذ لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية سابقة بجملة فيهما معنى القول
 دون حرفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أي كتبت اليه بقم
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وإن كان في الواقع اسما لقصد لفظه (قوله

(موصول الاسماء الذي

الاني التي

واليها اذا ما ثبث لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامة *

والنون ان تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شديدا

* أيضا وتعويض بذلك

قصدا

(ن) ينقسم الموصول الى

اسمي وحرفي ولم يذكر

المصنف الموصول الحرفية

وهي خمسة أحرف أحدها

أن وتوصل بالفعل المتصرف

ماضيا مثل عجبت من أن

قام زيد ومضارع عجب عجت

من أن يقوم زيد وأمرها

نحو أشرت اليه بأن قم فان

وقع بعدها فعل غير متصرف

نحو قوله تعالى وأن ليس

للإنسان الاماسي وقوله

تعالى وأن عسى أن يكون

قد اقتررب أجلمهم فهي

مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجبت من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخففة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما وتكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أحببك مادمت منطلقا أي مدة دوامك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبت مما

ضربت زيدا وتوصل
 بالماضي كمثل المضارع
 نحو لا أحببك ما يقوم زيد
 وعجبت مما ضرب زيدا
 ومنه مما نسوا يوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبت
 مما زيد قائم ولا أحببك
 ما زيد قائم وهو قليل
 وأكثر ما توصل الظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع المنفي بل نحو لا
 أحببك ما لم تضرب زيدا
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنفي بل نحو لا
 أحببك ما يقوم زيد ومنه
 قوله

أطوف ما أطوف ثم أرى
 إلى بيت فعيده كعاج
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 والمضارع نحو وددت لو
 يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسماء احتراز
 من الموصول الحسري وهو
 أن وأن كي وما ولو وعلامته
 محذوف وقوع المصدر موقفه
 نحو وددت لو تقوم أي
 قيامك وعجبت مما تصنع

وجئت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكور والتي للمفردة المؤنثة
 فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان والياء في حالة النصب والجر فتقول اللذين واللتين وإن
 شئت شددت النون

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسبات ما أمر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي ونقول بمصدر خبرها
 مضافا لاسمها أن كان مشتقا وبالكون أن كان جامدا أو ظرفا كبغني أنك زيد أو في الدار أي بغني كونك
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بغني زيدتك لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفرسية أفاده
 الاسقاطي وكذا يقال في الخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ مما بعده الفعل
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان الاسمية وفي الثانية وكون
 أجملهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المجرورة باللام لفظا وتقدير (قوله ظرفية) الأولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه إذا الزمن المحفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي
 المتصرفين ولو تصرفا ناقصا كدأبم ويندروصلها بالجامد كذا وعدا ويمتنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)
 أي إذا لم تصدر بحرف مصدر نحو ما أن نجما في السماء لأنها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن
 نجما الخ وقيل أن وصلتها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو والتسكير ما أطوف أي مدة
 تطويبي ولكع كندام ذم لا مؤث أي الشيمة أو نسخة ويقال لادن كركع كعمر (قوله بالماضي
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الأعراب
 فالشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحسب الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد الواء الشرطية
 في ولو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه
 والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم الغنى كودوا حب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو منذ ذر ربما * من الغنى وهو المغيظ المحنى
 (قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والافحرفي لم يدخل أصلا لأن الكلام في المعارف فذكر الاسماء لبيان
 الواقع (قوله فالذي) يكتب هو ووجهه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين مثنى بالامين
 على الأصل في كل ما أوله لام حلى بالالف لفرق بينه وبين الجمع نصب وجرا وحل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق
 المثنى فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف
 نون الجمع وخرج عليها كالتد خاضوا في قول ونون المثنى لبني الحارث كقوله

أبى كليب أن عمي الندا * قتل الملوك وفككا الأغلال
 وقوله هما اللتان ولدت تميم * لقييل خسر لهم صميم
 والحاصل أن الذين الجمع أما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع أل والرابعة رفعه بالواو والمثنى أما
 بتخفيف النون مع أل وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتعذف
 ياؤهما مع أل مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع
 أل ففيهما ست لغات (قوله للمفرد) أي حقيقة أو حكما كالفریق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقبل اللذان بشد الياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لا حظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها ثنائية حقيقة فلا يشترط فيها أعراب المفرد كما قيل به والاصح
 اشتراطه وانهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لاثنية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤهما كالمفرد لأن الثنية
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقاري وأما اختلاف العامل نظرا للصورة

وجئت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكور والتي للمفردة المؤنثة
 فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان والياء في حالة النصب والجر فتقول اللذين واللتين وإن
 شئت شددت النون

هذه مضاعف الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب السكوفيين فتقول
 اللذين واللتين وقد قرئ ربنا أرنا (٧٢) اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تشنية ذاتنا اسمي

الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهذا مذهب السكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة كما تقدم في الذي والى (ص) (جمع الذي الى الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا

باللذات واللاء التي قد جمعها واللاء كالذين نزرا وقعا (ش) يقال في جمع المذكر الى مطلقا عاقلا كان أو غيره نحو جاء في الى فعلاوا وقد تستعمل في جمع المؤنث وقد اجتمع الامر ان في قوله

وتبلى الى يستلثون على الى

تراهن يوم الرزع كالخدا القبل

فقال يستلثون ثم قال تراهن ويقال للمذكر العاقل في الجمع الذين مطلقا أي رفعا ونصبًا وجرًا فتقول جاء في الذين أكرموا ورايت الذين أكرموا وميرت بالذين أكرموا وبعض العرب يقول اللذون في الرفع والذين في النصب والجر وهم بنو

هذيل ومنه قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاها ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بالياء فتقول جاء في اللات فعلن واللاء فعلن ويجوز انبات الياء فتقول جاء في اللاتي فعلن واللاتي فعلن وقد

التثنية فنبيا على ما يشاء كل اعرابها من ألف أو ياء ومثلها ماذان وتان وكذا يقال في اللذون على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين ودين لان الحذف فيها قبل التثنية لاها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنا اللذين ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذي) مبتدأ خبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أي بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها سما جمع لاجعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتثنية ولان الألى لا واحدة من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يجز على سائر الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً كجمع نحو قائم وقائم على قائمين ونائمين لخصوص العلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضا كما سرفي عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الى بالواو للزومه أل فلا يشتبه بالي الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامهم يعرفونه بها في التصغير نحو اللذيون (قوله باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزرا) حالان من فاعل وقع أوصفتان لصدر أو مختلفان أي وقع اللاتي في كلامهم وقوعان نزرا حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللانين ان قد روعافوا * وان أتربوا جادا وان تربوا عفا
 وسمع اللذون رفعا كالذون وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله تهييجني لاوصل أيامنا الى * صررن علينا والزمان وربي
 وقصره كاذ كراشهر من مده كقوله

أبي الله لاشم الالاء كانهم * مديوف أجاد القين يوما صفاها
 أي أبي الله ضرر النهم بالضم من الشحم وهو ارتفاع قسبة الأنف والقين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلى الألى الخ) ضميره للذون في قوله قبله

فتلك خطوب قد علمت شيئا بنا * فديما فتبلى المنون وما تبلى
 أي وما نابها ويستأنمون أي ويلبسون الأئمة وهي الدرع حال كونهم على الخيل الألى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحداء جمع حداة كعنب وعنبه طائر معروف والقبيل جمع قبلاء كحمروجرء من القبيل كالحول في العين وزناومني فالاول للمذكر بدليل يستأنمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون لبلى محابها حب الى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
 (قوله اللذون رفعا) والصحيح انه مبنى جى عه على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء معا قريبا ويكتب حينئذ بالامين لمشاكلة المعرب الذي يظهر فيه أل وافوات الثقل الحاصل على اللغة الاولى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبنى على فتح النون لا على الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصباحا) ظرف تأ كيدى أي صبحوهم وقت الصباح والنخيل

بالمجئمة بالذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاها بالجمجمة

الشاعر

في آياتي بأمر من منه

عليه السلام فلهذا هو المسمى

كما قد تجبى الالاف بمعنى

الالاف كقوله

فاما الالاف يسكن سورته

في كل فتاة تترك الحبل

أقصا (ص)

(ومن وماأل تساوي ماذا كر

وهكذا ذوعند طي شهر

وكالتي أيضا لديهم ذات

وموضع الالاف أي ذوات

(ش) أشار بقوله تساوي

ماذا كر إلى أن من وماأل ألف

واللام تكون بلفظ واحد

للاذكر والمؤنث والمثنى

والجمع فتقول جاءني من

قام ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

وأعجبني ماركب وماركب

وماركبوا وماركبنا وماركبنا

وماركبنا وجاءني القائم

والقائمة والقائمات والقائمات

والقائمات والقائمات

وأكثر ما تستعمل مافي

غير العاقل وقد تستعمل

في العاقل ومنه قوله تعالى

فانكحوا ما طاب لكم من

النساء وقولهم سبحان

ما سخر كن لنا وسبحان

ما يسبح الرعد بحمده ومن

بالعكس فأكثرا تستعمل

في العاقل وقد تستعمل في

غيره كقوله تعالى ومنهم

من يشي على أربع وقوله

بكيت

بالجمجمة مصغر موضع بالشام والغارة اسم مصغر لا غار على العدو ومفعول لاجله أو حال أي مغيرين وملحاحا
بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد (قوله ورد الالاف بمعنى الذين) أي لذكر كان الالاف ورد للمؤنث
فيتمارضان الالاف الثاني أكثر من الأول (قوله فباأبونا الخ) أي ليس أبونا الذين جعلوا حجورهم
مهدا لنا بأكثر مما نأمننا علينا من الممدوح فأوقع الالاف لذكر بدليل مهدا وفصل بين الموصوف وصفته
بأجنبي هو الخبز ونحوه قوله (قوله تساوي الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو
الثمانية المتقدمة الذي والتي ومثناها والذين والالاف واللام شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره
وهو ستة من وماأل وأي وذوات فكل واحد منها يساوي الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أي
ذو شهر عند طي حال كونه كهذا المذكور في المساواة (قوله طي) بشد الياء وهو آخره على المشهور من
الطاعة كالطاعة وهي الابعاد في المعنى كما في الصحاح ويقال بلا همز أيضا كما في شرح مسلم وبتعين الأول
للوزن وقال السيوطي سمي به جدهم جلهم لأنه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لآتي وذوات
فاعله (قوله وأكثرا تستعمل الخ) ظاهره أنها لا تلاءم وغيرهم كما نقله في التلويح عن أكثر اللغويين
والقول بأنها غيرهم فقط لبعض وفي شرح الجامع عن كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبير لما سمع قوله
تعالى أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة
فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مأجولك بلغة قومك ما لا يعقل اه وهذا
إن صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الأولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يردا في وصفه تعالى
بالعقل (قوله فأنكحوا ما طاب الخ) وقيل أنها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملاحظة مع الذات وهي
من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن أنما هي عند ارادة
الذات وحدها أما إذا لوحظ معها صفة نحو كرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما يزيد أفاضل أم كرم
فما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزخشرى والسكاكي وغيرهما وأن أنكره بعضهم والمعنى أنكحوا
الموصوفة بأي صفة أردتهم من البكارة والتموية ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذهني في
كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحانه القادر الذي سخر كن مثلا فتدروا تستعمل في العاقل إذا
اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما في السموات وما في الأرض وفي المبهمة أمره كقول من رأى شبحا من
بعد انظر ما ظهر لي وأما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فأما استعماله في ما لا النحل في حكم الجاد
ما لم ينفصل لا لا بهام ذكره وأنوئته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لأن ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
(قوله وقد تستعمل في غيره) أي أما لا اقتراعه به في عموم فصل عن الجارة نحو فهم من يشي الخ فتكون من
بحار الجارة ولتشبيهه به نحو أمرب القطا الخ فتكون استعارة ولا اختلاط به نحو ولله يسجد من في
السموات فتكون تغليبها وقد بيناه في بحث التمنية (قوله بكيت الخ) قيل أنهم الالاف بن الاحنف وهو
مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع
من الطير وهو يت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب
منه الاعارة فاستعمل فيه من و بعد البيتين

فأوبى من فوق غصن أراكة * ألا كلنا يامستعير نغير

وأى قطاة لم تترك جناحها * نعيش بذل والجناح كسير

(فائدة) تأتي من والمعان جمعها بقولي

حامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وقما

وهندي لما مع نفي كف تجيب * تغير معنى مع تهيؤا علسا

على سرب القطا ادمر رن
 في * فقلت ومثلي بالبكاء
 جدير * أصر ب القطا هل
 من يعبر جناحه * اعلى
 الى من قد هويت أطير
 وأما الالف واللام فتكون
 للعاقل وغيره نحو جاء في
 القائم والمركوب واختلف
 فيها ذهب قوم الى انها اسم
 موصول وهو الصحيح
 وقيل انها حرف موصول
 وقيل انها حرف تعريف
 وليست من الموصولية في
 شيء وأما من وما غير
 المصدر يتفاسمان اذا قارأا
 المصدرية فالصحيح أنها
 حرف وذهب الاخفش الى
 انها اسم ولغة طي استعمل
 ذو موصولة وتكون للعاقل
 وغيره وأشهر لغاتهم فيها
 انها تكون بلفظ واحد
 للذكر والمؤنث مفردا ومثنى
 وجمعا فاقول جاء في ذوقهم
 وذوقمت وذوقا وذوقا تما
 وذوقا وذوقن ومنهم من
 يقول في المفرد المؤنث
 جاني ذات قامت وفي جمع
 المؤنث جاء في ذوات قن
 وهو المشار اليه بقوله وكالتى
 أيضا لاسم البيت ومنهم
 من يشبهوا بجمعها فيقول
 ذوا وذوى في الرفع وذوى
 وذواتا في الرفع وذواتى في
 الجر والنصب وذوات في
 الجمع

وزائدة تأتي كدأ مصدرية * مع الظرف أولا فافهم من لغتها
 أى يأتي كل منهما شرط واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة موصوفة اما مفردا كقوله
 لما نافع يسمى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا
 ونحو مررت بما يحب لك وبين محبوبك فنافع ومحبب بالجر صفتان أو بجملة كقوله
 رب من أنضجت ضيفا قلبه * قد تمني لى موتا لم يطع
 وفوله ربما تذكره النفوس من الامس له فرجة كحل العقال
 بجملة أنضجت وتذكره صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما له فرجة خبرها أو ما
 جعل ما كقوله فرجة صفة محذوف هو مفعول تذكره ومن الامر بيان له أى قد تذكره النفوس حال من
 الامر له فرجة الخ فبرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفى نحو مناظرة
 ومنا أقام وفيما سلم وفيما هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئا يقرأ الامن اغترف غرفة بالفتح
 فأنكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت به شاهدا على وقوع فعلة في الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فيعيد
 أيام سمع رجلا يشد لامية ابن أبى الصلت
 صبر النفس عند كل ألم * ان في الصبر حيلة الخصال
 لانضق بالامور ذرعا فقد يكشف غمها وبغيا رحمتها
 ربما تذكره الخ وسمع عقب ذلك نبي الحاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
 لا تحتاج لوصف كما التجميعية عند البصريين ونحو غسلته غسلان نعماقوله * فنع من هوى سروا عيان *
 أى نعم شيئا ونعم شخصا ومن تمييز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفي سرحال أى نعم من أى
 شخصا هو الممدوح حال كونه في سراح كما قدره الفارسي وتزيد ما عن من يكونها تجميعية وزائدة ونافسة
 وكافة نحو انما الحكم الله ومصداقية نظرية وغير نظرية ومهيئة كى بما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كلوما
 ضربت غيرت لوم من الشرط الى التخصيص وبقي الايهامية نحو أعط شيئا ما ولا مر ما جدد قصيرا نفعه وجعلها
 المصنف زائدة منه على وصف لا تقبل بالحل وليست هى وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة
 الا وهى مردقة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة أى شاة اه (قوله واختلف فيها)
 محل الخلاف حيث لا عهد والافعة اتفاقا كجاءنى محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله وهو
 الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كاسيأتى والعود الضمير عليها فى أفصح المتقى
 ربه وهو لا يعود الى اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازنى لان الموصوف لا يحذف
 الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بنى كما مر أو كان النعت صالحا للمباشرة العامل نحو أن اعلم سابقات
 أى دروعا سابقات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كفى الصبان (قوله حرف موصول)
 قائله المازنى ورد بانه لم يوجد موصول حرفى الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله
 الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجلة وان الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى
 المضى مع انها حادثة من خواص الامماء فكان ينبغي ابطاها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل
 وأجاب الاخفش عن هذا بالترامه (قوله بلفظ واحد) أى مبنى على سكون الواو فى الاحوال كلها وهى
 مراد المثنى بقوله وهكذا ذوى تساوى ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتى الخ) أى فهو إشارة الى
 لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذولياق وهو مفرد المذكور
 ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لى ان الرضى ان له ذات على هذه اللغة كقوله
 فقول المتن وكالتى أى واللتين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أى فيصرفها نصيرف ذى بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكي الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كعرب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذوقه أنه ألقى الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً فيقول جاءني ذوقاً ورأيت ذاقاً ومررت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقد روي قوله فاما كرام موسرون لقينهم * لحسي من (٧٥) ذى عندهم ما كفايا بالياء على

الأعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيحة فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً مثل ذوات ومنهم من يعربها أعراب مسلمات فيرفعها بالضممة وينصبها بحرف الكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من اذا لم تلغ في الكلام)

(ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أنها تستعمل بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفرداً كان أو مشئياً أو مجعاً فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بما أو من

الاستفهاميتين نحو من ذا جاءك وماذا فعلت فمن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي ما الذي فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ في الكلام من ان تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

صاحب مع أعراب جميع تصاريفها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاه أن ذات تعرب بالحركات الثلاث وان يقال في تشبيهها ذواتاً وذواتي بواو بعد الدال كما في التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولاً على ذومن حيث افرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمت انهم شرع بتكلم عليها من حيث الأعراب والبناء فهذا كلام مستأنف يبين به أن من يقول ذوات بعضهم يميزها وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتبطاً بقوله ومنهم من يشبهها للتأليف ككلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من أعرابها بالحروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكرراً مع قوله فيهما وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظاً واحداً يقطع النظر عن بناءها وهما من حيث البناء والأعراب نعم كان يكفيها أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيحة الخ وهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص أعرابها بلغة نصر يفهاو بشأها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع وأثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة نصر يفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها أعراب مسلمات) صريحه ان هذه الذات المفردة وهو أضافي الجمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساد نعم بوجه كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلاً وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارشاد كافي التصريح ومر عن الرضى (تأنيده) اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينها لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه بثبوت النون في تشبيهة ذوات وجمع ذو فيقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتاهما لعدم الاضافة لكتفي جميع النسخ محذوفة ولم أر من نصبه عليه فليتنظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذاهو ما مرفوع لفظاً ومبني على الفتحة في محل رفع لان الاضافة الى المبنى تجوز البناء كاسيأتى وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعله منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لا في كونها لغزير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وأن لا تكون مشارباً نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كافي المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملاً بقوله

عندس ما لعل عليه اماراة * نجوت وهذا تخمين طليق

أي والذي تخمينه ورد بجعل ذا اشارية تخمين حال أي وهذا طليق حال كونه محمولاً لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي أو اسما موصولاً أو نكرة موصوفة كقوله

دعي ماذا علمت سأنتقيه * ولكن بالمغيب خبريني

فاذا كان اسم موصول بجمله علمت عند السيرانى ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي ما الذي فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ في الكلام من ان تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

ثبت في أسماء الاجناس لافي الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبرني بما تغيب عني لاجتنابه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاء من في نحو سألته عماذا فنثبت ألف ما في الالغاء الحكمي لم يبرورها جزأ من المركب وتختلف للجاري الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتدأ)** ويحتمل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم ثم لبالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

الانسان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا ينبغي فقل العفو بالرفع لابي عمرو على جعل ذام موصولا بالنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ذام موصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذام مبتدأ أو من فقط وذا زائدة على ما مر والذي خبر لكن قال الدماميني بل يرجح فقط لاحتمال ان الذي تأكيدها أو خبر لمخدوف والجملة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصله الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلت أو معنى كقوله

نحن الاولى فاجمع جو * عك ثم وجههم اليها

أي الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكذا ولهم بعد اللتياء التي أي بعد الخصلة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها المقتصر العبارة عن تصوير شدتها انتهى نصريح والتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحدف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن بهجور رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائدا على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتها لها على الضمير **(قوله أن يقع بعده هاء صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق للذئب رمى اليه من زاده

نعمس فان عاهدني لا تخونني * نكن مثل من ياذن بسط حجاب

وكذا الاعتراضية كافي الهمع وسيأتي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معموها على الموصول لانها كالجزء المنتمية له وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتعلق الظرف بخدوف تدل عليه صلة أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيدها من العالم من العلماء وللتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين **(قوله تبين معناها)** أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها **(قوله على ضمير)** ويسمى عاندا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذي في رجة انتأطمع **(قوله ان مفردا الخ)** بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الأول الموصولة فبراى معناها فقط تخفاء موصولة بها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبرا ولا اعتاك جاء الضارب للواحد وغيره ونجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كأعط من سألتك لا من سألك أو فبح كجاء من هي جراء ولا تقل هو

فماذا مبتدأ وعندك خبره فدافى هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمتان المجموع اسم استفهام **(ص)**

وكاها يلزم بعده صلة

على ضمير لائق مشتمله **(ش)**

الموصولات كلها

حرفية كانت أو اسمية يلزم

أن يقع بعده هاء صلة تبين

معناها ويشترط في صلة

الموصول الاسمي أن

تشتمل على ضمير يليق

بالموصول ان مفردا ففرد

وان مذكرا فمذكرا

غيرهما فغيرهما نحو جاءني

الذي ضربته وكذلك

المتن والمجموع نحو جاءني

الذي ضربته وما والذين

ضربتهم وكذلك المؤنث

فتقول جاءتني ضربتها

والثان ضربتهما واللاتي

ضربتهن وقد يكون

الموصول لفظه مفردا مذكرا

ومعناه مثنى أو مجموعا أو

غيرهما وذلك نحو ومن وما

اذا قصد بهما غير المفرد

المذكر فيجوز حينئذ

مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبني من قام

ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

على حسب ما يعنى بهما

(ص)

(وجهة أو شبهها الذي وصل * به يمكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جملة أو شبه جملة ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانية أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (٧٧) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من غيرها وهي الطلبية

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا لالتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجهه الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جملة الخ وهذا مستأنف ليس ان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جملة باعتبار متعلقها بالفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجبنا فوق عينيه الاعتراف ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن إيهامها نحو فغشبههم من اليم ما غشبههم فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدتها خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجعله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتمة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم من لم يبطن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قامت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جملة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي اضر به) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقي جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشعوني فقول الشارح خلافا لمشام أي والكسائي ولا حجة لهم في قوله واتي لراج نظرة قبل التي * اعلى وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التي أقول فيها العلي الخ أو ان أزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يشهدوا * سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء التبرجى لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسىتم ووقوعها خبر لان نحو اني عسىت صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بخلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه إيهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف في يد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء للفقير والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسمها خبرا محذوف كجاء الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للموصل به كاسيأتي والظرف هنا صالح لذلك دماميني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الانسمية (قوله وكونها) أي أل بعرب الافعال أي موصولة به أو ضمير صلة أو والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجدد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصانع فيجري فيها الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنث

والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضر به خلافا للكسائي ولا جاء في الذي ليته قائم خلافا لمشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكتنه قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو ما قد زيد لكتنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص) وصفة صريحة صالحة * وكونها بعرب الافعال قل

(ش) الالف واللام لا توصل

الا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اعم الفاعل نحو الضارب واعم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجهه نخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شذت وصل الالف واللام بالفعل المضارب

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤثران به ويزيد الافضل بكونه لا يطر در فعه الظاهر الا في مسألة الكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلاف فيها فن نظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالصنف ومن نظر الى كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل وخرج ايضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اشم صاحب الملك والابطح للمكان المنبطح أى الملسع والاجرع للكان المستوي فيه الرمل لا يثبت شيئا قال فيه معرفة لا لاسلاخها عن الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبي (قوله واليه أشار) أى الى الوصل بالمضارع لامع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيارا بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندرجة أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومتهم فسدوله الى المضارع بدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث المرضى فينسكسر الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التنصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين يحيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعد الصبان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالا لكون بحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالغبرات صبحا فاثرن أى فالخيل التي أغرن صبحا فاثرن به نفعها أى غبارا ونحو يجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضى) بادغام ال في التاء وفكها بخلاف ال الحرفية يجب ادغامها فيها لكثر استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سباعي (قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت و بنومعدهم قر يش (قوله على المله) أى السكاكين معه فيجب تقدير المتعاق هنا اسمها بخلافه في صلة غير ال كما مر وسعة بفتح السين وتسكسر واعلم أن صلة ال ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيهة بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره من أنه جملة فعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على ال ولكن ينتقل اليه اعراب اعرابية كما انتقل اعراب الاولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكان ما بعدهما من محذور تقدير باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان رصت بجملة فبحث السما منى انه يشبه لمحله اعراب المفرد التي هي في موضعه كالجر في البيت أى ينتقل اعراب العاربية لمحلهما قال فهذه جملة يشبه لها أنواع الاعراب وايست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس أصليا بل عاربية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لآل نفسها كباقي الموصولات لا للجملة هذا وطالب توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكونه في معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا والا للثان بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في لالكن يمكن في هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي يجوز لا موجب فاعر باعلى ما بعدهما الماصر بخلاف ال فان موجب بناءها لم يعارضه شئ الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى بالذى حقه أن يكون لمحلهما كسائر الموصولات لا لفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذى هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذلك ما هو بصورته فتدبر والله أعلم (قوله مالم تضاف) ما مصدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة المنفية بخلاف صدر الصلة أى مدمع عدم اضافتها المقيدة بالحدف والنفي اذا توجه الى المقيد بقيد صدق بنفيهما ما بان لا تضاف ولا يحذف الصدر نحو أى هو قائم بالثناء المقيد فقط بان لا تضاف ولا يحذف الصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضى
حكومتهم
ولا الاصيل ولا ذى الرأى
والجلد

وهذا عند جمهور البصريين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف في غير هذا الكتاب
انه لا يختص به بل قد يجوز
في الاختيار وقد جاء وصلها
بالجملة الاسمية وبالظرف
شذوذ فن الأول قوله
من القوم الرسول الله منهم
لم دانت رقاب بنى معدة
ومن الثانى قوله

من لا يزال شاكر اعلى المله
فهو حر بعيشة ذات سمه
(ص)
(أى) كما وأعر بت مالم تضاف
وصدر وصلها ضمير الخذف
(ش) يعنى أن يأمل

ما في انها تكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يجنبني أيهم هو قائم ثم ان يأمل ان يجمع احوال أحدها أن
تضاف وبذ كر صدر صلتها نحو يجنبني أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا يذ كر صدر صلتها نحو يجنبني أي قائم الثالث أن لا تضاف ولا يذ كر
صدر الصلة نحو يجنبني أي هو قائم وفي هذه الاحوال الثلاثة تكمين معربة (٧٩) بالحركات الثلاث نحو يجنبني

أيهم هو قائم ورأيت أيهم
هو قائم ومررت بأيهم هو
قائم وكذلك أي قائم وأي
قائم وأي قائم وكذا أي
هو قائم وأي هو قائم وأي
هو قائم الرابع أن تضاف
ويحذف صدر الصلة نحو
يجنبني أيهم قائم وفي هذه
الحالة ينبنى على الضم فتقول
يجنبني أيهم قائم ورأيت
أيهم قائم ومررت بأيهم
قائم وعليه قوله تعالى ثم
لننزعن من كل شيعة أيهم
أشد على الرحمن عتيا
وقول الشاعر اذا ما لقيت
بني مالك * فسلم على
أيهم أفضل وهذا مستفاد
من قوله وأعربت مالم
تضف الى آخر البيت أي
وأعربت أي اذا لم تضف
في حالة حذف صدر الصلة
فدخل في هذه الاحوال
الثلاثة السابقة وهي ما اذا
أضيفت وذ كر صدر
الصلة أو لم تضف ولم يذ كر
صدر الصلة أو لم تضف وذ كر
صدر الصلة وخرجت الحالة
الرابعة وهي ما اذا أضيفت
وحذف صدر الصلة فانها
لا تعرب حينئذ (ص)
(وبعضهم أعرب مطلقا
وفي هذا الحذف أي غير أي

و بانقضاء القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها
صورة ثبوت الاضافة والحذف معان نحو أيهم أشد فتبني حينئذ ولو قال * أي كذا بنيت اذا تضاف الخ لكان
أوضح وحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت
اجمعا كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذا حذف في الاول والمخدوف في الثاني ليس ضميرا بل
جملة فعلية اه (قوله في انها تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام ونحو الهامى الاعراب وكونه للعافل
وغيره ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفة ان لكان
بجنتين فلا اشكال ولا تضاف لتبكرة أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزها ابن عصفور وابن الصانع
وجعلها منه وسيعلم الذين ظاهروا أي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي ينقلبونه وجعلها
الجمهور واستفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون علق يعلم عن العمل في الجملة أي سيعلم الذين
ظاهروا ينقلبون أي انقلاب (قوله معربة) أي لان شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم
وهو اضافتها لفظا أو تقديره فرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية
والاستفهامية دائما وبني في الحالة الرابعة لتتزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهها في الصورة فكانه
لاضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم ينبنى في أي قائم مع عدم الاضافة
لفظ القيام التنوين مقامها كما في كل واحد ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولانه لم يبعد هذا
ما علا وابه وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدأ المخدوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا
وافرادا وان أمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال حل الاول على
الثاني طردا للباب فليتماثل هذا وبني على حركة دفع السكتين ولان لها أصلا في الاعراب وكانت ضمة
جبر القوات اعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبول وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم
الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من صحة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه
ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال أي كذا
خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) مازائدة والشاهد في أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف
صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول
المخدوف أي أعرب أي حال كونه مطلقا عن التقييد بما سار والمراد اعرابها اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول
يقتضي الذي هو خبر عن خبر أي غير أي من الموصولات يقتضي أي أي يتبعها في حذف صدر الصلة فقدم معمول
الخبر الفعلي على المبتدأ والاصح جواز كسر (قوله ان يستطل) السين والتاء اما للعداى ان يعدطويا
كاستحسنت الغبل عدده حسنأ وزائدتان أي ان يطل أي بطله المتكامل فهو مجقول على كل ويصح على
الثاني بناؤه للفاعل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستطل وحذف جواب الشرط ضرورة لعل له ما قبله أي
جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف وضميره صدر
الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سيذهب عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم
الثانية أي كامل بأن يكون جملة بعائدها وشبهها (قوله كثيره منجلى) خبر ان تنازع قوله في عائد فان جعل
منجلى صفة لكثيره كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو
تعلق القافية بما بعده وان لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالثاني أفاده الصبان (قوله أعرب أيام مطلقا) هو مذهب

يقتضي ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزروا بأن يختزل ان صالح الباقي لوصول مكمل * والحذف عندهم كثيره منجلى
في عائد متصل ان انتصب * بفعل أو ووصف كمن ترجو مهب (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيام مطلقا أي وان أضيفت وحذف
صدر صلتها فتقول يجنبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

فستلم على أيهم أفضل
بالجر وأشار بقوله وفي ذا
الحذف أي الخ إلى الموضع
التي يحذف فيها العائد
على الموصول وهو أما أن
يكون مرفوعاً أو خبره فان
كان مرفوعاً لم يحذف إلا
إذا كان مبتدأ وخبره
مفرد نحو وهو الذي في
السماء والوأيهم أشد فلا
نقول جاء اللذان قام ولا اللذان
ضرب بل رفع الأول بالفاعلية
والثاني بالنسبة بل يقال قاما
وضربا وأما المبتدأ فيحذف
مع أي وإن لم تطل الصلة كما
تقدم من قولك يجعني أيهم
قائم ونحو ولا يحذف صدر
الصلة مع غير أي الا اذا طالت
الصلة نحو جاء الذي هو
ضارب زيد فيجوز حذف
هو فتقول جاء الذي ضارب
زيد أو منه قوله ما أنا بالذي
قائل لك سواء التقدير
بالذي هو قائل فإن لم تطل
الصلة فالحذف قليل
وأجازوه الكوفيون قياساً
نحو جاء الذي قائم التقدير
هو قائم ومنه قوله تعالى
تسما على الذي أحسن في
قراءة الرفع أي هو أحسن
وقد يجوز أن لا يميز زيد
إذا رفع زيد أن تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
محذوف التقدير لا سي
الذي هو زيد

الخليل وبنون وتأولاً بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمها إلى ما قبله قال يونس الجلة صندقت
مفعول نزع لأن أي علقته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال الخليل هي صندقة
لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فربما يقال فيه أيهم أشد ورد عليه ما بقوله
* فسلم على أيهم أفضل * بالضم لا امتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح
أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لا امتناع حذف الجرور وادخال الجر على مفعول صلته بلا
ضرورة كما في المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كاهنا وإنما قدروا كذلك في نحو ما هي بنهم
الولد ما يلي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد
على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب
(تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز في قوله كن زجوب أن يقدر كقولك من زجوب لأن
الجملة صالحة للجر لضرورة أن حذف الجرور وادخال الجار على مفعوله كالأيدخل على
مفعول صلته بل الجملة نفسها بحرورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في
مواطن كثيرة (قاعدة) كترد أي موصولة وشرطاً واستفهاماً ترد صلة لنداء ما فيه ألي كيا أيها الرجل
ونعت المنكرة وحال من معرفة التين على الكمال كترت بفارس أي فارس وبز يد أي رجل وكلها عربية
الا موصولة فيما مر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا
الحذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر موصلاً ضميراً محذوف وصدر الموصول هو المبتدأ وأكون خبره مفرداً من
قوله وأبو أن يغزل * ان صلح الخ كما سنبينه وهناك شرطان للجواز وطول الصلة للكثرة وبقي للجواز
أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد وهو أو هو زيد قائم ثلثا بخبر بالمشي عن
المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمتهك لوجب حذف الخبر بعدها
فيأزم الاحتجاج ولا منغياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أي
والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله فيحذف مع أي الخ) أي
اطولها بالاضافة لفظاً وتقديراً فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح بجني أي قائم لعدم الطول لفظاً
كما نقله ابن خروف وإن كان جائزاً (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كعمول الخبر أو نعتها أو غير
ذلك سواء تأخر المفعول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء أي الذي هو الله في السماء أي
معبود فيها وجعل الله مبتدأ خبره الظرف أو فاعله يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر
(قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لأنوال الذي خير فما شقيت لا نفوس الا للشرنا ونا

أي الذي هو خير والاي هم ناوون للشر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليسجي بن يعمر ومثلها لمالك
ابن دينار وابن السكيت ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فموصولة بدلا من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول
وجوز أبو البقاء يادتها فالجاءت لئلا وما على النصب فأنكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلاً أو زائدة
وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه
وجعله الكوفيون موصولاً حرفياً أي على أحسنه (قوله لاسي الذي الخ) سى بمعنى مثل لا يعرف
باضافة الموصولة لتوغلها في الإهام فصح كونه اسم لاولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو
زيد أو زائدة وسى مضاف إلى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

أأرب يوم صالح لك منهما * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلاك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزاً لاسي كما تميز مثل نحو ولوجئنا مثله مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المنتبه أو هو قولك هو وجوب أو هذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوب أو لم تطل الصلة وهو مقبس وليس
 يشاء أن يشار بقوله وأبو أن يتخزل أن صاحب الباقي لو صل مكيل إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة كما
 إذا وقع بعد جلة نحو جاء الذي هو أبو منطلق أو هو يطلقي أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز
 في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبو منطلق تعني الذي هو أبو منطلق لأن الكلام يتم دون فلا يدري أ حذف منه شيء
 أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها فلا تقول في يجبني أيهم هو يقوم يجبني أيهم يقوم لأنه لا يعلم الحذف
 ولا يخص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يحذف

(٨١)

العائد وذلك كما إذا كان
 في الصلة ضمير غير ذلك
 الضمير المحذوف صالح
 لعوده على الموصول نحو
 جاء الذي ضربته في داره
 فلا يجوز حذف الهاء من
 ضربته فلا تقول جاء
 الذي ضربت في داره لأنه
 لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر
 لك ما في كلام المصنف من
 الإبهام فإنه لم يبين أنه متى
 صالح ما بعده الضمير لأن
 يكون صلة لا يحذف سواء
 كان الضمير مرفوعا أو
 منصوبا أو مجرورا وسواء
 كان الموصول أيا أو غيرها
 بل ربما يشعر بظاهر
 كلامه بأن الحكم مخصوص
 بالضمير المرفوع وبغير أي
 من الموصول لأن كلامه
 في ذلك والأمير ليس
 كذلك بل لا يحذف مع أي
 ولا مع غيرها متى صالح
 ما بعده لأن يكون صلة
 كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وقحة سي بناء على هذا الأفراد وأعراب في سواءه لا ضافها أو تالها البيت مردي بالأوجه
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود ولا عمل للجملة وقد تخفف ياؤها وقد تحذف منها
 الواو أو أحدها أو مع لا كما حكاها الرضي وأعقبه الدماميني هذا وقد يرد بمعنى خصوصا فيكون في محل نصب
 مفعولا مطلقا لا خص محذوفا وحينئذ يؤول في بعده بالحال كحذف زيد أو لا سيما كبا أو هو راكب فهي
 حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصا في حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو
 ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والأمر كذا تركب عربي أفاده الدماميني وغيره
 (قوله وجوبا) أي جريانه مجرى المثل وليكون ما بعده لا سيما مفردا صورا لأنها كالاستثنائية في مخالفة
 ما بعده ما قبلها وهي لا يقع بعدها جلة والتاجرت عادتهم بذلك في الاستثناء وإن لم تكن من أدواته
 لأن ما بعده أولى بالحكم بما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقبس) أي فهو
 مبني من شرط الطول للماسر فان قلت لا سيما لا يصلح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار
 (قوله جلة) هذا محذوف بقوله وخبره مفرد ومتى كان خبرا للعائد جلة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه
 بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو أبدأ صالح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع
 استقصائية فتأمل (قوله فلا يدري الخ) فيه أن هذا اجبال لا يعاب مع أن الحاصل للباس فلو قال لتبادر
 عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فان جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل
 ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يتخزل لقوله وصدر
 وصلها وهو لا يكون إلا مرفوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير التحذف بلا قيد الصدرية فيعم المرفوع وغيره
 في أي وغيره فمقدر (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا
 في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعدم من هذا (قوله ومن
 خلقت) أما معطوف على الياء من ذرفي أو مفعول معه ووحيد أحال أي خلقت حال كونه منفردا بلا أهل
 ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ أخبره موليك أي معطيك والجملة صلة ما حذف
 عائدتها وهو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما وفاء فاجدنه سببية وفاء فاللغة لعل (قوله موليكه)
 قدره متصلا مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن
 المراد المتصل ولو جازا كما سبب توضيح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم
 الفعل وانكسر على اشتهاه في العمل والتصرف الذي من جلته حذف المفعول وفرعية الوصف فيهما
 (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها

(١١ - خضري - أول)

أبو منطلق ويجبني أيهم هو أبو منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي
 ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ويجبني أيهم ضربته في داره وأشار بقوله * والحذف
 عندهم كثير من جلي الخ إلى أن ما حذفه منسوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف شيء جاء الذي ضربته
 والذي أنا معطيكه درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربت ومنه قوله تعالى أ هذا
 الذي بعث الله رسولا التقدير خلقتك وبغته وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول الذي أنا معطيك درهم ومنه قوله ما لله موليك
 فضل فاجدنه * فالذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله موليكه فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذف من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي أياه ضربت فلا يجوز حذف أياه وكذلك يمتنع الحذف (٨٢) إذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذي أنه

منطوق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كأنه منطوق فلا يجوز حذف الهاء (ص)

(كذلك حذف يابوصف خفضا

كأنت قاض بعد أمر من قضى

كذا الذي جر بما الموصول جر

كر بالذي مررت فهو جر (ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو أمان

يكون مجرورا بالاضافة أو بالحرف فإن كان مجرورا بالاضافة لم يحذف إذا

كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي أنصاريه لأن أو غدا

فتقول جاء الذي أنصاريه بحذف الهاء وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي أنا غلامه أو أنا مضربه أو أنا ضاربه

أمس وأشار بقوله كأنت قاض إلى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه

حدوت الهاء وكان المصنف استغنى بالمثل عن أن

مجرور بالحرف فلا يحذف إلا أن دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيه

مما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

يقتد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال وإن كان متعديا

مجرور بالحرف فلا يحذف إلا أن دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيه

مما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

لا يحذف أصلا إن عاد عليه لأنه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله

المستغفر الهوى محمود عاقبة * ولو أتبع له صفو بلا كسر

أي المستغفره فشاذ فإن عاد إلى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربه (قوله منفصلا) أي وجوبا إما التقدمه بمثل أول حصره كجاء الذي مضرت أياه لأن حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل

جواز في حذف كالبيت المار ونحوها كهيئ بما آناه مريم أي آناه مريم أياه ولا يقدر متصلا لأن اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما سر فلا يحمل عليه القرآن ومثله وما زقناهم بغفوقون ويرضين بما

آتين كنهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند التلغظ أمام الحذف فلا ضعف لعدم النطق كافي إعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لأنها عمدة والحرف

لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعاً للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبعاً للاستقلال لأن قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أي لأنه لا حرف في أن

منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لأنه كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين أنه لمجرد الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى وهو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي

وجزا ثانياً بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمداً ليكون عاملاً في محل الضمير النصب وإن جرّه بالاضافة أيضاً وهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلاً أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحل في اسم المفعول المتعدي لواحد

كمثاله لأن الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعدي لاثنتين فكذا الدرهم الذي أنا معطاءه فلا منع فيه لأنه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاستغاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لأشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل أنما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الآن دخل على الموصول الخ) أي ليكون في الكلام ما يدل على المحذوف لأن الموصول عين

الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله لا تركن إلى الأمر الذي ركنت * أبناء عصر حين اضطرها القدر

أي ركنت إليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كمررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظاً وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقوف على الذي وقفت عليه من الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كمررت بالذي قرحت به لسكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء

بثاني وخرج عليه فأصدع بما تؤمر أي تؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعي في النسبة عن الشاطبي أن المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلاً وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج

بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر حذف المجرور بالحرف خمسة شروط جو الموصول وكون جاره كجار العائد لفظاً ومعنى واتفاق العامل لفظاً ومعنى ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة قولاً محصوراً ولا موقعا حذفه في بس فلا حذف في مررت بالذي مررت به أو بالذي ما مررت الابه أو

رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصالح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزداد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملاً أو اسم مفعول

متعديا

مجرور بالحرف فلا يحذف إلا أن دخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيه

مما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

يقتد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال وإن كان متعديا

مجرور بالحرف فلا يحذف إلا أن دخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيه

مما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

أى منه وتقول مررت
بالذى أنت مارأى به ومنه
قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء
حقبة

فبح لان منها بالذى أنت
بأن

أى أنت بأنح به فان اختلاف
الحرفان لم يجوز الحذف نحو

مررت بالذى غضبت عليه
فلا يجوز حذف عليه

وكذلك مررت بالذى
مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لاختلاف
معنى الحرفين لان الباء

الداخلية على الموصول
للاصاق والداخلية على

الضمير للسببية وان اختلاف
العاملان لم يجوز الحذف أيضا

نحو مررت بالذى فرحت
به فلا يجوز حذف به وهذا

كله هو المشار اليه بقوله
كذا الذى جر أى كذلك

يحذف الضمير الذى جر
بمثل ما جر به الموصول نحو

مررت بالذى مررت فهو بر
أى بالذى مررت به فاستغنى

بالمثال عن ذكر بقية
الشروط التى سبق ذكرها

والله أعلم (ص)

المعرف بأداة

التعريف

(أل حرف تعريف أو اللام

فقط * فنمط

متعدى لاثنين على ماسر وفي المصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصا وكونه تاما
ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون
معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره تشر بونه لمشا كلمة ما قبله ولان ما كان مشروبا
لم لا ينقلب مشروبا بالغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشر بون جذسه تكاف (قوله حب سمراء) كسمراء
اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أى مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور
وقوله فبح بضم الباء أى أظهر جواب شرط بمقدراى اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن حذفت
الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أى لفظا ومعنى
أر معنى فقط كما مله أولافظا لا معنى كحالت فى الذى حالت به وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم
نوع المحذوف اه تصریح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهى أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى
الاول فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أى عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانى شهادة يشقى بها * وهو على من صبه الله علم

لتعلق على المذكورة بعلم أى شاق والمحذوفة بصبه أى علمهم على من صبه عليه كما حذف الحذف عند عدم
جاء الموصول فى قول حاتم

ومن حسد يجوز على قومي * وأى الدهر ذولم يحسدونى

أى فيه فندو بمعنى الذى خبر أى الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بنى لکن قيل لاشذوذ فى البيتين لان
محل الشروط المذكورة اذ لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فهمما وهذا ظاهر فى الثانى
لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجر الا بنى نحو أعجبنى اليوم الذى
حدث أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل أن صب بمعنى ساط فيتعدى بعلى وبمعنى أطاق فيتعدى
بنى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يشهد الله عبادته أى به فقيل الحذف فيه سماعى
أيضا لعدم جواز الموصول وقيل على مذهب الكسائى من ان الحذف تدرى يحى حذف الجارأولا فاقصب
الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لانه
فى كل حذف اه لکن أنت خير بأن المشر به لا يجر الا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره
يشير فيه بأباه أن مساق الآية لبيان المشر به لا لبيان البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى
فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

المعرف بأداة التعريف

هذا أولى من التعبير بأل لجر يانه على كل الاقوال الآتية وصدق به بأم عند جبر لکن لا حاجة لاضافتها
للتعريف لان أداة الشئ ما يحصله والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فيهن المعارف بالعلمية مثلا أن يقول
ذوالاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزادته على الترجمة أو
بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو التنويع الخلاف للشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله
أى سوف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كز يد قائم وعمر وفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من
المعطوفين فللأول أو الثانى أو غير فيه أقوال فان صاحب لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند
قائم أو قائمة وهذا كله فى أو التنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كفى المعنى أما التى للشك ونحوه فلا
حذف معها لانها لا حاد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة تزيين اللفظ فقط بمعنى حسب حال
من اللام أى حال كونها حسبك أى كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء فى جواب شرط مقدر فقط خبر
لمحذوف أو اسم فعل بمعنى انتبه أى اذا عرفت ذلك فهى حسبك أو فانت عن طلب غيرها (قوله فنمط

الحقيقة والخط ضرب من البسط والجمع أنماط مثل سبب وأسباب والتميز أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهري (ص)

(وقد تزايد لازما كاللوات والآن والذين ثم اللوات ولا ضرورة ككلمات

الادب كذا وطبت النفس بإقنيس السرى)

(ش) ذكر المصنف في هذين البيتين ان الالف واللام تأتي زائدة وهي في زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة وبالأندلس وظرف زمان مبني على الفتح واختلف في الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى أنها تعريف الحضور كما في قولك مررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى أنها زائدة وهو مبني لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالذين واللات والمراد بهما ما دخل عليه أل من الموصولات وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة فتكون الالف واللام

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهمة أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام والنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كاقية أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيهقيين أربعة لكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها الماخضة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهمة مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كاتني للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعا للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجا فللأفراد عليها ما بقي قول ثالث وهي انها للحقيقة من حيث هي مطلقة ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذات كورة والانوثة وان اتحدتا في الإنسانية ولكن الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرية في بعض الافراد خصوصيات عرضت له (قوله وقد تزايد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فالجمله عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلاستخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكروا في قوله الآتي دخلا باعتبار انها حرف أول فلفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة مصدر محذوف أي زيدا لازما ولا ضرورة عطف عليه أي وزيدا لا ضرورة (قوله كاللوات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع التي وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى (قوله بإقنيس) منادى مضموم والسرى بفتح فكسر رأي الشر يف نعته فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمجمله كاسيأت في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير معرفة بدلائل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لاصلاحه للاسقاط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قرئت وضع الحكمة وغير اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قرئت أل وضعه للعلمية مرتجلا كان كاسم أو أل اسم شاعر يهودي أو منقولاً كاللات فان أصله بشد التاء وصف من اتيلت وكان رجلا يلبث السويقي بالطنائف فلمسات اتخذ وصفا وسموه به تخففت نأوه وكالعزيز تأنيث الاعز نقلت لصنم أو شجرة تعبد بها غطفان وكاليسع بناء على أنه صري منقول من مضارع وسع وقولهم لا عري من الانبياء الاشعيب وهو وصالح ومحمد معناه لا عري مصر وفأوانا فالا هؤلاء وقيل هو أعجمي قرئت أل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي للزمان الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم أن الجهور على أنه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه فقل تضمينه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه كما بنى الامس على الكسر في قوله * واتى وقت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألنى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج اضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان وعن غير الجهور ومن جعله اسم اشارة للزمان كهنالك للمكان وعليه الموضح فعلة بنائه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازائدة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يحجر عن كجاري من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القدر فيه

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذي وان لم تكن فيه

فبنيتهما نحو من وما الاياقانهما تتعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين يريسون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في بنات أوبر علم لضرب من السكك بنات الاوبر ومنه قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر والاصل بنات أوبر فزيدت الالف واللام وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله رأيتك لما أن عرفت وجوهنا *

صددت وطبت النفس بأفيس عن عمرو والاصل وطبت نفساً فزاد الالف واللام وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة فالالف واللام عندهم غير زائدة والى هذين البيتين الذين ألتبسناهما أشار المصنف بقوله كبنات الاربر وقوله وطبت النفس الخ (ص) (وبعض الاعلام عليه دخلا

للح ما قد كان عنه نقلا كالفصل والحرث والنعمان * فقد كذا وحذفه سيمان (ش) ذكر المصنف فيما تقدم أن الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للح الصفة والمراد بها الداخلة

وهو الراجح عندى والقول ببنيتهما لا توجد له على صحة اه (قوله فبنيتهما) شامل لال الموصولة فتعرف فيها بنية آل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أى لو كانت معرفة لنكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه ابراد على لزومها في الموصول أى لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يسمين الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفتها من الذين واللاتي لغة لا شاذ وكذا الذى والتي كما مر فالاحسن أن يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله بنات الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لانه يقال نثراً لان السكك في الضرورة (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك تلى الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا كؤوبهم آخره جمع كم كأ فليس وفليس والسكك واحد السككة لانها اسم جنس جمعى له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهى تبت في البادية له ثم يبنى والعساقيل جمع عسقة قول كعصفور نوع منها وهى الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل كعصافر حذفت ياؤه للضرورة بنات الاوبر ككأ صغيرة مزغبة على لون التراب رديشة الطعم وهى أول السككة وقيل مثلها وليست منها تصرح بزيادة (قوله ليس علم) أى بل جمع ابن أوبر كبنات وى بنات عرس جمع ابن أوى وابن عرس واما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) أى بل معرفة لانه نكرة حينئذ وعليه فمع من الصرف اذ جرد من آل للوزن والوصفية الاصلية كآدم وأسود لان أصل أوبر بمعنى كثير الاوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على التمييز) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه زيد فيه ما آل شذوذاً لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فأول وأتى بالغاء لتبدل على الترتيب أى ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أى ذواتنا أو كأبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعدها بعن أو هى متعلقة بصددت (قوله طبت نفساً) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صددت وحذف تمييز طبت أو لا تمييزه (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى انه سماعى فلا تدخل على غير ماورد كمحمد وصالح ومعروف (قوله للح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان نقل هو أى ذلك البعض عنه أى عن ما فالصلة جرت على غير مابنى له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أى الحديث بالمطابقة لسكونه مصدراً والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لان دلالاته على وصف الجرة التزامية لكونه فى الأصل اسماً للدم وأنه رتبها على الترقى بزيادة الحروف وكون آل فى النعمان عارضة للحج بنا فى تمثيله به فى التسهيل لما قارنت آل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه آل وبنيهمان فتسخر له للح قال الشمنى ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير آل (قوله المنقولة بما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة بما يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

* رأيت

على ما سمي به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول آل عليه كقوله

فى حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقوله فى حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله فى فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله فى نعمان النعمان وهو فى الأصل من أسماء الدم فيجوز دخول آل فى هذه الثلاثة فنظرا الى الأصل وحذفها نظر الى الحال وأشار بقوله للح ما قد كان عنه نقلاً الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى ما قبلت هذه من صفة أو ما فى معناها وحاصلها أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به تقاؤلاً معناه أي ت باللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرف نظرا الى أنه انما يسمى به للتفاوت وهو انه يعيش ويحتر وكذا كل ما دل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه عالما تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث وزعمان فدخل الالف واللام أقدم معنى لا يستفاد بدونهما فليست بزيادة بل خلافان زعم ذلك وكذلك (٨٧)

أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على

اللفظ كاهو ظاهر كلام

المصنف بل الحذف والإثبات

ينزل على الحالتين اللتين

سبق ذكرهما وهو أنه

اذ الملح الاصل جىء بالالف

واللام وان لم يلحق لم يثبت

بهما (ص)

(وقد يصير علما بالغلبة

مضاف او موصوب أل

كالعقبه *

وحذف أل ذي ان تضاف

أو تضاف *

أوجب وفي غيرهما قد

تتحذف

(ش) من أقسام الالف

واللام انها تكون للغلبة

نحو المدينة والكتاب فان

حقهما الصدق على كل

مدينة وكل كتاب لكن

غلبت المدينة على مدينة

رسول الله صلى الله عليه

وسلم والكتاب على كتاب

سبيويه رحمه الله تعالى حتى

انهما اذا أطلقا لم يتبادرا الى

الفهم غيرهما وحكم هذه

الالف واللام انها لا تحذف

الافى النداء والاضافة نحو

يا صغرى في الصغرى وهذه

مدينة الرسول صلى الله عليه

وسلم وقد تحذف في غيرهما

شأنه وذا سمع من كلامهم

هذا عيوق طالعوا الاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مباركا * فضرورة سها ما مشا كذا لو اريد والتقديم بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماعى بل لبيان مورد السماع بطراد سم (قوله في الجملة) أى في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلاً في الفضل والاجر في الدم بخلاف ما لا يوصف بأصلاً ولا بالتأويل (قوله فليست بزيادة) أجيب بأن المراد بالزيادة ما ليست للتعريف وان لم تصاح للسقوط كاسم وكذا قول المصنف سيان أى في عدم افادة التعريف لا مطلقاً (قوله بالغلبة) هى ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله الغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبه والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلاً مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كلاله بأل فتقديرية وأما الله فعلم بالوضع الشخصى على الصحيح فلا يصلح اغيره تعالى وضعاً ولا استعمالاً وأما الـ بغير أل فليس علماً بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اهـ لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غير تعالى وبهذا يجتمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم فيمنوعه الى وضعى وغلبى ليكون ذكر المضاف في مركبه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علماً ولا يخفى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلم ما خبرها مقدم (قوله كالعقبه) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق ساوكة ثم اختص بعقبه معنى الذى يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطى وقيل بعقبه أيلة عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التى في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذكور مع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلاً كالتضر والنعمان أو أرتجالاً كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في السكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أجد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الاأنها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألنى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اهـ ويحتمل ان قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقاً بناء على ان المقارنة تحذف أيضاً كما نقل عن الجمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبج حالك * انى رأيت الله قدأهانك

ففاودة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لتدانيها بأى ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السماوأل ولا يا ذا الاعشى أو الحرف لان التوصل بذلك انما هو فى أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الضافة فتدبر (قوله في الصغرى) بكسر العين هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بنامة فسفت الريح التراب في جفانه أى أوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصغرى وهو فى الاصل اسم اسكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقبوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لزعمهم ان الدبران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا تصغير ثرى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثرى بوى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قبل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً كابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الضافة لا تفارقة لافى نداء ولا فى غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل إطلاق العبادلة لانه من الطبقة الأولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أي على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبد بن زيادة اللام كما يقال في زيد بدل هي زيادة شائعة في مثله من الاسماء أو ان عبد مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحته الاشتقاق لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

(الابتداء)

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيدة ترجع الى جلتين فعلية ومنها جلة الابداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولولوا هرا في قوة المفرد في خصوص غير هذا وبغير صلة أل فانها في قوة جلة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيديوه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسمى مسدداً كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيدا) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر مرفوعه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف أي ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابداء به كونه قريناً للمعرفة أعني قوله والثاني وجلة أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سري يسري اذا مشى ليلاً (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالصنف اكتفاء بالمثل وأحسن مما هنا قول السكاكية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بحمد نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوي فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز في شمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبراً عنه أو وصفاً مكتفياً بمرفوعه والمراد الاسم ولوناً ويلاً ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة ما سيأتي في الشرح وخرج بكونه مخبراً عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت لانها ليست مخبراً عنها ولا وصفاً الخ ولا يرد على حصرة في القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتب به بل الجملة صفة للذكر أغنت عن الخبر في الافادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا ما هي والاسماء في القياس على انه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبراً وقيل ان أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر فان لم يخبر عنه (قوله فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله مسدداً خبر) ليس المراد ان له خبراً محذوفاً وهذا مقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل انه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعنى ولا يثنى ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعول تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسألة السكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظاً أو مقدراً نحو أفي الله

(الابتداء)

(مبتدأ زيدا وعاذر خبر)

ان قلت زيدا وعاذر من اعتذر وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز أو لوالرشد (ش) ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ فاعل مسدداً خبرياً مثال الأول زيدا وعاذر من اعتذر والمراد به ما لم يكن المبتدأ في نفسه وصفاً مشتملاً على ما يذكرك في القسم الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثاني أسارذان فاعل فلا استفهام وسار مبتدأ وذان فاعل مسدداً خبرياً ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو أقام الزيدان وما أقام الزيدان فان لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا ما ذهب البصريين الا الاخفش

ورفع فاعلا ظاهرا كما مثلي أو ضمير منفصل نحو أقام أنما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام أبواه زيد فنز يد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقاء ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ لا يقال أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضمير مستتر فلا يقال في ماز يد أقام (٨٩) ولا قاعدان قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكث في الله شك والجملة حيث تفسر اسمية كما إذا جعل الظرف خبرا مقدما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفاً كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عاملة كانت ظرفية كما في المغنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تأويلا نحو أقام أبواك لتأوله بعاذل وكذلك سوب ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتماد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقاء) في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعيينه في الأولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أي لا فتقارمه لرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام أبواه لم يمنع أفاده الاسقاطي وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ماز يد أقام الخ) أي بل قاعده معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعده هما ببرز الضمير وحكي أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعه في التثواني أي فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بحذف المبتدأ فالعطف بالجملة أفاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قائم بدولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومتى ذهاب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقام اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنالك كونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسمها الحجازية وخبرها لکن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطي (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها نظير ما في (قوله مخفوض بالاضافة) لا يراد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضادين كالشيء الواحد على انه وان خفص لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلوه والمراد لازمه أي غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصالح أي سلم عارض (قوله في موضع رفع بما سوف) أي والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة في * عاش في أمن من الاحن

خول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهمة جمع احنة كقرب بالسكسر وقرية وهي الحق والعداوة والمراد بها هنا مكيد الدهر والبيتان لاني نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فلجرح وقد كان ولده مثله حنقا وأدباجيد الضبط حسن الخط واسمه غالي وكنيته أبو سعمات سنة سبع أو ثمان وأربع مائة (قوله فارتبك) في القاموس ربه ألقا في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تسمية للتجريح (قوله

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا لولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران. وكذلك لا فرق بين أن يكون النسب بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقام اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقاء بقاء سد مسد خبر خبر لان المعنى ما قائم الزيدان فمفعول غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله غير لاه عذالك فاطرح الله - ولا تغرر بعارض سلم فهو مبتدأ ولله مخفوض بالاضافة وعذالك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

غير ما سوف على زمن

ينقضى بالهم والحزن

فغير مبتدأ وما سوف

مخفوض بالاضافة وعلى

زمن جار ومجرور في موضع

رفع بما سوف لنيا بته مناب الفاعل وهو قد سد مسد

(١٢) - (خضري) - أول

خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومنه ذهب البصريين الا لا خفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والسكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سدمسدا الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الرشد أى وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سببويه يجيز ذلك على ضعف وما ورد منه قوله
خبر نحن عند الناس منك
* اذ الداعي المثنى قال يالا
خبر مبتدأ ونحن فاعل سد
مسدا الخبر ولم يسبق خبر نفي
ولا استفهام وجعل من هذا
قوله

خبر بنو هب فلانك ملغيا
مقالة لبي اذا الطير صرت
خبر مبتدأ و بنو هب فاعل
سد مسدا الخبر (ص)
(والثاني مبتدأ اذا الوصف
خبر
ان في سورى الافراد طبقا
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا أو
تثنية أو جمعا أولا يتطابقا
وهو قسمان جاز وعنوع فان
تطابقا افرادا نحو قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما
أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سد مسدا
الخبر والثاني أن يكون
ما بعده مبتدأ مؤخرا
ويكون الوصف خبرا مقدما
ومنه قوله تعالى أراغب
أنت عن آلهي يا ابراهيم
فيجوز ان يكون أراغب
مبتدأ أو أنت فاعل سد مسدا
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أى ولومعنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كقائم الزيدان (قوله أو استفهام) أى ولو
مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفع وأما العمل
فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كاسيأتى في بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذهب
ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جواز به بفتح كاقيل
ومذهب السكوفيين والاخفش جواز بلا قيح ومذهب المصنف جواز به بفتح كاصرح به في التسهيل وذكره
الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوغ لا ابتداء
حيث عمله في المرفوع ولا يردان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في
العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والسكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا
أصلا كما في التصريح (قوله المثنى) أى المرجع صوته والمسكر له ليستغيث من نائب الرجل يشوب ثوبا وثوبانا
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان
فوقف على اللام (قوله خبر مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن اثنا يفصل بين أفعل ومن باجنبي
وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اشتراط الرفع بلا اعتماد ولرفع الضمير المنفصل بالفعل التفضيل في غير
مسئلة الكحل الآن يقول بان خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تأكيذا للضمير في خبر فلا شاهد فيه
(قوله بنو هب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطبر وعيا فته بالفاء وهى أن يعتبر الطير باسمائه
ومساقطه وأنوائه فيستبعد ويتشام (قوله خبر مبتدأ) أى لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو
بنو ورده البصريون بان فعلا بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد وغيره كاصدر فانه يوازنه كصهيل واهيق نحو
واللائكة بعد ذلك ظهر وقوله * هن صديق للذي لم يشب * (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لندا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محمول عن الفاعل أى ان استقرت
مطابقة في سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا
كافى العرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر لاحذوف بعد ان فتدبر
ولو لا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحسن من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أى
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) هذا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كفى الجمع
والنسكت كون الوصف يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع كخبر جريح نحو أجنب يدا وألزيدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لاعم مفرد لما يأتى نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجمله ست
صورا سكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب
الخ لما في الشرح وفي نحو حاضر الغاضى امرأة لا يخبر عند كره من مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيثه كالفاعل وتمتنع الفاعلية في نحو فى داره زيدا لا يخبر على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا
جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أى كائن زيد فى داره كان مقدم الرتبة عن المحرور كالا يخفى الآن يجعل
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أى بقطع النظر عن المانع الآتى وقوله أولى أى واجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أى ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أى أراغب أنت راغب عن آلهي فيجوز حينئذ قسم

أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية اولى لان قوله
عن آلهي معمول لأراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لأراغب فليس باجنبي
منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت اجنبي من راغب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأراغب عمل

المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا ثنية نحو أقائم ان الزيدان أرجعنا نحو أقائمون الزيدون فابعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أى والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز كما تقدم فمثال (٩١) الممتنع أقائم ان زيد وأقائمون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقائم الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مسد

مسد الخبر (ص) (ورفعوا مبتدأ بالابتداء) كذلك رفع خبر بالمبتدأ (ش) مذهب سيوبه وجهور البصريين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالمبتدأ والاعمال في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم بحسبك مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل ربح رجل قائم فربح مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والاعمال في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيوبه رحمه الله وذهب قوم الى

الممانع (قوله على المشهور) أى من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله) وان لم يتطابقا (الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أى حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوار تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمتنع الخبر بانه لا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والجمع لما ذكره امتناع الفاعلية في تطابقهما ثنية وجمع تصحيح نحو أقائم ان الزيدان وأقائمون الزيدون الاعلى لغة كلوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقائم ان زيد وأقائمون زيد وأقائم ان الزيدان وأقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذلك نحو أقائم زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الامناع كما صر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أى جمهور البصريين أى حكموا بذلك (قوله بالمبتدأ) خبر عن رفع وكذلك حال من المستسكن في الخبر وهو خبر والمبتدأ متعلق برفع أى رفع الخبر بالمبتدأ كائن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يردانه عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه وأفعاله نفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولغظهما مختلف بل ومفهومهما أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحدتا ماصدا (قوله والاعمال في المبتدأ) الاولى تقريره بالقاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بثان ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فن فسر بالاهتمام بالشئ وجعله أول لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للقوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بنيد فالباغزة في المبتدأ على احتمال أى زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أى ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار السكاكيني عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتنالكفى بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما الموسوع لا ابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيبيين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أى درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة بحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعاله التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لأن الباء لاتزاد في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمال بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أى يقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فربح مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر للحركة الجار الزائدة وأشبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أى لان الابداء يستلزمهما معا فعمل فيهما كما لفعل في الفاعل والمفعول ويرد انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يرد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا يكونه مبتدأ فلم تحد

ان العامل في المبتدأ والخبر الابداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

٢ (قوله خمسة عشر) أى من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثني والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوى فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثني والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثني والجمع صحيحا ومكسرا وكونه يستوى فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذهب منه سيبويه وهو الأول وهذا الخلاف لا طائل تحته (ص)

(واخبار الجزء المنتم للفائدة كالله بر والأبدي شاهده) (ش) عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل نحو قام زيد فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المنتم للفائدة وقيل في تعريفه أنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جارة ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جارة بل ينتظم منه مع الفعل جارة وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي خبره والتعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعروف دون غيره (ص)

ومفردا يأتي ويأتي جملة حاوية بمعنى الذي سيقته وإن تكن أياه معنى اكتفى بها كمنظفي الله حسبي وكفى (ش) ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة وسبب أن الكلام على المفرد فأما الجملة فاما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أولا فان لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلوا مض فجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتهنئته فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي اضعف الابتداء فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله ترافعا) أي لا فتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو أو هو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه محضة عطف المقررات في نحو زيد قائم وعمر وجالس إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لأنه لا يعطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وضمير (قوله المنتم للفائدة) أي المحصل الفائدة تامة إذا لم تحصل قبله وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الأب فهي غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لأنه محمول لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاستناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالله بر) أي محسن والأيادي أي النعم جمع أي دمج يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفي به ويحجب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لعدم مبهمة من قوله مبتدأ زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون الامع المبتدأ وإن ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك جثيله بالله براخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لأن فاعل الوصف مع مبتدأ جملة كجاء فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثني والجمع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل كمن أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوي استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وإن كثر ماله لكنه تخيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعلاب وإنشائية خلافا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها اقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلفها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم وقال أنه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي سيقته خبره هو الرابط (قوله معنى) سيشرح الشارح في حله إلى نصيه بنزع الخافض أي في المعنى والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسبي لان الكثير جرفا فاعل كفى بالباء الزائدة حذف الجار فاصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابي ضرب وقتل كما في المصباح (قوله أما ضمير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالأولى أما بشرط كمن يديقوم وعمر و إن قام أو يعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضي كمن يدسات هند دورثها أو ثم ورثها فيكتفي في الجملتين بضمير واحد لا ارتباطهما وكذا كل ما يحتاج إلى رابط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي إن علم ونصب بفعل كقراءة ابن

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدا كقوله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير
في قراءة من رفع اللباس أو
تكرار المبتدا بلفظه وأكثر
ما يكون في مواضع التفعيم
كقوله تعالى الخاقعة الخاقعة
والقارعة ما القارعة وقد
يستعمل في غيرها كقولك
زيد مازيدا وعموم يدخل
تحت المبتدا نحو زيد نعم
الرجل وان كانت الجملة
الواقعة خبرها المبتدا في
المعنى لم تحتج الى رابط وهذا
معنى قوله وان تسكن الى
آخر البيت أى وان تسكن
الجملة أى المبتدا في المعنى
اكتفى بها عن الرابط
كقولك انطق الله حسبي

فانطقى مبتدا والاسم الكسبي
مبتدا ثان وحسبي خبر
عن المبتدا الثاني والمبتدا
الثاني وخبره خبر عن الاول
واسمى عن الرابط لان
قولك الله حسبي هو معنى
انطقى وكذلك قولى لا اله الا
الله (ص) والمفرد الجامد
فارغ وان * يشق فهو
ذو ضمير مستكن (ش)
تقدم الكلام في الخبر اذا
كان جملة وأما المفرد فاما ان
يكون جامدا أو مشتقا فان
كان جامدا فقد كرر المصنف
انه يكون فارغا من الضمير
نحو زيد أخوك وذهب
الكسائي والرماني وجاعة

عاصر في الحديد وكل وعد الله الحسن بالرفع أى وعده أو بوصف كالدرهم انما عطيك اوجر باسم فاعل كزيد
أنا ضارب أو مجرف دال على التبعية كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أى
فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصح فالذى توصى به أنت مغلج * أى به كذا في التسهيل ولم
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقي نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى أى له وزوجى المس
أرنب أى المس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا بما ذكر فعله ليس مرادا للتسهيل
الحصر (قوله منوان) تنبيه منا كعصا مكيال أو وزن ويقال منيان كفى القاموس وهو مبتدا ثان
سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدا ثانيا خبره خبر فان
جعل بدلا من لباس أو نعتا له على نحو ز الفارسي كون النعت أعرف من المذموت وخبر خبر لباس فالخبر مفرد
لا يحتاج رابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سبعتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد
ان وضع الظاهر موضع الضمير قياسى في التفعيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه
الاول فعنده يكفى إعادة المبتدا بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يسكنون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين
يسكنون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطف على الذين يتقون لا مبتدا ولئن سلم فالرابط
عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى ما جاورون بدليل لا ضيع الخ كفى المعنى واشترط
سبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفعيم وبنحو ما العبيد فذو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر
اه نصح بزيادة (قوله ما الخاقعة) ما استقها مية مبتدا ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور أما عند
ابن كيسان فمرفوعة والواقعة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدا بلفظه (قوله زيد نعم الرجل)
أى لان الأصح ان أ ل فى فاعل نعم استغرافية فتشمل زيدا أما على كونها عهدة فالرابط إعادة المبتدا بمعناه
بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألا ليت شعرى هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدا وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم
النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدا بلفظه ويرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز زید مات الناس
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدا
فى المعنى) لا بردان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدا مفردا فى معنى الجملة كحديث
وكلام كما مثله وضمير الشأن فان المراد بنطوقى كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وآخروا هم أن الحمد لله ان جعلت أن صلة لا مخففة وكون الخبر فى هذا جملة
انما هو فى الظاهر والافهم مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينية أى
مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول
المشركين صف لنا ربك فانه خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله انطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى
قولى لا اله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدا خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد
منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير فى يشق عليه وعوده اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبى
لقول سبويه انهما كالشيء الواحد لكن الأصح جواز عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط
كشبه (قوله وان يشق) أى يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كاهو اصطلاح النحويين أما عند
الصرفيين فهو مادل على حدث وذات وان لم تنصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحوز يدا أسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحوز يدا قائم أي هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الأسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كما جاء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من المفتاح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصد به الزمان أو المكان كرمى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد ترمى مكان رمية أو زمان رمية كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحوز يدا قائم غلامه فغلامه مرفوع بقائم فلا

هنا (قوله الى انه يتحمل) أى وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أو نعيمى أو ذومال أو رجبل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالسكر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فروع واحد (قوله وأبرزته) أى ضمير الخبر المشتق مطلقا أى أمن اللبس ولا أى وأبرز الضمير مطلقا ان تلا خبر المشتق ما أى مبتدا ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ولا يخفى ما فى ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا غير الذى تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا *

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعى والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كزيد عمر وضر به هو وفى داره هو فيجب فيهما الابرار مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور في الجميع كما فى الجمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابرار عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثانى أن المستتر يمكن ابرازه والنطق به ويلزمه أن يجوز زيد قائم هو على الفاعلية والألفا الغرق وغير سيبويه يوجب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو جائزا لا يتيسر النطق به وانما يتعبرون له لفظ المنفصل تقر بما وتدرى بما فالوصف الجارى على صاحبه كالفاعل في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جازا لانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمر وضر به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لانه كبره فيعلم أنه لزيد ومثله هند يضر به (قوله أتيت بهو) أى على انه فاعل نظرا لجر يانه على غير صاحبه فيمنع استناره أو تأكيده نظر الامن التباسه المحوز استناره وأما عند الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان الذين يضر بهما المستتر فى قائم والثانى أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هوله فان جرى على غيره من هوله

يتحمل ضميرا وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الان أول بمشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحوز زيد منطلق أى هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا مرمى زيد (ص) وأبرزته مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا (ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هوله استتر الضمير فيه نحوز يدا قائم أى هو فلواتيت بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو توكيدا للضمير

المستتر فى قائم والثانى أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هوله فان جرى على غيره من هوله وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فى الحال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمر وضر به هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقا أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامر ان كالمثال الاول وهو زيد هند ضاربها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الابرار كالمثال الثانى فانك لو لم تأت بالضامير فقلت زيد عمر وضر به لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيد وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضامير فقلت زيد عمر وضر به هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزته مطلقا يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن ذلك قوله

هما وعلى التأكيـد صار بتأهماهما وكذا في الجمع قال الساميني والمسموع من العرب افراد الوصف في
 مثل ذلك الاعلى لغة كاونى البراغيث أى فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى المجد) جمع ذروة
 بتشليم المجمة وهي أعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصريين لانه لا تلابها عن واو والباء عند الكوفيين
 انضم أوله كفى الصبان وهو مبتدأ ثالث خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائدا لقوى
 لجر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جر يانه على غير مبتدئه وهو الذى للعلم بانها مبنية لا بانية
 ولدلالة الواو على اسناده لقوى والالف ليل بانيتها ولوا بزل قال على القصص بانيتها هم وعلى غيرها بانوها هم
 وتسكف البصريون باحتمال كون ذرى معمو لا لوصف محذوف خبر عن قوى يفسره المذكور فلا شاهد
 فيه أى قوى بانون ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضى بقريته المدح فيعمل ويفسر العامل
 (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو مع لا غير (قوله بظرف)
 أى مكافى أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكافى وانما يخبر به وبالمجرور اذا كانا مابين بان
 يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عالما وخالصا بقريته كما مر فى الصلة عن الساميني ومثاله هنا
 على قياس ما مر أن تقول بل زيدا اليوم وعمرا أمس فى جواب زيد قائم أمس وعمرا اليوم وفى المغنى ان من
 الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحر بالحر أى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة
 لتسكف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أى قتل الحر كائن بقتله (قوله أو بحر جر) أى مع مجروره
 لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلاق الجزء على الكل وما قيل انه أراد بالحرف المجرور مجاز الـلاقة
 المجاورة أخذ من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معانى الافعال وشبهها الى
 الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل لتعليقه لعل الخبرية فالخاصل ان محل
 العامل فى الظرف اللغوى للمجرور فقط ولا محل للجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كبر زيد مجعولا فزيد
 وحده نائب الفاعل ولا يكون جرا وكذا فى المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محله نصب أبدا وأما من
 حيث قيامه مقام عامله فالمحل للجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجر فى الصفة المجرورة ولا محل له فى الصلة
 كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب
 جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منه ما عند الجميع الآن الاول
 نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيد الابد منه والثانى الى الملقوظية وهو معمول العامل فلا بد
 من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة والصفة أو العمل الرفع فى نحو
 أى الله شك وتحمل الضمير فيجربى فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف فى المتعلق العام أما الخاص فهو
 الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم
 بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا مستقرا معنى عام له فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه
 اذا قلنا بانه الخبر أما الـكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قريته وأما مع افتارة يجوز كبريد فى جواب عن
 صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغوا لخلقه عن الضمير
 فدار اللغوى والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى
 وعليه اقتصر الساميني لكن قد يقدّر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى
 راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه
 بمعرفة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الساميني فى أول شرح التسهيل وفى بسملة الشنوائى عن السيد
 نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قوى ذرى المجد بانوها وقد

علمت

بكنه ذلك عدنان وخطان

التقدير بانوها هم الحذف

الضمير لأمن اللبس (ص)

وأخبروا بظرف أو بحر

جرنا رين معنى كائن أو استقر

(ش) تقدم أن الخبر يكون

مفردا أو يكون جملة وذ كر

المصنف فى هذا البيت أنه

يكون ظرفا أو جارا أو مجرورا

نحو زيد عندك وزيد فى

الدار فكل منهما متعلق

بمحذوف واجب الحذف

وأجاز قوم منهم المصنف

أن يكون ذلك المحذوف

اسما أو فعلا نحو كائن أو

استقر فان قدرت كأنما

كان من قبيل الخبر بالمفرد

وان قدرت استقر كان من

قبيل الخبر بالجملة واختلف

الذخويون فى هذا فذهب

الاخفش الى أنه من قبيل

الخبر بالمفرد وان كلامهما

متعلق بمحذوف وذلك

المحذوف اسم فاعل التقدير

زيد

كان عندك أو مستقر عندك أوفى الدار وقد نسب هذا السبويه وقيل انهما من قبيل الجبل وان كلاهما متعلق بمحذوف هو فعل
التقدير يستقر أو يستقر عندك أوفى الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد
فيكون المقدر مستقر ونحوه وان (٩٦)

المصنف بنو نون معنى كأن
أو استقر وذهب أبو بكر
ابن السراج الى أن كلا
من الظرف والمجرور قسم
برأسه وليس من قبيل المفرد
ولأن قبيل الجلة نقل
عنه هذا المذهب تلميذه
أبو علي الفارسي في
الشيرازيات والحق خلاف
هذا المذهب وأنه متعلق
بمحذوف وذلك المحذوف
واجب الحذف وقد صرح
به شاذي كقوله
لك العزان مولاك عزوان
بن
فانت لدى بحبوحة الهون
كأن
وكما يجب حذف عامل
الظرف والجار والمجرور إذا
وقعا خبرا كذلك يجب
حذفه إذا وقع عاصفة نحو
مررت برجل عندك أوفى
الدار أحوالا نحو مررت
بن يد عندك أوفى الدار
أو صلة نحو جاء الذي عندك
أوفى الدار لكن يجب في
الصلة أن يكون المحذوف
فعلا التقدير جاء الذي
استقر عندك أوفى الدار
وأما الصفة والحال

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمال الجواب والاشتغال لا مطلقا فذا ومتضى ذلك مع ما صرفي
تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الخمر بالحرأما على القول بأن مدار المستقر على حذف
العامل عما كان أو خاصا ولا لغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشهر من ان المستقر هو ما وقع
صفة أو صلة أو خبرا أحوالا لا ينشئ على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير
مستقر كما علمت فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة
لذلك المقدراغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده
السعد (قوله وقد نسب هذا السبويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اما بعد اما اذا العجائية
نحو أوفى الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما فالحال الباقي عليهما السكن رده ابن هشام بإمكان تقدير
الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملا
بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلييات (قوله وان بن) نائب فاعله يعود لمولاك المراد به
الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدتين وبهملتي وسط الدار وغيرها والهن بضم الهاء الدل
والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كوناعاما كما هو فرض كلام المتن
فان قدر خاصا جاز ذكره في السكل كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضا تسبكا بنحو فلما رآه مستقرا
عنده ورد بأنه استقر اخص بمعنى عدم التحرك لاعام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا
يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حال منها الامع الفائدة لانها كالخبر في المعنى
وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالسكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى
من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للسكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان
هذا الخاص بخلافه مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان يحصل فيه وذلك معلوم فلا
فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو السكان معهما عاملا متنفعا أيضا نحو القتال زمانا وزيدا أو القتال
مكنا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدثم استظهر
جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدا والقائمة الجسم
قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما السكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة الفاظ
متقاربة المراد بهما ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كماله فلا يقال طلوع الشمس يوم
الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان
بوصف أو اضافة مع جوهه بن وكذا بعلمية على الظاهر كمنحن في يوم طيب أوفى شهر ربيع أوفى رمضان
واما بتقدير مضاف هو معنى كالיום خرو غدا أمر أي اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به
القتال المتروك وهو معنى وامابشبه الذات للمعنى في تجديد ها وقتا فوقتا كالطرب شهري ربيع والليلة
اللال والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المشاة التحتية كافي التصريح امم شهر رومي غير مصروف للعلمية
والجمعة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الاول يجب جوهه بن فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

المصنف بنو نون معنى كأن
أو استقر وذهب أبو بكر
ابن السراج الى أن كلا
من الظرف والمجرور قسم
برأسه وليس من قبيل المفرد
ولأن قبيل الجلة نقل
عنه هذا المذهب تلميذه
أبو علي الفارسي في
الشيرازيات والحق خلاف
هذا المذهب وأنه متعلق
بمحذوف وذلك المحذوف
واجب الحذف وقد صرح
به شاذي كقوله
لك العزان مولاك عزوان

بن
فانت لدى بحبوحة الهون
كأن
وكما يجب حذف عامل
الظرف والجار والمجرور إذا
وقعا خبرا كذلك يجب
حذفه إذا وقع عاصفة نحو
مررت برجل عندك أوفى
الدار أحوالا نحو مررت
بن يد عندك أوفى الدار
أو صلة نحو جاء الذي عندك
أوفى الدار لكن يجب في
الصلة أن يكون المحذوف
فعلا التقدير جاء الذي
استقر عندك أوفى الدار
وأما الصفة والحال

فحكمهما محكم الخبر كما تقدم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فخبرا يجوز
(ش) ظرف السكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بن نحو القتال يوم الجمعة أوفى يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليلة الهلال والطرب شهري ربيع
فان لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

جاء شيء من ذلك أول نحو
قولهم الليلة الهلال والربط
شهرى ربيع فان التقدير
طالع الهلال الليلة ووجود
الربط شهرى ربيع هذا
مذهب جمهور البصريين
وذهب قوم منهم المصنف
الى جواز ذلك من غير
شدوذ لكن بشرط أن
يفيد كقولك نحن في يوم
طيب وفي شهر كذا والى
هذا أشار بقوله وان يفد
فاخبار فان لم يفد امتنع نحو
زيد يوم الجمعة (ص)
(ولا يجوز الا بتدليس كره
* ما لم يفد كعند زيد نمره
وهل فتي فيكم فاخل لنا *
ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل *
بريز بن وليقس ما لم يقل
(ش) الاصل في المبتدأ
أن يكون معرفة وقد يكون
نسكرة لكن بشرط أن
يفيد ويحصل الفائدة بأحد
أمر ذكر المصنف منها
سنة أحدها أن يتقدم
الخبر عليها وهو ظرف
أوجار ويجرور نحو في الدار
رجل وعند زيد نمره فان
تقدم وهو غير ظرف
ولا جار ويجرور لم يجوز نحو
قام رجل الثاني أن يتقدم
على النسكرة استفهام نحو
هل فتي فيكم الثالث أن
يتقدم عليها نفي نحو ما خل

يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أى
بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولا كمنحن في يوم طيب أى وجودنا واليوم
خبر أى شهر به ومذهب الناظم أن الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة
ظرفا محذوف خبرا عن الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتفصيل بنوع ثان
مما يفيد وللتصريح بعدم شدوذه فكان الاختصار ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء
محظوظ نلبسه الأعراب والجمع مما ركب في المصباح (قوله فاخل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في
المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أضاف غير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النورى لانه
تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبسيع (قوله وليقس ما لم يقل) أى من بقية
أنواع المسوعات وأما السكاف في كمنز يدالخ فلا دخال بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار سم
(قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على
المجهول المطلق لا يفيد التحجير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما يشترط ذلك في
الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدأ فيتمقرر مضمونه في ذهن أولا ويعلم أنه صفة
لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة تأويله التقدير يندفع ما يقال
لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع
أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم
من ذلك جواز الابتداء بالنسكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقلوا به لا مكان الفرق بأن تقديم
الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرد خلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدأ فتدبر واختار الرضى جعله
كالمبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدأ الخبر عنه أما المكتفى
بمرفوعه فشرطه التنكير كما نوصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر
التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه
عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) ألحق في شرح التسهيل بهما الجملة
كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من الجرور وما أضيف اليه الظرف
والمنسند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان نوب وولده وللمرجل عدم
الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسوية والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص
واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخلا لجواز كونه جزء
علة هنا وان كان علة تامة في الفاعل لا اختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام)
أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بهما نحو وأرجل في الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره
على الثاني وانما كان مسوغا لان الانكارى منه معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن
غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فأشبهه العموم الحقيقي في حصول
الفائدة أفاده المصريح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا عدم
الفائدة والوصف الما فظي كما مثل أو تقديري بأن يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قدأ همهم أى من غيركم
بدليل ما قبله أو معنوى بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النسكرة بقرينة لفظية كالتصغير في
رجيل جاء لانه في معنى رجل صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أى شيء عظيم ثم اجتهاد الوصف
المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنا دون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برز بن هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (٩٨) فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه

الثامن أن تكون جواباً نحو أن يقال من عندك فنقول رجل التقدير رجل عندى التاسع أن تكون عامة نحو كل يموت العاشر أن يقصد بها التنويع كقوله

فأقبلت زحفاً على الركبتين
ثوب لبست وثوب أجز

فقوله ثوب مبتدأ ولبست خبره وكذلك أجز الحادى عشر أن تكون دعاء نحو سلام على آل ياسين الثانى عشر أن تكون فيها معنى التعجب نحو ما أحسن زيدا الثالث عشر أن تكون خلفاً عن موصوف نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر أن تكون مصغرة نحو رجل عندنا لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف تقديره رجل حقير عندنا الخامس عشر أن تكون في معنى المحصور نحو شر أهر ذئاب وشئ جاء بك التقدير ما أهر ذئاب الأشهر وما جاء بك الاثنى عشر على أحد القولين والقريل الآخر أن التقدير شر عظيم أهر ذئاب وشئ عظيم جاء بك فيكون

الفائدة لما فيه من التخصيص بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوى أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأما طوال الحكم به وان لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله والصواب خلافه لأنها مصدر رغب في الشيء أى أحبه فتعدي بنى والمجرد في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لأن كونها عاملة يشمل عمل الجرك خمس صلوات كتبهن الله وعمل برز بن ومثلك لا يدخل والنصب كأمر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرد في محل نصب بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الاشمونى وغيره وفي الأخير نظر لأن المبتدأ المبكى في عرفه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بقنوين ضرب كما قاله الدمامينى (قوله الى نيف) في نسخ الى أكثر من ذلك وهى الصواب لأنه سيد كر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أى لا عندى رجل لأن الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهدرك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندى رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أى بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط والاستفهام أو غيرها كالشكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كفى المعنى والشرح عندها أربعة ولود كرام الاستفهام كالشرط كانت نجسة وليس داخل في هل فنى فيكم لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لأنه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو في هذه المذكورات وأما البدلى فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتى داخل في العموم لوجوده في كل فرد ولا يظهر عنده مسوغاً مستقلاً كما سيأتى عن المغنى (قوله التنويع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفاً) امام صدر لا قبلت من معناه أحوال من التاء أى زاحفاً وقوله لبست الذى في المغنى نسبت من النسيان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفى أثره وطناً زحف على الركبتين والبيت لأمري القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أى فن أنوأت ثوب نسبت الخوان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أى فثوبى نسبت الخ اه (قوله دعاء) عبر عنه في المغنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كشال الشارح وعليه كويل للطغفنين ولما راد به التعجب كجيب لزبد والشارح جعل التعجب مستقلاً وأراد به ما حسن زيدا وقدم أنه داخل في الوصف المعنوى كالتغدير الآتى فتدبر (قوله خلفاً عن موصوف) يعبر أيضاً عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهم موصوف واحد لا اثنان وأدرجه الموضح في الوصف لأنه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو واعد مؤمن خيراً والموصوف فقط نحو وطافسة قد أهمتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف أى امرأة سوداء إلا أنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المغنى بأن عدم مسوغاً مستقلاً خلاف الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر * ثلاث كهن قتلن عمداً * أى أشخاص ثلاث ونحو تيمى عندى أى رجل تيمى (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسويق المحصور بالاولى فالمصوغ هو المحصر إلا أنه تارة يكون معنواً كما مثله وتارة لغظياً نحو أعمار رجل في الدار ونظير المغنى فيه انما هو من حيث تمثيله بأنما في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر (قوله شراً خيراً) أى شر جعل ذا الذاب وهو السكاب

داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو
هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها

واوالحال كقول الشاعر

مرينا ونجم قد أضاء
فقد بدا

محيالك أخفى ضوءه كل
شارق

السابع عشر أن تكون
معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان
الثامن عشر أن تكون

معطوفة على وصف نحو
تيمم ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطى
عليها موصوف نحو رجل

وامرأة طويلة في الدار
العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ
القيس

مرسعة بين أرساغه
به عسم يتنى أرنبا

الحادي والعشرون أن
تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودى كل
ذئمة

لما استغلت مطايهن
للظعن

الثاني والعشرون أن تقع
بعدفاء الجزاء كقولهم ان

ذهب غير فعير في الرباط
الثالث والعشرون ان

تدخل على النكرة لام
الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن
تكون بعد كم الخبرية نحو

قوله
كم عمة لك يا جدير وخالة

فدعاء قد حلت على عشاري
وقد أنهى

مهرا أى مصونا وهذا مثل ظهور أمارات الشر (قوله واوالحال) المنذر على وقوعها في بدء الحال وان لم
تكن بواو كقوله

تركت ضأى توذ الذئب راعيتها * وأنها لا ترانى آخر الابد

الذئب يطردها في الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مدي يمدى

في بداية مبتدأ سوغه كونه بدو جملة حالية من ياء ترانى ولم تربط بالواو بل بالياء من يمدى (قوله ونجم قد أضاء)
فيه الشاهد ومحيالك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا
ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى م وغ واحد وهو العطف بأن يكون أحدا المتعاطفين
يصالح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العطف يشترك في الحكم فالصواب أربعة ترك الشارح
منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمه) أى مقصودا إيهامها بالان المبلغ قد
يقصده فلا يرد أن إيهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات
خطابا لاخته هي

أيأهت لا تنسكى بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عسم يتنى أرنبا * ليجعل في رجله كعبها * حذار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شعره الذى يلبسه لكونه لا ينظم والاحسب الاحرف في سواد المرسعة بمهمات
على زنة اسم المفعول تميمه تعلق مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع
وفي القاموس رسغ الصبي كمنعه شديدا ورجله حوز الدفع العين والعسم بفتح المهملة تنيس في مفصل
الرسغ تعوج منه اليد وانما طلب الارنب لزمهم أن الجن تجتنبها لحيضها فن علق كعبها لم يصبه جن ولا
سحر بخلاف الثعلب والظباء والقنا فنديقول لها لا تنسكى شخصامن أو ثلك الحفاء والشاهد في مرسعة
حيث قصد إيهامها بتحجير الموصوف حيث يحتسمى بادنى تميمه وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا
اصطبار) خبره مخدوف وجوبا أى موجود وانما سوغ بولا لافتادتها تعليق الجواب على الجلة التي فيها
النكرة وأودى أى هلك والمقة كمدقة من ومقة يمه كوعده بعده اذا أحبه واستقلت أى مضت والظعن
بفتح المجمة فالمهملة السير (قوله ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هذا السيد
والرط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد فقيهم غيره
ويروى فعير في الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في
ذلك الوصف المقدر أى فغير آخر (قوله كم عمة الخ) أى على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلت ولك
صفته ففيه مسوغان وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وقدعاء بقاء فمهملتين صفتها وهي التي
اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك
في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كنهها رجل افدع وامرأة فدعاء كاجر وجرأ وقد حذف نظيره من عمة كما
حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشاء وهي الناقة الحامل وأتى بعلى إشارة الى انه كان مكرها
في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية لا تنسكى وهي اما ظرف أو مصدر حلت
حذف ميمها أى حلت كم وقت أو كم حلبة بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييزا للحكم الخبرية ورواية
انصبها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على
الاول والعموم على الثاني وقد حلت خبرها والاستفهام للتمهك أى أخبرني بعدد عمتك اللاتي حبلن لي
فقد نسبته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا الا عند الفراء فيجوز جره

نيف وثلاثين موضعا ومالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكرته أو
لانه غير صحيح (ص)

(والاصل في الاخبار أن
تؤخر)

وجوزوا التقديم اذ
لا ضررا

(ش) الاصل تقديم
المبتدأ وتأخير الخبر

وذلك لان الخبر وصف في
المعنى للمبتدأ فاستحق

التأخير كالوصف بجوز
تقديمه اذ لم يحصل بتقديمه

ضرر أى لبس أو نحوه
على ماسبيين فتقول قائم

زيد قائم أبوه زيد وأبوه
منطلق زيد وفي الدار زيد

وعندك عمرو وقد وقع
في كلام بعضهم ان مذهب

الكوفيين منع تقديم
الخبر الجائر التأخير عند

البصريين وفيه نظر فان
بعضهم نقل الاجماع من

البصريين والكوفيين
على جواز في داره زيد

فنقل المنع عن الكوفيين
مطلقا ليس بصحيح هكذا

قال بعضهم وفيه بحث نعم
منع الكوفيون التقديم

في مثل زيد قائم وزيد قائم
أبوه زيد أبوه منطلق

والحق الجواز اذ لا مانع من
ذلك والبسه أشار بقوله

وجوزوا التقديم الى آخر
البیت فتقول قائم زيد

ومنهم قائلون

كاسيأتى فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي الذكرك
ان يراد بالذكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر رجلا اختار لنفسه أمرا
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبرا محذوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من نواف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله ومالم أذكره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب
وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فنقل محل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا لمورد متداخلة
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جريدة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية
تخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشمو في خمسة وقوعها بعد لا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مبهمه فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويع وباقي ما ذكره متداخل وما يستعمله العرب كون الذكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها المناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد
نظمناها قلت مسوغات ابتداء من كورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل

حصر وخرق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال الى

أو بعد لا أو كم لام ابتداء واذا * تقديم اجباره الابهام فانتقل

كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا محل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أى الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز امتناع
ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع جريانه على أصل
التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لخالفته الاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أى لم يمنعه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أى أرجحيته (قوله اذ لا ضررا) الاحسن
والانصب بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذ لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير
والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة والظرفين ومحل تقديم الفعل اذ لم يرفع ضمير المبتدأ كما
مثله والامتنع كاسيأتى (قوله وفيه بحث) أى في الاعتراض على نقل المنع بتجوز هذه الصورة بحث قيل
وجهه أن ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ريك وقيل وجهه أن تجوز
هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض
اذ معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلق بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة ولعل الاحسن أن يقال
تجوزهم هذه الصورة يحتمل بشاؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشتوه من يشؤك فن مبتدأ ومشتوه خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله قد نكحت أمه من كنت واجده * وبات منتشبا في برثن الاسد
فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نكحت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب نصاهره
فابوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشر يفأبوا السعادات هبة الله بن الشجرى الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠١) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فأمنه حين يستوى

الجزآن

عرفا ونكرا عادي

بيان

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا الذي لام

ابتدا

أولاًزم المصدر يكن لى

منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر

الى تقديمه على المبتدأ

وتأخيره عنه ثلاثة أقسام

قسم يجوز فيه التقديم

والتأخير وقد سبق ذكره

وقسم يجب فيه تأخير الخبر

وقسم يجب فيه تقديم الخبر

فاشار بهذه الايات الى الخبر

الواجب التأخير قد كرمه

خسة مواضع الاول أن

يكون كل من المبتدأ والخبر

معروفة أو نكرة صالحة

لجعلها مبتدأ ولا مبنى للمبتدأ

من الخبر يجوز يد أخوك

وأفضل من زيد أفضل

من عمرو ولا يجوز تقديم

الخبر في هذا ونحوه لأنك

لو قدمته فقلت أخوك زيد

وأفضل من عمرو أفضل

الخبر فيصيح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ
ر بما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة لأن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار
لقوله البار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوجهه
اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشتوه) يجوز
آخره كبغوض وزنا معنى ولا كوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد
نكحت) من باب تعب أي عذمت ولد هاوا واجده بالجيم خبر أنت وأكنت كافي نسخ وهو من وجد بمعنى لقي
فيتعدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومنشبا بالاشين المحجمة أي متعلقا والبرثن بوحدة ثم
مثلثة مضمة ومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو لفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك
ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فابوه مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بان
أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه لملك وهو رابط الصفة
هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين للبصريين لأن بين الكوفيين خلافا (قوله
عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف والنكر لتوسع
المؤلفين فيه أوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادي) حال من الجزآن وبيان
معنى المبين وهو القريضة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره
وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل واما
الثالث فلان الحدث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسندا الضمير للمبتدأ المستتر فامنع تقديمه
بخلاف غير المستتر كاسيبيه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا يحتاج
الجواب (قوله منحصرا) بالفتح أي منحصرا فيه على الحذف والا يصال وان قيل انه سماعي فقد يمنع
ويروى بالنكسر على تقديره مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصرا هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
أولاًزم المصدر يكن لى) بالجر عطف على ذي أي أو مسندا للزم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة
المسوقة لعمل النصب في الجر وروا بكونها صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم
مبتدأ) أي لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا يعرفا كما هو المشهور
وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقق ان المبتدأ هو
الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى اعرف
أحد هما فهو المبتدأ أو علمهما أو جهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى اعرف
أي لفظي نحو حاضر رجل صالح اتسوغ الثاني بالوصف دون الاول أو معنوي كشال الشارح فان القرينة
الحالية هي كون أبي يوسف تابع لأبي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الآن
يكون المقام للمبالغة في مدح أبي يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا

من زيد لكان المقدم مبتدأ وانت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقوله أبو يوسف
أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ومنه قوله
بنونا بنوا بناتنا بنوهن أبناء الرجال الابعاد فقوله بنونا خبر مقدم وبنوا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على أبي
أبنائهم بانهم كبنينهم وليس المراد الحكم على بنينهم بانهم كبنى أبنائهم الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا الضمير للمبتدأ مستترا نحو زيد قام وقام
المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقدم ما بل يكون زيدا فاعلا لا قام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر يجوز يدقام أبوه جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم بما إذا رفع الفعل

(١٠٣)

ليس نفهم لنا بل لا يأنهم الأجانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بني نافعهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لثلاثتهم أن زيد فاعل لامبتدأ فيغوت الدرام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بشكر أراسناد الجلة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل الساماني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيده التجدد لا الدوام وعليه فلا يغوت الا تقوى الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وأبرز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الاصح كعمران بد ضرب إذا لاهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطاق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقدم الخبر أكثر من لغة كالوني البراغيث فلا يحتمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عمرو وصموا كثير وأمرنا النجوى الذين ظاهروا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فتقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن في الفعل للعهد العلي بين النجاة العارفين وأما المبتدأ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كاعلم عماس (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لثلاثين عكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف واختصاصه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما ولا فتشئ آخر فان قلت يتنى اللبس في الا بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذها قلت جلاوا للعلو انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في محرم كما اشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ويرتجى حال لان جعل الخبر يرتجى وبك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكاري بمعنى النفي (قوله فتقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المفعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذا الظرف العامل كاللعل ولان الاتمع اعتمادا على الاستفهام (قوله شذوذها) أي به بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها داخل على مبتدأ محذوف أي هو أنت فهي مصدرية في جملتها أو ان أصله خالي أنت زحلمت اللام للضرورة (قوله ومن جري الخ) قيل من شرطية لجزم ينل جوابا لها وكسر لسا كنين وفعل الشرط كان الشانية محذوفة وجلة جري الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فلا حسن جعلها موصولة ينل خبرها وجزم لاجرائها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على ينل أو مرفوع استثناء غاى وهو يكرم والاخوالا مفعوله ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للفعل أي للاخوال (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكما الخبر يقرأ وبغيره كالضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للضاف لالمن لانها خاتمة عليه كما قاله الناصر الطبرلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ للضاف لالمن لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بمجملته هي عينه في المعنى كنطق الله حسبي كما في التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنفي والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخرج ذلك لتجبر السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الزيدان مبتدأ مؤخر
وقام خبرا مقديما ومنع
ذلك قوم اذا عرفت هذا
فقول المصنف
كذا اذا ما الفعل كان خبرا
يتقضى وجوب تأخير الخبر
الفعل على مطلقا وليس كذلك
بل انما يجب تأخير خبره اذا رفع
ضميرا للمبتدأ مستترا كما
تقدم الثالث أن يكون
الخبر محصورا بانما نحو انما
زيد قائم أو بالانحياز ما زيد
الا قائم وهو المراد بقوله
أو قصد استعماله منه حصرا
فلا يجوز تقديم الخبر على
زيد في المثالين وقد جاء
التقديم مع الاشارة
كقول الشاعر
فيارب هل الالبك النصر
يرتجى
عليهم وهل الاعليك المفعول
الاصل وهل الممول الاعليك
فتقدم الخبر الرابع أن يكون
خبر المبتدأ قد دخلت عليه
لام الابتداء نحو انما زيد قائم
وهو المشار اليه بقوله
أو كان مستند الذي لام ابتداء
فلا يجوز تقديم الخبر على اللام
فلا تقول قائم زيد لان لام
الابتداء لها صدر الكلام
وفسح له التقديم شذوذ
كقول الشاعر

الخبر

خالي لأنت ومن جري خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا فلان مبتدأ مؤخر وخالي خبر

مقدم الخامس أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كما هما الاستفهام نحو من لي منجد ان مبتدأ ولي خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجد (ص)

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في قوله درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كجزء بقائم والطائي كزبد
اضربه والخبر به عن مندومند نحو ما رأيت مندومند ومندومند اذ اجعل المبتدأين لتعريفهما معنى اذا المعنى
أما انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لسوغة وهي مندومند مراده انهم ما نكرة لفظاً (قائداً)
لا يقرن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك
لكونه موصلاً بفعل صالح للشرطية بان يحل من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما للنافية
أو ظرف أو مجرور كالذي يأتي في أو في الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتي في أو هنا
أو في الدار فله درهم أو مضافاً الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله
السيد البليدي كغلام الذي يأتي أو كل رجل يأتي الخ أو موصوفاً بالموصول المذكور كالرجل الذي
يأتي الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي الخ فتلك ثمان عشرة صورة يكثر اقتران
خبرها بالفاء لتنص على صواب المتكلم من ترتيب الدرهم على الايمان مثلاً فلو عدم العموم كالسبي الذي تسعاه
في الخبر يستلزم أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما مر كالذي سميأتي أو ان
يأتي أكرمه أو قد أتاني وما أتاني له كذا امتنع الفاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة
غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والفائم زيد ولا يجوز فسكركم ولا فزيد خلافاً للصنف في الثاني وأما
آية المرفقة والزنا خبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا وفاقبلوا بيان
للعلم وتدخل الفاء بقلة في خبر كل اذا أضيف لغير ما مر بان أضيف لغير موصوف أصلاً كسكنة نعمه فن
الله أو لموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح أو ممدان * فخطوط بحكمة المتعال

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
السكتين لصاحبه للشرط كما في الصبيان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ما مر كسكنة الذي أبوه
قام فله درهم فجملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجتماع
المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كما ية ان الذين قالوا ببناء الله الخ واعلموا أن ما غنمتم الخ وذلك كثير
والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد مرة لان ذلك لبيان التسوية ولا
يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا
عاد الخ) أي يلتزم التقديم التزاماً كذا أي كالتزامه فيما مر اذا عاده عليه أي الخبر مضمراً عما أي مبتدأ يخبر به
أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنيًا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن عازي وهذا البيت مع
تعقيده وتشتيت ضمائر كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاده عليه مضمراً * من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يرد زيدا بن مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور
لانه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وإيصال كما مر
أي خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كغلامه رجل وانما وجب ذلك
لأن لا يتوهم كون المؤخر نعتاً لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر
وكذا كل ما وقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخا الخبر وهو عندي لا تلبست ان المؤخر كدة بالتالي
بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصحابي وأما نتي جزع * يوم النوى فلو جرد كاد يريني

ونحو عندي درهم وفي وطير

ملازم فيه تقدم الخبر

كذا اذا عاده عليه مضمراً

عما به عنه مبيد بالخبر

كذا اذا يستوجب التصدير

كأن من علمته نصيراً

وخبر المحصور قد بدأ

كما لا لا اتباعاً أحداً

(ش) أشار بهذه الايات

الى القسم الثالث وهو

وجوب تقديم الخبر

فذكر أنه يجب في أربعة

مواضع الاولى أن يكون

المبتدأ نكرة ليس لها

مسوغ الا تقدم الخبر والخبر

ظرف أو جار ومجرور ونحو

عندك رجل وفي الدار

امرأة فيجب تقديم الخبر

هنا فلا تقول رجل عندك

ولا امرأ في الدار

فأصبح النجاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله * ونحو عندي درهم ولئى وطير * البيت فان كان للنكرة مسوغ جاز الامران
نحو رجل ظريف عندي وعندي رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها
مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
وهذا امرى المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أى كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكانه
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار
صاحبها انما هو عائذ على جزء من (ج ١٥)

فانما أخر الخبر وهو لوجود عدم اللبس اذا المكسورة والتي بمعنى لعل لا يقع ان بعدا ما (قوله فاجعت
النجاة) قال الاسقاطى بل أجزاه الجزوى والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدم مضاف)
أى بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من
ذلك التقدير (قوله على النمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزيد اتميز لئلا أحوال منه ويجوز رفعه بيانا
أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة
الاولى لامن هذه وعلى كل فمثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنى على الفتح لا ضافته للمبنى كما قرئ بهما
مثل ما أنكم تنطقون وبحسب الدماميني في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره
مؤخرا على الاصل كما يدكر اخص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبنى على كون
الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذافى
قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت
أهابك الخ أى ان الخوف مستعمل فى لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عافيه
ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى الاشكال المعلوم من قوله فما الفرق بدليل
أمره بالتأمل والفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وعما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل
والفاهل فكان كالتقدم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذى هو المرجع أصلا
(قوله ما يعلم) أى تفصيلا لاجالا بأن يعلم ان هناك حذفاً ما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطى (قوله جازر)
أى غير محتج فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندكما لاحتمال أن يجيب أحد
المسؤولين فقط ويصح نقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا
ملازما كما فى القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافى والاخفش انه يستفهم بكيف عن الاحوال
والصفات وليست ظرفا وضابطا امرابها حينئذ انها ان لم يستغن عنها ما بعدها فحذفها بحسبه رفعا فى كيف
أنت بالخبر يقر نصبا فى كيف كنت كذلك وكذا فى كيف ظننت زيد اعلى انها مفعول ثان وان استغنى عنها
فحذفها النصب بدأ اما على الحال ككيفية جاز زيد اعلى المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أى أى فعل
فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أى أى صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح
كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن
حاله وقته تجيبا منها لفظا عنها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد
على ملابسه ثم حذف
المضاف الذى هو ملابس
وأقيم المضاف اليه وهو
اطاء مقامه فصار اللفظ
كذا اذا عاد عليه ومثله
قوله في الدار صاحبها
قولهم على النمرة مثلها
زيدا ومنه قول الشاعر
أهابك اجلالا وما بك
ذيرة

على ولكن ملء عين
حبيبها
فحبيبها مبتدأ مؤخر رمل
عين خبر مقدم ولا يجوز
تأخيرها لان الضمير المتصل
بالمبتدأ وهو عائذ على
عين وهو متصل بالخبر فاو
قلت حبيبها ملء عين
عاد الضمير على متأخر
لفظا ورتبة وقد جرى
الانحلاف في جواز ضرب
غلامه زيدا مع أن الضمير
فيه عائذ على متأخر لفظا
ورتبة ولم يجز خلاف فيما

أنها

أعلم في منع صاحبها في الدار ان الفرق بينهما هو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما ان ما عاد عليه

الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيد بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد
عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا استوجب التصدير نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر
وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر
وعلمته نصير اصلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما فى الدار زيد وما فى الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع احمد (ص)

وحذف ما يعلم جاز كما * تقول زيد بعد من عندكما وفى جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ صرف

(ش) يحذف كل

من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً أو أثباتاً - حذف الخبر أن يقال من عند حكاه
فتقول زيد التقدير بـ يد عندنا ومثله في رأي خرجت فإذا السبع (١٠٥) التقدير فإذا السبع بما ضر وقوله

نحن بما عندنا أو أنت بما عند
ذلك راضٍ والرأي مختلف
التقدير نحن بما عندنا
راضون ومثال حذف
المبتدأ أن يقال كيف
زيد فتقول صحيح أي هو
صحيح وإن شئت صرح
بكل واحد منهما فكانت
زيد عندنا وهو صحيح
ومثله قوله تعالى من عمل
صالحاً فأنفسه ومن أساء
فعملها أي من عمل صالحاً
فعمله لنفسه ومن أساء
فأسأته عليها قيل وقد
يحذف الجزآن أعني المبتدأ
والخبر للدلالة عليهما
كقوله تعالى واللائي يئسن
من المحيض من نسائكم
إن أربعن فعدنهن
ثلاثة أشهر واللائي لم
يحضن أي فعدنهن ثلاثة
أشهر وحذف المبتدأ والخبر
وهو فعدنهن ثلاثة أشهر
لدلالة ما قبله عليه وإنما
حذفنا لوقوعهما موقع
مفرد والظاهر أن المحذوف
مفرد التقدير واللائي لم
يحضن كذلك وقوله
واللائي لم يحضن معطوف
على واللائي يئسن والاولى
أن يشمل بنحو قولك نعم

انها في محل نصب دائم على الظرفية المجازية كما توهم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور
لانها تفسر بقولك على أي حال لكونها - والاولى عن الاحوال اه واستحسنه في المعنى وأيده وحينئذ
فتكون في محل رفع عند سبويه أيضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصبح أنت وفي كيف
جاء زيد أرا كجاء زيد مثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم
على أي حال أو في أي حال وجوابها بنحوه على خير ليس بالنظر للفظها على قول سبويه كما توهم لما
علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير معناها قولاً واحداً اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف المزمرة فسؤال حصر
أي عن وصف مخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا قد تسلب الاستفهام وتخلص المعنى الحال والكيفية
كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله
الدمامي (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولمبتدأ اكتفى بهما فلا يحذفان ولذا لم يمتدأ
كما نقله يس عن الشاطبي وإذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد
عندنا) أي بتقديم المبتدأ المطابق للسؤال كما س (قوله في رأي) هو أن اذا فجائية حرف أم على
كونها ظرف زمان أو مكان فهـ الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا
الخ) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم
يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً نحو وانما نحن نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ)
قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحذف المفعول المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى
يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على
ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعد هـ الساكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بالوان هذا احتمال ثالث في الآية لا من
تمة ما قبله وحاصله ان اللائي يئسن مبتدأ والثاني عطاف عليه وقوله فعدنهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما
في المعنى أي وليس هـ من باب زيد قائمان وعمر وحنى يتمتع للقيح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر
وهو جازم لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المفرد بالفاء على المبتدأ المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن
يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفي كون فعدنهن خبراً لان جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان أربعن شكم في عدتهن ماهي (قوله وبعده لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده
وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر اتوسعهم في الظرف كما س وكذا يقال في وبعده واور قبل
حال لانها معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا
أرسات البنا رسولاً (قوله غالباً) هو نصب بمنزلة الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص يمين) من
إضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبر عن ذاتها ظهر مع انه كون عام للضرورة كما س
ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقراً
عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كش الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

في جواباً زيد قائماً اذا التقدير نعم زيد قائم (ص)
وبعدوا وعينت مفهوم مع * كش كل صانع واصلع

(١٤ - (خضري) - اول)
(و بعد لولا غالباً حذف الخبر * حتم وفي نص يمين اذا استقر
٢ قوله ونصفه نون عندك لا يخفى أن النصف ما من بما كما هو ظاهر

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضمر في العبد مسيئا وأثم * تبينني الحق منوطا بحسبك (ش) حاصل ما في هذه
الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع الأول أن يكون خبرا مبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد لا تبتك

(١٠٦)

التقدير لولا زيد موجود
لا تبتك واحترز بقوله غالبا
بما ورد ذكره فيه شذوذا
كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر
ألفت اليك معدي بالمقاييد
فممر مبتدأ وقبله خبر وهذا
الذي ذكره المصنف في هذا
الكتاب من أن الحذف
بعد لولا واجب الا قليلا هي
طريقة لبعض النحويين
والطريقة الثانية أن الحذف

واجب دائما وان ما ورد من
ذلك بغير حذف في الظاهر
وهو دل والطريقة الثالثة أن
الخبر إما أن يكون كونا
مطلقا أو كونا مقيدا فان

كان كونا مطلقا واجب حذفه
نحو لولا زيد لكان كذا
أي لولا زيد موجود وان
كان كونا مقيدا فاما أن
يدل عليه دليل أولا فان لم
يدل عليه دليل وجب ذكره
نحو لولا زيد محسن إلى

ما أتيت وان دل عليه دليل
جازا ثباته وحذفه نحو أن
يقال هل زيد محسن اليك
فتقول لولا زيد هل كنت
أي لولا زيد محسن إلى فان
شئت حذف الخبر وان
شئت أثبتته ومنه قول
أبي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل غضب
* فلول العمد بمسكه لسلا
أن يكون المبتدأ ناصيا للعين

الواو ناصيا للمعية أي كل صانع وصنعتة أنهي التي تلازم الصانع لا ماصنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة
لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال إلا إذا لم تصلح تلك الحال للخبر ينع عن ذلك المبتدأ وان صلحت غيره (قوله
منوطا) من ناط الشيء بالشيء ينوطه إذا ربطه وعلق به (قوله واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم من إضافة الغلبة
للتعظيم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام القصيح فيتعظيم فيه الحذف مطلقا علما كان الخبر أو خاصا وأما
ذكره فشاذا ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معدي) هو ابن عدنان أبو العرب وأنت فعله
لإرادة القبيلة والمقاييد المقامات جمع أقدم بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقاليد وقيل لا واحد له من
لغظه كافي المعنى وهو مفعول ألفت بزائدة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أبيك يزيد بن
هيرة وجدك عمر قبله لاطاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما جعل المثنى عليها لانها المتبادرة
من التعبير بغالب الكون الأولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب
فيكون مراده بالغالب أكثر حواها وهو كون الخبر علما فيتعظيم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل
ولا يتعظيم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام القصيح والتعظيم على الحذف في
تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان
أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا إلى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمه زيد ماسلم ولا يجوز لولا
زيد سألنا ماسلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بما سيأتي ولا يحتمل على أنه
شاذ كافي الأولى فصل الفرق بين الطريقين خلافا للحشي (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه
وسلم لعائشة لولا قومك حديثه عهد بكفر لنبئت الكعبة على قواعد إبراهيم بأنه صرى بالمعنى والمشهور في
الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثانة عهد قومك لولا أن قومك حديثه عهد الخ ونحو المعرى في بيته
الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل
لتحريمهم في نقلها باعيانها وتشديدهم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى وغلبة
الظن كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد اللغة
فغايتها ابدال لفظ محتج به بأخر كذلك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى
الحديث حجة في بابه وكيف يلحقون المعرى مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله

* لولا زهير جفاني كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعاماء يزري * وكان يغنيهم عن تلميحني جعل بمسكه
بدل اشتغال من الغمد على أن الاصل أن مسكه خذفت أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود
ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل بمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع
ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغني عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في
بيت الشارح خلافتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا
يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد حومه ماسلم لان شأن
الغمدة الامسالك والناصر الحامية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف شيئا معا لوبابان
السيوف القاطعة تدوب في أغصانها الرعبها وفزعها منه فلولا أن أغصانها تمسكها السالت على الارض
فضمير بمسكه لسكل غضب والمذني بمقتضى لولا سيلانها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلانها في نفسها
فلاتناني (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرمان وابن الشجري والشاويين وهو الحق وشواهدا

كفلق

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب * الموضوع الثاني

نحو لعمرك لا فعلان التقدير
لعمرك قسمي فعمرك
مبتدأ وقسمي خبره ولا
يجوز التصريح به قبل ومثله
يمين الله لا فعلان التقدير
يمين الله قسمي وهو
لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ
والتقدير قسمي يمين الله
بخلاف لعمرك فإن المحذوف
معه يتعين أن يكون خبرا
لان لام الابتداء قد دخلت
عليه وحققا الدخول على
المبتدأ فان لم يكن المبتدأ
نصا في اليمين لم يجب حذف
الخبر نحو عهد الله لا فعلان
التقدير عهد الله على فعهد
الله مبتدأ وعلى خبره ولك
اثباته وحذفه * الموضع
الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واو هي نص في المعية نحو
كل رجل وضيعته فكل
مبتدأ وقوله وضيعته
معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل
وضيعته مقترنان ويقدر
الخبر بعد واو المعية وقيل
لا يحتاج الى تقدير الخبر
لان معنى كل رجل وضيعته
كل رجل مع وضيعته وهذا
كلام تام لا يحتاج الى تقدير
خبر واختار هذا المذهب
ابن عصفور في شرح
الايضاح فان لم تكن الواو
نصا في المعية لم يحذف الخبر
وجو بانحوز يدوم وقائم
* الموضع الرابع أن يكون
المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت جل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمرك) أي حبيبتك
من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح
والتزموا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا اكثرته وقبل أصله تعميما لحذف زوائده (قوله يمين الله) في
نسخ أيم بفتح الهمزة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك
القول وأجاب سم بانهم لم يدعوا التبيين والمثال يكفي الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
ولعل الحذف حيثئذ غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم حاوله محله كن قال الروداني
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسدده بخلاف الخبر لانه محط القائفة (قوله على المبتدأ)
أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)
انما لم يكن نصا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فانه غالب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة
فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
والعهد في انهما كناية عن لان مرادهم اليمين الشرعي الموجب للآثم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته
لا اللغوي الاعم ولا يعتد بهما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله وحياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه عليهما من
العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله
نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان الواو فيها ذكره تحت مل مجرد العطف أيضا
كان يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنهما ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست
من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح الميم وسكون التحتية أي حرفته سميت به لان
تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وهو هنا اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير
الى كل لا فادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لا فادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل
واحد وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أوعلى
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة أحيادا كركب القوم دوابهم فكأنه
قيل زيد وضيعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعد واو المعية) أي بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين
واعترض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بان المعطوف يسد مسدده من
حيث كونه خبرا عن الاول لحلوله حيثئذ في محله وان لم يسد مسدده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا
بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد
وعمر ومتباعدان أو لها لانها كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جوازا ان علم بدليل
والامتنع فلو فات زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يفيده معنى
الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليسب نصابا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الموت الذي يشعب الفنى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كعلم أي يفرق قد كرر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح
وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضيعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو
الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر
الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا
كأن ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله في اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

و بعده حال سدد مسد الخبر وهي لا تصالح ان تكون خبرا فيحذف الخبر وجو بالسد الحال مسده وذلك نحو ضرب في العبد مسيئا فضر في مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سدد مسد الخبر والخبر محذوف وجو بالتقدير ضرب في العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله وبعده حال) أي مفردة كمثل أو ظرف كضر في العبد مع عصيانه أو جلة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقتراني من المولى حليف رضا * وشتر بعدي عنه وهو غضبان
ولو مضار صفة عند سيبويه خلافا للفرع كضر في العبد يسى ومنه قوله
ورأى عيسى الفتي أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحل من معمولات المبتدأ فيقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود فيغوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شيء مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجلة الاسمية مقرونة بالوارد موقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاها الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسعطا كحكمك أي حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على أن اذا حرف أما على أنها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسيء) أي بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بهما مجازا عن فاعله ولا جاز في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجر يانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شرب في السويق ملتوتا لان الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتهما ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كما مثله أو وولا كخطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير أي أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الطمع وغيره مواضع منها لا سيما زيد بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف وجو باليلى المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل أي اسقيا بالله هذا الدعاء لك يازيد مثلا فالسلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لا متناع خطابين لانه في جلة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائباً عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كشكرالك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيالك زيد فانظروا أن اللام لتقوية العامل ومبدخوها معمول المصدر أي اسقيا بالله زيدا وارعاه فاحفظ هذا التحقيق اه صبيان واللام في ذلك مبينة للفعل ومثال الفاعل كافي الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي بثست وسحقوا بعدت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للفعل لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للعارف نحو وما بهم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما المبينة للسكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضرب في العبد اذا كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبيه المصنف بقوله وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدد مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصالح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصالح أن تكون خبرا فتم قول زيد قائما فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضرب في العبد مسيئا فان الحال فيه لا تصالح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضرب في العبد مسيء لان الضرب لا يوصف بأنه مسيء والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فتم

ما

مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول تبييني ومنوطا حال سدد مسد خبر أتم والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يندكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجو باوقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو مرت بزيد الكريم أو ذم نحو مرت بزيد الخبيث أو ترجم نحو مرت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجو بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو نعم الرجل زيدو بئس الرجل عمرو فزيد و عمرو خبران لمبتدأ محذوف وجو بالتقدير هو زيدو بئس الممدوح زيدو وهو عمرو رأى المندموم عمرو * الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لا فعلن (١٠٩) في ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

يعين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم * الموضوع الرابع أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جيل التقدير صبري صبر جيل فصبر مبتدأ وصبر جيل خبره ثم حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوبا (ص)

وأخبروا بانيين أو بأكثرها * عن واحدكم سرا شعرا

(ش) اختلاف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حالوا مضى أي من أم لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم الى أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر

ما في الآية نكرة اهـ (قوله الذمت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالنعوت والاشعار بانشاء المدح كالفعل في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص والايضاح فان الحذف فيه جائز كافي للتصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا جرى مجرى الجلة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجلة و رابطها العموم كأمرو مثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كجواب وساء (قوله في ذمتي يعين) أي أو عهدا وميثاق أي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسد مسددا لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لاصراحة فيه قطعا اهـ اسقاطي (قوله نائبا مناب الفعل) أي أتى به بدلا عن اللفظ بفعله اذا صلب صبر صبر الحذف الفعل وعوض عنه المصدر كاستغناء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا للحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جيل) أي في قول الرازي

شكالى تجلى طول السرى * صبر جيل فكلانا مبتلى

أي أمر ناصبر جيل ومثله سمع وطاعة أي أمر ناذلك (فائدة) الصبر الجليل هو الذي لا شكايته معه والصفح الجليل هو الذي لا اعتبار معه والهجرا الجليل هو الذي لا أذية معه (قوله سرا) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قبلت يأؤه ألفا كقضاء جمع سرى أي شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعمل المعتل باللام أفعلاء كنبى وأنبىا عرتقى وأتقياء كاسيأتى في قوله * وناب عنه أفعلاء في المعل * لا مالخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما في اللفظ والمعنى كمثل اللتان والآية البيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها أرفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو حالوا مضى أي من وهننا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهم ما شئ واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فهما وزاد ولده نواعيجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتهديد ما هو له حقيقة كقوله

يداك يدخيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غاظه

أو حكا كونه ذا أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الاحجازا أفاده الدماميني (قوله من) بضم الميم كافي القاموس أي متوسط بين الخلاوة والجوذة الصرقتين وليس المجتمعة عين فيه لانها مضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطية الحذف نون يكن وقوله فهنا بى قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام السبب أي فانما مثله لان هذا بى والبت كساء غليظ صريع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أي كاف لم في القليظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام

له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابت فهدأتى * مقيظ مصيغ مشتى وقوله ينام باحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنايا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قائم ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

(الح) المروى فهو يقظان هاجع بدل نائم لأن قبله

وبت كنوم الذئب في ذى حفيظة * أكانت طعاما مدونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم أن الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناولان في الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد ذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب إذا لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لأنها انكسرة لا مسوغة لمجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لأنها أم الباب اذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسرة لما مر في الخطبة (قوله اسما) الظاهر أنه معمول لمخدوف كما يشير له حل الشارح أى ويسمى اسما لما روي يجعل حالا أى حال كونه اسما لها أى يسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بخذف العاطف في غالبه (قوله زال) أى ماضى يزال لا ماضى يزال بفتح أوله فإنه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضائك من معرك أى ميزها ومصدرها الزيل ولا ماضى يزال فإنه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى إن الله يسلك السموات والأرض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بثلاث التاء ويقال أفتا كافي الجمع (قوله وهندى الاربعة) أى موادها فلا يردناتها أفعال ماضية لا تلي النهى الذى من جملة شبهه النفى (قوله أشبهه نفى) قدمه على النفى جبر الضعفة (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الح) درهما ما مفعول ثان لا عطا وحذف الأول كقوله مصيبا أى واجدا أى أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل إلى المضمووم عند اتصال التاء به توصلا إلى نقل الهمزة إلى الدال لتدل بعد حذف عينه لاساكتين على أنها وادروا نظرا لم جعل مفتوحا مع أنه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال الكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لأنها جاءت وصفها على فاعل وهو قليل في المضمووم والمكسور كما مروى بأننى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الإزالة لآرائها حكم المبتدأ والخبر (قوله إلى أنها فاعل) أى لقبول التاء بن (قوله ترفع المبتدأ) أى تجدد له رفع غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبدأ إنما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فإن منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافرين في القسم واللازم للابتداء بنفسه كقول رجل يقول ذلك والله أدرك وما التعجبية فإن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت أو غيره كصحب لولا إذا الفجائية فإنهما لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أى غير الظلي في الجميع وشذ قوله * وكوئى بالمكانه ذكرينى * أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى في صار وما معناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو أن كنت فلتته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفى بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لأن خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما ولا أين مازال زيد لأن ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد وأعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسعى جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سيديا

ككان ظل بات أنضى أصبا أمسى وصار ليس زال برحا فتى وأنتك وهندى الاربعة أشبهه نفى أولنى متبعه ومثل كان دام مسبوقا بما كا عطا مادمت مصيبا درهما (ش) لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والخبر ما وأخواتها ولا التي لنفى الجنس وإن وأخواتها فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفقا لا ليس فذهب الجمهور إلى أنها فعل وذهب الفارسي في أحد قولييه وأبو بكر بن شقير في أحد قولييه إلى أنها حرف وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها اسمها والمنصوب بها خبرها وهذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بالشرط وهي كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل بالشرط وهو قسمان القسم الأول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي انظروا تقدير أو شبهة نفي وهو أن يزيل ويرجى وفنى وانفك فمثال النفي لفظا مازل زيد (١١١) قائما وشاله تقدر أقوله تعالى فقلوا

ثلاثة تفتؤن ذكر يوسف
أى لا تفتؤن ولا يحذف الثاني
معها قياسا إلا في القسم
كالآية الكريمة وقد شد
الحذف بدون القسم
كقول الشاعر

وأبرح ما دام الله قومي
بحمد الله منتظما مجيدا
أى لا أبرح منتظما مجيدا
أى صاحب نطاق وجواد ما
أدام الله قومي وعنى بذلك
انه لا يزال مستغنيا ما بقى له
قومه وهذا أحسن ما حن
عليه البيت ومثال شبه النفي
والمراد به النهي كقولك
لا تزال قائما ومنه قوله
صاح شعر ولا تزال ذا كرى
المو

ت ففسيانه ضلال مبين
والدعاء كقولك لا يزال الله
محسنا اليك وقول الآخر
ألا يا سامى يادارى على
الملى
ولا زال منها لا بجرعائك
القطر
وهذا هو الذى أشار اليه
المصنف بقوله وهذا الذى الاربع
الى آخر البيت القسم الثانى
ما يشترط في عمله أن يسبقه
ما المصدرية الظرفية وهو
دام كقولك أعط مادمت

في هذا الباب افتصارا أى بلا دلائل ولا اختصارا أى به عند الجمهور لا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر
صار كالعوض عن مصدرها اذا القيام مثلا ككون من كوان زيد والعوض لا يحذف أى وأما حذفها في
ان خبره كإسما فى فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمصنف في ليس
فقط حكى سبويه ليس أحدا أى هنا أفادة في الطمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هى تسمية
اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلا اسم للذات لا لكان والأفعال لا يجوز عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا
بجواز لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافا لاسمها فعنى كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله أن
يسبقه نفي) أى لأن القصص بالجملة لا ثبات وهذه الأفعال معناها نفي فاذا نفيت انقلب اثباتا (قوله الا في
القسم) أى مع المضارع وكون الثاني لا كقال النوشرى

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة ١ اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفى ومجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا بتعد داخل
في هذا الباب والافتت (قوله نطاق) هو ما يشبه الوسط جمعه نطاق ككتاب وكتب (قوله وجواد)
بتخفيف الوار يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كفى المصباح (قوله وهذا أحسن) الإشارة اى الى
الاعراب فقابل ان أبرح غير منفى بل تام بمعنى أنزل عن كوفى منتظما مجيدا أى أترك ذلك مادامت قومي
لأنهم يكفوني فلا شاهد فيه أو الى المعنى فقابل ان منتظما معناه ناطق ومجيدا أى محسنا فى الشئ على قومي
أفاده العبنى (قوله النهي والدعاء) أى لان المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام
قيل الا لا نكارى لانه معنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله
ان تزالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

ان قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح)
منادى صرخ صاحب على غير قياس ليكون ليس بعلم وشمر أى اجتهد فى الاستعداد للو ت ولا نفسه (قوله
ألا يا سامى الخ) الاحرف استفتاح وتنبه ويام وكدة لها أو المنادى محذوف أى يا هذه وى اسم امرأة
غير مية لا ترخيها كفى التصريح أى فلا برد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام
ذى الرمة نظمها ونثرها وجد يسمى محبوبة بهما وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا
والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا ومنها لا كمنصبها وزار معنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسمى (قوله
المصدرية الظرفية) أخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نياتها عن الظرف وهو المدة
وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها فى
مادام السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هى تامة أى مدة بقائها مخرج غير المصدرية كالتأدية
فى نحو مادام شئ وغير الظرفية كيجبى مادمت مهيحا أى دوامك فدام فيها مائة بمعنى بقى والمنصوب
حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أى
مع معموليها لان معناها وحدها مطلق حدث فى زمن ماضى نهارى وقوله بالخبر أى بمداولة التضمنى وهو
الحدث وقوله نهارا أى ماضيا وكذا يقال فى الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أى موضوعه له وأما

مصيبار هم أى أعط مدة دوامك مصيبار هم ومنه قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دواى حيا ومعنى ظل اتصاف الخبر
عنه بالخبر نهارا ومعنى بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به فى الضحى وأصبح اتصافه به فى الصباح وأمسى اتصافه به فى المساء ومعنى صار
التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهى عند الاطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى مازال وأخواتها لازمة الخبر الخبر عنه
على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العينين ومعنى دام بقي واستمر (ص) وغير ماض مثله قد عملا *
ان كان غير الماضي منه استعمالا (١١٢) (ش) هذه الافعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام

والثاني ما لا يتصرف وهو
ليس ودام فنبه المصنف
بهذا البيت على أن
ما يتصرف من هذه
الافعال يعمل غير الماضي
منه عمل الماضي وذلك هو
المضارع نحو يكون زيد
قائما قال الله تعالى و يكون
الرسول عليكم شهيدا
والامر نحو كونوا قائمين
بالقسط قال الله تعالى قل
كونوا حجارة أو حديد
واسم الفاعل نحو زيد كائن
أخاك قال الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة
كأننا

أخاك اذ لم تلتفه لك منجدا
والصدر كذلك واختلف
في كان الناقصة هل لها
مصدر أم لا والصحيح أن
لها مصدر أو منه قول الشاعر
ببئس حلم ساد في قومه الغنى
وكونك أياه عليك يسير
وما لا يتصرف منها وهو
دام وليس وما كان النفي
أوشبهه شرطافيه وهو زال
وأخواتها لا يستعمل منه
أمر ولا مصدر (ص)

وفي جميعها توسط الخبر *
نحو وكل سبعة دام حذر
(ش) مراده أن أخبار

التحويل المفهوم من كل فعل فالتأزم من دلالة على التجدد والحدوث لا من الوضع ففصل الفرق بينهما
أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعه يتولى

بمعنى صار في الافعال عشر * تحول أض عا دار جمع لتتعم

وراح غدا استعمال ارتد فاقدم * وحار فها كها والله أعلم

وحكى سيدويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير بالاستفهامية وبالرفع
أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأنحى وأصبح وأمسى بمعنى
صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزخشي بات قال في شرح الكافية ولا حجة عليها
(قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وانما لم يدل على الماضي كسائر الافعال الماضية لان شبهها
الحرف في الجود والمعنى جودها من الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال
لانه الاقرب (قوله وعند التقييد بزمن) أي صريحا كما مثله أضمننا كليس خالق الله مثله أي في الماضي
واسمها ضمير الشأن أي اليوم بأنهم ليس مصروفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت
الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي
الملازمة مدة قبول الخبر عنه لا خبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا لا يزال أزرق العينين أم لا
نحو مازال زيد ضاحكا أو علما أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) امحال من فاعل عمل
أو نعت لمصدره محذوف أي عمل علام مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقدر عليه وهو ممنوع فلمل
فيه خلافا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضي ان مراده بالمتصرف
ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل
دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما يدوم ودام
ردائهم ودام فن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما
المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع صدر لم يرد جور وسو ظن والباقي تصرفه تام كما
بينه الشارح اسكن اختلف في اسم المفعول فنبه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللوحة ان تلميذه أبا الفتح
ابن جني سأله عن قول سيدويه يكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن
الاسم اما الظرف كما مثل أو ضميره مصدره المفهوم منه نحو يكون قائما فتلخص أنها ثلاثة أقسام (قوله
أخاك) خبر كأننا واسم ضمير يعود على من وكأننا خبر ما للحجازية وتلفه أي تجده (قوله والصحيح
ان لها مصدرا) أي فاسكن السكون والكيونة واصار الصبر والصبرورة ولبات البيات والبيتونة واطل
الظاوة وأصبح وأمسى وأضحى الاصبح والمساء والاضحاء (قوله ببئس) الباء سببية متعلقة
بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم السكون واية خبره
من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعلبك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها)
(الح) هذه العبارة في غاية الغلظة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق
بأجر وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حذر أي منع وسبقه مفعول حذر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام
مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

الخبر

هذه الافعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم

والله مال فبال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز هنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر
محلل رتبة ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاهراب

نصر المؤمنين وكذلك
سائر أفعال هذا الباب من
المتصرف وغيره يجوز
توسط أخبارها بالشرط
المذكور ونقل صاحب
الارشاد خلافا في جواز
تقديم خبر ليس على اسمها
والصواب جوازه قال
الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا
وعنهم

فليس سواء عالم وجهول
وذكر ان معطى أن خبر
دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصحابك مادام
قائما زيد والصواب جوازه
قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت
منغصة

لذاته بآذكار الموت والهرم
وأشار بقوله

* وكل سبقة دام يحظر *
الى ان كل العرب أوكل

الحياة منع سبق خبر دام عليها
وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما المتصلة
بها نحو لا أصحابك قائما دام

زيد فسلم وان أراد أنهم
منعوا تقديمه على دام وحدها

نحو لا أصحابك ما قائما دام
زيد وعلى ذلك جملته ولده

في شرحه ففقهه نظر والذي
يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها
فتقول لا أصحابك ما قائما دام

زيد كما تقول لا أصحابك ما زيدا كملت (ص)

أشبه بصدق بتقديمه على الاسم وحده كذا وعلى الفعل أيضا كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن
في وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان للخبر ستة
أشياء وجوب التأخر كمكان صاحبه عدوى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكان أى
تصغير ابالغاء وتصديقه أى تصفية الحصره وجوب التوسط كيحجبني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع
تأخير في الدار المكان الضمير وتقدمه على الفعل لئلا يفصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان
زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان طاء المصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما جوب التوسط أو التقدم
ككان في الدار صاحبها وكان غلام هندا بلها بنصب غلام ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر
على كان لا على ما لان طاء المصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هندا مبعضا بنصب
مبعوض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم
يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من وجوب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله
والصواب جوازه) منه قراءة حرة وحذف ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت
للا تأخر أولها

إذا المرء يدنس من الأوم عرضه * فكل رداء يرتديه جليل
وان هو لم يحمل على النفس ضيها * فليس الى حسن الشئ سبيل
تعبيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قبل من كانت بقايا مثلنا * شبابا تسامى للعلا وكهول
وما ضرنا أنا قليل وجارنا * عزيز وجار الا كثيرين دليل
وانا أناس لا نرى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول
ومامت مناسيد في فراشه * ولا طل مناحيت كان قتيل
اذا سيد مناخلا قام سيد * فؤل بما قال الكرام فعول
وفتكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول
وأيماننا مشهودة في عدونا * لها غرر مشهورة وجول
وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدراعين فلول
معوذة أن لا نسل نصلها * فتعمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بآذكار باجنبي وهو لذاته فالاولى احتمال أن
دامت ومنغصة تنازع على لذاته فاعمل الثانى وأضر في دامت ضمير اسمتها هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل
ادكار اذا تكررت تاء الافتعال دالا وأدغمت فيها الدال المجعدة بعد قلبها من جنسها كاسيأتى (قوله
فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لا ممتنع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب
الى كلامه ليوافق ما شبهه بقوله كذلك سبق الخ في ان الخبرى كل سابق على ما قائما بل (قوله ففقهه
نظر) أى فى ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل
بين الحرف المصدرى وصلته لانه خبر عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر النافية * فجئ بها متلو لا تاليه (ش) يعني انه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً ما زال زيد ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما نحو ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومنعه (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام ما برفع يكتفى

يطلبها الوصول بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها الوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر التنوين ومما فعله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتي (قوله بجئ بها الخ) فيه مع تأكيد ما قبله الإشارة إلى أن ما نلزم صدر جملتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما لا تلزم المصدر عندهم ورافقهم ابن كيسان في الأولى لأن نعيم الإيجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بهضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذلك جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلي فهاتمان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفي خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالإضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأقربهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والنفي بما السكونية عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الأصح انظر الصبيان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أي تبسع ودأب ما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء ما فيه فلا يتقدم خبرها إجماعاً ومثلاً لا يكون (قوله وتقريره) برأي أي بيان وجه دلالاته وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول محذوف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بني على الفتح لا ضافته إلى جملة يأتيهم وليس مصروفاً خبره والضمير في ليس يعود له لا لا أعذاب (قوله الاحيث يتقدم العامل) أي الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسم هادون الخبر كان في الدار زيد جالس وقدموا معمول الفعل المنفي لم أولن دونته كز بدالم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصر بين دونته كمرار يضرب ومعمول الفعل بعد أمادونه نحو فها باليتيم فلا تقهر وكل ذلك لسكات تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جواز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمانكم ويردها الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر

إذا كان الشتاء فأدفتوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

والاكثر عنده (قوله مادامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح وكذلك بات وأضحى التامان معناهما داخل في البيات والضحى وظل أماءهني دام كا وظل الظلم هلك

وماسوا ناقص والنقص في فتي ليس زال دائماً في (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع وذهب أبو عبيد إلى الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول قائماً ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم مصروفا عنهم وهذا استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحيث يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاما

الناس

وناقصا والثاني ما لا يكون الاناقصا والمراد بالتام ما يكتفى بمر فوعه وبالنقص ما لا يكتفى بمر فوعه بل يحتاج معه إلى المنصوب وكل هذه الأفعال يجوز ان تستعمل تامة الا في عزال التي مضارعها زال لا التي مضارعها نزول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الاناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أي وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبححان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أي أو حرف جر)

(ش) يعني انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المفعول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا وهذه بمنفعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المفعول والخبر على الاسم ويتقدم المفعول على الخبر نحو كان طعامك آكل زيدا (١١٥) وهى بمنفعة عند سيبويه وأجازها

بعض البصريين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمفعول على الاسم وقدم الخبر على المفعول جازت المسئلة لانه لم يل كان معمول خبرها فتقول كان آكل طعامك زيدا ولا يمنعها البصريون فان كان المفعول ظرفا أو جارا ومجرورا جازا بلاؤه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيدا متبعا وكان فيك زيدا راغبا (ص)

وهو ضمير الشأن اسما ان وان وقع وهو ما استبان أنه امتنع (ش) يعنى أنه اذا ورد من لسان العرب مظاهره انه ولى كان وأخواتها معمول خبرها فاوله على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قول الشاعر

فناخذ هداجون حـ
يوهم
بما كان اياهم عطية عودا
فهنا ظاهره انه مثل
كان طعامك زيدا آكل
ويخرج على ان فى كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص رصرت الى زيدا فتحوط ورجعت اليه ومنه ألا الى الله أصبح الامور وصار فلان الشئ يصبر هو يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصبرهن اليك أى ضمنهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالا * أورت قلبي خبالا قد صار كبا وقردا * وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل * فى قول ربي تعالى

(تنبيه) نحو كان زيدا قائما يحتمل التمام فقاما محال بخلاف كان زيدا خاك لا امتناع كون الحال معرفة الآن تجعل كان بمعنى كفل فاخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياك لما ذكر الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل محال فاما حذف الفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا امتناع الفصل بين العامل والمفعول بمفعول لغير ذلك المفعول لانه أجنبي بالنسبة للمفعول الاول وان كان ذلك الغير معولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمر ازيد يضرب بخلاف زيدا عمر يضرب وزيدا كان طعامك آكل لان من فوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومفعوله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المفعول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله وضمير الشأن) أى المضمير الحال على الشأن وهو مفعول انوار اسمها حال منه أى حال كونه اسما لكان فيفيد ان كان الشانبة ناقصة وهو الاصح كما صر فى آخر المعرب وهو مفاعل وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بأنه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

بانت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حملى هيش من العجب

وقوله لان كان سلمى الشيب بالصد مقريا * لقد هون السلوان عنها التحلم

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغر يا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلل به الكوفيون وأجيب بأنه ضرورة أن فؤادى وسلمى منادى ومفعول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها اعراضا وطرحا لها (قوله فنافذ الخ) جمع فنفذ بضم الفاء وفتحها آخره مججمة وهذا جاون من الهدجان وهى مشية الشبيخ الضعيف بهجوا والفرزدق قوم جرير بالغجور والخيانة أى هم كالقناقد فى مشيهم ليدلا لاسرقة وعطية أبو جرير أعمه والشاهد تلواياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المفعول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمفعول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله حميد بن ثور احد البخلاء المشهورين بهجوا ضيفا لاله بكثرة الاكل حتى ان نوى الفم الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزلهم مع أنهم لا يقونه كاله بل يبتلعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حباب وجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذ ناخوها الشياطين

(قوله اذ اقربى بالتاء) أما اذ اقربى بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجللة خبر ليس

ضمير مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان وبما ظاهره انه مثل كان طعامك آكل زيدا قول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرسمهم * وليس كل النوى تلقى المساكين اذ اقربى بالتاء المثناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضمير مستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وأياهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول
الخبر لأن اسمها مضمرة قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أي الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى
المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) (وقد تزايد كان في حشو كما

واسمها مضمير الشأن اجاءا اذ لو كان اسمها المساكين و يلقى خبرها لوجب ان يقال يلقون . اي طابقه في
الجمعية والتاء تغني عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أي وجعلتها
صلة ما والعائد محذوف أي عودهم به ويحتمل أن اسمها مضمير يعود على ما وجدته عطية عودا خبرها ورايها
بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أي لا المساكين لئلا يلزم
الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدأ والخبر ولم أر من ذكره
هنا لكن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيده (قوله وقد تزايد) التقابل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافي
كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة
كما في الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال
المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد ولا تدل على الحدث
اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل
الاحدثه (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وانما تنقاس
الخ) الذي في التوضيح وغيره انها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكانها في فعل التعجب أكثر وقال في
الكافية

وزيد كان بين جزأى جملة * وشذ حيث حرف جر قوله

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجهتين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها
نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والكملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الخافض
وعماره الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيةك أفضل فقالت ربيع بل عماره بل قيس بل أنس
نسبتهم ان كنت أعلم أنهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفها حكاه الزخشي في المستعصي
قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجران والوا فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من
(زيادتها كما تستدظن الملقاة الى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة أضعف من الالغاء فتنا في العمل وأما على أنها
قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لانهم على انهم تأكيد للمستكن في الظرف فلهذا بدت كان
بعدلنا وصل بها هذا المؤكد بالاكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لثا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل
فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل الابعام له فالوا حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر
بعضهم من هذا التكاف جعلها في بيت ناقصة لازائدة والوا واسمها ولنا خبرها وجعلتها معترضة بين الصفة
والموصوف (قوله سرا الخ) بفتح المهملة جمع مري أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تسامى
حذفت احدى التامين تخفيفا والمسومة الخيل المجموع عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعراب
العربية ويروي المطهمة الصلاب أي المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقييل) بوزن وكيل كافي
السجاعي أخو الامام على كرم الله وجهه والمجاهد السكريم والنبيل كشر يف من النبيل بالضم وهو الفضل
وشمال كجعفر ربيع الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهزة وشمل يسكون الميم وفتحها وبليل أي
مبالغة من الندى أو بالة لما تمر عليه لوطو بها وقولها اذ انهب الخ كناية عن الدوام (تنبه) أفهم تخصيص
الحكم بكان أن غير هامن أخوانها لا يزداد وهو كذلك الاما شد من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

كان أصبح علم من تقدما
(ش) كان على ثلاثة
أقسام أحدها الناقصة
والثاني التامة وقد تقدم
ذكرهما والثالث الزائدة
وهي المقصودة بهذا البيت
وقد ذكر ابن عصفور انها
تزايد بين الشيتين المتلازمين
كالمبتدأ والخبر نحو زيد
كان قائم والفعل ومرفوعه
نحو لم يوجد كان مثلك
والصلة والموصول نحو جاء
الذي كان أكرمه والصفة
والموصوف نحو مررت
برجل كان قائم وهذا يفهم
أيضا من اطلاق قول
المصنف وقد تزايد كان في
حشو وانما تنقاس زيادتها
بين ما وفعل التعجب نحو
ما كان أصبح علم من تقدما
ولا تزايد في غيره الا سماعا
وقد سمعت زيادتها بين
الفعل ومرفوعه كقولهم
ولدت فاطمة بنت الخرشب
الانمارية السكملة من بني
عبس لم يوجد كان أفضل
منهم وقد سمع أيضا
زيادتها بين الصفة
والموصوف كقوله

فكيف اذا مررت بدار

قوم

وجيران لنا كانوا كرام وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله
سراة بنى أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقييل بن
أبي طالب رضي الله عنه أنت تكون ماجد نبيل اذ انهب شمال بليل (ص) (ويحذفونها وييقون الخبر

روى

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل ما أنت برافقتك (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بهما المصدر فهو يعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافقتك والاصل أن كنت برافقتك تحذف كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برافقتك بغير ما أنت برافقتك في الميم فصارت أنت برافقتك قول الشاعر أبأخراشة ما أنت ذا نضر فان قومي لم تأكلهم الضمير فان مصدره وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذات خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لا يكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنا منطلقا انطلقت والاصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقدم مثل سيدي (١١٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع السكون منجزم *

تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) إذا جزم الفعل المضارع من كان قبل لم يكن والاصل يكون حذف الجازم الضمة التي على النون فالتقي سا كان الواو والنون تحذف الواو ولا تهاء السا كنين فصارت اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيدي ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة سا كن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذ لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

(قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال إلا بما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجلة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح وصريح به الفارسي (قوله والاصل أن كنت برا) أصله الاول اقتراب لأن كنت برافقتك العلة على المادول للحصر ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المادول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فانفصل الضمير لأن صلة الحرف المصدرى قد تحذف نحو لا أصحابك ما أن حراء مكانه ما ثبت أن الخ (قوله أبأخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معاولا هم لدلالة المقام أي لأن كنت ذا نفرا فتخرفت على لا فتعخر فان قومي الخ والمراد بالضبع اما السنة المجدية بالاستعارة التصريحية والا كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أي على زيادة ما لا أنها عوض (قوله ما التزم) أي لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أ و ضمير منفصلا كالصديق لم تك أياه * والحاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده سا كن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركوا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء السكامة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كالمربع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على مسوم الخط ولأنه لا يجتنب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتلته فكذا النون فليحذر والله أعلم

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

(قوله أعمال ليس) مفعول مطلق لا عملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما * والاصل في الاخبار أن تؤخر * لأنه يصدق بالمسوخ (قوله وسبق) مفعول به لأجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي جاز العلماء أن الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها لان لها المصدر ومفعول ذلك ان

فان لم تك المرأة أبدت وسامة * فعدأبدت المرأة جهة ضميم وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو ما أن يكون معمول ذلك المتحرك ضميرا متصلا ولا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكفه فان تسلط عليه وان لا يكفه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكه والا يكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

(فصل في ما ولالات وإن المشبهات بليس)

أعمال ليس أعمال ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر وظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان واخواتها ان نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان واخواتها وهي من الأفعال الناسخة وسيا في الكلام

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسمها بعمل عمل كان وهو ما ولا ولا وان أما ما فلغة تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز أعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها النفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما هذا بشراً وقال

(١١٩)

تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر
أبناؤها متكنفو آبائهم
حنقوا الصبور وما هم
أولادها

أمكن لا تعمل عندهم إلا
بشروط ستة ذكر
المصنف منها أربعة الأول
أن لا تزداد بعدهم إلا أن

زيدت أصل عملها نحو ما

زيد قائم برفع قائم

ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك

بعضهم الثاني أن لا ينتقض

النفي بالانكسار ما زيد إلا

قائم فلا يجوز نصب قائم

كقوله تعالى ما أتم إلا بشر

مثلنا وما أنا إلا أنذر

خلاقاً لمن أجازته الثالث

أن لا يتقدم خبرها

على اسمها وهو غير

ظرف ولا جار ومجرور

فإن تقدم وجب رفعه

نحو ما قائم زيد فلا

تقول ما قائم زيد وفي ذلك

خلاف فإن كان ظرفاً

أو مجروراً وقدمته

فقلت ما في الدار زيد

وما عندك عمرو فاختلاف

الناس في ما حينئذ هل

هي عامة أم لا فمن

جعلها عامة قال إن

معمول الخبر إذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) أما قدم
هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شهاباً كان لموافقتها ليس معنى وعملاً ولكثرة مجي خبرها
مفرداً فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا
شراً ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقد أهملوا ليس جلا على
ما في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين أما الكوفيون
فأهملوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي
زاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقديره كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناؤها الخ) قبله

وأما النذير بحركة مسودة * أصل الجيوش اليكم أقوادها
والحررة بفتح المهملة أرض ذات سحابة سوداً أراد بها هنا السكتية السوداء لكثرة رجالاتها أما الحررة بالسكس
فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرعة أي عطش مع رد والأقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل
والمراد بابنائها رجالاتها وبأبائهم ساداتها متكنفو بالنون لا ضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محدقون
برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فأكبرهم مفعول به وتقصير همزة الأولى للوزن وحنقوا الصبور جمع
حنق بفتح فسكون من الحنق بفتح حنق وهو الغيظ وهو خبر ثان لا بناؤها وقوله وما هم أولادها أي
حقيقة بل مجازاً كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمنه لا صريحاً
(قوله بطن عملها) أي لأن ان تبعدها ليس لكونها لا لأنها أصلاً وأضعف ما عن تخطيها أمان النافية
فلا تنصرف بل تكون مؤكدة لما تأكد الفظا بالمرادف بخلاف الزائدة فتأكد كيداً معنوية كسائر الحروف
المزادة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي عن خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر إجماعاً
لأنه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائماً إلا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين
كما زيد غير قائم (قوله خلافاً لمن أجازته) هو يونس والشاويين وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك
المنظوم لو رده في قوله

وما الدهر إلا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقوله وما حق الذي يمشو ونهارا * ويسرق ليله إلا نكالا

وأجيب بأنه شاذ ومؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء
ويعدب معذب أي تعذيباً وينكلا على حد ما زيد الأسير (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في
التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيدويه وهو ذهب الغراء وقال الجرمي أنه لغة سمع ما سبأ
من أعتب أي من اعتذر من أساءته وخرج على أنه شاذ وأحوال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول
الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * أذهب فريش وأذا ما ملهم بشر

بنصب مثل أو أنه معنى لا ضافته للبنى على حد ما نسبك ننطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهمل لأنه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال إنها في موضع رفع على أنها خبر إن للابتداء الذي بعدهما وهذا الثاني هو
ظاهر كلام المصنف فإنه شرط في أعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي ذكرناه وهذا هو المراد بقوله وترتيب ذكر
أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقسماً والخبر مؤخر أو مقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعناك زيدا كل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بهاء العمل مع تقدم الخبر بحيث يبقيه للمحصل مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الاعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو ما عندك زيدا قيا وما بي أنت معني لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في خبرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفا أو جارا

نسمى (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدمه منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هذا بالاولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول ومحجة الاعلم وابن عصفور كقوله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من متى * وما كل من وافي معنى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبر أنا وما به ملة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت أضعفها عن أن يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسيعهم فيه وكذا يمنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينهما وبين معمولها بجنبى فلا يقال ماز يد طعناك آكل ولا ماز يد اضارب قائما وان تردد فيها ما سمع كذا في يس لكن الظاهر جواز الاول لانها لم تفصل من معمولها معا (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة خرم لدوان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا

(قوله أن لا تنكر) أى مع كون الثانية نافية لنفى الاولى كما صرح به الشارح لصيرورة السلام ايجابا وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتمده الدماميني وغيره كقوله

لا ينسك الاسى تأسيافا * ما من حمام أحدمه عصما

(قوله فالاولى نافية والثانية نفى في ثباتا) الاظهر في المعنى ان الاولى هي التي نفى في الثانية عن الخبر أى اتقى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ وعملها بعد قوله ماز يد قائم (قوله فان أبدال بطل عملها) لان ايجاب البديل ايجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أى بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدور لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعاب به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف أى الا هو شيء الخ والا حيفئذ بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقا وكذا على البديل من محل الاول ان أعمالها على القول الثاني ويمتنع على الاول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبع الجار الاول مطلقا لان البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله في انه مرفوع) أى محلا أو تقدير اعلى ماصر لانه خبر المبتدأ وما به ملة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها مجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ماصر (قوله وترجيح المختار) أى بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

ومجرورا الشرط الخامس أن لا تنكر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ماز يد قائم فالاولى نافية والثانية نفى في ثباتا اثباتا فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدال بطل عملها نحو ماز يد بشئ الاشئ لا يعاب به فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن ما أو أجازه قوم وكلام سدويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ماز يد بشئ الخ استوت اللغتان يعني لغة الجاز و لغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى

تركها

الاسم الواقع قبل الاول مراد انه لا يعمل لما فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع

وهو لأهم الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعده لا والمراد انه يكون مرفوعا سواء جعلت مجازية أم تميمية وهو لأهم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بل لكن أو يبدل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يخطأ ما أن يكون مقتضيا لا لاجباب أولا فان كان مقتضيا لا لاجباب تين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتنه قول

ما زيد قائم الـ لكن قائداً و بل قاعد فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد و بل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعد عطفاً على خبر ما لأن ما لا تعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للإيجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قائداً ولا قاعداً ويجوز الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدأ محذوف والتقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع عما إذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جواً بالخبر (١٢١) * وبعد لا ونفي كان قد يجبر

(ش) تزداد الباء كشبراني

الخبر المنفي بليس وما نحو

قوله تعالى أليس الله بكاف

عبده وأليس الله بهز ين

ذي انتقام ونحو بـ

بغافل عما يعملون وما

ربك بظلام للعبيد ولا

تختص زيادة الباء بعدما

بكونها حجة زية خلافاً لقوم

بل تزداد بعدها وبعد

الجمعية وقد نقل سيدي به

والفراء رتبعها الله تعالى

زيادة الباء بعدما عن نبي

تيم فلا تنفات الى من

منع ذلك وهو موجود

في أشعارهم وقد اضطرب

رأى الفارسي في ذلك

فرة قال لا تزداد الباء الا بعد

الحجازية ومرة قال تزداد

في الخبر المنفي وقد وردت

زيادة الباء قليلاً في خبر لا

كقوله

فكون لي شقيعاً يوم لا ذو

شفاة

بمغن فتيلاً عن سوادين

قارب

وفي خبر مضارع كان المنفي

بلم

كقوله

تركهما المثنى وبفرض صحة السادس يعني منه شرط بقاء النفي لما سر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعده متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتمين الرفع بعده أيضاً ويتنوع الجر لان الباء لا تزداد في الاثبات والنصب لما سيأتي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ حرفاً ابتداء لا عاطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عاطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله جواً بالخبر) الباء بالعصر فاعل جو والخبر مفعوله (قوله ونفي كان) أي وبعد نفي مادتها وان لم تكن ماضياً وأعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى والخيال بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعد

فزداد الباء في المفعول الثاني لانه لا يكونه ناسخاً منغياً والقعد بضم القاف والدال الاولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلاً للإيجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بقائمه وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لما كيد النفي على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب بخلا أو تقدير او على الاعمال مرفوع كذلك على ما سر ولم يقع خبرها في القرآن مجرداً عن الباء الا وهو منصوب فلم يحتمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيباً بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكأن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلاً وسوادين قارب صحابي جليل هو قاتل البيت ففيه التنفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصاً على الكل وأعجل الاول يعني عجل بقرينة المسح والثاني على بابها ومثله واذا تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بأعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي عملاً كليس (قوله وقد نفي) من ولي الشيء يليه ولا بة أي تولاه ولا وان فاعله وهذا العلامة مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التشكيك لا يشترط في ان كما وقد لا لتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في ان استعمالاً للشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجاع من العرب على ان هذا الاجاع لا ينافي قلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعدم الاقتران بان فانها لا تزداد بعدها أصلاً فلا حاجة اليه لكن يظهر قياساً على ما سبق في ما نأ كيد ان عملها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأما الاولات فيزيدان بتشكيك معموليهما وتختص لابلان لا تنفي الجنس ناصوا والاعمال كان وتختص لات يكون معموليهما اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

وان مدت الابد الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذا أجمع القوم أعجل (ص)

(١٦٦) - (خضري) - أول

في النكرات أعملت كليس لا * وقد نفي لات وان ذا العمل * ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم أن الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكرهنا الاولات وان أمالات فذهب الحجازيين اعمالها عمل ليس ومذهب تميم اعمالها ولا تعمل عند الحجاز بين الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا زرع ما قضى الله واقيا وقوله نصرته اذا صاحب غير خاذل * فبوت حصنا بالكماء حصينا وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد للناطقة بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لأنا باغيا * سواها ولا عن جهات تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال ان القياس عليه سائغ * الشرط الثاني أن لا يتقسم خبره على اسمه فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينتقض النفي بالافلا تقول لا رجل الأفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم

(١٢٢)

والفراء انها لا تعمل شيئا * ونذهب السكوفيين خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر ان هو مستوليا على أحد الاعلى أضعف المجانين وقال آخر ان المرء ميتا بانقضاء حياته

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أي تسل وتصب والوزير الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقية الثاني اذ يعمده التلويح (قوله اذا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوت ماض مجهول من بواه الله منزلا أسكنه اياه والكماء جمع كمي وهو الشجاع المتكبر بسلاحه أي المتعطي به وهو متعلق بحصينا (قوله للناطقة) أي الجمعدى وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الذي يأتي ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته التي أوتها بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا نخرج فوق ذلك مظهرها فقال له إلى أين قال إلى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذا لم يكن له * بوادر نحى صفوه أن يكبرا

ولا خير في جهل اذا لم يكن له * حليم اذا ما أورد الامر أصدر

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينسكس له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد لا زعم أي بدافعها كفعل الخ وبقت بتشديد القاف أي تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبيته وباغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا أنا فاعل محذوف أي لا أرى باغيا من رأى البصرية في باغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا فاعمل لاني المعرفة أجيب بأن لازائدة والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصریح (قوله لا يتقدم خبرها) أي ولا معموله غير الظرفي كما مر في ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أي لست قائما حذف همزة أنا لتعبطا وأدغم ثم حذف الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لكانها والله ربى فأصله لكن أنا فعل به ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغنى فلكن في الآية حرف استتراك مهملة لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربى والجملة خبر أنا قال الدماميني وأثبت ابن عامر ألف لكانها وصلا ورقفا تعويضا عن الهمزة وأثبتها غيره وقف فقط على الاصل في ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كافي ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدت عليها ناء التأنيث) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كشاء رب وتثرت وحركت الساكنين ولغرفها من ناء الفعل (قوله ولات الحين) قد مره معرفة لان المنفى حين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس صالحا له ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير

ان هو مستوليا على أحد الاعلى أضعف المجانين وقال آخر ان المرء ميتا بانقضاء حياته وان كان بان يغني عليه فيخذ لا وذكر ابن جني في المنقصب ان سعيد بن جببر رضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا ككرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول ان رجل قائما وان زيد القائم وان زيد قائما وأما

معموليا

لات فهي لا النافية زيدت عليها ناء التأنيث مفتوحة ومنه ذهب الجمهور وانها

تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكان اختصت بانها لا يذكرونها الاسم والخبر معا بل انما يذكرونها أحدهما والسكندر في لسان العرب حذف اسمها وابقا خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين حذف الاسم وبقي الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ عشوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كانناهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * وما لاد في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيبويه من أن لا تـ لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة

معجولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كانناهم) أي حينما كانناهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجله حال أي ولدت ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أي الرعى ومبتغيه طالبه ووخيم كشتيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجله خبر البغى (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيجوز لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لطف عليك للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات مجبر

فتقديره حين لات يوجد مجبر أو لات مجبره فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه ونهالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا خوأنها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قيل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه لا خبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحكة سيبويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضنومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين تخفت فتحصل أنه لا يقال كادي كود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكسر فكادي كيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والدمامي ويحوز حذفه ان علم كحديث من تأني أصاب أو كاد ومن هجلا خطأ أو كاد في انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتسكيم مع غيره كمثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يطمع في الخير محبوبا بالاشفاق أي الخوف منه مكرها ففيه تغليب كافي يس وقد اجتمع في آية عسى أن تسكر هو أشيا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدماميني نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كافي كنت بالوم مغريا

وينبئ عد شرع وزاد الرضى أ قبل وقرب وفي الشذور هل هل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهللت * نفوسهم قبل الامانة نزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية

مندم
والبغى مرتع مبتغيه وخيم
وكلام المصنف محتمل
للقولين وجزم بالثاني في
التسهيل ومن ذهب الاخفش
انها لا تعمل شيئا وأنه ان
وجد الاسم بعدها منصوبا
فناصبه فعل مضمر والتقدير
لات أرى حين مناص
وان وجد مر فوعا فهو
مبتدأ والخبر محذوف
والتقدير لات حين مناص
كان لهم والله أعلم (ص)
(أفعال المقاربة)
ككان كاد وعسى لكن
ندر
غير مضارع لذين خبر
(ش) هذا هو القسم الثاني
من الأفعال الناسخة
للافتداء وهو كاد وأخواتها
وذكر المصنف منها أحد
عشر فعلا ولا خلاف في
انها أفعال الاعسى فنقل
الزاهد عن ثعلب انها
حرف ونسب أيضا الى ابن
السراج والصحيح انها
فعل بدليل اتصال تاء
الفاعل وأخواتها بها نحو
عسيت وعسيتم وعسيتن

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني ما دل على الرجاء وهي عسى وحزى وأخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكما تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسمها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضارع نحو كاد زيد يقوم
وعسى زيد أن يقوم ونذر
بحيئه اسما بعد عسى وكاد
كقوله
أ. كثرت في العنل ملحاً
دائماً
لأن كثرت اني عسيت صائماً
وقوله
فأبت الى فهم وما كدت
آيها
وكم مثلها فافقتها وهي تصفر
وهذا هو مصدر المصنف بقوله
لكن نذر الى آخره لكن
في قوله غير مضارع ايها
فانه يدخل تحته الاسم
والظرف والجار والمجرور
والجمله الاسمية والجمله
الفعلية بغير المضارع ولم
يندر محيى هذه كلها خبراً
عن عسى وكاد بل الذي
يندر محيى الخبر اسماً وأما
هذه فلم يسمع بحيئها خبراً
عن هذين (ص)
وكونه بدون أن بعد عسى
نزر كاد الامر فيه عكساً
(ش) أي اقتران خبر عسى
بأن كثير ونحوه من
أن قليل وهذا مذهب
سيبويه ومذهب جمهور
البصريين أنه لا يتجرد
خبرها من أن الا في الشعر
ولم رد في القرآن الامهات
بأن قال الله تعالى فعسى الله
أن يأتي بالفتح وقال عز
وجل عسى ربكم أن يرحمكم
ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمتين فاكثرة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب كالقمر بن فـ كان
الأسبب أن يقول فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للمقاربة اذا شروع
في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا
يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها
لا ينير فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقوله كقوله
وأسقيه حتى كاد مما أبشه * تكلمني أحجاره وملاعبيه
وقوله وقد جعلت اذا ماقت يثقلني * ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشي على رجلين معتدلاً * فصرت أمشي على أخرى من الشجر
وأولابان ثوبى وأحجاره بدلا اشتغال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل
يشملني وتكلمني ضمير البدل للتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعل ان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا
عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا فله خلافاً لابي حيان في النكت الحسنان والمراد بالسببي هنا
الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد
فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر بحيئه اسماً) أي شذ كافي التوضيح وليس من ذلك فطفق
مستحابل الخبر بخلاف أي فطفق يمسح السيف مسحاً بسوق الخيل أي أرجلها وأضناها مسحاً مصدر
مبين للنوع لتعلق ما بعده بما يؤكد حتى يمتنع حذف عامله (قوله ملحاً) اسم فاعل من الخ في القول
دارم تكراره وصائماً أي مسكاً عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير
أبؤسات تصغير غار اسم ماء لكاب وأبؤس أي شدة تجمع أبؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين
لكن صوب في المغنى انه ما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه
وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيها ومثله يقال في عسيت أكون صائماً فأذه
المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيها أي راجعاً محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ
ومثلها بالجر تمييز لها وفارقتها خبر ونصرف بالغاء مضارع صغر كتعيب يتعب أي خلا ومضارع أصغر كما كرم
يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الاشموني لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما
لانه ورد في غيرهما ككون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى
اثبات وروده ظرفاً ومجروراً أيضاً والا فلا ولي الجواب بان الحكم بالنذر على غير المضارع يكفي في صدقه
ثبوته لبعض أفرادها وان لم يثبت للجميع فلاسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الا كوار مرئعها قريب
والقلوب الناقصة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل
لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً بناء على ان اذا
ظرف لا أرسل مجرد عن الشرط والا فاعلم جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضاً اعتبار
أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قبله لاسيما مع كون أرسل عاملاً في اذافهم وأول الجملة في
الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فينسبها أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور
عدها بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى
زيداً أن يقوم أو عسى حال زيداً أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح جملة على الذات بلا

تأويل كذا ما ان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى
 السكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأني أهله النائي الغريب
 وأمسيت فيه بضم التاء ويروى بفتحها على انه جرد من نفسه شخشا مخاطبه واسم يكون ضمير السكرب
 وجمله وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها
 المضاف لضميره و فرج أجنبى منه كذا فى التصريح والهامينى وغيرهما وانظر ما صنع فى قوله عسى فرج
 يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبى من الاسم رائعا حاصل الربط بينهما بالهاء من به فقطضى
 ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأى وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك
 تجويز ان اياز كذا فى التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لضمير الاسم
 لان القصد الحكم بوجود الفرع عقب كره لا بوجود السكرب لانه حاصل فتأمل برأى شديد ولا تكن
 أسير النقييد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
 ولا تشكوك الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذ لاح عسر فارح يسرا فانه * فضى الله أن العسر يعقبه يسر

و ضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر
 وفى خايقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلائم ادفعها على قرب الخبر فكأنه
 مشروح فيه حال المستقبل وقرن بها قائل لا نظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلهما فى ذلك
 كرب (قوله فنبجوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقار به لعدم
 التحداد بينهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فنبجوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بواقعه ولا تناقض فى
 ذلك وأما الجواب بان كاد نفى اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو
 مقارنة الخبر بزمه نفي الخبر الاول ولذا كان قوله تعالى لم يكذبها أبدا بل بلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفي
 مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذ اغبر النأى المحبين لم يكذب * رسيس الهوى من حب مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر
 المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالقوة فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر فى تكاثر
 أحجاره لا القلوب نفسها التلاخول خبر عن ضمير الاسم اما على قراءته بالتحتمية فلا يصح كون القلوب فاعله
 لما ذكر ولا ضميرها الوجوب تأنيث الفعل المستند لضمير المؤنث قال الهامينى بل هو على انصار الشأن اه
 أى فاسم كاد ضمير الشأن لأنه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفع الا بالابتداء أو نواسخه
 لكن حينئذ يخول الخبر عن ضمير الاسم الآن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها
 مفسرة كانه عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتمالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض
 الرجل يفيض فيضاً وفيضاً وفاضاً بالاضاد أو الظاء بدلها اذ مات وكذلك فاضت نفسه وفاضت أى خرجت
 روحه عن أبى عبيدة والفرع قالا والاضاد تميم والظاء لقيس ومنع الاصل منى فاضت نفسه بالظاء وفاض مع
 الخفس وغيرها لان الفيض للسمع والماء وانما يقال فاض اذ مات كذا فى الصحاح بزيادة وبه يعلم مافى
 السجاعى والريطة بفتح الراء وسكون التحتمية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد أطلق على

عسى السكرب الذى
 أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب
 وقوله

عسى فرج يأتي به الله انه

له كل يوم فى خليفته أمر

وأما كاد فذكر المصنف

أنها عكس عسى فيكون

الكثير فى خبرها أن يتجرد

من أن ويقل اقترانه بها

وهذا بخلاف مانص عليه

الاندلسيون من ان اقتران

خبرها بان مخصوص بالشعر

فن تجرده من أن قوله

تعالى فنبجوها وما كادوا

يفعلون يقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فريق منهم

ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن

أصلى العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تفيض

عليه

اذ فاحشور يطة و برود

(ص)

وكعسى حرى ولكن جملا * خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلاق أن مثل حرى * وبعد أوشك انتفا أن نزا
(ش) يعني أن حرى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتتان خبرها بان نحو حرى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من ان
لا في الشعر ولا في غيره وكذلك اخلاق تلزم أن في خبرها نحو اخلاق السماء أن تطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالسكتة بـ افتتان
خبرها بان ويقل حذفها منه فن افتتانه بها قوله ولوسئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
ومن تجرده منها قوله يوشك من فر من منيته * في بعض غـ راته يوافقها
(ص) ومثل كاد في الاصح كريا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا كأنشأ السائق يحدود طفق * كذا جعلت وأخذت وعاق
(ش) لم يذ كر سيبويه في كرب (١٣٦) الانجود خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

فيكون الكبر في خبرها تجر يد خبرها من أن ويقل افتتانه بها فن تجر يد به قوله كرب القلب من جواد يذوب حين قال الوشاة هند غضوب وسمع من افتتانه بها قوله سقاها ذو الاحلام سجلا على الظما وقد كرت أعناقها ان تقطعا والمشهور في كرب ففتح الراء ونقل كسرهما أيضا ومعنى قوله وترك أن مع ذى الشروع وجبا أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز افتتان خبره بان لما بينه وبين أن من المناقاة لان المقصود به الحال وأن للاستقبال وذلك نحو أنشأ السائق يحدود وطفق زيد يدعو وجعل يشكهم وأخذ ينظم وعاق يفعل كذا (ص)

كل ثوب رقيق وجمعها رباط ككبة وكلاب والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كفته (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتمها صفة مصدر محذوف أي اتصالا حتما (قوله والزموا الخ) يصح في كل من اخلاق وان كونه مفعولا أولا أو نائبا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من اخلاق (قوله وبعد الخ) متعلق بنزا الذي هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا اتفقا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاعتنت عن لزوم أن بخلافهما (قوله واما أوشك الخ) انما خالف كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجريد لان أصل وضعها السرعة كأوشك فلان يوشك ايشا كأى أسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فاندك خالفتهما اما على ما ذكره الشاطبي عن الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالمر ظاهر لكن كان حق الزوم أن حرى واخلاق اذ لم تشتهر في الرجاء اشتها عسى فتأمل (قوله غراند) بكسر المعجمة وشد الراء أي غفلانه والبيت من المنسرح (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب افتتانه بأن وهو حرى واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتتانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله يحدود) بمهملتين بعد التحتية أي يغني للابل التسرع والسائق هو الذي يسوقها (قوله وطفق) بالياء والموحدة بدلها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبراني عن شرح مسلم للنووي ان سيبويه كثير ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا القريض فليحمل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أي شدة وجده وخزنه (قوله سقاها) أي العروق المذكورة في قوله

* مدحت عروفا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها ولان الشاعر يمجو جماعة بانهم حديثون في الغنى وأصلهم الفاقة كما في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدول العظيمة بمثلثة كما في الفاموس أو التي فيها ماء وان قل ونقطعا أصله تنقطعا صبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغـ ير على أوشك فهو مبني على الضم في محل جر أي لا غيرهما مكودي (قوله فوشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح الخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وحوشا خبر تعود أي تصير وهو بفتح الواو

واستعملوا مضارا لاوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك أي فانه قد استعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل يوشك الا بالفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بالفظ الماضي وليس بجيد بل قد سحى الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله ولوسئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا

انما الكثرة فيها استعمال المضارع وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله فوشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الانيس وحوشا يابا وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذ كر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسمى يوم الرجام راني * يقيناً الرهن بالذي أنا كائد وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف أن غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكي غيره خلاف ذلك في صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى بعسى فهو عاس وحكي الجوهرى مضارع طفق وحكي الكسائي مضارع جعل (ص)
بعو عسى اخلاقاً وأوشك قدير * غنى بأن يفعل عن نان فقد (ش) اختصت عسى واخلاقاً وأوشك بأنها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المستندة إلى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٢٧) واخلاقاً أن يأتي وأوشك أن يفعل فان

والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلاقاً وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعده اسم ظاهر و أصبح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو علي الشلو بين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعده أن وأن وما بعدهما فاعل بعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسبكي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلو بين ونحوه وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعده مرفوعاً بعسى اسمها لها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذي بعده أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة ونظير فائدة هذا الخلاف في التشبيه والجمع والتأنيث فتقول على مذهب غير

أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش و يبدأ بفتح التحتية بعد ما وحدها أي خراباً (قوله أموت أسمى) أي خراباً والرجام بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مرهون وكائد بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لمسماي في الابدال وخبره مخدوف أي كائد آتية كافي شرح الكافية وتصويب الموضع انه بالوحدة من المكيدة على غير قياس اذ قياسه مكيد كقائل فلا شاهد فيه رجع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهري أن الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضاً لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي أنا قدير من فعله كما قالوا ان قوله
أبني ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المسكارم فاعجل لا يدل على محي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته ولا يرد انه لم يأت من أفعال الباب تاماً غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكنتى بأن يفعل لا مطلقاً فتدبر (قوله عسى بعسى) قيل وعسى بعسواً أيضاً فهو وادى وبأى (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضاً كمصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يحعمل اذا شرب الماء مجع وفيه شذوذ وقوع الماضي خبراً كما مر في إرسال رسولاً فتأخذ من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر بنصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضع كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر الثلاثة لطفق كما مر ولا وشك ايضاً كارب كاد كودا ومكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف للوزن فتدغم في القاف فتصير قافاً مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن نان) أي عن أن يكون لها نان لتماها فلا خبر لها أصلاً كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سند مسند معمول بها كاسد مسند المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضركونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كافي أعجبني كونك مسافراً كان المناسب للشارح حله على مذهبه بأن يقول غنى عن نان أي وعن الاول أيضاً وانما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل في محله لأنناؤه عنه واضح (قوله الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاعل والوحدة لانه لفظ أعجبني كما ذكره اللدمايني (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا يحذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخر او جملة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل الى الاسمية كاذكره الاشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعاً بعسى) قال مسم هل يجوز ذلك اذ لم يقرن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر السبكي الجوزان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات فتأتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعاً بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) وجردن عسى أو أرفع مضمر * بها الاسم قبلها فقد كرا الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) واختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها اذا تقدم عليها اسم جار أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تنهم وجاز تجر يداه من الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك نحو زيد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وإن يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيت والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند هست أن تقوم والزبدان عسما أن يقوموا والهندات عسين أن يمتن وتقول على لغة (١٢٨)

والاوجب اعدم ما يصلح لفوعة عسى حيث لا غيره (نفيه) يمنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب زيد عمر الثلاثين فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو عمر بأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً أن نصب مقاماً يبعثك على الظرفية أو غيرها فإن جعل مصدر المحذوف أى فتقوم مقاماً جازاً الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يصغر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى الخ صريح في أن الخلق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انهما كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية فقام مصدر انتقا أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أى علم لكونه الاصل والمشتهر والله أعلم

(ان واخواتها)

(قوله دهى ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعنى ما وانما يكون اسمها ضمه بـ نصب متصلاً كقوله * فقلت عسها ناركاس وعلمها * وهي حيث حرف كامل وفقاً للسبيل وخلافاً للجمهور في اطلاق فعليتها والابن السراج وثعلب في اطلاق حرفيتها اهـ والحاصل ان نحو عسالك وعساه فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كامل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرف الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدماً وجعل خبره اسمها مؤخراً فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرد رفع الخبر في البيت المار وأن النيبات انما سمعت في المنفصل نحو ما كانت لا في المنصل وأما قوله * يا ابن الزبير طامعسيكا * فالكاف بدل من التاء بدلالة تصريف النيبات (قوله فاسقط أن الخ) وانما يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الاصل بصبر درهما كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكى لان توكيدهما جزئى من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناه التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجاباً كان زيداً قائماً أو لا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئاً فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جر يانه على فعله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها له من كل وجه سم (قوله للتشبيه) أى الماؤ كدلتكها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيداً كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداءً ففتحت الهمة للجاء ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيلها المشبه به قال في المعنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفاً وظرفاً وفعلاً كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كان الارض ليس بها هشام

أى لان الارض الخزلت تقريب نحو كانك بالفرج آت وبالشقاء مقبل وكانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أى

الحجاز هند عسى أن تقوم والزبدان عسى أن يقوموا والزبدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يمتن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزبدان جعلاً ينظمات ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزبدان جعل ينظمان كما تقول الزبدان عسى أن يقوموا (ص)

والفتح والكسر أجزى السين من

نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لم تكلم نحو عسيت وأخطب نحو عسيت وعسيتها وعسيت وعسيتين أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيت ان تولينم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص)

(ان واخواتها)

لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما كان من عمل

كان زيداً عالم بأنى *

كفو ولكن ابنه ذو وضعن

كان

(ش) هذا هو القسم الثانى من الحروف النسخة لا ابتداء وهي ستة أحرف ان

وأن وكان ولكن وليت لعل وعدها سيبويه خمسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسياً أى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأنى بالليل وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكانى أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيد الباء اه ولولا ورود بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبر والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكريم أو بائبات ما يتوهم نفيه كما زبد شجاع لكنه كريم وما قام زيد لكن عمر وإذا كان بينهما ملازمة كالبسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهماء الذي على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد فى الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبًا إذ قد ترد لجرد التوكيد كواجب زيد لا كرمته لكنه لم يجزئ كدت لو فى نفي الجيء وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصله وهو المشهور لكن فسرره بخالفة حكم ما بعده ما قبلها وإن لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايرين أما بالنسبة كذا كذا والتضاد كذا يدا يبيض لكنه أسود وكذا باختلاف كما اختاره الرضى كما يداقم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المعنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو لا كثر فيه ولا يكون فى الواجب كآيت عبد الجيء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحييله وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى النفي فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون اعلى أبغ الأسباب الخ لانه ممكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثله وأما التمثيل لبلع العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنًا كالحبوب ولا يرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق بممكنان فى ذاتهما وان استحالة الاعتقاد بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلية (فائدة) اختلاف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيية فليل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فلعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال الخطابين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك فى أو يؤخذ من التصريح أن معناه ما فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت رفعا ونصبا كالأفعال لانما أشبهت كان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثر ومعنى لكونها بمعنى أ كدت وتعتيت مثلاً وعملت على عكس الفعل تنبيه على القرعية ولم يبنه عليها فى ما رآ خواتمها مع جملها على ليس لظهور فرعيةها بعدم اتفاق العرب على أعمالها (قوله فتنبص الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية للزومها الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون وليس من زائدة فى اسم ان خلافا لالكسافى ولا تدخل على خبر طلبى ولا انشائى وأما نحو ان الله نعماء يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعماون فهو ما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتس سبيهم * لا تحسبوا اليه من عن ليلكم نأما

للاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجى والاشفاق
والفرق بين الترجى والتمنى
ان التمنى يكون فى الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفى
غير الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وان
الترجى لا يكون الا فى
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجى والاشفاق ان
الترجى يكون فى المحبوب
نحو لعل الله يرجنا
والاشفاق فى المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس
عمل كان فتنبص الاسم

وترفع الخبر نحو ان زيدا قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (١٣٠) المبتدا (ص) وراع هذا الترتيب الا في لدى * كات فيها أو هنا غير البندى

أوعلى استعمال نعم وشبهها خبرا لا انشاء واستثنى في المغنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أمان جزاك الله خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب به الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا وقوله كان أذنيه اذا تشوقا * قادمة أو قلما محرفا وقوله * وباليات أيام الصبار واجعا * ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بخلاف الخبر والمنصوب الثاني امحال أى تلقاهم أسدا واقبلن رواجعا وبوجد قائما أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنحته بل الخلف في هذامتهين ان لا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سبأنى ما يترتب عليه عند قوله وجائر رفعك الخ (قوله وهو خبر المبتدا) الواو لا محال أى باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ بعده بدليل أنه لا يفصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولا لجاز ومذهب البصريين أن يصح لما صر من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فمما سبى ذكر قريبا (قوله وراع هذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخوانها وما أحسن قول ابن عني

كأنى من أخبار ان ولم يحز * له أحد في النحوان يتقدما

عسى حرف جر من نذاك بجرنى * اليك فاضحى في علاك مقدما

(قوله الا في الذى) استثناء من مقدر أى في كل تركيب الا في التركيب الذى استقر كات الخ في كون خبره ظرفا أى في تقديم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لا على الاحرف نفسها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر الماسياتى لكنها اجلت على المكسورة وانما قسم الخبر الظرفى هنادون مالم قوة هذه بشبهها الفعل فيماس لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهوليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كاتقدرا الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والا في الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيرها أى الامتناع كان زيدا في الدار لا امتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفى ثلاثة (قوله أى الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير لالبندى وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أى لا يفصلها عن معمولها وليها ما بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله وأجازه بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما رده أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله فلا تاحنى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من حيث الرجل أجاه بفتح الحاء فيهما أى لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها بحبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أى كثر خبرثان وبلا به أى وسواسه وهو مفعول فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أى اذا وجب المصدر مسددا ومعمولا فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسياتى والمصدر الذى تقدر به هو مصدر خبرها ان كافى مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسددا مفعولى علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان الممار على أجدأ صرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التمايق كملت انك قائم كذا في الجبل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أى فاعلا كان كاملا مثل أو نائبه نحو قول أوحى الى انه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس ما ان زيدا اجلس أى ما ثبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية

(ش) أى يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جاريا مجرورا فانه لا يلزم تأخيرها وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيرها وذلك نحو ليت فيها غير البندى أوليت هنا غير البندى أى الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرها عنها والثاني انه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار ان لا يعود الضمير على متأخر لظهور رتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أو جاريا مجرورا نحو ان زيدا واثى بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثى أو ان عندك زيدا جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلا تاحنى فيها فان بحبها أخاك مصاب القلب جم بلا به (ص)

وهي ان افتتح اسد مصدر

مصدرة

* مسددا وفي سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة احوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الاسمين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أى قيامك

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور بحرف نحو عجبت من أنك قائم أي من قيامك وإنما قال لسانه مصدر مسددا ولم يقل لسانه مصدر مسددا لأنه قد يسد المقر مسددا ويجب كسرهما نحو طننت

(١٣١)

وان سدت مسددا مفرد لانها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر اذا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازا على ما سيبين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله (ص)

فالكسر في الابتداء وفي بدء حله
وحيث ان لم يمين مكمله
أو حكيته بالقول أو حلت محل حال كثرته وانى ذوأمل
وكسروا من بعد فعل علقا
باللام كاعلم انه لتوتقي
(ش) فذكر انه يجب الكسر في ستة مواضع الاول اذا رفعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث ان تقع جوابا للقسم

مصدره بحرف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولوا أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لوب كوقوعها بتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخضر باعرا من اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فذلك فان قدر اعتقادي فذلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولي أنك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسره كما سيأتي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مر بخلاف المسكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولا له كجئتك أي أحبك وأمع كيجبني جابوسك عندنا وأنك نعدنا وتقع مسقني كمتجبنني أمورك الا انك تشتم الناس لامفولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تميزا كما في الدامني وغيره (قوله مجرور بحرف) أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الإضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة كحيث واذا تعين الكسر على ما سيأتي أو يضاف طما كحين ورفق جازا الامر ان ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو واذا كروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو أبدل منها نحو واذا بعدكم ابدأ حدى الظن فتبين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بالكسر على انه ظرف مكان اعتباري له أي والكسر في تركيب تكون ان فيه مكملتين (قوله أو حكيته الخ) عطف على مبدعول حيث (قوله لتوتقي) اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد عقلت اعلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتح تحت الهمزة وكان علامة في لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي ثلاثا لتبس بالكسورة خطأ وبالنهي هي لفة في لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج حشوها كجاء الذي أو رجل عندي انه فاضل ولا أفعله ما ان في السماء نجما فتفتح لانها في الاول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لفظا وفي الثاني فاعل لثبت عند وفاء فهي حشورة (قوله لتنوء) أي تشغل خبر ان وجلتها صلة ما الواقعة مفعولا ثانيا لا ينداء أي أعطيتناه من الكنوز القدر الذي ان مفاتحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو ويخلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداً أيانهم انهم لمعكم ولخذه دونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهوما لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم كخلفت بالله ان زيدا قائم أو لا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع انه يجب الكسر في الاخرة كالاولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيده المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لما سيأتي في الشرح بقي ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمر ك ان زيدا قائم أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها مفعولة له كما مثل أو غيره كاحصك بالقول أنك فاضل أي لانك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جاز يد وعندي انه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليا كالون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للسند اليه ولان مجيء المصدر حالاً مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع ان تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول ان زيدا قائم أي أنظن الخامس ان تقع في جملة في موضع الحال كقولك زرتته وانى ذوأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما إلا واني لحاجزى كرمى
السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد أقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الاول اذا وقعت بعد لا
الاستفتاحية نحو أن زيد أقام (١٣٣) ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

لا ينقاس لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أي الخليلان في قوله
دع عنك سامي اذ عز مطلبها * واذا كر خليليك من بني الحشم
وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني وقول المعر بين
الأحرف استفتاح بيان لمكانها وإهمال لمعناها وهي حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند
التمسك ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالأتي بمعنى هي التي لم يتقدمها ما يرجع عنه كما قاله أبو حاتم
والزجاج نحو كالأني الإنسان فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائي والألوجب بعدها
الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التي لا زجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز
الوقف أبدا على كالأ والابتداء بما بعدها والجمهور على انها في القرآن لا زجر لا غير فيقدر المزجور عنه إذا لم
يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كالأ فاعلم أن السورة مكينة أي لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار
العقوب (قوله بعد حيث) أي إذا دل وجوب اضافتهما للجمال لكن الصحيح جواز الفتح بعدها خلافا
لأبي حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل لثبت محذوفا أو مبتدأ خبره
محذوف وقيل يكفي اضافتهما لصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز اضافة حيث للمفرد فلا إشكال في
الفتح (قوله عن اسم عين) أي لان المصدر لا يخبر به عن الذات لا بتأويل وهو متنع مع ان اه تصرح
وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها
أما حقيقة كالأ أو حكما بأن يسبقها ماله تعالى بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذ كورات ومثلها بعد
حتى لا ابتدائية كرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمضمر اضافة الدال
للدلول أي اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعطف لمي أي نسب ونائب فاعله ضمير عائذ
لميزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لا لام بعده) بهذا غير ماصر
ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف
فهو متعلق بنمى أيضا (قوله فن كسر الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف
مفجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما
بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في الحضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى)
أي أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزة كالأ ليس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح
أوضح فزيد مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضمر مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن
قصره عن الثالث وحينئذ فضمير المستتر فاعل لاثباته وفي المراءى على التسهيل والمثنى ما يفيد تعديه لثلاثة
أو لها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتمسك كالأ ونرى وأريت بالبناء
للمجهول وقد يكون مخاطب كقراءة وتري الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أي تظنهم والقمامة وخر
العنق واللاهزم جمع هزيمة بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القمامة وضع الصفع
واللاهزم موضع السكز الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أي ظننا موافقا لما قيل (قوله لتقدم الخ) اللام للتقسم

حيث ان زيد اجلس الثالث
اذا وقعت في جملة هي خبر
عن امم عين نحو زيد انه
قام اه ولا يرد عليه شيء
من هذه المواضع لدخوله
تحت قوله فاكسرى
الابتداء لان هذه انما
كسرت لكونها أول جملة
مبتدأ بها (ص)
بعد اذا فجاءة أو قسم
لا لام بعده بوجهين نمى
مع تلوها الجزا وإذا طرد
في نحو خبر القول اني أجد
(ش) يعنى انه يجوز
فتح ان وكسرها اذا وقعت
بعد اذا الفجائية نحو خرجت
فاذا ان زيد أقام فن كسر
جعلها جملة والتقدير خرجت
فاذا زيد قائم ومن فتحها
جعلها مع صلتها ماصدا وهو
مبتدأ خبره اذا الفجائية
والتقدير فاذا قيام زيد
أي في الحضرة قيام زيد
ويجوز أن يكون الخبر
محذوفا والتقدير خرجت
فاذا قيام زيد موجود وما
جاء بالوجهين قول الشاعر
وكنت أرى زيدا كما قيل
سيما
إذا انه عبد القفو واللاهزم

وروى بفتح ان وكسرها فن كسرهما جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفو واللاهزم ومن فتحها جعلها ماصدا مبتدأ وفي خبره والفعل
الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أي في الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان
وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا أقام بالفتح والكسر وقدرى بالوجهين قول الشاعر
لتقدم من مقعد القصي * منى ذي القادر المقل أو تحلى بربك العلى * انى أبو ذيلك الصي ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

بعد القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت ان زيد قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيد قائم أو اسمية نحو لعمر ك ان زيد قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعدفاء الجزاء نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعمولها جملة أجيب بها الشرط فكانه قال من يأتي فهو مكرم (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فاكرامه موجود ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوف والتقدير جزأؤه الا كرام وعما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالفقران جزأؤه أو على جعلها خبرا للمبتدأ محذوف والتقدير جزأؤه الفقران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر ان قول والغائل واحد نحو خبر القول أي أجد الله فنفتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خبر القول أجد الله فخير مبتدأ وأجد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خبر كما تقول أول قرأتني سبى اسم ربك

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الهال دليل عليها ومقدّر ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة أي بعبدته مني أو متعلق بالقصى أي البعيد وذى القاذورة صفة القصى وكذا المقل أي المبعوض وتحلّى منصوب بان مضمر بعد أو التي بمعنى الا وذيل لك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أني أبوالخ فالكسر على ان جعلتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أني الخ لانها هي الجواب لانه لا يكون الا جملة بخوار الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعدفاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولذا لم يحسب الفتح في القرآن المسبوقا قبله نحو ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فانه يقرأ فانه يضل ولا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح أنه من عمل منكم سوءا ينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فان الله بالفتح والكسر فاموصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما سمر وعائدها محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جعلتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خسه لله ثابت أو خبر محذوف أي فالواجب كون خسه لله والجملة خبر ان الاولى (قوله ويجوز ان يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي وان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان انتفى القول الاول تعين الفتح كعملى أني أجد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أول يتحد القائل تعين الكسر كقولي أتى مؤمن وقولي ان زيد أجد الله فقولي مبتدأ فان جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي وان بقي على مصدر يته جملة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا بجمده غيره لاختلاف مورد هما (قوله نحو خبر القول) انما كان هذا قول لان فعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فنفتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدر يته لاخبار عنه بمصدر ان وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قرأتني أي مقروئي بلفظ سبى ونحوه كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطردي نحو أول قولي أني أجد الله اذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس مرادا والحاصل أن المخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما سمر أو اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أولا فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبرا قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملى أني أجد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فاول مبتدأ أو سبى اسم ربك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ أو أني أجد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدأ في المعنى فهو مثل نطقي الله حسبي وسبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول أني أجد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبردو الزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو اني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيد القائم وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على أول الكلام لأن لها صدر الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيد القائم

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات ان فلا تقول لعل زيداً قائماً وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا

يلوموني في حب ليلى عواذلى
والكننى من حبها لعميد
وخرج على ان اللام زائدة كاشد يزادها في خبر أمسى نحو قول الشاعر
مردوا عجمي فقالوا كيف سيدكم
فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

أي أمسى مجهودا وكما زيدت في خبر المبتدأ شدوا كقول الشاعر
أم الحليس لجوز شهر به
ترضى من اللحم بعظم الرقبة وأجاز المبرد دخولها على خبر ان المفتوحة وقد قرئ شاذاً إلا أنهم لياً كالون الطعام بفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام (ص) ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا

ذلك المبتدأ فتعذر اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولى انه حق وقولى انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لسكونه لم يتحد القائل كقولى ان زيدا يحمد الله فان اتحد جارا لصران فتأمل (قوله) وبعد ذات (الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لآخواتها لا مطلقاً فلا ينافى انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدون يدول يدقام كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضهير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فالمشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي المغنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أى بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربههم يومئذ خير وبشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربى لسمع الدعاء أو مضارعاً ولومع التنفيس كان زيد السيقوم أو مضاعفاً كما أنه عسى أن يقوم أو متصرفاً مع قد كأنه لقد قام أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا شاذ (قوله لوزر) بزى فراء أى ملجأ (قوله) حقها ان تدخل على ان) أى ولا تزاحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية واول العطف في عدم تقويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أى باقيين على صورتها فخرج لهنك قائم بأبدال همزة ان هاء لزال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنتم جبر لا تأنع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تخص الاسم وان بمعنى الفعل وهوؤكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أى لسكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من حمده العشق بالكسر اذا هده وأوله الزخشرى بأن الاصل لكن اننى خذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعل وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الهم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لان الأكثر مرعاة لفظ من أى سألوه ومجهودا خبر أمسى من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغراً والمجوز بلاهاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الأنبارى تحقيقاً للتأنيث وهى المرأة المسنة والشهر بقا الغاية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء اسكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعية ضمة ان فدر مضاف بعد الباء أى بلحم عظم الرقبة والافهم معنى بدل وانما شذوذها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلية على مبتدأ محذوف أى لمي عجوز يرد عليه ان الحذف ينافى التأكيده وفيه ما مر (قوله) ويتخرج على زيادة اللام) أى ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيده كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكى عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربههم يومئذ خير خذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جراته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول يلى وما قد نفيا فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها أو لمحذوف أى ولا شئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كافي المصباح ومستحوذاً أى مستولياً حال (قوله) لم تدخل عليه اللام) أى فراراً من نوالى لامين في نحو لا ولم وطردا للباب في باقى النوائى ولان اللام لتأكيده لا لثبات وهو ضد التثني (قوله)

واعلم

لقد سمعنا على العدا مستحوذاً (ش) اذا كان خبر ان منفيال لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيداً لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركاً للام متشابهان ولا سواء وأشار بقوله * ولا من الافعال ما كرضيا الى أنه اذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقدم
تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيداً رضي وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعاً دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين
المتصرف نحو ان زيداً رضي وغير المتصرف نحو ان زيداً يرضي والشرع اذا لم تقترب به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيداً سوف يقوم
أو سيقوم ففي جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيداً
لنعم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفراء والمنقول ان سيبويه لا يجيز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز
دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيداً قد قام (ص) (١٢٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما حل قبله الخبر
(ش) تدخل لام الابتداء
على معمول الخبر اذا توسط
بين الاسم والخبر نحو ان
زيداً اطعمك أكل ويزني
ان يكون الخبر حينئذ مما
يصح دخول اللام عليه كما
مثلنا فان كان الخبر لا يصح
دخول اللام عليه لم يصح
دخولها على المعمول كما اذا
كان الخبر فعلاً ماضياً
متصرفاً غير مقرون بقدم
يصح دخول اللام على
المعمول فلا تقول ان زيداً
اطعمك أكل وأجاز ذلك
بعضهم وانما قال المصنف
وتصحب الواسط أي
المتوسط تنبها على انها
لا تدخل على المعمول اذا
تأخر فلا تقول ان زيداً
أكل اطعمك وأشعر قوله
بان اللام اذا دخلت على
المعمول المتوسط لا تدخل
على الخبر فلا تقول ان
زيداً اطعمك لا كل

واعلم ان الخ) بكسر الخ لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لانه على شاذ وتسليماً أي على الناس
أو تسليماً للامر وتركاً أي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم
على متشابهان لان في التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول
ان زيداً رضي) أي على ان اللام لا ابتداء ويجوز على انها القسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيداً
لرضي لان الفعل لا يعلق على ان الالام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على
الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدم من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل
عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على
تقديمه كما في المفعول (قوله ليس المراد) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفاً تاماً والافله
الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوزنه وذراهما قليلان كفي المصباح ولذا قيل ان العرب
اماتهما لعدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوه (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) برده عليه ان المضارع
مع اللام يتعين للحل ولا يصح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ تفتح في التنفيس لاسيما سوف
وجعلها السكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضياً غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها
ولا يخرج بقوله ما قد نفيا لانها انافية لا منفية اللهم الا ان يراد ما لا يسهل في سواء كان واقعاً عليه أو به (قوله
الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوسط أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت
الا يطاء لان شطري البيت المقفي كالبيتين كانصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله
اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كشماله أو الخبر كان عندى في الدار زيدا وكذا تقدم خبرهما كان عندى
في الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشمل ذلك (قوله عما يصح) أي لان المعمول فرع
العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل ال في الخبر لا يهدأ أي الخبر الذي سبق
دخول اللام عليه في المتن شرطان وسياً أي اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيد كر الشارح
را بما هو ان لا يكون المعمول حالاً لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيداً راكبا منطلقاً أو لنفسه
طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيداً يضرباً أو لثأدياً يضارب خلافاً لابي حيان والظاهر منعها
في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلاً فقط
كافي المتن وسماه السكوفيون عماداً للاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضميراً مع انه حرف لا محل له
عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا
والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو ثنائيهما كالمعرفة في عدم قبول ال كافعل من نحو زيدا هو أفضل

وذلك من جهة انه خص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قبله لا يحكى من كلامهم اني لبيحمد الله لصالح وأشار بقوله
والفصل الى ان لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيداً هو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فتمت اسم ان وهو ضمير
الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيداً هو القائم فاولم تأت بهو لا حتمل
ان يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبراً عنه فلما أثبت بهو تعين ان يكون القائم خبراً عن زيد وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا
والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيداً هو القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل
على الاسم (٧) ليس موجوداً في نسخة الشارح المتداولة

إذا تأخر عن الخبر نحو أن في الدار لزيد قال الله تعالى وإن لك لأجر غير ممنون وكلامه يشعر أيضاً بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول إن زيداً طويلاً ولا إن في الدار لزيداً ومقتضى إطلاقه في قوله إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل مفعول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول إن زيداً ضاحكاً كب (ص) ووصل ما بدأ بالحروف مبطل * أهمها ما قد بقي العمل (ش) (١٣٦) إذا اتصل ما غير الموصولة بأن وأخواتها كفتحها عن العمل الاليت فإنه يجوز فيها

من عمرو ولا يكون الابیغة ضمير الرفع مطابقاً لمقابله غيبة وافراد أو غيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وأنا نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المعنى (قوله إذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط إن قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار لزيد الجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بلا توسط ببيضاوي (قوله غير الموصولة) أي ضمير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي إن فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أي لازلتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول النمايحي كأنما يساقون فوجب أهمالها (قوله فإنه يجوز فيها الأعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب أهمالها لكن حكى في شرح التسهيل الإجماع على خلافه ولم يمتثل بذلك القليل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الأهمال كافة (قوله قليلاً) أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أي فالأعمال مسموعة في غير ليت أيضاً لا مقبوس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول إنما زيداً قائماً ولعلها بذكر الجالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويبنى ماومش عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الأول) هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثاني يكتفي بالاختصاص الأصلي (قوله وجازئ) أي إجماعاً وهو خبر عن رفعك وبعده متعلق بمعطوفاً كملى ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسند كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالاولان لأمثلها كان زيداً قائماً لا عمر ولا عمر وواستظهر الصبان أن الفاء وهم وأدو حتى كذلك والاصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الطمع وأجازة الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال ميم والظاهر بناءه على أن الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لأن الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنعوات تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امرأة بالرفع عطفاً على محل رجل لأن طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جرفاظه (قوله يشعر به) أي لجعله معطوفاً على منصوب ان الآن يراد معطوفاً بصورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيداً أكل طعامك وعمرو فهو معطوف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لماسياً في العطف (قوله تعين النصب) أي لأن المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذلك ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان ان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجاز به

الأعمال والأعمال فتقول إنما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان وليكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وإن شئت نصبت زيداً فتقول ليتما زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما إذا اتصل بهذه الحروف كفتحها عن العمل وقد عمل قليلاً وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكى الاخفش والكسائي أنما زيداً قائم والصحيح هو المذهب الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما الاليت وأما ما حكاه الاخفش والكسائي فشاذا واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فإنها لا تسكنها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان الذي عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

وجازئ رفعك معطوفاً على * منصوب ان بعد أن تستكمل (ش) أي إذا أتى بعد اسم ان وخبرها بعاطف بعضهم جازي الاسم الذي بعده وجهان الاول النصب عطفاً على محل اسم ان نحو ان زيداً قائماً وعمر والثاني الرفع نحو ان زيداً قائماً وعمرو واختلاف فيه فالجمهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيداً وعمراً قائمان وانك وزيداً ههنا

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وأخفت بان لكن وأن * من دون ليت ولعل وكان (١٣٧) (ش) حكم أن المفتوحة

بعضهم كإسيأتى وقد يقال على الأول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه في أن زيدا
وان عمر قائمان الآن يفرق باختلاف العاملين هنا كإسيأتى في باب لا وان قدر له خبر وعطف جملته على
جمله ان لم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم
والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازة الكسائي مطلقا والقراء فيما خفي فيه اعراب
المعطوف عليه نحو انك وزيدا هذان فرارا من قبح اللفظ استدل الكسائي بقوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته
وقول الشاعر

فمن بك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيارها لغريب

وخروج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان
عليه مع ملاحظة تقديمه أى ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف
من الثانى لدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان في النية بملاحظة
تقديم خبرها وان الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثانى
فلا يلزم بتعيين الاول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر ان الآن تقرير زائدة ويتعين الثانى في يصلون
فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خيلى هل طب فاني وأنتما * وان لم نبوحا بالهوى دنفان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب ارجعون لانه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن
الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى
الرجة فالجواب ما اختاره في المتن من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب اليه
فهى من قبيل المشترك المعنوى لا اللفظى (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أى بشرط كونها في موضع الجملة
بان تسد مسدفعولى العلم اللذين أصلهما الجملة فتسكون في حكم المكسورة كما اشار له الشارح بالمثال وكذا
ما معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل مع مطلقا ("إله
وأما ليت الخ) أى لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا
لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا
تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعيدان وأن وليكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر ان كان
لا انشاء التشبيه وهو قول نقله الساماني وصرح في المعنى بانها الاخبار (قوله وأجاز القراء) أى بشرط
خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أى بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها
لللام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرا فلا جملة شرطية الا الخبر المنفى فانها تخفف معه وان لم يصلح للام
لعدم التباسها معه بان النافية (قوله اذا ما تهمل) ما زائدة (قوله وربما استغنى الخ) اعترض بانه
يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ اليها كثير مع أن القرينة تغنى عنها أبدا
وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لاعداد الحاجة ولا شك ان ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وان
التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله مناطق الخ) ما فاعل بدا
والجملة بعد ما صلها وسوغ الابتداء بمناطق كونه فاعلا في المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أى معتمدا على
قرينة معنوية كمثل الشارح أولفظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة اذ وجوده لا يمنع من كون
ان نافية لان في النفي بفساد المعنى والتأكيده خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمتها اللام) أى في خبر المبتدأ
بعدها (قوله ويقل اعمالها) أى ان وليها اسم فان وليها فعل كالمثلة الآتية وجب الاعمال ولا يجوز
ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكى الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى

ولكن في العطف على
اسمها حكم ان المكسورة
فتقول بلغنى أن زيدا قائم
وعمره برفع عمرو ونصبه
وتقول علمت أن زيدا
وعمره قائمان بالنصب فقط
عند الجمهور وكذلك تقول
ما زيدا قائما لكن عمرا
منطوقا وخالدا بنصب خالدا
ورفعه وما زيدا قائما لكن
خالدا وعمرا منطلقا
بالنصب فقط وأما ليت
ولعل وكان فلا يجوز معها
الا لنصب سواء تقدم
المعطوف أو تأخر فتقول
ليت زيدا وعمرا قائمان
وليت زيدا قائم وعمرا
بنصب عمرو وفي المثالين
ولا يجوز رفعه وكذلك
كأن ولعل وأجاز القراء
الرفع فيه مقدما ومتأخرا
مع الاحرف الثلاثة (ص)
وخفت ان فعل العمل
وتلزم اللام اذا ما تهمل
وربما استغنى عنها ان بدا
ما ناطق أراد معتمدا
(ش) اذا خففت ان
فلا كثر في لسان العرب
اعمالها فتقول ان زيد
لقائم واذا أهملت لزمتها
اللام فارقة بينهما وبين ان
النافية ويقل اعمالها
فتقول ان زيدا قائم وحكى
الاعمال سيبويه والاخفش
رحمهما الله تعالى فلا تلزمها
حينئذ اللام لانها لا تنبئ
والحالة هذه بان النافية لان النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وانما تنبئ بالنافية

إذا أعملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر
 وإن مالك كانت كرام المعادن التقدير وإن مالك لسكانت خذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى على الإثبات وهذا هو مراد
 المجتبى بقوله **وربما استغنى عنها** إن بدا **(١٣٨)** إلى آخر البيت واختلاف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

وإن كادها ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فسكان اسمهم وإن اللام الأولى لا ابتداء أ كست بالثانية كافي
 البضاوى ومازاتة للفعل بين اللامين وليوفينهم خبران أو ماموصول خبرها قرن باللام أى لام الابتداء
 وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وإن كان القسم انشاء لأنه لمجرد التأكيد والصلة في الحقيقة
 جوابه كفى المعنى والتقدير وإن كاد للذين والله ليوفينهم وكذا الأعراب على تخفيف الميم مع شدة إعماله
 عكسه فإن نافية ولما بمعنى إلا وكلامه فعول محذوف أى ما أرى كاد إلا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على
 شديهما فاحسن ما قيل فيه أن المجازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهملوا وفى المعنى لما يوفوا أعمها لم
 وهو الأولى لدلالة ما بعده عليه وجلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الأعراب على الثالث أيضا **(قوله إذا**
أعملت) أى وأعملت وكان اسمها خفي الأعراب نحو أن هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا **(قوله أنا**
ابن أبة) جمع أب كقضاة وقاض من أى إذا امتنع والظيم الظلم ومالك الأول اسم أى القبيلة والثانى نفس
 القبيلة ولذا أنت فعله وصره للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أومن أبة لأن المضاف
 بعض منه **(قوله خذفت اللام)** أى لدلالة مقام المدح على الإثبات ولودخلت فى البيت لدخلت على
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فإن هذا عام
 فى أن العاملة وغيرها كفى الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لا مافارقة لماسيا تى عن
 الفارسى **(قوله أوجب كسران)** أى لتعليق العامل باللام عن العمل فى لفظ الجملة **(قوله فتحان) أى**
اطلب العامل لها ولا معلق لأن الفارقة ليست من المعلقات **(قوله فقال الفارسى)** قال السماعى بنى بجمته دخولها
 على الماضى المتصرف نحو أن زيد لتمام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وإن وجدنا أ كثرهم
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا فى الخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان
 وكيف هذا الجواب مع ما مر من الارتشاف وفى التصريح وجمته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا فى
 الأصل ولا راجعا إلى الخبر كالمفعول فى نحو أن قتلتم لسلما وأوجب بان الفعل مع فاعله لكونهما كالشئ الواحد
 حلا محل الجزء الأول مما بعدهم والمفعول كالجزء الثانى فإن قتلتم لسلما بمنزلة أن قتلتم لسلما **(قوله غالبا)**
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالبنى أى انتفى فى غالب الأزمنة أو الترا كيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه
 أن اتصال الناسخ بها لم ينتف فى غالب الترا كيب فصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلق
 بالبنى لفهم أن اتصال الناسخ بها غالب مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم
(قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعى وهو المفعول الثانى لتلفيقه وذى إشارة لأن فهو
 صفة لها **(قوله فلا يليها الخ)** أى إذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لأنها لما
 ضمت بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والخبر عوضوها بالدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها
 الأصل فى الجملة وشرطه كونه خبر نافع ولا منفى كليس وما زال والصلة كإدام **(قوله وقد يليها غير الناسخ)**
 أى عند غير من ذكر واعلم أن الأقسام أربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ وأ كثر وهو ماضيه ويقاس
 عليهما اتفاقا وندر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير لا خفش القياس عليه وأ ندر وهو مضارعه ولا يقاس
 عليه اتفاقا ثم إن اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا فى الأصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على معموله فاعلا كان أو مقسوعا لظاهرها أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع فى الشارح فإن اجتمع

أدخلت للفرق بين أن
 أنافية وإن الخففة من
 الثقيلة أم هى لام أخرى
 اجتمعت للفرق وكلام
 سيبويه يدل على أنها لام
 الابتداء أدخلت للفرق
 وتظهر فائدة الخلاف فى
 مسألة جوت بين ابن أبى
 العافية وابن الأخرس وهى
 قوله صلى الله عليه وسلم قد
 علمنا أن كنت مؤمنا فن
 جعلها لام الابتداء أو جوب
 كسران ومن جعلها لا ما
 أخرى اجتمعت للفرق فتح
 أن وجوب الخلاف قبلهما
 فى هذه المسئلة بين أبى
 الحسن على بن سليمان
 البغدادى الأخفش الصغير
 وبين أبى على الفارسى
 فقال الفارسى هى لام غير
 لام الابتداء اجتمعت
 للفرق وبه قال ابن أبى
 العافية وقال الأخفش
 الصغير انما هى لام الابتداء
 أدخلت للفرق وبه قال
 ابن الأخرس (ص)
 والفعل أن لم يك ناسخا
 فلا

الفاعل

نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وإن كانت لكبيرة إلا على
 الذين هدى الله وقال الله تعالى وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وإن وجدنا أ كثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ
 وإليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

ان يز ينك لنفسك وان يشينك عليه وقولهم ان قنعت كاتبك لسوطا وازاجاز الاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر شات يمينك ان قتلت لسانا
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جلة من بعد أن (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محلها خبرها لا يكون الا جلة وذلك

نحو علمت أن زيد قائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والنقد ير علمت أنه زيد قائم
 وقد يبرز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول
 الشاعر

فلو أنك في يوم الرخاء
 سألتني
 طلاقك لم أبخل وأنت
 صديق
 (ص)

وان لم يكن فملا لم يكن دعا
 ولم يكن تصر يقه ممتنعا
 فالاحسن الفصل بقنا أو نفي أو
 تنفيس أو لور فليق ذ كرلو
 (ش) اذا وقع خبران
 المخالفة جلة اسمية لم تحتج
 الى فاصل فتقول علمت
 ان زيد قائم من غير حرف
 فاصل بين أن وخبرها الا
 اذا قصد النفي فيفصل
 بينهما بحرف النفي كقوله
 تعالى وأن لا اله الا هو فهل
 أنتم مسلمون وان وقع
 خبرها جلة فعلية فلا يخلو
 اما أن يكون الفعل متصرفا
 أو غير متصرف فان كان
 غير متصرف لم يؤت
 بفصل نحو قوله تعالى وأن
 ليس للانسان الا ما سعى

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضمير امتصلا أفاده في التصريح (قوله ان يز ينك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهما صر فوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضر بته سوطا على رأسه
 وجعلته كالفنوع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شات) بفتح الشين أفصح من ضمها جلة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت وأزالت (قوله استكن) أي حذف وجوبا
 لانها لم تله أنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوب بالخلاف
 المكسورة وان كانت فرعها لانها أتت بالفعل منها اذ لم تظاها كلفظ عض ماضيا أو امر او المكسورة لان شبيهه الا
 الامر كجولا عبدة يشبهها نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المعمول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمكسورة من الاولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف لتسكون كالأعماله اظهارا لضعفها بالتخفيف
 لثلاث ظهور منية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحتمل عليه ما مكن غيره ولذا قدر سيدي به في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا أنك
 وكان المناسب للشارح حل كالأمر على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شيئا أو ضرورة جاز كون الخبر جلة
 ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبرأق وهبت شمالا
 بانك ربيع وغيث صريع * وأنت هناك تكون النمالا

فر ربيع خبر الاولى مفرد وجلة تسكون النمالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت
 الريح شمالا والعمال بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو أنك) بالكسر وكذا
 سألتني لانه خطاب لزوجه وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث أو انه من اجراء فعيل
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لوطب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجاءه لواء أنت صديق حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان رعا يهون عليه مفارقة أحبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجلة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه
 (قوله وأن عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجلة عسى
 الخ خبرها ويظهر أن عسى تامة فاعلم أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعمل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول كما جاوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفيهما بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسياني أو ان أجملهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافي
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجملهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيدا أو يفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء أو لا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى
 وانخاسه ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقل قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت
 فرقة منهم المصنف

بجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفصل أحد أربعة أشياء الأول قد كونه تعالى ونعلم أن قد صدقتنا الثاني حرف التنفيس وهو السين
 أو سوف فمثال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا
 الثالث النسفي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٥) أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أحسب الإنسان أن لن نجعل

عظامه وقوله تعالى أحسب أن لم يره أحد الرابع لو دخل من ذكر كونها فاصلة من النجوى بين ومنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أولم يهدلنا بين يريون الأرض من بعد أولها أن أولنا أصبناهم بذنوبهم وعما جاء بدون فاصل قول الشاعر علموا أن يؤملون بخادوا قبل أن يستأوا باعظم سؤل وقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة في قراءة من رفع يتم في قول والقول الثاني أن أن ليست مخففة من الثقل بل هي الناصبة للفعل المضارع وارفع يتم بعده شذوذا (ص) وخففت كان أيضا فنوى

منصوبها وثابتا أيضا روى (ش) إذا خففت كان نوى اسمها وأخبر عنها بجمله اسمية نحو كان زيد قائم أو جملة فعلية مصدرية بل كقوله تعالى كان لم تغن بالامس أو مصدرية بقدر كقول الشاعر أفد الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة لا تدخل عليها واعترض بأن المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لاسيما في بابها أو ما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيها وأوجب بان هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره إنما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع إحدى التوئين أولئك الثلاثة بس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وبأشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله بجوز الفصل وتركه الخ) صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في قول المصنف فلا حسن على بابه بالنسبة لمذهبهم أما على الأولى وجى عليها في التوضيح فتركه فيبيع للبيها بالمصدرية قال الروداني وينبغي أن محل قبضه إذا لم يكن هناك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور ورفع المضارع بعدها اه أى مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حيثئذ عند جمهور البصريين ولذا حملوا أن يتم الرضاعة بالرفع على إهمال أن المصدرية وسيا في ذلك من يد في اعراب الفعل (قوله أحد أربعة أشياء) فالتنفيس وان ولم للمضارع فقط وقيل للماضى فقط كافي التصريح ولو لولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقتنا) اسمها الماضى غير الشأن أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أى أنك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسد مقعولى نعلم وقس باقى الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النسفي) أى بالأولن وألم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجوع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كها هنا ولا زما كرجع زيد وهذا يدل بعدونه بالهزرة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بالاقوله تعالى وحسبوا أن لا نكون فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم والسؤال بمعنى المسئول كقوله تعالى قد أتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم ياتويقة * ان أمنت من الرزاح ونجوت من عرض المنويين من العشى الى الصباح ان تهبطين بلادقو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسر هاء زى هو الهزال والاطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول) أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجمله اسمية) لا تحتاج لفصل كاخبر المفرد أما الفعلية فتفصل بل أو قد كافي شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعين عند المصنف كافي أن فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها في البيت ضمير الركاب أما في المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة الامع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطوا الى وارفى السلم

أى كأنها ظبية والمقسم من القسم وهو الحسن وتعطوا أى تأخذ من عطوت الى الشئ تناولته باليد وضمنه

معنى

أى وكان قد زلت واسم كان في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير

كأنه زيد قائم وكأنه لم تغن بالامس وكأنه قد زلت والجملة التى بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى إلى أنه قد روى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

و صدر مشرق النحر * كان ندييه حقان فتدريه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه مثنى وحقان خبر كان وروى كان ندياه حقان فيكون اسم كان محذوفا وهو ضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فتدريان حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثنى بالالف في الاحوال كلها (ص) (١٤١) (لا الاني لنفي الجنس)

عمل ان اجعل للادي

نكره

مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هذا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا الاني قصد بها التخصيص

على اسم تغرق النسي

للجنس كله وانما قلت

التخصيص احترازا من التي

يقع الاسم بعدها مرفوعا

نحو لا رجسـل قائما فانها

ليست نصا في نفي الجنس

اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي

الجنس فبتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لارجل قائما

بل رجلا و بتقدير نفي

الوحدة نحو لا رجل وأما لا

هذه فهي انفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لارجل

قائم بل رجلا وهي تعمل

عمل ان فتصحب المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر خبرا

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي التي لم

تكرر نحو لا غلام رجل

قائم وبين المكررة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها لا

نكرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تيسل فعاده بالي والسلم يفتحين كافي الشمني شجر معروف (قوله مشرق النحر) أي مضى العنق وندييه أي الصدر أي الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير المصدر مائني (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما لئلا فتخفف وتعمل وجو بالحوول لكن الله قتلهم وأجاز بونس والاختفأ اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم (لا الاني لنفي الجنس)

أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذات فهو محاز عقلي في النسبة الابقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصا) أي بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتما لها نفي الوحدة أي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته مروج يحتاج لقرينة كقولك بعدا بل رجلا و قد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية كقوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(قوله لنفي الجنس ليس الا) أي عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان نفي أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الاثنينية أو الجمعية كافي المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما أوضحه في المطول وقال ابن الهمام لا تنفيد النص كعاملة كليس (قوله عمل ان) أي لشبهها بها في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الانسكرة) الحاصل أن شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جار لها وواحد لموليها وهون تكبيرهما وواحد لاسمها وهو اتصالها بها يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطامستقلا وأما قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يغني عن شرط الاتصال لصدفه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلو لم تكن نافية فهي زائدة لاعاملة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصا عملت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترصة بينه وبين مجروره كجئت بالزاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون حيدة تدعى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتكبير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أي هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كافي شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثالا لامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بانه على تقدير لامر أبي حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لانفي مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية ولا يفصل لها أي لا قاضي يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى يقتلونها أي لكل جبار قهار (قوله حنانا) بمهمله فنونين أي رجة أي راحوا في نسخ حيامن الحياة وفيه ان عليا مامات الابعاد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أي لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كشاله تنبيه على نفي الجنس اذ هو تكرار لنفي كما يجب مع المعرفة جبر المضافات من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيها (قوله غول) أي

وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معامل معاملة النكرة

وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بها مضافا أو مضارعه * وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا

وركب المفرد فالحا كلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا * حرفوا ومنصوبا ومركبا * وان رفعت أولا لاتنصبا
(ش) لا يخلو الاسم من ثلاثة (١٤٣) أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعا

شيء يقتال عقولهم وبذهبها (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية في الشرح وفي قوله فاتحا
قصور سيثير اليه الشارح (قوله والثاني) مفعول أول لاجعلا حذف ياؤه للضرورة وحرفوا مفعوله
الثاني وألف لاجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا أبالك
ولا يد لك عند سبويه والجمهور فأباه مضاف للكاف منصوب بالالف بلا تنوين والخبر محذوف أي لا أبالك
موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لانهم يقصدون في أب معين بل هو ومن يشبهه اذ
هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما ما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسي وابن
الطراوة أب مفرد مبني جاء على لغة القصر أي ففتحته مقدر على الالف كاعرابه على تلك اللغة لا مبني عليها
ولأن شرط نصبها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر في المبني حذف تنوينه للبناء وحذف نون
يدي للتخفيف شدو ذاك خبر وقيل هو تشبيه بالمضاف لوصفه بك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به
(قوله لا ثلاثة ولا اثنين) أي غير علم بان أر يد مطلق جاعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر
ماذا أر يد جاعة معينة هذه عندهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بأل فهم لا لا تكرار مع شيء آخر معطوف
فان أر يد بالثلاثة جاعة معينة وبالثلثين جاعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثة
ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز
ابن كيسان بناءه أيضا فلا يتون اجراءه مجرى المفرد لعدم الاعتماد بالعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز
الناظم اعرابه غير منون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحدهذين يخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما
منعت وقوله تعالى لاجدال في الحج ويمكن تخريجها على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا بمحذوف لا باسم
لا فهو مفرد مبني لاشبيه بالمضاف أي لا مانع لما أعطيت واللام للتعوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز
البغداديون بناءه ان عمل في ظرف كآلية اه اسقاطي بزيادة (قوله تركبه معها) هكذا عمل سيبويه
وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لا قضاؤه التخفيف لا
لاصل البناء والابني بعليك وحضر موت وأما بناء خمسة عشر وسبويه فليس للتركيب كما مر فالوجه انه
بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظا
أو معنى ولذا صرح بهافي قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا من سبيل الى هند

لان قولنا لارجل في الدار مبني على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فاجيب بالنفي
على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبه لا يقال التضمن
للمقتضى البناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك في البناء الاصل لا العارض ولا
يردان هذا التضمن كتضمن الحال معنى في حيث انها مقصورة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت فلا
يقتضى البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ابدانا بعروض البناء وكانت فتحة للتحفة (قوله
فتحة اعراب) أي وحذف تنوينه للتحفة ورد بانهم يحذفون التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو
وصف العلم بان أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أي
لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بانها واردة عليها ما والوارد له قوة فلم يقويا
على معارضتها بخلاف الذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو يازيدان ولا قائل به وتظهر

للمضاف أي مشابهة والمراد
به كل اسم له تعلق بما بعده
اما يعمل نحو لا طالعا جبلا
ظاهر ولا خيرا من زيد
راكب واما يعطف نحو
لا ثلاثة وثلثين عندنا
ويسمى المشبه بالمضاف
مطولا ومطولا أي مدودا
وحكم المضاف والمشبه به
النصب لفظا كما مثل والحال
الثالث أن يكون مفردا
والمراد به هنا ما ليس
بمضاف ولا مشبه بالمضاف
فيدخل فيه المثني والجمع
وحكمه البناء على ما كان
ينصب به لتركبه مع لا
وصيرورته معها كالثنائي
الواحد فهو معها خمسة
عشر ولكن محله النصب
بلا لانه اسم لها فالفرد
الذي ليس بمعنى ولا مجموع
يبني على الفتح لان نصبه
بالفتحة نحو لا حول
ولا قوة والمثنى وجع المذكر
السالم بينيان على ما كانا
ينصبان به وهو الياء نحو
لا مسلمين لك ولا مسلمين
لزيد مسلمين ومسلمين
مبينان لتركبهما مع لا كما
بني رجل لتركبه معها
وذهب الكوفيون
والزجاج الى أن رجل في
قولك لارجل معرب وان

فتحته فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين معربان
وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم بيني على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك

ان الشبَاب الذي محمد
عواقبه
فيه نكح ولا لذات للشيب
وأجاز بعضهم الفتح نحو
لامسحات لك وقول
المصنف بعد ذلك الخبر
اذ ذكر رافعه ومعناه انه يذكر
الخبر بعد اسم لاصرفوعا
والرافع له لا عند المصنف
وجماعه وعند سيبويه
الرافع له لان كان اسمها
مضافا أو مشبها بالمضاف
وان كان الاسم مفردا
فاختلف في رافع الخبر
فذهب سيبويه الى انه ليس
مرفوعا بل وانما هو مرفوع
على انه خبر المبتدأ لان
مذهبه ان لا واسمه المفرد
في موضع رفع بالابتداء
والاسم المرفوع بعدهما
خبر عن ذلك المبتدأ ولم
تعمل لا عنده في هذه
الصورة الا في لاسم وذهب
الاخفش الى أن الخبر
مرفوع بلا فتكون لاعاملة
في الجزأين كما علمت فيهما
مع المضاف والمشبّه به
وأشار بقوله والثاني اجعلا
الى انه اذا أتى بعد الاسم
الواقع بعدها بعاطف
ونكرة مفردة وتكررت
لا نحو لا حول ولا قوة الا
بأنه يجوز فيه خمسة أوجه
وذلك لان المعطوف عليه
امان يبنى مع لاعلى الفتح
أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف في لابنين كراما فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أي بلاثنتين
لانه وان كان للقبالة مشبهة لثنتين التمكن الذي لا يجمع البناء ويجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماعا
نظرا الى انه للقبالة (قوله ان الشبَاب) يروي أودى الشبَاب بفتح الهَمْزة وسكون الواو فبالهمزة
أي فني وذهب ومجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجملة
فيه نكح بفتح اللام مضارع لانه من باب تعجب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما
بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي لذى الشيب أو اللام بمعنى في أي في زمن
الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية. وروي بفتحها بلاثنتين (قوله والرافع له لا عند المصنف
وجماعه) أي سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتي وبخلافه سيبويه انما هي في
حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
الشلبين وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى
أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمه المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات
القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير
سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط
وهو الذي عمل في الخبر كحاله قبل دخول لا سكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسميها ولذلك
قال الاشمونى مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا في الاسم
فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظا وهو باق تقديره ولذلك يتبع
اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها أفاد جميع ذلك الصبيان (قوله الا في الاسم)
أي لقربه منها ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المغنى الذي عندي ان
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لارجل ظريفا بالنصب فمثل يازيد
الفاضل بالرفع أي ان نصب ظريف بقبعية اللفظ لا محل كان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فمذهب سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع
المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع للاثنتين وارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر كل كل
خبر مستقل ويكونان جملة واحدة كذا قيل ورد بهما وان كانتا عاملتين في الخبر لانهما مثلان لفظا ومعنى فيجوز
عملهما في اسم واحد وعمل واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والدماميني قال الروداني
والحق المشبه أن رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حديثه اذ لا يعمل معمول
لعاملين ثمة لا أولا لاستحالة أثر بين مؤثرين ولان قائمان لكونه مثني لا يخبر به عن كل من الاثنين بل
عن مجموعهما فلازم كونه معمول للمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز ان وعمرا قائمان وعلى هذا فلا
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل
زيد وعمرا قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)
سيأتي محترزه في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك في الاسم الثاني وحده فان
أوجه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها
ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشمونى اقتصر
أو نصب أو يرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركيبه مع
لا الثانية وتكون لا الثانية
عاملة عمل ان نحو لاحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف نحو لاحول
ولا قوة الا بالله ومنه قول
الشاعر

لانصب اليوم ولا خلة

اتسع الخرق على الراقع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الاول ان يكون
معطوفا على محل لا واسمها
لانهما في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لازادة
الثاني ان تكون لا الثانية
عملة عمل ليس الثالث
ان يكون مرفوعا بالابتداء
وليس للعمل فيه وذلك
نحو لاحول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا لعمركم الصغار بعينه
لا أم لي ان كان ذاك ولا أب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الواجهة
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجل ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

فلا نفو ولا تأنيم فيها * وما فاهوا به أبدا مقيم

على كون الاول مفردا كالثاني كمثل المنصف وحينئذ فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المنصف وان رفعت أو لا لا تنصبا بقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر لانه صليق منع نصب
الثاني على رفع الاول أي ففتح أو نصبه لسكونه مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومع رفعه سواء كان
مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجاء خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بدليل انه حقيق فيه بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الادوجه لان القياس مع وجود لا بناؤه لانصبه
وأيضا لا الاولى لان عمل النصب في لفظ الاسم لا يكون مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبني الشبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر اه صبان وجوز الزحشري نصبه
بمحدوف أي لا أرى قوة وقال يونس وجاعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنبؤين المنادى المفرد
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكن تنوين للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى
وخبر الثانية محدوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لقومته على النفي والخبر محدوف اما خبر
واحد لهما أي لا نصب ولا خلة بيننا أو لكل خبر وبتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان
خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بالان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممنوع أفاده المصريح وفيه نظرا أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعده زائدة
لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطفا مفردا لا بلة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جاء واحدة نعم على منه يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه
يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروي
اتسع الفتق على الرائق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان القافية قافية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تنسلط على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحدوف شئيهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للعمل فيه) أي لوجود شرط
الغائب وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل للمعطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطفا للجل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محدوف
وجوب أي لعمركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغنيين محجمة الدل والخوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لسكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي تركيبه مع الثانية والنصب
أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لا لغائها أو عاها كليس أو زادت ما عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله ميم عن الدماميني
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الالفاظا مع بقائه تقدير
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم ان هذا المبتدأ لا
يعمل في شئ الآن يقال الثاني والثاني كالشئ الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى
كليس أو أهملت لثلاثي وارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله
فلا نفو الخ) اللغو الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أئمت والضمير للجنة وما فاهوا أي نطقوا به وهذا
من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملحق من بيتين وأصله
فلا نفو ولا تأنيم فيها * ولا حين ولا فيها ملهم

وفيه

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست
بناصب فيسقط النصب ولهذا قال المصنف وان رفعت أو لا لا تنصب (ص) ومفردا نعتا لبنى إلى * فافتح أو انصبين أو ارفع تعدل (ش)
ان كان اسم لا مبنيًا ونعت بمفرد يليه أي لم يفصل بينه وبينه بفواصل (١٤٥) جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

على الفتح لتركيبه مع اسم
لا نحو لارجل ظريف
الثاني النصب مراعاة لمحل
اسم لا نحو لارجل ظريفا
الثالث الرفع مراعاة لمحل لا
واسمها لانها في موضع رفع
عند سيبويه كما تقدم نحو
لارجل ظريف (ص)
وغير ما يلي وغير المفرد *
لأبن وانصبه أو الرفع
اقصد

(ش) تقدم في البيت
الذي قبل هذا أنه اذا
كان النعت مفردا
والمنعوت مفردا ووليه
النعت جاز في النعت ثلاثة
أوجه وذكري في هذا البيت
انه اذا بدل النعت المفرد
المنعوت المفرد بدل فاصل
بينهما بقا فصل لم يجز بناء
النعت فلا تقول لارجل
فيها ظريف بيناء ظريف
بل يتعين رفعه نحو لارجل
فيها ظريف أو انصبه نحو لا
لارجل فيها ظريفا وانما
سقط البناء على الفتح
لانه انما جاز عند عدم
الفصل لتركيب النعت مع
الاسم ومع الفصل لا يمكن
التركيب كما لا يمكن التركيب
اذا كان المنعوت غير مفرد

ولا ينفصل اسم ساهرة ونحو * وما فاقوا الخ والحين بالفتح والملك والمليم اللاتم والساهرة أرض بجودها
انتهى تعالى يوم القيامة فالمنى فيها الحكم بروجح (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كليس أو اهداها
وسايعدها مبتدأ مستقل أو يزادنها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كليس أو اهداها وتقدير خبر واحد
أو اثنين يعلم عامر (قوله ولا يجوز النصب) أي عطف على المحل أو تبع اللفظ لا يتفاهما أما النصب بمحذوف
كما صرح عن الزخشرى فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا
كليس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
أو يزادها أو عملها كليس فتلك أحد وعشرون وجهًا يتمتع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعمل الاول كليس
مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافًا أو شبهه مع ابدال البناء
بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يتمتع منها الاربع السابقة مع كونه مضافًا
أو شبهه بثانية وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتي في كونه مضافًا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب
فتسكون ستة في سبعة اثني باثنين وأربعين يتمتع منها نظير الثمانية الماضية مع اثني آخرين وهما نصب
الاول سواء كان مضافًا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
الثاني أربعة عشر في ستة الاول باربعة وثمانين يتمتع منها ضعف ما قبله فجمله الصور مائة وتسعة وعشرون يتمتع
منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا
تمنع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو ببيان كذا قيل والظاهر ارجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا
تقدم يعرب حالا وتعرب هي بحسب العوامل ولبنى وبلى صفتان لنعته أو الاول متعلق بالثاني وحذف
مفعول انصبين وارتفاع دلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركيبه مع اسم لا)
أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لامثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح
والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لثلاثين تركيب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصريح ذلك
ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسمًا واحدًا قبل دخولها تخمسة عشر
وبعلبك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركيبه مع لا والنعت
بنى لتركيبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الآن يكون
من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه
كان كأنهما معًا تضمناهما فبنيا وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم يكن بان صفة
المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة
ليست مبنيّة بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر
ان من جعل الموصوف في البناء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن
وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من
ذكره هنا الا ما مر من بعضهم في لا بالكل فليتأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعا للفظ واعرابه
مقدر كما صر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبين المجزوم

(١٩ - (خضري) - اول)
نحو لا طالع اجملا ظريفا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كاملا أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالمضاف والمشبّه
بالمضاف يتعين رفعه أو انصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين
النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب بر فيها ولا غلام رجل فيها صاحب برو حاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لارجل ظريف وظر يغا وظريف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لا حكما * له بما للنعت ذى الفصل انتهى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لا نكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وذ كرى هذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكأنه قال لارجل ولا امرأة (١٢٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالزاع

والنصب سواء تكررت
لأنحو لارجل ولا غلام
امرأة أولم تتكرر نحو
لارجل وغلام امرأة هذا
كأنه اذا كان المعطوف نكرة
فان كان معرفة لا يجوز فيه
الالزاع على كل حال نحو
لارجل ولا يزيد فيها (ص)
وأعطى لامع همزة
استفهام
ما استحق دون الاستفهام
(ش) اذا دخلت همزة
الاستفهام على لا النافية
للجنس بقيت على ما
كان لها من العمل وسائر
الاحكام التي سبق ذكرها
فتقول لارجل قائم ولا
غلام قائم ولا طالما
جيبلا ظاهر وحكم
المعطوف والصفة بعد
دخول همزة الاستفهام
كتحكيهما قبل دخولها
هكذا اطلق المصنف رحمه
الله تعالى هنا وفي كل ذلك

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو محترز قول
المصنف ومفردا مع قوله المبني قال ابن غازي ولو قال
وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان أفردا واتصلا
لاغنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لا مبني بلا فلاولى
حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذف وبوت وليس الفتح
بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (تنبيه) البديل النكرة كالنعت المفصول نحو لارجل وامرأة فيها
بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبها مع البديل منه لانه على نية تكرار العامل فيبينهما ففصل مقدر وجوز
بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيدوك فيها وكذلك قال
في عطف البيان وأما التوكيد فلاولى في اللفظي منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه
ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتمتع برفعها لعدم
تسلط لا على المعرفة (قوله وأعطا) قال سم يمكن شموله للعامة عملان وليس (قوله دون
الاستفهام) ليس فيه مع الاول ايطاء لتخالفهما نرفا وتكبرا (قوله فالحكم كما ذكر) لكن مع
التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشلو بين عدم وقوعه (قوله الارعواء) أي
انكشافا عن القبيح وهو اسم لا خبرها محذوف أي موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والشبهة الشباب
وأذنت أي أعامت والهمز بفتح حنين الكبر وقدرهم هرما كتب نعبا فهو هم اذا كبر وضعف كذا في
المصباح (قوله الا اصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسمى خبرها أوصفته والخبر محذوف
أي موجود والذي لا قام أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذامت هل ينتفي اصطبار اسمى زوجتى أم تتجدد
وأم اما متصلة بالمطلوب بهامع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى
الاستفهام عن التجدد ما مبني (قوله الاعمال في الاسم) أي ولا خبرها لانها بمنزلة أئمتي فقولك الاماء
كلام تام جلا على معناه وهو أئمتي ماء فلا خبر لها لالفاظا ولا تقديرا كما قاله اللماميني والاسم هنا بمنزلة
المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز العاوها) أي لانها كابت وهي لا تاتي
(قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله الاماء ماء
باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كتررت برجل برجل صالح ويسمى

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما
ذكر من انه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فمثال التوبيخ قولك لارجل قائم ومنه قوله
أ لا ارعواء لمن وات شبيبته * وأذنت بشيب بعهدهم
ومثال الاستفهام عن النفي قولك لارجل قائم ومنه
أ لا اصطبار اسمى أم لها جلد * اذا ألقى الذي لا قام أمثالي
وان قصد بالاغنى فذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يمتشى اطلاق المصنف ومنه سيبويه أنه لم يبق لها الا
عملها في الاسم ولا يجوز العاوها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعمالها للتعني قولهم الاماء ماء باردا وقول الشاعر
* ألا عمرولى مستطاع رجوعه *

الغلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط
الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التميمين

والطائيين وكثر حذفه عند

الحجازيين ومثاله أن يقال

هل من رجل قائم فنقول

لا رجل ونحذف الخبر وهو

قائم وجواب عند التميمين

والطائيين وجوزا عند

الحجازيين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر غير

ظرف ولا جار ومجرور

كأمثل أو ظرفاً أو مجروراً

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فنقول لا رجل فإن لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحداً غير

من الله وقول الشاعر

ولا كريم من ولدان

مصباح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتراز بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فإنه

لا يجوز حينئذ الحذف

كما تقدم (ص)

﴿ظن وأخواتها﴾

انصب بفعل القلب جزأى

ابتدا

أعنى رأى خال هلمت

وجدا

نعتاً موطئاً فهو مبني على الفتح وتركبه مع الأول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين
تنوين بارداً لأن العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني نو كيدا ولا بدلاً كافي التوضيح
لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفاله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم
التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكنا ههنا وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه
أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون لراء آخره موحدة أي يصلح وفاعله
ضمير العزم وأثبات بثلاثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أي أفسدت ويد الغفلات فاعله
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخيلاً واحتج المازني
بالبيت على سيبويه فقال مستطاع ما خبر لا في بطل قوله لا خبر لها وصفة لا سمها امر إعادة لا ابتداء في بطل قوله
بعدم ذلك وأيا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه والجملة صفة
ثانية لعزم بعد وصفه بولي ولا خبر لا لاقال الردائي ونحو الرصيفية مكبرة لا يشك عاقل في أن المسمى إنما
هو استطاع رجوع العزم لا العزم المدبر المستطاع رجوعه فاستطاع هو الخبر بلا شك ﴿تنبيه﴾ ترداً لا
للتنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو لا أن أولياء الله الخ الأيام يأتيهم وللعرض
والتحضيض فتختص بالفعلية نحو لا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقانون قوماً الخ (قوله إذا المراد الخ)
إذا شرطية كما يشير إليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هي إذا الفعلية لأن المراد لا يظهر في كل
تركيب كالأخفى (قوله إذا دل دليل) أي مقالي كوقوعها جواباً للسؤال أو حالي بأن دل عليه السياق
نحو فلا فوت أي لم قالوا لا ضير أي علينا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الأنحو لا اله الا الله فيرفع ما بعده الا على
البدلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل
الاسم قبل النسخ وليس هذا مبني على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله)
أغير من الله المراد بالغيرة لازمة وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمة لا انفعال النفس من فعل
ما يستكره لاستحالاته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته يخاف يخاف غضب من فعلها
والصدر غيرا نخوفاً وغيره كضربة ولا يكسر أو لم كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ)
فيل أنه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها
فقدمت حاتم فقال النبيتي

هلا سألت النبيتين ما حسبي * عند الشتاء إذا ما لعبت الرجب

ورد جازرهم حرفاً مصرمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تليح

إذا اللقاح غدت ماني أصرتها * ولا كريم من ولدان مصباح

والحرف النافقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليسكون
أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتليح الشحم لشبهه الملح في البياض واللقاح جمع
لقوح وهي النافقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع النافقة لئلا يرضعها ولدها وإنما ناتي وتترك
عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصباح اسم مفعول من صبغته سقيته المصباح
والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ظن وأخواتها﴾

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابسة أي جزأى جملة
ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق ببعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو
الصدر أو غيره مما يمتنع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدماً على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناصخة للابداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودري وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية ظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فغال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شئ
محالة وأكثرتهم جنودا
فاستعمل رأى فيه لليقين
وقد تستعمل رأى بمعنى ظن
كقوله تعالى انهم يرونه
بعيدا أى يظنونوه ومثال
علم علمت زيدا أخاك
وقول الشاعر
علمت البازل المعروف
فانبعث
اليك بنى واجفات الشوق
والامل
ومثال وجده قوله تعالى وان
وجدنا أكثرهم لفاستقين
ومثال درى قوله
دريت الوفى العهد يا عرو
فاغتبط

كلهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استغها ما فى البابين كائن كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخسبرته فعلى اضممار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره تبعضه ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلم أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا همر او صبرت الطين خرفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيدا عمرو ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار أحيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أحوال من مفعوله (قوله الذ) بسكون الدال لغة فى الذى وكاعتد قد صلتته احتزبه عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد مررت والتى بمعنى صبر وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان جاريا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدا وكصبرا صلتته وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صبرا نصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما نصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمجموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودري لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه بغير ذلك (قوله فغال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لابعنى أبصر أو أصاب رثته والاعتادت لواحد وأما بمعنى الراى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنتين كراى الشافعى كذا حلالا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج ترا كين قصد الخارج

وتارة لواحد هو مصدر ثنائيه ماضيا فالاولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصريح هذا عدم الاحتياج حيفئذ لنقد المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدمامين ما يخالفه (قوله محالة) أى قدرة وهو تمييز لا كبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تمييز لا كثرهم بالثالثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى يمتنعوا زراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعث فى النفي والقرب فى الوقوع فى الآلية الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمتوه من مؤمنات وكان عليه ذكره كراى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى الماتن والتى من علم يعلم عالما كقصر يفرح فرحافهو أعلم والمرأة عالما اذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال عامه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشقة السفلى يسمى أفلح بالفاء والخاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لابعنى أصاب الشئ أى لقيه والاعتدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل الوجود أيضا ولا بمعنى اشتغنى أو حزن أو حقد لازوم الثلاثة ومصدر الثالثة موجهة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثليثها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد اما فاعله أو مضاف اليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به

وعروم رخيم بحذف التاء والاغتباط بالغين المصحمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فليغبطك غيرك أو انه دعاء له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أوصافه الحميدة قال أبو حيان ولم يمدأ صحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمنه في البيت معنى عامت والتضمين لا ينقص اهـ لکن فی التوضیح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالياء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهزمة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدرا كم به قيل الامع الاستفهام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسبب الجملة مسد للمفعولين والوجه ما في الجمع والمغنى انها سدت مسد للمفعول بالياء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهي التي بمعنى اعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً والاعتدت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يدكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها ففسدت مسد لمفعولها كقوله

فقلت تعلم أن لا صيد غرة * والانضيحها فانك خاتله

وفي حديث الدجال تملوا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني فهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها خال والكثير فيه كسر الهزمة على غير قياس كقوله

خالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا استطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع في مشيه أي عرج أو اعوج فلازمة (قوله دعاني) أي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلق والياء من خلتنى مفعول أول والثاني جملة في اسم وقوله فلا أدعي به يظهر انه على تقدير الانكار أي أفلا أدعي به والخال انه أول اسم لي وقد عمل خال في ضميرين لشيء واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقال الفتح وان كان القياس في مضارع فعل المكسور بفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذاشقرة وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى عدت لواحد وفتح سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كنصر أو حسباناً بالضم والكسر وحساباً وحسابة بكسر هـ من قاموس (قوله رباحاً) تمييز لخبر وثاقلاً كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزل والافلازمة اما الهزل ضد الجدي فيبني للفاعل (قوله فان تزعميني الخ) الياء مفعول أول وجملة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا أفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسبب لانه لا يصدر غالباً الا من الجاهل والاكثر تعدي زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الدين كفروا ان لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعر لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السرا في الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت زعم فلان كذا فعناه قاله معتقداً وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية لنفسية الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فاسكتاً فكذب أي قال قولاً غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقداً لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أي هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بنس مطية القوم زعموا اذ

وهي التي بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدوها

فبالغ بلطف في التحصيل

والمكر

وهذه مثل الأفعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلت

زيداً أخاك وقد تستعمل

خال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمهن

وخلتني

لي اسم فلا أدعي به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين

كقوله تعالى وظنوا أن

لا ملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

رباحاً اذا ما المرء أصبح ثافلاً

ومثال زعم قوله

فان تزعميني كنت أجهل

فيكمو

فاني شررت الجلم بعدك

بالجهل

ومثاله عد قوله فلا تعد المولى شريكك في الغنى * ولكن المولى شريكك في العدم ومثاله حقاؤه قد كنت أحمقاً بأعمى وأخافه حتى أملت بنابو مالمات ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنايا وقيد المصنف

جعل يكونها بمعنى اعتقد
احترازاً من جعل التي بمعنى
صير فانها من أفعال
التحويل لا من أفعال
القلوب ومثاله ب قوله
فقلت أجزني أبلالاً

والأفهمني امرأها لكا
ونبه المصنف بقوله أعني
رأى على أن أفعال القلوب
منها ما ينصب مفعولين وهو
رأى وما بعده مما ذكره
المصنف في هذا الباب
ومنها ما ليس كذلك وهو
قسمان لازم نحو جبن زيد
ومتعد إلى واحد نحو كرهت
زيداً هذا ما يتعلق بالقسم
الاول من أفعال هذا الباب
وهو أفعال القلوب وأما
أفعال التحويل وهي
المرادة بقوله والف كصبرا
إلى آخره فتعدي أيضاً إلى
مفعولين أصلاً المبتدأ
والخبر وعداها بعضهم سبعة
صير نحو صبرت الطين
أبريقاً وجعل نحو قوله تعالى

وقدمنا إلى ما عملوا من عمل
فجعلناه هباء منثوراً
وذهب كقوله وهبني الله
فذلك أي صيرني واتخذ
كقوله تعالى اتخذت عليه
أجراً واتخذ كقوله تعالى
واتخذ الله إبراهيم خليلاً وترك

هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للحكي لأنك لا تقول زعموا إلا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر أنه ليس
مراد السبراني ومن معه الخصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فن العلم قول أبي طالب
* ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالمه بدليل قوله بعد

* وأقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل
ولذلك قال الفاعل كهي أنه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قالت زعم فلان
كذا فقد يكون ذلك حقاؤه كالكذب أو باطلاً كالأية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله صد)

أي لا بمعنى حسب المال والاعتد لواحد (قوله فلا تعد المولى) هو للزعمان بن بشير الصحابي وقوله
واني لأعطي المال من كان سائلاً * وأغفر للمولى المجاهر بالظلم
واني متى ما تلقى جازم له * فأيئنا عند الشدائد من صرم
أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي وألصاحب أي لا تحسب الصاحب هو من يخاطبك في الغنى بل في العدم
بضم فسكون أي الفقر لأن كل الناس تملق للغنى كما قال ابن دريد في مقصورته

والناس كلا إن بحث عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى
عبيد ذي المال وإن لم يطعموا * من غمره في جرة نشي الصدا
وهم لمن ألقى أعداءه وإن * شاركهم فيما أفاد وحوى
وقال آخر

حتى الكلاب إذا رأيت ذا أثره * حنت إليه وحركت أذنانها
وإذا رأيت يوماً فقيراً معدياً * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كنتم أو غلب في المحاجة من حاجيته
فجونه أي فاطنته فغلبته والاعتد لواحد في السكل ولا بمعنى أقام أو نخل والافلازمة (قوله أخافه)
بتنوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي موثوقه أو بالاضافة أي أخا وثوق والملمات الحوادث (قوله والا
فهني) أي ظنني هالكا (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم المضى لجر يانه كالمثل والنداء بالكسر
يدوي قصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجراً) مقتضى الشارح أنه بمعنى
صيرت ففعوله الاول أجراً والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى إذا ما
تركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب إذا قوله بعده

نعمد حتى ظالمنا ولوى يدي * لوي يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لأن الصغير يحتاج إلى من يزيل
القنر عن فمه وأنفه وتعمد بالعين المجمة أي ستر ووجد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول
واحد فضمن معنى صير فتعدي لاثنين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ)
حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجدد مصائبه فهو مرفوع
بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه أنه مشئى حدث بفتح حين بمعنى حادث فنونه مكسورة
وعليه فضمير رد للقدر أي مقدار من المصائب وسمن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي سزن ويطلق
على السرور أيضاً كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التمييز ضرب العامل

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يعرج في بعض وقوله وريته حتى إذا مات تركته * أخالقوم واستغنى عن المسح شاربه في
ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

فرد شمورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص)

ما
من قبل هـ ب والامر هـ ب
قد أنزما
كانا تعلم ولغير الماض
من
سواءما اجعل كل ماله
زكن
(ش) تقدم ان هذه
الافعال قسمان أحدهما
أفعال القلوب والثاني أفعال
التحويل فاما أفعال القلوب
فتنقسم الى متصرفة وغير
متصرفة فالمتصرفة ما عدا
هـ ب وتعلم فيستعمل منها
الماضي نحو ظننت زيدا
قائما وغير الماضي وهو
المضارع نحو وأظن زيدا
قائما والامر نحو ظن زيدا
قائما واسم الفاعل نحو أنا
ظان زيدا قائما واسم المفعول
نحو زيدا مظهرين أبوه قائما
فأبوه هو المفعول الاول
وارتفع لقيامه مقام الفاعل
وقائما المفعول الثاني
والمصدر نحو عجبته من
ظنك زيدا قائما ويثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت
للماضى وغير المتصرف
اثنان وهما هـ ب وتعلم بمعنى
اعلم فلا يستعمل منهما الا
صيغة الامر كقوله
تعلم شفاء النفس قهس
عدوها
فبانح بلطف في التحيل
والسكر

في مثل كضرب الله مشلا عبدا وضرب لهم مشلا أصحاب القرية فمثلا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبت
كسبتا فري من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووردوا ظهورهم مفعول ثان لظرف التبدلان الظرف
يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الروداني هذا الوجوب بانه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين
السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالخى ان نبتا معنى طرح ووردوا ظرف
له لا معنى صبروا واضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكر مثلا مفعول له والمنصوب الثاني بدل أو بيان
(قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجحه آخر البيات وأمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو
ضمير الشأن ومن قبل هـ ب صلة ماى ما ذكر من قبله (قوله والامر) مبتدأ وهـ ب مبتدأ ثان خبره ألزما
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أى الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لالزم لجواز تقديم معمول الخبر
الفعل على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجل الاول كل المضاف الى الموصولة والموصوفة
بجمله زكن أى علم ومن سواءما حال من غير أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون
ذلك الغير من سوى هـ ب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالخصر على خروج الصفة
المشبهة لعدم صوغها من غير الازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب للمفعول أصلا والثاني
لا ينصب لمفعولين وان صح صوغها من القلبي كز بدأ علم من عمرو وما أعلمه صبان (قوله أنا ظان) أى
أنا رجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود
ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سيجاعى (قوله الا صيغة الامر) اما هـ ب فاتفق واما
تعلم فعندنا علم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أى علمت قال سم وقياس
تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بان يسد مسد
مفعولها ثان وأن وصلتهما وان كانتا في تقدير المفرد لتضمنهما المسند والمسنود اليه صريحا وهى حيثئذ عاملة
في لفظ المصدر المتصدي من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلة عنها والاسكسرت ان ويجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين لسمى واحدا كظننتنى قائما وخلتنى لى اسم أن رآه استغنى وألحق بها في ذلك
رأى الحامية والبصرية بكثرة نحو انى أراى أعصر خرا وقوله

ولقد أراى للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمالى

وعدم رفقه ووجد بمعنى لقي بقلة دون يلقى الافعال فلا يقال ضربتني اتفاقا لئلا يكون الفاعل مفعولا بل
ضربت نفسي وظلمت نفسي ليعتبر اللفظان فان ورد ما يوههم قدر فيه النفس نحو وهزى اليك وضمم اليك
جناحك أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا
اياى (قوله بالتعليق والالغاء) أى بمجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافى
أنه يشاركهن في الالغاء كان كز يدا كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ما لغاة لازائدة وفي شرح الكافية
ما يساعده كذا في النسخة ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة خبرهن نحو فليظنرايها أركى طعاما
فستههرو ويصرون بأيكم الفتون يستأون أيا ن يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت
أيهم يدا علم أن الجملة مع المعلق سادة مسد للمفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت زيدا أبو
من هو قال بعض المغاربة فالعامل حيثئذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على انها
مفعول ثان وقيل لا تعليق حيثئذ لان حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في
لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبو قائم ويؤيد الاول ما سيأتى في الشرح عند تمثيله بان لبثتم فان

فالتعليق هو ترك العمل لفظاً دون معنى لما منع نحو ظننت لز يدقائم فقولك لز يدقائم لم تعمل فيه ظننت لفظاً لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
لكنه في موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لز يدقائم وعمر امتطلقاً فهي عاملة في لز يدقائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظاً ومعنى للمانع (١٥٣) نحوز بدظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لافي المعنى ولا في اللفظ

ويثبت المضارع وما بعده
من التعليق وغيره ما ثبت
للماضى نحو اظن لز يدقائم
وزيد اظن قائم وأخواتها
وغير المتصرف لا يكون
فيها تعليق ولا الغاء وكذلك
أفعال التحويل نحو صبر
وأخواتها (ص)
وجوز الغاء لافي
الابتداء

وانوضمير الشأن أولام
ابتداء

في موهم الغاء ما تقدم
والترزم التعليق قبل نفي ما
وان وللام ابتداء
او قسم
كذا والاستفهام ذاله
انتم

(ش) يجوز الغاء هذه
الافعال المتصرفه اذا وقعت
في غير الابتداء كما اذا وقعت
وسطاً نحووز يدظننت قائم
أو آخر نحووز يدقائم ظننت
واذا توسطت فقبل الاعمال
والالغاء سيمان وقيل الاعمال
أحسن من الالغاء وان
تأخرت فالالغاء أحسن وان
تقدمت امتنع الالغاء عند
البيان فلا تقول ظننت
زيد قائم بل يجب الاعمال

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت أهذا صحيح أى في ذلك
أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذكركم فأت أيهم زيد والافعال راجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من
هو حال لانها النشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتغال بالاعتذار والظاهر جريان
الخلافاً المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضاً (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
في المحل دون اللفظ فكانه لم يعمل كل مرة المعلقة لمرور وجهه ولا مطلقه لاساءة الزوج عشرتها (قوله المانع)
هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظاً لثلاث زول صدارتها
بسبب عمله فيها أو فيما بعدها فتكون حشواً وهو باطل (قوله لا المانع) أى لفظي بل معنوي وهو ضعف
العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أى لقوتها لانها تؤثر في الدوات بقلبها وتحويلها
واقليمية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعملت وألغيت
ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظها محالة واحدة فتناسب كون عملها كذلك وهل المراد بعدم الغاء
ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلاً وعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلاً وأنه
يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول فليحذر (قوله لافي الابتداء) عطف على محذوف أى في حال توسط
العامل أو تأخره لافي حال الابتداء به أى جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوى وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه
الجناس التام لاختلاف معناه مع اتفاق لفظهما ولا تضرب في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أى بشرط عدم انتفاء الفعل والاعتين الاعمال كن يدقائم
لم اظن لان الغاء حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين وأما
قوله وما خال لدينا الخ فتقول بما سياتى لا مانع ولوسلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من أوله فتأمل
ويشترط أيضاً كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والاوجب الالغاء كن يدقائم ظنى غالب
لامتناع عمل المصدر مؤخر ونحو لز يدقائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل الفعل معلق بها لا مانع
ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيمان) أى لان الفعل لما ضعف بالتوسط
قاربه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أى لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا
تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أى اذا لم يؤكده العامل بمصدر منه صوب
كن يدقائم ظننت ظناً والافعال لا قبح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينهما
شبه التناقض فان أكد بصير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلاً لعدم صراحتهما في المصدرية وكذا يقال
في المتوسط (قوله وان تقدمت) أى على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجمله غيرهما
كما تنظنت زيد قائماً فقبل رجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
لتقدم ما في الاول واتى في الثاني الالغاء على الارجح (قوله وأمل) عطف مرادف وهو لا يكون
الابالوار وقد نوم منه صوب تقدير الضرورة على حد * أى الله ان أسمو بام ولا أب * وخال بكسر الهززة
أفصح من فتحها والتأويل العطاء (قوله كذلك) أى مثل الادب المذكور في قوله قبله

اكتنيه

فتقول ظننت زيد قائماً فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاء ما تقدمت أول على اضمار ضمير الشأن كقوله

أرجو وأمل ان تدنومودتها * وما خال لدينا منك تنويل فالتقدير ما خاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول
الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله
كذلك أدبت حتى صار من خاتى * انى وجدت ملاك الشيمة الادب

والتقدير اني وجدت المالك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بال لازم بل هو جائز بحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيدا قائم ومثاله بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعاني تسلط العامل (١٥٣) على ما بعده في نصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو

حذفت ما قلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأني فيها ذلك لانك لو حذفت المعاني وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم ههنا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتعميل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعاقب الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز زيدا قائم ولا عمرو أولام لا ابتداء نحو ظننت لز زيدا قائم أولام القسم نحو علمت ليقومون زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات والاستفهام وله صور ثلاث الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون

اكتنيه حين أناديه لا كرمه * ولا أتعبه والسوءة القلب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اني وجدت المالك قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها التأكيدي لا تثبت فتنا في النفي فتأمل (قوله) بل هو جائز (أي الامع المصدر واللام فيجب كاسر) (قوله) فانه لازم (أي الا اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان أحدا لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله) ولعله مخالف (الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله) بعده لا النافية قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانها لا يلزمان الصدر الا حينئذ كما نقله في المعنى عن سيبويه في لا وان مثلهما قال في التوضيح والقسم اما لم يفظ كعلمت والله ان زيدا قائم ولا زيدا قائم ولا عمرو ومقدر كمال الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرو كرر لوجوبه مع المعرفة لالغاء لامعها لکن لا فرق هنا بين اللغاة والعاملة كليس أو ان (قوله) اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعمن تسأل (قوله) لعلم عرفان (الخ) انما به على هذين دون باقي الافعال مما امر التنبيه عليه لانها أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله) اذا كانت علم بمعنى عرف (الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فعني علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعني عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله) ولراي) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤ بالفظها وهو المصدر الاصطلاحي فإضافة رأي اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الخلف فن إضافة الدال للدلول وما مفعول انم وانتم أي انسب صلها ولعلمت متعلق به وطالب حال من علم احتزبه عن العرفانية ومن قبل امامت متعلق بانتمى لجرد الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما

(٢٠ - (خضري) - اول) مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيدا قائم أم عمرو (ص) لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملزمه (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمماتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي انهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بمنهم (ص) ولراي الرؤ يا انم بالعلماء * طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأي

حاصية أى لارؤى فى المنام تعدت الى المفعولين كانه تعدى اليهما مع المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولأى الرؤى يا نهم أى انهم رأى التى
مصدرها الرؤى يا ما نسب لهم المتعدية الى اثنين فعبر عن الجمعية بما ذكر لان الرؤى اوان كانت تقع مصدر الغير رأى الجمعية فاشهور كونها مصدرا
لها ومثال استعمال رأى الجمعية (١٥٤) متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أراى أعصر خرافا لباء مفعول

أول وأعصر خرافا جملة فى موضع المفعول الثانى وكذلك قوله
أبو حنبل يورقنى وطلق
وعمار وأونة انالا
أراهم رفقتى حتى اذا ما
تجافى الليل وانخزل الخزال
اذا أنا كالذى يجرى لورد
الى آل فلم يدرك بلالا
فألهاء والميم فى أراهم
المفعول الاول ورفقتى هو
المفعول الثانى (ص)
ولا تجز هنا بلا دليل *
سقوط مفعولين أو مفعول
(ش) لا يجوز فى هذا
الباب سقوط المفعولين
ولا سقوط أحدهما الا
اذا دل دليل على ذلك
فقال حنبل المفعولين
للدلالة ان يقال هل ظننت
زيدا قائما فتقول ظننت
التقدير ظننت زيدا قائما
خلفت المفعولين للدلالة
ما قبلهما معا لهما ومنه قوله
بأى كتاب أم بأية سنة
ترى جهم عارا على
وتحسب
أى وتحسب جهم عارا على
خلف المفعولين وهما
جهم وعارا على للدلالة

يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الجمعية
لا تبنى كأفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها
خلافًا للشاطبي (قوله حليمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا
رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى برأى الرؤى ياد قوله لان الرؤى بالخ جواب عما يقال ليس فى كلامه
نص على المراد اذا الرؤى يستعمل مصدر الرأى مطلقا جمعية أو غيرهما فأجاب بما ذكر ومنه ذهب الحريرى
والمنصف انها لا تأتى غيرهما فلا اشكال عليه وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والجمعية (قوله أبو
حنبل) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأتالا مرخم اثلة فى غير النداء للضرورة ويورقنى أى يسهرنى
خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه وأونة جمع وأن ظرف للخبر المحذوف أى يورقونى آونة وحتى
ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجافى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية بخائيه دخلت فى جواب الاولى
والورد المنهل أى الماء العذب والآل بالماء السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء وبلا بلا بكسر الموحدة
ما يبل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما
(قوله ورفقتى هو المفعول الثانى) بحث فيه الدمايين بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لانه
محقق قبل ذلك قال فرقتى حال لانه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم
رفقة بقطة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالرفقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحقة
كما يعطيه النظر السديد أى أراهم مجتمعين بى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا
دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لدليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما
الثانى فاتفق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بخلف أحدهما فقط بالدليل كحذف
جزء الكلمة وهو متنع بخلاف حذفها معا فمختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتامها وهو ساغ وجوزه
الا كثرون مطلقا والأعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنه سيديويه والاختفاء مطلقا كما هو ظاهر المنصف
وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتقده حقا ووطنتم ظن السوء أى ظننتم انقلاب الرسول
والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالحذف فى كل الدليل لان أعنده علم الغيب
يشعر بهما فى الاول وبل ظننتم ان لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما فى الثانى ويسمع فى الثالث
يشعر بالاول وحال مخاطب الثانى (قوله فى هذا الباب) أى لا نعدم الفائدة فيه بالخلف اذ يكون اخبارا
بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يخالو أحدهم ذلك بخلاف غير هذه الأفعال كاعطيت وكسوت
وضربت فلاخبار بمجرد الفعل مغيبدان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم
ثم محل المبع اذا أر يد مطلق علم أو ظن فان أر يد ظننت ظنا عجبيا أو أر يد تجدد الظن مثلا وأبهم المظنون
لنسكتة فينبغى الجواز كفى الوردانى وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار أو عندك لحصول الفائدة
حينئذ كفى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كفى الوردانى والضمير فى
جهم لآل البيت وهو للكميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت
وقوله فلا تظنى غير مفرغ على ذلك القسم وهما غير لائزول المفهوم من نزلت ومنى متعلق بنزلت وكذا

بمنزلة

ما قبلهما معا ومثال حذف أحدهما للدلالة ان يقال هل ظننت أيدا قائما

فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتحذف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم
أى فلا تظنى غيره واقعا غيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المنصف هو الصحيح من مذاهب النحويين
فان لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما

(ص) وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وغير ظرف أو كظرف أو عمل وان ببعض ذى فصلا بحتمل

بعده في موضع نصب على
المفعولية ويجوز اجراؤه
بجري الظن فيمنصب المبتهدا
والظرف مفعولان كما نصبهما
ظن والمشهور ان للعرب في
ذلك مذهبين أحدهما هو
مذهب عامة العرب انه
لايجرى القول بجري
الظن الا بشرط ذكر
المصنف منها أربعة وهي
التي ذكرها عامة النحويين
الاول ان يكون الفعل
مضارعا الثاني أن يكون
للمخاطب واليهما أشار
بقوله اجعل تقول فان
تقول مضارع وهو
للمخاطب الثالث أن يكون
مستفهما بالاستفهام واليه
أشار بقوله ان ولي
مستفهما به الشرط الرابع
أن لا يفصل بينهما أي بين
الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا مجرور ولا
مفعول الفعل فان فصل
بأحدهما لم يضر وهذا
هو المراد بقوله ولم يفصل
بغير ظرف الى آخره
فشال ما اجتمعت فيسه
الشروط قولك أنتقول
عمر منطلقا فمفعول
أول ومنطلقا مفعول ثان
ومنه قوله

بمنزلة الحب المكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أي فلا تظني غيره كأننا
منى ومتعاق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)
أي مفعول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال سم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى
الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو أذ لم تزد على ما قبلها وقال سيمويه الظاهر انها احتراز عن الفصل
بالسك و يشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهي انما هو عن تتبع
الرخص من مذاهب متعددة لافي مذهب واحد كما هنا وهو عمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل
(قوله ان تحكى) أي بالفظها الاصل بالانغير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
كقوله زيد عمر ومنطلق أم لا كقول أو قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجاعا فلك ان تقول قال زيد
انطلق عمر ولو حكيت قول زيد أنا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو
بخيل كافي الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرح فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحد امنعه
(قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد في معناها كقالت شعرا أو
فصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقالت كلمة أي لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الا أن
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
بجري الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجاعا
وهل المراد مجراه في العمل فقط مع بقاءه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله فينصب الخ
أوفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سالم وعليه
فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه كما بحثه
المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجر والاوجب الرفع على الحكاية نحو أنتقول زيد
عمر ومنطلق لأنها تبعد من الظن لكونها التبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروا زاد في التسهيل
كون القول حاليا ورده الاكثر بقوله

أما الرحيل فتدون بعده * فتى تقول الدار تجتمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والماميني بانها ظرف لتجتمعنا
فالمستقبل هو الجمع والقول حال ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو
عن غيره كافي الدماميني خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرح يشعل عاتق * اذا أنال أطعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
مما يخص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
القص) بضمين مخفف اللام جمع قلوب وهي الناقاة الشابة مفعول أول والرواسم صفتها جمع راسمة
من الرسم وهو التأثير في الارض لشدة الوطء أو من الرسيم وهو ضرب من سبب الابل ويحملن مفعوله الثاني
و يرى يدين بدله ومتى ظرف له أي أنظن النياق يدينهما في أي وقت (قوله ولا مفعول له) قال أبو حيان

متى تقول القص الرواسم * يحملن أم قام وقاسما
فالو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمر ومنطلق لم ينصب
القول مفعولين عنده ولا وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أولم يكن مسبوقا بالاستفهام نحو أنت تقول
عمر ومنطلق أو سبق بالاستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا مفعول له

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم يضر نحواً عندك تقول زيداً منطلقاً وفي الدار تقول زيداً منطلقاً وعمر تقول منطلقاً ومنه قوله أجهالا تقول بني لؤي * لعمراً بيبك أم متجاهلين فبني مفعول أول وجهها للمفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول نحواً تقول زيداً منطلقاً وجاز رفعهما على الحسكية نحواً تقول زيداً منطلقاً (ص)

وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم نحو قول دأ مشغفاً (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب ساييم فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قول دأ مشغفاً فندام مفعول أول ومشغفاً مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلاً فطيناً * هذا العمر الله اسراطيناً فهذا مفعول أول لقالت واسراطيناً مفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ إلى ثلاثة أرى وأعلمها * عدوا إذا صاروا أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى ما ينعدي من الأفعال إلى ثلاثة مقاعيل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها علم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وإنهما بالهمزة

مثله معمول المفعول فيجوز أن هذا تقول زيداً ضار بأوقيل لا يضر الفصل مطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيديوه والاخفش (قوله نحواً أنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلاً بتقول عندوفا ناصباً للمفعولين والاجاز اتفاقاً لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي الألفية من أن المندوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وباقي المعمولات انتهى للذكر المفعول من الاستفهام ويحجب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقاً والله كور لمجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلطف فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا العمر الله) الإشارة إلى نصب صاده الشاعر لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بني اسرائيل ففيه حذف مضامين أي هذا مسوخ بني اسرائيل بالنون بدل اللام لثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج العلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لأن قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظن ذلك كما هو ظاهر واحتمال أن اسراطين باق على جر بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح رد الاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

في نسخ أرى وأعلم واسكن وجهه لوافقه هذا بعد الترجمة ترتيباً والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل أذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلم مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميهما يقينية وحلمية نحو أذير يكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافاً للاخفش في ادخالها على الجميع قياساً عليهما لخرجهما عن القياس أذ ليس في الأفعال ما ينعدي إلى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند السمع (قوله صار بعد دخولها متعدداً) مثله في ذلك التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدي لواحد لازماً والمتعدي لاكثر ينقص واحداً (قوله وسيأتي الخ) أي في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقيقة

يتعديان إلى ثلاثة مقاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما مكانا يتعديان إلى مفعولين نحو علم زيد عمراً منطلقاً ورأى خالد بكراً أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولاً ثالثاً وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيداً عمراً منطلقاً وأريت خالداً بكراً أخاك فزيداً وخالداً مفعول أول وهو الذي كان فاعلاً حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها نصير ما كان فاعلاً مفعولاً فان كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدداً إلى واحد نحو خرج زيد وأخرجت

الواقع

زيداً وإن كان متعدداً إلى واحد صار بعد دخولها متعدداً إلى اثنين نحو لبس زيد حبة فتقول ألبست زيداً حبة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وإن كان متعدداً إلى اثنين صار متعدداً إلى ثلاثة كما تقدم في أعلم وأرى (ص) وما للمفعول علمت مطلقاً * للثان والثالث أيضاً حقاً (ش) أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مقاعيل أعلم وأرى ما ثبت للمفعول علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة إليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيداً عمراً قائماً فالثاني والثالث من هذه المقاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم ويجوز الغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمر وأعلمت زيداً قائماً ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الأكارب فندام مفعول أول والبركة مبتدأ ومع الأكارب ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والأصل أعلمنا الله البركة مع الأكارب وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيداً عمراً قائماً فندام مفعول أحدهما أعلمت أحدهما عمراً قائماً فتقول أعلمت زيداً ومثال

حذف أحد هـما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما وأعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص)

وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا * والثان منهما كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنسا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيدا عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيدا الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه

لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيدا الحق كلاتقول زيدا درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الاول وحذف الثاني وإبقاء الاول وحذف الاول وإبقاء الثاني وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى ومثال حذف الثاني وإبقاء الاول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فسترضى ومثال حذف الاول وإبقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت (ص) وكأرى السابق نبا أخيرا حدث أنبا كذلك خبرا

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت للمفعول أعلمت حق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أرحال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق والالغاء هنا بناء على المفعول أما المفعول الاول فليس له شيء من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فاله للثنية عائدة على علم وراى في البيت الاول كالف تعديا وأمر فاله بدل من الذون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الغاء في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير قبل ماض مجهول لانه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج إلى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الاحكام لكنه يقتضى منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق هنا فأسأ * لوى بالمراد وانما جازا التعليق هنا لان علم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بهما ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف نجى الموت جملة كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح كون كيف اسما معر باجورداعن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أي أرني كيفية احيائك كما قيل به في ألم تركيب فعل ربك (قوله نبا) هي وماعطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كاري والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديا لواحد قال الدماميني وتعدي هذه الافعال إلى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدل على ان عليه اه ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة الا وهي مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مضى قتم كل عزق انكم انى خلق جديد لان جملة انكم ست مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرع الخ) التاء مفعول اول نابت عن الفاعل وزرعة ثان وجملة نبئت ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصد بها التعريض بدم زرعة لسفهة عليه في أشعاره (قوله وماعليك الخ) استفهام انكارى أي شيء ثبت عليك في عبادتي اذا أخبرتنى بكسر التاء خطا بالانثى وهي المفعول الاول نابت عن الفاعل والباء ثان ودفنا ثالث وأن تعودى على حذف في متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله ومنعم الخ) عطف على أبيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساوون مجهول ومن استفهام انكارى والشاهد في حديثه فالفاء مفعول اول والهاء ثان وجملة علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو للدلالة ضم اللام عليها وقوله كازعموا أي لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكرها ولم وأرى وذ كرى هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبا كقوله نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله وأخبرك بقوله أخبرت زيدا خاك منطلقا ومنه قوله وحدثك بقوله حدثت زيدا بكم مقيا ومنه قوله وأنبا كقوله نبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله وخبرك بقوله خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

نبئت زرع والسفاهة كاسمها * يهذى إلى غرائب الاشعار
وما عليك اذا أخبرتنى دنفا * وغاب بعلك يوما أن تعودى
أومنعم ما تسألون فن * حدثموه علينا الولاء
وأنبئت قيسا ولم أبسله * كازعموا خيرا أهل اليمن

والثناء هي الاول: (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح الغين المججمة فعرفت به واسمها إلى وقوله بمصر صفة لاهلي أي الكائنين بمصر ووجه أعودها حال
مقدرة من ناء أقيت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أي ولو ناسخاً كظننت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أي المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الاثبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسب فان
الاسناد فيهما تبعي وأما باقي التوابع فلا اسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذي هو
الحدث لئلا يتكرر قوله أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند إليه
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حاداً مطلقاً وهو
الحصول والتميز فلا نسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فاعني كان زيد قائماً
حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ في
زيد قائم وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظاً في الاولين ورتبة في الاخير لان
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كما سيبينه (قوله على طريقة فعل) أي بفتح حين وطر يقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أي بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلاً الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بان المراد بالصلتها عدم بنائها للجھول لعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أي لانه عمدة الرفع اعراب العمدة وأشار بذلك إلى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعي آتي ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه
عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رور ولا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافة هذا جون قد بلغت * نجران أو بلغت سواهم هجر

رفع نجران وهجر ونصب سواهم وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بإمكان حله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد عرفت لفظه
بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل اصرأته الوضع أو بمن والباء الزائدتين
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفي بالله شهيداً أي ما جاءنا بشير وكفي الله وهو حينئذ مرفوع تقديره اوقيل
محلاً يجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جاز بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند إليه كسمع بالمعدي
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألف فيه السامع بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فغنوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم

مريضة

فأقبلت من أهلي بمصر

أعودها

وانما قال المصنف وكأرى

السابق لانه تقدم في هذا

الباب ان أرى تارة تنعدي

الى ثلاثة مفاعيل وتارة

تنعدي الى اثنين وكان

قد ذكر أولاً أرى المتعدية

الى ثلاثة فنبه على ان هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهي المتعدية الى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهي المتعدية الى اثنين

(ص)

(الفاعل)

الفاعل الذي كرفوعي

آتي

زيد منيراً وجهه نعم

الفتى

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياق الكلام

على نائبه في الباب الذي يلي

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المسند إليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستغيده * فنبحركم لازال يستخرج الدر
قال الشمني على المعنى وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشد ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بحفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله نفعه
وليدون الروي في البيوت قبله ساكننا نقل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحفان جمع جفنة
وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر باضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع
أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا في الصبح مانعه وصنابر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بحفان نعتري محاسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فالغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروي على أصل الشخصا وفرار من اختلاف حوكة ما قبل الروي المقيد لأنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير أول الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن الشنواقي رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام العجوز عند العرب خمسة
أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قما بقرينة المقابلة (قوله
والمؤول) أي لوجود ساكن ولو تقديره والسابك هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا
ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يحسن خشوعها * يسر المرء ما ذهب اليالي * أي ذهابها ولا
يقدر منها الآن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير هاتحو وما راعني الايسراح أي الا أن يسير أي سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا ساكن من الثلاثة قال الدماميني الا في باب التسوية كسواء عليهم
أ أنذرهم بناء على أن سواء بمعنى مستو خبران وما بعده فاعله ولا تقع الجلة فاعلا بالاتا ويل أصلا فلا يقال
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد خلافا للكوفيين ولا حاجة لهم في ثم بداهم من بعد ما روا الآيات
ليسجننه وتبين لكم كيف فعلناهم لاحتمال ان جلة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرته وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بداهم بداء كما صرح به في قوله * بدالي من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيأتي انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معاني وقال الدماميني تبعا للمعنى
بخصوص الاستفهام كالأية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لانفس الجلة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا قوال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جلة عليه أو ان قوله غيره صفة محذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديره كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء
الذنان يزيدوا مثله المبالغة نحو أضرب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتقوين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل
لكتابتها بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو وقام زيد
والمؤول به نحو يحبني
أن تقوم أي قيامك نخرج
بالسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جلة نحو زيد قام أبوه
أو زيد قام أو ما هو في قوة
الجلة نحو زيد قائم غلامه
أو زيد قائم أي هو وخرج
بقولنا على طريقة فعل
ما أسند اليه فعل على طريقة
فعل وهو النائب عن الفاعل
نحو ضرب زيد والمصدر
بشبه الفعل المذكور اسم
الفاعل نحو أقام الزيدان
والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا
واسم الفعل نحو هيات
العقيق والظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك
غلامه أو في الدار غلامه
وأفعل التفضيل نحو مرت
بالأفضل أبوه فابوه مرفوع
بالأفضل والى ما ذكر أشار
المصنف بقوله كرفوع أي
الى آخره والمراد بالرفوعين

* قرع القوارير أفواه الأباريق * برفع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ما ورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لاثنين فقط * وحاصل الجواب ان المراد مرفوعى الفعل وشبهه الكائنين في قولك أتى الخ ثم عجم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعده فعل الخ) اشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص بوجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كفى علمت نفس أى وبعد كل فعل فاعل فيفيد انه لا بد ان لكل فعل من فاعل وان لا يكون الابعده وهذه هي المقصودة هنا أما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومها ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أتاك أذاك الا لاحقون والمبني للجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كلفه واسطوا لما ذكرنا وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان قلما ترد لاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فعل بالفاعل أه ولا يقع بعده هذه الالفاظ الاجلة فعلية فعلمنا كوروا ما قوله

صددت فاطولت الصدود وقما * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسر يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المغنى (قوله فان ظهر) أى الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أى الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كاقيل لانه لا يظهر ويستترو يكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لاهي كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهور وخبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أرفه وأى الحكم واضح والافيه حكم باستنائه بهذا التقرير ينتفى اتحاد الشرط والجزاء بلا تكاف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا وتقدير او لا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والا فضمير) اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استنائه لجواز كونه محذوفا ويجاب بان حذفه بخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يلقى اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لا تضرب بن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الازيد أى ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب بازيدا أو اطعمهم في يوم والتعجب كأنهم أبصر أى بهم حذف فاعل الثاني لدلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما التفصيل نحو فتلقتهم رجل رجل فان أصله فتلقتهم الناس رجل رجل أى متناو بين كفى ادخلوا الاول فالاول أى مرتبين حذف الفاعل وأقيم مجموعهم مقامه فصارا كأنهم اشئ واحد لا تعدد الا في أجزائه لقيامهم مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما عتنت في حالوا مض وزاد يس واحدا وهو ما قام وقعد الازيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمن في أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينزع في الباقي بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترافيه بعد حذف الجار لا محذوفا وأما المصدر فصحيح السبوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشقة فضرر بالمعنى اضرب واطعم بمعنى ان يطعم ففاعل مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعد الاوكون الاصل ما قام أحد منطور فيه للمعنى ونظر النجاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تنصرفه مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقا مسكا

ما كان مرفوعا بالفعل أو شبهه الفعل كما تقدم ذكره ومثله للرفوع بالفعل بمثلين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر (ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلامه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلاما مقبلا على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع اضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزidon قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزidon قاما وافتأني بآلف رواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضمار نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أي هو (ص) وجرد الفعل اذا ما أسندا لاثنيين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب انه اذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كخاله اذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزidon وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قن الهندات فتأني بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجه آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرات أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصنفار في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقي وقولهم اذا كان غدا فأتني ورد بأن الفاعل في كلاهما مستتر لا محذوف في يشرب ضمير يعود للشارب المندلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاودة من السياق والتراقي أعالي الصدر وفي الأخير ضمير يعود لمادلت عليه الحال المشاهدة أي اذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فتأني (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كما نص عليه الا علم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقيل يمتنع مطايعا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم محجزها على صدرها فان وجد ما ظاهرا للتقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم امام مبتدأ كزيد ضرب أفاعلا محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أي تمسكا بقول الزا بفتح الزا ويشد الموحدة

ماله جمال مشيها وثيدا * أجنلا لا يحملن أم حديدا * أم الرجال جنفا فعودا برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوثيدا مقبلا عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما صر في قوله وقلمها وصال الخ ومن يمنعه مطلقا يحل الخبر محذوف والسد الحال مسند أي يظهر وثيدا أو غير ذلك ويرى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها بالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو اراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما سر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التثنية للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالثناء وهدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تنفي عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لصعب بن الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسماه أي خذلاه وفيه الشاهد اذ قيسه أسامه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبي والجميم القريب والصادق (قوله يولموني) قياسه يولموني ويعنل بالضم من باب نصر

(٣١ - (خضري) اول) أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزidon وقن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حروفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هنداء بقات ومن ذلك قوله تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسماه مبهما وجميم وقوله يولموني في اشتراء النخيل أهلى فكاهمو يعنل وقوله رأين الغواني الشيب لاح يعارضى * فاعرض عنى بالحدود والنواضر فبعدم وجميم مرفوعان بقوله أسماه والالف في أسماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يولموني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يثبوت في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامس كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذي بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمر فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكاوني
البراغيث ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكاوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٢) ويرفع الفاعل فعل مضمر * كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذا دل

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كساء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أكاوني البراغيث) حقه على الافصح أكاوني وأكاوني
بالتاء وعلى هذه اللغة أكاوني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما تأتي بواو العقلاء لئلا يلهيهم
منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائدا
على ملائكة المحذوفة كاصلها لكن قال سم يبعد كون الراوي يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا
دليل فيمتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اهـ (قوله ويرفع الفاعل
الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذف * كمثل زيد في جواب من وفي

اسلم من التجوز بالا ضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمر ابل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم
يقدر زيد القاري ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل عليها أو لي نصريح
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلي الماضي) مثله
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوي فيه الذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا
تلتحقه تاء (قوله اذا كان لا نفي) أي مسندا اليها ولو على وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تاء يلا كالكتاب مراد به الصحيفة
أو حكماء هو المضاف للمؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث
والافتحله نائبه واسم كان ولو عبر بمر فروع الفعل اسمها ما لما كان المرفوع للمؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد
في المذكور وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء الحق وعلامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في
الافعال الخمسة بمر فروعها (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر ولو مجازي التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامت بخلاف فت للمؤنثة وقتما لثناها وقتن وقتن لجمعها فلا تلتحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستغنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر
كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كن يدقام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو آخر
اذا جمعها ضمير واحد كهند وزيد قائمتان (قوله أو مفهم) عطف على مضمر أي أو فعل اسم ظاهر مفهم
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازماله فالاولى ما سمعته
(قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثله في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند للمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد التقدير
قرأ زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فا حذف فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد استجارك
وكذلك كل اسم مرفوع
وقع بعد ان أو اذا فانه
مرفوع بفعل محذوف
وجوبا ومثال ذلك في اذا
قوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسما فاعل بفعل
محذوف والتقدير اذا
انشقت السماء انشقت
وهذا مذهب جمهور
النحويين وسيأتي
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلي الماضي
اذا
كان لا نفي كأبت هند الاذي
(ش) اذا أسند الفعل
الماضي الى مؤنث لحقته
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

والمجازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي الكلام على ذلك (ص) التأنيث
وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر
أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع
قان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الالهى الثانى أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله ومفهوم ذات حروا صل حرح خدفت لام
السكامة وفهم من كلامه ان التاء لاتلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في (١٦٣) المؤنث المجازى الظاهر فتقول طامع

الشمس وطلعت الشمس

ولا في الجمع على ماسية أى

تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك

التاء في

نحو وأنى القاضى بنت

الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل

وفاعله المؤنث الحقيقى بغير

الاجاز اثبات التاء وحذفها

والاجود الاثبات فتقول

أنى القاضى بنت الواقف

والاجود أنت وتقول قام

اليوم هند والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضلا

كأز كالافئاة ابن العلاء

(ش) اذا فصل بين الفعل

والفاعل المؤنث باللام يميز

اثبات التاء عند الجمهور

فتقول مقام الاهدود وما

طامع الا الشمس ولا يجوز

ما قامت الاهدود ولا ما طلعت

الا الشمس وقد جاء في

الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل على الاثبات يشعر

بان الاثبات أيضا جائز

وليس كذلك لانه ان اراد

به انه مفضل عليه باعتبار

انه ثابت في الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا اجازت فيه كتمتع
الهندات كما سيأتى في تاء الماضى أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيترا بمن الا أن يعفون بيا عنك فهل تمتنع
حينئذ لذلك كتاء الماضى أولا فليحذر (قوله مقام الالهى) مثله انما مقام هى (قوله حقيقى التأنيث)
أى سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كن بذبو يستثنى من المجرد ما لا يميز مذكرة من مؤنثه كبرغوث فلا
يؤنث فعسله وان أریده مؤنث كما ان ذا التاء الذى لا يميز يجب تأنيث فعله وان أریده مذكرة بالاخلاف
كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما فى النكت فتى لم يعرف حال المعنى فى الواقع براعى اللفظ فعلم
أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعدم تمييزها وكل ذلك فى الحقيقى أما
المجازى فتد التاء مؤنث جواز أو المجرد مذكرة وجوب بالان أن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسما وقد نظمت
ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكرة * وأنى ففعل الكل أنشأ مطلقا

لذى التاوذ كرى المجرد يافى * كنملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان ميزا أنت لانتى ولو خلا * من التاوذ ذكر فى سواء لتنتقى

وذافى الحقيقى لا المجازى فانه * مع التاء بالوجهين فى الحكم قد جرى

ومع حذفه اذ كروجو باسوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا أریده معنى الاسم
فان قصد لفظه جازت كيرد باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا فى الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حرج رجمه
على أسراح خدفت لانه وهى الحاء اعتبارا بفتح كيدودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر
الحاء فرج المرأة كما فى المصباح ليكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل)
أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويضير الفصل كالعوض من التاء (قوله)
والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقدر فرض الكلام فى ظاهر حقيقى التأنيث اما المجازى فنقل
الدسامة أى أن الاجود فيه ترك التاء ظاهرا لفضل الحقيقى على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جدا فى
القرآن على حذفها (قوله لم يميز الخ) أى لان الفاعل فى الحقيقة مذكرة محذوف اذ المعنى مقام أحد الا
هندوانه اجوز المصنف اثباتها نظر الظاهر المأمور به ومثل الاسوى وغير ففهم بالخلاف وان كانا مذكرة بن
لا كتسابه ما لتأنيث من المضاف اليه (قوله فابقيت الخ) صدره لذى الرمة

* طوى النحر والاجر ازماني غروضا * فابقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بحاء
مهملة فزأى هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجر اجمع جرز يحجم فراء فزأى أرض
لائبات بها والغروض بمجمعتين بينهما راء جمع غرض كفلس وفلس كفى الصحاح وهو حزام الناقة
والجر اشمع جمع جرشع كقنافة وقنفا أى الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء فى الفصل بالامع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند
عدم الفصل فليجز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس
كذلك) أى ليس جائزا فى الشعر بل هو خاص بالشعر اسكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات انما جاء فى الشعر فصحيح وان اراد أن الحذف أكثر من الاثبات فنحن صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قديما فى بلا فصل ومع * ضمير ذى المجاز فى شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

الى المؤنث حقيقى من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيبويه قال فلا تنة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازى وهو مخصوص بالشعر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقاها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبى والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جوازه نثرا أيضا خلافا للجمع وهو روقد قرى فاصبحوا لا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصبحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثانى من التريده والمراد (قوله الى مؤنث حقيقى) أى ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان فى النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلا مزنة) بالتنوين على افعال لا كليس أو اهماها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأقبل أى أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفادهم هذا ان ماصر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقى التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كزيدون وفاطمات وطلحات أو مكسرا كهنود ويزود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مشلا وانباتها ولو لمذ كراسما لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى والفرج فى نساء وفاطمات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لأحاده ههنا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقى التأنيث لا كطلحات وتمرات ووجوب ترك الجمع المذكور السالم لان سلامة الواحد فيها ماصيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

جمع سلامة لمذ كرا ولا فان كان جمع سلامة لمذ كرا لم يجوز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذ كرا بان كان جمع تكسير لمذ كرا كرجال أولؤث كاهنود أو جمع سلامة مؤنث كاهنودات جاز انبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقامت الهنودات وقامت الهنودات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللبى الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث كائنه كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقى ما تقدم وأشار بقوله والحذف فى نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز فى نعم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا انبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تغير كينين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى وأما التذكير فى جاءك فلا فصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجاره عليه الشارح من جواز الامر ين فيما عدا جمع المذكور السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهبا بصري أو لا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصرى بين كفى التصريح على مذهب الكوفيين يخرج قول الزخشرى

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحذوا * لأبلى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغز من قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يرا

أين جمع تصحيح يحى عمد كرا * وفى فعله تاء الاناث تزا

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء فى سالم المذ كروى يجب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كما منته به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللبى) أى فى أصل الجواز والافتاء مع نحو لبنة أرجح والحذف فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للمصنفين والنسب للسيوطى استواء الامر ين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أى بناء على ان أل فى فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل مؤنث قصد به الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخير فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة السكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من النسب قاله الشاطبى وقد يقال جواز الامر ين فى الاول للفصل بين لال لجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث فى المقرون بين الزائدة أكثر قال ريت بين التذكير كفى كفى بهند لا ترام من العرب ببق ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

الظاهر

المرأة هند ونعمت المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس

فعومل معاملة جمع التكسير فى جواز اثبات التاء وحذفها شبهه به فى ان المقصوده متعددا معنى قوله استحسنوا أن الحذف فى هذا ونحوه حسن ولكن الانبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن يتصلا * وقد يجيء بخلاف الاصل * وقد يجيء المفعول قبل الفعل (ش) الاصل ان يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضميرة متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات وهم انما يكرهون ذلك في السكامة الواحدة فدل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالسكامة الواحدة والاصل في المفعول ان يتفصل عن الفاعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا
ماسين كره فتقول ضرب
زيد اعم وهذا معنى قوله
وقد يجيء بخلاف الاصل
وأشار بقوله

وقد يجيء المفعول قبل الفعل
لأن المفعول قد يتقدم على
الفعل وتحت هذا قسمان
أحدهما ما يجب تقديمه
وذلك كما اذا كان المفعول
اسم شرط نحو أيا ضرب
أضرب أو اسم استفهام
نحو أي رجل ضربت
أو ضميرا منفصلا لو تأخر
لزم اتصاله نحو اياك نعيد
فلو أخرت المفعول لازم
الاتصال وكان يقال نعيدك
فيجب التقديم بخلاف
قولك الدرهم اياه
أعطيتك فانه لا يجب تقديم
ايه لانك لو أخرته لجاز
اتصاله وانفصاله على
ما تقدم في باب المضمرات
فكنت تقول الدرهم
أعطيتك وأعطيتك اياه
والثاني ما يجوز تقديمه
وتأخيره نحو ضرب زيد
عمرا فتقول عمرا ضرب
زيد (ص)

الظاهر كما هو الماتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطي
(قوله والاصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقى
منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقام الزيدان وكونه لا يتعدد اجاعا كفي تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد
وعمر و فالفاعل المجموع اذ هو المستداليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما * فتلقفها رجل ورجل * فن حذف
الفاعل كما صرح به (قوله والاصل في المفعول الخ) قال سيم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال
أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أي ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله
وقد يجيء) بالقصر في لغة من قال جابجي وشاشي (قوله كراهة توالي الخ) تقدم في المعرب والمبني
نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسئلتين الاولى
كون المفعول محالة المصدر كالشرط والاستفهام أي وكما الخبرية نحو كرم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك
كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في
غير باب سلتيه وخلتني وكذا يجب تقديمه اذ وقع عامله في جواب اما ليفصلها من الفعل اذ لم تفصل بغيره
ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تنهر أو مقدرة نحو ور بك فكبر بخلاف أاما اليوم فاضرب زيدا للفصل
بالظرف ولا يردان ما بعد فاعل الجزء لا يعمل فيما قبله لان محله في غير أاما لكون الغاء معها من حلقة عن
موضعها كما سيوضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذ خلا من موجب
التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيأتي مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسطه وكذا يمنع تقديمه
على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اأما أنك
فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تجيء أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت
أن زيدا أضرب أو وكى زيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيجهني ما زيدا تضرب ووددت لو زيدا
تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الاذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز
وكذا المنصوب باذن عند السكائي أو معمول لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقدر أو
بسوف أو بقلما أو ربما أو نون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كما في الهمع وغيره وأما تقديم
ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في اليتنين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي
غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز
فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب
فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربع المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للياء في نفسها
(قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لما غرض في الالباس) أي بدليل
تصغير عمر وعمر وعمر ونحو يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا
وأجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجال والحق والفرق بينهما فان اللبس تبادر خلاف المراد
كالذي ههنا وهو ممنوع لا يقع في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للاعور ليت عينيه

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
اللباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب
كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لما غرض في الالباس
كما لما غرض في التبيين فاذا وجدت

قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكهني وأكل الكهني موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان لبس خنجر ومعنى قوله أو أضر الفاعل غير منحصره أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضمير اغير محصور نحو ضربت زيد فان كان ضمير محصورا وجب تأخيره نحو ما ضربت يدا الانا (ص) وبالأول أو بانه انحصر في آخر وقد يسبق ان قصد ظهر (ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالأول أو بانه وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان الحصر بالفاعل اذا كان الحصر بانما فانه لا يجوز تقديم المحصور اذا يظهر كونه محصورا الا بتأخيره بخلاف المحصور بالافانه يعرف بكونه واقعا بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بانما قولك انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بانما انما ضربت يدي عمرا ومثال الفاعل المحصور بالافانه لا يزيد ومثال المفعول المحصور بالافانه لا يزيد ومثال الفاعل المحصور بالافانه لا يزيد ومثال المفعول المحصور بالافانه لا يزيد

تقدم الفاعل المحصور بالاقولك ما ضربت يدي عمرا ومثله قوله فلم يدرك الله ما هيئت لنا * عشيئة انشاء الديار وشامها ومثال تقديم المفعول المحصور بالاقولك ما ضربت يدي عمرا ومثله قوله تزدت من ليلى بشكهم ساعة * فإزاد الاضعف ما بي كلالها

هذه معنى كلام المصنف واعلم أن (١٦٦)

سواء وهذا هو الذي من مقاصد البلاغة ودون الاول (قوله قرينة) أي معنوية كإذ كره أو لفظية كظهور الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولورتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمي (قوله الكهني) بفتح الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كثرة فيصرف كالماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفة مع ألف التأنيث المفصورة الان يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته ويجوز تقديمه على الفعل كمثل الشارح فان قدر في المتن حذف المعطوف أي أضر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله يأباه (قوله وما بالا) مفعول مقدم لقوله أضر وقوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالاول وانما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا إيهام في المتن (قوله ما هيئت لنا) مفعول يدر وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الادعشية ظرف هيئت والاناء كالا بعدد وزان معنى وشامها بكسر الواو فاعل هيئت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره اعادته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالاعلى الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله مذهب السكائي) هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجزاء لا لا يجري انما فيقدر للتأخر عاملا كإذ كره في الاول (قوله شاع في لسان العرب) أي والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياسيا وقوله شأى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فن أجازها الخ) أي ومن منعها نظر الى تأنيث مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعاقب الفعل به بخلاف

أحدها وهو مذهب ألبصريين والغراء وابن الانباري انه لا يخلو اما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضربت يدي عمرا أو ما فوله فلم يدرك الله ما هيئت لنا فأول على ان ما هيئت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيئت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ما ضربت يدي عمرا زيد الثاني وهو مذهب السكائي أنه

يجوز تقديم المحصور بالافاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشلبيني أنه لا يجوز تقديم المحصور بالافاعلا كان أو مفعولا (ص) وشاع نحو خاف ربه عمر * وشد نحو زان نوره الشجر (ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلا واشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جاره فن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل به رتبة التقديم كان كعوده على مراتبه التقديم لان المتصل بالمتقدم متقدم وقوله وشد الخ أي وشد عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المتصلة بنوره الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شد ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والاصل فيه ان ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

منوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأويله وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وثابه المصنف ومما ورد من ذلك قوله لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا * وكاد لو ساعد المقدور يفتصر وقوله كساحله ذا الخلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرى الجند وقوله (١٦٧) ولوان مجدأ أخذ الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر

مطعما

وقوله

جزى ربه عنى عدى بن

حاتم

جزء الكلاب العاويات

وقد فعل

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن

كبر

وحسن فهدل كبا جزى

سما

فلو كان الضمير المتصل

بالفاعل المتقدم عائداً على

ما اتصل بالفعل المتأخر

اعتبرت المسئلة وذلك نحو

ضرب بعلمها صاحب هند

وقد نقل بعضهم في هذه

المسئلة أيضاً خلافاً للحق

فيها المنع (ص)

(النائب عن الفاعل)

(ينوب مفعول به عن

فاعل

فيما كنعيل خير

نائل)

(ش) يحذف الفاعل

ويقام المفعول به مقامه

فيعطى ما كان للفاعل من

لزم الرفع وجوب التأخير

عن رافعه وعدم جواز

حذفه وذلك نحو نيل خير

نائل خير نائل مفعول قائم

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان شعورابه (قوله منوعة) أى شعرا ونثرا وقوله وأجازها أى فهمأ أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكنون الياء لان أصله كنى فعر بابدال الكاف جيا وليس منسو بالجن كقديتوهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا لنثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طابوه الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذعروا مبنى للجهول أى خافوا جواب لما وهى اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أى أعلى ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذرورة بالضم والكسر كفى القاموس وهى أعلى الشئ والشاهد فى شطريه ظاهر (قوله ولوان مجدأ الخ) لحسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه يرثى به المطعم بن عدى أحد رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعم وهو مفعول مؤخر (قوله جزء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانهم اتما تعادى عند طاب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر الميم معن معنى بعد وعبر بالمضارع فى يحجزى استحضارا للحال الماضية وسما بكسر الميم له والنون وشدا الميم رجل رومى بنى القصر المسمى بالخوراني يظهر الكوفة للنجمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضرب به المشعل فى سوء المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاء نبيلك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف اذا المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثانى فى نحو أعطى زيد ديناراً وليس مراد ان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيا كان دون غيره (قوله خير نائل) فى الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لآنية المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أى لغرض اما لفظي كالايجاز فى نحو بثل ما عوقبتهم والسجع نحو من طابت سريرته جدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتهم اعرضا وعلقت رجلا * غيرى وعاق أخرى ذلك الرجل

أى علقنيها الله أى جعلني أحبها عرضا بلا قصد ومعنوى كالعلم به فى وخلق الانسان ضعيفا وجهله كسرق المتاع وإيهامه كصدق على مسكين وقطيعه بصون اسمه عن اسنك أو عن قرنه بالمفعول كخزير وتحقيره كقطع عمر وكرهاته مما عه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام الرباعى (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كجزء منه واغناؤه عن الخبر فى نحو أضرروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التأنيث والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة فى الظرف والمجرور لان الكلام الآن فى النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كاستدراك على

مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقبلا على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التى بعده وهى نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسم فاعله طلقاً أى سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وصل وصل فى المضارع قولك فى ينتجى ينتجى (ص)

والثانى التالى تالمطاوعة كالاول اجعله بلا منازعه وثالث الذى به مز الوصل كالاول اجعله كاستجلى (ش) اذا كان الفعل المبني للفعل مفتوحاً ابتداء المطاوعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدرج تدرج وفى تسكر تسكر وفى تغافل تغافل واذا كان مفتوحاً بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وذلك كقولك فى استجلى استجلى وفى انطلق انطلق (ص) (واكسر واسم فالتالى أعل

عيناً وضم جاكبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للفعل ثلاثياً معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكى على سيرين اذ نكحك تحتبط الشوك ولا تشاك

قوله فيما له أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجماد المؤول بعشتى ولا يرفع نائبه الا بالفعل المغبر واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثاً الاصح جواز حيث لا لبس كجبت من أكل الطعام بقنوين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمرو اذا كان عمرو مضر وبافيتعين اضافته له على أنه اكسر كرد فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر جىء غير الاولين أو يراد بقوله اضمن واكسر اذ لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحاً (قوله اكسر فى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله * لوعصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتح فى معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فيقول فى رؤى زيرؤى بفتح الهمزة فى المعتل ثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كينفتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدت فى السير ومات اليها وانتحيت لفلان عرضته وانتحيت السكين على حلقة عرضتها والمقول بالجر صفة لينفتحى الاول بفتح الياء والثانى يضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله تالمطاوعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتحلم وكسرتة فتكسر واتماقيدت اليها بكونه ثانياً لينبى على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أولاً مخدوف يفسره اجعلنه وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعلنه ببق الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثير بالضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل ناء المطاوعة مأشبهها من كل ناء معتاد يادتها وان لم تكن للمطاوعة كتبخترت وتوانى وتغافل بخلاف ترمنس الشئ أى رمنسه أى دفعه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار يادتها اذا اتصل التوصل للسكان بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناءً اللازم للجهول وقدمناه أكثرهم مطلقاً لا يرد عليهم قراءة وأما الذين سجدوا بضم السين لحكاية الكسائى سعدت بعد يومه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحر فقام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقاً ينوب المصدر المعروف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً أو ما بناءً كان وكادوا أخواتهما فأجازه سيديويه والجمهور ومنه أبو حيان تبعاً للفارمى كفى النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضمن (قوله واسمهم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وفبالقصر تنازعه كل من اكسر واسمهم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعيناً تميز بحول عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجبالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكتفى ليبيان هذه اللغة قال كبوع لينبى على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى مع بلاتاء ليساوى عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعور فاذا بنى للفعل سلك به سلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أردناها (قوله حيكى) بالياء وروى بالواو فارده الاشمونى شاهد للضم وضميرها رداء يصفه بالقوة والمثانة وهو يؤث ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذنحك أى اذ حيكى وتحتبط الشوك أى تضربه من اختبط الشجرة تضربها بعصا ونحوها ولا تشاك أى لا يخرقها الشوك اصفاقتها (قوله شبابا) اسم لىت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فى مرفوعة بالضمة الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

بالغاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يا أرض ابعي ماءك وياعماه أقامى وغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خيف لبس يجنب * ومالباع قد يرى لنحو سب (ش) اذا أسند الفعل الثاني المعتل العين بعد بنائه للفعل الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واوياً أو يائياً فان كان واوياً نحو سام من السوم وجب عنده المصنف كسر الغاء أو الاشمام فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لئلا يلبس بفعل الفاعل فانه بالضم ليس الانحوسم العبد وان كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضاً (١٦٩) ضمها أو الاشمام فتقول بعث يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول بعث لئلا يلبس بفعل الفاعل فانه بالكسر فقط نحو بعث الثوب وهذا معنى قوله * وان بشكل خيف لبس يجنب * أى وان خيف اللبس في شكل من الاشكال السابقة أعني الضم والكسر والاشمام عدل عنه الى شكل غيره لا لبس معه ههنا ما ذكره المصنف والذي ذكره غيره أن الكسر في الواو والضم في الياء والاشمام هو المختار ولبس لا يجب ذلك بل يجوز الضم في الواو والكسر في الياء وقوله * ومالباع قد يرى لنحو سب * معناه أن الذي ثبت لغاء باع من جواز الضم والكسر والاشمام يشهد لغاء المضاعف نحو حب فتقول حب وجب وان شئت أشممت (ص) ومالباع لما العين تلى * في اختاروا نقاد وشبهه بنجلى (ش) أى يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أى لا تنفع ليت نفعاً مفعول به خلافاً للعيني وروى بمبادل (قوله بنى دبير) بمهمة فوحدة مصغراً (قوله بالغاء محركة) بالميم فهو حال من الغاء وفي نسخ الاثنيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاثنيان بالغاء بحركة الخ وفيها تعلق حرفي جو معنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الآن تجعل الباء الاولى لمجرد التعدية والثانية للابسة أو الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أى بأن يؤتى بحز من الضمة قليل سابق وجز من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الياء قاله العلوى فالينية على جهة الافراز لا الشيوخ والقراء يسمون ذلك روماء الاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالفتحين في الرفع والضم عند الوقوف على نحو نستهين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أى للكسائي وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا وبعنا رمتن الآن الغائب لا يلبس الا عند استناده لنون النسوة فاقيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كافي نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أى اذا لم يكن مكسوراً العين تكف والامتنع فيه الكسر كاليائى لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أراد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المجموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشرطية لا تستلزم الوقوع فان أراد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتغليب (قوله ههنا ما ذكره المصنف) أى فان قوله يجنب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أى ولا يضر اللباس كالمبالغة في نحو مختار وتضارفاً هما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجل للبس كما هنا لكن في النكت عن أبي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذي ثبت لغاء باع الخ) لكن الافصح في المضاعف الضم فالكسر وفي باع بالعكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأه لغة ردت اليها ولوردوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم الخالص والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لواجال لا اللباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد وليس بالازم بل مثله المضاعف كاشتد وانهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حركة التاء) أى من ضم أو كسر أو اشمام (قوله وقابل) مبتدأ مسوغه كونه وصفاً لمخروف أى ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفته أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحرف أى حقيق خبره وبنية متعاقبة (قوله أو حرف جر) أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٢٢ - (خضري) - اول) لافعل لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افعل أو انفعول وهو معتل العين الذي ثبت لغاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبهه في جواز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا ونقاد والكسر نحو اختاروا ونقاد والاشمام ونحرك الهزمة بمثل حركة التاء والقاف (ص) وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنى باء خي (ش) تقدم ان الفعل اذا بنى للم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل وأشار في هذا البيت الى انه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للبناء أى صالحاً واحترز بذلك عما لا يصلح للبناء كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

نرجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارشاف لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المبنى للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرفوب عنه إذ الحرف لا حظ له في الاعراب أصلاً اهـ وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر أرى أو مجرور حرف جر وذهب السهيلي وابن درستويه إلى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وما أوهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مهم يعود للمادل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان إذ الدليل على تعيين أحدها والمختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض وإذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرم كمنه ونوم بالفتح فكل ذلك لا تجوز انابته لعدم تصرفه إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً به - يرماذ كر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء إذ جاء زيد على انابتهما وأجازه الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد قطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاز به بدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحته حينئذ بناء لضافته إلى المبنى لا عراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطف على قوله ما لزم لا على سحر لثاقتضى أنه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه إلى شبهة وهو الجرمين (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بالله معاذاً وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه إلخ) استفيد منه أنه لا يثوب من الظروف والمصادر إلا المتصرف المختص بالمتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع الخصائص ومن المصادر ما ليس مجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى فن عني له من أخيه شئ أي نوع مما من أنواع العفوس أو صاعداً من كل الورثة أو بعضهم وإنما جعل شئ مصدراً لا مفعولاً به لأن عفا لا لازم وجعله بمعنى ترك ضعيف إذ لم يثبت عفا لشئ بمعنى تركه بل أعفاه كما في البضاي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كنه ومنه الملازمين للزمان الظاهر وحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت له وأما قوله

يفغى حياء ويفغى من مهابة * فلا يكلم الا حين يبتسم

فنائب فاعل يفغى ضمير المصدر أرى ويفغى هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء واغضاء كائن من مهابة أو التقدير ويفغى هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابة كما استقر به الروداني لأن الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لأنه لا يكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى إلا فصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمسح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهودان يستلم الحجر فذعه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاً فلما انتهى للحجر تنصى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه الركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية
نحو سحر إذا أريد به
سحر يوم بعينه ونحو
عندك فلا تقول جلس
عندك ولا ركب سحراً
تخرجهما عما استقر لهما
في لسان العرب من لزوم
النصب وكالمصادر التي
لا تنصرف نحو معاذ الله
فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم
في الظرف وكذلك ما لا
فائدة فيه من الظرف
والمصدر والجار والمجرور
فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سبر يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومربز يد (ص)
ولا ينوب بعض هدى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا لاخفش انه اذا وجد

بعد الفهل المبني لمالم يسم

فاعله مفعول به ومصدر

وظرف وجار ومجرور تعين

اقامة المفعول به مقام

الفاعل فتقول ضرب زيد

ضربا شديدا يوم الجمعة امام

الامير في داره ولا يجوز اقامة

غيره مقامه مع وجوده وما

ورد من ذلك شاذا ومؤول

ومذهب الكوفيين انه

يجوز اقامة غيره وهو

موجود تقدم أو تأخر

فتقول ضرب ضرب شديدا

زيدا وضرب زيد اضر

شديدا وكذلك الباقي

واستدلوا بذلك بقراءة أي

جعفر ليحزى قوما بما

كانوا يكسبون وقول

الشاعر

لم يعن بالعلياء الاسييدا

ولاشي ذالتي الاذوهدي

ومذهب الاخفش انه اذا

تقدم غير المفعول به عليه

جاز اقامة كل واحد منهما

فتقول ضرب في الدار

زيدا وضرب في الدار زيد

وان لم يتقدم تعين اقامة

المفعول به نحو ضرب زيد

في الدار ولا يجوز ضرب

زيد في الدار (ص)

وباتفاق قد ينوب الثان

من

باب كسا فيما التباسه

أمن

تسكاد تسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا جاء يسـ

هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

يفضي حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهـم دين وبغضهـم * كفر وقربهـم ما جـا ومعتهم

ان عدا أهل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير أهل الارض قيل هم

لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا

من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هـنا ناله الامم

فغضب عليه هشام حتى سجنه فارسل اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت الله

لأله طاء فارسل يقول له أنا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لاستعبدته والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها (قوله)

ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان لان فهم الاولين

منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بقاعدة المصدر توكيد الفعل لان هذه

غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضرار ضمير الضرب المبهم لان الضمير أشد ايلاما من

الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصيغة مخدرة لدليل جاز كما مر في يفضي حياء الخ ومثله

قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلى * يسوك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيالك من ذي حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أي الحول المجهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلى هو أي الاعتلال المجهود

الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل

بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كأي النصر يح نعم يجوز

ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما مر في عند وكذا عند من يجوز

نصرفهما كأي قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجور وقوله

ألم تر يا أي حيت حقيقيتي * وبأشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لان الفعل لازم

لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم

ينكر فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أي ولومنصوبا بنزع الخافض فتتمتع انابة غيره مع

وجوده كإنابته مع وجوده منصوب بنفس الفعل كما خرت زيد الرجال عند الجمهور وخلافا للراء والتمهيل

(قوله وقد يرد) أي شذوذ أو ضرورة (قوله أي جعفر) هو من العشرة (قوله ليحزى قوما الخ)

أي ينشأ يحزى لاجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يعن مجهول وبالعلياء

نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدي أي لم يعن الله أي لم يجعل أحدا يعنى بالعلياء الاسييدا وأوله البصريون

بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفر وارغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جاز هذا

وحق في شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايذاء ضرب زيد

أمام الامير أي نائب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير

(ش) اذا بني الفعل المتعدي الى مفعولين لمالم يسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسي زيد جبة وأعطى عمر درهما وان شئت أفت الثاني

فتقول أعطى عمرادهم وكسى زيدا جبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا
 فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيدا عمرا ولا يجوز اقامة الثاني حيث ان لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصاح أن يكون آخذا بخلاف
 الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عند أمن اللبس فان عني به أنه اتفاق من جهة النحو بين كلهم فليس
 بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني مذكرا تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيدا عمرا ولا يجوز اقامته الثاني
 فلا تقول أعطى درهم زيدا (ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا يرى منع اذا القصد ظهر (ش) يعني أنه اذا
 كان الفعل متعديا الى مفعولين الثاني منهم ما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل

(١٧٢)

كأرى وأخواتها فالاشهر
 عند النحويين أنه يجب
 اقامة الاول ويمتنع اقامة
 الثاني في باب ظن والثاني
 والثالث في باب أعلم فتقول
 ظن زيدا قائما ولا يجوز ظن
 زيدا قائما وتقول أعلم زيدا
 فرسا مسرجا ولا يجوز
 اقامة الثاني فلا تقول أعلم
 زيدا فرسا مسرجا ولا
 اقامة الثالث فلا تقول أعلم
 زيدا فرسا مسرجا
 ونقل ابن أبي الربيع
 الاتفاق على منع اقامة
 الثالث ونقل الاتفاق
 أيضا ابن المصنف وذهب
 قوم منهم المصنف الى أنه
 لا يتعين اقامة الاول لاني
 باب ظن ولا في باب أعلم
 لكن يشترط أن لا يحصل
 لبس فتقول ظن زيدا قائما
 وأعلم زيدا فرسا مسرجا
 وأما اقامة الثالث من باب
 أعلم فنقل ابن أبي الربيع
 وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوب بانزع الخافض كاخبرت الرجال زيدا (قوله لئلا يحصل لبس الخ) أي
 ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على
 كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه
 وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد كونه المؤنث هو النائب وأما كونه آخذا أو مأخوذا فشي
 آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب عنه بانه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين
 (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا طرد للباب
 (قوله اذا القصد ظهر) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذا تعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف)
 أي أجاز به بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام القسطل بل هو داخل هنا لانه ثاني مفعولي ظن
 فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام (تفسيه) شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقا
 كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالمفرد لقصد لفظه نحو واذا قيل لم لا تفسدوا
 فان كان الثاني ظرفا مع وجود الاول ففيه خلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه
 لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لانه معمول للتعليق لا للفعل بخلاف مبرز يدك كما مر
 (قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلامهما يصلح أن يكون ظانا ومظنونا (قوله ونصبت الباقي) أي لفظاني
 غير المجرور ومخلافه والله أعلم

اشتغال العامل عن المفعول

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان
 وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب
 فكان ينبغي على هذا التوسيطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل محذوف بنفسه شغل فعلا
 مفعول لتلك المحذوف ومضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه
 باعادة العامل بمعناه وآل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا
 عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد اضربته أو محله كزيد اضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق
 لا للضمير لان نصبه محلي أبدا ههنا ما أشار اليه الموضح والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن
 اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه ومحله تعديه بالحرف كزيد اضربت
 به مجازا من اطلاق الملزوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في
 لفظه للضمير والباء عينية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي * وفصل مشغول بحرف جر * تعجبا بعد تخصيص

لان

منه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيدا فرسا مسرجا

فاحصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيدا عمرا وعلى ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيدا خالدا منطلقا (ص)
 وبما سوى النائب مما علقا * بالرفع نصب له محققا (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل
 فكما أنه لا يرفع الفعل الافاعلا واحدا فكذا لا يرفع الفعل الامفعولا واحدا ولو كان للفعل معمولان فاكثرت واحدا منها مقام
 الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطى زيدا عمرا قائما وضرب زيدا يدا يوم الجمعة امام الامير في داره (ص)
 ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

اشتغال العامل عن المفعول

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا • حتماً موافق لما قد أظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد اضربته وزيد امررت به ومثال المشتغل بالسببي زيد اضربته غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اسم الح والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم (١٧٣)

بنصب المضمر لفظاً نحو زيد اضربته أو بنصبه محلاً نحو زيد امررت به فكل واحد من ضربت وممرت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه وممرت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً وكل من ضربت وممرت لو لم يشتغل بالضمير لتساقط على زيد كما تساقط على الضمير فكنت تقول زيد اضربته فتنصب زيداً ويصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد ممرت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلاف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمر وجوباً ويكون الفاعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك

لأن فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن سببيه كزيد امررت بغلامه فلا تكرار (قوله السابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأما بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي حذف حتماً أي اضماراً حتماً كما سيذكره الشرح لا نصباً حتماً لأن في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحد لأنه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتقدم مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع وأما زيد وعمر اضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأما جازة الأخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيدا درهماً أعطيته إياه فان تعدد العامل المقدر جاز كافي الرضى كزيدا أخاه غلامه ضربته أي لا يست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه وأما أيضاً اشتراط تقدمه وأما ضربته زيداً فليس اشتغالا بل ان نصب زيداً فبدل من الهاء أو رفع فبتدأ مؤخر ويشترط فيه أيضاً قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكّد ومجرور ما يختص بالظاهر كخني كذا في الصبيان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكّد والمبين إلا أن يكون فيه خلاف وكونه مفتقر المابعد فلا اشتغال في جاءك زيداً فأكرمه وكونه مختصاً بالنكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعها هابل المنصوب عطوف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعها صفة كما في المعنى (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصاحبه للعمل فيما قبله سواء كان فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيد است مثله أي باينت زيداً است مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة اه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحدهم من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو المتجه في الضابط قصور فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد أنه لو تفرغ لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لم يعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدساميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب زيد اجلست عنده مع ان زيداً مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيداً اجلست عنده (قوله مضمر وجوباً) أي لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكباً الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدي بالباء والمجازة بخلاف المتعدي بعلى فعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفاً كزيد اضربته أخاه أو قتلته عدوه أي

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في زيد اضربته ان التقدير ضربت زيداً ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيد امررت به ان التقدير جازت زيداً امررت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلاف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معاً فاذا قلت زيداً ضربته كان ضربت ناصباً لزيد واللهاء ورد هذا المذهب

بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم (١٧٤) ومظهره وقال قوم هو عامل في الظاهر والضمير ماني ورد بأن الأسماء لا تلتقي بعد

اتصالها بالعوامل (ص)
والنصب حتم ان تلال السابق
ما * يختص بالفعل كان
وحينما (ش) ذكر
النحويون ان مسائل هذا
الباب على خمسة أقسام
أحدها ما يجب فيه النصب
والثاني ما يجب فيه الرفع
والثالث ما يجوز فيه الأمران
والنصب أرجح والرابع
ما يجوز فيه الأمران
والرفع أرجح والخامس
ما يجوز فيه الأمران
على السواء فأشار المصنف
الى القسم الاول بقوله
والنصب حتم الخ ومعناه أنه
يجب نصب الاسم السابق
اذا وقع بعد أداة لا يليها
الالفعل كالأداة الشرط نحو
ان وحينما فتقول ان زيدا
أكرمه أكرمك وحينما
زيد اتلقه فأكرمه فيجب
نصب زيدا في المثالين وفيما
أشبههما ولا يجوز الرفع
على أنه مبتدأ اذ لا يقع
بعد هذه الأدوات وأجاز
بعضهم وقوع الاسم بعدها
فلا يمنع عنده الرفع على
الابتداء كقول الشاعر
لا تجزعى ان منفس
أهلكته
واذا هلكت فعند ذلك
فاجزى
تقديره ان هلك منفس
والله أعلم (ص)

أهنت زيدا أو سررت له لأن ذلك لازم عرفاً للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا سررت بغلامه أى
لا يستزيد الجاوزت لأن المجاوزة ليست له واعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة
خلافاً للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها في زيدا ضربته ومحلهما الرفع في انا كل شيء
خالفناه بقدر ونحو زيدا خبزياً كله لأنهم مفسرة للخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات
طم مغفرة اذ لو صرح بالموعودية المفسر بجملة طم مغفرة كان منصوباً وهذا كون المفسر جملة أفعالها وفي
اشتغال النصب الذي كلامه فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره
لفظاً أو محلاً ولذا جزم في قوله * فن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم
كون المتعدي لواحد متعدياً لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلتقي الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدى اليه
الفعل الا بالحرف فكيف ياني مع وجود الحرف المتعدي وأيضاً لا يمكن الالغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل
في الحقيقة كزيداً ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أى والتخصيض والعرض
لاختصاصها بالفعل مطلقاً وأدوات الاستفهام الالهزمة لا اختصاصها به اذ إن في حيزها بخلاف ما اذا لم تره
كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل اعروض استفهامها بالتطفل كما مر وأما الهزمة
فلا تختص به مطلقاً لأنها أم البواب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحينما زيدا
تلقاه الخ) أى وهل زيد أكرمه ومتى زيد اتكبره وأين زيد افارقه فيجب النصب في كل ذلك وقوله
تلقاه ليس يجوز وما لأنه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حينما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوماً
كفسره وفي نسخ تعلقه بالجزم اجراءه مجرى المحذوف (تنبيه) تسوية الناظم بين ان وحينما انما هي في
وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعم من كونه في شعر أو نثر لا من جميع الوجوه فلا يرد أن جميع
الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظاً
أو معنى واذا مطلقاً فلا يقيح تلويغ الفعل ظاهر الهم في النثر لضعف طلبه ماله لأن ان لا يظهر عملها حينئذ مع
انها أم بابها واذا لا تعمل أصلاً قال الروداني ومثلها كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لطمتني لو غيرك قالها
يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثره فيه قوى طلبه لانه فقيح تلويغها في النثر كباقي الأدوات
ويستثنى من أدوات الشرط أمانان الاشتغال يقع بعدها نظام ونثراً لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو
مع وجود الفعل نحو وأماناً فهديناهاهم قرى بالرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير
العامل بعد المنصوب لأن أم لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من اما الاسم واحد أى وأماناً فهديناهاهم
فهديناهاهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطارع
لذلك كور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزى

أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطارع المبني للجهول كان زيد أكرمه أكرمك على
ان زيد نائب فاعل محذوف أى ان أكرم زيداً أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم)
أى المبتدأ بعدها أى أدوات الشرط وكذا التخصيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق)
بالرفع فاعل تلاموا بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بنى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف
وفاعل تلاموا الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضم أى قبله فاعل يرد ومعمولاً حال منه أى اذا تلاموا الفعل
شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً وما وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترم الرفع التزاماً مثل ذلك (قوله)

وان تلال السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبداً كذا اذا الفعل تلاما لم يرد * ما قبل معمولاً ما بعد وجد فيجب
(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه اذا وقع بعد اداة تختص بالابتداء كذا التي

(١٧٥)

للمفاجأة فتقول خرجت فاذا

زيد يضربه عمرو برفع
زيد ولا يجوز نصبه لان
اذا هذه لا يقع بعدها الفعل
لا ظاهر او لا مقدر او كذلك
يجب رفع الاسم السابق
اذا اولى الفعل المشتغل
بالضمير اداة لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها كأدوات
الشرط والاستفهام وما
النافية نحو زيد ان قيمته
فا كرمه وزيد هل ضربته
وزيد ما قيمته فيجب رفع
زيد في هذه الامثلة
ونحوها ولا يجوز نصبه
لان ما لا يصلح ان يعمل
فيما قبله لا يصلح ان يفسر
عاملا فيما قبله والى هذا
أشار بقوله

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب
لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ
من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتنجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح
في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاما كن فتقول المصنف في الضابط بنصب لفظه أو المحل
على الاعراب الاول يعني باعتبار حالته القاتية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته
كالعمل الجامد افاذه سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان
أقترن بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح ومثلها ليتما فلا يجوز
النصب في ليتما بشرارته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاصا لبيت بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز
النصب على اعمالها وما يلزم الابتداء والاحال مع المضارع المثبت فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه
عمرو ولما سألني في قوله * وذات بدء بمضارع ثبت * الخ وكذا لام الابتداء فلا نصب في اني لزيد يضربه (قوله
اذا اولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أنت تضربه وهند عمرو ويضربها فلا
نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل
تلا الخ (قوله كادرات الشرط) أي والتخصيص والعرض ولا م الابتداء وكما الخبرية والحروف النافية
والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيد هل يضربه
أو لا تضربه أو لأن اضربه أو كم أو اني ضربته أو زيد الذي تضربه أو رجل ضربته أو ما زيد الا يضربه عمرو
بخلاف حرف التنفيس كزيد أسأضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا في جواب
القسم لان لها الصدارة أيضا ولذا قال سيديويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا محذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما
قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لا تضربه أو لم تضربه فالرفع فيه راجح فقط
لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر
عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فالنصب الامم بمقدر يدل عليه بالمفوظ
دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية الملة وظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح
المصنف في قول الشاعر * يا أيها المالح دلوى دونك * بأن دلوى مفعول محذوف يدل عليه دونك
أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله
وبعد ما يلاؤه الخ) أي وبعد شيء بغلب في لسان العرب جعل الفعل تاليا لآؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني
والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أي يلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي
على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية تمامها (قوله كالامر) أي ولو
باللام نحو زيد التضربه لانها كالا نهائية لا يلزمان المصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع
تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كافي لم ولما ولان (قوله والدعاء) أي بخير أو شر
بصيغة الطلب كزيد اللهم ارحه أو اخبه كما مثله (قوله والمختار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ
قيل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الا بتأويل كما مر في بابه بل قيل بغيره وانما اتفقت
السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما تكن فيه بل تقديره عند سيديويه مما يتلى عليكم حكم
السارق الخ والزانية الخ فخير محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جلتان لان هذا ليس من

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيد اضربه أو زيد لا تضربه أو زيد ارحه الله فيجوز رفع
زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جلة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمر اكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جلة فعلية على جلة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي ونقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان التلاطيف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخبرا (ش) أشار بقوله فاعطفن مخبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط الصيغون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جلة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجلة ذات الوجهين بانها جلة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمر اكرمته في داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة

للصدر ونصبه مراعاة للعجز (ص)

مواضع دخول الغاء في الخبر عنده كما مر وعند المبرد الجلة الفعلية خبر ودخلته الغاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده فاعل مخبر وشبهها لا يعمل فيما قبلها على ان لا يتبع اجتماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤث الفعل مع انه المختار في المؤنث غير الخفيف وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضر به (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا وان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كما زيد اضر بآيته ولا عمرا كلمته وان بكر آيته واجلس حيث زيد اضر بته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد اضر به ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو كل يوم زيد اضر به والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضر بت القوم حتى زيد اضر بته وما رأيت زيد اضر لكن عمر اضر بته في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجلة لكنهما أشبهتا العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا ما قبلها وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمت زيد حتى عمرو اكرمته وقام بكر لكن عمر اضر بته ترجع الرفع لعدم شبهتهما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غايتهم ما مثل زيد اضر بته أفاده مهم (قوله لتعطف جلة الخ) ان قلت كما يرجع النصب بذلك يرجع الرفع يكون الاصل عدم التقدير أوجب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المغني قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم اتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مساو لصمت الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وأما عمرو الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعده ما مستأ نف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد اضر به عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمر اضر بته (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتضى آخر غير العطف كالمطلب والارجح النصب لتعدد مقتضيه واعلم ان ما بعده الغاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها مع امر حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر النعل قبل الغاء لانه لا يفصل بينهما وبين اما بأكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرو اكرم اكرمته (قوله بعد عاطف) أي غير مفصول بالماضي وشبهه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبهه الفعل كالفعل فالاول كانا ضر بت القوم حتى عمر اضر بته والثاني كهذا اضر ب زيد وعمرا يكرمه (قوله جلة ذات وجهين) أي غير تعجيبة لجر يان فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغره (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو اكرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولي قال ابن هشام أو بالاولا فادتها الجمعية كما في الغاء السببية ورد بان جمعيتها في الأفراد لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزته النظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حذر يداضر بته ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي ولا يخفى أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فاعل يبيع الخ) فائدة دفع توهم أن ما خالف المختار

من

والرفع في غير الذي مرجح فاعل يبيع افعول ودع ما لم يبيع

(ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معها ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو ز يضر بته فيجوز رفعه بـ و نصبه
بـ لا يجوز فيه لأن عدم الأضمار أرجح من الأضمار وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الأضمار وليس بشئ فقد نقله سيبويه وغيره
عن ابن جني عن ابن جني عن العرب وهو كثير وأشهد أبو السعادات ابن السجري في أماليه على النصب قوله فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل
بـ لا يجوز فيه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر * أو بإضافة كوصل بحرف جر
(ش) يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو ز يضر بته أو بفصل منه بحرف جر
نحو ز يضر بته أو بإضافة نحو ز يضر بته غلامه أو غلام صاحبه أو
مررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب
(١٧٧)

من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادروه) أي تركوه وما زائدة
والمعنى ما يفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس
بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره لمجزه أو بفتح الكاف فعل
ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا فارسا نكرة محضة لأن ما قائمة مقام الوصف وإن كانت
زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو بإضافة) أي بذي إضافة أو بمضاف
ولو تعدد ذكر يضر بت غلام صاحب أخيه وأمانعة خلوة يجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله مررت
بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز ز يضر بت راغبافيه أو بضر بت من أكرمه
أو رجلا يحبه كما سيأتي في قوله * وعلاقة حاصلة بتابع الخ وحينئذ فليست وألنوع الجمع ولا الخلو واعلم أن الفعل
المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما مررت الإشارة إليه ولذا
كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجلة إذا لابتأى فيه وجوب
النصب لأنه لا يكون إلا بعد ما يخص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا
فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله المحل
للجملة مأهولة وحده فلا محل له على الراجح وكذلك يجب الرفع في نحو ز يضر باليد لأن المصدر لا يعمل فيما قبله
فـ يـ مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر ثم يجوز الاشتغال فيه بما عند الكسائي المجوز تقديم معمول
اسم الفعل والسبب في المجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما
ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر كمال يمنع منه مانع كالفاء في
والذين كفروا فتعسا لهم فیتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعا مسام مصدر محذوف هو الخبر أي تعسا لهم تعسا و دخلته
الفاء مع أن فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية أن الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيدا أناضار به الآن)
أي بنصب زيد بفعل مضمر يفسره جملة أناضار به أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه أو مبتدأ
وأنا فاعله ان اعتماد على نحو استفهام نحو زيدا أناضار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف
كما قاله اللاماني وهو مفسر المحذوف وقام مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قد مر في الابتداء
أن الوصف لا يفصل من معموله بـ جنبي وحينئذ فلا يصلح ضار به لأن يفسر عاملا في زيد لأنه لو تفرغ له لم
يتسلط عليه لفصله بنا فلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبي
والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب أنت عن آلهي أخدم من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا
بامتناع زيدا أنت نضر به للفصل كما مر مع تقدمهما إلا أنهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه إلى ما يعتمد

النصب في نحو ان ريدا
مررت به أكرمك كما
يجب في ان زيدا أكرمه
أكرمك وكذلك يجب
الرفع في خرجت فاذا زيد
مر به هرو ويختار النصب
في أزيدا صررت به ويختار
الرفع في زيد صررت به
ويجوز الأمران على
السواء في زيد قام وعبر
مررت به وكذلك الحكم
في زيد صررت بغلامه أو
مررت بغلامه والله أعلم
(ص) وسوفي ذا الباب
وصفاذا عمل * بالفعل
ان لم يك مانع حصل
(ش) يعني ان الوصف
العام في هذا الباب يجري
بجري الفعل فيما تقدم
والمراد بالوصف العام
اسم الفاعل واسم المفعول
واحتز بالوصف عما يعمل
عمل الفعل وليس بوصف
كاسم الفعل نحو ز يـ
دراكه فلا يجوز نصب

(٢٣ - (خضري) - اول)
زيدان أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه واحتز بقوله وصفا
ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي نحو زيدا أناضار به أمس فلا يجوز نصب زيد لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا
ومثال الوصف العامل زيدا أناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل
واحتز بقوله ان لم يك مانع حصل عما إذا دخل على الوصف مانع يمنع من العمل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الألف واللام نحو زيدا أنا
الضار به فلا يجوز نصب زيد لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)
وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحووز يداضر بته وبين ما فصل بحرف جر نحووز يداضر ت به أو بإضافة نحووز يداضر بت غلامه وذلك في هذا البيت ان الملازمة بالتابع كالملازمة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحووز يداضر بت رجلا يحبه أو عطف بيان نحووز يداضر بت همرا أباه أو معطوف بالواو خاصة نحووز يداضر بت همرا أو أخاه حصلت الملازمة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل يداضر بت رجلا يحبه منزلة يداضر بت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص) (تعدى الفعل ولزومه) علامة الفعل المتعدي أن اتصل

(١٧٨)

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجه اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباع في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلاهما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البديل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباع في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخير عن التنازع كما في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه وضعا لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدي بالحرف ولا بزع الخافض (قوله أن اتصل) أي صحة ان اتصل الخوله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول اتصل وغير الجرم مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكر المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قلت فيها وصحت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صريح في الحصر الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر أن موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب بمفعوله والالقال وأخبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرته له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدي ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بغاء ففان مججمة أي فتحه وغفر فوه أي انفتح وكذا ونقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب بمفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق ما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم بحركة وكسب حابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلى عين الآكل ولا يشبع نهم كغفر وعنى أي بضم

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو لا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو ضربت زيدا ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعدي بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بها غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب ضربته زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قم القيام (ص) فانصب بمفعوله ان لم ينب

فكسر

عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسهار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدي الى مفعولين وهي قسمان أحدهما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ما ليس أصلها كذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وحتم لزوم أفعال السجيا كنهم كذا أفعال

فكسر فهو منهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضاً نهم كفرح وضرب ونجم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية وتمثيله بنهم المكسور فيمدان افعال السجاي لا يلزم ضم عينها في التصريح خلافة (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابهة واقعنسسا ما فعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه معدنونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للضعيف كافعنسسا أو غير كاسلنقى أي تام على ظهره واحرنبي الذي إذا انتفش للاقتال وأما فاعله وفعوله مخدوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد آل الموصولة أي والذي ضاهاه افعنسسا لاحقافه به وهو وزن افعنل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في افعنسسا زائدة لاحقافه باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد افعنسسا وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الأول أنه لا يفيد الا الحاق المذكور بالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقى فان افعنسسا لم يلحق به بل هو أيضاً ملحق باحرنجم فلا أولى جل المضاهاة فيه ما على مطابق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعنل المضاعف كافعنسسا ومن افعنلى كاسلنقى ملحق بافعنل أصلي اللامين وكما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنى ويغرنديني

فشاذ ومعنى اسرندي و اغرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى اللازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالباً وبشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر في يزول لعارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة عنها لازم كمشي ومتعد كدنا ما يلزم فن السجاي كما ورد دخل في العرض نظف ودنس فطفه عليها عام وشمل أيضاً فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجاي (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً فان حصل الأثر بلا ملاقة فليس مطاوعاً كضر بته فتألم وخرج بالمحسوس غيره ولا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما محسوس لم انقطع إلى الله وانكشف حقيقة المسئلة مما كان معذراً بافجاز لا حقيقة وأنه ليس مطاوعاً لفاعلات بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قات هذا الكلام فان قال ادعيت الألفاظ المسموعة لاحساس عاجزها بتحريك لسان والشفقتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بل انظر للفظ امتنع أفاده السامعيني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً إلى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما المستعطفية درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هو * باجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة وأن منهوى مطاوع أهو به المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة الفعل لا فعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقتته أعلاه (قوله وعدلا زما الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذبت زيدا وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضاً وقيل سماعية مطلقاً بتضعيف العين مالم تكن همزة كناية والا امتنع وقيل في غيرهما من حروف الخلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفي أن وأن بطرد فهو متعلق بمخدوف من مادته أي ويحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً ولا يقتضى أن عدم النصب

اللازم هو ما ليس بمتعدد وهو ما يتصل بهاء ضمير غير المعدر ويتحتم اللازم لكل فعل دال على سنجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعال نحو اقشعر واطمان أو نبي وزن افعنل نحو افعنسسا واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد وأجر أو كان مطاوعاً لما تعدى إلى مفعول واحد نحو مدت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد مما طارح المتعدى إلى اثنين فإنه لا يكون لازماً بل يكون متعدياً إلى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته النحو فتعلمه (ص)

وعدلاً زما بحرف جر وان حذف فالنصب للنجس

نقلاً وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كجبت أن يدوا

(ش) تقدم ان الفعل المتعدى يصل إلى مفعوله بنفسه وذ كر هذان الفعل اللازم يصل إلى مفعوله

بحرف جر نحو صرت بزيد وقد يحذف حرف الجر

فوصل الى مفعوله بنفسه نحو مرتزبدا قال الشاعر
الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف (١٨٠) الجرمع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على

ابن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف نحو برت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الياء فتقول برت القلم السكين فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في إذا ليدري حيث نهل التقدير رغبت عن زيد وفي زيد وكذلك ان لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم إذا ليدري هل الأصل اخترت القوم بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم وأما أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والأصل عجبت من أن يدوا أي من أن يعطوا الهدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف من فتقول عجبت أنك قائم فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو رغبت في أن تقول أو في أنك قائم فلا يجوز حذف في احتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل نصب

مع الحذف ليس صاعدا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي فينصب وجوبا ونصبه عند البصريين الفعل فقولهم منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لا لتو شد بقاء الجر في قوله إذا قيل أي الناس ثم قبيلة * أشارت كايب بالأ كف الأصابع أي أشارت الأصابع مع الأ كف الى كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تميلوا وتدخاوا (قوله مع غير أن وأن) عنهما كى المصدرية فيطردن تقدير اللام قبلها كجئت كى تكرمنى أي لى وفى التسهيل ان ما ورد فيه الحذف كثير من غير ذلك قبل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فقياس عليه ما دخلت البلد والبيت وان لم يكن كتوجهت مكة وذهبت الشام لا يقياس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لانه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضر بته الظهر والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذ لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا يختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لا في فتنبيه لذلك وسيأتي في خروف الجرا طراد الحذف في غير ذلك ثم من السماع ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا نأولوا في التركيب الذى سمع فيه كقوله لدن بهز الكف يعسل مثنه * فيه كاعسل الطريق الثعلب وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكاعسل الثعلب أي اضطرب في الطريق ولدن بفتح فسكون أي ربح وتمعنه صدره قال حفيد الموضع والحكم بقياسية الحذف مع أن وان دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيديويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيديويه وجملة من قلب بالأخفش أحد عشر نحو يا وسيديويه أربعة كافي التصريح (قوله يريت القلم) من باب رعى ويقال بروتة بالواو ولا يسمى قلما الا بعد البراية وقبلها بوضوعة وقصة في قولهم يريت القلم بحجاز الاول كاهصر خراى عنبايول للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتمال الخ) هذا مبنى على مذهب المصنف من عدم الفرق بين الاجال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الاجال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلاء الا اذا اقتضى المقام التعمين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون ان تنكحوهن فان الاجال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء الجاهلن وماهن ومن يرغب عنهن لئلا يمتنهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية لقريظة كانت وقت النزول لانهن زلات في فرقة ترغب فيهن الجاهلن وقيل في فرقة ترغب عنهن لغقرهن وقيل في الفرقتين فالقريظة في كل فرقة جاهلا فلا اجال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تمسك بقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولادين بها أناطابه بجردين عطفا على محل أن تكون لاي توهم دخول اللام عليه كما قال الآخولان الأول أظهر ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظي أي مستحق للفظ المصدر المقدر لاجل معنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب الكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

ضعف

يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل نصب

وذهب سيديويه الى تجويز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير أن وأن لم يجوز حذف حرف الجر الامعا وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى كن * من ألبس من زارك نسج العين (ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيدا على درهمه لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زارك نسج العين فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العين لانه اللابس ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذلك الاصل حتما فديري (ش) أى يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا درهما فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لاجل اللبس اذ يحتمل أن

يكون هو الفاعل وقبيل يكون تقديم ما ليس فاعلا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان فاعلا في المعنى فلا نقول أعطيت صاحبه الدرهم لتسلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع والله أعلم (ص)

وحذف فضلة أجزان لم

يضر

كحذف ما سبق جوابا أو

حصر

(ش) الفضلة خلاف

العمدة والعمدة مالا

يستغنى عنه كالفاعل

والفضلة ما يمكن الاستغناء

عنه فالمفعول به فيجوز

حذف الفضلة ان لم يضر

كقولك في ضربت زيدا

ضربت بحذف المفعول به

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذلك ما غايته أنهما لما طال بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضى بقاء الجر (قوله وذهب سيديويه إلخ) أى فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جرك كان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أى لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيديويه كما في الأشموني تبعاً للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا للجماعة المذكور بدليل زارك أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زارك لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العين أى منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالخبر والمبتدأ في الأصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظمنت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم إلخ) أى وتقديم ما لا يجوز على ما قد يجر فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أى نزل ووجد ومضارعه يعرف كغز يغزو وأما عري يعرى كتعرب يتعرب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أى مثاقفته كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا والأول ضمير متصل كاعطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقديح) أى لما منع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيت به زيدا أو كالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيتها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كاعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضرب ضارب معنى ضرا قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أى لا يضركم (قوله كحذف ما سبق إلخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أى لدليل ويسمى اختصارا وغيره يسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سياتى في التنازع (قوله كقولك إلخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أى ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بال لا يضاف للخالي منها ولا اضميره عند سيديويه ويجوز عند غيره كاسياتى في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أى والنداء فان ناصب المنادى أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتق وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوك الجزية فان ضربه حذف الفضلة لم يجوز حذفها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيدا في الموضوعين اذ لا يحصل في الاول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصبها ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا الحذف ضربت لعلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال نحو يضربه التقدير ضربت زيدا ضربته الحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالكلاب على البقر
أى أرسل وما جرى مجراه كأنه واخبر السك أي انتهوا وأتوا خبرا والله أعلم

(التنازع في العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحاً ما سجد ذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل محذوف يفسره اقتضيا وعمل
مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر
للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى
امام التوافق في الفاعلية والمفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أى حال
كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسره بضم الهمزة للسرعة الحصينة وأسره الرجل رهطه
الأذنون وضبطه العرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعملين
متصرفين كأن تونى أفرغ عليه فطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته * فلم أنخذ الا فناءك موثلاً

أو اسم وفعل كذلك نحوها قم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أى في العمل لا في التصرف كما قاله
شارحه لثلاثين فيه تمثيلة لها قم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذ واتنازع هو واقرؤا في كتابيه فاعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمّل اسم
الفاعل كالبيت والمفعول كقوله * وعزة طول معنى غريبها * واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله
* لقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا * فليقت والضرب تنازع مسمعا وانسكل أى أعجز من باب
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر
من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيداً ضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
وكرم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزمت الفعل وهما في
محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لا يصفه لا يفصل من معموله والفصل لازم
في التنازع عند أعمال الاول فإذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن
هذا يؤخذ منع زيداً فضل وأكرم من عمر ولا نه لا يفصل بين أفعال ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر
الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء أعمل الاول أم الثاني كما عجبني ولست مثل زيد وأجاز له المبرد في فعل
التعجب مطلقاً واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متزاج الجملتين بالعاطف واتحاد
مطابقتها وقيد في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما
بعطف مطلقاً كما مثل أو بعمل أو لهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً فظنوا وظننتم
تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظناً كظننتم أو يكون الثاني
جواباً للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله والشرط كأن تونى أفرغ عليه فطرا
ومنه كما في الاسقاطى ها قم اقرؤا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك
(قوله ان معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلاً مطلقاً أو متصلاً بمجرور نحو
زيداً نماً قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخبار واشترط قوم
وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهاً لا احتمال ان اسم كان ضمير الشأن
فلا توجه الى سفيهاً ولا لظاهر عدم اشتراطه في يجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخروج توجه العاملين
أناك أناك الاحقون فليس تنازعا والافسد اللفظ لوجوب أن يقال أناك أو توك أو أناك بل الثاني
لمجرد التوكيد كالخرف الزائد فلا فاعل له أصلاً ومثله هيئات الهيئات العميق وخروج أيضاً قول امرئ القيس

(ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان اقتضيا في اسم
عمل

قبل فلا واحد منهما العمل
والثان اولى عند أهل
البصرة
واختار عكسا غيرهم ذا
أسره

(ش) التنازع عبارة عن
توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمت زيدا فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله
قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المفعول كما مثلنا ومقتضاه ان لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع
وقوله فلو واحد منهما

العمل بمعناه ان أحده
العاملين يعمل في ذلك
الاسم الظاهر والآخر يعمل
عنه ويعمل في ضميره
على ما سيذكره ولا خلاف
بين البصريين والكوفيين
انه يجوز أعمال كل واحد
من العاملين في ذلك الاسم
الظاهر ولكن اختلفوا في
الاولى منهما فذهب
البصريون الى ان الثاني
أولى به لقربه منه وذهب
الكوفيون الى ان الاول
أولى به لتقدمه (ص)
وأعمال المهمل في ضميره
تنازعا والتزم ما التزما
يكسنان ويسى ابناكا
وقد بني واعتد يا عبداكا
(ش) أي اذا عملت أحد
العاملين في الظاهر
وأهملت الآخر عنه فأعمل
المهمل في ضمير الظاهر
والتزم الاضمار ان كان
مطلوب العامل مما يلزم
ذكره ولا يجوز حذفه
كالفاعل وذلك كقولك
يحسن ويسى ابناكا فكل
واحد من يحسن ويسى
يطلب ابناكا بالقاعلية فان
أعملت الثاني وجب أن
تضمير في الاول فاعله
فتقول يحسنان ويسى
ابناكا وكذلك ان أعملت

ولو أن ما نسمى لادنى معيشة * كفاي ولم أطلب قليل من المال
فقليل فاعل كفاي ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعت للادنى
كفاي القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكننا أسمى لمجد مؤنل * وقد يدرك المجد المؤنل أمثالي
انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنتين أو ثلاثة وهو رأي وصحيح في التسهيل
والجامع الجواز وقد يتعدد المفعول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون
وتكبرون وتحمدون بذكر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرب وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا
فأعمل الأخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أي تسبحون فيه ياها وتكبرون فيه ياها
ولو أعمل غير الأخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك
قوله طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب
فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ في الندى وعند فأعمل الأخير كما مر ومن
تنازعا مع أعمال الاول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر
ونقل الاجماع على جواز أعمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ أعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب
التنازع) أي لان السابق ان رفع كز يدقام وقعد فكل من الفعلين مستوف للمفعول وهو ضميره فلم يطلباه
ليعمل لفيه وان نصب كز يداضر بت وأكرمت فهو مفعول للاول بمجرده وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله
بعضهم ولذا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو ممنوع الا في نحو أقلم يسير واعند الزمخشري حيث قدر فيه
تأخير الهمزة لأنها داخلية على محذوف أي أقعدوا فلم يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة
يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع في المتوسط كضربت زيدا وأكرمت زيدا مفعول الاول
وحذف مفعول الثاني كما قاله ابن هشام وأتق به بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان مفعول العامل
يجوز تقدمه يرد منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى في المتقدم المنسوب والغزالي في
المتوسط أما المتقدم المرفوع فيجوز جوازه لما مر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع
كجاء وقام يندلسيان عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أي وان كان أضعف عملان الاول بدليل
استدلالهم على أعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم أدرك كل الخ وعلى أعمال المجموع بقوله
قد جوبه فإزادت تجاربهم * أباقامة الامجد والفنعا

ولم يحملوه على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أي ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه
ومن الفصل بين العامل والمفعول بأجنبي وان اغتفر هنا للضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل
بالاجنبى عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لتقدمه) أي ولسلامته من الاضمار قبل
الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما
مرجح والا فيجب أعمال الثاني في نحو ضربت بل أكرمت زيدا والاول في ضربت بل أكرمت زيدا كما
في النسكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزما) أي من وجوب اضمار العدة ومطابقته
للظاهر افراد وغيره الا اذا صالح العامل للكل فيضمير مفردا مذكرا لا غير نحو أجريه وقتيل هند أو
الزيدون مثلا لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد جوز سيبويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسى ابناكا ومثله بني واعتد يا عبداكا وان أعملت الثاني في هذا المثال قات بغيا واعتدي
هبداك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسى ابناكا ولا بني واعتدي عبداكا

لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازه الفراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الاول عند اعمال الثاني فلا تقول بحسنان ويسى ابنك وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسئلة (ص) ولا تجيء مع أول قد أهمل * بضمير رفع أو هلا بل حذفه الزم أن يكن غير خبر * (١٨٤) وآخره أن يكن هو الخبر (ش) تقدم أنه إذا أهمل أسماء العاملين في الظاهر

وأهمل الآخر عنه أهمل في ضميره ويلزم الاضمار أن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ بين أن يكون الممهل الاول أو الثاني فتقول بحسنان ويسى ابنك ويحسن ويسى ابنك وذكرك هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل الممهل غير مرفوع فلا يلحقا ما أن يكون عمدة في الاصل وهو مفعول ظن وأخواتها لا نه مبتدأ في الاصل أو خبر وهو المراد بقوله أن يكن هو الخبر أولا فان لم يكن كذلك فالما أن يكون الطالب له هو الاول أو الثاني فان كان الاول لم يحجز الاضمار فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومررتني زيد ولا تضمر فلا تقول ضربت به وضربني زيد ولا مررت به ومررتني زيد وقد جاء في الشعر كقوله إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *

كضربني وضربت قومك بالنصب أي ضرب بني هو أي من ذكر لكنه قبيح كما نقله الساماني فالمراد التزم ذلك في الفصيح (قوله لأن تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الآن يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على الكسائي أي ولان اظهاره يؤدي إلى التكرار فتعين الاضمار ما في الثاني وهو اتفاق أو في الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مردود بوقوعه في غير هذا الباب كبر رجلا وسماعه فيه نظاما ونثرا حتى سبويه ضربوني وضربت قومك وكقوله

جفوني ولم أجف الاخلاء اني * لغبرجيل من خليلي مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند اعمال الثاني فرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فرمته الآن يقال أنه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في باب فليقس عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما شتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أي أن عطفا بالواو أو اتفاقا في طلب الرفع قال الصبان وكذا في النصب كما يقتضيه قول اللمع في الاعراب المطلوب اه وينبغي تقييده بنصب العمدة لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخر كضربني وضربت زيد وهو فرار من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الآن يدعى أن العامل مجموعهما (قوله أهلا) ماض مجهول من أهله الله لكذا أي أهله بشد الهاء أي جعله أهلا (قوله ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا إذا أوقع حذفه في لبس فيضمر مؤخر كضربت ورضيت في الزيدان عنهما مع وفي شرح الكافية ميل إلى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله إذا كنت الخ) الشاهد في ترصيه ويرضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم الكلام على قامسي الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم طاء مشالة سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم وعشى من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ونحو من اللبح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أي السلاح فاعلا ونحو يطلبه مفعولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع أن حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أي خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزمنا من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير ذلك وانما شاذ حذفه هنا لان فيه تهيشة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغیر مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) إشارة إلى أن المراد بالخبر في

قول

جهارا فمكن في الغيب أحفظ لأعداء وألغ أحاديث الوشاة فقاما

يحاول واش غير هجران ذي ودوان كان الطالب له هو الثاني وجب الاضمار فتقول ضربني وضربني ومررتني ومررتني ولا يجوز الحذف فلا تقول ضربني وضربني ومررتني ومررتني وقد جاء في الشعر كقوله بعكاظ يعشى الناظر يسن إذا هم نحو اشعاعه الاصل نحوه حذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل الممهل الاول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الاصل هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فان كان عمدة في الاصل فلا يلحقا ما أن يكون الطالب له هو الاول

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلًا أو منفصلًا فتقول ظننت وظننيته زيدًا قائمًا وظننت وظنني إياه زيدًا قائمًا ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا ضربته وضربني زيد بلزم الحذف فتقول ضربت وضربني زيدًا وضربت وضربني زيدًا إذا كان المفعول خبرًا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه ومفهومه أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقًا مرفوعًا كان أو مجرورًا أو منصوبًا بحمدا (١٨٥) في الأصل أو غير حمدا (ص)

وأظهر أن يكن ضمير خبرًا * لغیر ما يطابق المفسر

نحو أظن ويظناني أخا *

زيدًا وعمرا أخوين في الرخا

(ش) أي يجب أن يؤتى

بمفعول الفاعل المهمل

ظاهرًا إذا لزم من إضماره

عدم مطابقتها لما يفسره

لأنه خبر في الأصل

عما لا يطابق المفسر كما إذا

كان في الأصل خبرًا عن

مفرد ومفسره مثني نحو

أظن ويظناني زيدًا وعمرا

أخوين فزيدًا مفعول

أول لاظن وعمرا معطوف

عليه وأخوين مفعول ثان

لاظن والياء مفعول أول

ليظنان فيحتاج إلى مفعول

ثان فلو أتيت به ضمير

فقلت أظن ويظناني إياه

زيدًا وعمرا أخوين لكان

إياه مطابقًا للياء في أنهما

مفردان ولكن لا يطابق

ما يعود عليه وهو أخوين

لأنه مفرد وأخوين مثني

فتفوت مطابقة المفسر

قول المصنف غير خبر الحمدا من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطلقة وظننتي منطلقًا هند إياه إياها فإياها مفعول أول لظننت فاندفع ما يوجب التثنية من القصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفصلة عند خوف اللبس كما في مثاله فلو قال كافي المسكودي

واحد فله لکن مع لبس أو خبر * أو مبتدأ آخره فهو المعتبر

لسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيدًا قائمًا إياه إياه خبر ككنت عائد على قائمًا (قوله وجب إضماره الخ) أي لانه حمدا لا يحذف وقوله مؤخرًا أي خلافًا لما في التسهيل تبعًا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفصلة وإن لزم فصله من عامله بأجنبي كنداقيل وفيه أنهم صرحوا بجواز حذف مفعولي ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يمنع حذفه ولذا كان مذهب السكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والإضمار قبل الذكر (قوله ظننت وظننت الخ) الأول يطلب زيدًا فاعلا وقائمًا مفعولًا ثانيًا والثاني يطلبهما مفعولين فاعل فيهما الثاني فهما منصوبان به وأضمر في الأول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لظنا ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني إياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظننتي الخ) الأول يطلب زيدًا وقائمًا مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب زيدًا فاعلا فاعله في ضميره مستتر في نفسه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الأول وطلب قائمًا مفعولًا ثانيًا فاعله في الظاهر العائدة عليه فهي مفعوله الثاني والياء مفعوله الأول (قوله وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي أثبت به اسمًا ظاهرًا بدل الضمير (قوله لغیر ما يطابق) أي لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كإياه في يظناني في مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو إياه (قوله وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أخا اسمًا ظاهرًا فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضرب مخالفتها للأخوين لعدم افتقارها إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لاظن ولم يتوجه إليه يظناني لعدم مطابقة مفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما يحصله أن كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التشنية فكلاهما يطلب مفعولًا ثانيًا مطابقًا لمفعوله الأول فلما أهملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول تعذر علينا الإضمار في الثاني لما صرح فأنقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهار وقلنا أخا موافقة للخبر عنه وإن خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى محبة التنازع في ضربني وضربت زيدًا لتوجههما إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع أنقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذلك ما هنا اه وتقول

(٣٤ - (خضري) - أول)

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظنان إياهما زيدًا

وهو أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون إياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي

هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردًا وهو إياه والمفعول الثاني مثني وهو إياهما ولا

يضمن مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرا أخوين فزيدًا وعمرا

أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول ثان لاظن وأخا مفعول الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل في

ظاهر وهذا مذهب البصريين

وأجاز الكوفيون الاضمار
مراعى فيه جانب الخبر عنه
فتقول أظن ويظننى اياه
زيدا وعمر أخوين وأجازوا
أيضا الحذف فتقول أظن
ويظننى زيدا وعمر
أخوين (ص)

﴿ المفعول المطلق ﴾

المصدر اسم ماسوى
الزمان من

مدلولى الفعل كأم من من أمين
(ش) الفعل يدل على شيئين

الحدث والزمان فقام يدل

على قيام فى زمن ماض

ويقوم يدل على قيام فى

الحال أو الاستقبال وقم

يدل على قيام فى الاستقبال

فالقيام هو الحدث وهو

أحد مدلولى الفعل وهو

المصدر وهذا معنى قوله ما

سوى الزمان من مدلولى

الفعل فـ كانه قال المصدر

اسم الحدث كامن فانه أحد

مدلولى أمن والمفعول

المطلق هو المصدر المنتصب

توكيد العاملة أو بيان النوع

أو عده نحو ضربت ضربا

وسرت سيرا زيدا وضربت

ضربا بيمينى وسمى مفعولا

مطلقا لصدق المفعول عليه

غير مقيده بحرف جر ونحوه

بخلاف غيره من المفعولات

فانه لا يقع عليه اسم المفعول

الا مقيدا كالمفعول به

والمفعول فيه والمفعول معه

والمفعول له

عند افعال الثانى أظن ويظننى الزيدان أياهما أخوين أو يظننى وأظن الزيدان أخوين أيا
(قوله وأجاز الكوفيون الخ) أى كما يجوز أن لا يظهر وال حذف أيضا لدلالة معمول الآخر عليه كما يجوز
عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كذا فى التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكس عليه
ما نقله المصريح فى المسئلة السابقة عن أى حيان فى النكت الحسان ان شرط الحذف عندهم مطابقة
المحذوف للثبت افراد وغيره والامتنع نحو علمنى وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول اياه ولا يجوز
حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويضمر مقدما عن معمول الاول
كما مثله المصريح وليس اضمارا قبل الذكر لقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثانى أضمر
مؤخرا كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أياهما أياهما أو يظننى وأظن
الزيدان أخوين هما اياه فهما فاعل يظننى واياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن ويظننى الزيدان
أياهما أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أياهما وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان
أياهما فإياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أياهما ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما وتحذف
عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

﴿ المفعول المطلق ﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى
الفاعل المميز فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو المصدر)
أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم
الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كغسل غسلا وتوضأ وضواً وأعطى عطاء لان مدلوله لفظ
المصدر لا الحدث كما نقله الدمامنى عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد
الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لأخراجه من قيد مدحوظ أى الجارى على
فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر
نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا
والمقتضب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا فى الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني وأعلم
ان بين المصدر والمفعول المطلق عموميا وجهيا يجتمعان فى ضرب به ضربا وينفرد المصدر فى ضربك
ضربا بيمينى والمفعول فيما ينوب عن المصدر عما سمي أى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر
المقدر نظرا للاصل فالمصدر أعم مطلقا (قوله توكيدا لعامله) أى لنفس عامله ان كان مصدرا مثله والا
فيؤكده مصدر عامله ليتحدد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكد اللفظى الذى هو عامله فمعنى قولك
ضربت ضربا أحدثت ضربا بضربا كما أفاده الدمامنى والرضى فان قلت كيف يكون لفظيا مع قول
النحاس أجمع النجاة ان توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنوى نحو وكلم الله موسى تكليما أى بذاته لا بترجان
أجيب بأن ذلك ليس خاصا بالمعنوى بل يكون فى اللفظى أيضا فالنوعى والتعدى مؤكدا وان كان القصد منهما بالذات
(قوله أو بيان الخ) أى مع كونه مؤكدا أيضا فالنوعى والتعدى مؤكدا وان كان القصد منهما بالذات
البيان وأما القسم الاول فلتوكيد لا غير فهو لا يجتمع غيره وأما الباقيان فيجتمعان فى ضربت ضربا
الامير (قوله غير مقيده بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الا حدث
الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
أو معها فلذلك لا تسمى به الامقيدة بما ذكر فلاحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به فى

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلاً للذين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيداً
ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيداً ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيداً ضرباً بوجه البصر بين

(١٨٧)

ان المصدر أصل والفعل
والوصف مشتقان منه
وهذا معنى قوله

وكونه أصلاً للذين انتخب
أي المختار ان المصدر أصل
لذين أي الفعل والوصف
ومذهب الكوفيين ان
الفعل أصل والمصدر
مشتق منه وذهب قوم الى
ان المصدر أصل والفعل
مشتق منه والوصف مشتق
من الفعل وذهب ابن
طلحة الى أن كلا من المصدر
والفعل أصل برأسه وليس
أحدهما مشتقاً من الآخر
والصحيح المذهب الاول
لان كل فرع يتضمن
الاصل وزيادة والفعل
والوصف بالنسبة الى المصدر
كذلك لان كلاهما يدل
على المصدر وزيادة والفعل
يدل على المصدر والزمان
والوصف يدل على المصدر
والفاعل (ص)

توكيداً او نوعاً يبين أو
عدد
كسرت سيرتين سيردى
رشد

(ش) المفعول المطلق
يقع على ثلاثة أحوال كما
تقدم أحدها أن يكون
مؤكداً نحو ضربت ضرباً
الثاني أن يكون مبيناً للنوع

باب تعدى الفعل استطراداً لا قصداً وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصدر بملحق * وثني به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيداً بسوطة * نهرا هاتان أدبيه وامراً أنكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير في قوله وكونه وأما ضمير
نصب فراجع له بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظاً وأما ما يجنبني
أي أنك تصديقاً وقعت جلوساً على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فن باب النياية وسنأتي في افرح
الجلد أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف غير ملحق عن العمل خرج فعل النجيب وكان
وأخواتها باب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول
أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم الأهم * أو ما أبيضهم سر بال طباح

فناصب أو ما محذوف أي تأوم أو ما ألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طرباً في أثرهم * طرب الواله أو كالتخفيف

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ الى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولو مجاز يجمع اتفاقهما في الحروف
الأصول فان اتفاقاً كلياً على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازاً
وان اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير كما في جسد وجذب وان اختلفا فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر
كثلب من التلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل أصل) أي لانه يعمل في
المصدر ويؤثر فيه فكان أصل لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلاً له والمراد الفعل
المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجع لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين
وجوده حالاً وبعده ماضياً وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بضمي زمنه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف
الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذه منه كالمصدر وكذا
الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو
فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله
يبين) أي المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبيناً للنوع) أي
لكونه مضافاً وموصوفاً كما مثله أو محلى بالعهدي كسرت السير أي المعبود يبنك وبين مخاطبك فهو ثلاثة
أقسام ويسمى المختص أيضاً باختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المعدود مختص أيضاً تعدده بالعدد المخصوص
ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قيمان معدود ونوعى واعلم ان
النوعى ان كان مضافاً كان من باب النياية على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل
مثله فالاصل سيراً مثل سيردى رشد كلف المصدر ثم صفته وأنيب المضاف اليه منها كما حققه السامعنى ولا
يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلاً أو نائباً أو ما ذوال فالظاهر انه
قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك
وقد يكون أصلياً كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضار الصورة فتدبر
(قوله وقد ينبو عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظاً له لاعتنا مطلق المصدر
حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المحجمة مصدر جلد كفتح

نحو سرت سيردى رشد وسرت سيراً حسناً الثالث أن يكون مبيناً للعدد نحو ضربت ضرباً وبقيت ضربات (ص)

وقد ينبو عنه ما عليه دل * كجذل الجذو افرح الجذل (ش)

كل الميئل وضربته بعض
الضرب وكالمصدر المرادف
لمصدر الفعل المذكور نحو
قعدت جالوسا وافرح
الجليل فالجلوس نائب مناب
القعود والمرادفته والجليل
نائب مناب الفرح المرادفته
له وكذلك ينسوب مناب
المصدر اسم الاشارة نحو
ضربه ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الاشارة مناب المصدر فلا
يد من وصفه بالمصدر كما
مثلا وفيه نظرفن أمثلة
سبويه ظننت ذلك أى
ظننت ذلك الظن فذاك
اشارة الى الظن ولم يوصف
بهو ينوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضربه زيد
أى ضربت الضرب ومنه
قوله تعالى لأعذبه أحدا
من العالمين أى لأعذب
العذاب وعدده نحو ضربه
عشر ينضربه ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضربه
سوطا والأصل ضربته
ضرب سوطا فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه والله تعالى أعلم
(ص)

وزنا ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيباني والمبرد
واختاره المصنف لا طرده وأما مذهب سبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجذلت جذلا فلا يطرد في نحو حلفت يميننا اذ لا فعل له مع ان الأصل عدم التقدير بالضرورة ملحجة قاله
الرضي (قوله قدينوب الخ) جلة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السكينة والبعضية والمرادف والاشارة
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كما غسلت غسلا وتوضأت
وضوء العلماء والملاقى للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته امام كونه مصدر فعل آخر كتبت اليه
تبتلا فانه مصدر ابتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كالتشكك
من الارض نباتا أو أبتها نباتا حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن انباتا وقال سبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لانه في الأصل مصدر ثبت سمي به النابت كما نص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتبار ان والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لانبت كغسلا ووضوا لاغسل وتوضأ
مع انهما مصدران لغسل ووضو وأما تبتلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لانبت لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيمكن في النيابة
ملاحظة الملاقة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري
وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم تغمض عينك ليلة أرمد * أى اغتمض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا أى أى
ضرب ضربه وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى أى جالس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنهما وعشرة عن المبين لكن لم أر نصا في انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جوازه كتبت اليه
تبتل الخاتمين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للخطاب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذلك مثال للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقدينوب
عن الناب كان يقال ضرب الأمير زيد فقلت قول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربت بمثل ذلك لان فعل
الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنبأ عنه الصفة ثم الصفة وأنبأ عنها الاشارة (قوله نحو ضربه
زيدا) ان رجوع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فؤكدا لانه لو صرح بالظاهر لم يقد الا التوكيد وان رجوع الى
مصدر معهود دلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل ال فيه للجنس وللعهد ومحل ذلك
الم يحتمل زيدا بدلا منفسر للضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله * من كل ما نال الفتى قد نلت *
وقوله * هذا سر اقل للقرآن يدرسه * أى نلت النيل ويدررس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق
المذكور وأما لأعذبه أحد من العالمين فنوعى لا غير الرجوع له اذ اقبله بمعنى تعذيبا عظيما لان تنوينه
للعظيم والأصل أعذبه أى من يكفر تعذيبا عظيما لأعذب تعذيبا مثله أى التعذيب المذكور أحد الان
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصبح نعيمه فحذف الموصوف وأنبأ عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأنبأ
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأنبأ عنه ضميره فأفاده في التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)
أى اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى في اعرابه وافراده
وتثنيته وجمعه كضربه سوطين واسوطا (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف
ضميره من الاول لكونه فضلا وحذف مفعول افر دلالة لما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الأميرين قبله ولا يفتى عنه قوله فوجد أبا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوجد أبا لان هذا المفهوم
كما يحتمل في التأبيد أى لا يتم توحيد غير المؤكد فيحتمل تأبيد النبي أى لا توحده في وقت أبا فان دفع

بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبدى للعدد والنوع فقد كرر المصنف أنه يجوز تثنيته ووجهه فاما المبدى للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته ووجهه نحو ضربت بضررتين وضربت رأيا (١٨٩) المبدى للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته

ووجهه اذا اختلفت أنواعه نحو سرت سبيري زيد الحسن والقميح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جعده قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشوليين (ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفي سواه للدليل (ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف منافي لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جواز أو وجوبه بالحذف جواز أو وجوبه كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت وضربت لمن قال كم ضربت زيد والتقدير سرت سير زيد وضربت ضربتتين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لان قوله ضربت زيد مصدر مؤكد وعمله محذوف وجوبا كإسقاط ليس بصحيح وما استدلل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لان

لاعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكدا للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما مر فالأولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا أو كثيرا كما ان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالمشهور الخ) أي بدليل قوله وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للواصل بالقوافي نصريح (قوله متسع) أي اتساع مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والعدي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه ليكون المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تشبيته معناه في النفس بواسطة تكريره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكرنا وقوله

بكي الخ من عوف وأنيكر جلد * وعجت عجيجا من جذام المطارف

حيث كد المكر والججيج أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الشيايب الرقيقة لان محل عمل عدم تأكيدها المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز قطعا كما في القسطالاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكده كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لانه تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما (قوله فيحذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبر ان والضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضربت زيد الخ) هذا أحد دليلين لان المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جواز في نحو أنت سير او وجوب في نحو أنت سير اسيرا وما أنت الاسير او ضربت زيد او غير ذلك مما سيأتي فنه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا واما البناء على ان ذلك من المصدر المختص بالمؤكده هي دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد أن المقصود منه ذلك دائما فمنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل المؤكد فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيده مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينقض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سير للتأكيده مع ما فيه من الحذف فنزاع ابن الناظم قويه فالأولى انزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لتسكات تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لادليل على استثناء أنت سير لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه) أي ففائدته النيباء عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيده) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده أو نوعي أو عدي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكيده أو نوعا الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيباء وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيباتها لا

ضربت زيد ليس من التأكيده في شيء بل هو أمر خال من التأكيده بمثابة اضربت زيد لانه واقع موقعه فكما ان اضربت زيد لا تأكيده فيه كذلك ضربت زيد وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيده في شيء لان المصدر فيها نائب عن العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدهات يتمتع الجمع بينهما بين المؤكده

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير لان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله وما يدل
الح) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمنزلة افتضت عمله وهي نيابته
عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي
لا فعل له كبه بمعنى ترك أي قوله يصف السيوف

تذرا لجامح ضاحياها ماتها * بله الا كف كأنها لم تخاف

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة فبه امام منصوب بفعله الممهل وان لم يصح النطق به
أو بفعل أمر مرادف لفعله الممهل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذكر الأ كف بله أي تركا أما على
رواية نصب الأ كف فبه اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ريحه وويله وويسه وويله وهي
بحسب الأصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب
يقولها الانسان لمن يحب ويبغض وقيل ان ويح وويس كلمتا رجة وويل وويب للعذاب فهي مفاعيل
مطلقة لفعل ممهل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو أهلكه أو رجه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به
والتقدير ألزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب باز يدا وقيا لا يعود مفعول به أيضا عند سيبويه
أي ألزم ضرب بالحق أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في
الأمر والهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبر في مجال الموت صبرا * فما نيل الخلود بمسطاع

أم لا كما مثله وخض ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أي قم قيا لا تفقد الخ)
اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قيا مفعولا به لفعل
محذوف ولا يعود اعطى عليه أي افعول قيا لا يعود وأما جعل أبي حيان لانهية للمجنس وقعود اسمها
نون شذوذ افتت كاف مع انه يحتاج كما قاله الساماني الى جعله خبرا بمعنى النهي أفاده الصبان وعلى هذا فليس
المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد
ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يبق المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله
نحو سقيا لك) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعده لبيان فاعله فهو متعلق بأعني
محذوفا أي لك أعني وأخبر محذوف وجوبا أي ارادني أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك
من يدي في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوخ له معنى الفعل
كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرعه
أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال آل سماعي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء
والجرمي كافي الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه اذا لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع
أيضا في المكرر والمصور والمؤ كد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوه على ألف اعراف
وز يد قائم حق أي هذا اعتراف وحق وكذلك في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كحجب تلك قضية وقول
الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى حمد الله أو غير انشائي كافعل
وكرامة أي ولك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والارجه اطراد الرفع فيما ذكر كما
يفيده كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعة ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
ليس من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته قلاقة والثاني
هو الصواب فالآتي بدلا عن نوعان طلب وخبري فالأول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع
مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا أو لا كان سماعيا كويله

وما يدل أيضا على أن
ضرب باز يدا ونحوه ليس من
المصدر المؤكد لعماله أن
المصدر المؤكد لا خلاف في
انه لا يعمل واختلفوا في
المصدر الواقع موقع الفعل
هل يعمل أولا والصحيح
انه يعمل فزيلا في قولك
ضرب باز يدا منصوب بضربا
على الاصح وقيل انه
منصوب بالفعلة المحذوف
وهو اضرب فعلى القول
الأول نائب ضربا عن اضرب
في الدلالة على معناه وفي
العمل وعلى القول الثاني
ناب عنه في الدلالة على
المعنى دون العمل (ض)
والحذف حتم مع آت بدلا *
من فعله كندلا الذ كاندلا
(ش) يحذف عامل المصدر
وجوبا في مواضع منها اذا
وقع المصدر بدلا من فعله
وهو مقيس في الاسم
والنهي نحو قيا لا تفقد
أي قم قيا لا تفقد قعودا
والدعاء نحو سقيا لك أي
سقيا لك وكذلك يحذف
عامل المصدر وجوبا اذا
وقع المصدر بعد الاستفهام
المقصود به التوبيخ نحو
أتوانيا وقد علاك المشيب
أي أتوانيا وقد علاك
ويقل حذف عامل المصدر
واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به اختبار

نحو افعـل وكرامة أى
وأكرمك فالمصدر في هذه
الامثلة ونحوها منصوب
بفعل محذوف وجوبا
والمصدر نائب منابه في
الدلالة على معناه وأشار
بقوله كندل الى ما أنشده
سبيويه وهو قول الشاعر
على حين ألهى الناس جل
أمورهم فندلا زريق المال
نذل الثعالب فندلا نائب
مناب فعل الامر وهو
اندل والندل خطف الشيء
بسرعة وزريق منادى
والتقدير ندلا زريق المال
وزريق اسم رجل وأجاز
المصنف أن يكون مر فوعا
ندلا وفيه نظر لانه ان جعل
نائباً مناب فعل الامر
للمخاطب والتقدير اندل لم
يصح أن يكون مر فوعا به
لان فعل الامر اذا كان
للمخاطب لا يرفع ظاهرا
فكذلك ما نائب منابه وان
جعل نائباً مناب فعل الامر
للقائيل والتقدير ليندل
صح أن يكون مر فوعا به
لكن المنقول أن المصدر
لا ينوب مناب فعل الامر
للقائيل وانما ينوب مناب
فعل الامر للمخاطب نحو
ضربا زيدا أى اضرب زيدا

والله أعلم (ص)

ومالتفصيل كامنا *
عامله يحذف حيث عشا

والخبرى امام مجموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله افعـل وكرامة وامام قيس وهو ما ذكره
بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود
به الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبى كقولهم عندئذ كرامة جـدا وشكرا
لا كفر وعندئذ كرامة صبرا لاجزا وعند ظهوره محجب عجباً وعند الامتثال سمعاً وطاعة أى حدث
جدا وشكرا وشكرا وصبراً اخرج فالتفصيل في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ
العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظاً ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر
الخبرى خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهى المذكورة بقوله ومالتفصيل اخرج وواحد سماعى وهو هذا واضابطه
أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كنهه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف
وجوباً بالكثرة دور انما في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب
الحذف في جدا وشكرا لا كفر عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرا وشكرا
على ان الكلام يذكر الفعل يكون خبراً وكلاماً عند قصد الانشاء وحيداً يكون المصدر والفعل متعاقبين
فلا يجمع بينهما كذا قال الدمامنى نقل عن الشلو بين والظاهر ان صبراً لاجزا وسمعا وطاعة كذلك
فوجب الحذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا للرضى تفصيل آخر حيث قال الذى أرى أن
هذه المصادر وأمثالها ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرا وشكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين
فعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصيغة الله وحنايك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أى
بعدا وبؤسالك أى شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ
الله أو بحرف كمدالك وشكرا وعجباً منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً والمراد بالقياس أن
يكون هناك ضابط كللى يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع
احترازاً من نحو ومكرهم وسعى لها سعيها ثم علل ذلك فانظره (قوله على حين اخرج) قبله

يمرون بالله هنا خفا فاعياهم * ويرجعن من دارين بجرا الحقائق

والله هنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يمرن للصوص وكذا في يرجعن
وأنته تحقيقاً لهم وعيائهم جمع عيبة بفتح المهملة وهى كالحقائب أو عيبة الثياب والزاد ونحوهما بحر بضم
الموحدة وسكون الجيم جمع مجراء كمر وجراء أى مملئة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على
البناء لا ضافته جملة ألهى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أى فيقولون ندلا حين
ألهى اخرج والمال مفعول به ندلا ولعله المحذوف أى اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينفى
قول العينى اسم قبيلة لا احتمال تسميتها باسم أيها (قوله ومالتفصيل اخرج) عطف على ندلا فهو مثال ثان
للاكتفى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيده لفاد عطفه على المثال وليست مامبتداً خبرها
ما بعدها الا يوهى أنه قسم للاكتفى بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أى الفائدة المرتبة
عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالأية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده
أو خبر كقوله

لا جهدن فامرد واقعة * نخشى واما بلوغ السؤل والامل

فلا جهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبلية عن نحو اما
اهلاكاً أو نادياً فاضرب يدا في حوز اظهرا فله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف
فيما فصل به مفرد قبله كازيد سفر فاما محبة أو اغتنما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

(ش) يحذف أيضاً عامل المصدر وجوباً اذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فاما سمي هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة في نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجملة محتملة له ولنقيضه فقيل مؤكدا لغيره وأما الاول فلا يوتى به لمثل هذا الغرض (قوله كلى بكا) ينبئ بجعله صفة جملة أى بعد جملة كائنه ليسكون مشير الباقي الشروط والمكاتب القصير اسالة السمع والمدرفع الصوت وقيل لغتان في كل كفى المصباح وعلى الاول يحتاج لازدكاب الضرورة في قصر الاول أو متا الثاني والادوردان الجملة لم يحو معنى المصدر لكن ردانها لم يحو فاعل المصدر المنصوب اذا فاعله ذات عضلة أى ممنوعة من النكاح وهى غير الياء فى لى ويدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أى داهية من الدراهى (قوله اذا قصده التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدث وقصده التشبيه وبعد جملة ومشتبهة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقي وستعلم محترزها (قوله الشكى) بفتح المثناة مقصورا أى الخزينة لفقدها ولها يقال نكحت ولها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أى لسكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان فى الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر بالحدث لسكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أى اخراج ما يسمع واحداثه لا بمعنى المسموع خلافا لرادى وليس فى الجملة قبله ما يصلح عمله لما سياتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه لضرب الملوكة واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معارفه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا محذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لا بالمصدر الذى فى الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه معنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت حمارك مررت به وهو فى حال تصويته فلذا قدروا للثانى ناصبا اه أى واشترط الاشعار بالحدث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى فليتأمل هذا وقال الناطم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه فى هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أى خبر الما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه أنعت بتقدير مثل أو خبر محذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المعنوية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الظرف ومما يشتمل على الفاعل قولهم عليه نوح الحمام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله يد يد أسدا ولم يشعر بالحدث كله ذكاه ذكاه الحكاه لان الذكاه من الملمات الراسخة لا من الافعال المنجدة بالعلاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن فى الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمارا ما اذا كان فى الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوكة فيعين نصبه به (تنبيه) المراد باشتغالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يدح فرسا بالضمور

ما ان يمس الارض الامسكيب * منه وحرف الساق طى الحمل

أى بلغ فى الضمور الى حيث لواضطجع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالمعنى انه مدج الخلقى

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جملة

كل بكا بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جملة

مشتبهة على فاعل المصدر

فى المعنى نحو ليد صوت

صوت حمار له بكاء بكاء

الشكى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جملة وهى ليد

صوت وهى مشتبهة على

الفاعل فى المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكى

منصوب بفعل محذوف

وجوبا والتقدير يبكى بكاء

الشكى فلولم يكن قبل هذا

المصدر جملة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكاه

بكاء الشكى وكذا لو كان

قبله جملة وليست مشتبهة

على الفاعل فى المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تمثيله

مدكوك بعضه في بعض مطوى كلى المحمل وهو علاقة السيف أى كدبحه في بعضه بالضرر والله أعلم

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقرب غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة له للدلالة على الأول أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له للدليل أو أن شكرا المذكور علة له ماعا (قوله وقتا) تمييز محوّل عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كازدالح) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرك مثاله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * وفيه تقديم مفعول الخبر الفاعل (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جنبنا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك أصلا حالك تصرع (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تسمك بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث أن فاعل الأراءه هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخافه والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزحشسى وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للأراءه التي هي فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبه أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركازة لا تخفى اذ ارادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لانها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وأخره فهما متحدان وقتا على حد جئتكم أصلا حالك فلا حاجة لبيان أنه على عدم اتحاد الوقت أيضا لكن يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يجعل التأديب علة للضرب وبجوابه فكذلك الجهة فوجود الضرب علة في وجوب التأديب وتصور التأديب علة في اتحاد الضرب كقوله البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتكم أكرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور للاقتضائه في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان رجعت الخ) ظاهره كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا التسمية مفعولا له فيسمى بذلك عند جرحه والجمهور على ان المجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يندكر كونه للتعليل الذي في المتن أى مفهما لعل الفاعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدها الجرح بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسفت اليك انعاما عليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وهي تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيدا خلافا للفارسي لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضى بأنه ان أراد ان الباعث يتقدم وجوده فنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

(ص) (المفعول له)

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعليل الجحد شكر اودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمتع

مع الشروط كازهد ذاقع

(ش) (المفعول له هو المصدر)

المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جدد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جدد لاجل الشكر

وهو مشارك لعامله وهو جدد في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر

وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضررت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط

الثلاثة أعنى المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جرحه بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما عدت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتجدد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للام كرام
 غذا ومثال ما لم يتجدد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عمرو له ولا يتمتع الجر بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا قنع لزهدي وزعم
 قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل يجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله
 أعلم (ص) وقل أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب آل وأنشدوا (١٩٥) لا أقعد الجبين عن الهي جاء *

ولوتوات زمر الاعداء
 (ش) المفعول له المستكمل
 للشروط المتقدمة له ثلاثة
 أحوال أحدها أن يكون
 مجردا عن الالف واللام
 والاضافة والثاني أن
 يكون محلي بالالف واللام
 والثالث أن يكون مضافا
 وكما يجوز أن تجر بحرف
 التعليل لكن الاكثر فيها
 تجرد عن الالف واللام
 والاضافة النصب نحو
 ضربت ابني تأديبا ويجوز

ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتكم اصلاحا خالك فانه مفعول له اجبا وليس قلبيا ولا
 مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكرامالك
 غذا بل جئتكم سمنوا وسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر
 وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو صورته فقط لكونه
 غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل
 وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم
 المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أهلنا دار المقامة من فضله لعدم القلي ان قلنا باشتراطه والافما جزم
 استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذا كروه كما هذا كم أي هذا يتكلم وأسلم حتى تدخل الجنة
 وجئتكم كي تكلمني ولتكنبروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللامحة لابن هشام ان الكاف وحتى كي لانجر
 المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر
 المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضعها للانام أي المخالقات
 (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى السترا لابس المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المبهمة أي خلعت رزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله

واني لتعروني لذكر الكهزة * كما انتفض العصور بلله القطر

ففاعل العرو والهزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاد الخ) هو منه سيبويه والمتقدمين
 كافي الجمع ومر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبى وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو ما العبيد فذو
 عبيد بالنصب أي مهمانذ كرا أحد الاجل العبيد فالد كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الالمانية لكن قال
 سيبويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا له أي مهمانذ كرا العبيد الخ (قوله
 أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجره بالحرف وأنشده لتأويله بالكلمة وفي نسخ ان يصحبه
 بالتد كبر وفي أخرى فاجره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدوا) أي النحاة شاهد الجواز قول بعض
 العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتمييز
 في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رد بقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا نصريه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بد لهم وشنوا من شن اذا فرق حنف مفعولا أي فرقوا أنفسهم لاجل
 الاغارة أو هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون لياتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
 الكريم) بفتح العين المهملة مدودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحى منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
 أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

المصنف
 لا أقعد الجبين عن الهي جاء
 البيت فالجبين مفعول له
 أي لا أقعد لاجل الجبين
 ومثله قوله

فليت لي بهم قوما اذركبوا
 * شنوا الاغارة فرسا وركبانا

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما
 ذكر أنه يقل جردا مجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحدا منهما بل يكثر فيه الامر ان وما جاء منصوبا بقوله
 تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكريما

(ش) عـرف المصنف
الظرف بأنه زمان أو مكان
ضمن معنى في باطراد نحو
أمكنث هنا أزمنا فظرف زمان
مكان وأزمنا ظرف زمان
وكل منهما تضمن معنى في
لان المعنى أمكنث في هذا
الموضع في الزمن واحترز
بقوله ضمن معنى في مما
لم يضمن من أسماء الزمان
أو المكان معنى في كما اذا
جعل اسم الزمان أو المكان
مبتدأ أو خبراً نحو يوم
الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة
يوم مبارك والدار لزيد
فانه لا يسمى ظرفاً والحالة
هذه وكذلك ما وقع منهما
محذوفاً نحو سرت في يوم
الجمعة وجلست في الدار
على أن في هذا ونحوه خلافاً
في تسميته ظرفاً في الاصطلاح
وكذلك ما نصب منهما
مفعولاً به نحو بنيت الدار
وشهدت يوم الجمل واحترز
بقوله باطراد من نحو
دخلت البيت وسكنت الدار
وذهبت الشام فان كل
واحد من البيت والدار
والشام متضمن معنى في
ولكن تضمنه معنى في
ليس مطرداً لان أسماء
المكان المختصة لا يجوز
حذف في معها فليس البيت
والدار والشام في المثل
منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلاف قر يش فانه علة ليعبدوا ودخلته الغاء لما في الكلام
من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا وبهذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لا جـل ايلافهم
رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما الى اليمن والشام مع أنهم من القطاع والمنتهيين واحترامهم لكونهم
خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجرحنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة
والا يلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى ليجعلهم كعصف ما كـول لان السورتين
سورة واحدة تصریح ﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جـر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضراراً تعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما يتعلق به ان
جعل حالاً أي مضاربين معهم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ﴾

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد ان الظرف هو الوعاء المنتهى
الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة وأعله باعتبار الكينونة فيه اهـ
صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستزامه ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ
(قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً اما للاطلاق
ان جعلت أو للاحد الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو
ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الوار وهو أظهر لان كلاهما ظرف لأحدهما فقط (قوله أزمنا)
بضم الميم جمع زمن كبيل وأجبل وجمعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة
خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا
يتعدد الا مع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحر أو مع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم
أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قد برى قوله تعالى
ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام موطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه بان الفعل مقتض
لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولاختلافهما
باشتراط الإيهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المغنى (قوله معنى في)
هو الظرفية ومعنى تضمنه له إشارته اليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في
الظروف التي لا تنصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لان معناه انتقل للظرف
وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الحمزة مثلاً حتى يقتضى بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي
بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشره الشرح نخرج وترغبون أن
تسكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطردي غير هذا الفعل على أن السكاح ليس زماناً
ولا مكاناً فلا حاجة لآخره بذلك الا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل
اذ لا ينصب الامادة لانه مبني من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال
السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب
الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت وتزات فلا يقال نمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه
على معنى الى لافي فهو مما نصب بخلاف الخافض توسعا لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا
توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه
بالمفعول به) أي لاجراء العاصر مجرى المتعدى قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بانها مفعول به على

التوسع

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في
باطراد وهذا تضمنه معنى في لاطراد هذا تقرر كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه بقدر (ش) حكم ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضربك زيداً يوم الجمعة عند الامير

أو الفاعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفاعل والوصف والنصب له أما المذكور كمثل أو محذوف

جواز التحوّل أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكـ سرت فتقول فرسـ بخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسـ بخين أو جوبا كما إذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاب الذي عندك أو حالا نحو سرت بزيد عندك أو خبرا في الحال أو في الأصل نحو زيدا عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر لان الصلة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجمله والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سيأتي (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيدها لان الفعل أجرى مجرى متعدي بنفسه فنصبها بالاملاحة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانها لم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذف توسعها وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بخلافها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيدها لاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشموني وأما على انها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضاً الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحاً وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أوفيه استخدام بجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صمت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي اطلب تعيين الزمان خاصة كائن في المكان وكما اطلب تعيين المبدأ وزماناً أو مكاناً أو غيرهما فهي أعم وقوعاً (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعاً بخلافها وفي المسموع بالخذف كقولك لمن ذكر أمر اتقاد حينئذ الآن أي وجد ما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جملتين والمقصود نهيه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومحل اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل وقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما سري في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعداً يداي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكاناً (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات لئلا يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقاً نصب تشبيهاً بالمبهم كافي النسكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة والمختص مادل على مقدر معلوم كان وهو المدرف بالعامة كرمضان أو بالاضافة كرمز الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المحدودة كسرت يوماً أو يومين أو الموصوفة كسرت زمناطو ولا كذا في الاشموني فقول الشاعر كاحظة وساعة ينبغي تقييدهما بما إذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقطرة بطرفة العين والساعة المقطرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيـد اللفظي لزمن الفعل اذ لا يز يد عليه كايلا من أمرى بعده لايلا اذا السرى لا يكون الايلا فالظرف يكون مؤكداً كذا كالمصدر لان تأكيده لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الـرمضان والـربيعين مع جواز تركها والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياساً عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام

وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الامبيها نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى (ش) يعني ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصاً ما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوماطو بلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الانوعان

أحد الماهيات والثاني ما يصيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والمبهم كالجهايات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار ومررت غلوة فتنبه على الظرفية وأما ما يصيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومعه فشرط نصبه قياساً أن يكون عليه من لفظه نحو قعدت معه من زيد وجلست مجلس عمر ولو كان عاملاً من غير لفظه تعين جوهري نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مرمى زيد الاشد واذ عمار ردى ذلك قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر

السكب ومناطق الثريا أى كائن مقعد القابلة ومزجر السكب ومناطق الثريا والقياس هو منى في مقعد القابلة وفي مزجر السكب وفي منط الثريا ولكن نصب شذوذاً ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وإلى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كون دامة قياساً أن يقع ظرفاً لما في أصله معه اجتماع (ش) أى وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتماع معه في أصله أى أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجالس فأصلهما واحد وهو الجالس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما يصيغ من المصدر مهمان أما المقادير فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشاويين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى الماهيات لدلالته عليه في الجلة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ ولما قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وإن شئت قلت المبهم ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تبعاً لابن المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أى صورة هي مسماه مكان لا تعرف حقيقة إلا بالضاف إليه مكان زيد وكالجهايات وما ألقى به من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحداء ونحو ذلك ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل بحسب جرها في قال لان فيها اختصاصاً ما لا يصلح لكل بقعة وكذا استثنائها الحفيد نقلاً عن الرضى وزاد عليها جانب وما بعناهم من جهة ووجه وكنف ثم قال يقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتوح الحن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهايات في الشياخ جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذلك جانب فقط بأنه يجب جوهري في مقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد الجمع فيهما وفي جانب أيضاً ونحوها كجثة ووجه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهم أحدهما مستأني (قوله غلوة) بفتح المجهمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبر يدأر بعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أو بعد ما يقدر عليه ويقال ثلثة ذراع إلى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما يكتمون بالتوافق المعنوي كما كتفوا به في قعدت جالوساً لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جالوساً (قوله أى كائن مقعد القابلة) أى في مقعدها ومنى متعلق بذلك المخدوف أيضاً ومن معنى إلى أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو منى مقعد الأزار أى هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومزجر السكب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان زجر السكب من زجره فهو ذم ومناطق الثريا مدح أى هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان نوط الثريا أى تعلقها من الشخص الراى أى لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذاً) أى على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر قعد منى أى بالنسبة إلى وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في أعجبنى جالوسك مجلس زيد نظراً لأصله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمان) أى لان المتبادر عطفهما على الجهايات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما يصيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله بمجهولة الصفة) أى لعدم تعيين محلها (قوله ليست من المبهمة) أى فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكماً أى تشبه المبهم في عدم التعيين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بداً ونهاية وجهة الاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهم حقيقة أو حكماً (قوله من رعى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كافي الرضى

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقدار وأما ما يصيغ من المصدر

فيكون مبهماً نحو جلست مجلساً ونحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا تقرر ان المكان المختص وهو ماله أقطار نحو لا ينتصب ظرفاً فاعلم انه سماع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختالف الناس في ذلك ف قيل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار خذف حرف الجر (١٩٩) فانصب الدار نحو مرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي لم

ظرفية أو شبهها من الكلام (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى تصرف وغير تصرف فالتصرف

من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير

كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو يوم مرت يوما وجلس مكانا ويستعمل

مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة

وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر

اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى

الا آكل لو طنجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار لكل واحد من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا والذي لم ظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بتشبه

الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكنع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاوي للجمهور وتشبهها بالمهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب سيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لأجراء القاصر مجرى المتعدي وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدي بنفسه وبال حرف وكثرة الامر ين فيه تدل على انها اصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصاف اللزوم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تدنو يومية مع أنه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على باها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الا ظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قدما ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما يلزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في المدين ومما يلزم الظرفية أيضا عوض ظرفين للماض والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه بدل بمعنى مكان كتحذنا بدل هذا لا بمعنى بدل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بعينه الاصل في ظرف تصرف والظروف المركبة كصباح مساء بين بين وبيننا وبينها ومنه عند من جعلها ما خبرين فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهم فهم من القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحته رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحته لك نعلك فيما نصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصبهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويتوق تحته بارا بالرفع وانما يخرج على التصرف دما يعني واهل أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند نحو هو ما يتصرف كثيرا كيوم وشهرو يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاهما الجهات الا فوق وتحت فيمنع لما مر واليمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكثير المجرد من التركيب ومن ما والالف ومن تصرفها مودة بينكم بالجر لانه قطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على انه مرفوع المحل على الفاعلية ختماله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كقيل بئس له في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما فتحتها فيمتصرف كثيرا وهذا اذا صرح بنى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثل العين والكسرا كقروهي اسم لمكان شيء حاضر أو قريب فالاول نحو قلما رآه مستقرا عنده والثاني ولقد رآه زلة أخرى عند سيرة المنهى عندها جنسة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنو بين كقوله الذي عنده علم من الكتاب برب ابن لي عندك بيتا وقد تكون لازمان كعند الليل كما في تخرير النور ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لدماميني (قوله بمن) أي فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شد قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) ويمانيوب عن الظرف مطلقا صفة وعدده وكايته وجزيته كجاست طويلا من

مجرد ما ين نحو خرجت من عند زيد ولا يجز عند الامن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان كقوله (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقوله جلست قرب يداي مكان قرب زيد خذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه مقامه فاعرب باعرا به وهو النصب على الظرفية ولا ينقسم ذلك فلا تقول آتيتك

جلوس زيد نريد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو أتيك طالع الشمس وقدم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه وهو مقيس في كل مصدر

(ص)

﴿المفعول معه﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيرى والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول لاحق

(ش) المفعول معه هو

الاسم المنتصب بعد الواو بمعنى مع والنائب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه فمثال

الفعل سيري والطريق مسرعة أى سيري مع الطريق فالطريق منصوب

بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم

يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر وانما

قيل لم يكن كالجزء منه احتراز من الالف واللام

فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها

كالجزء منه بدليل تخطي العامل لما نحو مرت

بالفلام ويستفاد من قول المصنف في نحو سيري والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك

وهو كل اسم وقع بعد الواو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرق الدار وصرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت كل اليوم كل البريدا وبعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضاهيها معنى في نحو أتيك ذهاب أى أتي حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله * أفي الحق اتي مغرم بك هائم * ولما نبهته عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجشة ومثله غير شك أو ظنا مني أنك قائم أى في غير شك وفي ظن مني قيامك هذا منه سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان معمولاها فاعله أى أحق وثبت قيامك وردة أبو حيان نصريح (قوله ويكثر الخ) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر بشرطه افهام تعيين وقت كإمتهله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرتة نحرى وروحلب ناقة أى مقدار ذلك حذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقديضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقين أى مدة بقائهم مارلا ككلمة الفارطين أى مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصبح به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

﴿المفعول معه﴾

قال الجلال أخرجه عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى أنه لا يفصل منها أى لا بالظرف وان فصل به بين الواو والاعطفة ومعطوفها لتسزيل واو المعية من المفعول معه منزلة لجار والمجرور ريس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للوثنة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذى هو صلتها (قوله هو الاسم) أى الفضلة وقوله بعد الواو أى وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحرفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلاتا كل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال حفيده لا ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب والافه واسم تأويل لا ينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر ورو بكونه بعد الواو بقيمة المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبت العبد بشيابه بما يفيد المعية بغير واو وهو ان خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيد فى التعريف والمراد بكونها للمعية انها للتنصيب على مصاحبة ما بعدها للمعول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه فى حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية ألا كما ستوى الماء والخشبة على ماسيين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة فى الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لطلق الجمع فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصب على ما بعدها كضرب زيد وعمرا فلعطف اتفاقا وكذا أشركت زيد وعمرا وخلطت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتاوها جملة كل رجل وضيعته ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مفردا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أى كل رجل موجود هو وضيعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتسكك به خلافا لاني على بل يجب جر أتيك لعدم اشتغال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كفى المعنى فخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك وزيدا درهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكتفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافى مبتدأ ودرهم خبره فزيد مفعول به لمخوف أى ويحسب زيد الامفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أى

فما

وهذا هو الصحيح من قول

النحويين وكذلك يفهم
من قوله * بما من الفعل
وشبهه سبق * بأن عامله لا بد
أن يتقدم عليه فلا تقول
والنيل سرت وهذا بائناق
وأما تقدمه على مصاحبه
نحو سار والنيل زيد ففيه
خلاف والصحيح منه

(ص)

و بعد ما استفهام او كيف
نصب

بفعل كون مضمير بعض
العرب

(ش) حق المفعول معه أن
يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم

تمثله ويسمع من لسان
العرب نصبه بعد ما وكيف

الاستفهاميتين من غير
أن يلفظ بفعل نحو ما أنت

وزيدا وكيف أنت وقصة
من تريد فخرجه النحويون

على أنه منصوب بفعل
مضمير مشتق من الكون

والتقدير ما تكون وزيدا
وكيف تكون وقصة من

تريد فخرجه النحويون
بأن تكون المضمر (ص)

والعطف ان يمكن بلا ضعف
أحق

والنصب مختار لدى ضعف
النسق

والنصب ان لم يحز العطف
يجب

أو اعتقد اضمار عامل نصب
(ش) الاسم الواقع بعد

هذه الواو اما أن يمكن

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه محته وانما امتنع فيما ذكر لان الطريق
لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أوجدت السير حال كونه مصاحبا
للتريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء
والخشبة في العطف بل الظاهر حيث ندر جوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا بانين كاشترك زيد
وعمر وفتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف
لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سبى للنيل بل انظر لكون النيل سائرا أولا وعلى العطف
سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد عادت مقابلة لابن
جني (قوله والصحيح منه) أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جمعت وخشا غيبسة ونغمة * ثلاث خصال است عنها جر عوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم رأ كثيرهم
على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمير) أي جواز لا وجوب بخلاف الاشموني ولذلك اکتفوا بتقديره
هنا دون هذا لك وأباك لتزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد
جواز النصب في مالک وز يدامع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام
الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوغ
للنصب هو الاستفهام وجذر طرف أم لا لانه يشترط طلبه للفعل فقد روي بعده عاملا هذا وانفاذ أن يقول قد
جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله * ازمان قومي والجماعة كالنبي * الخ أي ازمان ان كان قومي مع
الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجود
مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخرج البيت على غير ذلك فيكون مقصودا على السماع بخلاف المثال
وانما يصح هذا الجواب بان ثابت ان أباعلى أجازة قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان
(قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى
(قوله ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير الخطاب مستتر فيها فله حذف
برز وانفصل قال يس عن الساماني ويحوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى
بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي وجود توجده مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه
جواز النصب في هذا المثال وهو معنى على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه يطابقه ما قياسي على العطف
وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في
المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكنيت أنار زيدا كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل
والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

وقوله والتشر يك أي في الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لثلاثين اعمدة فضلة ولان
الاصل في الواو والعطف ولم يختلف في قياسته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى
اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر
لانه يتغير في التابع فجعله فاعلا محذوف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لاداعي اليه على ان حذف
الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عريية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر
واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع مطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة
فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

أحق من النصب نحو كنت أنارز يدك لأخوين فرفع نريد عطفاً على الضمير المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه لان العطف يمكن للعصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله سارز يدوهم ورفرف عمر وأولى من نصبه وان أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو سرت وزيداً فنصب زيد أولى من رفعه اضعف العطف على الضمير الرفع المتصل بلا فاصل وان لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق به كقوله * علفتها تبنا وماء باردا * فناء منصوب على المعية أو على اضمار فعل يليق به التقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم لان العطف على نية تكرار العامل فلا يصح أن يقال أجمعت شركائي وانما يقال أجمعت أمري وجمعت شركائي فشركائي منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم (ص)

والإيهام بالرفع أولم يقصد شي جاز الأمران وامل هذا الأخير محل كلامهم دمايني (قوله بضعف) أي من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقوله لم تترك الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصبح مع العطف لا يتسكف كان بقدر لو تترك الناقة ترأف فصيلها أي تعطف عليه وتترك فصيلها يرضعها أي يتمكن منه لرضعها لان رضاعه لا يسبب عن مجرد تركها لاحتلال نقرتها منه وكذا قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه ووا كل أمره والليالي

فيحتاج العطف الى تقدير وا كل أمره لليالي والليالي لأمره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تترك الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى ووا كل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كون أنت وزيداً كالاخ وقوله

فكونوا أتم وبني أبيكم * مكان السكيتين من الطحال

فان العطف يقتضي توجه الأمر الى ما بعد الواو وأنت لا تريد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لا ترجحه لفساد المراد بدونه وأيضاً يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين اذ لو كان الماء وركا منها لقال كالاخوين ففيه مانع لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالاخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يمكن عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل اليه فالفساد المعنى ولوى القصد ولا لزوم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ ونحو مالك وزيداً لا امتناع العطف على ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يغير فيه بين المعية وضمارة العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها الخ ونحو * زججن الحواجب والعيونا * اذ الماء لا يشارك الثين في معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الحواجب في معنى التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاصتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في فسخه فيجب فيه ما تقتضيه الحال أي وسقيتها ماء وحكن العيون فينبغي جعل أو في المتن تنويعية كافي الأشموني أي ان ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كاذكر وما يجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطالع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولا بسبب النيل فالخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله وأعتقد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الأمران والثاني يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف ر بقى خامس وهو تعين العطف كمثل رجل وضعته واشترك زيد وعمر ورجاء زيد وعمر وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كون أنت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالنوات يقال أجمع عليه أي عزم وأما جمع فشرط بينهما بدليل فجمع كيد جمع مالا فنصب شركاءكم اما لكونه مفعولاً معه أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمراً من جمع وقيل ان أجمع يستعمل في النوات أيضاً وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فأجمعوا بوصل الهمزة ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في اجمعوا وما يمتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان لا يتبوء فهو امانة مفعول معه أو لخوف أي وأخلصوا الايمان ولا تأويل العامل المذكور بفعل يتعدي لهما كذا ولتأنيبنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هو لغة استفعال من التثني بمعنى العطف لان المسكتين معطوف عليه باخواجه من الحكم أو بمعنى الصرف

ما استثنى الا مع تمام
ينصب

وبعدني أو كني انتخب
اتباع ما اتصل وانصب
ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع
(ش) حكم المستثنى بالا
النصب ان وقع بعد تمام

الكلام الموجب سواء
كان متصلا أو منقطعا نحو
قام القوم الا زيد امررت

بالقوم الا زيد وضربت
القوم الا زيد وقام القوم
الاجارا وضربت القوم

الاجارا وضربت بالقوم
الاجارا فزيدا في هذه
المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا والصحيح
من مذهب النحويين أن
الناصب له ما قبله بواسطة

الاختار المصنف في غير
هذا الكتاب أن الناصب
له الا وزعم أنه مذهب

سيبويه وهذا معنى قوله
ما استثنى الا مع تمام ينصب
أي أنه ينصب الذي استثنى

الامع تمام الكلام اذا
كان موجبا فان وقع بعد
تمام الكلام الذي ليس

بموجب وهو المشتمل على
النفي أو شبهه والمراد شبه
النفي النفي

لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه بحقيقته اصطلاحا لاخراج بالا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا
أو كالدخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقيل يمكن إرادة المعنى
المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدى الفعل وزومه فالأخراج جنس وبالا يخرج التخصيص
بالوصف أو الإضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلا أي في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجا في
النية من أول الأمر أو المراد بأخراجه إظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث
يكون المستثنى منه عاما مستعملا في خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء
ثم أخراجه والكفر ثم الإيمان في لاله الا الله وكالدخل لادخال المنقطع على ما ستره وأما المرفوع فداخل في
المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخل الحقيقي اما لفظي أو تقريرى سم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل
استثنى والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنى وينصب خبرها والمراد الاستثنائية وستعلم الوصفية وانما
بدأ بها لانها أصل الأدوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها بالنصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم
القسم فلا يقال كان الأولى تقديم ما ينصب أبدا كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أي للكلام السابق
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أي ومع إيجابه أيضا بقرينة قوله وبعدني الخ فإنه مقيد بالتمام أيضا
كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ
الابتداء بالتنويع لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الإعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)
قيل هو حيث نداء واجب اتفاقا ويرد جواز الاتباع في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشر بوا منه
الا قليل بالرفع بدلا من الوارد وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية نفي لا إيجاب لان
شر بوا في تأويل لم يكونوا مني بدليل فن شرب منه فليس مني فالتحذير فيه الابدال وجعل القراءة قليل مبتدأ
خبره محذوف أي لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور
ويكون المستثنى حينئذ جملة كافي قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعنده الله قال ابن
خررف من مبتدأ ويعنده خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من
الإعراب كما عداها صاحب المغني ومتى كان ما بعد الجملة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالي
الافسك لكن المشددة كما سيأتي أو رفع فكالمخففة أفاده الصبان عن الدماميني (قوله بواسطة الا) أي
فتكون معدلة الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى وهذا رأى السيرافي
وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاعة من البصريين وقال الشاوي هو مذهب المحققين
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا لا بواسطة وقيل استثنى محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الأولين فلو لم يكن
قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيد أو لبتة كتأويل اخوتك بالمتسبين لك
(قوله في غير هذا الكتاب) أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره
ألفه من النصب المذكور قبل وانما عملت انما يتبعها عن استثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح
جريان الخلاف في المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الا عند المصنف وهو المختار عند
المتأخرين لكونه نافية بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم الاجارا أي لكن
جارا لم يجيء وقد يندكر نحو الا قوم بونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه بما قبل الا كالتصل فما بعد
الا عنده مفرد في المتصل وغيره وهي كاسكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب
فتح ان بعدها كن يدغني الا أنه شقي أفاده الرضى (قوله على النفي) أي لفظا ومعنى كما سيحمله أولفظا
فقط نحو لا يمس الا المطهرون فانتهى في المعنى وقد يراد بالنهي الآتي ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا

أو معنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قيل كما شر ونحو أقل رجل يقول ذلك الا ز بدأى لارجل يقول الخ وقوله
وبالصبر يمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصبر يمة رمة منصرفة أى منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون
وسكون الهمزة حفيضة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفي المعنوى ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد
الا ذلك وانها الكبيرة لا على الخاشعين أى لا تسهل الاعليهم لم يكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
نحو لوجاء القوم الا ز بدأى كرمتهم فبتعين فيه النصب لان نفي لوضعنى لا قصدى وأما الرفع فى لو كان فيهما
آلهة الا الله فمأسياً تى (قوله والاستهتام) أى المؤول بالنفى انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع
ومدعيه كاذب ويسمى ابطالياً أيضاً نحو ومن أصدق من الله حديثاً أو توبيخياً وهو ما متعلقه واقع ومدعيه
صادق لكنه ما لوم عليه نحو أنفكا آلهة الخ فهو بمعنى نفي الانغماء واللياقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله
بعضاً مما قبله) عال عن قول غيره من جنسه لثلايدخل فى المتصل جاء القوم الاحجار ارجاء بنوك الابن
زيد لا تفاهما فى الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع فى الثانى وان صح فى الاول ولئلا
يخرج منه نحو أحرقت زيدا الايدهما كان المستثنى فيه جزءاً مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كاه
مع أنه متصل فقوله بعضاً المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كأول نحو لا بدوقون فيها الموت
الا الموتة الأولى ولا تأكلوا أموالكم يديكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض مما قبله ومن
جنسه مع أنه منقطع فينبغى أن يقال المتصل ما كان بعضاً محكوماً عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع
بخلافه اما القيد الاول كقام بنوك الاحجار أو الابن زيدا والثانى كآيتين فانه لم يحكم على الموتة الأولى
بذوقهم لهما فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذى هو
نقيض منع أكلها بالباطل قاله القرافى والاسهل أن يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامثلاًها صبان
واعلم ان كلام من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كفى التلويح وأما ما اشتهر من انه
حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما يأتى
فى الماتن ولم يطل الفصل والاختيار بالنصب كما جاء فى أحد حين كنت جالساً هنا الا زيدا ومنه الحديث القدسى
مالعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا تم احبسه بالجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو ما قاموا الا زيدا رداً لمن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل
ودعوى تعين النصب فى هذه مردودة بل نازع أبو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك مالم ينتقض
النفي بالا والا كان اثباتاً فينصب ما بعد الا الثانية وجوباً كما ضرب أحد الماء الا زيدا لانه بمنزلة شرى بوا الماء
الا زيدا (قوله بدل من متبوعه) أى بدل بعض عند البصر بين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود دخله. ول
الربط بالالدلالة على اخراج الثانى من الاول فتقيداً أنه كان بعضاً منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان
قلت كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع
ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كأنه لم يذكر والثانى حالاً فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بل انظر للنفي
والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البديل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما
قد يتخالف المعطوفان فى زيدا قائم لاقاعد والصفة والموصوف فى صررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا
الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر أما على قول المحققين انه المستثنى
مع الا فلا يرد أصلاً لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل فى نحو كلمة الشهادة اذهى فى تأويل
مافى الوجود الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الحرف عطف فى الاستثناء خاصة
فما بعدها عطف على ما قبلها لا بديل وهي كالا عاطفة فى مخالفة ما بعدها لما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل

والاستفهام فاما أن يكون
الاستثناء متصلاً أو منقطعاً
والمراد بالمتصل أن يكون
المستثنى بعضاً مما قبله
وبالمنقطع أن لا يكون
بعضاً مما قبله فان كان متصلاً
جاز نصبه على الاستثناء
وجاز اتباعه لما قبله فى
الاعراب وهو المختار
والمشهور أنه بدل من
متبوعه وذلك نحو ما قام
أحد الا زيدا والا زيدا
يقم أحد الا زيدا والا زيدا
وهل قام أحد الا زيدا والا
زيدا وما ضربت أحد الا
زيدا ولا تضرب أحد الا
زيدا وهل ضربت أحد
الا زيدا فيجوز فى زيدا
أن يكون منصوباً على
الاستثناء وأن يكون
منصوباً على البدلية من
أحد

القوم الاجارا وماضرت
 القوم الاجارا وماضرت
 بالقوم الاجارا وهذا
 هو المراد بقوله وانصب
 ما انقطع أى انصب
 لاستثناء المنقطع اذا وقع
 بعد نفي أو شبهه عند غير
 بنى تميم وأما بنو تميم
 فيجيزون اتباعه فغنى
 البيتين ان الذى استثنى
 بالا ينصب ان كان الكلام
 موجبا ووقع بعد تمامه
 وقد نبه على هذا القيد
 بذكره حكم النفي بعد
 ذلك فاطلاق كلامه
 يدل على أنه ينتصب سواء
 كان متصلا أو منفصلا وان
 كان غير موجب وهو الذى
 فيه نفي أو شبهه نفي انتخاب
 أى اختيار اتباع ما انقطع
 ووجب نصب ما انقطع
 عند غير بنى تميم وأما بنو
 تميم فيجوزون اتباع
 المنقطع (ص)
 وغير نصب سابق في
 النفي قد * يأتى ولكن
 نصبه اختزان ورد (ش)
 اذا تقدم المستثنى على
 المستثنى منه فالأمر ان يكون
 الكلام موجبا أو غير
 موجب فان كان موجبا

باطراد في مقام الازيد والعاطف لا يباشره ويجاب بانها مفعولة تقدير اذ الاصل ما قام أحد الازيد وورده
ان حنف المعطوف عليه لا يطرد مع ان هذا ما طرد (قوله وهذا هو المختار) مثله في المغني قال الساماني
ومقتضى تعليل الاتباع بقضا كل المستثنى والمستثنى منه تساوى النصب على البدلية والاستثناء في هذه
الصورة وفيه انه لا يحصل بتشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه * واعلم أنه اذا تعذر الابدال على
اللفظ ابدل على الموضوع كجاء في من أحد الازيد ولأحد فيها الازيد وماز يد شيئاً الا شيئاً لا يعابيه وليس
زيد بشئ الا شيئاً حقير افيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفع في الباقي باعتبار المحل لان من والباء الزائدان
في الاثبات وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل الجرور بمن والباء الزائدتين وهو
الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود
الجرز أو خبر المحذوف ان قلنا به أي الا هو شيئ وتكون الابعني لكن وأما في الثاني فبدل من محل لامع
اسمه لان محلها ما رفع بالا ابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لأ ومن الضمير في الخبر والاقوال
الثلاثة تأتي في الاسم الشر يف من كلمة التوحيد ومرفى باب لا مزي بذلك (قوله وأجازة بنو عجم) أي
على أن جبار بدل غلط كما صرح به الرضى وقيل بدل كل بلا حظة معنى اذا المبنى غير جبار وهو وان صدق
على الاحد وغيره لكن يرا دبه غير مخصوص وانما يبدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى
وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البديل والادب النصب اتفاقاً نحو ما زاد هذا المال الانقص وما نفع
زيد الا الضرر لا يقال زاد النقص ونفع الضير ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الامن رحم فن رحم
في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أي
الا لراحم وهو الله والا لكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال في المنقطع قوله
وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا ليعيس
وقوله وبنت كرام قد نسكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا لسان وعامله
وعليه قراءة ما لم به من علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض
الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلاً من الذي هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة
على لغة مرجوحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلاً بتقدير متعلق الظرف من يذكر
في السموات الخ الاستقراء وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتمال منه والله فاعل هذا والمسجوع من بني
نميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلاً أو غيره من تخريج النحاة فلم يختاروا
البدلية على جعله مبتدأ حنف خبره مع أنه مقيس عند الجميع كما صر نظيره الا أن يكون قد سمع منهم ج
ما بعد الاتبع المجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه
على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد في الخ (قوله
قدياتي) أي قليلاً وفي القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان
أردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره والا
فالوارد متبع نصباً أو غيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامل كما مثله لامتناع تقديمه عليه ما عا عند
المصنف خلافاً لكسائي وأما قوله

ووجب نصب المستثنى نحو قام الازيدا القوم وان كان غير موجب الفختر نصيبه فتقول ما قام الازيدا القوم ومنه قوله
 فالى الال احمد شيعة * ومالى الامذهب الحق مذهب وقد روى رفعه فتقول ما قام الازيدا القوم قال سيويه حدثني يونس أن
 قومنا يرقى بعز بيتهم يقولون مالى الاخوك ناصرنا عروا عروا الثاني

بدلان الاول على القاب ومنه فانهم يرجون منه شفاعة * اذالم يكن الانبيون شافع فعنى البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق
غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب
بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو ما قام الازيد القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما * بعدى يكن كالمالاعدا (ش) اذا
تفرغ سابق الالما بعدها أى لم يشتغل (٢٠٦) بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد الامعرب باعرب ما يقتضيه ما قبل الا قبل

دخولها وذلك نحو ما قام الازيد وما ضربت الازيد وما ضربت الازيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيد منصوب بضربت وزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المرفوع ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت الازيد (ص) وأنغ الا ذات تو كيد كلا * تمر بهم الالما الفتى الالما (ش) اذا كررت الالما التو كيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيأ ولم تعد غير تو كيد الاولى وهذا معنى الغائما وذلك في البديل والعطف نحو ما ضربت باحد الازيد الاخيك فاخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الاشياء أى لم تعد فيه استثناء مستقلا فسكانك قلت ما ضربت باحد الازيد اخيك ومثله لا تمر بهم الالما الفتى الالما والاصل لا تمر بهم الالما الفتى الالما فاعلا بدل من الفتى وكررت الاتوكيدا ومثال العطف قام القوم الازيد والا عمرا والاصل الازيد او عمرا ثم كررت الاتوكيدا ومنه قوله هل الدهر الالية ونهارها * اى والاصل وطالع الشمس وكررت الاتوكيدا وقد اجتمع تكرارها في البديل والعطف في قوله مالك من شيخك الالما * الارسيمه والارمله والاصل الالما رسميه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله مطوف على رسميه وكررت الالما توكيدا (ص)

خلا الله لأرجو سواك * وانما أعد عميالى شعبة من عيالكا
فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضربت (قوله بدلا) أى بدل كل من كل
لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصاح ابداله من
المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتنوع تابعا كما فى نحو ما ضربت بمثلك أحد (قوله
وان يفرغ سابق) بالتنوين والامفعوله و اضافته لما نخل الوزن (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد
وقوله كالواج لوزائدة وماه صديقية أو عكسية والفاعل محذوف يفسره عدم ان بنى للمجهول فان بنى
للفاعل كانت الامفعوله و فاعله ضمير السابق أو ما بعد أى يكن السابق أى حكمه حكم انعدام الأوككم
عنده الا فى تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائى أما هو فيجوز النصب فى نحو ما قام الازيد
لتجوز حذف الفاعل (قوله المرفوع) سعى به لتفرغ العامل لما بعد الا فى الظاهر وان كان معموله فى
الحقيقة وهو المستثنى منه مقدر ويجوز التفرغ لجميع المعمولات الالما المفعول معه والمصدر والحال
المؤكدين فلا يقال ما ضربت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تعث الالما مقسدا للتناقض بالنفى والاثبات واما
ان نظن الالما فتقديره الاظنا عظيما فهو نوعى لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيد) أى لاستحالة
ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فاطلاق المنع طرد الباب
الا اذا أمكن تأويله بالنفى نحو يؤبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف وجوز ابن الحاجب
التفريع فى انه يجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به قاعدة كقرأت الا يوم كذا الا مكان أن تقرأ فى غيره من
الايام ورد بأنه نادر فنع طرد الباب كما تنفقا على الجواز فى النفى وان لم يستقم المعنى كلمات الازيد لذلك
(قوله الالما) بفتح العين ممدود بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع
علياء كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كما فى زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أى فى الإيجاب
أو النفى كما يفهمه الاطلاق وهذا التقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائما) أى فالمراد الغائما عن افادة معنى
الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله فى البديل) أى بدل السكل كما مثل وكذا
البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الازيد الا وجهه أو علمه أو عمره (قوله والعطف) أى
بخصوص الوار (قوله فاعلا بدل من الفتى) أى ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلان من الضمير
فيهم لان الجمهور ينعون الابدال من البديل ويرد على الاول ان العامل فى البديل نظير العامل فى البديل
منه فالالمانية محتاج اليها العمل فى البديل لا مؤكدة ملائمة فالالاتق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن
هذا لا يظهر الا فى بدل السكل فيبقى الاشكال فى بدل البعض والاشتمال والغلط وقديما العامل فى البديل
منوى لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت لخص التوكيد لا عمالة فتدبر (قوله ثم خيارها)
بالعين المججمة من غارت الشمس أى غابت وفى نسخ ثم خيارها بالوحدة بدل الراء (قوله مالك من شيخك)
أى جلاك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطابق
السير (قوله وان تسكرر) بالبناء للمجهول وناوب فاعله يعود على الاقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

اي
والاصل والاصل الازيد او عمرا ثم كررت الاتوكيدا ومنه قوله هل الدهر الالية ونهارها * اى
والاصل وطالع الشمس وكررت الاتوكيدا وقد اجتمع تكرارها في البديل والعطف في قوله
مالك من شيخك الالما * الارسيمه والارمله والاصل الالما رسميه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله مطوف على رسميه
وكررت الالما توكيدا (ص)

وان تسكرر لا لتوكيد فمع * تفرغ التأثير بالعامل دع
(ش) اذا كررت الالف التوكيد وهي التي يقصدها بقصد بما قبلها من الاستثناء ولو سقطت لفهم ذلك فلا يخلو اما ان يكون الاستثناء
مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الاز يد الا عمرا الا بكر ولا يتعين واحد منها شغل العامل
بل أيما شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفرغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد
استثنائه بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقدم *

نصب الجميع احكم به والتزم
* وانصب لتأخير وجي
بواحد منها كما لو كان
دون زائد
كلم يفوا الامر والاعلى
وحكمها في القصد حكم
الاول

(ش) فلا يخلو اما ان تقدم
المستثنيات على المستثنى
منه أو تتأخر فان تقدمت
المستثنيات وجب نصب
الجميع سواء كان الكلام
موجباً وغير موجب نحو
قام الاز يد الا عمرا الا بكر
القوم وما قام الاز يد الا
عمرا الا بكر القوم وهذا
معنى قوله ودون تفرغ
البيت وان تأخرت فلا يخلو

اما ان يكون الكلام موجباً
أو غير موجب فان كان
موجباً وجب نصب الجميع
فتقول قام القوم الاز يد
الا عمرا الا بكر وان كان
غير موجب هو مل واحد
منها بما كان يعامل به ولم
تسكرر الاستثناء فيميدل
مما قبله وهو المختار وانصب

وهو قليل كما تقدم وأما بما فيها فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الاز يد الا عمرا الا بكر افرز يبدل من أحد وان شئت أبدلت غيره
من الباقيين ومثله قول المصنف لم يفوا الامر والاعلى فامرؤ يبدل من الواو يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير الى آخره أي وانصب
المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجباً وان كان غير موجب فجيء بواحد منها بما كان يعرب به ولم
تسكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تسكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
فيثبت له ما يثبت للاول

أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل الظرف المحذوف أو المذکور متعلق بتسكرر أو
حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي
قبل الا باقي في واحد وانصب سواء بالا كما قدره الاشعري وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان
لحاصل المعنى لأنه تفسير لدع بجعل لأنه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقه
فيما سواه كما يوحى ظاهر المتن لفساده نعم ان أر يد بالعامل الاصح أي اترك التأثير به في واحد وانصب بها
ما سواه فيكون قوله مما بالا اظهاري في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد
الاول خلوده من الاظهار ونصريحه بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله
سابقاً وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف
أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومغنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
(قوله ونصبت الباقي) أي وجوده بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء
لان الاحتمال تسكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم
وحذف نظيرهما من التزم لالتزامهما أو الفعلان تنازعا هما بناء على جوازه في المتقدم وانصب مفعول المحذوف
يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا خذنه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو
لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالم)
كان الخ) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو
عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده
دون زائد عليه اه وفيه تسميح لان الواحد يكون مشبهاً بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا
لحذف والجلة حال من واحد أو صفقه أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في
الحكم يصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجلة كان الخ صفتها أو صلتها أفاده الصبان (قوله سواء
كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تسكرر
المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام
أحد الاحرار الاجلا الافرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ يبدل من الواو) أي
وعلى منصوب سكن وقف على لغة ربيعة ذلك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي
اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقبل
الحكم كذلك وان السكك خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد
مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي

الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب التسعة وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فبقي فيما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منفياً والخروج ان كان موجباً لان الاستثناء من النسبي اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي أن الاستثناء اخراج دائماً لان المراد به الخروج مما قبله اثباتاً ونفياً (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى وجروروا ومن بحال من غير قصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد بينى على الفتح جواز احوال كلها اذا اضيف لمبنى كافي التسهيل نحو مقام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الاواعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة للمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كسنا عمل أو شبهها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدتين ضعف ابهامها فتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة في الآية وأما الا فأصلها مغايرة ما بعدها مما قبلها نفياً واثباتاً فلما اتفقا في مطلق المغايرة حلت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغايرة نفياً واثباتاً بلا نظر للمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجز الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو مقام غير زيد وعمر وبالرفع اذ المعنى مقام الا زيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً أو في الاصل وعند الشاويين على توهم وجود الاو يعتنع في تابع ما بعد الا لجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه أصلاً وكما جازوا غير على الاحوال الاعلى في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بلا نظر للنفي والاثبات لكون حل غير على الا أكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحذف فذلك تقع في جميع مواقع الالاتع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كالوكان فيهما آله الا الله لفسدتا وقوله

لو كان غيري سليمانى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالصفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لا متناه فيهما معنى ولغظاً أما الاول فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آله أخرجه منهم الله لفسدتا فيقتضى عدم الفساد مع التعدد اذ المخرج وهو باطل لثبوته على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد وأما الثاني فلان آله جمع منكر في الاثبات فعمومه بدلى بشرط الاستثناء العموم الشمولى كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزحخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنارجل الا زيد لغلبنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمراً بيبك الا الفرقدان

لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الالف وقال الرضى مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الا زيد بالرفع بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تسمك بهذا البيت اه وما مر عن المعنى من أن عموم آله بدلى الخ كلام افنأى للنظر فيه بحال لان عموم الجمع انما يكون بدلياً

من الدخول والخروج في قولك قام القوم الا زيد الاعمر الا بذكر الجميع مخرجون وفي قولك مقام القوم الا زيد الاعمر الا بذكر الجميع داخلون وكذا في قولك مقام أحد الا زيد الاعمر الا بذكر (ص) واستثنى مجروراً بغير محراب * بما مستثنى بالانسيا (ن) استعمل معنى الا في الدلالة على الاستثناء لفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فاما غير وسوى وسوى وسواء فخمس المستثنى بها لجر لاضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الافتقار قام القوم غير زيد

بنصب غير كما تقول قام القوم الاز بدانصب زيد وتقول ما قام أحد غير زيد وغيره بالاتباع والنصب واختار الاتباع كما تقول ما قام أحد الا
زيد والاز ياء وتقول ما قام غير زيد وتفرع غير وجوبا كما تقول ما قام الاز زيد برفعه وجوبا وتقول ما قام أحد غير جار بنصب غير عند غير
بنيهم وبالاتباع عند بنيهم كما تفعل في قولك ما قام القوم الاحرار والاحجار (٢٠٩) وأما سوى فالشهور فيها كسر

السين والقصر ومن العرب
من يفتح سينها وياء ومنهم
من يضم سينها وياء ويضم
ومنهم من يكسر سينها وياء
وهذه اللغة لم يذكرها المصنف
وقل من ذكرها ومن
ذكرها الغامى في شرحه
للشاذبية ومنه سيبويه
والفراء وغيرهما أنها
لا تكون الا ظرافا فاذا قلت
قام القوم سوى زيد
فسوى عندهم منصوبة
على الظرفية وهي مشعرة
بالاستثناء ولا تخرج
عندهم عن الظرفية الا في
ضرورة الشعر واختار
المصنف انها كغير فتعامل
بما تعامل به غير من الرفع
والنصب والجر والى هذا
أشار بقوله (ص)

وسوى سوى سواء
اجعلا
على الاصح ما لغريب
جعل
(ش) فمن استعمالها
مجرورة قوله صلى الله عليه
وسلم دعوت ربي أن لا
يسلط على أمتي عدوا من
سوى أنفسها وقوله صلى
الله عليه وسلم ما أثم في
سواكم من الامم الا

الان كل جملة يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافرادها الداخلة تحتها فشمولى قطعاً فيصح استثناء المفرد منه
كما في الجملة المشعرة بالجمع وليس المستثنى هنا جمعا حتى يتجه ما ذكره كذا قيل وهو مردودا لكل
جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فاقطعة في الآية يصدق بكل جمع من الألف بدلا عن
الأشروان لم يكن منهم الذات الا قدس فكيف يصح استثناءه منهم فكلام المغنى هو الحق وما جوزه
الزحشمى في آل لوط لا يرذلان العموم الشمولى انما يشترط للتصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل
ذلك وهو مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تبقى على حرفيتها فيكون الوصف
مجموعها مع ما بعدها وظاهر اعراب هذا المجموع في آخره أن تكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظاهر
اعرابها عليه بطريق العارية كافي بلا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فابعد ما جرد تقدير الحركة
العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أى على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياسا على نصب
ما بعدها وان كان العامل فيه الاعلى الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بظرف
المكان لا بهام كل وجعلها الفارسية حالاً فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى (قوله
فالشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره انه يستثنى بها في جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو
نحو مكان سوى أى مستو طر يقناو طر يقك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فالتقوى في سواء
الجميع وأتام نحو هذا درهم سواء ومستو نحو فهم فيه سواء أى مستوون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله
الغامى) نسبة الى فاس مدينة بالغرب وحكاها أيضا ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله
الظرفا) أى مكانا ملازما للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بها الموصول بمعنى جاء الذى سواك فى الاصل
جاء الذى استقر فى مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم
حاول فظرفيتها محجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها فى ذلك خبر المحذوف والجملة صلة
الموصول حذف صدرها لوطها بالاضافة أو حالا من فاعل ثبت مقدار ما ان وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها
للظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أى فلا ترد الا بيات الآية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول
فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثانى فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيها وحل ذلك على
الشذوذ كما حل عليه قول بعض العرب أتانى سواك لا يلىق وأما قول أبي حيان لا يحتاج بالاحاديث على اثبات
القواعد فقد مر ردّه فى الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أى من وقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع
وجر ما بعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير
العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أى بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف
أى نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمنين ينطق معنى يذكرو من فى قوله منا ولا من سواننا بمعنى فى متعلقة
بدينطق (قوله واذا تبع كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما فى العيني وقيل على بابها ف قوله فسواك
بأنها راجع للاول وما بعده للثانى أى اذا وجد بيع فليس الامن غيرك أو شراء فليس الامنك (قوله
دناهم كدناوا) أى جزيهاهم كجزائهم والجملة جواب لما فى قوله

فلما أصبح الشر * فأمسى وهو عريان

(٢٧ - (خضرى) - أول)

كالشعره البيضاء فى الثور الاسود وكالشعره السوداء فى الثور الابيض وقوله
ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سواننا
واذا تبع كريمة أو تشتري * فسواك بانهما وانت المشتري وقوله
فسواك من فروع بالابتداء سوى العدوان من فروع بالفاعلية ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله
ولم يبق سوى العدو * ن دناهم كدناوا

لديك كفيلا بالمنى مؤمل * وان سواك من يؤمله يشقى فسواك اسم ان هذا تقرر كلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا فى ضرورة (٣١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس
وخلا
وبعدا وبكون
بعدا
(ش) أى واستثنى بليس وما
بعدها ناصبا المستثنى فتقول
قام القوم ليس زيدا وخلا
زيدا بعدا زيدا ولا يكون
زيدا زيدا فى قولك ليس
زيدا ولا يكون زيدا
منصوب على انه خبر ليس
ولا يكون واسمه هما ضمير
مستتر والمشهور انه عائد
على البعض المفهوم من
القوم والتقدير ليس
بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وهو مستتر
وجو بار فى قولك خلا زيدا
وعدا زيدا منصوب على
المفعولية وخلا وعدا فعلا
فاعلهما فى المشهور ضمير
عائد على البعض المفهوم
من القوم كالتقدم وهو
مستتر وجو بار والتقدير خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا وبه بقوله وبكون
بعدا وهو قيد فى يكون
فقط على أنه لا يستعمل
فى الاستثناء من لفظ
السكون غير يكون وانها
لا تستعمل فيه الا بعد فلا
تستعمل فيه بعد غير هامن
أدوات النفي نحو لم ولن ولما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أى عندك جود كفيلا الخ أو هو تجريد والمراد أنت كفيلا (قوله
محتمل للتأويل) أى بأنه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجربى ومذهب الرمانى
والعكبرى انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أصل المذهب لعدم تكافئه فى بعض المواضع (قوله
بليس الخ) تنازعه استثنى ناصبا نظير ماسر وقوله بعدا لا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال
الجملة لا يكون لامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استقباله ورضى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون
عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل
الضمير للاولاد وأنشئه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طرأه فى جميع المواد بخلاف عوده الى
الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كقيل بكل أى ليس هو القائم زيدا وليس هو أى قيامهم
قيام زيدا فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقيل يقال يتصيد من
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كأن يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والحكم عليه بعدم القيام على
ما هو المختار وكذا يقال فى فاعلى خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الاى
تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالاظهار الفاعل يفصل بينهما فى وث الحل (قوله
وخلا وعدا فسلان) أى جامدان لوقوعهما موقع الاوصاف الامم بعدهما على انه مفعول به لانها ممتدات
بمعنى جاوزا ماعدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جازره وفى القاموس انه يتعدى بنفسه
وبعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فأصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقيل يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
والنزم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه
(قوله عائد على البعض الخ) أى على الوصف أو المصدر على ماسر لكن اعترض الرضى هنا بأنه لا يلزم من
مجازرة البعض لزيدا فى القيام مثلا ومجازرة الكل له الذى هو المقصود وأجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم
فلا تتحقق مجازرته الا بمجازرة الكل وفيه نظر ظاهر أو ان المراد البعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق
البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه
التذكير والافراد ليسكون كاستثناء بالا جربانه كمثل مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كالا
يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقيدانه فى غير الاستثناء كقوله أبو حيان
وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها صححه ابن عصفور نصريح
(قوله بسابقى يكون) أى بالذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله سرفاجر) أى يتعلقان
بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حرف الجر وقيل لم يتعلق بشئ أشبهها بالزائد
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجلة قبله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب
تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولانها
لا يردان معنى الافعال الى الاسماء بل يردان عنها فاشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة
الاولى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بها من تصيد الفعل من الكلام والثانى بان التعدية إيصال معنى الفعل
الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الشبوت فقط ألا ترى ان اتفاق الفعل فى نحو لم

أضرب

واجوز بسابقى يكون ان ترد * وبعدا انصب وانجوز ارفد

(ش) أى اذا لم تقدم ما على خلا وعدا فاجر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا سرفاجر

ولم يحفظ عن سيبويه الجر بهما وإنما حكاها الاخفش فن الجر بخلاف قوله خلا الله لأرجو سواك وإنما * أعدت على شعبة من عيال كما
ومن الجر بعدا قوله تركنا في الخضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن الى النصور أبحنا حيهن قتلا وأمرنا *
عد الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فإذا صدرية وخلا وعدا
صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقرر به وزيدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله بعد ما نصب هذا هو

المشهور وأجاز السكسائي
الجر بهما بعد ما على جعل
ما زائدة وجعل خلا وعدا
حرفي جوف فتقول قام القوم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا وهذا
معنى قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجري في الشرح
الجر بعد ما عن بعض
العرب (ص)

وحيث جروا هم حروفان *
كما هما ان نصباً فاعلان

(ش) أي ان جرت بخلا
وعدا فهما حرفا جروان
نصبتهما فهما فاعلان
وهنا مما لا خلاف فيه
(ص)

وتخلا حاشا ولا نصب ما
رقيسل حاش وحشا
فاخفظهما

(ش) المشهور ان حاشا
لا تكون الاحرف جر
فتقول قام القوم حاشا
زيد بجري زيد وذهب
الاخفش والجرى والمزني
والمبرد وجاعة منهم المصنف
الى أنها مثل خلا فتستعمل
فعلا فت نصب ما بعدها
وحشا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشا
زيدا وحاشا زيد وحكى

أضرب زيدا ليخرجه عن كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما
يجران وهما لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر
البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والخضيض بمجمعتين موضع بنات عوج
أي بنات خيل عوج جمع عوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاضعين تأكل
منها النصور لابطال منتهى حيهن بقول أبحنا فقتلا تميز محمول عنه أو هو المنعول وحيهن نصب بنزع الخافض
أي في حيهن والشمطاء هي المرأة التي بخالط سواد شعرها بياض الشيبال برها والرجل أشمط (قوله
وجب النصب) أي لتعنيهما بالفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكك عليه انها لا توصل
بفعل جامد كافي التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد أسالة وهذا بالعرض وموضع ما
وصلتها نصب اتفاقا ففعل على الظرفية وما وظيفية نابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجاوزتهم
زيدا وهو المعدولانه كثير ما يحنف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما نصب
غير في قاموا غير زيد وقال السراي على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيدا أي مجاوزين
له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالته رفعا بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة)
ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فها
رجة أو سماها فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (قوله وحيث جروا) متعاقب بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حروفان أي تثبت حرفيتهما حيث جروا ودخل الفاعل الجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ولم يمتدوا
به فسيقولا أو أنه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما (قوله كما هما) الظاهر أن ما مصدرية
وصلت بجملة هم فاعلان والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على أنها صفة لمصدر متصide منها أي تثبت
حرفيتهما حيث جروا ثبوتا كثبتت فعليتهما ان نصباً فاعلان (قوله تستعمل فعلا) ويأتى في فاعلهما وحمل
جلتها ما صر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحل على
الاول ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما صر (قوله حاشا
الشیطان) ليس بنظم كقديتوهم وأبالا اصبح بفتح الهمزة فمفعلة ثم مجمعة وإنما أتى بحاشا كما لاها
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان نخسته وعما بعده لا لتحقاقه به (قوله
ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية
وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد
فهى من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جاعة منهم الفراء وأبو زيد الانصاري والشيبياني النصب بهما ومنه اللهم اغفر لى ولين يسمع حاشا الشيطان وأبالا اصبح وقوله
حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما معناه ان حاشا مثل خلا في انها نصب ما بعدها
أو تجرولكن لا تقدم عليهما كما تقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذى ذكره هو الكثير وقد صحبها ما قليلا في مسند
أبي أمية الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا
فأنا نحن أفضاهم فعلا

ويقال في حاشا حاش وحشا
(ص) (الحال)

الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال كفراد
أذهب

(ش) عرف الحال بأنه

الوصف الفضلة المنتصب

للدلالة على هيئة نحو فردا

أذهب ففردا حال لوجود

القيود المذكورة فيه وخرج

بقوله فضلة الوصف الواقع

عمدة نحو زيد قائم بقوله

للدلالة على الهيئة التمييز

المشتق نحو لته دره فارسا

فانه تمييزا لحال على الصحيح

اذلم يقصده الدلالة على

الهيئة بل التعجب من

فروسيته فهو لبيان المتعجب

منه لا لبيان هيئته وكذلك

رأيت رجلا راكبا فان

راكبا لم يسق للدلالة على

الهيئة بل لتخصيص الرجل

وقول المصنف مفهم في حال

هو معنى قولنا للدلالة على

الهيئة (ص)

وكونه منتقلا مشتقا

يغلب لكن ليس مستحقا

(ش) الاكثر في الحال

أن يكون منتقلا مشتقا

ومعنى الانتقال أن لا تكون

ملازمة للمتصف بها نحو جاء

زيدا راكبا فراكبا وصف

منتقل لجواز انفكاكه

عن زيد بان يجيء ماشيا

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر أن مفعول رأيت
الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفريع عليه وأن جملة فاطمة الخ هي
المفعول الثاني بزيادة الغاء على رأي الاخفش في نحو زيد فقام وقدرى فأما الناس فالغاء في جوابها وان
بالكسر على كل حال وما قيل انها تفتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر
لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظنفت مما يوجب كسرها نحو ظنفت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
ذات كإسم فكندا هذا فعلا لا يفتح الغاء أي كرمأما بكسرها لجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره
كالتن وشرح الكافية انها لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنها في التزيهية وهو الأقرب
لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية
وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمرا والثالث التزيهية أي الدالة على تزيه ما بعدها عن نقص كحاش
لله والصحيح أنها اسم لافعل خلافا للكو في دليل تنوينها في قراءة ابن السكيت حاشا لله وإضافتها في قراءة
ابن مسعود حاش الله كما قاله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال
ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لمناوعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة
وفسرها الزخشي ببراءة الله فتكون مصدرا مرادفا للتزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تزيه الله كما يقال
رعيال زيد والعامل فيه فعل من معناه كرمح دوريل والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها مبنيّة لشبهها بحاشا
الحرفية لفظا ومعنى وقدمر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب به والله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يحذف من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله
* اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * وألفها بدل على واولجها عن أحوال وتصغيرها على حويلة
مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أي في حال كذا
وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان
قولك جاز يدركا بعيد المعنى الذي في قولك جاز يدركا حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
سند كره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولوناً ويلات دخل الجملة وشبهها والحال الجامة
لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنيا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا لعبين وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
أصالة وقبيح لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فأرجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منهاها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على التصور والتصوير على
التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان
قوله المنتصب خبر محذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
به شيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه)
أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان
فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله
لكن ليس مستحقا) فأنته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما
للكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فبكسرها ومعلقة حيث لم يحذف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلة) أى لانه ما خوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه فى المعنى وهى لا تكون
 المشتقة (قوله وقد نجى الحال غير منتقلة) أى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بشجود
 صاحبها كما به مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كبعث حيا
 أو لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا أو لضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوف الثالثة أن يكون
 مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثل الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله
 الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
 فى الكلام زاد كذا فى القاموس وقيل لانها فى صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجدها
 كالنمر وقرنها قوائمها وأظلافها كالبقرة وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم
 كما فى المصباح ويدها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما فى شرح الشذور وقيل من يدها ويرى
 يدها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون آل فيها جنسية قال الغزالي لما كانت
 الزرافة ترى الشجر وتقتات به جعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أى ولدت أمه
 سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن فى غير البيت أى تمتد القامة حسنها واللواء الرابة الصغيرة أى ان
 عمامته كاللواء فى الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذا المعنى مشعرا الخ) أى بفتح العين ان جعل مداحلا
 من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر هاء ان جعل حال من الفاعل وبكده صفة لها أى كأننا بكندا
 والمشتق المؤول به ما خوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدأ وسوغه الوصف المقدر أى مد منه وبكندا خبر
 والجملة حال وكندا يقال فى يدايى يدايى كاتبة مع بدأ ويده مع يده منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف
 وفى مبتدى تأول عام بعد خاص لان السمع من المؤول (قوله أى مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف
 لضمير المشتري المعلوم من السياق أى مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مصدر فيؤول
 باسم الفاعل (قوله أى مشبه بالاسد) الاسد على هذا مستعمل فى حقيقته والتجوز انما هو بخلاف
 الكاف أما على قول التوضيح كرز يدايى أى شجاعا فجاز لغوى بناء على مذهب السعد من تجوز
 الاستعارة فى مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما مادل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا أو رجلا
 رجلا أى مرتبين وضابطه أن يذكرا المجموع أولا ثم يفصل بينهما مكررا والمختار ان كلامهما نصب على
 الحال وان كانت الحال هى مجموعهما لكان لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى أجزائه
 كما مر فى حلوهامض وجعل ابن جنى الثانى صفة بتقدير مضاف أى رجلا ذارجل أو مفارق رجل
 واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بهم اه
 ومن العطف لفظا دخلوا الاول فالاول أى مرتبين الا ان هذا فاته الاشتقاق والتفكير أيضا التأويل بهما فهذه
 مع ما فى المتن أربع مسائل تقع فى الحال جامدة مع ظهور تأويلهما بالمشتق بلا تكاف وبقيت مسائل
 لا يظهر تأويلها إلا بتكاف وهى كونها موصوفة نحو قرآن عر بياقتمثل لها بشراسو يابناء على ان تمثل
 بمعنى شخص أى على انه بمعنى تصور فنصب بشراسقاط الباء لا الحال لان التصور فى حال الملكية
 لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكندا ويديدي مع ان الكل موصوف ان المقصود هنا
 الصفة وحدها وذكرا مقابلهما تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كاخبر الموطئ فى بل أنتم قوم
 تجهلون والحال فى مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو قوم ميعاتر به أربعين ليلة وعلى
 طور فيه تفصيل بالاضاد المجمعية كهدا بسرا أطيب منه رطبا أو نواعا صاحبها كهدا مالك ذهباً أو فرعاه
 كهدا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وأصله كهدا خاتمك حديداً أو أسجدين خلقت طيناً فهذه

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكبه معنى كوحده اجتهد (ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون

وقوله وجاءت به سبط
 العظام كاتما * عمامته
 بين الرجال لواء فسميها
 وأطول وسبط أحوال
 وهى أوصاف لازمة وقد
 تأتى الحال جامدة ويكثر
 ذلك فى مواضع ذكر
 المصنف بعضها بقوله (ص)
 ويكثر الجود فى شعر وفى
 * مبتدى تأول بلا تكاف
 كعبه مدا بكندا يدايى *
 وكرز يدايى أى كاسد
 (ش) يكثر محجى الحال
 جامدة ان دلت على شعر
 نحو به مدا بدرهم فدا
 حال جامدة وهى فى معنى
 المشتق اذ المعنى به شعر
 كل مد بدرهم ويكثر
 جودها أيضا فيما دل على
 تفاعل نحو به يدايى أى
 مناجزة أو على تشبيه نحو
 كرز يدايى أى مشبه
 لاسد فيدا وأسد جامدان
 وصح وقوعهما حالا لظهور
 تأويلهما بمشتق كما تقدم
 وإلى هذا أشار بقوله وفى
 مبتدى تأول أى يكثر محجى
 الحال جامدة حيث ظهر
 تأويلها بمشتق وعلم بهذا
 وما قبله ان قول النحويين
 ان الحال يجب أن تكون
 منتقلة مشتقة معناه ان
 ذلك هو الغالب لانه لازم
 وهذا معنى قوله فيما تقدم
 لكن ليس مستحقا (ص)

لا تؤول أصلا لما فيها من التكاف والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن
الناظم تبع الشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروأعربا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلفة
ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكاف وجعل الموضح
السعر من القسم الثانى ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقولته رفو مبدى تأول عطف مغاير لاعام لكن
فيه أن تأويلها ظاهر بلان تكاف فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فلو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله
وان ماورد) أى عن العرب لان نسيها سماعى كقوله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشا الميم
ممدودا كحمر اع من الجوم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حيا جأى كثر وأثنى لانه صفة المؤنث أى
الجماعة الجاء أى الكثرة والغفير من الغفر وهو السرى الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف
النساء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحل على فعيل بمعنى مفعول فى استواء المذكر
والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جأوا جاء غفيرا بالتنكير والمذموم الغفير وجه الغفير
بالاضافة والجم الغفير كجاء الصبح والقاموس فلا نظر للمفيل لا يذكر الغفير الا مع الجاء بالمذموم (قوله
وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم ينددها * ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير فى أرسلها للابل أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتركة ولم ينددها أى لم يمنعها عن ذلك
ونغص الدخال أى تنغصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فيتكسرو ينغص عليها فلا تتم
الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده يحده كوعده يعدو عدا اذا انفرد فلذلك أول
بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطع وكذا فى نحو رأيت زيدا وحده
عند سيبويه لان المصادر انما تجىء أحوالا من الفاعل غالبها فاهاء مفعوله محذوف الجار أى حال كونى
بمنفردا به أى برويته ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفرده مؤولا باسم الفاعل فاهاء مفعوله بلا
حذف أى حال كونى موحده أى مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالا من المفعول وأوجبه ابن طامحة
وضعت (قوله فاه الى فى) ما ذكره الشارح من أن فاحال أحد أقوال والى للتبيين كهنى فى سقيما لك ولا
تتعلق شئ كقوله الهام بنى واستظهر السبان انها صفة لغاه كفى مدا بكندا أى الكائن الى فى أى الموجه
اليه اه وهذا من الجاء المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى دلالتيه على التفعّل كفى يدا يبدى
مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
أى جاء علفاه فناب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك ويرى فوه الى فى الحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال
قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لهشام لخروجا عن القياس بالتعريف
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء جعل الجملة حالا ينبغى جوازه عند بقية الكوفيين لانه عندهم
مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دما مبنى (قوله معتركة) الاولى معاركة
لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عاملة المحذوف أى تعارك العراك أو عاملة أرسلها
على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها رسال العراك (قوله مشافهة) اما مصدر أو اسم فاعل كما صر فى
مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أو لافيا ساعلى الخبر وعلى ماسمع منه (قوله يقع بكثرة
الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعروف حالا فى دل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاء الخيل
بدا بوزن حذام فبدأ علم جنس على التفرق ومعرف بالجنسية كإرسالها العراك والمصحيح انه مؤول

معرفا لفظا فهو منكسر معنى
كقوله طم جاؤا الجاء الغفير
وأرسلها العراك واجتهد
وحده وكلمته فاه الى فى
فالجماء والعراك ووحده
وفاه أحوال وهى معرفة
لفظا لكنها مؤولة بشكرة
والتقدير جأوا جميعا وأرسلها
معتركة واجتهد منفردا
وكلمته مشافهة وزعم
البغداديون ويونس انه
يجوز زعم فى الحال مطلقا
بلا تأويل فأجاز راجعا زيد
الراكب وفصل انكسرة كوفيين
فقالوا ان انضمت الحال
معنى الشرط صح تعريفها
والا فلا مثال ما تضمن معنى
الشرط زيد الراكب
أحسن منه الماشى فالراكب
والماشى حالان رصيح
تعريفها بالتأويل بالشرط
اذ التقدير زيد الراكب
أحسن منه اذا مشى فان
لم تقدر بالشرط لم يصح
تعريفها فلا تقول جاز زيد
الراكب اذ لا يصح جاء
زيدان ركب (ص)

ومصدر منكرا حالا يقع
بكثرة كبقعة زيد طلع
(ش) حق الحال أن يكون
وصفا وهو مادل على معنى
وصاحبه كقائم وحسن
ومضروب فوقه مصدر
على خلاف الاصل اذ دلالة
فيه على صاحب المعنى وقد
كثر مجىء الحال مصدرا
نكسرة ولكن

ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه زيد مطلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد مطلع باغتاهذا مذهب
سببويه والجمهور وذهب الاخفش والمردالي انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد بغتة فبغتة عندهما
هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كاذهبا اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو مطلع لئلا يؤوله
بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد مطلع بغتة زيد مطلع بغتة وينصبون به بغتة (ص)

ولم ينكر غالبا ذوالحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفى أو مضاهيه كالا * يخ امرؤ على امرئ مستسهلا
(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفه ولا ينكر في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ، هو أحدا أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها
قائم رجل وكقول الشاعر
وأشده سببويه

وبالجسم مني بينا لو علمته
شحوب وان تستشهدى
العين تشهد

وقوله
ومالام نفسى مثلها لائم
ولاسد فقري مثل ماملكت
يدى

فقالما حال من رجل بينا
حال من شحوب ومثلها
حال من لائم ومنها أن
تخصص النكرة بوصف
أو بإضافة مثال متخصص
بوصف قوله تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم أمرا
من عندنا وقول الشاعر
نجبت يارب نوحا واستجبت
له

في فلك ماخر في السيم
مشحونا
وعاش يدعو باكت مبيدة
في قومه ألف عام غسير
خسيفا

ومثال ما تخصص بالاضافة

بنكرة مشتقة كما في المنكر أى متبددة ومعركة (قوله امس بمقيس) أى عند سببويه والجمهور لان الحال
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
محازا ويكفي في صحة المحاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا حجر فيه
اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المحاز وان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيهانيين
لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد مرة أم لا
كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها
لتنكيرها وتعر يفه ولا كذلك النعت ولكنثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أى لانه مبتدأ في
المعنى وهو لا يكون في الغالب الامعرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أى فالتقديم هو
المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله
شحوب) كقعود بمجمة ففهملة مصدر شحب جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شحب شحوبة كسهل
سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومنى صفة للجسم وبيننا حال من شحوب على مذهب سببويه من مجي الحال
من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر ولا شاهد
فيه اذن وكذا المثال قبله وجلة لوعلمته بكسر التاء خطا بالموث معتضة وجواب لو محذوف أى لرحمتي (قوله
فيها يفرق الخ) أى فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى بحكم والامر الاول واحد
الامور والثاني واحد الامر ضد النهي أى حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعرب النظم وابنه مع
قولهما بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مقفود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام انه حال من كل
أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذرين أو
مصدر معنوي ليفرق أى بؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن النظم بان المضاف هنا كالجزة في صحة
الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ مجي الحال منه أفاده
الغرضي وزكريا (قوله في فلك) بضمين وماخر بكسر المجمة صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره
ومنه وثرى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحونا أى علوا حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة
لتخصيصه بالوصف (قوله ماخر) بضم المهملة أى ما قدر وحى بمعنى حياية نائب فاعله وواقيا حال منه
ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقسم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو واقترانها بالواو والحالية لانها من
المسوغات كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهى خاوية (قوله خلا للزحشري) أى في جعله الجملة
صفة لقرية في نحو ذلك والوار بينهما لتأ كيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما بالفظا

قوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبين
من بعد نفى أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفي قوله

ماخر من موت حى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وصح مجي الحال من النكرة
لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلا للزحشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامناع من ذلك
اذ لا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو على الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله * يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الاملا ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف
 * لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلا * وقول قطري بن الفجاءة لا يركن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لجام واختار بقره غاليا
 مما قل يحيى الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قوله صررت بماء فعدة

رجل وقولهم عليه مائة
 بيضا وأجاز سيبويه فيها
 رجل قائما وفي الحديث
 صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قاعدا وصلى
 وراءه رجال قياما (ص)
 ويسبق حال ما يحرف جرقه
 أبوا ولا أمنعه فقد ورد
 (ش) مذهب جهور
 الذحويين أنه لا يجوز
 تقديم الحال على صاحبها
 الجرور بحرف فلا تقول
 في صررت بهند جالسة
 صررت جالسة بهند وذهب
 الفارسي وابن كيسان وابن
 برهان الى جواز ذلك
 وتابعهم المصنف لورود
 السماع بذلك ومنه قوله
 لأن كان برد الماء هيمان صاديا
 * الى حبيبها انها حبيب
 فهيمان وصاديا حالان من
 الضمير الجرور بالي وهو
 الياء وقوله
 فان نك أدواد أصهين
 ونسوة
 فلن يذهبوا فرغا بقتل
 حبال
 ففرغا حال من قتل وأما
 تقديم الحال على صاحبها
 ان يفرغ رائحة من فمها نحو
 جاء ضاسكا زيدا وضربت
 جرحه هندا (ص)

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح) مرخم صاحب على غير قياس
 لكونه غير علم وباقي حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكار أي فلا ترى (قوله مستسهلا)
 أي للبغي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطر بين البحرين وعمان
 والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه
 بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كافي العيني وصرح الشارح باسمه رداعلي
 ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسرتين وشذ الميم آخره مهملة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء
 المهمة على الجيم وعكسه مصدر أججم كذلك اذا تأخر الوغى بالمهمة الحرب والحام بكسر المهملة
 وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جلة مع الواو كما مر لانها ترفع
 نوهم النعمية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لجودها نحو هذا خاتم حديدا وكون النكرة مشتركة
 مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو هذان زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا
 مسوغ) هو مقبوس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلامعنى لاشتراط المسوغ في صاحبها
 وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر
 الباء حال من مائة لا تميز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجردا بضافتها اليه نصريح (قوله وسبق حال)
 مفعول مقدم لا بواو وهو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجهه جرح صلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها
 الجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيام زيد مسرعا اجابا
 وكذا لا يمنع تقديمها اذا كانت محصورا فيها نحو وما ترسل المرسلين الامبرشرين أو كان صاحبها منصوبا
 بكان أو ليت أو فعل أو فعل تجب أو كان ضمير امتصلا بصلته أو كالفائدة صائلا زيدا أو بصلته حرف مصدرى
 كما عجبني أن ضربت زيدا أو دبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء راكبا الا زيد والمضاف الى
 ضمير ملابسها كجاء زائر هندا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر
 أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء راكبا من رجل (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان
 وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالان من الضمير في هيمان
 فتكون متداخلة (قوله فان تلك أدواد) بالذال المهملة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى
 الشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره محجمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب
 بشاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف
 مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه
 كالفعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند
 الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه
 الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحيفئذ فالقاعدة موافقة فان كان المضاف جزأ أو كالجزء للمضاف اليه صار
 هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكاه فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى
 جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ
 على الصحيح ويقتضى ذلك صحة تجسيم من المضاف اليه مطلقا ليجرر ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله)

ولا تجز حالان من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أضينا * أو مثل جزئه فلا تخيفا
 (ش) لا يجوز يحيى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل
 فتقول هذا ضرب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى

اليه صر جمعك جيجا ومنه قول الشاعر تقول ابني ان انطلقا واحدا * الى الروح يوما تاركى لا أباليا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى وتزهدا في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا خنيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز (٢٦٧) مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام

هندضا حكة خلافا للفارسي

وقول ابن المصنف رحمه

الله تعالى ان هذه الصورة

ممنوعة بلا خلاف ليس

بجيد فان مذهب الفارسي

جوازها كما تقدم ومن

نقله عنه الشريف أبو

السعادات ابن الشجري

في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل

صرفا

أو صفة أشبهت المصرفا

لخاثر تقديمه كمسرحا

ذا راحل ومخاضا زيدا

(ش) يجوز تقديم الحال

على ناصبها ان كان فعلا

متصرفا أو صفة تشبه الفعل

المتصرف والمسراد بها

ما تضمن معنى الفعل

وحروفه وقبل التانيث

والثنية والجمع كاسم

الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة فمثال تقديمها

على الفعل المتصرف مخلصا

زيدا فدعا فاعل متصرف

اليه صر جمعك) مصدر مجيء بمعنى الرجوع والقياس فتصح جميعه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة
فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابني الخ) واحدا حال من الكاف
المضاف اليها المصدر والرفع بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركى خيار من مضاف لمفعوله الاول
وجله لا أباليا لمفعوله الثاني لانه بمعنى مصري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)
وأضاف الملة لا تفارق الشخص كما لا يفارق جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح
التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثالا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا)
أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو عند الجهور خلافا للغاربه (قوله أو صفة
الخ) مثلها المصدر التائب عن فعله كجرحه بازيه او قد يعرض للتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتراؤه
بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولأصبرن محسبا أو كونه صفة لحرف مصدرى نحو ذلك أن تنقل
قاعدة أو صلة لال كانت المصلى فندا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم
(قوله وقبل التانيث الخ) أي قبول لا غير مقيده بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال
أو الاضافة لا مطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز
تقديم الحال عليه فاعله مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل
التفضيل) مثله اسم الفعل كدزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤ كدلة عاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم
وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الغرض وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال
مؤسسه على حد فلما رآه مستقرا عتده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام
اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا
أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف والمستقر في الآية لراه (قوله
وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوى ههنا ما قابل اللفظي كالا ابتداء والتجرد فان ذلك
لا يعمل في الحال أصلا ادلا يعمل الالرفع وما ذكره المثلن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة
الظرف والمجرور والاشارة وحرفا التمني والتشبيه وبقى حرف الترحي كاعل زيدا أميرا قادم والتنبيه كما أنت
زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيديويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنتبه
والاستفهام المقصود به التعظيم * كما جار تاما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تميز والنداء نحو
يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو أعا لفاعلا بناء على تقديره مهما يند كرا حذ في حال علم فالك كور عالم فاعلا

وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة

(٢٨ - (خضري) - اول)

له مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا أحسن

زيد لان فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كاعل

التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا

أحسن من همرول يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من عمر وضا حكا (ص)

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخر لن يعمل

كذلك ليت وكأن ونذر * نحو سيدي مستقرا في هجر

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

أسدوز يدي الدار أو عندك قائماً فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المفعول في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكباً كأن زيدا أسد وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو زيد قائماً عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقراً في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قباساً (ص) ونحو زيد مفرداً أنفع من * عمر ومعنا مستجازان

بين

(ش) تقدم ان أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه والاخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائماً أحسن منه قائداً وزيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً فقامماً ومفرداً منصوباً بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قائداً ومعاناً وهذا مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان وأن ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعاً ما قد يؤيده هذا وفي المفعول المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه ويشهد له أعجبي وجه زيد بتبسمارصوت قارئاً فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشاً طلل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أممكم أممة واحدة وأن هذا صراطي مستقيماً عمل فيها حرف التثنية أو الإشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * هايتنا اصريح النصيح فاصغله * عمل فيها التثنية وفي صاحبها غيره وذلك أن تمنع أن موحشاً حال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالاً من المعرفة وأما البواقى فالانحاد موجود فيها تقديراً اذ المعنى أشير الى أممكم والى صراطي وتنبه لصریح النصيح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الأدوات كالتثنية وأترجى وفعل الشرط في اما فاستناد العمل اليها ظاهر في فقط وأما مثلاً الاضافة فصلا لاجية المضاف فيهما لا سقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور والانحاد تحقيقاً أو تقديراً اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتداء لان الابتداء لا يصلح عاملاً في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الانحاد ولا ضرورة لتأجيح اليه (قوله) وأحرف التثنية والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف فذكر الجرام عام بعد خاص (قوله) وقد ندر الخ أي فصار ومن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والافخش مطلقاً ورجحه في الجامع والكوفيون ان كان صاحبها ضميراً كانت قائماً في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفاً قوي تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبراً مؤخراً والحال بينه وبين المبتداء كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائم زيدا في الدار فممتنع اجتماعاً كما في شرح الكافية ومجمله اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقدا لك أي وأمجازه هند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفاً نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة كونهما ظرفاً (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرف الواقع خبراً وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كأنه بيمينه حال كونهما طويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطوف على الضمير المستتر في قبضته لانها معني مقبوضة وطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بطويات والتقدير والارض جميعاً مقبوضة له هي والسموات حال كونهما طويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيد الخ مبتدأ خبره مستجاز وبين بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ونحو مضاف وجلة زيد مفرداً الى قوله معاناً مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله أو وصفة أشبهت المصر فأكبر بينه الشرح (قوله) وهما حالان (قوله) فقاماً حال من الضمير في أحسن وقاعد حال من الضمير المجرور عن والعامل فيهما أحسن (قوله) منصوبان بكان الخ (صریح في ان كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرده أن فيه تكلف اضمار ستة أشياء اذا وكان واسمها أوفاعلها أولاً وثانياً ويلزم عليه اعمال أفعول النصيب اذا مع تقدمها عليه فيق في مثل ما فر منه الآن يجب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا للماضي (قوله)

بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائماً أحسن منه اذا كان قائداً وزيداً اذا كان مفرداً أنفع من عمر واذا كان معاناً ولا يجوز تقديم هذين الحالين على افعول التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائماً قائداً أحسن منه ولا تقول زيد

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والخال قد يحكي عذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها مفردا ومتعدد اغثال الاول جاز يذرا كباضا حكاكرا كباوضا حكاكالا من زيد والعامل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدرا منحدرا
فصدا حال من التاء
ومنحدرة حال من هذا
والعامل فيهما لقيت ومنه
قوله

لقي ابني أخويه خائفا *
منجديه فأصابوا غنا
خائفا حال من ابني
ومنجديه حال من أخويه
والعامل فيهما لقي فعند
ظهور المعنى ترد كل حال
الى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الخالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لأول الاسمين ففي قولك
لقيت زيدا مصدرا منحدرا
يكون مصدرا حال من زيدا
ومنحدرا حال من التاء (ص)
وعامل الحال بها قد كذا
* في نحو لانت في الارض
مفسدا

(ش) تنقسم الحال الى
مؤكدة وغير مؤكدة
فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى
القسمين فالقسم الاول
من المؤكدة ما كدت
عاملها وهي المرادة بهذا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عامله وخالفه
لفظا وهو الاكثر وأوافقه
لفظا وهو دون الاول
في الكثرة فمثال الاول

فالم (جمله معترضة تعريضا بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الحال) أي لشبهه بالخبر في كونه محكوم به في المعنى على صاحبها بالنعته في افهام الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع ما نحو ما اشكر او اما كفو را ومع لا كجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا الاستعينا بعبارة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أي فهي حال مترادفة فان جعلت الثانية حالاً من الضمير في الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شيء واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فلنصوب الثاني امانت للاول وأحال متداخلة واستثنوا أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين اذ المعنى زيدا يدرى بحسنه في حال قيامه على حسنه قاعدة أو رد بأن القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيتين مختلفين جاز كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أي تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الخالين أو معناه وجب تفرقهما المامع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كقمت مصدرا زيدا منحدرا وان اتحد اللفظ والمعنى وجب جمعهما لانه أخصر مساواة اتحاد معنى العامل وعمله في صاحب الحال نحو وسخرنا لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمر ومسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن الرضى أنه لا مانع من التفرق حينئذ كقمت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا ويظهر ان العامل في الحال عند تعدد العامل بمجموع العاملين لا كل مستقلا لا لا يجتمع عاملان على معقول واحد أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفرق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمر والعاقلان بل يجعل كل نعت بحسب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعا منصوبا فالجواب ان الحال لكونه منصوبا لا بد الا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنوعته في العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مثالا وحل عليه اختلاف المعنى فقط طرد الباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أي تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الخالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحسب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسبيل أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة أبدأ لان الكلام لا يتحول عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها نحو لا من في الارض كلهم جميعا (قوله لا نعت) يقال عنايتهم وعشوا من باب فعد وعنى يعنى عنى من باب فرح وعنى الثاني جاءت الآية وامثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كالتحش فكذلك أو بضمها كالتدع فن الأول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا للسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للسند اليه مخبر عنه بالمسند ان كان

لا نعت في الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعشوا في الارض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخرنا لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص)
وان تؤكدة جلة فمضمرة * عاملها لفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة وهي ما كدت مضمون الجملة

أنا ابن دارة معروفاً بها
نسبياً

وهل بدارة بالناس من
حار

فعطوفاً ومعروفاً حالان وهما

منصوبان بفعل محذوف

وجوبا والتقدير في الاول

أحقه عطوفاً في الثاني أحق

معروفاً ولا يجوز تقديم هذه

اخال على هذه الجملة فلا

تقول عطوفاً زيد أخوك ولا

معروفاً أنا زيد ولا توسطها

بين المبتدأ والخبر فلا تقول

زيد عطوفاً أخوك (ص)

وموضع الحال تجيء جملة

بجاء زيد وهو ناور حله

(ش) الاصل في الحال والخبر

والصفة الافراد وتقع الجملة

موقع الحال كاتقع موقع

الخبر والصفة ولا بد فيها من

رابط وهو في الحالية اما

ضمير نحو جاء زيد يديه على

رأسه أو واو وتسمى واو

الحال وواو التبعية

وعلاقتها صحة وقوع

موقعها نحو جاء زيد وهو

قائم التقدير اذ عمر وقائم أو

الضمير والواو معنا نحو جاء

زيد وهو ناور حله (ص)

وذات بدء بمضارع ثبت

نحوت ضمير او من الواو حلت

وذات واو بعدها انومبتدا

بالمضارع اجعلن مسندا

(ش) الجملة الواقعة حالا

ان صدرت بمضارع مثبت

جامدا ككون زيد أخاك في زيد أخوك عطوفاً وهذا هو الممكن هنا لما سياتي من اشتراط وجود جزأى
الجملة والتأكد في الحقيقة للارزم الكون أخا وهو العطف والحق كقوله الشنوائى في كلامه حذف
مضاف أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من الماتن
فتعريف جزأها من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكدا لا ما عرف عند البصريين والاسمية والجود
من اضماع عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في
الحال فلا يصح مرعاها وتكون هي مؤكدة للمضمون الجملة والمراد الجود المحض ليخرج نحو أنا
الاسم مقداما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع للجملة لانه ليس جامدا محضا وكذا زيد
أبوك عطوفاً وهو الحق بينا كافي التسهيل لتأويل الأب بالعاطف وألحق بالواضح فمورد هما ليس محضا
ولما كان عطف الاخ وحقه قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا
بخلاف الأب (قوله أنا ابن دارة) هي اسم امه وبالاستعانة وانما كان معروفاً مؤكدا للجملة لاشتهار
نسبه بذلك حتى لا يحتمل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالعوض منسه ولا يجمع بين العوض
والعوض (قوله في الاول) يعنى به زيد أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنين بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان
غير أنيا بقدر الفعل مبنيا للفاعل ومع أن الفاعل أو يقتدر حتى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من
حققت الامر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فكسر من أحققتة بمعنى أثبتته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير
(قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف
المؤكدة لعاملها فانها كالصاحب المؤكدة يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان لتجىء مشاذ
لعدم اجتماعه معه في المادة والمراد موضع الحال المفردة والاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائبية
عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لابد أيضا من
كونها خبرية تفسر بجمعية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل
يعطى لاستقبالها كقوله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما معنى
وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لا ضربته ان ذهب أو مكث لا نسلخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى
لا ضربته على كل حال وجعل منه مثله كمثل الكتاب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن
يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو التبعية) أى لدخولها كثير على
المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ في كونها
هي وما بعدها قيد للعامل السابق كأن اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم
(قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البيضاوى جعل واياك
نستعين حالا من فاعل نعبده وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والارزمت الواو نحو وفدت عليهم أنى رسول الله
وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو وما لنا لا نؤمن مالى لا أرى الهدى والمنفى
بما كقوله

عهدتك ما تصب ووفيك شديدة * فإلك بعد الشيب صباهم

بخلاف المنفى لم أولمافان مضيه يقربه من الماضى الجاز لاقتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على
حال قبلها نحو جاءها بأسنا يانا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهاو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب
لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كذا ضربت أحدا الا زيد خير منه أو ماضوية كذا تكلم زيد الا قال
حقا وما يأتى منهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله

لم يجز ان تقترن بالواو بل لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاز يد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أقول على اضمار مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم قت وأصك عينه وقوله فداخيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مال كافأصك وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجلة الحال سوى ما قدما * بواو وبضمير أو بهما (ش) الجلة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل امامضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية امامثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذكر في هذا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والمضارع المثبت والمنفي فتقول جاز يد وعمرو قائم وجاز يد يديه على رأسه وجاز يد يديه على رأسه وكذلك المنفي (٢٢١) فتقول جاز يد لم يضحك أو لم يضحك

أو لم يقيم عمرو وجاز يد قد قام عمرو وجاز يد قد قام أبوه وجاز يد وقد قام أبوه وكذلك المنفي نحو جاز يد وما قام عمرو وجاز يد ما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفي بالفعل هنا تقول جاز يد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان فاستقيا ولا تتبعان بتخفيف النون والتقدير وأنما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدأ محذوف (ص) والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل

نعم امرأهم لم تعرنائية * الا وكان لمرتع بها وزرا

وقيل غير شاذ وجلة الماضي المتأخر بأو نحو لأضر بيه ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصير أجار أو عدلا * ولا تشع عليه جادا وبخلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنيدة وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أي أسلحتهم (قوله اما أن تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة ونحو في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه في بعضها كإمسر وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أي غير المؤكدة اضمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أي بغیرا وما (قوله والماضي المثبت) أي غير التامى لالا والمتأخر بأو واشترط البصريون اقترانه بقدم مطلقا ظاهرة أو مقدره والخيار لا تلزمه الامع الواو كجاز يد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقديره وقد يجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله حظل) بمهمله فحجما أي منع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي أما هو كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف علم ولا أما الحال نفسها فلا يصلح جواز حذفها لانها فضلة وقد تمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بت زيدا الا قائما أو نائباً عن عامله كهنياً صرياً أي كله هنيئاً أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جواباً أو نائباً عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا يحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترتته الخ) أي من كل حال نفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج ويجب اقترانها بالغاء أو بهم كيجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالغاء جلة خبرية مخدوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخاً نحو قائماً وقد قعد الناس أي أتتبت قائماً وحذف العامل في كل ذلك قياسي أما في نحو هنيئاً فسماعي والله سبحانه وتعالى أعلم

(التمييز)

هو لغة تخليص شيء من شيء ومنه وامتا زوا اليوم أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازاً من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جلة ومبين صفة لاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة ولا

(ش) يحذف عامل الحال جوازاً أو وجوباً فمثال ما حذف جوازاً ان يقال كيف جئت فتقول راكباً تقديره جئت راكباً وكقولك بي مسرعاً لم قال لك لم تسر والتقدير بي مسرعاً ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجعل عظامه بي قادرين على أن نسوي بنانه التقدير والله أعلم بي نجعلها قادرين ومثال ما حذف وجوباً قولك زيدا أخوك غطوفاً ونحوه من الحال المؤكدة لضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر نحو ضرب زيد قائماً التقدير اذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوباً أو قولهم اشترت به بدرهم فصاعداً وتصدق بدينار فسافلاً فصاعداً وسافلاً حالان عاملها محذوف وجوباً والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره حظل * أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) (التمييز) اسم بمعنى من مبين نسكته *

نصبه حالاً منها لا يساعده الرسم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضى نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلالة وما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة للمفسر وأجاب الاشموني بأن كلاماً من الجلالة والفعل بوصف بالاجهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا أو لهذا باعتبار نسبتيهما فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عمومه ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصين بأفعلاً فإنه يدل على ان أفعلاً ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فية فاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشبرارضا بان يجعل حالاً من ما أي ينصب بالذي فسر حال كونه كشبرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فاما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالباً فربما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار الوقيز من الارض مائة وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافي الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصجاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناسبعة أثمان مناولنا كعصا أفصح من المن بالقشيد سلطان وتثنيته منوان وجمعه أمنا اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي بكيلي والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرارضا والوزني في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أفقزة وقفزان كركبان وهولعراق كالاردب لمصر والمراد بالحجاز والرساق خراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل التي للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهمة حتى تنافيه كل لكون اعترض بأنه يشمل نحو عدى عشرة دراهم بقنوين عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما الجوزور في تحوير طل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتى وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسمية بذلك يحتاج لآخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مقيد لعناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كما ان من البينانية كذلك فشمّل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فإنه يبين جنس المعداد مثلاً وتمييز النسبة فإنه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد بنفسا في تأويل طاب شيء زى أى شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لآخراجه بقيد البيان لكون يرد عليه حينئذ ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة بل يبين مع ملاحظة قيد آخر أى مبين للدوات لالهيات وقيد بحجاب بان المراد معاني من المشهورة لها كالاتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تنفع فيها فبين على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لالاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا يهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً القى هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز في الحقيقة لاسم مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجوته العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر
كشبرارضا وقفيز برا
ومنوين عسلاً وتمراً
(ش) تقدم من الفضلات
المفعول به أو المفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والمستثنى
والحال وبقي التمييز وهو
المدكور في هذا الباب
ويسمى مفسراً وتفسيراً
ومبيناً وتبييناً وقيماً
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجمال نحو طاب زيد بنفسا
وعندى شبرارضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى في
وقوله لبيان ما قبله احتراز
بما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا التي
لنفي الجنس نحو لارجل قائم
فان التقدير لامن رجل
قائم وقوله لبيان ما قبله من
اجمال يشمل نوعي التمييز
وهما المبين اجمال ذات
والمبين اجمال نسبة فالمبين
اجمال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهى المسوحات
نحوه شبرارضا والمكيلات
نحوه وقفيز برا والموزونات
نحوه منوان عسلاً وتمراً

المقدار وان لم يكن معينا كذئوب ماء ونحو سمن الشبه بالكيل وعلى القرة مثلها زيدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كافي التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديد أو ليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجوده وتفكير صاحبه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديد أفيتعين حال التعرف صاحبه وأوجب سببويه فيهما الحالية لانه ليس مقدار ولا شبهه دما بيني وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه **(قوله)** والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيما لا قسما منها لعدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد عن المقادير لا على المسوحات **(قوله)** بما فسرته) أي بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبهه بضار بين زيد واورطل زيدا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفعل من ورجه المصريح **(قوله)** لبيان ما يتعلق به العامل الخ) صريح في أن المبرم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كامر عن ابن الحاجب فالتقسيم المارنا هو بحسب الظاهر **(قوله)** من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتصره عليهم ما يقتضي ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتي ما في فعل التفضيل ثم انه قد يكون غير محوّل أصلا كتمييز التعجب في لته دره فارسا ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محوّل عن شيء ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الاصل كرمت رجولية زيد أو ضيفاته لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولا عن الفاعل ومنه امتسلا الأثناء ما ببناء على أن المحوّل عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور ما على الا كتهاء بصحة كونه فاعلا ولولا لازم المذكور وهو التحقيق فمحوّل عن الفاعل والاصل ملأ الماء الأثناء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز في المعنى كان غير محوّل أصلا كنعم رجلا زيدا أو حسن زيدا رجلا وان كان في المعنى فاعلا في الاول ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيد أديا فانه محوّل عن المفعول أي ما أحسن أدب زيدا لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر **(قوله)** نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو عجب من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا فهو محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف والاصل عجب من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة الميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل **(قوله)** ومثله اشتعل الخ) أي في انه محوّل عن الفاعل اذا اصل اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه ايهام فحى بذلك المضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجمال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر بان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الخطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلا أو شبهه الشيب بالنار استعارة بالسكنية واشتعل تخييل والجامع ماض **(قوله)** هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كامر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين **(قوله)** بعد ذي) أي المقدرات ونحوها أي مما يشبهها كيلا أو وزنا ومساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقرينة البيت بعد لانه تقييد لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضفت له جوازا لغيره نصب **(قوله)** كدحطة) مبتدأ وخبر كافي المسكودي أو الخبر محذوف أي عندي وغذا بديل أحوال والكاف جارة للجملة المقصد لفظها **(قوله)** ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي
عشرون درهما وهو
منصوب بما فسرته وهو شبر
وقفيز ومنوان وعشرون
والمبين اجمال النسبة هو
المسوق لبيان ما يتعلق به
العامل من فاعل أو مفعول
نحو طاب زيد نفسا ومثله
اشتعل الرأس شيبا وغرست
الارض شجرا ومثله وغرنا
الارض عيونا فنفسا تمييز
منقول من الفاعل
والاصل طاب نفس زيد
وشجرا منقول من المفعول
والاصل غرست شجر
الارض فبين نفس الفاعل
الذي يتعلق به الفعل وبين
شجر المفعول الذي يتعلق
به الفعل والناصب له في هذا
النوع هو العامل الذي قبله
(ص)

وبعد ذي وشبهها اجوره
اذا

أضفتها كدحطة غذا
والنصب بعد ما أضيف
وجبا
ان كان مثل ملء الارض
ذهبا

(ش) أشار بذي الى ما تقدم
ذكره في البيت من
المقدرات وهو ما دل على
مساحة أو كيل أو وزن

بالإضافة ان لم يضاف الى
غيره نحو عندى شبرا أرض
وقفيز برومنوا عسل وتمر
فان أضيف الدال على المقدار
الى غير التمييز وجب نصب
التمييز نحو ما فى السماء قدر
راحة سبحانه ومنه قوله تعالى
فلن يقبل من أحدهم ملء
الأرض ذهباً وأما تمييز
العدد فسيأتى حكمه فى باب
العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبين بافعلا
مفعلاً كانت أعلى منزلاً
(ش) التمييز الواقع بعد
أفعل التفضيل ان كان
فاعلاً فى المعنى وجب نصبه
وان لم يكن كذلك وجب
جره بالإضافة وعلامته ما هو
فاعل فى المعنى أن يصلح
لجعله فاعلاً بعد جعل أفعل
التفضيل فعلاً نحو أنت
أعلى منزلاً وأكثر مالا
فمنزلاً وما لا يجب نصبهما
اذ أصبح جعلهما فاعلين
بعد جعل أفعل التفضيل
فاعلاً تقول أنت علامنزلك
وأكثرمالك ومثال ما ليس
بفاعل فى المعنى زيد أفضل
رجل وهند أفضل امرأة
فيجب جره بالإضافة الا اذا
أضيف أفعل الى غيره فانه
ينصب حيث شئت نحو أنت
أفضل الناس رجلاً (ص)
وبعد كل ما اقتضى تعجباً
ميز ككرم بآبى بكر أباً

ومثل خبرها أى ان كان المقدار الذى أضيف ممل المضاف فى ملء الأرض ذهباً فى أنه مضاف لغير التمييز
وجب النصب بعده هذا ما يفيد حله الشارح وقال الاشمونى والمرادى ان كان أى المضاف مثل ملء الخ
أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سبحانه لا يقال ملء ذهب ولا قدر سبحانه فان
صح اغناؤه المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كأشجع
الناس رجلاً وأشجع رجلاً اه وفيه أن الذى يغنى عن المضاف اليه فى أشجع الناس الخ ليس هو المضاف
بل التمييز كما يستفاد من الجمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم
من المقام أى ان كان التمييز مثل ملء الخ فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبى أن
يراد بقوله بعدما أضيف أى لغير التمييز ما يعى المقدرات وغيرها ليكون للتمييز بقوله ان كان الخ فائدة اذ
محتززه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقدرات وشبهها فلا حاجة لآخرها منها ولان ما يجب
فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه نحو لته دره فارسا وجره رجلاً كافى الجمع لكن يرد على هذا
أن التمييز ليس للمضاف الذى هو درو ورجل بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سياتى فالوجه ان وجوب
النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جوا التمييز الخ) ظاهره
كالمثل ان يسمى تمييزاً عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشئ
المقدر من البر والأرض مثلاً فان أريد به الآلة التى بقدرها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً لانه على
معنى اللام لا من ولذا لم تعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام
فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشمونى لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ
ليمان الواقع وبيان المراد من أضيف لالا حتراز كما فى فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز)
أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جوازه بمن أخذ ما سياتى (قوله والفاعل المعنى) مفعول
لانصبين قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كافى السننوبى أو هو مفعول
للفاعل اما منصوباً ومجروحاً بضافته اليه من اضافة الوصف للمعول أى الفاعل الذى فعل المعنى أى قام به
لان فاعل العلم مثلاً فى الحقيقة أى القائم به العلم هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمثل
أن هذا التمييز يحول عن الفاعل الاصطلاحى كاذب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة فى
الفاعل والمفعول وفيه انه بغوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم يكن الغرب فعلاً يؤدى معناه حتى يوضع
مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير
المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارفع وعلى هذا فإفراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه
المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لانه محمول عنه اه وقد يجاب بامكان أن يراد علما لواز أندا وكثرة
زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع
مكان أفعل فى غير هذا الباب فكذلك فيه فتدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل
بعضاً من جنس التمييز بان يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض
النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعل لما هو بعضه وانما نصب فى أكرم الناس رجلاً مع انه بعضه لتعذر
اضافة أفعل مرتين فالخاصل ان تمييز أفعل ينصب فى صورتين ويجزى صورة (قوله و بعد كل الخ) قيل
لا فائدة فى هذا البيت اذ لا تيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز
أى بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جوه بالإضافة (قوله ما دل على تعجب) أى بالوضع وهو
ما أفعله وأفعله به أو بالعرض نحو لته دره فارسا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح
لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز فى نحو لته دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

ولله درك عالما وحسبك بز يد رجلا وكفى به عالما و اجرتا ما أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذى العدد *
والفاعل المعنى كطب نفسا قد (ش) يجوز ج التمييز بمن ان لم يكن (٢٢٥) فاعلا فى المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندى شبر من أرض
وقتي من بر ومنوان من
عسل وترو غرس الأرض
من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندى
عشرون من درهم (ص)
وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نورا
سبعا

(ش) مذهب سيبويه
رحم الله تعالى أنه لا يجوز
تقديم التمييز على عامله
سواء كان متصرفا أو غير
متصرف فلا تقول نفسا
طاب زيد ولا عندى
درهما عشرون وأجاز
الكسائى والمازنى والمبرد
تقديمه على عامله المتصرف
فتقول نفسا طاب زيد
وشبها اشتعل رأسى ومنه
قوله

أتهجر ساسى بالفراق
حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله

ضيعت حزمى فى إبعادى
الاملا

ومار عويت وشبها رأسى
اشتعل

ووافقهم المصنف فى غير
هذا الكتاب على ذلك

وجعله فى هذا الكتاب
قليلان كان العامل غير

مرجع الضمير كز يد لله دره فارسا ويا له رجلا وحسبك به ناصر والله درك عالما وكان بدل الضمير ظاهر
كقوله درز يد رجلا فان جعل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو فى الرضى أيضا ثم قال مالم يخصه فتعديز
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كقوله الامثلة اذ المعنى لله در رجل هوز يد وكفى رجل هوز يد اذ هو
فى ذلك غير محمول كما هو وقد يكون متعلقه كقضى طبت عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل فى ضمير
ما أفعله وأفعله به وأما الضمير فى نعم و بنس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود
الا على التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لانها كناية
عنه (قوله والله درك عالما) الدر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لين
ارتضاعه أى ما أعجب هذا اللين الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
للعظيم لانه منشئ المجائب (قوله يا جارتا) مضاف ليا المتكلم المنقلبة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام
التعظيمى مبتدأ وانت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذى العدد أى
الصرح فلا ينافى أن تمييز كم يحجر بمن وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
عطف على ذى أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو محرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا) أى محولا
عنه فالشرط عدم تحويلة عن الفاعل الاصطلاحى ومنه أفعال التفضيل على مامر وكذا عن المفعول لان
المحول عنهما مفسر للنسبة أوليات مقدرة على مامر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط فى
محروور من البيانية وكذا التمييز فى عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من
فى هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو
مفعولا فى المعنى كقوله فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيد ارجلا فيجوز جوه بمن وان كان فى
الاولين فاعلا فى المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شئ واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث
مفعولا معنى لكنه غير محمول لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رجب الذراع

وكذا يحجر فى نعم رجلا زيدا لانه غير محمول كما هو كقوله * فنعم المرء من رجل نهى * (قوله غرس
الأرض الخ) مثال غير صحيح لانه محمول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبعا) ماض مجهول ونائب
فاعله يعود للفعل ونزرا صفة مصدر محذوف أى سبق سبقا نورا الاحال من ضمير سبق كقوله لان القصد
اسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه كالتعنى فى الايضاح فلا
يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا
بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل المني * وداعى المنون ينادى جهارا
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عينا قر بالعيش مريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل محذوف يفسره قر والمحذوف هو العامل فى التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢٩ - (خضرى) - أول) متصرف منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيد ارجلا أو غيره نحو عندى عشرون
درهما وقد يكون العامل متصرفا يتمتع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيد رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان
فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب بمعنى قولك كفى زيد رجلا ما كفاه رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هالك حروف الجر وهي من الى * حتى خلا حاشا عدافي عن على من منذ رب اللام كي واو نا * والكاف والباو لعل ومتى (ش) هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاماء وهي تعمل فيها الجر وتقسم الكلام على خلا وحاشا وعدافي الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر فالما كي (٢٢٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أولانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم مما هالك كوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدافي الاستثناء من حيث انهما لاخراج لا للتوصل لان المراد أنها تبرز بط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو انفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدري وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس وما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فاعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذ كبير وغيره كالـ كـ كـ في رويدك وذلك واياك وأرأيتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هالك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاءم الخ (قوله في موضعين) زيد عايم مائال وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرحى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحيء بالهاء) أي وقفالتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها لها ان تنق

(قوله بان مضرة) اعلم أن كي ان ذكر ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً وأذ كرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً وان خلت عنهما كمثلها احتملت الجارة بشقير أن بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عليل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المججمة كنية رجل وروى أبا على عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالشين المججمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ماصر (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلها ولا ورب لان الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد وهذه تقييد التبرج والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كافي المغنى وكذا أسرف الاستثناء في قول صر ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لامن كل وجهه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصر يح (قوله يري دون من كنه) أي فهمي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من التبعية والجمع جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونثيج بنون فهمزة فياء جزم كصهيل أي صوت عال وجلة لمن نثيج حال من نون شربن العائدة للسحاب لزعم العرب والحكمة أنها تدن من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتبتدئ منها خراطيم عظيمة تخرطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجوفيات طف ذلك الماء ويعذب بأذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذلك يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضت عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيما أي له فما استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وحيء بالهاء للسكرت الثاني فـ وـ لك جئت كي أكرم زيدا فأكرم فـ مل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي وأن والفعل مقدر ان مصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرم زيدا أي لا اكرم زيدا وأما العمل فالجر بها لغة عليل ومنه قوله

لعل أبي المغوار منك قريب وقوله

لعل الله فضلكم علينا * بشئ اب أمكم شريم فأبى المغسور والاسم الكسري مبتدآن وقرين وفضلكم خبران ولعل حرف جر زائد دخل على المبتدأ فهو كالباء في بحسبك درهم وقدرى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح اللام وكسرها وأما متى

فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كي يري دون من كنه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لمن نثيج وسيأتي الكلام على بقية العشر بن عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكروا في غيرهم مذهب سيبويه

انها من حروف الجر لكن لانجر الالمضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه محجورات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر ووضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيهما شيئا كمالا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لايتك وزعم المبرد أن هذا التركيب أعنى لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

(٢٢٧)

أقطع فينا من أراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لاحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت

كهاوى

باجرامه من قنسة الذبق

منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص من مذ

وحتى

والكاف والواو ورب والتا

* واخصص بمنذ ومنذ وقتا

ورب

* منكبر او التاء لله ورب

ومارو ومن نحو ربه فتى

نزر كذا كها ونحوه أتى

(ش) من حروف الجر مالا

يجر الاظهار وهى هذه

السبعة المذكورة في البيت

الاول فلا تقول من مذ ولا

منذ وكذا الباقي ولا تجر

منذ ومنذ من الامعاء الفاخرة

الانماء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

في نحو مارأيت منذ يومنا أى

في يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارأيت منذ يوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيد كر

المصنف هذا في آخر الباب

بالمدمع وصل الهمزة وهأن الله لا فعلن بقطع همزة الله ووصلها مداما وقصرا وأضعفها القمع مع القصر بل أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بالانعوى شئ عن الباء لما في التسهيل ان الجر بالياء المعوض عنها لا يها مالا لا خفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لانها لانجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها في محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أى كما عكسوا في قولهم ماأنا كأنك ولأنت كأننا لا يرد أن النيباة انما عهدت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عساك وعساها على قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أن لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كعجبت من ضربك زيدا (قوله أنطمع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لاعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت وأمبتدأ خبره جملة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتاؤه للخطاب ومصدرية وهوى أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى جثة والقنة بضم القاف وشدة النون أعلى الجبل كالقنة وزناومعنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحية آخره فاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمذ الخ وكذا يختص به كى ولعل ومتى فالجملة عشرة لانجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقميل كالوقت والمذكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطر المنع وما عداها يجزها (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب الآن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الانماء الزمان) أى لانهم اذا كانوا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حرفين طلبا للنسبة بين معنيهما ولا يرد قولهم مارأيت منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أى منذ من أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كاسم أى وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لاميها كمنذ زمن وماضيا أو حالا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غير كمنذ سحر تر يديه معينا وشروط عامليها كونه ماضيا اما منقيا يصح تكرره كمارأيت منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلاهاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتسدر ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام الخضر اوى وكذا لا تعطفه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا ياني) بضم الياء وكسر الفاء أى لا يجسد اناس فتى حتى يجردوك خيئتند يجردون الفتى

وهذا معنى قوله واخصص بمنذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا ياني أناس * فتى حتاك يا ابن أبى زباد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائما عينا وقرأ ابن مسعود فتر بصوابه حتى حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معها فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجر التاء الا لفظ الله فتقول تالله لا فعلن وقد سمع جرها لب مضافا الى الكعبة فقالوا رب الكعبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحن

(قوله تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجرب الانكسرة) أي موصوفة غالباً
ان لم تكن هي وصفا لازوما خلافا للبرد كفاي التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لفائدة التأكيد غالباً
كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلاً كقوله

الأرب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامبتداً كذا ذكر وخبره في الحديث عارية وفي البيت اماجلة ليس له أب وواوها زائدة كهي
في آية وفتحت أبواها أو هو محذوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم
عليهما السلام أو مفعول به كمال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء واعلم ان كونها حرف
جر مذهب البصريين وذهب السكوفيون والاخفش الى اسميتها وأيده الرضى بانها مثل كم التأكيدية وهي
اسم اتفاق كما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى ربي رجل عندي كثير
أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الساماني قال وعلة بناءها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كما قيل في كم
أوشبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحل التشديد عليه وعلى هذا فابعدا مجرور باضافتها اليه وحصل
العامل لها نفسها مثل كم للمجرور رها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو
معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديدها ورب بتأنيده
فتفتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر
منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربع مع ما فقط أو مع ما والتاء
فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شد جرها ضمير الغيبة) أي شد قياساً لاسمها لا لكثرته ويلزم هذا
الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز
المفرد نحو ربه رجلاً أو امرأة أو رجلاً أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهي أي ضعف مجرور رب
محذوف أي ورب واه ورأيت براء فهمزة فوحدة أي أصلحت ووشيكاً أي سر يعاصفة لصدر محذوف أي
رأيت وشيكاً وهن أعظمه مفعول رأيته وعطياً بكسر الطاء أي مشرفاً على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت
أي أبعده منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالاً كشيء * وضمير خلى الجار وحشى
والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمال ظرف أي ناحية شماله وكشيء بفتح الكاف والمثلثة أي قريبا
منه والمفعول الثاني خلى اما شمالاً وكشيء بالحق أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات
أومبتداً خبره كها أي كالذنابات وأقرب على الاري عطف على محل كها وعلى الثاني عطف على الهاء (قوله
ولا ترى بعلا) أي زوجاً ولا حلاً لا أي زوجات كه أي كالحمار الوحشي ولا كهن أي الاتن الاحاطلا أي الا
بعلا مانعاً أنشاء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند
البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنار الكوفيون لا يخصونه بها وجرها لغيره من الضمائر شاذ نثراً ونظماً
كقول الحسن انا كك وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كايك وما أنت كايي (قوله
في الامكنة) متعلق بابتدى وعن تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه
فضلة واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كليهما من الحروف كالا ابتداء والبيان
والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي
فرار من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يرد ان المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان
محله عند ثبوت حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالا ابتداء
والانتهاء في الباء نحو شر بن بماء البحر وأحسن بن فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا
ينوب بعضها عن بعض كما لا ينوب حروف النصب والجزم عن بعضها أو أنهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف في شرح
الكتاب انهم قالوا تحياتك
وهذا غريب ولا تجرب
الانكسرة نحو رب رجل
عالم لقيت وهذا معنى قوله
و رب منكراً أي واخص
رب النكرة وقد شد جرها
ضمير الغيبة كقوله
واه رأيت وشيكاً صاع
أعظمه

وربه عطفاً أنقذت من
عطيه
كما شد جرها الكاف كقوله
* وأم أو عال كها أو اقرباً *
وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلاً لا
* كه ولا كهن الاحاطلا
هذا معنى قوله وماروا
البيت أي والذي روى من
جر رب المضمير نحو ربه فتي
قليل وكذلك جر الكاف
المضمير نحو كها (ص)

بعض وبين وابتدى في
الامكنة

عن وقد تأني لبدء الازمنة
وزيد في بني وشبهه جر *
نكرة كالباع من مفسر
(ش) تجبى عن

أخذت من الدراهم ومنه
قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ومثاها
لبيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من
الاوثان ومثاها لا ابتداء
الغاية في المكان قوله تعالى
سبحان الذي أسرى بعبده
ليسا من المسجد الحرام
الى المسجد الأقصى ومثاها
لا ابتداء الغاية في الزمان
قوله تعالى لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم
أحق أن تقوم فيه وقول
الشاعر تخيرن من أزمان
يوم حليلة إلى اليوم قد
جرى كل التجارب
ومثال الزائدة ما جاءني من
أحد ولا تزداد عند جمهور
البصريين الا بشرطين
أحدهما أن يكون المجرور
بها نكرة الثانية أن
يسبقها في أو شبهه والمراد
بشبهه النفي النفي نحو
لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك
من أحد ولا تزداد في
الايجاب ولا يؤتى بها جارة
لمعرفة فلا تقول جاءني من
زيد خلافا للاخفش وجعل
منه قوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في
الايجاب بشرط تنكير
مجرورها ومنه عندهم قد
(ش) بدل على انتهاء الغاية

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شر بن معني روين وأحسن معنى لطف
أو حل على الجواز كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخييل
وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذ والتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني يحمل
الباب كما عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفا (قوله للتبعيض)
علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون وعلامة البيانية صحة الاخبار
بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها كاعوذ بالله من الشيطان فان معنى
أعوذ به أتجئ إليه منه فالبدء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع إليه
فكان ينبغي تقسيمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها
ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالا مكنة في
المائن ما ليس زمنيا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل
للازمة للمكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر
له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر ومن صرح بأن التبعيضية اسم
الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قررته فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل
التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائما فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقدير او البيانية بالعكس
فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل نكتهم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس
البناء فلا ابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضي قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يئنا وينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن) ماض مجقول
ونون النسوة للسيف و يوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الحرث بن أبي شهر ملاء
غسان وجهه أبوها جديشا الى المنذر بن ماء السماء فطبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له
صاحبنا يدرك لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا
المنذر وبقيل انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كساجد جمع
تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقى ثالث وهو كون مجرورها فعلا كما يأتيهم من ذكر أو
مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو
مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أي من تفرط فلا تزداد مع غير الاربعة
عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم يخص النكرة بالنفي كما مثل أولئك كيد النص عليه ان
اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب
ومطلوبه لأنها لا تفيد شيئا اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها في) فلا تزداد في الاثبات الا في
تعيينكم الخبرية اذ افضل منها بفعل متعد نحوكم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أي
هل وكذا الهمزة على الوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا تصور بخلاف هل فالتصديق والهمزة
له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أي في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور
بان من فيه تبعيضية لازمة فهي بمعنى بعض مفعول به وذو بكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا لان هذا التامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام
على أن الموجبة الجزئية لا ينافيها الا السالبة الكلية الموجبة وفي الاثنان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث
كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تعرفه بينهما (قوله فساكن من مطر) أجيب بانها تبعيضية

كان من مطر أي قد كان مطر (ص) لادتها حتى ولا م والى * ومن وباء يفهمان بدلا

بالي وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخرة غير نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الاما كان

آخر أو متصلاً بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام لا لانتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي بدل لكم وقول الشاعر
وجارية لم تأكل المرفقا * ولم تذق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بهاجر الذم أي بدلها وقول الشاعر (٣٣٠) فليت لي بهم وقوما إذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلهم (ص)

واللام لذلك وشبهه وفي تعدية أيضا وتعليل في وزيد والظرفية استين بيا وفي وقد بينان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون لانتهاء وذكر هنا انها تكون للام نحو لله ما في السموات وما في الارض والمال لزيد وشبهه الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار والتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لي من لدنك وابيايرني ويرث من آل يعقوب والتعليل نحو جئتكم لا كرامكم وقوله واني لتعروني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور باله القطر وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرويا تعبرون وسما عا نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استين الى آخره الى معنى الباء وفي فذكر انها اشتراك في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لتعرون

كأمر أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زياتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا رجلة ما ذكره هنالك من أربعة معان وسبأني البدلية وبقى الظرفية كاذنودي للصلاة من يوم الجمعة والتعليل مما خطاياهم أغرقوا والمجازة كمن قد كنفاني غفلة من هذا حتى يميز الحديث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كالي ونصرناه من القوم الذين كذبوا بالجنة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كأمس (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للمفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي ثم ان دللت قرينة على دخول الغاية في الي وحتى أو عدم دخولها عمل بها والافعال صحيح دخولها في حتى لاني الى جملة على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرفقا) أي الرقيق الرقيق والبقول بخضر اوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاعارة مفعول له ومفعول شنوا مخدوف (قوله للام) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله وشبهه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضا وأولها لا يملك بضمها كانت لي وأنت لك ولزيد أخ فان وقعت بين معنى وذات كالحدث للسكرانين النار أي عنداها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للاداية تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي انها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتكون في وهبت لزيد مالا للتعليل قال في المغني والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيد اعمرو وما أضرب به لذكر أي لان ما بعدها مفعول حقيقي للفعل لكونه متعدياله أصالة فلما بني للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصريين فعدي له باللام وأما الهمزة فتعدي له لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي المانعة من عامل ضعف بالتأخير عن معموله كشالي الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداقاً لما معهم فعال لما يريد واما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبالا في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلاً لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعلق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعدي به بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة كما في التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثلث الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتا وقيل

غير

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثالها للسببية قوله تعالى

فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً ومثال في للظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض (ص) بالباستعانة وعدعوض ألقى * ومثل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية وذكر هنا انها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا نسمي بآلة الآلة وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلمته فلا تندرج احداهما في الأخرى (قوله وللتعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصبره مفعولا فهي كالمز في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهب بز يدأى أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعديه معنى العاقل الى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاعراض والاثمان ففيها مقابلة شئ بشئ أي دفع شئ وأخذ آخر في مقابلته أما بآلة البديل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيارا أحد الشئيين على الآخر واستظهار في الجمع أن بآلة البديل تدل على اختيار الشئ أعم من كونه مقابلا بشئ آخر أم لا فهي أعم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التواراة بما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوفا انقطاع ما أخذونه من أسافلهم فكانهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب السكتان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو بمن معنوى لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بآلة التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بآلة السببية خلافا للمتزلة بناء على زعمهم بوجوب الإصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث ابن يدرخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفى فيه التسبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللاصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيدويه فكان ينبغي تقديمه ثم هو ما حقيق كما سكنت بز يدا إذا قبضت على جسمه أو ما يحبس من ثوب أو غيره أو مجازي كمثل الشارح فان فيه الصاق المردور بكان يقرب من ز يدا بز يدا بنفسه واستظهار السامعي أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمي لا يليق باللغة هذا التدقيق فأسك ثوب بز يدا يقال له في اللغة ما أسك زيد بخلاف المرور (قوله و بمعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلاهما أن يصلح في موضعهما مع ويغني عنهما عن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مساهما وقد دحاها بالكفر كذلك قال في المننى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والجد مضاف للفعل أي سبحه بما حده نفسه اذ ليس كل عملا يليق به وإنما يليق به وقيل للاستعانة والجد مضاف للفاعل أي سبحه بما حده نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثير من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري في قوله فتسبحون بحمده واختلف في سبحاتك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو فيأتي في الباء ما ذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك فيأتي ما مر وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا يحول بر يدا أنه من إقامة السبب وهو الجملة مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله و بمعنى عن) أي المجاوزة قبيل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبير بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بين أيديهم وبأيديهم أي وعن أيديهم (قوله وعن الخ) متعلق بمعنى ومن قد فطن فاعله ونجوا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلوا ألفه للإطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي إلا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعلية أي تجعل على الخ (قوله للاستعانة) أي العلو فالسبين والتأنيذان لا لطلب وهو حقيق ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثل أنه أومعني كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أي هادي دنا ميني قال الفارسي وأما نحو توكات على الله فن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكاتي وأسندته الى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شئ مد كورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدي نحو ذهب بز يد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشتريت الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أو لك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وللاصاق نحو صرت بز يدو بمعنى مع نحو يعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه وبمعنى من كقوله شر بن بقاء البحر أي من ماء البحر وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمد ربك أي مصاحبا حمد ربك (ص) على الاستعانة ومعنى في وعن وعن تجاوزا عنى من قصد فطن وقد نجى موضع بعدد وعلى كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعانة كثيرا نحو زيد على السطح وبمعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن المجاوزة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس وبمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طبقا عن طبق أى بود
طبق وبمعنى على نحو قوله
لاه ابن عمك لأفضلت فى

حسب

على ولأنت ديانى فتخزوني
أى لأفضلت فى حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله

أذا رضيت على بنو قشير
* لعمر الله أعجبني رضاها
أى إذا رضيت عنى (ص)
شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقولك زيد كالأسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى وإذا كروه كما هذاكم
أى طمأنينته أياكم وتأتى
زائدة لتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثله شئ
أى ليس مثله شئ ومما
زيدت فيه قول رؤبة
لواحقى الأقرب فيها
كالملق أى فيها الملقى أى
الطول وما حكاه الفراء أنه
قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهي
أى هيئا (ص)

واستعمل اسما وكذا عن
وعلى

من أجل ذا عليهم من
دخلا

(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرى والثانى رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضا المجاوزة لما حقيقة كذا كرا أو مجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فأده سم وكذا سألته
عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف
ما إذا لم يجب فالأولى أن يقال كانك لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك
أياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجزور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصر بون غير المجاوزة وتأولوا غير هاء فى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن
طبق فى كل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله درابن عمك مخذوف لأم الجبر واللام الأولى من
الجلالة تذرذافا فيها وحذف المضاف وهو درو أناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت
أى زدت وديانى بشدة النحوية أى مالى والعائم بامرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا للقاءية وان كان منصوبا بعدفاء السببية أو هو مرفوع عطفا على الجلة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فمأنت تخزوني (قوله إذا رضيت على) يحتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قديعى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعالها كثير كما فى شرح الكافية (قوله أى
طمانينه) أى فمأ صديرة (قوله ليس كمثله شئ) أى للزوم المحال على عدم زياتها وهوائيات المثل له
تعالى لان النفى هو دالى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مشل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى أن قولك ليس كان زيد أحديا بظاهرا على ان زيدا بانا وان احتمل ان نفى
المشابهة لا لادن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفى المثل لان زياتها كاعادة الجلة كذا قال
الا كثرون ومنع آخرون زياتها فمنهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ
والحققون منهم على انها باقية على حقيقة تمام نفى مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفى المثل للباقية فى
التنزيه كفى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفى فكذلك فى الآية المراد لازمها وهو نفى المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانين فلا يصح نفى مثل مثله أما حقيقة تها المقتضية لاثبات
المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بانه لا يضر فى الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استحالة لازمه
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لأن حصل هذا الوجه أن نفى المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الواجهة فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزمان معاشئ واحد مع تصريحهم بأن تنافى اللوازم يقتضى تنافى اللزومات وبفرض صحة أن كذا
منهم لازم لها فصرها على هـ نادون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفى فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما محتمل نفيه وان كان
الأول أقرب نظير ما مر فى ليس كان زيد أحدا لكن عارضه فى خصوص هـ هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعمول فى نفى المثل على هذه المقدسة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتعلم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه ولله الحمد (قوله لواحقى الأقرب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والأقرب جمع قرب كمنق وقفل هى الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن
والمق بفتح الميم والقاف الأولى الطول الغاش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفى العينى يصفها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالبرد منهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله
بكالا القوة الشهواء جلت فلم أكن * لاواعى الا بالكمى المقنع

أنتهون ولن ينهى ذوى
شطط كالطعن بالذهب فيه
الزيت والغزل

فالكاف اسم مرفوع
على الفاعلية والعامل فيه
ينهى والتقدير ولن ينهى
ذوى الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن
اسمين عند دخول من
عليهما وتكون علامته
فوق وعن بمعنى جانب
ومنه قوله

غدت من عليه بعدئام
ظموها وتصل وعن فيض
بزراء مجهول

أى غدت من فوقه وقوله
ولقد أراى للرماح دريئة
* من عن يمين تارة وأما
أى من جانب يمين (ص)
ومندومند اسمان حيث رفعها
أرأوليا الفعل كجئت مذدعا
وان يحرف فى مضى فكمن
* هما وفى الحضور معنى فى

استين

(ش) تستعمل مندومند
اسمين اذا وقع بعدهما
الاسم مرفوعا أو وقع
بعدهما فاعل فمثال الاول
مارأيتهمذ يوم الجمعة أو مذ
شهرنا فذا اسم مبتدأ خبره
مابعد وكذلك مندومند وجوز
بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثانى جئت
مذدعا فذ

وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختيارا فهى في زيد
بمحذوف هو الخبر (قوله أنتهون الخ) الهمزة لاد فكار والشطط الظلم والجور ووجهة ولن ينهى حال
من واوتنهون ووجهة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها حرف وهى ومجرورها
صفة لمحذوف أى شئ كالطعن وبفرس كالقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالطرف كالجلة له مواضع ليس
هنا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسم حيتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعين للاسمية وكذا غير من فان عن
جرت على نادر اولداجل المتن دخولها شاهد للاسمية لا ضابطا فكان الاولى للشارح موافقته وما يرد
امما الى بمعنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كاسر عن الزمخشرى والطبي وترد على فعلا
ماضيا من العاوم من أمر من المين وهو الكذب فاستكمل أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أى
سارت القطاة من عليه أى الفرج والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم موزامة صبرها عن الماء وهو
ما بين الشرب الى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطاة وروى خسها بكسر الخاء
وهو الشرب فى كل خمسة أيام وهذا أيضا لابل لا لطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضرر به مثلا وتصل بفتح
القوية وكسر المهملة أى صوت أحشاؤها من العطش وعن فيض عطف على من عليه وهو بفتح القاف
وسكون التحتية بعدها ضادة محجمة فشر البيض الاعلى وزياء بزاء من محمضتين مكسورة أولاهما وقد
تفتح كقوله السيوطى وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهول كقوله القفر الذى لا يتهدى فيه لعدم علاماته
لا يثى ولا يجمع كافى القاموس وهو مجرور باضافة زياء اليه لانه لابل اسم المكان لا ينعث به عند
البصريين فزياء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة الا أن يجعل بدلا فيجوز
بالفتحة (قوله دريئة) همزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمي
والطعن وفي شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعها) بالبناء للفاعل
وقوله أوليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهى مفعوله الثانى والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل
معنى أى جعل الفعل واليا لها والمراد الفعل الماضى فلا يقال مديقوم لان عاملها لا يكون الا ماضيا فلا
يجتمع مع المستقبل ولو قال أوليا الجلة نحو مذدعا لتشمل الجلة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبغى الخير مذنا يا فطح * وليد اوكم لاجين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم مبتدأ) وسوغه
كونها معرفة فى المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان
كان حاضرا كالمثال الثانى أو معدودا كمرأيته مديومان فعنها نفس المدة أى مدة عدم الرؤية شهر أو
يومان (قوله وكذلك مند) أى تكون مبتدأ ومعناها ما ذكرنا والخبر مابعدا كند وهو واجب التأخير
فيهما اجراء لهما اسمين مجراهما حرفين فى التقديم على الزمان الا أن اسمية مابعدا من الحرفية ومنسند
بالعكس (قوله خبرين) أى ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما بمعنى
مالقيته مذ يومان بنى وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيه ظرفية الشئ وهو يومان فى نفسه وهو مبدل لانها
حيث ان زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بنى وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكبير فإكان
جوابا عنه فهو الجواب عن هذا ما معنى وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا للحقبة بقى كافى
قولهم أمس قبل اليوم أى فى زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقاء ان هذا التفسير لا يطردها اذا قلت فى يوم
الاحد ما رأيتهمذ يوم الجمعة لان بينك وبين الرقبة الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف
الاعاطف أى الجمعة وما بعده الى الآن ووجهة مندوما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استثنافا بيانها

اسم منصوب المحل على
الظرفية والعامل فيه جئت
وان وقع ما بعدهما مجرورا
فيهما من فاجع معنى من ان
كان المجرور ماضيا نحو
مارأيت مذ يوم الجمعة أى
من يوم الجمعة ومعنى في ان
كان حاضر نحو مارأيت مذ
يومنا أى في يومنا (ص)
وبعد من وعن وباء زيدا
فلم يقع عن عمل قد علما
(ش) أى تزايدا بعد من
وعن والباء فلا تكلفها
عن العمل كقوله تعالى
بما خطاياهم أغرقوا وقوله
تعالى عما فليل يصبحن
نادمين وقوله تعالى فما
رجعة من الله لنت (ص)
وزيد بعد رب والكاف
فكف
وقد يليهما وجو لم يكف
(ش) تزايدا بعد الكاف
ورب فتكفهما عن العمل
كقوله
فان الجر من شر المطايا *
كما الحبطات شر بنى تميم
وقوله * ربما الجامل المؤبل
فيهم * وعنا جيج بينهن
المهار وقد تزاود بعدهما فلا
تكفهما من العمل وهو
قليل كقوله
ماوى ياربها غارة *
شعواء كاللذعة بالميسم
وقوله ونصر مولانا ونعلم
انه
كما الناس مجرور عليه وجارم

لا صر تبط بالجملة الاولى وقيل انهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لان المرفوع بعدهما فاعل محذوف أى
مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم فمعنى مارأيت مذ
يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضى واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
حتى ينشأ المقصود كذا يقال في سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف مضمون
ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت الماروي أى فيه ماضى من ملاحظة
الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انهما حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
مضاف اليها والتقدير في جئت منذ عاوقت الحجي وهو زمن دعائه وفي البيت المارأول وقت طلبي الخير هو
وقت كونى يا فمأى مقار بالبلوغ جملة من ادخل مستأنفة كاسر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان
مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معار لان تكون النكرة الاممودة لفظا كذا
يومين أو معنى كذا شهر لما صر من أنهما لا يجران المبهم أى مارأيت من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
ان كان حاضرا) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمال الماضى فبعد منه يترجح
جره وبعده مرفعه والراجح أن أصل مذ منذ حذفت النون تخفيفا بدليل ضمها للاقافا كذا كذا اليوم والا
لكسرت على أصل التخلص وبعضهم يضمها بلاسا كن أصلا وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما
اسمين فقط (قوله وبعده من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول ومائب فاعله والضمير في يعق
عائد على ماوى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تنزل اختصاصها بالاسماء وانما يحكم
بز يادنها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بماتسوا يوم الحساب أى
بنفسيانهم (قوله عما خطاياهم) الاولى التثنية بقراءة مما خطيا تهم كفى المغنى لظهور جرهما لا يقال
يحتمل في جميع ما ذكر ان ما اسم بمعنى شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كذا نائب فاعل ز يرد ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف
(قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع حمار وسكنت
ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والحبطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من تميم سموها باسم أبيهم الحبط
بفتح المهملة وكسر الواو واحدة أو بفتح حتين وهو الحارث بن مالك بن عمرو سمي به لانه كل نباتا بالبادية
يسمى الزرق وهو الحنق فوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتح حتين والمنتفخ بطنه
يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة
لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو قطع الابل
مع رعاته والمؤبل شد الموحدة المعدلة لثنية والعنا جيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والافى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العنا جيج لعامة منسه
ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الغارمى يجب أن تجعل ما سماه معنى شئ
والجامل خبر لمحذوف راجلة صفة ما وفيهم حال أى رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل
فيهم صفة لما لادم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
أو المضارع المنزل منزله لتحقيق وقوه نحو ربما يود الذين كفروا كما أن الغالب على خبر المكفوفة كون
العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله كما الناس) مازائدة والناس
مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجر وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ)
منادى صرخم ماوىة والالتنبيه والشاهد في ربما غارة حيث ز يديها ولم تكفها عن جر غارة والشعواء
بالعين المهملة أى العاشية المتفرقة وكالذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

(ص) وحذفت رب فخرت بعد بل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل (ش) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء

(قوله وحذفت رب فخرت الخ) صريحه كالشارح ان الجر بعد المذكورات رب المحذوفة لايها وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء ولم يمتدح ما نقل عن بعضهم من أن الجر بهما شيئا بشهما من باب رب كقَالَ الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذته من تقييد المصنف الشيوخ بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فذلك الخ) مجرور رب المحذوفة وهو فعول طرقت أي أتيتها ليلًا وحبل بدل منه ومرضع عطف عليه وأهليتها اشغلتها عن ذي تمام أي عن ولد ذي تمام أي تعاضدًا بمعلقة عليه خوف العين والمحول بضم الميم أي عمره حول وبروي مغيل بضم الميم وسكون المجمة وفتح الياء التحتية وهو الذي توثق أمه وهي نرضع وانما خص الحبل والمرضع لانهما أزهد النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به وما تاليه (قوله بل بلد) أي رب بلد والفجاء بكسر الفاء جمع فجع بفتح الجيم أصله جهر ميم بياء النسبة وهي بسط تنسب إلى جهرمة قرية بفارس حذفت ياء النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لا صقا بالأرض كالرماد والظل ما شخض أي ارتفع من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله وأعظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى من أجل ويعنى عظيم وحقير أيضا وأما جلال البناء على السكون فخر فبمعنى نعم (قوله كقول رؤية) بضم الراء وسكون الهمزة ابن الججاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيع والقيموم يريد بذلك تحقيق كونه بدو بالاحقية المضغ لان هذين النبتين لا يعضهما آدميون تصریح (قوله على خير) أي أوخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أي أشارت الأصابع بالأ كلف إلى كليب والباء اما بمعنى مع أي مع الأ كلف وهو مقلوب أي أشارت الأ كلف بالأصابع (قوله وكرمة) أي ورب رجل كريمة والباء للبالغة على غير قياس لان أمثلتها فاعلة كسابة وفعولة كغروقة ومفعلة كهمذارة وليس منها فاعلة كفاي العيني وان المعنى ورب نفس كريمة وذكر في ألفته على تأويلها بالشخص وقيس منع الصرف للعامة والتأنيث على معنى القبيلة وألفته بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيته ألفا وما ألفته بالكسر فبمعنى أحببته وتبنيخ بمثناة فوقية فوحدة فبجنتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ بفتح حتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر ه إلى محذوفة (قوله والمطر الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لأفعلن وكى المصدرية حيث يقدر قبيلها اللام جارة لهما مع صلتها وان مع صلتها لانها في محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي أما عند سيديو به فخلجها نصب بنزع الخافض وكذا يطرده الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استهفام نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوابا لمررت بزيد أو بعد تخصيص كهلاد ينار لمن قال جئت بدرهم أو شرط كما مر بأهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلقكم ما يثبت من دلائل آيات لقوم يوفون واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في الإبتداء والمعمولان خاتمتكم وآيات ونحو قوله

مالحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيمجررا

أي ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطرده الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله

بدالي أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

بجر سابق على توهم الباء في مدرك (خاتمة) لا بد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

عمله الا في رب بعد الواو فيها
سند كره وقد ورد حذفها
بعد الفاء بل قليلا فمثاله
بعد الواو قوله

وقتم الاعماق خاري لمخترقن
ومثاله بعد الفاء

فذلك حبلى قد طرقت
ومرضع

فأهليتها عن ذي تمام محول
ومثاله بعد بل قوله

بل بالمدى الفجاء قتمه *
لا يشترى كتانه وجهرمه

والشائع من ذلك حذفها
بعد الواو وقد شد الجر رب

محذوفة من غير ان يتقدمها
شي كقوله

رسم دار وقت في ظلمه *
كدت أقضى الحياة من جلله

(ص)

وقد يجز بسوى رب لمدى *
حذف وبعضه يرى مطردا

(ش) الجر بغير رب محذوفا
على قسمين مطرد وغير

مطرد فغير المطرد كقول
رؤية لمن قال له كيف

أصبحت خير والجدلة
التقدير على خير وقول

الشاعر

إذا قيل أي الناس شر قبيلة *
أشارت كليب بالأ كلف

الأصابع

أي أشارت إلى كليب وقوله
وكرمة من آل قيس ألفته

* حتى تبنيخ فارتقى الأعلام
أي فارتقى إلى الأعلام

والمطرده كقوله بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور عن محذوفة عند سيديو به والخليل وبالإضافة عند الزجاج وعلى مذهب سيديو به والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما في يميز كم الاستهفامية اذا دخل عليها حرف الجر

تعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل
منه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو ما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلًا نحو
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأويله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم وإمام شير
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفي بناء
على جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أى انتفى جنونك
بنعمة ربك والله أعلم

﴿ تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل و يليه الجزء الثانى وأوله الاضافة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

صفحة	صفحة
٢	خطبة الكتاب
١٢	الكلام وما يتألف منه
٢٥	المعرب والمبني
٥١	النسبة والمعرفة
٦١	العلم
٦٧	اسم الاشارة
٦٩	الموصول
٨٣	المعرف بإداة التعريف
٨٨	الابتداء
١١٠	كان وأخواتها
١١٨	فصل في ما ولولات وان المشبهات بليس
١٢٣	أفعال المقاربة
١٢٨	ان وأخواتها
١٤١	لا التي لنفي الجنس
١٤٧	ظن وأخواتها
١٥٦	أعلم وأرى
١٥٨	الفاعل
١٦٧	النائب عن الفاعل
١٧٢	اشتغال العامل عن المفعول
١٧٨	تعدى الفعل ولزومه
١٨٢	التنازع في العمل
١٨٦	المفعول المطلق
١٩٤	المفعول له
١٩٦	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
٢٠٠	المفعول معه
٢٠٢	الاستثناء
٢١٢	الحال
٢٢١	التمييز
٢٢٦	حروف الجر
	﴿ تم ﴾

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الخبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور﴾

﴿هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف﴾

تعلمو العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الاضافة﴾

هي لغة مطلق اسناد شيء لشيء أي امالته له أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجراً بداوان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كمنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بداو يسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لـ كل منهما قال يس وعينها ياء لا خفاء من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فاصلها ضيف كـ كرام فعل بهما فاعل باقاة واجازة وسيأتي في بنية المصادر (قوله نون تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتناع عنه اهـ وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معرفة ولا مبينة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافة وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والا فلا تحذف في نحو لمبيك وذري مال لـ عدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما وجب حذفهما لانهما على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيدنا) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال الحذف للتنوين (قوله وانومن أوفى) أي معناهما وهو بيان الجنس المشوب بقبعية والظرفية وليس المنوى لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذالم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعية في مصارع مصر وقوله لما سوى ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فهاذا كـ مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه أفاده يس وهذا يعلم ان

(ص)

﴿الاضافة﴾

نونا تلي الاعراب أو تنويننا * مما تضيف احذف كطور سيدنا والذاني اجور وانومن أوفى اذا * لم يصلح الا اذاك واللام خلفا لما سوى ذينك واخصص أولاً * أو أعطه التعريف بالذي

لا (ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقيل هو مجرد بحرف مقدر وهو اللام أو من أوفى وقيل هو مجرد

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا اعتقليا كما أطلقوه بل
ان أريد اختصاص الظرفية فلا جاز أصلا واختصاص الفاعلية بجعل الليل ما كرا كان فيه مجازا عقل في
النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كهنز المبرالجند وفي الايقاعية كشموت الليلة أي وقعت النوم
على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر السرفين حيث أوقع الاطاعة على الأمر وهي لا كسر فتأمل
(قوله بالمضاف) هو مذهب سيديويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى
المضاف اليه ويطالبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجاز فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في
العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعا لابن
درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والازم أن غلام ز يد يساوى غلام زيد وليس كذلك
فان معنى المعرفة غير النكرة وأوجب بأن قولنا غلام ز يد ليس تفسيراً مطا بقيام كل وجه بل لبيان الملك أو
الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يثبت ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختيار ولده
والرضى وغيرهما مذهب سيديويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أوهم معنى في محمول على اللام
توسعة في ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلاسة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع
لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما ترد التي بمعنى من الى اللام كما قال به بعضهم لظهور
الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن نجعل قسمها مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت الى اللام
تقديلا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن
الاول فلا حاجة لجعله شرطاً ثانياً بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة
الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو زيد يد بعض القوم على معنى
اللام لان عدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالعضوية فعلى
معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدودات كثلثه دراهم والمقادير الى
المقدرات كسبعة أراض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد
كثلثه فقد انفقا على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا)
أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كذكر الليل باصحاب السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان
لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه في كفي افادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال
عن مواد الاضافة اللامية كما في الجاهلي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كندى مال
وعند زيد مع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية
لاضافة اللفظية كما صرح به ابن جني والشاوي بن لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على
معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما يربد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص
(قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل فلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف يفسد داخل فيه
فكيف يجعل قسمه (قوله وتعريفها) أي نوعا من أنواعه المقررة في أل فان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من
العهد وغيره وانما أثر التعريف اذا كان المضاف قابلا لخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا
يتعرف التوغل في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه ومثلك وناهيك فلا يتعرف التوغل في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه ومثلك وناهيك فلا
المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للتعاسخ في التابع وأما وحده فحال وهو واجب
التعكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها تأتي تأويل مصدر ومضاف لفاعلها ومبتدأها والتعويض
لان ابل نكرات استظهر الروداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

بعضهم انها تكون أيضا
بمعنى من أوفى وهو اختيار
المصنف والى هذا أشار
بقوله وانومن أوفى الخ
وضابط ذلك انه اذا لم يصلح
التقدير من أوفى فلا اضافة
بمعنى ما تعين تقديره والا
فلا اضافة بمعنى اللام
في تعين تقدير من ان كان
المضاف اليه جنس المضاف
نحو هذا ثوب خز وخاتم
حديد التقدير هذا ثوب
من خز وخاتم من حديد
ويتعين تقدير في ان كان
المضاف اليه ظرفا واقعا فيه
المضاف نحو أعجبنى ضرب
اليوم زيدا أي ضرب
زيد في اليوم ومنه قوله
تعالى للذين يؤلون من
نسائهم تر بصر أربعة أشهر
وقوله تعالى بل مكر الليل
والنهار فان لم يتعين تقدير
من أوفى فلا اضافة بمعنى
اللام نحو هذا غلام زيد
وهذه يد عمر وأي غلام
زيد ويد عمرو وأشار
بقوله واخصص أولا الخ
الى ان الاضافة على قسمين
محضة وغير محضة فغير
المحضة هي اضافة الوصف
المشابه للفعول المضارع الى
معموله كما سئل كره بعد
وهذه لا تقيس الامم
الاول تخصيصا ولا تعريفا

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه ذكره نحو هذا غلام امرأة وتعريفان كان المضاف
اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التاميل والا كانت لا تخصص
 (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاقتناع من قوله واخصص أو لا الخ وكفى بيشبه عمل شئ المضارع مدالاً (قوله
 وصفا) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كبر راجعاً) استغنى عن كفى بالرب
 تصرف ما بعده بالمضي وإضافة الوصف الماضي محضة وبه نظر لأن الذي يجب منه عند التأويل أكثر من العامل
 في محل الجرور لا الجرور نفسه وقال في التسهيل لا يلزم من ضم عاملها ولا وصف مجرد راجعاً (قوله وذى
 الاضافة الخ) ذى اسم إشارة مبتدأ والاضافة نعتة أو بدل منه والمراد اضافة الوصف للمعمول رجلاً اسمها
 لفظية خبره وكما تسمى بذلك رجوع فائدتها اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لانها في تقدير
 الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لانها لا تغرض الاصل من الاضافة وهو التخصيص أو
 التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في
 التسهيل ثالثاً وهي الشبهة بالمحضرة وحصره في سبعة أنواع منها اضافة الموصوف لصفته والمسمى الى اسمه
 وعكسهما كما بينه الاشمونى (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشرب العسل (قوله معنى
 الحال الخ) أى لأنه حينئذ يكون معنى المضارع فيعمل في محل المفعول به والفعل لا يتعرف فكأنما هو
 بمعناه اضافة المعمول لا نفيسد الا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل
 المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغیره معموله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
 هو كالحل وقال السعدى شرح الكشاف دافعاً للتنافى بين كلاميه فى مالك يوم الدين وجاعل الليل سكناً
 الاستمرار يحتوى على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضى فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم
 الدين بدليل وصف المعرفة وتارة يعبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل سكناً
 وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكناً منصوباً بحذف أى يجعله
 سكناً والتعويل على القرائن والمقامات اه وفي السامع وغيره ما يوافقه واختار السيد فى دفع التنافى
 ان الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفي جاعل الليل تجديدى يتعاقب افراده فكان الثانى عاملاً وضافته
 لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي حواشى السعدى انما وصف بمالك الامرأة لان اضافة الوصف
 الى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله فى جاعل الليل سكناً مع قولهم بانهم لفظية لان الليل
 مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فإنه ظرف للمالك اذا معنى مالك الامر والنهى فى يوم الدين بدليل قراءة
 مالك فتدبر (قوله أو صفة مشبهة) هي مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وزنت المضارع أم لا
 واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما فى
 التوضيح وغيره وقال الزحشرى وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلاً وما ريد به الدوام بما رزانه
 كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكماً وليست منها حقيقة ولم
 يقيدها الشارح بنسب الماضى كسابقها لانها للدوام أبداً ولا تكون للماضى وحده أصلاً ومقتضاه ان
 اضافتها لفظية أبداً وهو ما فى الرضى والتبصريح قيل لانها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا أفاد
 الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة العمل أبداً اماراً فاعلاً ونصباً أو ما سماها الفاعل والمفعول فمعها ما فى مرفوع
 جائز مطلقاً لان أدنى رائحة الفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى
 مرفوعهما معنى لفظية أبداً كضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملها بالنصب فيحتاج الى شرط الحال أو
 الاستقبال أو الاستمرار وليشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقول بأعلى عمل النصب واضافتهما حينئذ لفظية
 دون الماضى لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافاً لغير معموله فتعرف به
 وهذا ظاهران قلنا ان الوصف الاستمرارى اضافته لفظية بالتفصيل كما هو ظاهر اطلاق الرضى أماعلى ماضى

وان يشابه المضاف بفعل
 وصفاً عن تكبيره لا يزل
 كبر راجعاً عظيم الامل
 مروع القلب قليل الحيل
 وذى الاضافة اسمها لفظية
 وتلك محضة ومعنوية
 (ش) هذا هو القسم الثانى
 من قسمى الاضافة وهو غير
 المحضة وضبطها المصنف بما
 كان المضاف فيه وصفاً يشبه
 يفعل أى الفعل المضارع
 وهو كل اسم فاعل أو مفعول
 بمعنى الحال أو الاستقبال
 أو صفة مشبهة ولا تكون
 الا بمعنى الحال مثال اسم
 الفاعل هذا ضارب زيد
 الآن أو هذا راجعاً
 ومثال اسم المفعول هذا
 مضروب الأب وهذا مروع
 القلب ومثال الصفة المشبهة
 هذا حسن الوجه وقليل
 الحيل وعظيم الامل فان
 كان المضاف غير وصف
 أو وصفاً غير عامل فالاضافة
 محضة

كالمصدر نحو عجبنا من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فعن تكبيره لا يعزل الى أن هذا
 التفسير من الإضافة أعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لمعرفة نحو رب راجينا وتوصف به المنكرة
 فتدبر قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وإنما تفيد التخفيف ففائدته ترجع الى (٥) اللفظ فذلك سميت الإضافة فيسه

لفظية وأما القسم الاول
 فيفيد تخصيصا أو تعريفا
 كما تقدم فذلك سميت
 لإضافة قيمة معنوية وسميت
 محضة أيضا لأنها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فإنها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيد ومعناها
 متحد وإنما أضيف طلبا
 للتخفيف (ص)

ووصل آل هذا المضاف
 مقدر

ان وصلت بالثان كالجهد
 الشعر

أوبالذلي أضيف الثاني *

كن يد الضارب رأس الجاني

(ش) لا يجوز دخول

الأنف واللام على المضاف

الذي اضافته محضة فلا

تقول هذا الغلام رجل

لان الإضافة معاقبة للأنف

واللام فلا يجمع بينهما

وأما كانت اضافته غير

محضة وهو المراد بقوله

هذا المضاف أي بهذا

المضاف الذي تقدم الكلام

فيه قبل هذا البيت

فكان القياس أيضا

يقضي أن لا تدخل الأنف

واللام على المضاف فيسه

ان وجدى بك الشديدا راني * عاذر ابيك من عهدت عدولا
 وبانة الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه فعل التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو منه سببوه بدليل
 نعتة بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي لحصوله بالمفعول قبل أن يضاف اليه (قوله التخفيف) أي
 بخلاف التنوين الظاهر كأي ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المشي والجمع وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضا
 كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلل الصفة عن ضمير الموصوف وفي نية تشبيه المفعول به قبح
 اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)

أي بالضمير المستتر في الوصف كما صر (قوله هذا المضاف) أي المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة
 أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لان المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول ال
 تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الإضافة وال (قوله بشرط الخ)
 اعتراض بانه لا فائدة للإضافة حينئذ لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعدي فلا قبح في
 نصبه بالمفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما صر
 وأعجب بان هذا الشرط بحسب الاصل إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للحالة بال كالحسن الوجه لانه
 رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما صر فحمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا اشتراكهما في
 تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فانيها أيضا ليسكون دخول ال على المضاف
 الذي هو خلاف الأصل كالشكاة (قوله أو على ما أضيف اليه) أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء
 الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه ال أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبد
 الجاني وبقي من صور الجواز الإضافة الى مضاف ضمير ما فيه ال كقوله * الودأت المستحقة صفوه *
 وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالجماع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله
 امتنعت المسئلة) أي مسألة الإضافة ووجب النصب وأجاز القراء الإضافة للمعارف مطلعا كالضارب زيد
 والضارب هذا والضارب في جواز نصب الثلاثة أوجرها بالإضافة بخلاف الضارب رجل فيمتنع النصب
 لامتناع إضافة المعرفة للمنكرة ووافقه المبرد والرماني في الضمير دون غيره لكن أوجبا فيه الجر ومنه سبب
 سببوه ان الضمير كالأظهار الخالي من ال يمتنع فيه المفعولية ان كان الوصف محلي بها كالضارب بك فقد

لما تقدم من أنهم متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الأنف واللام على المضاف اليه
 كالجهد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف اليه المضاف اليه كأي ضارب زيد أو على ما أضيف اليه المضاف اليه ولا على
 ما أضيف اليه المضاف اليه امتنعت المسئلة

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التذكير نحو الضواريب والضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة لمذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص) وكونها في الوصف كان ان وقع (١)

مثنى أو جمعاً سبيله اتبع (ش) أي وجود الالاب واللام في الوصف المضاف شرط الاضافة ويتعين فيه الجران كان مجردا كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجر فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارق والحق للبل به * والمستعملو كثير ما ذهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر مذهب سيبويه تعيين النصب في نحو الرجل أنت الضارب به وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينه وبين الود أنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها لقربه من المضاف فتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل أي لا تتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما سر فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف وكذا زيد عند غير القراء (قوله) وكونها في الوصف الخ الجارية تعلق بالسكون ان كان تاماً وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكان خبره من حيث الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أي وجود ال في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدأ ثانياً خبره كاف والجملة خبر السكون حذف رابطها أي في اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجود ال فيه مغن عن وجودها في المضاف اليه لكون فيه أن السكا في عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكاة كونها في المضاف اليه كامر أو وقوعه مثنى أو جمعاً لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لانصافها بالمضاف اليه أفاده الصبان (قوله) ولا يضاف اسم الخ في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله) لمابه اتحد معنى أي فقط كقمة بر أو معنى ولفظاً كن بزيد مراد بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد اللفظ دون المعنى لفظياً كان كعين العين وزيد زيد مراد بهما ذاتان أو معنوياً كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائق (قوله) وما ورد الخ مقتضاه كالمثنى انه يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخرج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكابها مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا فردين فاضف لان معناه أبقى الاضافة الواردة ولا يلزمها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله) مؤولاً أجازة الكوفيون بل تأويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله) فيؤول الاول بالمسح الخ أي اذا كان الحسك مناسباً للمسمى فان ناسب الاسم كتبت سعيدي كز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله) كيوم الخ ليس فيه أنه ليس من المترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لأفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فممتنع (قوله) حبة الحقاء بالمسح الرجل وصفته بالحق لانها تنبت في مجاري الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها لاقدام وفي القاموس بقلة الحقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقاء ولا شك أن الحبة التي هي زر

اذا كان مثنى أو جمع سلامة اتبع سبيل المثنى على حذف المثنى وهو جمع المذكر السالم مغن عن وجودها في المضاف اليه فتقول هذا الضارباً زيد وهو لاء الضارب بوزيد وتحذف للاضافة النون (ص)

ولا يضاف اسم لمابه اتحد معنى وأول موها اذا ورد (ش) المضاف يتخصص بالمضاف اليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره اذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اهم لما اتحد به في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قبح بر ولا رجل قائم وما ورد موها لذلك مؤول كقولهم سعيدي كز فظاهر هذا أنه من اضافة الشيء الى نفسه لان المراد بسعيدي وكز فيه واحد فيؤول الاول بالمسح والثاني بالاسم فكانه قال جاءني مسح كز أي مسح هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبهه هذا من اضافة المترادفين كيوم الخ ليس

الرجلة

وأما ظاهر اضافة الموصوف الى صفته فيؤول على حذف

مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقولهم حبة الحقاء وصلاة الأولى والاصل حبة البقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى فالحقاء صفة للبقلة لا للحبة والاولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقاء وصلاة الأولى فلم يصف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

(ص) وربما أ كسب ثان أولا * تأنيثان كان الحذف موهلا (٧) (ش) قد يكتسب المضاف المؤنث من

المؤنث المضاف اليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف واقامة المضاف اليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصيح تأنيث بعض لضافته الى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها من الرياح النواصم فانت المر لاضافته الى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفوت الرياح وربما

كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من

المذكر المضاف اليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى

ان رحمة الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة

واكتسب التذكير باضافتها الى الله تعالى فان

لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف اليه

عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام هذا اذا

يقال خرجت هند وفيهم منه خروج الغلام (ص)

وبعض الاسماء يضاف أبدا وبعض ذاتيات لفظا

مفردا (ش) من الاسماء ما يلزم

الاضافة وهو قسمان أحدهما

الرجلة توصف بالحق كالتوصف بنفس الرجل لانهما من جملة ما يثبت في الجارية فكل من العبارتين موهوم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعمال للاخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحذف صار كالعالم على تلك البقعة وان كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أوله لكتبا بمعنى أهله أي جعه أهلاله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وارادة سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير اصلاحيته للحذف وليس شرط ما مستقلا أي معنى كونه صالحا للحذف أنه يستغنى عنه في افادة المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط أيضا كونه بهضا من المضاف اليه أو كنهه فلا أول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرقت صدر القنطرة من الدم * والثاني كمر الريح الآتي وكقوله

أتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدما ميني أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجود كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كالأول بعضا ولا كالبعض وان كان صالحا للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشيا كما اهتزت رماح تسفوت أي أمالت وهي الرياح أي مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكتسب التذكير) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاء عما يكتسبه المضاف أيضا مما من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصديق كغلام من عندك والجمع كقوله

فما حب الدير شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة الى مبنى كما سيأتي في قبل والاعراب كهنه خمسة عشر يزيد برفع عشر لضافته للعرب وفيه أن اعرابه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف اليه بدليل أن من يعربه لا يخصه باضافة العرب بل مع المبنى أيضا كهنه خمسة عشر كقوله الدما ميني (قوله واكتسب التذكير الخ) أي بدليل قوله قريب والاقال قرية ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بالاضافة فالوجه أن التذكير في الآيتين لا جواز فعيل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول في أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقرر بقول انهم التزموا تذكير قريب في غير النسب للمعرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي ان في كلام الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا للمعناه فلا ضرر فيه صبان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالتذكير وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه اذا لاضافة لا تصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض ذا الخ يشعر بأن الاصل في ملازم الاضافة أن لا يقطع عنها * واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما يجوز اضافته وهو الغالب وما تنفع كالضمير والاشارات وغيره من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب اضافته للجملة فاما لخصوص الفعلية وهو اذا ولما احيينية عندهم من جعلها اسما وطلقت الجلة ولا يقطع عنها لفظا وهو حيث أو يقطع وهو اذا وما تنجب اضافته للأفراد مطلقا فاما لفظا أو نية وهو غير موع والجهات ونحوها كككل اذا لم يقع توكيدا ولا اعتناء ولفظا فقط ككلا وكاتا وعند وما عطف عليه في الشرح أو لأفراد الظاهر وهو أولو وأولات وذو وذات وفروعها ككنا وذواتا وكل المنعوت بها فيها يظهر كيد الرجل كل الرجل أو لأفراد مطلقا كوكحدك وكل في التوكيد

ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أي بالاضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدي وسوى

وقصارى الشيء وجاداه بمعنى غايته والثاني ما لزم الاضافة بمعنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلاضافة وهو المراد بقوله وبعض
 ذاتيات أى وبعض ما لزم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما تمتنع

ايلاؤه اسم ظاهر حيث وقع
 كوحدي لى ودولى سعى
 وشذا يلاء يدي لى
 (ش) من اللازم للاضافة
 لفظا ما لا يضاف الا الى
 المضمير وهو المراد هنا نحو
 وحديك أى منفردا وليك
 أى اقامة على اجابتك بعد
 اقامة ودوايك أى ادالة بعد
 ادالة وسعديك أى اسعاده
 بعد اسعاده وشذا يلاء لى
 الى ضمير النعبة وانه قوله
 انك لودعوتى ودونى *
 زور اعدات متربع بيونى
 لقات لبيبه لمن ياءعوتى *
 وشذا يلاء لى الى ظاهر
 أشد سبويه
 دعوت لما تبنى مسورا *
 فلبى فلبى يدي مسور
 كذا ذكره المصنف ويفهم
 من كلام سبويه أن ذلك
 غير شاذ فى لى وسعدى
 ومنه سبويه أن لبيك
 وما ذكر بعده مثنى وأنه
 منصوب على المصدرية
 بفعل محذوف وأن تثنيته
 المقصود بها التكثير فهو
 على هذا ملحق بالمثنى
 كقوله تعالى ثم ارجع
 البصر كرتين أى كرات
 فسكرتين ليس المراد به
 مرتين فقط لقوله تعالى

أو تخصص ضمير الخطاب كلبيك وأخواته (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا وجاداه بجاد مهملة
 بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة
 (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعمد بالهمزة بمعنى اتبعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعه فإلهاء
 منغوله الثانى واسما منغوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتى وشذا يلاء يدي مصدر
 مضاف لفعله الاول وللى مفعوله الثانى ولأمله للتقوية هذا هو الصواب (قوله وحديك) هو مصدر
 ملازم للأفراد والتثنية كبير والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخلوة وقيل لفظ به
 حكى الاصمعي وحديك وحدا كوعدي وعددا اذا انفرد وقيل أصله ايجاد مصدر واحد بمعنى أفرد
 حذف زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحداى منفردا على ما صر فى باب وقدي بحر على كجلس على وحده
 أو باضافة كدسبج وحده بوزن كرم أى لا نظيره فى الخير وكذا قرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
 وهو السيد ويقال بجيش وحده وعير وحده مصغر بجش وعير وهو الجار أى لا نظيره فى الشر (قوله
 لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خذف
 الفعل وأقيم المصادر مقامه فصار البابين لك ثم حذف زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسر
 الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال فى الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
 محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداولا بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هى
 الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فانه التناوب أى تداولا لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك)
 لا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيدها (قوله ودونى زوراء) بالزاي ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة
 حال من ياء دعوتى والمتربع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى عملى ويومون بفتح
 الموحدة وضم المثناة التحتية أى راسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبيبه التفات من الخطاب الى الغيبة على
 حد اذا كنتم فى الفلك وجوزين بهم (قوله دعوت الخ) قائله لزمته دية فدعا مسورا الجملة اقلها أى أجابه بقوله
 لبيك فقوله فلبى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
 اجابة اذا سألنى فى أمر نابه وخص يديه لانه أعطاه بها ففيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كما تقول (قوله مثنى)
 أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانسأخ عن التثنية والحق به فى الاعراب نظر الاصله (قوله على
 المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لأسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
 أى من ألفاظها الا لبيك وهذا ذيك بذالين معجمتين فن معناهما فيقدر فى سعديك أسعد أى أعان وفى
 دوايك أداول وفى حنائيك أحن وفى هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل
 لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما صر فى
 فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودوايك فى ذلك ثم ذكر
 جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
 أجيب انه صبان لا يقال فوجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لى كفى البيت المار فان معناه
 أجاب كما صر لا نأقول مبدول لى انه قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم الضرر فتأمل (قوله ثم ارجع
 البصر) أى رده فى نواحى السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاضعا وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا

كلا من كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذلك لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فلا يس المراد الاثنين فقط
 وكذلك اباقى أخواتها على ما تقدم فى تفسيرها ومنه سبويه

انه ليس بمثنى وان اصله لبي وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألف لهدى وعلى مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيدويه بانه لو كان الامر كاذ كرم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كالا تنقلب ألف لهدى وعلى فكما تقول على زيد ودلى زيد فكذلك كان ينبغي أن يقال لبي زيد لكهم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا لبي يدي مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كإزعم يونس (ص) وأزموه اضافة الى الجمل * حيث واذا وان ينون يحتمل افراد اذ وما كاذ معني كاذ * أضف جواز ان نحو حين جانبك (ش) من اللازم لا اضافة ما لا يضاف الا الى جملة وهو حيث واذا واما (٩) حيث فنضاف الى الجملة الاسمية نحو

اجلس حيث زيد اجلس
والى الجملة الفعلية نحو
اجلس حيث جلس زيد
أو حيث يجلس زيد وشذ
اضافتها الى مفرد كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وأما اذ فتضاف أيضا الى
الجملة الاسمية نحو جئتك
اذ زيد قائم والى الجملة
الفعلية نحو جئتك اذ قام
زيد ويجوز حذف الجملة
المضاف اليها يورث بالتثنية
عوضا عنها كقوله تعالى
وأنت حينئذ تنظرون
وهذا معنى قوله وان ينون
يحتمل افراد اذ أى وان
ينون اذ يحتمل افرادها
أى عدم اضافتها لفظا
لوقوع التثنية عوضا
عن الجملة المضاف اليها وأما
اذا فلا تضاف الا الى جملة
فعلية فتقول آتيك اذ قام
زيد ولا يجوز اضافتها
الى جملة اسمية فلا تقول
آتيك اذ اذ زيد قائم خلافا
لقوم وسيد كرها المصنف
وأشار بقوله وما كاذ
معني كاذ الى أن ما كان

أو غيره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك بخلاف يونس في خصوصه وغلط ابن الناطم في اجرائه في أخواته أيضا
(قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضا
لثلاثتهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثاني ومعنى
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا مهابا ماضيا مثله فى الاضافة الى
الجمل وقوله أضف جوازا كلاسستدراك على قوله كاذ بينه أنه مثله فى مطلق الاضافة لافى وجوبها
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل
اذا ضفه اضافة كاضافة اذ فى كونها للجمل حال كونها جائزة (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان
لا يخرج عن الظرفية الاندرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثله وقد تبدل ياؤ وارا قيل وألفا بنو فقعس
يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان غيرها والثاني ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا اغلغل فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان
كيومئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجمهور وأما نحو واذا كروا اذا تم
قایل واذا كرى فى الكتاب مريم اذا نقبت فقول بانها ظرف لمحذوف أى واذا كروا نعمة الله عليكم اذا تم
واذا كرى قصة مريم اذا نقبت وتردد للتعليل نحو ولين ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم الخ أى لأجل ظلمكم وهل هى
حينئذ حرف كاللام وظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للمفاجأة بعد بيننا وبينها كقوله
* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو زائد
أقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال فى التصريح بشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا وبعدا
أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيدويه اه واعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المعنى
أن نصب زيدى فى جلست حيث زيدا أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر
اه وفى الجمع يفتح اضافة الى اسمية محجزها فعل ماض كجئت اذ يدقام دون اذ زيد يقوم لان اذ الماضى
فيه يفتح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يعنى كالشهاب لامعا * وترى بصريه مفعولها طالع
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعا فيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة
لزال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر
طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الجملة الخ) مثل اذ فى ذلك اذا كقوله تعالى ولئن
أطعتم بشر أمثالكم اذ الخامرون وقد يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا *
أى اذ ذاك كذلك وليست مصافقة لمفرد كما توهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

(٣ - (خضرى) - ثانى) مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه
اذ من الجملة وهو الجملة الاسمية والفعلية نحو حين روقت وزمان ويوم فتقول جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكرى يوم
خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مشبها لافى المعنى
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجملة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدود لم يجز مجرى اذ بل يعامل غير الماضى وهو
المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية

بل الى الفعلية فتقول أحيثك حين (١٠) يجي عزيد ولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو

شهر كذا وحول كذا
(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد
اجريا

واختر بنا متاق فعل بنيا
وقبل فعل معرب أو مبتدأ

أعرب ومن بني فلن يفتدا
(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجملة على قسمين
أحدهما ما يضاف الى الجملة

لرؤما والثاني ما يضاف اليها
جوازا وأشار في هذين

البيتين الى أن ما يضاف
الى الجملة جوازا يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جملة
فعلية صدرت بمضارع أو

جملة اسمية نحو هذا يوم جاء
زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمرو قائم وهذا مذهب
السكرانيين وتبعهم الفارسي

والمصنف اسكن المختار فيما
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بماض البناء وقد
روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب
على الصبا

بفتح نون حين على البناء
وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل
مبتدأ فاختار فيه الاعراب

ويجوز البناء وهذا معنى
قوله * ومن بني فلن يفتدا

أي فلن يغاط وقد قرئ
في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال ما رأيت يوم ما وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل
ولانه لا يختص بأوله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة
بخلاف المحدود وهو مادل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله
بل الى الفعلية) هذا مذهب سيديو به من ان مشبه اذا وادى عامل معاملتهما يضاف الأول الى الجملتين والثاني
الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم في مشبه اذا وذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا يجوز اضافته للاسمية
بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمن فتىلا عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستعمل كذا وأوجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه فيوم فيهما مشبه لا ذلا
لا ذلا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبه اذا اه (قوله نحو شهر

وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والداميني وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر
الصبان (قوله أو اعراب) بنقل فتح الهمة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله

متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبني (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في السكافية بما ذالم يكن مثني فقال
وما كاذ أجرى ثم ثني * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبني كيومئذ وحينئذ
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها ما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد

مبني جاز أن تسكتسب من بنائه كما تسكتسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له
شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم

تنطقون لقد تفتح بفسحكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل
تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة واطرافته الى

مفرد مبني واطرافته المبهم غير الظرف الى مبني ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلا لا يجوز أن تكون الاضافة
الى المفرد المبني سببا للبناء لا في الظرف ولا غيره لأنها تسكتسب سبب البناء لا اختصاصها بالأسماء فكيف تكون

سببا فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبيسكم حال من فاعل تفتح وهو
ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ

فتنسب على الظرفية لامبني (تنبيه) عند الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه
جعل نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثاني الاثم المبهم زمنيا وغيره المضاف لمبني فبناء

الأول لاطرافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه
كما مر وبنيا على حركة اشعار اعراب عرض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصا بالفتح

تخفيفا لثقل الاضافة للجملة والمبني حتى أثروه على اتباع السكتين بعده في يومئذ لذلك فلم أنه لا يجوز
بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سمعا لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى

على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المبني هو الفتح لا الضم
فكذا الاضافة الى الجملة لأنهما من واحد وهذا ما لا يخفى على من له أدنى الملم بالمعالم وأهله لكنه خفي على

متعصبين زمنيا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبني كعبارة المصنف اشموله
المضارع مع احدي النونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف

بمعنى في ونعامة * فقلت أما أصبح والشيب وازع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز فيها أضيف إلى جنة
فعلية صدرت بخارج أ. إلى
جمله اسمية إلا الأعراب ولا
يجوز البناء إلا فيما أضيف
إلى جملة فعلية صدرت بمض
دنا حكم ما يضاف إلى الجملة
جوازا وأما ما يضاف إليها
وجوبا فلازم للبناء لشبهه
بالحرف في الافتقار إلى الجملة
كحيث وإذا (ص)
والزموا إذا إضافة إلى *
جل الأفعال كهن إذا اعتلى
(ش) أشار في هذا البيت
إلى ما تقدم ذكره من أن إذا
نلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية
ولا تضاف إلى الجملة الاسمية
خلافًا للاخفش والكوفيين
فلا تقول أحييتك إذا زيد
قائم وأما جيعتكم إذا زيد
قم فزيد مرفوع بفعل
محدوف وليس مرفوعا
على الابتداء ههنا مذهب
سيبويه وخالفه الاخفش
فجوز كونه مبتدأ خبره
الفعل الذي بعده وزعم
السيرافي أنه لا خلاف بين
سيبويه والاخفش في جواز
وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما
الخلافا بينهما في خبره
فسيبويه يوجب أن يكون
فعلا والاخفش يجوز أن
يكون اسما فيجوز في أحييتك
إذا زيد قائم جعل زيد مبتدأ
عند سيبويه والاخفش
ويجوز أحييتك إذا زيد قائم
عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين (الح) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب
وأجابوا عن الآية بان اسم الإشارة عائد لذلك كورفيله ويوم ظرف متعلق بمحدوف خبره وفيه أنه يلزم عليه
مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وإيضاف المشاكلة إنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه
وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقا لا الفعل وحده إلا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته
وان كانت الإضافة إلى مجموع الجملة وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط
في جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كلاما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال)
بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون إذا سهل أي توضع إذا اعتلى أي
تكبر غيرك (قوله إلى الجمل الفعلية) أي الماضوية غالبوا بقول الضارعية وقد اجتمع على قول أبي ذؤيب
والنفس راغبة إذا رغبتها * وإذا تردد إلى قليل تقنع

وانما لزمها التضمن بمعنى الشرط غالبوا وان خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختيارا وفي اختصاصها بالمتيقن
والماضون بخلاف باقي الأدوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوا ما نحو أفان مت
فلتغزله منزلة المشكوك لا بهام زمن الموت وقد تجرد عن الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
جملة هم يغفرون من الفاء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى وهي ظرف
للمستقبل وقد تجبى للماضي كآية وإذا زاروا وتجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جاعة بناء على أن عاملها فعل
القسم وهو حال لا يخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم إذا
كنت عنى راضية فهي فيه ظرف للفعل المحدوف لا مفعول كما توهم أي لاعلم شأنك إذا كنت الح
وقوله تعالى حتى إذا جاؤوها حتى فيه ابتدائية لا غاية جارة لا ذاهي منصوبة بجوابها عند الاكثر لا بشرطها
لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف واقترب جوابها بالفاء وإذا الفجائية لا يمنع عمله فيها توسعهم في الظروف
وان لم تستحق التصدير فاطنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقترب بهما والا كان عاملها
محدوف لا فاعل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها
كما يقول الجميع فيها إذا جزمتم كما في المغنى وحيث الفرق بينهما وبين اذوحيث أنها يحصل الربط فيها بين
جائى الجواب والشرط بكونها شرطا كما في أين ومتى وأما اذوحيث فالولا الإضافة محصل بهما ربط وعند
تجردها عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بخلاف فيما يظهر لي يحصل بها الربط فتدبر ومثل إذا لما
الحينية وتسعى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى
الشرط فتضاف لشرطها وتنبج بجوابها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
فلا يكون شرطها وجوابها الماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى إذا بمعنى حين كما قيل
وأما نحو فلما اتجأهم إلى البر فنهزم مقتصدون فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا فالجواب
فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل بجادلنا ولا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كالأزاد ما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شمس

فعل محدود أحد من المشركين استجارك لأن سقاؤنا فاعل بمحدوف يفسره وهي أي سقطت وشم فعل
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س انها حرف وجود لوجود فلا عمل لها (قوله بفعل محذوف) أي
يفسره الماند كورومثله إذا السماء انشقت وأما قوله

إذا باهلى تحت حنظلية * له ولد منها فذاك المدرع

فعل في ضمارة كان أي إذا كان باهلى نسبة إلى باهلة أزد قبيلة من قيس وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة
من تميم والمدرع بذال مجعنة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبع الكوفيين كما جازوا

لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كذا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كذا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكلا المرأتين أو معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما وكلاهما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله لمفهم اثنين معرف واحترز بقوله بالانفراق من معرف اثنين بغير فرق فانه لا يضاف اليه كلا وكلا فلا نقول كلا زيد وعمر رجلا موقفاً عما يشاءا كقوله كذا أخى وخيلى واجدى عضدا * في الثائبات والمسام الملمات (ص) ولا تضاف المفرد معرفة * أيان كررتها فأضف - أو تنو الاجزاء أو خصصن بالمعرفة * موصولة أو بالبعكس الصفة وان تكن شرطاً أو استفهاماً * فظالما كمل بها الكلام (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

ألا تسألون الناس أبى وأبكم
غداة التقينا كان خيرا
وأكرما
أوقصدت الاجزاء كقولك
أى زيد أحسن أى أى
أجزاء زيداً أحسن ولذلك
يجاب بالاجزاء فيقال عينه
أرافقه وهذا انما يكون
فما اذا قصد بها الاستفهام
وأى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فاما الموصولة فذكر المصنف
أنها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يجئني أيهم قائم
وذكر غيره أنها تضاف
أيضاً الى نكرة لكنه قليل
نحو يجئني أى رجلين
قاما وأما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة أو
حالاً من معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو ممرت
برجل أى رجل وممرت
يزيد أى فتى ومنه قول
الشاعر
فأومأت إيماء خفياً خيتر
فله عينا خيتر أيمافتي

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بالانفراق) أى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأكيده المثنى فالشرط ثلاثة التعريف وافهم اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المدى الغاية والوجه والقبل بفتح تحتين الجهة أى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذوجهة يصرف اليها فذلك مفرد لفظاً مثنى معنى على حدعوان بين ذلك أى المذكور من الغرض أى المسئلة والمكرأى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الدال خبر عن كلاً باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واجداً بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضداً مفعوله الثانى (قوله أيا) أى شرطية كانت وموصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لاى لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزاء) مجزوم بحذف الياء لفظاً على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبياً ولا يراد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع منع لانه يفتقر الى الشوائى أفاده يس (قوله واخصصن بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد بالمعرف غير المنوى به الاجزاء والباء داخلة على المقصور عليه وأياً مفعول اخصصن وموصولة طال منه مقدمة (قوله وبالبعكس) عطفت على المعرفة فهو متعاق باخصصن والصفة عطفت على أيا فهي مفعولة أى واخصصن أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالبعد لان العكس لغة تبديل أول الشئ آخره وليس مرادها هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فظالما) اما صفة المصدر محذوف أى تكميلاً مطلقاً أو حال من الملاء فى بها أى سواء أضيفت لنكرة أو معرفة فغير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيث الآن يجعل مصدراً ميمياً أى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما للضمير المتكلم خلافاً لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد المجلس كإى الدينار دينارك وإى الكسب أطيّب وكذا العطف بالواو كإى زيد وعمر وقام (قوله اذا قصدتها الاستفهام) الحصر بمنوع فان التكرار أو قصدت الاجزاء يأتيان فى الموصولة والشرطية أيضاً دون الحالية والوصفية وهما وان شملهما عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أهمها لا يضافان لمعرفة أصلاً فادهسم فالشرطية المكررة كإى وإيك جاء يكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبني والموصولة اضرب أى زيد وأى عمر وهو قائم واقطع أى زيد وهو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أى عائدة للموصوف لفظاً ومعنى كالمثال الاول أو معنى فقط كالذى بعده وتكررت برجل أى فتى وهى حينئذ دالة على الكمال أى رجل كامل (قوله حبت) هو اسم رجل وأيمافتي بنصب أى حال منه ومازائدة وفتي حضاف اليه (قوله فانهما لا يضافان اليه الخ)

قد

والا الى معرفة مثنى أو جمعين

أو مفردين الا المفرد المعرفة فانهما لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره واعلم ان ايا ان كانت صفة أو حالاً فهي ملازمة للاضافة لفظاً ومعنى نحو ممرت برجل أى رجل ويزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للاضافة معنى لا لفظاً نحو أى رجل عندك وأى عندك وأى رجل تضرب أو أيا تضرب أو يضرب أىهم عندك وأى عندك ونحو أى الرجلين تضرب أو تضرب أى رجلين تضرب أى الرجل تضرب أى رجلين عندك وأى الرجل عندك وأى رجلين وأى رجلين (ص)

والأزمو اضافة لدن جر *
 ونصب غدوة بها عنهم ندر
 ومع مع فيها قليل ونقل
 فتح وكسر لسكون يتصل
 (ش) من الاسماء الملازمة
 للاضافة لدن ومع فاما لدن
 فلا ابتداء غاية زمان أو مكان
 وهي مبنية عنداً أكثر
 العرب اشبهها بالحرف في
 لزوم استعمال واحد وهو
 الظرفية وابتداء العاية وعدم
 جواز الاخبار بها ولا تخرج
 عن الظرفية لا بجوها من
 وهو الكثير فيها ولذلك لم
 ترد في القرآن الكريم
 الا بمن كقوله تعالى وصلحناه
 من لدنا علماً وقوله تعالى
 لينذر بأساً شديداً من لدنه
 وقيس تعربها ومنه قراءة
 أبي بكر عن عاصم لينذر
 بأساً شديداً من لدنه لكنه
 أسكن الدال وأشبهها الضم
 قال المصنف ويحتمل أن
 يكون منسبه قوله تتمض
 الرعدة في ظهري * من
 لدن الظهر الى العنصرى
 ويجوز ماولى لدن بالاضافة
 الاغدة فانهم نصبوها بعد
 لدن كقوله وما زال مهري
 من جوالكب منهم *
 لدن غدوة حتى دنت لغروب
 وهي منصوبة على التمييز وهو
 اختيار المصنف وطوال
 ونصب غدوة بها عنهم ندر
 وقيل هي خبر لكان
 المحذوفة والتقدير

قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كجبر ولدن كبيد ولدن كقت
 بكسر التاء ولكهل ولكقل ولد بفتح فضم وغير ذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مضمر رجب
 رد النون فلا يقال لده سم (قوله جر) فأئذته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 المقدر لا نعلم يصح بذلك في هذا الكتاب كتهافت باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر
 * وبعد جر الذى أضيفه * وفي اسم الفاعل * وانصب بهذا الاعمال تلووا واخفض * وفي الصفة
 المشبهة * فارفع بها وانصب وج * وفي أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله
 ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول الأزمو كما أشار له الشارح والثانية بالسكون
 مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لانه لا يفيد لزومها الاضافة مع انه
 المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أى لفظاً فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أى الظرفية فهي الملازمة
 للاضافة بخلاف المفردة في نحو جازا معاً فلازمة للحالية على ماسيأتى (قوله فلا ابتداء الخ) عبارة غيره
 لمبتدأ غاية زمان الخ قال الدماميني فسمها نفس المبدأ لا الابتداء ومن ثم كانت امثالها بخلاف من ومنه (قوله
 وهو الظرفية وابتداء العاية وعدم الخ) أى ان الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند فانها وان
 لزمت الظرفية أو شبهها كادن لا تلزم ابتداء العاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز حيث
 من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه لعدم الابتداء فيه وأيضاً يجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة
 كريد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فضلة فبنيت اشبهها
 الحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بل لزوم الظرفية أو شبهها كما قيل لان عند
 كذلك وقيل بنيت اشبهها بوضع الحرف في بعض لغاتها وجل الباقي عليه ومصر لها في أسباب البناء علة أخرى
 عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظر * واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الاكثر
 ولزومها ابتداء العاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا في ان الغالب جوها من ويجوز افرادها قبل غدوة
 كما سيأتى وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعماء لدن أنت يافع * وقوله

صريح غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذرائب

وهي حينئذ تتمحض للزمان كما صرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المسكان غير حيث كما قاله ابن
 برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما الذى فشل عند المطاف حتى في الاعراب كما صرح به في المغنى الا أنها يمتنع
 جوها بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن
 شب ولدن أنت يافع (قوله وقيس تعربها) أى تشبهها بعند واعرابها عندهم مخصوص ببنيتها المشهورة
 وهي كعضد فتحرك النون بالاعراب كافى التسهيل والطمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أى وكسر
 النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف
 بدليل اشمامها الضم كما صرح به في الطمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال
 لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أى كما يحتمل أن الكسر للسكانين (قوله من جوالكب) ظرف
 مكان متعلق بحذف خبر زال فان قدر من مادته كمزجورا كان قياسياً والافساحى كما مر (قوله على
 التمييز) أى لدن لانها اسم لا ولزمن مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز للفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة
 لعضد ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المبتدأ رمنه ان الباء للاكلة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه أنه
 يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى
 ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالانوين الامع أل فان جعلت الباء

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجر وهو القياس وصحبنا نادر في القياس فلو عطفنا على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفاً على اللفظ والجر مراعاة للاصل لفتقول لدن (١٤) غدوة وعشية وعشية ذكر ذلك الاخفش وحكي السكونيون

رفع غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأمام فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جالس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معربة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريش منكم وهو أي معكم وان كانت ياء نكحكم لما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي ينصبها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

للمصاحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلاً والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجمل (قوله الجر) أي باضافة لدن اليها (قوله للاصل) أي الغالب في تالي لدن من الجر فالمتنضي للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالباً كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والا فغدوة ليس في محل جراً صلا فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله اسكان الاصطحاب) أي فقط كمن يدع عمره والله حكم ولذا صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتجملهما كما كل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع في الأكل أو الجلوس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للسكان وقد تأني لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر يسرا ان مع اليوم أخاه غداهي حيثئذ ملازمة للنصب على الظرفية ولاضافة وقد ترداف عند فتح جر عن حكي س ذهب من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بنون ذكر أي من عندي وقد تردف عن الاضافة فتدولاهما وتنب على الحال دائماً كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيل كثير أو يقل كونها ظرفاً مخبراً به كالزيدان أو الزيدون معا فاصلة هي فعل به كفتي واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصوراً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد كس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء تام فيهما فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معاً بمعنى جميعاً هو ما قاله المصنف ومال اليه في المعنى وفرق بينهما ناعلاً بان معاً تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعاً يراد عليه قول امرئ القيس * مكرت مغرماً مقبل مدبر معاً * اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفر والادبار إلا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبراً واحلاً وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نحن ومن معي أو على قرب كما مر نقله من عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج اعادة ولو سلم فالتعليل يلزم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريش الخ) المراد به اللباس الفاخراً والمال ولما ما بكسر اللام أي وقتاً بعد وقت والبيت لجرير يمدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها بلزم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله فالذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين لاسا كنية فالفتح طلباً للخطفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح اعراب مر ذكره في قوله ومع مع فذكره ثانياً لتكرار (قوله واضم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل اضم وعليه فيتنزع هو واضم في غير لانه بمعنى بائياً وكذا يقال في قوله وأعر بواصب الخ ولوقال وغير واضمها اذا عدت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الآن يقال راعي جواز قطعها لفظاً ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لخالنية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيهما ما يوجب تركه وأما الباقي فيتمتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف العاطف في بعضها أو مبتدآت حلت خبرها للدلالة ما قبلها (قوله وأعر بواصب) أي أو جوا من واقتصر على النصب لانه أصل الظرف (قوله وما من بعده قد ذكرنا) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير في جواز اعرابها انصب كما سيأتي لسكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله انصب ما يع نصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا

واضم بناء غير ان عدت ما * له أضيف ناوياً ما عدت قبل كغير بعد حسب أول وقعت * ودون والجهات أيضاً هل وأعر بواصب اذا ما نكرا * قبلنا وما من بعده قد ذكرنا (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعده

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه خواز الأحوال الأربع عشرة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبيل في الإبهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منوثة لقطعها عن الإضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منوثة لقطعها عن الإضافة وبلاتنوين لنية اللفظ كافي التوضيح لأنها حينئذ فتحة بناء لضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنا بسماحه في قوله

جوابه تنجوا عتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وإن نوى لفظ المضاف اليه فتحة اعراب لضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كايستعين ضمها امها لها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أو لفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الإضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كافي التوضيح وغيرها أخذها اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لتكبره وحالا من معرفة تكررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله ومهدين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا الثاني قطعها عن الإضافة لفظا فتشرب بمعنى التفي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهذا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب فالفاعل أداة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقدا لان قوله وأعرابوا نصبها الخ يقتضى أن يقال فيها احسب بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكرام يقتضى بفهمه انها عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت إلا أن يحمل قوله وما من بعده فندكر على المجموع لاعلى كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واو أوأدغم وقيل أصله ووأل بهمزة بعد واو بن قلبت الهمزة واو أوأدغم الأولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استعملوا واو بن أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرد اسمها بمعنى مبدأ الشئ نحو ما له أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عالما أو بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كاسيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليبه من ويمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لأفعال له من لفظه أو جاز مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى يبنى على الضم لقطعها عن الإضافة قاله يساه صبان بن يادة (قوله ودون) هو اسم للكان الادنى أي الأقرب من مكان المضاف اليه كجاست دون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها للمقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شئ لشيء كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت بيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجبهات الست وهي
خلفك وأمامك ونحتك
وفوقك

ويعينك وشمالك) مثله في التوضيح والجمع وغيرهما وخالف الرضي فنع قطعهما عن الاضافة مبينين على الضم أو معر بين بالتأني (قوله رعل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلاً بان أريد بها اهل مجهول كقوله * كجهمود صخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أي من شيء عال خفها التأنيون لكنه ترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كقيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوي لفظه أو معناه الا اذا علم كحصر وهنا ليس كذلك اذ المراد من أي شيء عال لا علو شيء بخصوصه وتخالفا في انها لا تستعمل الا مجرورة بمن ولو معرفة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأصحى من عل

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافاً ولا يقال بنى لضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كحصر وهذا مضموم وحينئذ فياقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظاً وانه يجوز نصبها قال الموضح ما أظن شيئاً منهما واقعاً وأما قول الصحاح يقال أتيت من عل الديار بالاضافة فهو كافي شرح الشذور وبجواب بامس عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجرقبل بالتأنيون أي ومن قبل ذلك وقراءة مفعول نادى فولى بالتأنيون أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروعة والصادقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتأنيون قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والفتحة المحجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقه الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصته متعدياً بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبني للمفعول والفرات العذب ويروى بدله الحميم أي البارد ويطلق أيضاً على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوي معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعديّة الى خصوص زيد وأمانية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بجمع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوي لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوي الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف يوم اذا أضيف للجملة ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علمته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلاً لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتي هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبراً عنه بأي عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون الالفاظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الالوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايقين لكن خص بها الثاني لانه العمدة في افادتها لأنك اذا قلت وبعد وسكت كانت البعديّة كاية تشمل بعد زيد وغيره فجاءت البعديّة الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فقو لم وينوي معناه أي المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لادنى ملازمة وانما خص بناؤه هذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فقهه أن يؤدي بالحرف

ويعينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظاً نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً ولا تنون الا اذا حذف ما تضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ الله الأمر من قبل ومن بعد بجرقبل وبعد وتنوينهما وقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً

أكاد أغص بالماء الفرات

وهذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التي تبني فيها فهي اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه دون لفظه

فلما تبني حينئذ على الضم نحوثة الامر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عريض من دل * وحكى الفارسي ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسر هاء الضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧) الاعراب لعدم نية المضاف اليه

لغظا ومعنى واعرابها اعراب
مالا ينصرف للصفة ووزن
الفعل والكسر على نية
المضاف اليه لفظا فقول
المصنف واضم بناء البيت
اشارة الى الحالة التي تبني
فيها وهي الرابعة وقوله
نار يا معاد ما مراده أنك
تبنيها على الضم اذا حذف
ما اضاف اليه ونوشتة معنى
لا لفظا وأشار بقوله
وأعربوا نصبا الى الحالة
الثالثة وهي ما اذا حذف
المضاف اليه ولم ينو لفظه
ولامعناه فانها تكون
حينئذ معربة وقوله نصبا
معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جار فان دخل عليها
جرت نحو من قبل ومن
بعد ولم يتعرض للحالتين
الباقيتين أعني الاولى
والثانية لان حكمهما
ظاهر معلوم من أول الباب
وهو الاعراب وسقوط
التنوين كاتقدم (ص)
وما يلي المضاف يأتي خلفا
* عنه في الاعراب اذا ما
حذف (ش) يحذف
المضاف لقيام قرينة تدل
عليه ويقام المضاف اليه
مقامه فيعرب باعرابه
كقوله تعالى وأشرى
في قلوبهم الجحش بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أي لا فادته
معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء
العارض يكفيه أدنى سبب ولا نهملأدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها للحرف
الجواب في الاستغناء به عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف
وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبين ويقال
الدليل على نية المعنى في تلك الحالة مجامع مبنيا بلا موجب فاحتجج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه
الحرف تصحيحا للقول اعد كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله مجامع غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى
ان في ذلك مقنعا يكفي في التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها
الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكافؤ لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان
حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أي لما مر من اضمها معنى
الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أو شبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا
وعدم التثنية والجمع أو لا فتقارها بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شئ بخلاف
البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها
اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرق البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابا بأقوى
الحركات أو تستوفى باقى الحركات اذ في حالة اعرابها لا تنضم بل تنصب أو تجر عن فقط لكن نقل المصرى
على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان
كذا والمسوغ للابتداء بالكرة حينئذ الوصف المعنوى والرابطة محذوف أي اما من تال للزم من السابق
فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة
الخصر يصف فرسانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من دل أي من علوه وهو وظهره (قوله من أول)
أي من أول غيره أي من قبله (قوله اعرابا لا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى
قبل لا في التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى
حينئذ بدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا إلخ) أي غالبا بدليل قوله وربما جروا إلخ
(قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد تريد غلاما زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة
الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف
المضاف للجملة لانها لا تصح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو
وتجملون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجملون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي
فكان مقادير مسافة قرينه قاب قوسين كما قدره الزخشرى بناء على تفسير القاب بالقدرفان فسر بما بين
مقبض القوس وطرفها احتجج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل
قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله
باعرابه) مثله باقى أحكامه لانه يخلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكثير وغير ذلك كما بينه
الاشموني (قوله وربما جروا) أي استداموا جره (قوله كما قد كان) أي كالجر الذي قد كان والمغايرة
بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب لالفاظ أو بناء على ان العرض لا يبق زمانين ووجه الشبه

(٣ - (خضرى) - ثانى)

أي حب الجمل وقوله تعالى وجاء بك أي أمر ربك حذف

المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو الجمل وربك باعرابه (ص) وربما جروا الذى بقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدم

فصل مضاف شبه فعل ماضى * مفعولا او ظرفا أو جزاء لم يعرب فصل بين واضطرار او جدا * باجني او بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه مثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركتهم في قراءة ابن عاصم بنصب أولاد وجو الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بنظر نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعريته ترك يوما نفسهك وهو اها سعى لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تخشون الله مخافة وعده

رسله بنصب وعده وجو رسله ومثل النهل بشبهه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء هل أنتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يعرب فصل بين وأشار بقوله واضطرار او جدا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغا لمزيد فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف للمفعول وشبهه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما وذن ضميرها المحذوف أي أجزأه بفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفه (قوله فصل بين) نائب فاعل يعرب (قوله باجني) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفعولا باجني للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عنده من قاله الابارزا وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تبعا للسكوفين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم من الخشري ردقراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضمير لان لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يعجبني قول زيد منطلق عمرو ويجز عمر و رفع زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان نفعه للطول مع أن المتضامين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضامين وحسن ذلك كونه فضلة غير اجني من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالرفع اختيارا لما يمكنه في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل انه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمختلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رسله (قوله تاركولي صاحبي) أي فتاركوك مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا الاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية بما يفصل به اختيارا اما كقوله

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالجرأ جدر

أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطبة بالضم الموصلة لكن المضاف في هذا كالمقسم ليس بشبه الفعل فمقتضاه عدم اشتراط ذلك فيه ما قتل (قوله باجني) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله ومفعولا كقول جرير

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها * كما تضمن ماء المزة الرصف

أي تسقى المسواك ندى ريقها والامتياح الاستباحت فهو ما ظرف أي وقت امتياح أحوال أي ممتاحة والرصف حجارة ص صوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفي من غيره وأفاعلا لغيره كقوله أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما مر الا أنه أسهل من الفاعل الأجني كقوله

نرى أسهما للوت تصبى ولاننى * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم

وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا فهر وجد صب

برفع أهواؤنا ووجد وجو العزم صب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصاتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة باجني من المضاف وبنعت المضاف وبالنسبة مثال الاجني قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أوزيل ففصل بيومين كف ويهودى وهو اجني من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقدر المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
 وإن حلفت على يديك لا حلفن (٣٠) * بين أصدق من يمينك مقسم الأصل بين مقسم أصدق من يمينك ومثال النداء

قوله

وقاف كعب بجبر من ذلك من
 تجميل تهلكة والخلفى
 سقرا وقوله
 كأن برذون أباعصام

زيد جاردق بالاجام
 الأصل وفاق بجبر يا كعب
 وكان برذون زيدا أباعصام
 (ص)

(المضاف الى ياء المتكلم)
 آخر ما ضيف للياء كسر اذا
 لم يك معتلا كرام وقذا
 أريك كابنين وزيد بن قننى
 جميعها اليا بعد ففتحها
 احتدى

وتدغم الياء فيه والواو وان
 ما قبل واو ضم فا كسره يهن
 وألفاسلم وفي المقصور عن
 هذيل انقلابها ياء حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشى
 ولا مجموعا جمع سلامة لم ذكر
 كالمفرد وجهى التكسير
 الصحيحين وجمع السلامة
 للوث والمعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغلامى وفتيانى وطبى
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياءه فى ياء المتكلم
 وفتحت ياء المتكلم فتقول
 قاضى رفعا ونسبا وجرا

وكذلك تفعل بالثنى وجمع المذكر السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 ومررت بغلامى وزيدى والأصل بغلامين لى وزيدين لى

يباعد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صاعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فخبسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأما معاوية فضر به صاحبه فأصاب
 أوراكه وكان سمينا فقطع منه عرق النسا كح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأناب رجلا من بني سهم يقال له خارجة فضر به الرجل فقتله فاما أحنو وسمعههم يخاطبون عمر بالامارة
 قال وأما قتلت عمر اقول ابل خارجة قال أردت عمر وأراد الله خارجة فقتله عمر وروى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فدت عمر بالخارجة • فدت عليا بمن شاعت من البشر

(قوله الأصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أى والمضاف اليه وهو طالب بعت المضاف وهو شيخ
 الأباطح وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل لجموع المتضايفين لان العلم مركب منهما السكن لما كانت تبعيته
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجبر بالجيم مصغرا أخوكعب
 ابن زهير صاحب بافت سعاد بجبرض بكعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن برذون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أباعصام اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم

﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرده بالذكر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور
 بقريضة تمثله لا نحو ظى فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى حيز النفي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله قننى) مبتدأ أول وجميعها نان والياء ثالث
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات أو متعلق باحتدى بضم التاء ماض مجحول
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق
 المقابلة أن يقول قننى جميعها سكنون آخرها احتدى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وألفاسلم لاسيما ذلك السكون (قوله وتدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء وذكره هنالتأولها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثليين ولا شعاع به من قوله
 وان ما قبل واو ضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكنون الياء وفتحها كاسيد كره فهذا وجهان ويجوز حذف الياء كتفاء بالسكسر قبلها وقبلها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كتفاء بالفتح فبالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها كسكرى فلا حذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء جزءا للكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر كرأربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذرهم مع سكنون الادغام
 وان كان قبل ذلك ثقيل فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله

حذفت

حذفت اللام والنون للاضافة ثم أدغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاء ز يدي كما تقول في حالة الجر والنصب والأصل ز يدي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ ز يدي وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول ز يدي وغلاما ي عند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثني المرفوع فتقول عصا ي وقتا ي وهذا يدل على قلب ألفه ياء (٢١) وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول عصا ي ومنه قوله

سبعوا هوى وأعنعوا
لهواهم
فتعخرموا واسكل جنب
مصرع
فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح
مع المنقوص كقاضي
والمقصور كعصا والمثني
كغلاما يرفعوا وغلاما يجر
ونصب ارجع المذكر السالم
كز يدي رفعوا ونصب ارجع
وهذا معنى قوله
فدى * جميعها الياء بعد فتحها
احتدى

وأشار بقوله وتدغم الياء
الى أن الواو في جمع المذكر
السالم والياء في المنقوص
وجمع المذكر السالم والمثني
تدغم في ياء المتكلم وأشار
بقوله وان ما قبل واو ضم
الى أن ما قبل واو الجع ان
انضم عند وجود الواو يجب
كسره عند قلبها ياء لتسلم
الياء فان لم ينضم لم يفتح
يقى على فتحه نحو مصطفىون
فتقول مصطفى وأشار بقوله
والفاسم الى ان ما كان
آخره ألفا كالمثني والمقصور
لا تقلب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان حذفت اللام للخفة والنون للاضافة فليس في الشارح تسميح خلافا لن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي للاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سيبويه كما في باب لا (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة عن الواو (قوله ز يدي) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذر هاء مع الياء وقيل بالواو والمنقلبة ياء وهو المختار كما في باب الاعراب (قوله قلب ألفه ياء) أي جواز اعرضا عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لا رجلين اه يس قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدي مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما لي (قوله سبعوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة يرثي بها بذي الحنينة هلكوا جميعا في طاعون وأعنعوا أي أسرعوا من العنق بفتحين نوع من السبر وتخروا وماض مجهول أي خروا منهم المنية أي أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أي في الكثير الشائع ونكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كسملى وقاضى وبها قرأ جزء بمصرعى وكسر الحسن والاعمش ياء عصا وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكسره مطرد في لغة بني يربوع وأما تسكين محياي لورش فن اجزاء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التذكير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما في تنبيهه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرسى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون نوال كما في ليس بعد الاختيار الالوجوب واذا حذفت فاما أن يبقى كسرها قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانهما بديل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

اعمال المصدر

(قوله بفعلة المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل وللفعل عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما شبهه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فاعلة الاحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أي لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشروط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل بخلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجئت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ماضية وجلة يحمل خبرها (قوله نائباناب الفعل) قيل عمله سماعي وقيل ينقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو جدد الله والوعد نحو

فتقول غلاما ي وعصا ي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذا لا يقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصا ي وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

اعمال المصدر

(ص)

ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولاسم مصدر عمل

بفعلة المصدر الخ في العمل * مضافا او مجردا أو مع ال

(ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائبا عن الفعل نحو ضرب يدا يدا فز يدا منصوب بضرب بالنائبته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر في فوع به كافي اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

* قالت نعم وبلا غابنية ومنى * والتوبيخ كقولهم * وقافاني الا هواء وانني والطوى * اه صبان
 وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدر الخ) في التسهيل
 أن ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذني أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف
 لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسدا الخبر على حذو ضربني العبد مسيئا أي سمع اذني أخاك حاصل
 إذ كان يقول ذلك ونحو أن ضرب بك زيد فبيع وكان اكرامك بكر احسننا ولا اعراض عن أحد فهذه
 المصادر عاملة مع انه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لانهم كما في السماء يني
 لا يقولون أن ضرب العبد مسيئا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الامفصول بالخير نحو أن لا
 نجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعلى بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما
 ولا بان الخفة لا شرط أن يسبقها ما طالب يعمل فيها ولا بان المصدرية لانها تخص المضارع للاستقبال
 والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يحصل اه ونظرفيه بأنه يصح تقديره أن مع الماضي فالاول أولى
 لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطا بأن التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو الوقوع
 في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا باخر صحة النطق به مكانه فالحاصل ان الشرط كون
 المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حمله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدث كما مر عن السندور في
 مررت فاذا له صوت صوت حمار من ان العامل في صوت الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدث حتى
 يؤزل بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يراد
 بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤزل بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان
 تأويل الثاني يفوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والقصد انه لجرد التوكيد أما
 النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولا مطلقا كضربت زيدًا بضرب عمرو بكرا أي مثل ضرب عمرو
 بكرا فتأمل وفي الاسقاطي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعل مع انه
 يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزم منه اه (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرًا اخلافاً للسكوفين
 ولا مصغرا ولا بناء الوحدة كضربت أما التي في أصل بنيتها كرجمة فلا تضر ولا مفصولا من مفعوله بتابع
 أو غيره فلا يجوز أن يجنب ضرب بك المبرح زيدًا بخلاف ضرب بك زيد المبرح لان معموله كاصلة من الموصول
 فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لا يرجعه
 للفصل يذم ما يجبران ولا محذوف ولهذا ضعف تقدير متعلق البسطة اسما كابتدأ أي كما مر مع جوابه هناك ولا
 مؤخرا عن معموله لكن جوز الرضى تقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسيعهم فيه ومنه فلما باغ
 معه السبي ولا تأخذكم بهما رأفة لا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف
 متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكاف وأن يكون مفردا وشذوذا لعمال غيره كقوله

قد جربوه فإزادت تجاربهم * أباقدامة الالمجد والغنما

بالفاع والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لا غناها ما ذكره عنها إذ المضمرة
 لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو التاء والمجوع يفوت المقصود منها وأما الموصول
 والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج اليه فتدبره
 والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي
 صالحة للآزمنة الثلاثة الآن يقال انما خصوصها بذكر الحال لتعذر مع ان ولأن دلالة ان مع الماضي على
 الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستعمال
 والا فالمنون أقبس لشبهه الفعل في التنكير ويليها المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الانفعال (قوله بضرب)

أن يكون المصدر مقدرًا
 بان والفعل أو بما والفعل
 وهو المراد بهذا الفصل
 فيقدر بان إذا أريد الماضي
 أو الاستقبال نحو عجبت
 من ضرب بك زيدًا أمس
 أو غدا والتقدير من أن
 ضربت زيدًا أمس أو من
 أن تضرب زيدًا غدا ويقدر
 بما إذا أريد به الحال نحو
 عجبت من ضرب بك زيدًا
 الآن التقدير مما تضرب
 زيدًا الآن وهذا المصدر
 المقدر يعمل في ثلاثة
 أحوال مضافا نحو عجبت من
 ضرب بك زيدًا بمجردا عن
 الاضافة وأل وهو المنون
 نحو عجبت من ضرب
 زيدًا ومحلى بالالف واللام
 نحو عجبت من الضرب
 زيدًا وأعمال المضاف
 أكثر من أعمال المنون
 وأعمال المنون أكثر من
 أعمال المحلى بال ولهذا بدأ
 المصنف بذكر المضاف
 ثم المجرد ثم المحلى ومن
 أعمال المنون قوله تعالى
 أو اطعم في يوم ذي مسغبة
 يتيما فيتيما منه وباطعام
 وقول الشاعر

بضرب بالسيف رؤس قوم
 * أزلنا هامهم عن المقيبل
 فرؤس منصوب بضرب
 ومن أعماله وهو محلى بال قوله

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروة بعدما * دعاك وأهدينا اليه شوارع وقوله لقد علمت أولى المغيرة أننى * كرت فلم أنكسر عن الضرب مسما فاعدا منصوب بالنكابة وعروة منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب بالضرب وأشار بقوله ولا سمع مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر مساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخالوه لفظا وتقديرا من بعض ماى فوله دون تعويض كعطائه فانه (٢٣) مسا ولا عطاء معنى ومخالفه بخالوه

من الهمزة الموجودة فى فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شئ واحترز بذلك مما خلا من بعض ماى فعله لفظا ولم يخال منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التى قبل التاء فى الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخال منها تقديرا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع نحو قاتل قيتا لا وضارب ضيرا بالكن انقابت الالف ياء الكسر ما قبلها واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ماى فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شئ فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو صدقة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التى فى فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزته حذفت تخفيفا وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين ومن

متعلق بلزنا والهام جمع هامة وهى الرأس كلها نطاق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس للتأكي على الاول وسماه اختلافا للفظين ومن اضافة الجزع للكل على الثانى وأراد بالقييل العنق لانه محل اقالة الرأس أى استقراها (قوله يخال الفرار الخ) أى يظن الهرب من الحرب بمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدرأ بذت الرجل بشا الموحددة واسكان النون اذا بكيتها وأذيت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان فى وجهه أو يذكر بقبيح وكلها مناسبة هذا وفى بعض النسخ العيني والتأنيب بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطافا على اسم ان وعروة مفعوله وخبر ان فى بيت بعده ودعائه أى طلبك لنصرته ويرى رعاك أى حفظك وشوارع أى ممتدة لقتله (قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكسر أى أعجز مثاث السكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كفى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله فى الدلالة على معناه) أى على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذى صوب به بعضهم ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوى وما ذكره الشارح لفظى وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أو لهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ماى فعله) أى من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بساواة كتكلم تكلم أو بزيادة ككرم كراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتموضا وضوا وتكلم كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخالوه (قوله ولكن عوض عنه) أى سواء كان العوض فى آخره كاذ كره أو لا كالم تعلما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء فى أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغيرة تعويض فى نحو كراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرديه بل تبسح والده وجرى عليه السامىنى فى شرح التسهيل فقال ينبغى أن يقيده البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف فى شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعدها بينها وبين أفعالها أى نوضا واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقرههما من الفعل اذا لاصل اعطاء واثنوا بخفف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعدهما ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد طائك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أى المائة من الابل والزناغ بالفوقية جمع راعة (قوله من قبلة الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الموضوع (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو معنى قوله

اذا كان عون الله للعبد مسعفا * ثم ياله فى كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى * فالويل للفتى عليه اجتاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوا ففتح الهمزة وضم اللام أى محبا مفعوله الثانى (قوله فان اختلاف فيه مشهور) محله فى اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بهم زائدة لغير مفاعلة بأما العلم فلا يعمل اتفاقا كسار وغاز وبرة ان كانا من أجزأ وأبرأى صيره ذا جوار وبر والافهما مصدران لغجروا ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعدد الموت عنى * وبعد طائك المائة الزناغا فالمائة منصوب بعطائك ومنه حديث الموطأ من قبلة الرجل امرأته الموضوع فامرأته منصوب بقبلة وقوله اذا صح عون الخالق المرء لم يجد * عسيرامن الآمال الاميسرا وقوله بعشرتكم الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوا اختلاف فيه مشهور

وقال الصيمري اعلم انه شاذ وأشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العالجي في البسيط ولا يبعد ان مقام المصدر يعمل عمله وتقبل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له * كل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل الى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيد ومنه

على قوله ولا سم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لأهدي كقعدت جالوسا وحال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعري هنا وذكر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجوز عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بادة بالهم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جرم المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والا فهو غير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخبير أي من دعائه الخبير (قوله تنفي يداها) أي النافقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحزن نصف النهار ونفي الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهو جمع درهم لغة في درهم قالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنفاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبيان في الكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حجج المستطيع ليس الا على نفسه لا غيره والا لزم تأنيهم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرد مني على ان آل في الناس للاستعراق فان جعلت لأهله الذي كرى صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دن رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله من بدل من الناس) أي بدل بعض والرباط محذوف أي منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجزم ما يتبع الخ) ما الاولى مفعول جرم والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر المحذوف أي فرأيه حسن وانما يجز التابع اذا عدم المانع لاني نحو أعجبتني اكرامك وزيد الامتناع العطف بالاعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الجمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أي أثارأ نشاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طهاج على حدقعدت جالوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي التريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبة بحقه وحقه مفعول طلب والمظالم صفة المعقب على محله أي هاجها هيجانا كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت دايت) بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المألومة في ديني عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي تخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفرح وغير الجارية على فعل ككريم

قوله تنفي يداها الخاصي كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصياريف وليس هذا الثاني خصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (ص) وجزما يتبع ما جرم من * راعي في الاتباع المحل فحسن (ش) اذا أضيف المصدر الى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما مراعاة اللفظ فيجره مراعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرع المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور ولفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه مراعاة اللفظ والمحل ومن مراعاة المحل قوله قد كنت دايت بها احسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

بأل أو مجردا فان كان مجردا عمل عمل فعله من انرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيد الآن أو هذا وانما عمل لجر يانه على ال عمل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة ضارب ليضرب فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبه له معنى لالفاظا فلا تقول هذا ضارب زيد أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس وأجاز الكسائي عمله وجعل منه قوله تعالى وكذبهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخبره خبره على انه حكاية حال ماضية (ص)

وولي استفهاما وحرف ندا أو نفيا أو جازفة أو مستندا (ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضراب زيد عمرا أو حرف نداء نحو يا طاعا جبلا والنفي نحو ما ضرب

و بالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هيفاء وامناه أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامى الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه لا دوام كما خرج بما قبله فهذه المخربات ما عدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتى في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سيأتى وان شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجري مجرى الفعل في أفادة الحدث نخرج بالاول اسم المفعول والثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أى لا في غيره فانه يضاف لعموله ويطرد جرم معمله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله والزم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل (قوله بمعزل) بكسر الزاى كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتفاء الظرف برأحة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أى ابعاد عن معنى حدثه والمكان هنا مجازى وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أى ان كان ملتبسا بانزال لانه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتى (قوله ان كان مستقبلا أو حالا) مثله الدال على الاستمرار على ما صرح في الاضافة ويشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كما مصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعده عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما بطل العمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالة على الزمان جدا لان زومه غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أى الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب عمرا أمس لصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيد أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبه له) أى للماضى معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطى وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أى بدليل ونقلهم دون وقلبناهم والمعنى يبسط ذراعيه المشهور في حكاية الحال أن يقدر الماضى واقعا من التكلم وقبل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الله نيا عنه كالحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال اهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أى ليقر به من الفعل وأشار الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم الماضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المعنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعنى به مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط لعمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدمامينى والشمى أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوخ الاعتماد على الموصوف المقدر اذ التقدير يار جلا طاعا جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقرب به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوخ بل اذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوخ الموصوف المقدر وما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أى ولولا أو لا نحو انما ضرب زيد

(٤ - خضرى) ثانى () زيد عمرا أو يقع نفعا نحو مررت برجل ضارب زيد أو حالا نحو جاز يدركا فرسا ويشمل هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مستندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

أو مفعوله نحو كان ريد صار باعمر أو ان زيدا صار باعمر أو ظننت زيدا صار باعمر وأعلنت زيدا صار باعمر (ص)
وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأول اعتمادا على
مذكور ومنه قوله وكما لي عينية من شئ غيره * إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى فعينية منصوب على صفة لموصوف محذوف
تقديره وكما شخص مالي ومثله قوله كناطح صخرة يوما ليوها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعلى ناطح صخرة (ص)
وان يكن صلة أل ففي الماضي * (٢٦) وغيره أعماله قد ارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

عمر أو غير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حالية
كاختصاص الصفة بنحو صرت بعاقلة أو مقابلة كيبتي الشارح بدليل بقيتها وكالنداء لانه ظاهر في العاقل
بخلاف صرت بقائم (قوله وكما لي الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أي لا يفيد له نظره شيئا ومالي
اسم فاعل من ملاء * تمييزا لكم مجرور بإضافتها اليه وعينية مفعوله ومن شئ غيره أي ملك غيره متعلق
به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسنات فاعلمها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دمية
كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
نحو الجرة أي صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوها)
بالياء التحتمية بعد الهاء يقال أوهى الشئ يوهيه أي أضعفه ويروي بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف
وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
في ألفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقا) أي وأل فيه معرفة لا موصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
هو ما في شرح الكافية وأعلم بعبر الخلاف لضعفه (قوله بدليل) خبر عن المذكورات قبله على حسد
والملائكة بعد ذلك ظهر أولان العطف بالواو التي لا أحد الدائر أي كل واحد منها على حسدته بدليل وسوغ
الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أو كيفا وأما فاعل
فمحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ للكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه انما
يجبى من الثلاثي فلا تنبى هذه الامثلة من غيره الا ما شئت من قولهم دراك وسار من أدرك وأسار أي أبقى في
الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأندرز هوق من أزحق (قوله
فتعمل عمل الفعل) أي كلها على الصحيح حلا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها
لزيادتها بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال الشبه الصوري والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر
أكثر البصريين الآخرين والجزمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أي بشرطه وفاقا وخلافا
(قوله أما العسل فانا شراب) فيهرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها انما هو مع غير ما كما مر وسيأتى (قوله أخال الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد
بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعلا بهمة
فقاف من أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان لليس (قوله لمنحار بوائكها)
جمع بائكة وهي الناقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره
الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة في محل جر بإضافة عشية اليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيئ غير
مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل انها

ماضيا ومستقبلا وحالا
لوقوعه حينئذ موقع
الفعل إذ حق الصلة ان
تكون جملة فتقول هذا
الضارب زيدا الآن أو غدا
أو أمس هذا هو المشهور
من قول النحويين وزعم
جاعة من النحويين
منهم الرماني أنه إذا وقع صلة
لأل لا يعمل الماضي ولا
يعمل مستقبل ولا حالا
وزعم بعضهم أنه لا يعمل
مطلقا وان المنصوب بعده
منصوب بضمها وفعل والمجب
أن هذين المذهبين ذكرهما
المصنف في التسهيل
وزعم ابنه بدر الدين في
شرحه ان اسم الفاعل إذا
وقع صلة للألف واللام
ععمل ماضيا ومستقبلا
وحالا باتفاق وقال بعد هذا
أيضاً ارتضى جميع النحويين
أعماله يعنى إذا كان صلة
لأل (ص)

فعال أو مفعول أو فاعل *
في كثرة عن فاعل بدليل
فيستحق ماله من عمل
وفي فاعل قل ذا وفعال

(ش) يصاغ للكثرة فعال ومفعول وفعل فتعمل عمل
الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فاعل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فمن أعمال فعال ما سمعه
سبويه من قول بعضهم أما العسل فانا شراب وقول الشاعر
أخال الحرب لباسا ليها جلها * وليس بولاج الخوالف أعقلا
فالعسل منصوب بشراب وجلها منصوب بلباس ومن أعمال
مفعول قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن أعمال فاعل قول الشاعر
عشية سعدى لو تراءت لراهب

ظرف

ظرف لترات فلان تكون مضافة ولم تنون حيفة للضرورة ولمنع صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو
تراعت سمدى لراهب وقت العشية فلا الخ وبدومة صف لراهب وهى يضم الدال قرية بين الشام والعراق
تسمى دومة الجندل وتجرجج صر فوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة نائمة لراهب وهما اسمان جمع التاجر
وحاج لاجمان لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجوع قيل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه
انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبرنى أحدهما كونه وصفا
لحدوف أى قوم تجر مثلا على حدم مؤمن خير من كافر أو الوصف المقدراى تجر كثيرا لان المقام للمبالغة فالثاني
مشبه فى ذلك ولا حاجة للعطف فلا بالقاف أى أبغض جواب لو واحتاج أى ثار واخوان العزاء أى الملازمين
للتصبر مفعول مقدم هيوج لانه من حاج المتعدى لا لازم يقال حاج الشئ بنفسه وهجته أى أثرته (قوله)
أتانى انهم الخ) ان ومعدولا هافاعل أتى ومنقون بفتح فكسر جمع منق كذلك من منقث الثوب قطعتة
والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء فى جبل طي تشرب منه
الجاش والفديد بقاء والين مهماتين التصويت أى هم مثل جاش الخ (قوله فأمورا منصوب بخذر) أى
لاعتماده على المبتدأ المقدراى هو خذرو كذا ما ليس بنحبه منصوب بآمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ
خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له ومازائدة وجهة عمل مضاف اليها حيث أو ان حيثما شرطية
وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله
المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أو الفا) جمع ألفة من اللفة وهى المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله
* القاطنات البيت غير الريم * يضم الراء وشدة التحمية جمع رائمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو الفا والورق
جمع ورقاق وهى الجملة التى يضرب بياضها الى سواد والحي بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة
وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الحمة على تقدير الباء أى زادوا
على غيرهم بانهم الخ أو بكسر هاء على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا للعموم وكذا عند
تقدير اللام مع الفتحة وغفر وغفر بضمتين جمع غفور وغفور بالخاء المحجمة أى غير مفتخرين أو بالجيم من
الفيجور وهو الكذب وذنهم مفعول غفر وضافته لادنى ملابسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)
أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للتحفة وقيل سواء وأفاد أيضا ان العامل لا يضاف للفاعل
لانه لا ينصب وكذا الايضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك لشبهه به
وأما قائم الابفاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين
جوهه بالاضافة لعدم التنوين كنهذا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كاهلأ فى الدرهم زيد
معطية كإمرفى الاضافة (قوله وهو لنصب ماسواه) أى ماسوى التلو وهو مافصل عن الوصف بفواصل
ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسواه اذ لم يكن فاعلا والاوجب رفعه كنهذا
ضارب زيد أبوه ولم يكن التلو مافصل به بين المتضامين والاجاز جوهه كنهذا معطى درهم زيد ومخلف وعده
رسله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ماسواه
ولوا كثر من واحد لا متناع الاضافة لشبهين كنهذا معطى زيد ماس درهم ماسو معلم بكر ماس عمر قائما ونصبه
بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم
التنوين بسبب الاضافة ولطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الاضافة تعين النصب
للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

منصوب بهيوج ومن
اعمال فاعل قول بعض
العرب ان الله سميع دعاه
من دعاه فدعاه منصوب
بسميع ومن اعمال فعل
ما أنشد سيبويه

خذرا أمورا لا تضير وآمن *
ما ليس بنحبه من الاقدار
وقوله أتانى أنهم منقون
عرضى * جاش الكرملين
لهم فديد * فأمورا
منصوب بخذر وعرضى
منصوب بمزق (ص)

وما سوى المفرد مثله جعل
* فى الحكم والشروط
حيثما عمل

(ش) ماسوى المفرد
وهو المثنى والمجموع نحو
الضاربين والضاربين
والضاربين والضاربين
والضاربين والضاربين
حكمها حكم المفرد فى
العمل وسائر ما تقدم
ذكره من الشروط فتقول
هذان الضاربان زيدا
وهؤلاء القاتلون بكرا
وكذلك الباقي ومنه قوله
أو الفا مكة من ورق الحى *
أصله الحمام وقوله

ثم زادوا أنهم فى قومهم *
غفر ذنبهم غير غفر (ص)
وانصب بذى الاعمال
تلاوا وخفض

وهو لنصب ماسواه مقتضى

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما يليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد وضارب زيد فان كان له مفعولان وأضفته الى
أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهم ومعطى درهم زيد (ص)

واجراً وانصب تابع الذي انخفض * كسبتني جاء وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة الجر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمر وعمرافا لجر مراعاة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور وقسروى بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعندها * عوداً تزجي بينها

وبالوجهين قرئ ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخصص وقوله انخفض مخرج لتابع المنسوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أريجيتها ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب الرجل وزيد لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وجوز سيديويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضمار فعل) الارجح اضمار وصف ممنون لطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجعل الليل سكناً والشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيديويه لفقده الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان ممنوناً أو بال أو مضافاً الى أحد مفاعله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمعة حال منها وهو جوع عائذ أي الناقاة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي جيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالها يلزم على جر عوداً اضافة الوصف المحلى بال للخالي منها وهو جائز عند سيديويه لا تغتفرهم في التابع كما مر أو يخرج على مذهب المبرد من انه يضاف الى مضاف لضمير مافيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد رب وأخا عون بدل من عبد رب وابن مخرق صفة لآخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيذاً كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم لم يعلم من السكينة السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحدث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقتير ويكتفي خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتل أبيه بالجر خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعة فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا ينسلاخه عما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معني اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

أطفالها بنصب عبد وجره وقال الآخر هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخرق بنصب عبد عطفاً على محل دينار أو على اضمار فعل التقدير أو تبعث عبد رب (ص) وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه كالعطى كفاً فيكتفي (ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل من انه ان كان مجرداً عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد وان كان بالالف واللام عمل مطلقاً ثبت لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن أو ضداً أو جاء المضروب أبوهما الآن أو ضداً أو أمس وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول فرفع المفعول كما يرفعه فعله فكما تقول ضرب الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له

كالعبد

مفعولاً ورفعه أحد هما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فيكتفي فالمفعول الاول ضمير مستتر عائد

على الالف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً فالمفعول الثاني (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع *

معنى كحجمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبده زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالمصدر والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجعله هو المضروب والحمدومثالا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلا والوصف منقون فينصبه تمييزا وتشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفع القبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرع ولانها أكثر منه وتحويلا الاسناد مجازا على لاسناد الشئ الى غير من هوله (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أي المتعدي لا أكثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاما وان ظلمها * ولا الكريم يمنع وان حرما

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أر بدبه الدوام كضامر البطن لانه بصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما سفي الاضافة والله أعلم

(أبنية المصادر)

قسم اعمال البابين على صيغهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يراد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال ومن للتبعيض أي حال كون ذلك المعدى بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كذا كحياكة وخاطه خياطة وحجمه حجمة قيل وعبر الرق يا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا نك تقيس مع السماع خلافا للفرء (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومفتوح العين أو مكسورا هاما ضمومها لخاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضرباً أو معتل الفاء كوعد وعدا ووطئ ووطئاً والعين كباع ببيعاً وخاف خوفاً أو اللام كرمى رمياً ورمى بالاكسر أي صعد السلم رقيار ورديه أيضاً رقياباً بضم فكسر على فعول كافي الصحاح أو مهموزاً كأكأ كلأ أو من أمنا (قوله لا ينقاس) أي لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرج الا بالسماع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أي المكسور العين أما مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أي قاعدة مصدره موازن فعل بمفتحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمره وشهب شهبته ودهم دهمه (قوله كفرج الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عني وعمي وبقى والجوى حرقه العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجعاً والعين كعور عورا والمهموز كاسف أسفا (قوله وشلت يده) أي فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شلت بالكسر (قوله مثل فعلا) حال من الضمير في اللازم وقوله كخدا عطف على مثل فعلا باسقاط العاطف اذ لوجه لعدم العطف مع انه مثال ثان الا أن يجعل فعلا مثالا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى ورمى والمعتل اما باللام كخدا وخذوا وعتا عتوا وعلعوا أو الفاء كوصل وصولا اما معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوماً ونوماً أو فعال كصام صيماً وقام قياماً أو فعالة كمنح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوباً (قوله باطراد) حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقاً فعلاً بكسر الفاء أو فعلاً بفتحها أو فعلاً بالضم أي أو فعلاً كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كأي) أي اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضاً للمتعدى بمعنى كره ففي القاموس أبي الشئ ياباه يأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل الخ يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل
فلا تقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيداً (ص)
(أبنية المصادر)

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذي ثلاثة كرددا
(ش) الفعل الثلاثي

المتعدي يجي مصدره على
فعل قياسا مطردا نص
على ذلك سيبويه في مواضع
فتقول ردردا وضرب
ضرباً وفهم فهماً وازعم
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كفرج وكجوى وكشال
(ش) أي يجي مصدره فعل
اللازم على فعل قياسا
كفرج فرحاً وجوى جوى
وشلت يده شلال (ص)

وفعل اللازم مثل فعلا
له فعول باطراد كخدا
مالم يكن مستوجبا فعلا
أو فعلاً قادراً أو فعلاً
فأول لئى امتناع كأي
والثاني للذى اقتضى تقلباً
للافعال أو لصوت

وشمل * سير اوصوتنا الفعيل كسهل (ش) يأتي مصدر فعل لازم على فعول قياسا فتقول قعد قعودا وغدا غداوا بكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فعلا لاخ الى أنه انما يأتي مصدره على فعول اذ لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعالان أو فعال فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل (٣٠) دل على امتناع كافي اباة ونفر نغارا وشردا شرادا وهو المراد بقوله فأول

لذي امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على نحو طاف طوفانا وجل جولانا وزنا زوانا وهذا معنى قوله والثاني للذي اقتضى انقلابا والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على داء أو صوت فمثال الاول سعل سعالا وزم زم كما ومشى بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للادفعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سير اوصوتنا الفعيل الى أن فعليا يأتي مصدر المادل على سير والمادل على صوت فمثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحيلًا ومثال الثاني نعب نعبا ونعق نعقا وأزت القدر أزرا وصهلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون الا لازما يكون مصدره على فعولة

فاذا سمعنا فيه فذلك كنعق نعقا ونعاقا أو أحدهما فقط. اقتصر على ما به شبه سيبويه والا فتش كنبم الظبي بغما وسهل الفرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماءها في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة لاخ فلا يرد اعتراض سم بأنه ان أراد التخخير فبعيدوا لازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للردي وان جاز كسرهما (قوله كسهل) من بانى ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرقة أو ولاية فصدره فعالة بالكسر كمتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونعب نقابة أي صار نقيباً أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو نجر نجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتيانها لفعل بالكسر لازم في الحرفة والولاية فنادر كولى عليهم ولاية (قوله وشرداخ) بمعنى نفروا من الامتناع أيضا جح جاحا وأبق اباقا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاي يقال نزا الفحل على أنشأه أي وب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال اللازمة للبناء للجهول فالتشيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر وجعله من المفتوح ايشارا للاخف وجلا على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زم كنى وأز كمه فهو مزكوم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في زم بلا همز لا المهموز لكن في نسخ منه زكه وأز كمه فهو مزكوم لا يقال أصله متعد بدليل بناءه للفعل والسكلام في اللازم لانا نقول اللازم يبنى للمجهول سماعا كجبن فيجعل هذا منهأ ويقال للمالم ينطق به لانا الاصل كان في حكم اللازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لانا ثبه ومثله نتجت الشاة وعن حاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فهذه الخمسة أفعال مبنية للفعل صورة (قوله نعب) بنون فمهمة فوحدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاي أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمجمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعبا الخ) أفاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصر يصرخا وقد ينفرد فعيل كسهل صهيلا وصعد الطائر صعيدا بمهمة فمهمة ولم يمثل لانفراد فعال كنبم الظبي بغما بالوحدة فمهمة وضبح التغلب ضباحا بمهمة فوحدة فمهمة كل ذلك بمعنى صوت أو أفعال فيختص به فعال وبالسير فعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن النظم ضابطا لكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضوم على فعيل كليلح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحاة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخيم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ملحاً مصدره ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشموني بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحيتين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كضرح ورد بان تعديهما توسع بمحذف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

أصلا

أوفعالة فمثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط وسخطا ورضى ورضا وذهب

ذهابا وشكرا وشكرا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقبوس * مصدره كقدس التقديس وزكاة تركية وأجلا *
 اجبال من نجم لا تجملا واستعنا استعانة ثم أقم * اقامة وغالباذا التنازم ويمالي الآخري مدوا فتحا * مع كسر نون النان ما افقة حيا
 هم مزوصل كاصطفي وضما * يربع في أمثال قد نالها (ش) ذكر في هذه الابيات (٣١) مصادر غير الثلاثي وهي مقبوسة

كَلِمَاتُهَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ
 فَمَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ
 مُعْتَلًا فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا
 فَصَدْرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ نَحْوِ
 قَدَسَ تَقْدِيسًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ
 تَعَالَى وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا
 وَيَأْتِي أَيْضًا عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا
 كِذَابًا وَيَأْتِي عَلَى فَعَالٍ
 بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ وَقُرِئَ
 وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا
 بِتَخْفِيفِ الذَّالِ وَإِنْ كَانَ
 مُعْتَلًا فَصَدْرُهُ كَذَلِكَ
 لَكِنْ تَحْدُفُ يَاءُ التَّفْعِيلِ
 وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ فِي صَبْرٍ
 مُصَدَّرَةٍ عَلَى تَفْعُلَةٍ نَحْوِ كِي
 تَزْكِيَةٍ وَنَذَرُ جَيْشُهُ عَلَى
 تَفْعِيلِ كَقَوْلِهِ

بات تیزی دلوها تیزی

کمانگری شہلہ صدیا

وان کان مہموز اولم یند کرہ

المصنف هنا فصاره على

تفعل على تفعل نحو خطأ

تخطيء أو تخطئة وجزأ تجزياً

وتجزئة ونبأ تنبيهاً وتنبئة

وان كان على افعول فقياس

مصـدـره علی افعال نحو

اكرم اكياما و اجل اجالا

وَأَعْطَىٰ عَطَاءَ هَذَا اِنَّمَا

يكن معتل العين فان

كان معتل العين نقلت

أصلاً لأنه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثلاً لا لازم أو المتعدي كالإخفي
 خلافاً لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدر احزن وبخل بالكسر (قوله
 ذهاباً) قياسه ذهيباً دلالة على السير لا ذهباً كما قيل (قوله وشكر شكراناً) قياسه كضرب لتعديه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامه وعظومة أو الأول فقط على الضابط المار ومثله فيج قبجاً وحسن
 حسناً والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الأول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كأن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمخبر أي وذلك كقدس الخ كما في المعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائماً وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ماضي السماع عاده الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره
 الاشمونى بذلك (قوله اجمال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملاً بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلتها أي اجمال من تجمل تجملاً وقوله الآتي
 وضم ماير بع الخ يعم ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالب الخ) ذا مبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبره لزم والجملة خبر ذا حنف رابطها أي هذا المذكور من استعاذة واقامة التاء لزمته
 غالباً أي صحبته ثلاثياً في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليكون لذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله ومايلي الخ) الآخر فاعل يلي ومفعوله مخدوف أي ومخدوف الذي يليه
 الآخر وافتتحه (قوله مع كسر) متعلق بمذ وما افتتحه حال من تلو (قوله ماير بع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المائلة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بقاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة أبنية تفعل كتجعل تجملاً وتفاعل
 كتغافل تغافلاً وتفعّل كتعلّم تلعّل وتدرج تدرجاً وتفعّل كتبيط تبيطاً وتفعّل كتمسك تمسكاً
 وتفعّل كتجور تجوراً وتفعّل كتقلّس تقلّساً وتفعّل كترهول ترهولاً وتفعّل كتعفّر
 تعفّراً والاشتر فعلى كتدلى تدلياً وتدنى تدنياً وتسلم تسلياً فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة
 الاخير كسرة فلما سبب الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضاً على تفعلة قليلاً كجرب تجربة (قوله بان
 تنزى) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أي تحرك والشبهة الجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألغيت لتحركها بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فلما
 التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضاً فشرط قلب الواو والياء ألغيت لتحرك ما بعدهما كما سيأتي في قول المصنف ان حرك التالي وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولذا سمحت العين في نحو بيان وطويل وخورق لسكون ما بعدها قلت أجاب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالجمل عليه
 وهو جواب سديد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسنداً لثنتين
 فلا يخفى خالاه على من فهم قوله ان حرك التالي الخ هذا وصرح الشارح أن المخدوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام إقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار إقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم إقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان تعويض التاء غالب

وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلمنا وتكرم تكريما وان كان في أوله همزة وصل كسرنا لثمة وزينا لثمة قبل آخره سواء كان على وزن انفعّل أو اتفعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفى اصطفاه واستخرج استخرجا وهذا معنى قوله * وما يلي الآخرون واقتحا * فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء السكامة وحذفت وعوض عنها ثاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذته والاصل استعوا اذا فتقلت حركة الواو الى العين وهي فاء السكامة وحذفت وعوض عنها ثاء فصارت استعاذته وهذا معنى قوله واستعذ استعاذته ومعنى قوله

(٣٢)

وضم ما يربع في امثال قد تعلمنا

ان ما كان على وزن تفعل فان مصدره يكون على تفعل بضم رابعه نحو تعلم تعلمنا وتدرج تدرجا (ص)

فعلا او فعلة لفعلا * واجعل مقبسا ثانيا لا أولا (ش) يأتي مصدر فعلا على فعلا كدحرج دحرجا ومرفه مرفها وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة ومرفه مرفهة (ص) لفاعل الفاعل والمفاعلة * وغير ما امر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفاعل والمفاعلة نحو ضارب ضاربا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما امر الى ان ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما امر بحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع عادلا

كفائدة واجازة واعادة فوزنها افعلة وهو مذهب الفراء والاحفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه ان الحذف الالف الزائدة فوزنها افعلة (قوله وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله وان كان في أوله همزة وصل) أي ثابتة اتصاله فخرج ما أصله تفاعل أو تفعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزاد قبل آخره الالف كاطير واطير بشد الطاء فان أصلهما اطارير واطير أدغمت الثاء في الطاء وأتى بهمزة الوصل فيقال اطارير بطاير اطارير واطير (قوله فعلا) بكسر الفاء وجوبا الى المضاعف وهو ما فاءه ولا ماله الاوى من جنس وعينه ولا ماله الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كززال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس في العربية فاعلا بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفعل بالكسر الالتقاء وتبيان وماعدا هما بالفتح كتدكار وتعداد وتغادور جمع المصنف ان التفاعل مصدر لفعل المشد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعل كذكر تذكير او تذكارا أو سماعي قولان (قوله ومرفه) يقال سرهفت الصبي أحسنت غداءه (قوله وهو المقيس فيه) أي الفعلة هو المقيس في فعل كمثل ذلك وفيما الحق به كجلب جلببة اذا صوت وبيطر يبطرة اذا عالج الخيل وقلنس قلنسة وأما الفاعل فسماع كسره ف قال في التوضيح وشرحه الى المضاعف كززال فقياسي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعل الا في حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فاعلا او فعلة لفعلا اه فقول الشارح دحرجا مجرد مثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله وبرهم) بالميم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالهميم أي تني بالباطل والردى من الشيء (قوله لفاعل الفاعل الخ) قال الدماميني والمطر داما عند سيبويه المفاعلة وأما الفاعل فقد يترك كجالس مجالسة ولم يقولوا جالسا وتعين المفاعلة فيها فاءه ياء كيامره ميامرة ويامنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشذبا يومه يوما لا ميامرة (قوله عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغير فقيه قلب وعكس انضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله ثبت) بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت قلب (قوله وشرحيقال) الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقديم معناه (قوله تملقا) بكسر التاء والميم وشذالام يقال تملقه وتعلق له تملقا وتلقا توذداليه وتلطف له قال

ثلاثة أحباب غلب علاقة * وحب تملاق وحب هو القتل

صحاح (قوله وفعله مرة) أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعلية التي للرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كاملة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالتعلم والجهل أو الصفة الثابتة

كالحسن

فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعل لا نحو *

بانت تنزي دلوهاتنزا * والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقل حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حبقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دنوت * وشرحيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعل تفعلا نحو تملق تملقا (ص) وفعله مرة كجلسه * وفعله طيمته كجلسه (ش) اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قبل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته وضربه وقتلته وقتله هذا اذا لم يكن المصدر على ثاء التأنيث

فان بنى عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئة منه قيل ففعله بكسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالثالثة (٣٣) * وشذفيه هيئة كالخمره

(ش) اذا أريد بيان المرة
 من مصدر المزيد على
 ثلاثة أحرف زيد على
 المصدر تاء التأنيث نحو
 أكرمتها كرامة ودحرجته
 دحرجة وشذ بناء ففعله
 للهيئة من غير الثلاثي
 كقولهم هي حسنة الخمره
 فبنوا ففعله من اختمر وهو
 حسن العمة فبنوا ففعله من
 تعميم (ص)

﴿أبنية أسماء الفاعلين
 والمفعولين والصفات
 المشبهة بها﴾

كفاعل صغ اسم فاعل اذا
 من ذي ثلاثة يكون
 كغذا

(ش) اذا أريد بناء اسم

الفاعل من الفعل الثلاثي
 جىء به على مثال فاعل
 وذلك مقيس في كل فعل
 كان على وزن فعل بفتح
 العين متعديا كان أو لازما
 نحو وضرب فهو ضارب
 وذهب فهو ذاهب وغذا
 فهو غاذ فان كان الفعل
 على وزن فعل بكسر العين
 فاما أن يكون متعديا أو
 لازما فان كان متعديا فقياسه
 أيضا أن يأتي اسم فاعله
 على فاعل نحو ركب فهو
 راكب وعلم فهو عالم وان
 كان لازما وكان الثلاثي

كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أى لهيئة الحدث وكيفية (قوله فان بنى عليها) أى مع الفتح لامع
 الضم ككدر ولا الكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أى ما لم بين المصدر المطلق عليها
 كشد وذو به وهى الحدة فى الشئ والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشد عظمة ودخل فى ذلك فعلة
 بالضم والفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالثالثة) أى فى غير ما بنى عليها كقائمة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالخمره) بكسر الخاء المحجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها ﴿خاتمة﴾ يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لاه مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومنه ب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح
 اللام بينهما المذكور بين كونه واوى الفاء كوعدا ولا عند طي وأما غيرهم فيكسرون واوى الثلاث
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عندا كثر العرب وأما من غير الثلاثي فالصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كخزى ومصرماه ومصرماه من رقى
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أناك بغير الكسر فاعلم وحققا
 والافتتح للمراد المصدر * وفى غيره كسرق ففعله منطلقا
 وواوى فاعصم بالكسر مطلقا * لدى غير طي جاء فاعله موثقا
 وان رمت من غير الثلاثي هذه * فجىء باسم مفعول كجبرى ومرتقى
 وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلقا

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

والله أعلم
 إضافة أبنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لأمية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لان اللامية
 لا تصح فيها أى أبنية هى أسماء للذوات الفاعلين الخ وغاب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه الياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة عجبية لان الفاعلين
 ليس وصف الالفاظ بل للذوات وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كظاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيده ما مر من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة
 ومرفوعة فاعل لانه نائبه لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للاول فقط وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الأبنية وجميع ما فيه يصلح ان يكون صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فردد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) اما حال من اسم فاعل أى
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها للدلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغذا) بمجتمعين يستعمل لازما كغذا الماء أى سال
 ومتعديا كغذرت الصبي باللبن أى ربيته وكلاهما صحيح فى تمثيله به اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضا التقيد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المسكور (قوله بل بقياسه فعل) أى ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرو بطرفه وأشرو بطرفه وأشرو بطرفه وأشرو بطرفه وأشرو بطرفه
 وكل اذ قياسهما كفرح لانها مراضان وقوله وأفعل أى ان دل على لون كحمر فهو أحرأ وخلفة أى حال

(٥ - (خضرى) - ثانى)

(ص) وهو قليل فى فعلت وفعل * غير معدى بل بقياسه فعل * وأفعل فعلا بن نحو أشرو ونحو صديان ونحو الاجهر

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكر نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة اخلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فاعيل له فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فياسا كاسم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس فزعم بأصح القوانين كاجزيم به هنا وهذا لا يقتضي اني اخلاف وقد يعتد عن ابن المصنف بأدعى الاجماع على ان فاعلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطابقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

ففعيل بمعنى فاعل ونسبه المصنف بقوله بنحو فتاة أو فتى كحليل على أن فاعلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل فعلى هذا لا نقول

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسن جفاعل معنى بها المشبهة باسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعول التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة

المتصرف أما الجامد ولا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أي سماعا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذرفعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا عن العرب (قوله) وليست مقيسة) فلا يقال ضريب وعالم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له ذلك فيليس بالفاعل (قوله) ككليم) أي وقدير ورقيم فالخاصل ان كل فعل سمع له ففعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منفي لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لا طلاقة القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمنفى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به معناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجعول والله تعالى أعلم

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالمفعول لو احدث لكن عملها أخط منه لانها لم تفقد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً لزمه الافراد والتذكير وفادته الدرام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا في المعنى والمراد استحسن الجر بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صور امتناع الجر وضعفه الآية قيل استحسن الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة طافت وقفت معرتها عليه وهو دورور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على الظرفي معناه الثابت لفاعلهما بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقيح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر (قوله فلا تقولز يدضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدى لو احدث تمتنع اضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فانما تمتنع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدرام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدرام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

جرفاعلها بها نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقولز يدضارب الاب صمرا تر يدضارب أبوه صمرا ولاز يدقائم الاب غدا تر يدقائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقولز يدضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص)

وصوغها من لازم الحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقولز يدقائم الاب بكر اتر يدقائم أبوه بكر ابل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون

الاحوال وهو المراد بقوله حاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونحوه بقوله كظاهر القلب جميل الظاهر على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٣٦) أحدهما موازن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيها والثاني سالم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكرم الاب فان كانت من غير ثلاثي وجب موازتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدا

(ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه في حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لان حسنا شبيهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما تعمل فيه بحيث يجب وكونه ذاتية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر اضارب ولا تعمل الا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمر او اسم الفاعل يعمل في السببي والاجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الاحوال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال اما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخر واغادتها الدوام عقلية كما نقله يس لوضعها لانها لما اتفقت في الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلان لأن الأصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومذهب الخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو طاهر القلب ومنطابق اللسان اسم فاعل قصده الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدي) أي لواحد والمراد العمل صورة والافنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهه أو تعديز (قوله على الحد) حال من المستكن في هذا الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد من) لم يذكر كونه للحدال والاستقبال للزوم للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وانما يشترط الاعتماد لعملها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدي أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي نصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعناه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذاتي وارتباط بموصوفها لاشتراكه على ضميره كما سيبين وتقدم منه نصري نحو أتو ليحا أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر ارب في أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجوز تقديم معمولها) أي الشبيه بالمفعول به لانه الذي يفتقران فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لانه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيد بك وائق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله اذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فائق زيد ارب مرت بضارب زيد ارب فيمتنع تقديم زيد لاني نحو لست بضارب زيد ارب زيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول أماردعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس بممكن فيه (قوله الا في سببي) أي اذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيه ما ذلك لان عملها فيهما بالجل على الفعل لا بشبهه اسم الفاعل فيجوز كونها أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما ان اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما الا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتعل على ضمير الموصوف ولو تقدير كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً بصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجليله أو بدونها كقوله

حسن الوجه طامقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفه

فاعمل طلق في الهاء المضاف اليها أو أصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفعول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فأرفعها وانصب وجمع آل * ودون آل مصحوب آل وما اتصل بهامضا أو مجردا ولا * تجر بهامع آل سامن آل خلا
 ومن إضافة التانيه أو ما * لم يخل فهو بالجواز وما (ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنها نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعول من أحوال ستة الأول أن يكون المعول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 من الجاهلية أو نحو الحسن وجه الأب وحسن وجه الأب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) إلى ضمير الموصوف نحو مررت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 إلى مضاف إلى ضمير
 الموصوف نحو مررت
 بالرجل الحسن وجه غلامه
 ورجل حسن وجه غلامه
 الخامس أن يكون المعول
 مجردا من آل دون
 الإضافة نحو الحسن وجه
 أب وحسن وجه أب
 السادس أن يكون المعول
 مجردا من آل والإضافة
 نحو الحسن وجهها وحسن
 وجهها فهذه ثلثة عشرة
 مسألة والمعمول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة اما أن يرفع
 أو ينصب أو مجرد فيحصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة وإلى هذا أشار بقوله
 فأرفعها أي بالصفة المشبهة
 وانصب وجرمع آل أي إذا
 كانت الصفة بال نحو الحسن
 ودون آل أي إذا كانت
 بغير آل نحو حسن مصحوب
 آل أي المعول المصاحب
 لأن نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وترأسهم هو محل الضمير جري في الثانية لخلو الصفة من آل مع مباشرته له وانصب على التشبيه بالمفعول به في
 الباقيين وأما اتصال الضمير بهامع قرنها بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع آل) حال من الضمير
 المجرور بالباء ودون آل عطف عليه ومصحوب آل بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الآخر وحذف ضميره
 مما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقي ستة أخرى وهي كون المعول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا إلى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال أعطاه أو مضافا إلى ضمير يعود على مضاف لمضاف الضمير الموصوف كمررت بأمرأة حسن وجه
 جاريتها جملة أنعمه فهاهنا أنعمه راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا إلى ضمير معول
 صفة أخرى كمررت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير معمولا لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لأن قوله مصحوب آل واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 أنها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثنا عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الاشموئي ويزاد عليها صور كون المعول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة امام فردة أو مشناة أو مجموعة بسلامة أو تكسير من ذكر أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لأن الصور
 الثلاثة من كون المعول نفسه ضميرا لا تعدد في جمعي التصحيح والتكسير بل مطابق جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكر أو مؤنثا ستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعذرة والباقي منه الجائر والمعتنع وستعلم
 ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل في هذه الصور على ذلك كثيرا لأن أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها جمع الضمير ما بال أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما علم بما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابها بأربعة وخمسين في كون الصفة
 بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعول ضميرا امام جمعه بال أو لا بستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ أحد وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانين يتعذر منها مائة
 مائة لأنه يضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفاعلية كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيهها
 بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحته ثلاث صور الموصول
 والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذلك يدخل تحته المضاف للموصول أو

أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المعول مضافا أو مجردا من الف واللام والإضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعول
 المضاف إلى ما فيه آل نحو وجه الأب والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف إلى ماضيف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه غلامه
 والمضاف إلى المجرد من آل والإضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجر بهامع آل الخ إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع
 منها اذا كانت الصفة بال

للموصوف أو لضمير عائد على مضاف لمضاف لضمير الموصوف أو لضمير معمول مضافة أخرى فتحت ثمان صور كما سي (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الأسموني وضابطها كل ما لم يزم عليه إضافة الصفة المحلاة بأل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها والضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للنكرة في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيد تخفيفا في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال إعطائه كما صرح في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والجاز لحصول التخفيف بخلاف اللون كما صرح وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فرفع بها الخ أي وما لم يخل من أل ولا من الإضافة لتاليها ولو برأسطة ضميره فهو بجواز الجر وسما هذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للسته والثلاثين التي في خلوا الصفة من أل فالجمله ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره ثم زيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان الموصوف بنبرأل كزيد أو الجار كمررت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير مافيه أل كما صرح عن التسهيل ومنه قوله

سببتي الفتاة البضة المنجردة * لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بحر كشحه لا ضافته لضمير مافيه أل وهو المنجرد أي البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشدة الضاد المحجمة رقيقة الجارية مثناة والكشع ما بين الخاصرة والضلع ومرفى الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه جاريتهما الجيلة أنفه فحل منع جرها إذا كان الموصوف خاليا من أل كزيد وهند والجاز اه وفيه نظر ظاهر لما صرح في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذو أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير المحلى بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به أولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جرحه كجرح الخ) لكن منه القبيح وضابطه أن ترفع الصفة بأل أولا نكرة وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب ووجهه أب أو وجهه أب لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإنما جازت لتقدير ضمير فيها ودونها في القبح رفع معمول بأل ومضافا لما هي فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجهه أو وجهه الأب أو حسن الوجهه أو وجهه الأب لأن خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الأب أو وجهه أو وجهه أب أو ماتحت نقابه أو تجر هاسوى المعرف بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه ووجهه الضعف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية مافيهام من شبه إضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو أنفعال في النفس عند شعورها بما يخفى شبيهه ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في الشرع فإما ضرورته إلى مخاطبين نحو فما أصبرهم على النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وإما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث تعجب ربنا من قوم يقدون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤسرونهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لاجله كما يشبهه قول الشارح بعد ما للتعجب أو حال من فاعل انطق أي ذا تعجب

أربع مسائل الأولى جر معمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر معمول المضاف إلى ماضيف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه غلامه الثالثة جر معمول المضاف إلى المجرد من أل والإضافة نحو الحسن وجهه أب الرابعة جر معمول المجرد من أل والإضافة نحو الحسن وجهه غلامه ولا تجر بها أي بالصيغة المشبهة إذا كانت الصفة مع أل إما خلا من أل أو خلا من الإضافة لما فيه أل وذلك كما سأل الأربع وما لم يخل من ذلك يجوز جرحه كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهه والحسن وجهه الأب وكما يجوز جر معمول ونصبه ورفعها إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو حى بأفعل قبل مجرور بها

وتألف فعل انصبه كما أو في خيلينا وأصدق بهما (ش)

للتعجب صيغتان احدهما ما فعله والثانية أفعل به واليهما أشار المصنف بالبيت الاول أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد ما أوفى خليلينا وحيى بأفعل قبل مجرور بباء نحو أحسن بالزيدين وأصدق به فقام به يدأوهى نكرة تامة عند سيديويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائدا على ما وزيد أفعل أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ

(٣٩)

وكذلك ما أوفى خليلينا وأما فعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر ومعناه المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا انفصلت به بياء المتكلم نحو ما أفقرنى الى عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه فى قوله ومستبدل من بعد غضبى صريفة

فأحر به من طول فتر وأحرى أراد وأحرى بنون التوكيد الخفيفة فابدها ألفا فى الوقف وأشار بقوله وتلوأفعل الى أن تالى أفعل ينصب لصكوته منه ولا نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قسمناه من أن مانكرة تامة هو الصحيح والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التى بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذى أحسن زيدا شئ عظيم وذهب بعضهم الى انها استهلامية

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى الموقب لهما عند النحاة والافعال صيغ كثيرة قسما نحو كيف تكفرون بالله سبعا مائة الذين آمنوا ولا ينجس لله دره فارسا وغير ذلك وسياقى فى باب نعم ونفس صيغة وهى فعل بالضم كشرى وظرف (قوله فقام بهما) ويجب تقديمه اجازة لجرىانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدد لان التعجب انما يكون فيما يحتمل سببه فينبغي فيه التذكير والمسوق للابتداء قصد الابهام كفى التسهيل (قوله ضمير مستتر) أى وجو يا عابد على ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غائبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانحى عنه معنى الجمل الخ واستعمله فى التعجب عما يستحيل كونه مجعولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجاءة نحو ما أقدر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب سواء كان مجعولا وله سبب أولا كما قاله الرضى فلا يراد أنه تعالى عظيم لا يجعل جاعلا لا يجمع هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لقلنا متى شئ أعظم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عابها وهو مصوغ عنه وأذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا شئ جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقول الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ذلك التقدير بيان لما حقيق التركيب أن يكون مفيد له والافعال لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حقيق التركيب أن يكون عليه وان لم يندفع به فاستعمله فى التعجب حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيره فاقبل أما اذا أريد به فى جانه تعالى الاخبار بأنه فى غاية العظمة وان عظمتها متماخرا فيها العقول لقصد انشاء عليه بذلك فجوز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد به مزة العيرورة أى صار ذا حسن فهو فى الأصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضى الى الامر ليكون بصورة لانشاء فقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليكون بصورة المفعل به كاسم بى يدر فعلا لفتح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحب البنات أن تكون المفضلة أى بان تكون لاطراد الحنفى معها وصار فى حكم الفضلة فلم يؤثرت الفعل له وجاز حذفه لقرينة كاسمياتى وأما الباء فى فاعل كفى فلا تلزم كقوله * كفى الشيب والاسلام لراى ناهيا * فلذا لا تبصره كالفظة الا فى عدم التأنيث له دون الحذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما زوده مصغرا فى قوله

* يا ما أميلح غز لا ناشدن لنا * فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بوزرب والغضبى بمجتمتين فوحدة بوزن سلمى المائة من الابل كفى الصحاح وتعقبه فى القاموس بانه تصغير والصواب انه بالمشناة التحتية بدل الموحدة وصريفة تصغير صريفة وهى نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحس بالمشناة التحتية أى به حذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحس بذلك المستبدل وما أسقته بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكتبه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الاليل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة تركه فاعل الفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا له قول ثالث كقول سيديويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر الميم أى يتضح والمراد به مطلق الظهور لانه لا يضرط الوضوح الحقيقى قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيدا وذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التى بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شئ أحسن زيدا عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استفتح * ان كان عند الخلف معناه يضح (ن)

يَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَجَبِّ مِنْهُ وَهُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ أَفْعَلٍ وَالْجُرُورُ بِالْبَاءِ بَعْدَ أَفْعَلٍ إِذَا دُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلُ فِثَالِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ
أَرَى أَمْ عَمْرٍو دَعَا قَدْ تَحْدَرَا * بَكَاءَ عَلَى عَمْرٍو مَا كَانَ أَصْبَرَ التَّقْدِيرُ مَا كَانَ أَصْبَرَ هَذَا خَذْفُ الضَّمِيرِ وَهُوَ مَفْعُولُ أَفْعَلٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِمَا
تَقَدَّمَ وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ التَّقْدِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَبْصَرَ بِهِمْ خَذْفُ بِهِمْ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمُنِيَّةَ يَلْقَاهَا * حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَاجْدِرْ أَيْ فَاجْدِرْ بِهِ خَذْفُ الْمُتَجَبِّ مِنْهُ بَعْدَ أَفْعَلٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْطُوفًا عَلَى أَفْعَلٍ مِثْلُهُ
وَهُوَ شَاذٌ (ص) وَفِي كَادَ الْقَعْلَيْنِ (٤٠) قَدْ مَالَزَا * مَنَعٌ أَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ حَتْمَا (ش) لَا يَتَصَرَّفُ فَعَلًا

التعجب يدل يلزم كل منهما
طريقة واحدة فلا يستعمل
من أفعل غير الماضي ولا
من أفعل غير الامر قال
المصنف وهذا لا خلاف
فيه (ص)

وصفہما من ذی ثلاث
صرفا
قابل فضل تم غیر ذی انتہا
وغیر ذی وصف یاضہی
اشرا

وغير سالك سبيل فعلا
(ش) يشترط في الفعل
الذي يصاغ منه فعلا
التعجب سبعة شروط
أحدها أن يكون ثلاثيا
فلا يبنيان مازاد عليه

نحو دخرج وانطلق
واستخرج الثاني أن يكون
متصرفا فلا يبينان من
فعل غير متصرف كنعم
وبئس وبئس وليس
الثالث أن يكون معناه
قابلا للمفاضلة فلا يبينان
من مات وفني ونحوهما اذ لا
مزية فيها لشيء على شيء
الرابع أن يكون تاما واحترز

بالمهلة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أى من وصفه أو فعله لأن التعجب انما هو من ذلك لا من ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لا فى نحو ما أحسن زيداً وأحسن زيداً لعدم الدليل عليه ولا فى يجوز يدمأ أحسن زيداً لأن التفتوت نكتة الاظهار فى مقام الاضمار وهى التفعيم (قوله حذف بهم) أى لأن لزوم جر كسائه صورة الفضلة وان كان فاعلاً وقيل لم يحذف بل استقر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان يلتق الخ) التمثيل به لجواز الحذف فى أفعاله به يقتضى أن الشرط وجود مطلق دليل على المحذوف وهو الوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآلية فهذا البيت شاذ (قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى ثلاث وقابل صفة لفعل المقدر أحوال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطاً لانه جعله موضوع الشرط فلا يصح ان لا يفعل له كالحار قيل والجلف فلا يقال ما أجره وما أجلفه لكن فى القاموس جلف جلفاً كفتح فرحاً وخلافة صار جافياً غليظاً فأثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ ما أتقاه وما ملأ القرية من انقى وامتلأ واختانف فى أفعال ككرم وأظلم فأجاز سيبويه مطلقاً واختاره فى التسهيل وقيل ان كان همزة لغير النقل نحو ما ظلم الليل وقيل بالمنع مطلقاً (قوله متصرفاً) أى تصرفاتاً ليجزى نحو يدع ويذر (قوله للماضلة) أى الزائدة والنقص ويظهر ذلك فى أوصافه تعالى من حيث ان مطلق العلم والقدرة مثلاً قابل لذلك وان كانت فى جانبه تعالى لا تقبله (قوله منغياً) أى لالتباسه بالثبت (قوله ما عاج الخ) مضارع يعيىج أن يتفجع اما عاج يعوج بمعنى مال يعيل فيعجى فى الاثبات أيضاً ومجىء الاول فى الاثبات نادراً كقوله

ولم أر شيئاً بعد ليلى الله * ولا مشرباً أروى به فاعرج

أى فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أى لالتباس أفعل التفضيل بوصفه فهو هو
والتعجب لاشتراكهما فى أمور كثيرة (قوله فلا تقول مأسوده) وكذا مأسوم عمرا ومأصفر هذا
الطائر ومأبيض هذه الحمامة ومأجر هذا الفرس إن أردت اللون فى كل ذلك فإن أردت السيادة والسمير
أى الحديث لا يلاوصف بالطائر وببيض الحمامة ونتن فم الفرس جازا سقاطى أى لانه يقال جرابزون بالسكسر
يحمجر جراب كفجر فبحر فحرا إذا أنتن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يا فارس جراب فاده
فى الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فإن أمن اللبس جاز كما فى التسهيل بأن كان الفعل لازما للمناء للمجهول
فتقول مأعناه بحاجتك ومأزهاه علينا وكذا إن قامت قرينة على أنه من فعل المفعول (قوله وأشد)
بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلها شد الثلاثى كذا كره الناظم فى شرح العدة لا اشتد
حتى يردانها مشاذان فكيف يتوصل بهما إلى القياس وأما أشد الرابعى فلم يسمع إلا ما قاله فى الصحاح
والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة ويبعد أن يبنى منه نحو ما شد استخرجه (قوله يخالف ما

بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيداً قائماً

وأجابه الكوفيون الخامس أن لا يكون منقيا واحترز بذلك من المنفى لزوما نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود وفهو أسود وحرقه وأجره والعيوب كحوله فهو أحول وعور فهو عور فلا تقول ما أسوده ولا ما أحرقه ولا ما أحوله ولا ما عوره ولا أعوره ولا أحوله السابع أن لا يكون مبنيا للمفعول نحو ضرب زيدا فلا تقول ما ضرب زيدا تبريد التعجب من ضرب أب وقع به لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أب وقعه (ص)

وأشد وأشد أو شبيههما * يخالف ما بعض الشروط عندما

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد فعل جره بالينجب (ش) يعني انه يتوصل الى التنجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدد ونحوه ينتصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعول لا ويجز بعد فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخراجه واشدد بد حرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح عوره وما أشدد حرجته واشدد بحمرته (ص)

وبالنسبة الى ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التنجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها حكم بنسبه ولا يناس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنوا فعل (٤١) من فعل زاء على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للمفعول وكقولهم ما أحقه فبنوا أفعال من فعل الوصف منه على أفعال نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعال وأفعال من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما وفصله بظرف او بحرف جر

مستعمل والخلف في ذاك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التنجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيد أحسن ولا زيد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما باجني فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره تقول ما أحسن زيد ما تريد ما أحسن ما را زيد

(الخ) وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربا ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاق بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للنفى والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد واشدد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتوجب منهما البتة اه لكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر ابله وما أشد عبده فلا يؤول بالمصدر بعده (قوله او بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني خلافا اه صبان (قوله بأجني) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد او غير الفاعل في أفعال به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالسا زيدا ولا أحسن جالسا زيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المعمول لغير فعل التنجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن زيد ما را فان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك بحال اما المعمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والشه وراخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الا أن يقال هو تمثيل لجرور الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهيجاء) بالمد والقصر أي الحرب واللزبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لربة وهي الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الميم وفيها أي الكرم (قوله أعز علي) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعز بأن أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أي ما أحرى الرؤية صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومد من القرع للابواب أن يلجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذفته منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا والاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحرى الفوز بالطوب بالصابر وما أحرى الولوج أي الدخول لمن قرع الابواب أي الملازم له والله تعالى أعلم

(نعم وبشس وما جرى مجراهما)

أي في افادة المدح والذم كقيد اوساء وجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولوقال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضري) - ثاني) ولما أحسن عندك جالسا تريدا أحسن جالسا عندك فان كان الظرف أو الجرور معمولا لفعل التنجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التنجب ومعموله خلاف والمشهور المنصور جوازه خلافا لا لافش والمبرد ومن وافقه ما ونسب الصيمري للتعليح الى سيبويه وما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها أو كرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقدمر بعمار ففسح التراب عن وجهه أعز علي أبا اليقظان ان أراك صريعا مجذلا وما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال نبي المسادين تقدموا * وأحب اليينا أن يكون المقدما * وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبشس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم وبش رافعان اسمين * مقارنى آل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقي الكرماء
ويرفعان مضمر افسره * ميمز كنعم (٤٢) قوما معشره (يش) مذهب جهور النحويين أن نعم وبش فعلان

بدليل دخول تاء التأنيث
الساكنة عليهما نحو
نعمت المرأة هند وبشت
المرأة دعدو ذهب جاعة
من الكوفيين منهم الفقراء
الى انهما ايمان واستدلوا
بدخول حرف الجر عليهما
في قول بعضهم نعم السير
على بش العير وقول
الآخر والله ما هي بنعم الولد
نصرها بكاء وبرها سرقه
وخرج على جعل نعم وبش
معمولين لقول مخدوف
واقع صفة لموصوف مخدوف
وهو المجرور بالحرف لانهم
وبش والتقدير نعم السير
على غير مقول فيه بش
العير وما هي بولد مقول فيه
نعم الولد مخدوف الموصوف
والصفة وأقيم المعمول
مقامهما مع بقاء نعم وبش
على فعليتهما وهذان
الفعلان لا يتصرفان فلا
يستعمل منهما غير الماضي
ولا بدلهما من مرفوع هو
الفاعل وهو على ثلاثة
اقسام الاول أن يكون
محلى بالالف واللام نحو
نعم الرجل زيد ومنه قوله
تعالى نعم الدولى ونعم
النصير واختلاف في هذه
اللام فقال قوم هي
للجنس حقيقة فحدث

لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم
زيد بكنا ينعم به فهو ناعم وبش زيد يديأس فهو بائس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لماسيأتى
وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبش وغير صفة ورافعان خبر لمخدوف أى همارافعان
لانعتان لفعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو اجنبى من المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة
لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذى (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف
الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى انهما ايمان) أى بمعنى المدح والمذموم وبنيا على الفتح لضم ضمهما
معنى الانشاء وهو من معاني الحروف ولا يردان المفيدة الجلة بجماعها لانها العمدية فى افادته فهمامة مبتدآن وما
كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى
المدح والرجل زيد أفاده فى البسيط قال سم وبش النظر فى نحو نعم رجل لاز يد فى حتمل أن رجلا تميز للنسبة
التي فى ضمن نعم لكونها بمعنى المدح أى المدح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد
ونحوه فيما استدلووا به لانه تابع للجرور أى ما هي بالمدح والولد فان كان مراد بالرفع فاعله مقطوع عما قبله
(قوله على بش العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحار وجعه أعيار كبيت وأبيات والانتى عبرة
(قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببيت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصر بأها
مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ تستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا
أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء وبالزى بمعنى السلب والاختار قهرا
ومنه قولهم من عز برأى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهرا جهازا كالرجل بل سرقة خفية
(قوله لا يتصرفان) أى لخروجهما عن أصل الافعال من افاداة الحذف والزمان ولزومه انشاء المدح والذم
على سبيل المبالغة والانشاء من معاني الحروف وهى لا تتصرف فكنا شبهها (قوله للجنس) أى فى
ضمن جميع الافراد فهنى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه أى يد مدخوها جميع أفراد
الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله مدح تبعالز يد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه
قيل مدح جنسه لا حله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح
طارعا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة فى قولك نعم
الرجل زيد وبش الرجل عمر ولا ان الجنس الواحد صار مدحاً ومنه وما عاوا جيب باختلاف جهتي المدح
والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى من سلامن اطلاق العام على الخاص لان وضع
الاستغراقية العموم وقدأر يد بها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات أو
بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجماع الاحاطة فى كل فغير هذا الفرد ليس مدحاً لا قصدا ولا تبعاً
(قوله للعهد) أى الذهنى لان مدخوها فرد منهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم قسم ذلك الفرد بعد اتمامه
بز يد مثلاً تفخيماً للمدح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو
فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كذا كر وكذا ان آخر
وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقديمه رتبة لان أعرب خبر المخدوف أو مبتدأ خبره مخدوف ولا تنافى بين
العهد والانشاء لتعاقب الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالمدح (قوله مضافا الى ما فيه آل)
أى أو مضافا لمضاف ما فيه آل كقوله * فتعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالبد كرتكون قد مدحت من مرتين
وقيل هي للجنس مجازا وكانك جعلت زيد الجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقي الكرماء
ومنه قوله تعالى ولنعم دار المتقين الثالث

ان يكون مضمرا مفسرا بشكركه بعده منصوبية على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر يفسر قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان

(٤٣)

ما هي فيه كقول * فنعم أخواهل يجارونهم شباهها * فالصحيح لا يقاس عليه وإضافته للشكركه ضرورة عند الجمهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أي مستترا لازما للأفراد فلا يبرز في تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذزه بالباء الزائدة في نعم بهم قوما كما حكاه الفارسي ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو نعماء يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لأن لفظه ومعناه لا يتضحان إلا بشئ منتظر بعد وشد تأكيده في نعم هم قوما أنهم ومثله في كل ذلك ضمير الشأن وهل إذا فسر بمؤث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأة هند أو جوازا أو تمتنع أقوال (قوله مفسرا بشكركه) أي عامة متكررة الأفراد فلا يجوز نعم شمساهند الشمس إذ لا ثاني لها إمام نعم شمساهند هذا اليوم فيجوز لتعدد أيامه ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل وتقديره على الخصوص وشذوذ نعم زيد رجلا ومطابقته للخصوص أفرادا ونذكرها وغيرهما وقوله آل المعرفة لأنه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر بصلاحية لها فخرج مثل وغيره وافتعل من وجوز المصنف حذفه إذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعل وهي الموضوع يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أي خبره الجلة قبله على ماسيأتي والرابطة إعادة المبتدأ بمعناه أن أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للبنتا وغیره أن أريد به الجنس (قوله وهو الماعل) أي واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أي محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فحول اسناد نعم عن القوم إلى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تشكيكه وكذا نعم رجلا زيد (قوله بشئ للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه مما قبله أي أبلس وذريته (قوله لنعم موثلا) أي ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والآخر بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهي الحقد (قوله تقول عرسي) أي زوجتي والعورمة بالعين المهملة الصياح والصخب ولي بمعنى ممي والشاهد في بشئ امرأ أو المارة بفتح الميم والراء لغ في المرأة ففاعل بشئ الثانية لانها بال وحن في المخصوص من كل منهما للاشعار به أي بشئ امرأ أنت وبشئ المرأة أنا (قوله وفاعل) بالجر عطف على تمييز أو جلة ظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أي لعدم إيهام الظاهر حتى يميزوا ولما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ورد بأن رفع الإيهام غير لازم للتمييز فقد رددنا لذكره التأكيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا

فكندا ما ورد من هذا (قوله والتعليقون) نسبة لتغلب بالغين المحجمة كتضرب السكن تفتح لامة في المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كما قاله الجوهرى وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بشئ وخلا تمييزه مؤكدة وخلفهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز الضمير كما مر والراء بفتح الزاي وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطوق صيغة مبالغة من المنطق يستوي فيه المذكور وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التي أعظم عجيزتها بازاءها قاله العيني وفي القاموس المنطوق بالبليغ والمرأة المتأثرة بحشية أعظم عجيزتها اه وكان الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تحزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد في زاد آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزاد أهلك هو المخصوص وقيل زاد ما فعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخوه فلا شاهد فيه (قوله فتقول نعم ما) أي بلا دغام ونعما أي بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهي اما

نعم قوما معشره قوله تعالى
بشئ للظالمين بدلا وقول
الشاعر

لنعم موثلا المولى إذا حذرت
بأساء ذي البنى واستيلاء

ذي الاذن

وقول الآخر تقول عرسي
وهي لي في عومره

* بشئ امرأ أو أنتي بشئ
المرة (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *

فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختلاف النحويون

في جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر في نعم

وأخواتها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيبويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتعليقون بشئ الفحل

خلفهم

خلا واهموز لاء منطبق

وقول الآخر

تزود مثل زاد أهلك فينا

* فنعم الزاد زاد أهلك زاد

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا نكحونم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينه وبين التمييز

انفاقا نحو نعم رجلا زيد

(ص)

وما يميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعده نعم وبشئ فتقول نعم ما ونعم ما وبشئ ما ونعمه قوله تعالى ان تبدوا الصلوات فذمها هي وقوله تعالى بشئما اشتروا به أنفسكم واختلاف في ما هذه فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا من باب خبر عن خبرا * أو خبر اسم ليس يبدأ بها
 (ش) يذكر بعد اسم وفاعله اسم مفعول هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه نحو نعم
 الرجل زيد بنس الرجل عمر ونعم غلام القوم زيد بنس غلام القوم عمرو ونعم رجلا زيدا بنس رجلا عمرا ونعم

اعرابه وجهان مشهوران
أحد هما أنه مبتدأ والجملة
قبله خبر عنه والثاني أنه
خبر مبتدأ محذوف وجوبا
والتقدير هو زيد وهو عمرو
أي الممدوح زيد والممدوم
عمرو ومنع بعضهم الوجه
الثاني وأوجب الأدل وقيل
هو مبتدأ خبره محذوف
والتقدير زيد الممدوح
(ص)

من ذی ثلثة کعب
(مسجلا)

بشرط

معاملة نعم وبش في جميع ما تقدم له من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد
ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقدمثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز تحويل علم
وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال ابقته على كسرة عينها ولم تحوّلها الى الضم فلا يجوز لنا تحويلها
بل نبقّيها على حالها كما بقوها فنقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حبذا الفاعل ذا *
وان تردد ما قل لا حبذا (ش) يقال في المدح حبذا زيد وفي الذم لا حبذا زيد كقوله ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت محي فلا حبذا هيا
واختلف في اعرابها فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن
(٤٥) برهان وابن خروف وزعم انه ذهب

سيبويه وان من قال عنه
غيره فقد أخطأ عليه
واختاره المصنف الى ان
حب فعل ماض وذا فاعله
وأما المخصوص فيجوز
أن يكون مبتدأ والجملة التي
قبله خبره ويجوز أن يكون
خبر المبتدأ محذوف
والتقدير هو زيد أي
المدح أو المذموم زيد
وذهب السرد في المقتضب
وابن السراج في الاصول
وابن هشام اللخمي
واختاره ابن عصفور الى
أن حبذا اسم وهو مبتدأ
والمخصوص خبره أو خبر
مقدم والمخصوص مبتدأ
مؤخر فركبت حب مع ذا
وجعلنا اسما واحدا وذهب
قوم منهم ابن درستويه
الى ان حبذا فعل ماض
وزيد فاعله فركبت حب
مع ذا وجعلنا فعلا وهذا
أضعف المذهب (ص)
وأول ذا المخصوص أيا
كان لا

بشرط صلاحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله معاملة نعم الخ) لكن فعل
يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه اشرابه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه
من ال نحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم
حب بالزور الذي لا يرى * منه الاصفحة أولم
واثنان في فاعله المضمم جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا كافي
نعم والى زيد كافي فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الذين كرم رجلا على الاول وكرمو رجلا على
الثاني فقول المصنف كنعم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي
فتتلازم أحكام بنس كاشير له الشرح واستظهره السامعي قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فرادها بالذكر
(قوله لان العرب الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح
التشثيل بعلم (قوله ومثل نعم حبذا) أي حب من حبذا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي
الفعلية على الاصح والمضى والجود وتزيد باسعارها بان الحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على
الحضور في القلب وتغارقها في جواز دخول لاعليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله الفاعل ذا)
وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة (قوله
أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعلاه بعلى (قوله وجعلنا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب
الاسمية على الفعلية مع تركبهما منها الشرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا اتبعه
لا بمعنى أعط كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص والباذا أي تابعه والاسم شرط
منصوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذات حذفت فاءه
للضرورة (قوله بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وان قدم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيدا
مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما من (قوله الصيف الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد
تفريقه فيه والصيف بالنصب ظرف لضيعة بكسر التاء خطا بالمؤنث وأصله ان امرأة طلقت زوجا غنيا
لكبره وأخذت شابا فقيرا فلما جاء الشتاء أرسلت للاول تطلب منه لبنا فقال ماذا كراي ضيعة اللابن في زمن
الصيف فكيف تطلبينه الآن فقالت هذا ومنذ قد خيرا أي هذا الشاب ولبنه الخالوط بالماء خيرا من ذلك الشيخ
الغني (قوله أو فجر) الفاء زائدة لاعاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي وان
شئت فجر (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي وانضمم الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

تعدل بذاتها ويضاهي المثالا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتد كبير والتأنيث
والتثنية والجمع فلا يغير هذا التغيير المخصوص بل يلزم الافراد والتد كبير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكما تقول الصيف ضيعة
اللابن للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا يغيره تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان والهندان والزيدون
والهندات فلا تخرج ذاعن الافراد والتد كبير ولو خرجت لقليل حبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا الهندان وحب أولئك الذين
وألهندات (ص) وماسوى ذا لرفع بحب أو فجر * بالباودون ذا انضمام الحاء كثر
(ش) يعني اذا وقع بعد حب غير ذا من الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

والجر بباء زائدة نحو حب بز يد وأصل حب حبب ثم أذغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذاء حب ففتح الحاء فتقول حبنا وان وقع بعدها غير ذاء جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حبز يد وحبز يد وروى بالوجهين قوله فقالت اقتلواها عنكمو بزاجها * وحب بها مقتولة حين نقل (ص) ﴿أفعل التفضيل﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعل فتقول زيدا أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيدا وما أكرم خالد ما امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبش ولا من فعل لا يقبل المقابلة كانت وفي ولا من فعل ناقص كان وأخواتها ولا من فعل منفى نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو جرو عور ولا من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب وجن وشمنه قولهم هو أخصر من كذا فبنوا أفعل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وبيض من اللين فبنوا أفعل التفضيل شذوذاً من فعل الوصف منه على أفعل (ص)

ومابه إلى تعجب وصل لما نفع به إلى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشده ونحوها

(قوله وجره بباء زائدة) كافي فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذات كون من بابه بخلاف فاعل ثم كاسر (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقي على أصلهما بالتركيب جاز الوجهان كافي التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الفاعل كسب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيدا بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كافي التوضيح (قوله فقلت اقتلواها الخ) أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب اذا مزجته به لانه يكسر حدته والشاهد في وجب بها مقتولة أي بمزوجة فالهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿أفعل التفضيل﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعل تكثير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو واسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعل التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعل مخرج لغ- يره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقدرا لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذف هزنتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفعل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ إلى الانسان مامعا * وهو قليل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعل الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعظامهم للأراهم وأولاهم بالعرف وهم اشاذان عند من يمنعه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان هزنتهما كذلك وهذا المكان أفقر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان هزنته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجعولا لازوما فيجوز كآت أزهي من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحيين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لازوما خلافا لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيار الان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما نفع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في

التعجب

وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط

بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجه من زيد وكما تقول ما أشد حرته تقول هو أشد حرة من زيد لكن المصادر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص)

وأفعل التفضيل صلة أبدا * تقدرا أو لفظا من ان مجردا (ش) لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

فلا بد ان تتصل به من لغظا أو تقدير اجارة للفضل عليه نحو زيدا أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من وعمرورها
للدلالة عليهما كقوله تعالى أناأ أكثر منك مالا وأعز نفرا أي وأعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بأل أو مضافا
لا تصحبه من فلا تقول زيدا افضل من عمرو ولا زيدا أفضل الناس من عمرو أو أكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبرا كآلية
الكرينة ونحو هارو وكثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا *

فأجل فؤادى فى هواك مضلا

فأجل أفعل التفضيل وهو

منصوب على الحال من

النساء فى دنوت وحذفت

منه من والتقدير دنوت

أجل من البدرو قد خلناك

كالبدرو يلزم أفعل التفضيل

المجرد الافراد والتقدير كبر

وكذلك المضاف الى

نكرة والى هذا أشار

بقوله (ص)

وان المنكور يصف

أوجدا

ألزم تذكرا وأن يوحد

(ش) فتقول زيدا أفضل

من عمرو وأفضل رجل

وهذا أفضل من عمرو

وأفضل امرأة والزيدان

أفضل من عمرو

وأفضل رجلين والهندان

أفضل من عمرو وأفضل

امرأتين والزيدون أفضل

من عمرو وأفضل رجال

والهندات أفضل من عمرو

وأفضل نساء فيكون

أفضل فى هاتين الحالتين

مذكرا مفردا ولا يؤنث

ولا يثنى ولا يجمع (ص)

وتأول طبق والمعرفة *

أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة

هذا اذا نويت معنى من وان *

لم تنو فطبق ما به قرن (ش)

اذا كان أفعل

التفضيل بال لزم مطابقته لما قبله فى الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيدا

أفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذا الفضلى

والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند

الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترب به من فلا تقول زيدا افضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثير منهم حصى *

التعجب فاعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هذا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤولا
كما هو فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفى ذكر المنفى نظر
لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكنا هذا ونحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا
قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما إلا بمفعول
أفعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بأل وما اتصل بها كقوله

ولغوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خير

والموهبة نكرة يستنقع فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه
لا بداء الغاية فى الارتفاع فى الخير أو الخطا فى الشر وقال المصنف للجائزة فعنى زيدا أفضل من عمرو انه
جاوز عمر فى الفضل لا لا بداء والاجازان يقع بعدها الى لا انتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به
لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ فى التفضيل اذ المعنى ابتداء زيدا فى الارتفاع من عمر الى ما لا نهاية له
واذا بنى أفعل عما يتعدى بمن جاز تقديرهما على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب
من عمرو من كل خير (قوله للدلالة عليها) أى فيجتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أى التى الكلام
فيها وهى الجارة للفضول لانها انما تذكر توصلا لمعرفته مع المجرد وهو مذكور فى المضاف صريحا وفى المحلى
بال حكما لانها عهدية لتقدم ذكر مدخولها لفظا أو حكما وذلك يشعر بالفضول (قوله وأكثير ما يكون
ذلك) أى حذف من وعمرورهما من المجرد للقرينة (قوله خبرا) أى ولو منسوخا (قوله دنوت
أجل الخ) اشارة الى أن كالبدر مفعول ثان لخلناك أى ظنناك (قوله ألزم تذكرا الخ) أى لان
المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا أبانواس فى قوله
كان صغرى وكبرى من فقا قهما * حصاء على أرض من الذهب

لان حقها أصغر وأكبر لانه مجرد وسياقى الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد فى التنكير فاعطى حكمه
من امتناع مطابقته لوصف لكنها تعجب فى المضاف اليه كالمثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا
أول كافرين به فتقديره أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعل
التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيدا أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله
وتأول طبق) أى وتالى آل مطابق لما قبله لان قرينه بها أضعف شبهه بأفعل التعجب (قوله عن ذى معرفة)
تعريض برى قول ابن السراج الآتى (قوله معنى من) أى الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى
لها بل لافعل وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد
لكن فيه خلاف كما سياتى (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلى بضم فسكون
والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترب به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو
محترز قوله أولا لان جرد حقها أن يذكر هناك كافى نسخ (قوله ولست بالاكثير الخ) بناء الخطاب وحصى

وتأول طبق والمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة هذا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فطبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعل
التفضيل بال لزم مطابقته لما قبله فى الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيدا أفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذا الفضلى
والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند
الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترب به من فلا تقول زيدا افضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثير منهم حصى *

وانما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقا بمحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

دخلت عليه الاف والالام والتقدير ولس بالاكثرا كثر منهم وأشار بقوله ولا معرفة أضيف الى أن أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندان أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالقرون بالالف واللام فتجب مطابقتها لما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل القوم (٤٨)

أى عدد اتميز لا كثر والكثير بالثلثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أى على المضاف اليه خاصة (قوله أحسن الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدهم مفعول أول ولوطابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للاضافة وبأوه لساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك ج المنال) الأولى نفسير الجعل بالتمكين كافي البياض أى كابر مجرميها مفعوله وفي كل قرية نظرية لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا أى كابر مجرميها مفعوله الأول وفي كل قرية الثاني ففيه ركة ونوهين للعنى والشاهد اضافة كابر مجرميها مع مطابقتها لموصوفه المقدر أى قوما كابر الخ وهذا ما يرد قول ابن السراج ردوا واضحا فان أجاب بأن كابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرمها مفعول أول لزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة وهي ممنوعة فان قال ان كابر ممنوى اضافته للمعرفة أى كابر هار وقع فيما فرمنه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزمخشري انما جمع أحسن لانه قصده الزيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأ بشد الطاء المهمة اذا مده وسهله والاكتناف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أى على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أى عليه وعلى غيره ولم يقصد تفضيل أصلا بان أول باسم فاعل وأصفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما الشبه بالمعرف بأل في التعريف وخلوه من لفظ من ومعناها وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قریش أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لجاز فتأمل والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل في المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لانه أرزاق الجند والاشج بالجمع هو عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت في وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهم منهم لالتفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم في المضاف الى معرفة ولا خلاف في جواز عروءه عن التفضيل مع وجوب مطابقتها حينئذ وأما هذا في المجرد عن ال والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتى واذا عرى المجرد عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة جملا على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبى نواس وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحنا (قوله أى هين) أى لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله اذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

أوالهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الاول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان في القرآن فن استعماله غير مطابق لقوله تعالى ولتجدنهم أحسن الناس على حياة ومن استعماله مطابقا لقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقا الموطون أكنافا الذين بالقون ويؤلفون فالذين أجزوا الوجهين قالوا الافصح لمطابقة وهذا صيب على صاحب الفصح في قوله فاخترنا أفصحهم قالوا وكان ينبغي أن يأتى بالفصحى فيقول فصحاءهم فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقوظم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عاد لابنى

مروان والى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا اذا نوى على معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من أى اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به قبل ومن استعمال صيغة فعل التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بالعجز اذ جشع القوم أعجل أى ألم أكن

بجملهم وقوله ان الذي سمعك السماء بنى لنا * بيتا دعائه أعز وأطول أي عزيزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعنى هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عزيزة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا يجزئ ذلك له (ص)
وان تكن بتلوم من مستغفها * فلهما كن أبدا مقدا كمثل من أنت خير ولدي * اخبار التقديم ثم زاوردا (ش) تقدم ان
أفعل التفضيل اذا كان مجر داجي بعده من جارة لأفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن دمجور هامة بمنزلة

على الاكل (قوله بجملهم) أى فالتنفي أصل المجلة لازادتها فقط بقدر ينفع نفسه وأما أعجل الثاني فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتضاره على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذى سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهنار مصدره سمكا كضرب ولا زما بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كقعودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالسكس وهى الاسطوانة أى العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده فى المشاركة بالأصالة مع ان النزاع ليس فى ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أى عرق المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أى يتمتع قياسا ومما قال فى شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة فى ذلك) أى لتأويله فاهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعداء أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما علم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا مشارك له تعالى فى علمه وأما أعجل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ومجرورها) أى على أى فعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هى بالنسبة للعامل فيه لا لمطابقا يلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو بمن باجنبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمحذوف أى أتيتهم أهلا ووجدتهم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق باطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيده المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف آخره فاعلم المتقارب الخطأ (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأما أى أحسن (قوله ورؤفه الظاهر) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبرة الشنورو ويعمل أقفل فى تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا فى مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فى فاعل لمفعول به الا فى مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أى عاقبه فعل أى صح أن يعقبه ويقع فى مكانه فعل (قوله الا فى لغة ضعيفة) أى فتجعل أفضل نعمت الرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعمت لرجل (قوله بعدنى) أى ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فى الزيادة يبقى مع التنفي بمعنى الفعل المثبت فى عمله فيصير المعنى انتفعت زيادة حسن الكحل فى عين أى رجل على حسنه فى عين زيد فببقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثانى فذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقدير وأن لا شيء أكسل منهم وقوله اذا سايرت أسماعي وما عينة *

الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعال ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتفتني
المساواة كإزالة وبثبت النقص المراد كالاول فكون أفعال مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا
فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليقيد المعنى المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كالا يمكن أحد
أحب اليه الخبر منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال في شرح
التسهيل ولم يرد بهذين صماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبيا) أي لم يتصل بضمير الموصوف
ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف
المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين
زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر
وهذا القيد يغني عما قبله لان غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر ذلك ليضعف أفعال
بمخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجها أيضا الى معنى الفعل حتى
يعمل عمله بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال
حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعال صفة لا مفسس ليعتمد عليه ويقوى على
رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كافي اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان
جعلت بصريته فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه
أو ظرف لغو متعلق باحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر
أن يقع بين ضميرين أو لهما للموصوف ونايهما الجرور بمن للرفوع نفسه كهذا المثال وقيد بحرفي الثاني
فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه
الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتعطف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس
ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد
للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المتن اذا أصله ان ترى رفيقا أولى به الفضل
من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولاية
الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المماثلة انما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه
وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فالخاصل ان
الضميرين قد يندكران معا وقد يحذفان معا وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من
زائدة وأيام اسم ما لحزبة وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب وفيها حال من الصوم
وهو من نوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدو ذلبيته من الجهول الاعند
من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر
فهو كمثل الناظم (قوله سررت الخ) جلة ولا يرى حاله واديا مفعول أول لاري وكوادي مفعوله الثاني
ان جعلت علمية والافه وحال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد
رجلة أتوه صفة مركب وتثنية بمشاة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي سكتا وهو تمييز لأقل فيما يظهر
لا صفة لصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى واديا أقل به مركب أتوه من جهة
المسكت منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركبًا يقل مكثه في وادى كفته في وادي السباع وأخوف
عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى
فتأمل والله أعلم

﴿ النعت ﴾

أو شبهه وكان مرفوعه
أجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين نحو ما رأيت
رجلا أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد
فالكحل مرفوع باحسن
اصحة وقوع فعل بعناء
موقعه نحو ما رأيت رجلا
يحسن في عينه الكحل
كزيد ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم ما من أيام أحب
الى الله فيها الصوم منه في
عشر ذى الحجة وقول
الشاعر أنشد سيدويه
مررت على وادي السباع
ولا أرى

كوادي السباع حين يظلم
وادي

أقل به ركب أتوه تثنية
وأخوف الا ما وفي الله
ساريا

فركب مرفوع بأقل فقوال
المصنف ورفعه الظاهر نزول
إشارة الى الحالة الأولى
وقوله رمى عاقب فعلا
إشارة الى الحالة الثانية
(ص)

﴿ النعت ﴾

فقبله في اعرابه مطلقا
فيدخل في قولك الاسم
المشارك لما قبله في اعرابه
سائر التوابع وخبر المبتدأ
نحو ضربت زيدا مجردا
ويخرج بقولك مطلقا
الخبر وحال المنصوب فانهما
لا يشاركان ما قبلهما في
اعرابه مطلقا بل في بعض
أحواله بخلاف التابع فانه
بشارك ما قبله في سائر
أحواله من الاعراب نحو
مهرت يزيد الكريم
ورأيت زيدا الكريم وجاء
زيد الكريم والتابع على
خمس أنواع النعت
والتوكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبدل

(ص)

والنعت تابع متم ماسبق *
بوسمه أو رسم مابه اعتلى
(ش) عرف النعت بانه
التابع المكمل متبوعه
بيان صفة من صفاته نحو
مهرت برجل كريم أو من
صفات ما تعلق به وهو
سببه نحو مهرت برجل
كريم أبوه فقوله التابع
يشمل التوابع كلها وقوله
المكمل الى آخره يخرج
لمساعد النعت من التوابع
والنعت يكون للتخصيص
نحو مهرت بزيد الخياط
والمدح نحو مهرت بزيدا

برادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصر بين (قوله الاسماء) خصها
بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم
وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم
ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت لتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أي ذاك عماسي الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي * وعلم انه يمنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض
عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا
يسير والمتبوع كيجبني ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو ضربت زيدا الضمير والقائم ومنه أغير الله أنخذ
وليأفاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما
آتينهم كاهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيدا والله العاقل وجوابه نحو بلى ذري
لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير
ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أي وجوده او عدمه ليدخل نحو قام قام ولا عما ليس
مهر بالسكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب
وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيدا الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادي على لفظه فانه مشارك
في شبه الاعراب وكذلك نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته لمجرد اتباع لفظا
زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيها فتدبر (قوله مطلقا) أي الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في
غيره وزاد ابن الناطم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حوامض من قولك الرمان حلو حامض فانه مشارك في
الاعراب الحاصل والمتجدد بالفسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو
العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للبرد وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت
والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره
واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه
حذف مضاف أي متم متبوعه بسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها
من وسمته بالسمة وسماعلمته بالعلامة أي متم متبوعه بسبب تعليمه أي دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا
حقيقية وفيما تعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أي أصل وضعه التكميل ببيان الصفة
لا يوضح بها والتخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فجواز كافي الصبان أو المراد بالمكمل المفيد ما يطلبه
المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب للصنيع الشارح فتدبر
(قوله لمساعد النعت) أي لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت
ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليسدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد
بهما وضع التكميل بایضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلاهما لا يوضح
ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا
عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يعرفع الاشتراك اللفظي في المعارف
وهو المسمى بالایضاح كشماله وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكریم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ولانهم نحو مهرت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعبد بالله من الشيطان الرجيم ولترحم نحو
مهرت بزيد المسكين وللتأکید نحو أمش الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعطى في التعريف والتذكير * لما تلا كسر يقوم كراما (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في اعرابه وتعريفه أو تنكيره نحو مرت يقوم كراما ومررت بزيد الكريم فلا تنعت المعرفة بالنكرة فلا تقول مررت بزيد كرم ولا تنعت النكرة بالمعرفة فلا تقول مررت برجل الكريم (ص) وهو لى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقب ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لابد من مطابقة للمنوع في الاعراب والتعريف والتذكير وامام مطابقة للمنوع في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره والتأنيث لحكمه فيها حكم الفعل فان رفع ضمير المستتر مطابق للمنوع مطلقا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون وهذا امر آة حسنة والهنه ان امرأتان حسنتان والهنه نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كإيطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء

حسن وان رفع ظاهرا كان بالنسبة الى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر وأما التثنية والجمع فيكون مفردا فيجوز مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا فتقول مررت برجل حسنة أمه كما تقول حسنت أمه وامرأتين حسن أبوهما ورجال حسن أبوهما كما تقول حسن أبوهما وحسن أبوهما وحسن أبوهما فالحاصل ان النعت اذا رفع ضمير مطابق للمنوع في أربعة من عشرة واحد من ألقاب الاعراب وهي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتذكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع واذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك ان واحدة للتأنيث لان المرة مستفادة من تحويل المصدر الاصل وهو نفخة الى فعلة وليس هذا كرجلة ورجلة مما بني على التأنيث حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأنيذا كقيل فتأمل (قوله في التعريف والتذكير) في معنى من البياينة لما الاولى لا الثانية لانها واقعة على المنعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنوع أحدهما وقوله بلاصلة أو صفة للثانية جرت على غير ما هي له ولم يبرز لمن اللبس على منذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثاني أى وليعطى النعت ما ثبت للمنوع الذي تلاه هو من التعريف أو التذكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أى في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كمررت برجل كرام أبوه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تأنيثه وجعه تصحيحا على لغة كوفى البراغيت كالفعل فيقال مررت برجل كرمين أبواه وحسنتين غلمانا وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أى ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوى فيه المفرد وغيره كصبور ورجح وكونه فعل تفضيل مجردا أو مضافا للنكرة فانه يلزم التذكير والافراد (قوله وذرب) بالذال المججمة هو الحاد اللسان مطلقا أو في الشر فقط أو الحاد من كل شئ أو بالمهمل الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله لا يشتق الخ) أى عند الاكثرين وذبح جمع محققون كابن الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقا من الضابط لدلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دما ميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بـ اسم الاشارة كونه نعتا ككونه بدلا أو بياناً نحو هذا الرجل قائم أم على الاول فلا يجوز كونه نعتا لا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم الفاعل الخ) أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا يدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة ما تفسر الصرفيين له بما أخذ من المصادر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بعناه من نحو قتل وصبور (قوله كاسماء الاشارة) أى غير المكانية اما هي فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أى كائن (قوله ذو) أى وفروعهما (قوله والموصولة) لا يشملها

ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتذكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع لا يشملها لحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أنث وان كان المنعوت مذكرا وان أسند الى مذكر ذكر وان كان المنعوت مؤنثا وان أسند الى مفرد أو مثنى أو مجموع أفراد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بهشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذوى والمناسب (ش) لا ينعت الا بمشتق لفظا أو تاء ولا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل والمثول بالمشتق كاسماء الاشارة نحو مررت بزيد هذا أى المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة نحو مررت برجل ذى مال أى صاحب مال ويزيد ذوقام أى القائم والمنسوب نحو مررت برجل قرشى أى منسوب الى قرش (ص) ونعتوا بجملة منكر * فاعطيت ما أعطيت خبرا

(ش) تقع الجلة نعنا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعث بها الا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعث بها المعرفة فلا تقول مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بالالف واللام الجنسية بالجلة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقول الشاعر ولقد أمر على التميم يسبني * فضيت نمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة الليل ويسبني صفة التميم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسبني حالين وأشار بقوله * فأعطيت ما أعطيته خبرا * الى أنه لا بد للجلة الواقعة صفة من ضمير يرتبطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدري أغيرهم نداء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه حذف بحملته الهاء كقوله عز وجل واتقوا يوم لا تجزي نفس شيئا أي لا تجزي فيه حذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما أنه حذف بحملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج فحذفت في أولها فاصل الضمير بالفعل (٥٣) فصار تجزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزي (ص)

(و) منع هنا ايقاع ذات الطلب وان أنت فالتقول أضمر نصب (ش) لا تقع الجلة الطلبية صفة فلا تقول مرت برجل اضربه وتقع خبرا خلافا لابن الانباري فتقول زيد اضربه ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم ان كل جلة وقعت خبرا يجوز ان تقع صفة قال * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * أي ائمنع وقوع الجلة الطلبية في باب النعت وان كان لا يئمنع في باب الخبر ثم قال فان جاء مظهره انه نعت فيه بالجلة الطلبية فيخرج على اضمار القول ويكون المضمر صفة والجلة الطلبية معمول القول المضمر وذلك كقوله حتى اذا جن الظلام واخطأ

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلى لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وماوأي (قوله مؤولة بالنكرة) أي لانكرة حقيقة وان جرى على الالسة قال الرضي لان التعريف والتشكيك من خواص الاسم والجلة من حيث هي جلة ليست اسماء وان أوتت به فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيدا في تأويل كان أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردمبهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانين لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد في الليالي لان السيلخ من الافراد الحقيقة (قوله حالين) أي نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السبب بحال المروم مع ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم ير عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السبب وتغافل عنه ولئن سلم جعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يرتبطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وان لم يتعين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بداني ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيته حالا للإشارة الى أن جلة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا ترتبط بالواو خلافا للزمخشرى (قوله وما أدري الخ) قبله كتبت اليهم كتباصرا * فلم يرجع الى لها جواب

وما أدري الخ (قوله وامنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشار له الشارح في البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقي وجوب ذكر منعهونها كإسما في آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أي لان النعت يمين منعهونه ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ان يحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها الا لا يحصل الا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفا للمبتدأ ولا يخصه جاز كونه انشائيا (قوله جاؤا بنق) أي بلبن مخلوط بالماء كثيرا حتى قيل يابسه وأشبه لون الذهب في زرقة (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر بحقيقته في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقديشبراليه قوله ونعتوا وشرط المصدر كونه مفرما ذكر كما في المتن ومنكر او صريحا لا مؤولا وثلاثيا أو برفته وان لا يبدأ بهم زائدة كزارومسبر قيل والامتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لان المصادر من حيث هو مصدر لا يثنى

* جاؤا بنق هل رأيت الذهب قط فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذهب قط صفة لمنق ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذهب قط معمول لقول مضمر وهو صفة لمنق والتقدير بمنق مقول فيه هل رأيت الذهب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجلة الطلبية اذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد اضربه في مقول فيه اضربه فلجواب ان فيه خلافا فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومذهب الاكثرين عدم التزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكير (ش) يكثر استعمال المصدر نعنا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتذكير فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجالا عدل وباصرة عدل وبامرائين عدل وبمساعدا عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والاصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجروه على أصله تنبيه على أن حقه أن لا ينعت به لوجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدا
للمبالغة (قوله مجازا) أي مرسل من إطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الأول فن إطلاق لازم
وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
نفس المعنى لا غيره بمبالغة في اتصافها به بلا احتياج إلى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
غير واحد) بالرفع مبتدأ أخبره جملة إذا اختلف الخ لا نصب بمحذوف يفسره فربه لأن ما بعدفاء الجزاء
لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد مدلل على متعدد مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح
أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير
لكن هذا يجوز فيه رضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله إذا اختلف) أي النعت لفظا
ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الأرض
أي السير فيها أولفها فقط كالذهاب والمنطلق فشكل ذلك نفيقه واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
الواو اجاء ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتتحرك قيل لا نعت اسم
الإشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لأن نعت لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء
لأنه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثال على البديل لا النعت وما اختص به نعت
اسم الإشارة كونه محلي بال فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغيراً جنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا
فغالب دما ميسني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بإنسانين كريم وكريمة
لاختلافهما تأنيذا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفق اذا عدم مانعه والا فيمتنع
أعطيت زيدا أخاه الكريمين لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا وأولاً تأنيذا بل يفرد
كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع كما إذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله
ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيد صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيد الخ
ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيد اليهما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعي
فعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لخص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
لا إذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد إذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع في لفظ واحد فكان
قائلا قال وهل إذا جعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا إذا اتحد عامل المنعوتين معنى
وعملا كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله اتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
معمولي عامل واحد وحكمه انه إذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جازا الاتباع
والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل
كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد وعمر اوجب
القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل يتبع بالرفع تغليباً له وقيل بأيهما
شئت لأن كلاهما مخاصم ومخاصم (قوله متعدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً ويا هو اتفاق المنعوتين
نعتاً وتكبير التبعين اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
إشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لأن نعت اسم الإشارة لا يفصل منه فان أخرجاهم
الفصل لكن مر أن نعت لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلفا خبرا وانشاء وان اتحد معناه

مجازا أو ادعاء (ص)
ونعت غير واحد إذا
اختلف

فعاطفا فربه لا إذا اختلف
(ش) إذا نعت غير الواحد
فأما أن يختلف النعت أو
يتفق فإن اختلف وجب
التفريق بالعطف فتقول
مررت بالزبدتين الكريم
والبخيل ورجال فقيسه
وكاتب وشاعر وإن اتفق
جى به مثنى أو مجموعا نحو
مررت برجلين كريمين
وبرجال كرماء (ص)
ونعت معمولي ووحيد

معنى

وعمل أتبع بغير استثناء
(ش) إذا نعت معمولان
لعاملين متعدي المعنى
والعمل أتبع النعت المنعوت
رفعا ونصا وجر نحو ذهب
زيد وانطلق عمر والعاقلان
وحدثت زيدا وكلت عمرا
الكريمين ومررت بزيد
وجرت على عمر والصالحين
فان اختلف معنى العاملين
أو عملهما

وجوب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقليين بالنصب على اضمار فعل أى أعنى العاقليين وبالرفع على اضمار مبتدا أى هما العاقلان وتقول انطلق زيد وكنت عمرا الظرفين أى أعنى الظرفين (هـ) أو الظرفان أى هما الظرفان

ومررت بزيد وجاوزت
خالد الكاتبين أو الكاتبان
(ص)

وان نعوت كثرت وقيدت
مفتقر الذ كرهن أتبع
(ش) اذا تكررت النعوت
وكان المنعوت لا يتضح
الابهاجيةها وجب اتباعها
كلها فتقول مررت بزيد
الفقيه الشاعر الكاتب

(ص)
واقطع او اتبع ان يكن
معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا
(ش) اذا كان المنعوت
متضحا بدونها كلها جاز
فيها جميعها الاتباع والقطع

وان كان معينا ببعضها دون
بعض وجب فيما لا يتعين
الابه الاتباع وجزا فيما يتعين
بدونه الاتباع والقطع
(ص)

وارفع أو انصب ان قطعت
مضمرا

مبتدا أو ناصبان يظهر
(ش) أى اذا اقطع النعت
عن المنعوت رفع على
اضمار مبتدا أو نصب على
اضمار فعل نحو مررت
بزيد الكريم أو الكريم
أى هو الكريم أو أعنى
الكريم وقول المصنف
ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وإنشاء مع كون أحدهما معنويين مجعولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذا المعلوم لا يخط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد (قوله وجب القطع) أى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لثلاث عمل عاملان متنافيان فى شئ واحد اذا العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا فى آن واحدا ما اتخذا معنى وعملا فيجعلهما كالشئ الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال وهو الحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا وعمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتكبرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت فى شرط من ذلك جاز تفريقها وجزا جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كذا ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبى (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله فى البيت الآتى وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته لاوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المحفوض بالاعادة الخافض أى وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اقطع محذوف أى اقطع ما سواه على الاول أو اقطعه وحده على الثانى ويكون الماتن مصرحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله العرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايسة (قوله الاتباع والقطع) أى بشرط تقديم المتبوع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الإشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنتين والمترزم الذى كرهو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز فى الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعها على المشهور الا فى الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضرر ومبتدا مفعول مضمرا ونصب عطف عليه والالف فى ان يظهر للثنية كما حل عليه الشارح لان أو التنوين لا يفرده الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أى لىكون حذفه المترزم أمارة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذكره تخفى ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان لتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طامنا توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت للمدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمر والخبث أو ترحم نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مررت بزيد الخياط والخبث وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعنى الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظة هو أو أعنى (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي الذمت يقل

(ش) أي يجوز حذف

المنعوت وإقامة الذمت

مقامه إذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

ساعات أي دروعا ساعات

وكذلك يجوز حذف الذمت إذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى أنه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

(التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم

أكدا

مع ضمير مطابق المؤكدا

واجمعهما بأفعل ان تبعاً

ماليس واحداً تكن متبعاً

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وسمائي والثاني التوكيد

المعنوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توهم

مضاف إلى المؤكد وهو

المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فإنفسه توكيداً لزيد وهو

يرفع توهم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولابد من إضافة النفس

أو العين إلى ضمير مطابق

المؤكد نحو جاء زيد نفسه

أو عينه وهذه نفسها أو عينها ثم إن كان المؤكداً ضميراً

المنعوت بدون الذمت كما مر فكيف يتأتى في نعت التخصيص مع أن المنعوت يقتصر إليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من المنعوت المتعددة لذكره والشرط موجود فيه لتعيين الذكرة تعيناً ما ينعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون الذمت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت ذكرة وأما الذين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم أن الذمت المقطوع إلى النصب لا يقدّر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدّر بأذكر أو بمدح مثلاً كما نقله الساماني عن المحققين والله أعلم (قوله وما من المنعوت الخ) يشمل حذفهما معاً نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله وإقامة الذمت مقامه) أي شرط صلوحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جلة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ إذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهما في غيرهما باطراد إلا إذا كان بعض اسم مجرور عن أوفى نحو مناظرة ومن أقام وفيه ناسل وفيه ناسل أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقلت ماني قومها لم نثتم * بفضلها في حسب وميسم

أي لوقلت ماني قومها أحدي فضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله * برمي بكفي كان من أرمي البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) أما بصاحبة ما يدينه نحو أن أعمل ساعات بعد وإثالة الحديد وأما باختصاص الصفقة به كررت بكتاب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

(التوكيد)

هو بالوإاء كثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدوكداً كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من إطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جلة الشيء وحقيقته وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فإن أريد بالنفس الدم والعين الجارحة كسفتك زيداً نفسه وفقت زيداً عينه لم يكونا توكيداً فهما في المثال بدل بعض وأولم منع الخلاف جواز الجمع وإذا جاز يجب تقديم النفس لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه ومجرو بعينه بخلاف باقي ألفاظ التوكيد وأما جازاً بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجماعاتهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد ولا واجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم أخواتها كذا في المعنى لكن نقل الساماني وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكدا) أي أفراداً وذكراً أو غيرهما (قوله بأفعل) أي جماعاً لتبسا بوزن أفعل وأعلى أفعل وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قوله لأن عيناً تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحداً) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الأشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسيهما ونفساهما والمختار أنفسهما لأن المثنى جمع في المعنى والكرامة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأس الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد نفسه) اضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لأن النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فهو رافع اتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي بإسناد المجرى لغيره من هوله لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل بإطلاق السكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي بإسناد ما للبعض لأكاه ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فأنما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الإبعاد لا الرفع بالسكينة كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولوصار نصاً بالأول لم يؤكداً (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أفعل فتقول جاء الزيدان أنفسمهما أو أعينهما والزيدون أنفسمهم وأعينهم والهدات أنفسهن أو أعينهن (ص) وكلاذ كرفي الشمول وكلا * كاتاجيعا بالضمير وموصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتاجيعا فيؤكده بكل وجيع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها وقعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهدات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كله ويؤكد بكلا المثنى المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما وبكلا المثنى المؤنث نحو جاء الهندان كاتاهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكده كما مثل (ص) واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أي استعمال العرب للدلالة على

الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكده نحو جاء القوم عامتهم وقيل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدها سيبويه وانما قال مثل النافله لان عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص) وبعد كل أكدوا بجمعها

جمعاء أجمعين ثم جمعها (ش) أي بجمعها بعد كل باجمع ربما بعدها لنقوية قصد الشمول فيؤتى باجمع بعد كله نحو جاء الركب كله أجمع ويجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون ويجمع بعد كلهم نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص) ودون كل قد يحكي ما جمع * جمعاء أجمعون ثم جمع (ش) أي قد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسو لهم لا توهم جاء بهضم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة شترت نصه ورأيت بعضه بخلاف جائز يد كله لان المحي لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكاتاجيعا) أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لان نحو جاء زيد وذهب عمر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاختصاص والفراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للنقوية لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها الخ) أي لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفي بغيرتها خلافا للزحشري ولا حاجة في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ولا في قراءة انا كلابيها على أن المعنى جميعه وكان لا بد من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فيما اذا جرت على المؤكده فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أي لفظا كسكل ولا يؤكده الا ذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا لجميع لم يذكرها الجمهور ولم ينبه عليه فلعلة أراد مثل النافله في لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدا على ما طلبه ابراهيم (قوله باجمع) وقد يجاء بعد أجمع باجمع ثم باصبع زاد الكوفيون ثم باتباع وكذا بعد أجمعون وأخوانه ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقدمت كل لنسبها على الاحاطة ثم أجمع لصراحته في الجمعية على الباقي ثم أجمع لانه من تكتع الجدا اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة وطول العنق ولا يتخلو من اجتماع فكل واحد عدا ضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف ما بغيرتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجع لها وللعادل لانه جمع لجمعاء فخفه جمع بسكون الميم كحمراء وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدماميني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا لف التأنيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطابق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكده والمؤكده بجملة أبكى ومثله في التنزيل ويرضين عما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النسكرة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تخالفها معارفها وتساكها وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضري) ثاني)

في التوكيد غير مسبوقه بأكله نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمعاء غير مسبوقه بأكلهما أجمعين غير مسبوقه بأكلهم نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بأكلهن نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صبيا مرضعا * تحماني الذلفاء حولاً أكتما اذا بكيت قبلتني أربعاً * اذا ظلت الدهر أبكى أجماء (ص) وان يفد توكيده من كور قبل * وعن نحوه البصرة المنع شمل (ش) من ذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النسكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النسكرة

ومضمرا الرفع الذي قد انفصل * أكديه كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز (٥٩) أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان
نحو قف أنت أرمضوا بنحو
أكرهني أنا أو مجرورا بنحو
مررت به هو والله أعلم
(ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو
نسق * والفرض الآن
بيان ماسبق * فنو
البيان تابع شبه الصفة *
حقيقة القصد به من كشفه
(ش) العطف كما ذكر

ضربان أحدهما عطف

النسق وسيمائي والثاني

عطف البيان وهو المقصود

بهذا الباب وعطف البيان

هو التابع الجامد المشبه

للصفة في ايضاح متبوعه

وعدم استعماله نحو أقسم

بالله أبو حفص عمر فعرض

عطف بيان لانه موضع

لاني حفص فخرج بقوله

الجامد الصفة لانها مشتقة

أو مؤولة به وخرج بما بعد

ذلك التوكيد وعطف

النسق لانها لا يوضحان

متبوعهما والبدل الجامد

لانه مستقل (ص)

فأولينه من وفاق الأول

ما من وفاق الأول للنعوت ولي

(ش) لما كان عطف

البيان مشبه للصفة لزم فيه

موافقة المتبوع كالنعوت

فيوافق في اعترابه

وتعريفه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم ومكون التحتية مبنيا على كسر الراء رأجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام وای
بكسر الهمزة كما في المغنى فشكل ذلك بقر ما قبله من إيجاب ونفي رألا فلا يبال الإيجاب خاصة فلا إيجاب
بها نفي أصلا عكس بلى فانها لا إيجاب بها الا النفي لتبطله وهو ما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن بيعثوا قل بلى
أومع استفهام حقيقي كبل في جواب أليس زيد قائما أي لم يمتف قيا به أو نوبينه نحو أم يحسبون أنا
لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقر يرى كآية الست بر بكم قالوا بلى كان القياس أن الإيجاب بها هذالانه
اثبات معنى لان همزة التقرر للنفي ونفي النفي إيجاب ولهذا يمنع ادخال أحد بعدهم للازمته للنفي لسكنهم راعوا
لفظ النفي وحده فردوه بلى في الاكثر لتقرر بطلان الاستفهام من الهمزة وتوكده ويجوز اجابته بنعم نظرا
لمعنى الإيجاب بشرط أمن اللبس بأن لا يتوهم بقاء النفي وعدم بطلان كاهو شأن نعم ولهذا نازع جماعة
كالسهيلي فيما نقل عن ابن عباس لوقالوا نعم الكفر والعلم صراحتهم في الكفر إذ يحتمل ان نعم تصديق
للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أنار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن
الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بلاله الا الله
رفع الاله احتمال في الوحدة أفاده في المغنى والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شركه معه في
الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بان كان صفة فصار عاما بالغة كالصفتي والرحمن الرحيم
(قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح في الكشف

ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله

* يا نصر نصر نصرا * لكن اختار المصنف جعل هذاتأ كيد الغظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)

ونخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة القصد به من كشفه يعلى كونه بيانا للوجه شبه

ان نظرنا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا للوجه الفرق بينه وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان

يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول

بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما

ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهر ان البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله

وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف

بيان يصح بدلا الا ما استثنى كاسيائي لان جواز الامر ينزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله

فأولينه) فترى على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافي المنعوت في أربعة من

عشرة فاشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مقولة الاول وقوله أولا من وفاق بيان لمخدوف مضاف

الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تنكرار فيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو

المبين مثل ما نولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو

عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا أو ما قول

الزحشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جاعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضى من

جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افراد او تذكرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتدال المغنى عنه بان

مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف

البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله

وتذكيره أو تأنيته وافراده أو تنزيهه أو جمعه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ

يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافي بجميع افراد المجمل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهباً كثير النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومشبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيقال ومن تنكيرهما قوله تعالى يوفد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان للماء (ص) وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر او نحو بشر تابع البكرى * (٦٠) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جازان يكون عطف بيان جازان يكون

فقد يكونان (تفريع على قوله فأولينه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأولينه أي اذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنت مع منعوته فقد يكونان الخ) وأتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله ذهب أكثر النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرهما ورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلا (قوله وصالحا لبدلية) أي لبدل السكك دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبنى ويعمر اضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر ويعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسئلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولا يصح حلوله محل الاول اه والشي الاول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراد ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كنهه قام زيد أخوها فلأعرب أخوها بدلا خلت جملة الخبر عن الرابط لانه من جملة أخرى تقدير او كذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أوزج ل قام زيد أخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسئلتا المتن لان المنع فيهما عدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الشارح ومن أفراد أيضا كون تابع المنادى اسم اشارة أر محلى بال كياز يده هذا وألحرت وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الاشارة بالخالى من آل كيا أيها الرجل زيدو يا ذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمر وروان يتبع ما أضيف اليه كلا وكلتا بفرق كجاء كلا أخويك زيد وعمر وذهبت كلتا أخيتك ههنا ودعد فيمتنع البدل في كل ذلك لامتناع احلاله محل الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الاشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الاشارة بالخالى من آل ولا تضاف كلا وكلتا لفرق كما يعلم من أبوابها ومن أفراد أيضا أن يضاف فعل التفضيل الى عام أتبع بقسميه كز يدا أفضل الناس الرجال والنساء لان أفضل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه الصور كصورتى المتن مبنى على أن البدل لا بد من صحة حلوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يغتفر في التواني وقد جوزوا في أنك أنت ز يدكون أنت بدلا مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكرى بشر حال كون الطير كائنه عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعها بخلاف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لثلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكر مشخنا بالجراح بعالج طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتزل تأكل منه لانها لا تقع عليه مادام حيا والله أعلم ﴿عطف النسق﴾

بدلا نحو ضربت أبا عبد الله زيدا واسقتنى المصنف من ذلك مسئلتين يتعين فيهما ان يكون التابع عطف بيان الاول ان يكون التابع مفردا معرفة معربا والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيتمتع ان يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البديل على نية تكرار العامل فمكان يجب بناء يعمر على الضم لانه لو لفظ بيامعه لكان كذلك الثانية ان يكون التابع خاليا من آل والمتبوع بال وقد أضيف اليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتمتع كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم ان يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الاضافة من أن الصفة اذا كانت بال لا تضاف الا الى ما فيه آل أو ما أضيف الى ما فيه آل ومثله أنا الضارب

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفصح أيضا ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشيء اذا أتبعته آياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا اذ لا يصح ان يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * الى ان تجوز كون بشر بدلا غير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفرماو الفارمى (ص) ﴿عطف النسق﴾ تال بحرف متبوع عطف النسق * كاخصص بود وثناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كاخصص بود وثناء من صدق * فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كف بك صدق وروفا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك العطف مع العطف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو و ثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قسم الخراج حتى المشاء وأم نحو أن زيد عندك أم عمرو وأن نحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأثبت لفظا بحسب بل ولا لكن كالمبدأ امرؤ ولكن طلا (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لأن حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا ووفقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو لطلق الجمع عند البصر بين فاذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة النجيء إليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو جاء قبله أو جاء مصاحبا وإنما يقين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص)

واختص بها عطف الذي لا يثنى

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقدير الان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشترك للثاني بالأول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت غضنفر أي أسدا فان أسد اعطف بيان بالاجلي لا نسق وان كان تابعا بحرف لأنه غير مشترك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان ينفع بحرف سوى هذا نصريح ودخل في التعريف التبعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيديوه أو من ضميره في الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الهمة للميم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناطم هذا هو الصحيح في أم وأوران قال الاكثر بعدم تشريكهما في المعنى لان ما بعدهما مشترك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم اذا اقتضيا اضرا باشر كلفظا فقط كبل ولم يثنه عليه هنا لقلته والخلاف لفظي لان نظرا لاكثر الى عدم تشريكهما في معنى العامل اذا القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لاهما معا والثاني نظر الى معنهما المفاد بهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما له (قوله بحسب) المعازاة لترزين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي حسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الظبية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاع كسبب وأسباب وأما الأطلاع بالكسر معدودا فالخر وأما المضموم فمدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاء كما في القاموس (قوله مطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييم بجمية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر في سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يثنى متبوعه) أي ليكون الحكم لا يقوم إلا بتمتعده كالاختصاص ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف عما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أرسلها الى أحد عشر من وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كانت كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكررها وجعلها وامنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسلموا له للجبين ونادىناه فالأولى فيهما أو الثانية زائدة وما بعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو لالحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسى لاجبر عظمه * حفاظا ينوي من سفاهته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغيني فان ما بعدهما لا يقتزن بالواو ووجه ينوي حال من من وهو مضارع مشبته لا يقتزن بالواو إلا أن يقدر

متبوعه كاعطف هذا وبني (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالعطف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجز ومثله اصطف هذا وبني ونشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

الرأس آخر وهي غايه في الخسة لاستنفادها غالباً في حتى يرجع تنعين للجرح لا اتصال الرجوع باخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بعضاً ولا غاية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تنعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً أما ان وقع بعدها جملة اسمية كخني ماء دجلة أشكل أن ماضوية كخني عفو أو مضارع مرفوع ليكون حالاً وماضياً كخني بقوله الرسول فهي ابتدائية لانهاهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشي قبلها وسيأتي لذلك مزيد (تنبيه) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالاولا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تفسد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا أي تدريجها من الأضعف الى الأقوى وعكسه وإذا كان معطوفاً آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل إعادة الجار لا تلتبس بالجاره كاعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله اثرهمز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما إلى كافتح بر عليه الرضى وأما الواقعة بعد ما أدري ونحوه كالأعلم وليت شعري فطلب التعيين كقوله الدمايني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المغني بل مال بعضهم الى أنها بعد ما إلى كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأى الجملة بعدهم انه متعدد بنفسه وقل بالباء فعني ما إلى أن بدقائم أم عمر ولا كثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه ازدرأ به وير بما يؤيد بذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله معسر عي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لان التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد ونسجى أم المعادلة أيضاً معادلها الهمزة في التسوية أو الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كافي الجمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقيم زيد أم قام (قوله سواء علينا إلخ) أعرب الجهور سواء خبر مقدم عن الجملة بعده لتأولها بصدري جزعنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوخ الابتداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بلا سبك كهذا يوم ينفع ما أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعدي خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن لا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لاحد الشيبين لا تسلاخ أم عن ذلك وتجريدها للعطف والتشريك كما انساخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالسكلام معها خيراً لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخاز كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم انسلاخها عن الاحد كأم ولذا الخن في المغني قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدمايني عن السبراني أن أولاً تمتنع في ذلك الامع ذكر الهمزة لامع حذفها قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيتخصص منه بما اختاره الرضى من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية له خولها على ما لم يبق من حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الامرين أي ان قت أو قعدت فلا امر ان سواء فقام للاحد كذا وأوالجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي مثله اه وإذ تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجهور لا تصح أو مطلقاً المتنافاتها التسوية الا ان يدعى انسلاخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضى تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة اذ المقدر كالثابت على ان التسوية كقوله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحيث لا لا شك في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنيه إلخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدمايني وتخالف همزة التسوية بأمرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كذلك

وأمر بها اعطف اثرهمز التسوية

أو همزة عن لفظ أي مغنيه

(ش) أم على قسمين

منقطعة وستأتي ومتصلة

وهي التي تقع بعد همز

التسوية نحو سواء على

أقت أم قعدت ومنه قوله

نعالي سواء علينا أجزعنا

أم صبرنا والتي تقع بعد همزة

مغنية عن أي نحو أعندك

زيد أم عمر وأي ابهما

عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة ان

* كان خفا المعنى بحذفها

أمن

(ش) أي قد تحذف الهمزة

يعني همزة التسوية والهمزة

المغنية عن أي عند أمن

اللبس وتكون أم متصلة

كما كانت والهمزة موجودة

ومنه قراءة ابن محيصن

سواء عليهم أنذرتهم أم لم

تنذرهم باسقاط الهمزة من

أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وان كنت

داريا

بسبع رمين الجرام أم بثمان

أي بسبع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أو لا لانك اذا قلت أزيد قام أم عمرو كنت عالما بثبوت القيام لأحد هادون من ثبت له في جواب بتعيينه وفي جواب بالخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة ذي اليمين وقياسه جواز نعم لا ثباتهما مع الخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صبان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد دلالة بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للأحد أو عن النفي أصلا كانك قلت أثبت القيام لأحد هاد أو لا في جواب بنعم أو لا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أو أتم أشد خلقا السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم بعيدا متوعدون وقد تدخل على فليتين كقوله

فقلت لأطيف مرنا عافرتني * فقلت أهي سرت أم عاذني حلم

اذا اخرج أن هي فاعل محذوف يفسر سرت واسميتين نحو ما أدري أزيد قام أم هو قاعد ومفرد وجلة نحو قل ان أدري أقرب متوعدون أم يجعل له ربي أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الاعلى جلتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتقل على مفرد وجلة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله ومعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخلت لام في قوله وأمرها عطف فالتسوية لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لانقطاع الجلة بعدها عما قبلها فلا تعلق لأحدهما بالأخرى (قوله ان تلك مما قيدت به خل) أي بان لا نسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالغير المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الأعشى والبصير أم هل تستوي الظلمات النجس أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أربجل يشون بها أم لهم أيدوكا لتقرر أي جعل الشيء مقررا بتأنيدهما في قولهم مرض أم ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كافي الدمايني لانه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة اذا كان ما بعدها ناقضا لما قبلها كآز يد عندك أم لانه لو اقتصر على الاول لا يجيب بنعم أو لا فلم يقتصر السؤال الى الثاني وإنما يدكر ليبيان أنه عرض له ظن الاتفاء فاستفهم عنه ضارب عن الثبوت ولولا ذلك لضعف قوله أم لا بل الفائدة كما نص عليه سيمويه وأما اذالم يكن نقيضه كآز يد قام أم عمرو فتحتملهما فان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فصلة وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضارب عن الاول فمقطعة كما نص على ذلك سيبويه (قوله وتفيد الاضراب) أي لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد مع استفهاما حقيقيا كأنها لا بل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها لا بل الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أم من هذا الذي هو جند لكم اذا لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل الدمايني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) انما قدر هي لان أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجل وعلى هذا فذكرها هنا استطرادى للتميم أقسام أم وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لا بل أم شاء وأول بأن شاء نصب باري محذوف (قوله للتخيير ولا باحة) قال الشمني أي بحسب العقل والعرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعين كزوج هندي أو أختها وغيرهما كمثل الشارح فان امتناع الجمع واباحته فيهما لما يؤخذ ان من قرأ في الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير

وبانقطاع ومعنى بل وقت * ان تلك مما قيدت به خل (ش) أي اذالم تقدم على أم همزة التسوية ولا همزة مغنية عن أي فهي منقطعة وتفيد الاضراب كبل كقوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أي بل يقولون افتراه ومثله انها لا بل أم شاء أي بل أي شاء (ص)

خبر أجمع قسم بأو أو بهم واشكك واضراب بها أيضا

(ش) أي تستعمل أو للتخيير نحو خذ من مالي درهم أو دينار أو لا باحة نحو جالس الحسن أو ابن سبرين والفرق بين الاباحة والتخيير أن الاباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنع ولا تقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولا بهام على السامع نحو جاء زيد أو عمرو اذا كنت عالما بالجائي منهما وفسدت الابهام على السامع ومنه قوله تعالى وانا أرايا كم على هدى أو في ضلال مبين وللاشك نحو جاء زيد أو عمرو اذا كنت شاكا في الجائي منهما

اصيغة فعل ومثلهما بهذين المثالين ثم ذكر وهما لأو وثلهما بذلك لكن في ابن يعقوب على التاجيص
أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن في الاحداث وما وراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذي في الشارح ليس راجعا للافظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير
والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كافي التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص
بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم والاضراب ففي الموضمين وكلام المعنى يشعر به (قوله
وللاضرب) أي بشرط تقدم في أو نهى وإعادة العامل عند صيغته كقام زيد أو ما قام عمرو ولا يقيم زيد
أو لا يقيم عمرو ولم يشترط السكونيون وأبو علي ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال أو كلما
عاهدا وبسكون الواو لكن يحتمل أنها فيهما بمعنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان
وقوله قد بليت يروي قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسئمت (قوله عاقبت الواو) أي
جاءت بمناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء خلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروي ان كانت
بدل أو لا شاهد فيه حينئذ (تنبيه) أو بعد النفي أو النهي لنفي الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم
أثما أو كفورا لا الاحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى لا في العطف ففيه اشارة لرد القول بأسها عاطفة
(قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغني عنها كما أن تكلم بخير والا
فاسكت وقوله

فأما أن تكون أخى بصدق * فأعرف منك غثى من سميت

والافطر حنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتقينى

(قوله ما تفيد هـ) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضرب وبمعنى الواو فلا تأتي لهما اما ولم
ينبه عليهما القلة وما اختلف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة
لانها تترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أي اجعلها والية أي
تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للسكونيين في العطف به فتنقل الحكم الى ما بعده وتصير الاول
مسكوت عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتخصص بالجل كقام زيد
لكن عمرو ولم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تترن
بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله
وايسر رسول معطوف بالواو على أبا لاختلافهما إيجابا وسلبا وذلك بمنع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف
سها الجلة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفهما مفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو
أمر أو اثبات بل تنحصر للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)
لا مبتدأ خبره جملة تلاونداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بل أن تلاونداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء
والتحضيض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد متعاطف بها على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد وعكسه كافي
التسهيل بخلاف لا امرأة وأن يكون ما بعدهما مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا ولا حالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا
يا كيدا وأن لا تترن بمعطف والا كان المعطوف به وتحدث هي للنفي تأسيسا لجاء زيد لا بل عمرو أو
تأكيذا كجاء زيد لا عمرو كافي المعنى (قوله وبل لكن) أي في المعنى وبعد حال من بل أي اذا نلت
بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه
لما بعده كاذ كره الشارح فهي لقصر القلب لا غير ومثلها في هذا المعنى وان لم يذكر المصنف لكن الا انه

أي بل زادوا (ص)
وربما عاقبت الواو اذا *
لم يلف ذو النطق للبس مغفدا
(ش) قد تستعمل أو بمعنى
أنواو عند أمن اللبس
كقوله

جاء خلافة أو كانت له قدرا

* كما في ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو في القصد اما الثانية

* في نحو اما ذي واما الثانية

(ش) يعني أن اما المسبوقه

بشأنها تفيد ما تفيد هـ أو من

التخيير نحو خذ من مالي

اما درهما واما دينارا

والاباحة نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو الكأمة اما

اسم واما فعل واما حرف

والابهام والشك نحو جاء

اما زيد واما عمرو وليست

اما هذه عاطفة خلافا لبعضهم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا أو نهيا ولا

* نداء أو أمرا أو اثباتا تلا

(ش) أي انما يعطف

بلكن بعد النفي نحو

ما ضربت زيد لكن عمرا

بعد النهي نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرا يعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف

بل لكن في الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص)

و بل لكن بعد مصحوبها

كأن في مربع بل فيها وانقلها للثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي (ش) يعطف ببل في الثاني والاسم فتكون كأن في أنها انقصر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النسبي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه ويعطف بها في الخبر المثبت والامر فتفيد الأضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يضرب الاول كأنه مسكوت عنه نحو ما قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وإن على ضمير رفع مثبتي * فطقت فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما وبلا فصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهما بين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآبائكم في ضلال مبين فقوله وآبائكم طوف على الضمير في كنتم وقد فصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاصل ما وذلك كالمفعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جئات عدن يدخلونها ومن صالح فمن معطوف على الواو في

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجابا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونقياً وهي حينئذ حرف عطف واضراب انتقالي كما في المعنى فلا تعطف إلا بعدها إلا أربعة لكن يختلف معناها كآيات وبشرط أيضاً افراد معطوفها على الصحيح والاكات حرف ابتداء للأضراب الإبطالي نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به جنسة بل جاءهم بالحق أو لا انتقالي من غرض الى آخر نحو قاتلوا فلان تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في مربع) كقوله نزل القوم في الربيع خاصة والتهباء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتثني لان الامر قد يراد به ما فيه معنى الطالب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفاً على ما قبله وما فكرة صفة لفواصل المقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستتراً أو بارزاً وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عاملة لفظاً ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطابق فصل الحصول الطول به (قوله مخز وجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع والذليل انه فاعل محذوف والمعطوف الجملة أي وليسكن زوجك كما سياتي لانه يغتفر في الثواني ورب شئ يصح تبعاً لاستقلال (قوله قلت اذا قبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادى أصله تنهادى أي تبحر حتى حذفت إحدى التاءين والمراد بالنعاج بقرة الوحش والغلاباء اسم جنس جمع للغلالة أي الصحراء وتعتفن جملة حالبة أي ملان عن الطريق المسلك ويرلان نصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد به سفتن الخ لانه أقوى في التبحر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستوهو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وآبؤكم بكر وعمركم (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر إلا بالاستعارة لجمل إعادة الجار عوضاً عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جوا العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملاً بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فأبونا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالأمر الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمستعمل نحو اضرب أنت وزيد وعنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قلت اذا أقبلت وزهر تهادى *

كنهاج الغلالة سفتن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك في التثنية لا حكى سببويه رحمه الله مرتب برجل سواء والعدم برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرو ما أكرمك الاياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له نحو مرت بك وبزيد ولا يجوز مرت بك وزيد هذا مذهب الجمهور وأجاز ذلك السكوفيون واختاره المصنف وأشار إليه بقوله (ص) وعود خافض لذي عطف على * ضمير خفض لازماً مقبلاً وليس عندى لازماً اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتي (ش) أي جعل جمهور السادة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع ثم انظر انما يعطف على الضمير الخفوض من غير إعادة الخافض فن الثمر قراءة حرة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام

بحر الارحام عطفا على الهاء المحرورة بالباء ومن النظم ما أشبهه سيدي رحمه الله تعالى
فأذهب فإبلك والايام من عجب بحر الايام عطفا على الكاف المحرورة بالباء (ص)
والواو ذلا ليس هي انفردت بعطف عامل من ال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقى (٦٧) (ش)

فاليوم قدبت نهجونا وتشتمنا
والفاء قد تحذف مع ما عطف
قد تحذف الفاء مع معطوفها
للدلالة عليه ما ومنه قوله

تعالى فمن كان منكم مريضا
أو على سفر فعدة من أيام
آخر أي فافطر فعليه عدة
من أيام آخر تحذف فافطر
والفاء الداخلة عليه وكذلك
الوار ومنه قولهم راكب
الناقة طليحان أي راكب
الناقة والناقة طليحان
وانفردت الوار من بين
حروف العطف بأنها تعطف
علا محذوفا بقي معموله
ومنه قوله

ادما النانيات برزن يوما
زججن الحواجب والعيونا
فأيون مفعول بفعل
محذوف والتقدير وكأن
العيون فالفعل المحذوف
محذوف على زججن (ص)
وحذف متبوع بدا هنا
استبح
وعطفك الفعل على الفعل
يصح

(ش) فبمحذوف المعطوف
عليه للدلالة عليه وجعل
منه قوله تعالى أفلم تكن
آياتي تتلى عليكم قال
الزخشرى التقدير ألم تأتكم
آياتي فلم تكن تتلى عليكم
محذوف المعطوف عليه وهو
ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف إلا لعدد أو بالثاني وهو الجذر الثاني كيد كالباء في كفي بالله وكلا سم الزائد في قوله ثم اسم السلام
عليكما قولان أحدهما الثاني (قوله بحر الارحام) أي وتخفيف تساء لون وجعل الجهور والواو للقسمة على
عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجوابا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء
قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعاقب بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان
على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق
بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والوار) عطف على الضمير في
تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واظرف متعلق بتعذف مضاف الى جلة لا لبس
أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دلل (قوله وهي) أي الوار ومنار بضم الميم
نعت لعمال أي محذوف وجلة قد بقي معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون معمول الباقي مرفوعا كاسكن
أنت وزوجك أو منصوبا ككتبوا الدار والايان وكيت الشارح أو محذورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء
خمة فالمعطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألقوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
دفعا لتعليل المحذوف أي وانما يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط
فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعا أي مسكونا في الثاني وانما يتبوعا المنزل والعطف على
معمولى عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذا الوار)
وتشاركهما أم كقوله * فما أدري أرشدت لاهيا * أي أمد غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب
بمحذوف) أي لان التزجج هو تريق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك
لا يصح في العيون لسكن أ كثيرا للتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المنكسر معنى يناسب
المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوعا معنى استحسنوا أو أثروا (قوله وحذف متبوع) هو
المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالوار والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع
الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أن تضرب عنكم الذكركم صفحا ولم يسبروا ونحو ذلك
فالهمزة في ذلك كله محلها الاصل والفاء والواو عطفا لجللة بعدهما على جلة مقدرة بينهما وبين الهمزة
أي أنهم لم يمتنعوا عنكم وأعجزوا ولم يسبروا ويصفه انه تكاف ولا يطر في نحو أفن هو قائم على كل
نفس بما كسبت مع أن الزخشرى جزم في مواضع بمذهب الجمهور ومن ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على
صدرها والاصل فأن لم تكن فالمعطوف جلة الاشتغال بها (قوله وفي الافعال) أي بشرط اتحادها زما
سواء اتحدت أو لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه
نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل
بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا والنصب والجزم في نحو
يجب أن تقوم بخروج ولم تقم ونخرج (قوله فالمنبرات) أي فاخلل اللاتي أغرن صبحا على العدو فاثرن
به أي بذلك الوقت أو بمكان الاغارة نفع أي غبارا بشدة حركتهن فظهر ان أثرن لا محله لعطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في افعال نحو يقوم زيد ويقعد وجاء زيد وركب واضرب زيد ورم
(ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل بجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم
الفاعل ونحوه ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فاثرن به نفعها
وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صلة آل وهي كذلك وأما جواهرها في الغزيرة من آل (قوله فأفئته) أي وجدته ويبر بضم التثنية وكسر
الوحدة آخره أي يهلك والشاهد في قوله ومجرم فاعل من الإجراء حيث عطفه على مجازيير لأنها
تأويل الاسم أذهي مفعول ثانٍ لأفئته فمجرم نصب بفتحة مقدرة على الإياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله
والمعبر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يشبه الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعصب البائر
أي السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة ويقصد من الفصد ضد الجور في محل جوصفة ثانية لعصب
في تأويل قاصد لأن الأصل في الوصف الإفراد لا حلال بدليل جرم المعطوف عليه والأسوق كافلس جمع ساق
والله أعلم

(البديل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وأصله ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا)
أي عند البصريين أما الكوفيون فقليل يسمنونه ترجمة وتبيينا وقيل تكريرا (قوله المقصود بالنسبة)
أي الحكم المنسوب إلى متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافعال بدل من
المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا
لاولنا وآخرنا (قوله مكمل للمقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه (قوله المعطوف
ببل) أي بعد الإثبات كما مثله وكذا المعطوف بل لكن بعده بناء على قول الكوفيين به فإن كلا منهما هو
المقصود بالحكم السابق وهو الإثبات دون ما قبله بل لأن صار كالسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
أما المعطوف به ما بعد النفي فليس مقصود به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبله بل يثبت له
نقيض الأول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الأول وهو هذه الثلاثة
فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الإثبات فيخرج
بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه
مقصودا والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا
أصلا وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه إنما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فإنه لا يصح حذف زيد من
قطعت يدا يده لعدم ما يعود إليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكذا ثبت الخبر في قوله

إن السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الأعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عامل في البديل وقال الزمخشري معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا متمم له
(قوله مطابقا) مفعول ثانٍ ليلاني مقدم عليه ونائب فاعله يعود إلى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه لا بديل منه المشعور به من لفظ
البديل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل أن المشتمل هو البديل إما على أنه المبدل
منه كما أشار إليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير إن لكن يلزم عليها عيب السناد
وعلى الثاني جريان العلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
نائب فاعله ليسل منها ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرده في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
ولا الأول في نفع زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما الآن يراد بالاشتغال مطلق
الملازمة والتعلق بغير الكمية والجزئية لا الاحتواء النظري حقيقة أو مجازا واختار الموضح أن المشتمل هو
العامل قيل وهو التحقيق فإنه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه في فهم
أنه مرتبط بشئ آخر كالعجبني زيد علمه أو حسنه إذا لا عجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه إنما يفيد تعلق السرقة بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا يستلزمونك

فأفئته أي وجدته ويبر بضم التثنية وكسر
الوحدة آخره أي يهلك والشاهد في قوله ومجرم فاعل من الإجراء حيث عطفه على مجازيير لأنها
تأويل الاسم أذهي مفعول ثانٍ لأفئته فمجرم نصب بفتحة مقدرة على الإياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله
والمعبر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يشبه الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعصب البائر
أي السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة ويقصد من الفصد ضد الجور في محل جوصفة ثانية لعصب
في تأويل قاصد لأن الأصل في الوصف الإفراد لا حلال بدليل جرم المعطوف عليه والأسوق كافلس جمع ساق
والله أعلم

(البديل)

التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بدلا
(ش) البديل هو التابع
المقصود بالنسبة بلا واسطة
فالتابع جنس والمقصود
بالنسبة فصل أخرج
الذمت والتوكيد وعطف
البيان لأن كل واحد منها
مكمل للمقصود بالنسبة
لا مقصود بها وبلا واسطة
أخرج المعطوف ببل نحو
جاء زيد بل عمرو فان عمرا
هو المقصود بالنسبة ولكن
بواسطة وهي بل وأخرج
المعطوف بالوار ونحوها فان
كل واحد منهما مقصود
بالنسبة ولكن بواسطة
(ص)

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل
عليه يأتي أو كعطوف ببل

وذلك للاضراب اعزان قصد صاحب * ودون قصد غلط به سلب كثر مخالفاً وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلامدى (ش) البديل
 شدياً في اقسامه اقسام الاول بديل السكل من السكل وهو البديل المطابق (٦٩) للبديل منه المساوى له في المعنى نحو مررت

بأخيك زيد وزره خالدا
 الثاني بديل البعض من
 السكل نحواً كانت الرغبة
 ثلثه وقبله اليد الثالث بديل
 الاشتغال وهو الدال على
 معنى في متبوعه نحو
 أعجبنى زيد علمه واعرفه
 حقه الرابع البديل المبين
 للبديل منه وهو المراد بقوله
 أو كعطوف بيل وهو على
 قسمين أحدهما ما يقصد
 متبوعه كما يقصد هو ويسمى
 بديل الاضراب وبديل
 البداء نحواً كانت خبز الجنا
 قصدت أولاً لاخبار بانك
 أ كنت خبزاً ثم بدالك أنك
 تخبر أنك أ كنت لهما أيضاً
 وهو المراد بقوله
 وذلك للاضراب اعزان قصد
 صاحب
 أى البديل الذى هو كعطوف
 بيل انسبه للاضراب ان
 قصد متبوعه كما يقصد هو
 الثانى ما لا يقصد متبوعه
 بل يكون المقصود البديل فقط
 وانما غلط المتكلم فله كى
 المبدال منه ويسمى بديل الغلط
 والنسيان نحو رأيت رجلاً
 حجاراً أردت أنك تخبراً ولا
 أنك رأيت حجاراً فغلطت
 بذكر الرجل وهو المراد
 بقوله
 ودون قصد غلط به سلب

عن الشرح احرار قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
 فبديل العامل على معنى البديل اجمالاً وهو معنى اشتباه عليه وفيه أنه لا يطر في نحو زيد ماله كثير مع عامله
 الذى يتبعه وانما يتبعه بالاول حقيقة فلا يبدل على البديل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل في المبتدا
 المتعقبة وأيضاً يد عليه قتل أصحاب الأخدود النار فان أصحاب ينسب للأخدود حقيقة فلا يبدل على البديل ولا
 يشتمل عليه ولذلك قال ابن غازى معنى اشتغال العامل تعالى معناه بالبديل وان تعالى في اللفظ بغيره ولا يردان
 بديل البعض والسكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يرد بالاشتغال في كل من الأقوال
 الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير السكابة والجزئية والام يطر في شئ منها (قوله وذا) أى الذى
 كالمعطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسبه للاضراب بان تقول هو بديل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله
 ودون قصد ظرف المحذوف بدل عليه صاحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع
 أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد ما قاله سم وهو المسمى بديل النسيان وغلط خبر مبتدا
 محذوف على حذف مضاف أى هو بديل غلط وجملة به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من
 السياق أى سلب بديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
 المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أى
 وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم الى الأول (قوله على أربعة
 أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كقيته غشوة يوم الجمعة بنصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان
 ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطى ووجدت له شاهداً في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
 ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بديل كل من كل يجعل أى فى الجنة للجنس (قوله بديل السكل)
 سماء المصنف بديل مطابق لوقوعه في أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق السكل على
 ذى أجزاء تعالى الله عن ذلك (قوله المساوى له في المعنى) أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
 واحدة فيقتضيان ماصداً وان اختلافهما فمهما كثر بداخوك (قوله بديل البعض) أى قليلاً كان أو مساوياً أو
 أكثر ككأ كانت الرغبة ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بديل الاشتغال من ضمير يعود للبديل منه عند
 الجمهور خلافاً لما في شرح السكافية وهو اما مذكور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بديلاً من
 الناس أى منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليه منه أو ألعوض عن الضمير ما بديل السكل فلا يحتاج
 لربط لانه عين المبدال منه في المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا فيقول وادخل آل على كل وبعض خطأ
 لمازمتها الاضافة لفظاً وأنية كقبول بعد وأى لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلاً (قوله وهو
 الدال الخ) أى فمتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الانتقال الى الاطلاق (قوله وبديل البداء)
 بفتح الواو واحدة والدال المهملة مع المداى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأول قصد ابداء أى ظهر له ذكر الثاني
 وبعضهم نفاء وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أى
 بديل شئ ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصداً ولا ثم تبين فساد قصده لأن البديل نفسه هو الغلط
 أو النسيان بل هو لفظهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح
 لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لسكل من القسمين) أى ولثالث أيضاً ان
 كان أراد ألا الأمر بأخذ النبل نسياناً وهو امم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان العوالب أخذ
 المدى فدكره (قوله وهي الشفرة) بفتح الشين المحجمة هي السكين العريضة والجمع شفاير ككتابة وكلاب

أى اذا لم يكن المبدال منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بديل للغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلامدى يصح
 أن يكون مثلاً لسكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهي الشفرة

فهو بدل الخط (ص)

(٧٠)

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الاما لاحاطة جلا أو اقتضى بعضا واشتمالا

* كالك ابتهاجك استهلا
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر الا ان
كان البديل بدل كل من كل
واقتضى الاحاطة والشمول
أو كان بدلا اشتمالا أو بدل
بعض من كل فالأول كقوله
تعالى تكون لنا عيسى
لاولنا وآخرنا فاولنا بدل
من الضمير المجرور باللام
وهونا فان لم يبدل على
الاحاطة امتنع نحو رأيتك
زيدا والثاني كقوله

ذريني ان أمرك لن يطاعا
* وما ألفيتني حلمي مضاعا
فلم يبدل اشتمالا من
الياء في ألفيتني والثالث
كقوله

أوعدتني بالسجن والاداهم
رجلي فرجلى شدة المناسم
فرجلى بدل بعض من
الياء في أوعدتني وفهم
من كلامه انه يبدل
الظاهر من الظاهر مطلقا
وتقدم تمثيله وان ضمير
الغيبة يبدل منه الظاهر
مطلقا نحو زره خالدا

(ص)

وبدل المضمّن المميز إلى
* همزا كمن ذا أسعيد

أم على

(ش) اذا ابدل من اسم
الاستفهام وجب دخول
همزة الاستفهام على البديل
نحو من ذا أسعيد أم على وما

وشفرات كسجدة وسجدات والمضى بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متكلما
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الاما أي بدلا جلا
احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكوته عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجوازه (قوله كانك) بكسر الهمزة أي كهذه الجملة وابتهاجك
أي فركك بدل اشتمالا من الكاف وجلة استهلا بالسين المهمة خبران والسين والتاء زائدتان أول الصيغة
أي ان ابتهاجك أمال القلوب أو صبرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير
الابتهاج والالقاء استعملت (قوله لا ولنا الخ) أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة
الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة اللام دليل على ان البديل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكر (قوله امتنع) أي عند جمهور البصريين وأجازوه الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قيد الحديد وشدة بشين مجسمة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهمة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجامع الغلظ (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من الياء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله ان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبان أي البارز وان لم يحضر في الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هندا أعجبتني جها لها كالا يجوز
تعجبني جها لك اه وهو غير مسلم لتصر يحتمل في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يستند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البديل محل الاول وتعجبني مضارع مبذوء بقاء الخطاب فلا يستند للظاهر وأما في نحو
زيدا أعجبتني جها فلا مانع من جعل جها بدلا من الفاعل المستتر على أنه صرف في عطف البيان عن العماميني
ان صحة الاحلال غير لازمة لانه ينتفي في التابع مالا يتغير في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمرا من مضمرا ولا من ظاهرا مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا ياء غير مسموعة ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمّن المميز) أي وبديل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام إلى الخ وكذا بديل المضمّن معنى
الشرط إلى ان الشرطية كمن يقيم ان زيد وان عمر وأقم معه وما تصنع ان خير او ان شرانجز به ومتى
تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمّن ماض صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك
نحو هل أحدهم زيد أو عمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يلحوف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب في الكشف أن يومئذ بديل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولذا لم يذكر ههنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البديل إنما يلي حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضر وبع
انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط إنما يذكر في بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث السكونه فيه مالا ليس تفصيلا فتأمل (قوله كمن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ أخبره ذا أسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل
الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمس الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محي الأقسام كلها فيه فبدل السكك كذا المثال فان الجي هو نفس المشي وبديل
الاشتمال كآية البيت الذين في الشارح فان لقي الآمان يستأزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل

والمبايعة

ويبدل الفعل من الفعل كمن *

تفعل أخيرا أم شر أو متى تأتينا أم بعد غد (ص) ويبدل الفعل من الفعل فيستعين ببدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

والمباينة تستلزم الاحتكاك أوطوعا ومنه مثال المثنى فان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو بوسيلة بناء على أن البديل هو المشتعل وانما رتب قوله بمن على الاستعانة مع انه قديم معين ولا يعان لادعاء المالك أنه من الكرام فلا يجيب قاصده وبديل البعض نحو ان اصل تسجد لله برحمتك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فعدا بعد المسامحة من ان المراد الاشتمال بغير السكينة والجزئية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده الضمان وبديل الغلط جوزة - يبيو به وجاعة والقياس يقتضيه كان تطم زيدا تكسه جبة يشكره اهـ (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباينة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بشد الياء خبر ان مقصدا والله نصب بنزع الخافض وهو وار القسم وان تبايعا بكسر الياء اسم ان وتؤخذ بديل اشتمال من تبايعا كرها فاعول مطلق بتقديره ضاف أى أخذ كره أى كرها وهو أنسب بقوله طاعنا (نذبه) الدليل على ان البديل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفعل ظهورا عن ارب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو بديل مفرد من مفردا مابديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بما تعلمون أممكم بأنعام وبنين لان الاولى صفة الذى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النداء ﴾

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفيعما أكثر من القصر فلغائه أربع لكن المكسور الممدود صدر قياسى لان قياس فاعل كندادى والفعال وغيره معا لى لكن وجه الضم مع المدان لما انتفت المشاركة فى نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد ومن راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منها تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كافى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا وأحدى أخواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تنافض في يازيد لا تقبل لان يا طلب اقباله ليسمع النهى فلم توجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا لتمييز لانه الذى تتأتى اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة كمينه حيث شبهه بالميز فى النفس وباتخيل (قوله وللندادى) الاظهر فتح داله وان صح الكسر أيضا والنداء صفة من النداء وهو البعد والكاف فى كانه بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخول الالموصولة ويا وهما محذوفتان للضرورة أى وللندادى الذى هو نداء وما ناله يا الخ وانما قدسها لانها أعم الادوات اذ تدخل فى كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها وتتبع فى الجلالة والمستغاث وأبها وأيتها لعدم معاها بغيرها لابعدها حقيقة أو تنزيلا فاه غير لازم فى ياه (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تم كفى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للندادى أى القريب (فائدة) ذهب بعض هم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المفادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حرف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الوعد وامم فعل بمعنى أدعو لكنها فى الثانى مكسورة ولها فى ذلك نظائر مرت كلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج الى الصوت لسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومنه المبرد أن أيا وهما للبعيد وأى والهمزة للقريب بيا للجمع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله منزلة كما اشار له الشارح بقوله وفى حكمه وكذا مجرد التأكيدهما بما يتلوا والنداء وعلى منع تكسبه للتأكيدهما عدم تأنيبه ولا مانع منه للتنزيل مع (قوله واز يدا) وحرف نداء ونذبة وز يدا نادى مضموم تقدير المناسبة ألف النسبة والهاء للسكت (قوله فديعري) بضم الياء وشدة الراء أى مجرد من حرف

ذلك ياق أنما بضاعف له
النداب فيضاعف بدل من
ياق فأعرب بأعرايه وهو
الجزم وكذا قوله
ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها ونجى طاعنا
فتؤخذ بدل من تبايع
ولذلك نصب (ص)

﴿ النداء ﴾

وللندادى النداء أو كالتناي
وأى وآ كندا أيا ثم هيا
والهمز للندادى والنداب
أر يا وغير والندى اللبس
اجتنب
(ش) لا يخلو الندادى من
أن يكون مندوبا أو غيره
فان كان غير مندوب فاما
أن يكون بعيدا أو فى حكم
البعيد كالتناي والساهى
أو قريبا فان كان بعيدا
أو فى حكمه فله من حروف
النداء يازى وأيا وهما
وان كان قريبا فله الهمزة
نحو أزيد أقبل وان كان
مندوبا وهو المتفجع عليه
أو المتوجع منه فله وا نحو
وازيد وواظهره ويا
أيضا عند عدم التباسه بغير
الندوب فان التباس تعينت
وا وامتنعت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما
جامستغاثا فديعري فاعلم

(ش) لا يجوز حذف حرف
النداء مع المنسوب نحو
وازيده ولا مع الضمير نحو يا
اياك قد كفيبتك ولا مع
المستغاث نحو يا زيد وأما
غيره فله في حذف معها
الحرف جواز افتقار في
يا زيد أقبل زيدا قبل وفي
يا عبد الله اركب عبد الله
اركب لكن الحذف مع
اسم الإشارة قليل وكذلك
اسم الجنس حتى أن أكثر
المحويين منه ولو ولكن
أجاز طائفة منهم وتبعهم
المصنف ولهذا قال ومن بمنعه
فانصر عاذله أي انصر من
يعذله على منعه لورود السماع
به فما ورد منه مع اسم
الإشارة قوله تعالى ثم أنتم
هؤلاء تقتلون أنفسكم أي
يا هؤلاء وقول الشاعر
ذا ارعواء فليس بعد
اشتعال الرأ * س شيبا إلى
الصبا من سبيل
أي يا ذا ارعواء رده مع اسم
الجنس قولهم أصبح ليل
أي يا ليل وأطرق كرا أي
يا كرا (ص)

وابن المعرف المندى المفردا
على الذي في رفعه قد عهدا
(ش) لا يخلو المندى من
أن يكون مفردا أو مضافا أو
مشبهافان كان مفردا فلما
أن يكون معرفة أو نكرة
مقصودة أو نكرة ضمير

مقصودة فلان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع

النداء لفظا (قوله وذاك) أي التعري المفهوم من يعري (قوله والمشار له) حقيقة أن يقول والمشار به
أي اسم الإشارة لانه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم الإشارة أي الاسم
الدال عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بقوله المتصل
بكاف الخطاب فلا يقال يها ذلك (قوله لا يجوز حذف الح) أي لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في
المنسوب والمستغاث ويعتبر الدلالة على نداء المصغر لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه
بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيبتك وقوله

يا بجر بن أبجر يا أنت * أنت الذي طلقت عام جمعت

أبان يافيه للتنبيه وياك مفعول المحذوف يفسره كفيبتك وأنت مبتدأ مؤكدا بان الثانية والذي خبره ومحل
الخطاب ضمير الخطاب ما غيرة فلا ينادى اتفاقا وأما حديث ياهو يامن لاهو لاهو فلفظ هو في مثله اسم
الذات العلية لا ضمير وقولك يا أنا نحن (قوله وكذلك مع اسم الجنس) قيده في التفسير بل المبني للنداء وهو
النكرة المقصودة أما غير المقصودة كيارج لا تحذف يدي فيلزم الحذف كما في شرح الكافية وظاهر الاشعري
بلا خلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه أيضا ولم يعتبره لضعفه فهنا موضع رابع يمتنع
فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لا تقوت الدلالة على النداء لكونه بال والمندى البعيد لا يحتاجه لمد الصوت
لما في الحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبان أكثرهما فالجمله سبعة
وفي الإشارة راسم الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن أكثر المحويين منه) أي
الحذف فيهما وهو نداء البصر بين وحاول المسجوع على ضرورة أو شد وذو لحن ومن استعمله من المولدين
وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما بالانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظاما ونثرا وقصر اسم
الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقيل في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصبح
(قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبراً تم وتقتلون صلته أروهم إشارة
خبراً تم وعكسه وتقتلون حال (قوله ذا ارعواء) مصدر نائب عن فعله أي يها هذا انكف عن دراعي
الصبا انكفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت بالصبح يا ليل
وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتي فلم يلتفت لقولها
فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخاطبها بما هي فيه بمجيء الصبح (قوله أطرق كرا) أي يا كرا
فرخم بحذف النون على لغة من لا يفتقر فتبعتها الالف لكونها لينازا ثداسا كذا رابعا كما سيأتي ثم قلبت
الواو ألفا لتعركها وانفتاح ما قبلها وأما حلال اجساما كما في حياة الحيوان وه نامثل تمامه ان النعام في
الغري يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق تعريه النداء كالم
أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على
تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لانه يشكر قبل النداء اذ المندى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم
الإشارة وانما انكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصيص ولو بقيت العلمية لانت
الاضافة وأما النداء فقصد الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء
مع ال لا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرين بخلاف العلمية فانها بغير أداة ظاهرة فتدبر (قوله بني الخ) قيل
علة بنائه شبه بكاف ذلك خطا بافراد عن الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما
هي شبه بكاف الضمير في نحو أدعوك خطا با واغرادا وتعريها هي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو
مشبه بالحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة وبني على حركة ابدانها بروض
البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذ السكسر يلبس بالمضاف ليه المتكلم بعد حذفها والفتح

و يارجلان و يكون في محل

انصب على المفعولية لان

المنادى مفعول به في المعنى

و ما نصبه فعل مضمر نائب

يا منابه فاصل يازيد ادعو

زيدا حذف ادعو ونائب

يا منابه (ص)

وانوا انضمام ما بنوا قبيل

النداء

و ليس جري مجرى ذى بناء

جدا

(ش) أى اذا كان الاسم

للمنادى مبنيًا قبل النداء

قد ر بعد النداء بناؤه على

الضم نحو يا هذا و يجرى

مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء

كزيد فى أنه يقبض بالرفع

مراعاة للضم المقدر فيه

و بالنصب مراعاة للعقل

فتقول يا هذا العقل

والعقل بالرفع والنصب كما

تقول يازيد الظريف

والظريف (ص)

والمفرد المنكور والمضاف

و شبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المنادى

اذا كان مفردا معرفة أو

نكرة مقصودة يبنى على

ما كان يرفع به و ذكر هنا

أنه اذا كان مفردا نكرة

أى غير مقصودة أو مضافا

أو مشبهًا به نصب فتشال

الاول قول الأعشى يارجلان

خديسيدي وقول الشاعر

يا لبس به عند قلبها ألفا وحذفها أو أضافه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة أو مقصورة فيجب تقديرها فى ياموسى و ياقاضى و يحذف تنوين قاض اتفقا لبعثاته وثبت ياؤه عند الخليل اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منوناً محذوف الياء محذوف تنوينه للبناء وبقى حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف فى يافنى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد تنكيره و ان لم يمهأ فى غير النداء عوضا عن العلمية فكذلك عوض عنها تعريف النداء وما يفيد صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة فانما ذلك باعتبار أنه قبل التنشئة كان عالما (قوله يارجلان) صغره ليسو غ جمعه بالوار والنون (قوله فعل مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جلة الا أن جزأها قد ران عند سيبويه وهما الفعل والفعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده واستتر الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به الا أنه واجب الذكر لثلاث نوت النداء (قوله حذف ادعو) أى لزوم الكثرة الاستعمال واسد الحرف مسده فى طلب الاقبال ولا يرد أن ادعو خبر فلا يكون أصلا لا لانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالعدل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يقبض بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية فى نحو ياسيبويه و ياهؤلاء لبعدها بالصالحين عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه بعد روضه أشبه الاعراب العارض بالعامل وهذا ينحل للغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم قد ر للحكاية كاعرابه فى غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كيانا بطشرا المقدام والمقدام ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفى قوله بالرفع تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضاف) أى لغير ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا لثلاث يلزم جمع خطابيين لشخصين فى جلة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا) أى فى الجلة والافتعال يجوز الضم فيما اضافته غير محضة أو كجاء

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الاخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبهًا به) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالضاف اما بكونه عاملا فيه رفعا أو غيره كيا حسننا وجهه ويا طالعاجبلو يارقيقا بالعباد وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجلة حالا من الضمير فى غافلا أو بعلقة عليه فى انسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره ككناية الغراء يارجلان كىما أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده يا عظميا جري لى كل عظيم ويا حلما لا يجهل وقول الشاعر * أدارا بحزرى هجت لعين عبيرة * لان النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تنمة المنادى كالمفعول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها حينئذ مفردة مقصودة وان احتمل الامر ان جاز وراز ولا يرد أن النكرة تنعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجلة لانه يغتفر فى المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف هاها مامعالا المنعوت وحده أفاده المصرح فى التسميل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوب فى غير الموصوف وجواز فيه قال سم وبمحصر الشبيه بالضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضممه كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا راكبا الخ) ان شرطية مسدغمة فى مال الزائدة وعرضت أى أتيت العررض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجرات بلد باليمن (قوله وياضارب عمرو) أشار به للرد على ثعلب فى الاضافة غير المحضة

أيارا كبا اما عرضت قبلها * نداماى من نجران أن لا تلاقيا

(١٠ -) (خضرى) ب ثانى)

ومثال الثانى قولك يا غلام يذو ياضارب عمرو ومثال الثالث قولك يا طالعاجبلو يا حسننا وجهه

(قوله ويا ثلاثة وثلاثين) أى فيمن سمعته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف الأول شبهه المضاف في الطول والثاني اعطفه على المنصوب ويمنع حينئذ ادخال باعلى الثاني لانه جزء علم كعبد شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبتهما أيضاً وان عرفت فان أردت بهما جماعةتين معينتين ضمنت الأول لانه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأل على المختار لانه نكرة أريد بهما معين ولم يكتب بتعريف النداء لان يالم تباشره ونصبته أو رفعت لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يافيجب ضمها مجردا من أل وان أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كافي القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير مخدوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولا تمن بفتح التاء من وهن من اذا ضعف أو بضمة هاء من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسياق محترزها وبقي سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فتحو يا عيسى بن مريم بتعين فيه تقدير الضم اذا نقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتامن وهو كون ابن مفردا لا مثني ولا جمعا ولا يخفى أخذ هما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحرركات حتى يصح فتحه وضمه فالمتنى والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التفسير كياز يودا بن بكر وا بن عمرو وا بن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط التنويع في شرح منسل كون البنوة حقيقة (قوله وصف بابن) أى أو ابنة بخلاف بنت لقلة استعمالها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أى مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يودا بن فاطمة ويا هند ابنة زيدا بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لاصيان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على أنه محال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحاضر بينهما ما سا كننا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف بخمسة عشر وفتح اعراب على اقحام ابن وادافه زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه للاستتله وأما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كافي التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قدر ضمه لفتح اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى ٢ وضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد ولفظ ابن مفهم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الأول الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا لفظيا بالمترادف كاسمائي في سعيد بعد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أى بالشروط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه ما لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والاثبت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وا بن بكر على أو فصل منه أولم يكن صفة له بل بدلا وخبرا ولولم نسوخا أو نصب باعنى أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أى يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر وأوى الابن أو جمع أو وقع بعد مثني أو جمع كما مر مثاله ولم يضاف لاسم أبيه حقيقة بل اضميره أو لوجه أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أول القلب غلب على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبلوى في نظم له وألمه كعيسى ابن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأى منهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسألة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما جاوز فتح المنادى المضموم أوجب حذف تنوينه في غير النداء الا للضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبيان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

ويا ثلاثة وثلاثين (ص)
ونحو زيد ضم وافتحن من
نحو أزيد بن سعيد
لانهم
(ش) أى اذا كان المنادى
مفردا علميا ووصف بابن
مضاف الى علم ولم يفصل
بين المنادى وبين ابن جار
لك في المنادى وجهان
البناء على الضم نحو يازيد
ابن عمرو والفتح اتباعا نحو
يازيد بن عمرو ويجب
حذف ألف ابن والحالة
هذه خطأ (ص)

٣ قوله وضمه مقدر على
ابن فيه تأمل لضافته الى
سعيد لانه أن يكون في
محل نصب لانه على هذا
الوجه يكون زيد بن مضافا
وسعيد مضاف اليه كما اذا
قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسياق في
نحو سعيد سعيد الاوس
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما * ويل الين علم قدحما (ش) أى اذالم يقع ابن بعد علم أولم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فمثال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويا زيد الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يازيد ابن (٧٥) أخينا فيجب بناء زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب انصاف

أنف ابن والحالة هذه (ص)

واضم أو انصب ما اضطرارا

نونا

بما له استحقاق ضم بينا

(ش) تقدم انه اذا كان

المنادى مفردا معرفة

أو نكرة مقصودة يجب

بناؤه على الضم وذكرونا

انه اذا اضطر شاعر الى

تنوين هذا المنادى كان

له تنوينه وهو مضموم

وكان له نصبه وقد ورد

السمع بهما فن الاول قوله

سلام الله يا مطر عليها *

وليس عليك يا مطر السلام

ومن الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت

* يا صديا لقد وقتك الا واقى

(ص)

وباضطرار خص جمع يا وائل

* الامع الله ومحكى الجبل

والا كثيرا اللهم بالتعويض

* وشديا اللهم في قريض

(ش) لا يجوز الجمع بين

حرف النداء وأل في غير

اسم الله تعالى وما سمي به

من الجبل الا في ضرورة

الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *

ياكمما ان تعقبنا فاشمرا

وأما مع اسم الله تعالى

ومحكى الجبل فيجوز

فتقول يا الله بقطع الهمزة

ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والا كثر في نداء اسم الله تعالى اللهم بجم مشددة معوضة من حرف النداء

وشدا الجمع بين اليم وحرف النداء في قوله

أو كنية أو لقباً على ما صرح به ابن خروف وجرم الراعي بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد ابن زيد واختاره المصنف بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد ابن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضمي فعل الشرط في المعنى كما سيأتي في عوامل الجزم أي فالضم متحتم أوان قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كما مر غير مرة (قوله أي اذالم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كذا كره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كيازيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفي الموضوع وقوله أولم يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أي عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو
عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد معنى أو جمع أو لم تكن
البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الا أن يقال لعلة
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح لا اتباع أو التركيب فلا ينافي جواز النصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان
(قوله واضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل
الاضطرار ومعر با اذا نصب رجوعا لاصل الاءاء وحيث يثبت في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله مما له الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجملة
المبتدأ والخبر صلة الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أي متعجبة من نجاتي مع ما لا قيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدرهن عند التعجب فالى بمعنى من متعلق بحال محذوفة كما ذكرنا وبضربت
لتضمينه معنى تعجبت وأصل أو اوى وواقي جمع واقية أي حافظة فابدات الواو الاولى همزة لماسيأتي في قوله
وهمز أول الواو ين ردا الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعة سمي به الشعر
لاقتطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يا مثال لا قية فقتلها باقى
الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبه به نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يا مثل الاسد فنى مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا في الحقيقة على أل ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المشبهة بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به الناظم
وان منه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أي لانها لعدم
مفارقة حاله صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث ثبتت ألف يا وجوب بارفوله ووصلها أي
انظر الاصلها وحيث ثبتت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يا لان ما بدى بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاء
فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظر الاصلتها كفى الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بجم
الخ) أي فهو منادى مبني على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يا فرارا من دخولها على أل
وخصت الميم لمناسبة الياء في انها لا تعريف عند جبر وشددت لتسكون على حرفين كيا وأخرت تبركا بالبداة

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كبناء عدة وألف ابن أما البديل فيجب فيه ذلك
 كافي ما عوماء وتعالى ونعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سيبويه كالا يوصف غيره
 مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قول اللهم فاطر السموات وجه سيبويه على النداء المستأنف وقد تحذف
 منه ال فيصير لا هم وهو كثير في الشعر (قوله اني اذا الخ) الحدث بفتح حين الامر الحادث من مكاره
 الدنيا والمأى نزل (تتمه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن
 يذكرها المجيب تمكينا للجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا
 على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أذكرك اللهم اذ لم تدعني اذ لم يأت مع عدم الطلب قليلة ومنه قول
 المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي
 غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة
 كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون ال حال من تابع
 أو من ضميره في المضاف قيل ولوقال ذي البناء لشمس المثنى والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لم يظن
 هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم
 لفظا أو تقديرا كياسيبويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبديل وهو النعت والبيان والتوكيد
 بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر الكونه مخاطبا والغيبة نظرا
 لكونه اسما ظاهرا كياز يد نفسك أو نفسه ويأتيكم كماكم أركاهم ويا ذا الذي قت أوقام (قوله وجب نصبه)
 أي مراعاة محل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لاعتراض ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة
 والاجاز لكونها في نية الانفصال كيأرجل ضارب يد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وان
 صرح السيوطي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه
 نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كافي الصبان وقدم انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
 فقول الشارح ياز يد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن ياد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه
 الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وما سوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم
 خاصة فخرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلي بال أو لا النسق والبديل فكم مستقل لما يأتي
 (قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كياز يد الظريف أو عنها وعن ال كيأرجل زيد وكذا يارجل
 ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من ال
 والمشبه به كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا
 اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من ال
 والاضافة لعدم بنائه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعه وشبهه
 بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله في حكم المنادى المستقل) أي لان البديل على نية تكرار العامل
 وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن
 الخ) اسمها منسقى ومصحوب ال خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كمستقل الخ وخص التقييد بالنسق
 لان البديل لا يكون الا خاليا من ال اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه
 التقسيم (قوله وجهان) أي لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب ال فاشبه النعت في ان العامل فيه هو
 العامل في الاول فجاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كياز يد والحسن الوجه
 قال الصبان ولا بعده فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة

المندى المنادى ومضافا خبر
 صاحب للآلف واللام
 وجب نصبه نحو يازيد
 صاحب عمرو (ص)
 وما سواه ارفع أو نصب
 واجعلا
 كمستقل نسقا وبدا
 (ش) أي وما سوى المضاف
 المندى كور يجوز رفعه ونصبه
 وهو المضاف للمصاحب لال
 والمفرد فتقول يازيد
 الكريم الاب برفع الكريم
 ونصبه ويازيد الظريف
 برفع الظريف ونصبه وحكم
 عطف البيان والتوكيد
 حكم الصفة فتقول يارجل
 زيدوزيد بالرفع والنصب
 ويأتيكم أجمعون وأجمعين
 وأما عطف النسق والبديل
 ففي حكم المنادى المستقل
 فيجب ضمه ان كان
 مفردا نحو يارجل زيد
 ويارجل وزيد كما يجب
 الضم لو قلت يازيد ويجب
 نصبه ان كان مضافا نحو
 يازيد أبا عبد الله ويازيد
 وأبا عبد الله كما يجب نصبه
 لو قلت يا أبا عبد الله (ص)
 وان يكن مصحوب ال
 مناسقا
 ذفيه وجهان ورفع ينتقى
 (ش) أي انما يجب بناء
 المنسوق على الضم اذا
 كان مفردا معرفة بغير ال
 فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

والختار عند الخليل وسبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يا زيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرى معه والطير برفعه ونصبه (ص) (٧٧) وأياها مصحوب أل بعد صفة

يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة وأياها الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا

لا تدخله أل (قوله والختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما بالشره وتسمكاً بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفاً على محل جبال وأجيب باحتمال أنه بالعطف على فضلا قبله أو بسخرنا مقدر (قوله وأياها الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله مقدم عليه وبعد صفة وبالرفع أحوال منه أى وأياها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة مرفوعة كائناً بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أياها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل الملتزم إليه بالنداء كور من أياها وأياها الذى أوحى خبراً أحدهما للدلالة الآخرة عليه أى ورد أيضاً وقوله بسوى هذا أى المند كور من مصحوب أل وذو الذى (قوله فإى منادى مفرد) أى نكرة مقصودة وتكون بالفظ واحد وان ثبت صفتها أوجبت كياها الرجلان أو الرجال لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كياها النفس ولا يجب كما قاله السامع (قوله وهازائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لكتنها تلزمها عوضاً عما قلنا من الإضافة كما عوضوا عنها الزائدة فى نحو أياها تدعو وأوصت ها بالنداء لأنه محل تنبيه وما بالشرط لأنه يناسبه الإبهام والاعجاب فتفتح هذه الهمزة وقد تضم إذا لم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ ففيه التسامع الماروكنداً يجب رفع نعتها إذا نعت كياها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كفى الاشموئى والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والافتتاح أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من مراعاته فى نعتها كما وجد فى أى (قوله لأنه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو بالشره الحرف تنبيهها على أنه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضوحها على الإبهام واحتياجها للخصص فتكون ألقى بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الأصل وإن صارت الآن للحضور كما نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخروجها العهدية كالزبدى والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموأل أو كانت للحال كالخمرث أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بد بالندى هو مجر دامن أل وأجاز فى شرح الكافية ادخال أى على أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان ولا يشترط نعتة حيث نذ بدى أل كما مثله الشارح وفاق لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أياها ذان كلا زاد كما * ودعائى واغلا فيمن دغل

بخلاف ما إذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كى فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور أنه لا يوصف بمثله ويراعى فيه حال المشار إليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف أى كما مر (قوله يغيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الأول محذوف أى يغيت المخاطب معرفة المشار إليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بأن قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جالس يا ذا القائم الذى قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه إذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحالته فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مسروداً أو كرمضاً إلى غيره علماً كان كاملاً أو اسم جنس كياها رجل رجل القوم أو وصفاً كياها صاحب صاحب زيد خلافاً للكوفيين فإن لم يصف الثانى كياها يزى لم يجب نصبه (قوله ياتيم تيم عدى) احتراز بالاضافة عن

يرد (ش) أى يقال يا أيها الرجل ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى على الضم وهازائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياساً على جواز نصب الظريف فى قولك يا زيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى الأياهم جنس محلى بأل كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبى أو بموصول محلى بأل نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذو إشارة كى فى الصفة ان كانت تركها يغيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله

ان كان تركها يغيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

والنصب (ص) فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وافتح أو لا تنصب (ش) يقال يا سعد سعد الأوس وياتيم تيم عدى ويا زيد زيد

العمليات فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد أو على اضمحلال أعني أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين

المضاف والمضاف إليه
ومذهب المبرد أنه مضاف
إلى محذوف مثل ما أضيف
إليه الثاني وان الأصل
يأتي على تيمم عدى محذوف
عسى الأول دلالة الثاني
عليه (ص)

النسابة المضاف إلى ياء
المتكلم

واجعل منادى صح ان
يضاف إليها
عبد عبد عبد عبد
عبد عبد

(ش) إذا أضيف المنادى
إلى ياء المتكلم فاما أن يكون
صحيحاً أو معتلاً فان كان

معتلاً فحذفه حكمه غير
منادى وقد سبق حكمه في

المضاف إلى ياء المتكلم وان
كان صحيحاً جاز فيه خمسة

أوجه أحدها حذف الياء
والاستغناء بالكسرة نحو

يا عبد وهذا هو الأكثر
الثاني اثبات الياء ساكنة

نحو يا عبد وهودون الأول
في الكثرة الثالث قلب الياء

ألفاً وحذفها والاستغناء
عنها بالفتحة نحو يا عبد

الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها
وقلب الكسرة فتحة نحو

يا عبد الخامس اثبات الياء
بحركة بالفتحة نحو يا عبد

(ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر * في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبني إعرابه على لا تقدير في حقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

تيمم مرة من قرش وتيم قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع بعملية وهي الناقة القوية على العمل
والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة وإضافة زيد إليها لاشتهاره بالجداء أي الغناء لها في السبيل (قوله فان ضم
الأول) أي لكونه مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أي للأول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب
بأنه لا يصح توكيداً معنوياً بالانه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولا اختلاف جهتي
التعريف إذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لأنه لا يضاف حتى يجرى من العلمية والمصنف
أن يكتب في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني مقحم) أي
زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل به بين المتضامين كالفصل لاتحاد الأول لفظاً ومعنى وكان حقه
أن ينون لعدم الاضافة لكن تركه للشاكلة وعليه ففتحة اتباعه للأول فيما يظهر لأنه غير مطلوب لتمام
وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً وبوافقه تفسير الحفيد الاخام بالتأكيده اللفظي ففتحة
أعراب ويغفر الفصل به وعدم تنوينه لما حذر ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم إذ لا يكونان
الابتداء الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف إلى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حينئذ
على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين بكسرة عشر
وجعل مجموعهما منادى مضافاً إلى ما بعد الثاني ٧ منصوب بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم
الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتاي ومسلمي وقاضي وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه

وتجوز العصام حذفها في المثني والجمع اكتفاء بياض ما يرده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة
(قوله وان كان صحيحاً) أي أو معتلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن لا يكون المضاف

وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمي والاعتين اثبات ياء مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبها أماناً في المثني والجمع فتفتح
فقط لأنه من المعتل (قوله وهودون الأول) ويليه في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف

الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني

أي بقولي يا لهفا ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقديم ان سكون الياء أصل أول
لأنه أصل كل مبني والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بني على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد

حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءؤه مضافاً للياء كآرب والأبرين
والقوم لا نحو الغلام قرى رب السجن أحب إلى وحكي يارب اغفر لي ويأيم لا تفعل بالضم فهو منصوب

لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكاة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا ان نصب لسكن جوزأبو
حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضا (قوله قلب الياء ألفاً) أي لحذفها أو يتوصل إليها بفتح ما قبل

الياء أو لا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدراً سم (قوله وفتح) مبتدأ أسوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف

الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر رأي اطرد خبر وأفرده على أداة

الذكر

المدكور لان العطف باولان أوالتقسيمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي
النصر يح (قوله فتحذف الياء منها) أي وجوباً وأما اثباتها في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي *
وقلبها ألفاً في قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أي لتدل على الياء
المحذوفة وهو وجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة للالف المحذوفة المذمومة عن الياء
فأحرابه مقدرة للنسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين تخمسة عشر وهو مضاف للياء تقدير
كما قاله الرضي فأحرابه مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلاً فيكون مضافاً إليه الضم
تخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء (قوله يأت) أي زيادة على
اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة
المعوض عنها التاء التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء اذ هي
تقتضي فتح ما قبلها أبداً وخصت التاء بالتعويض لمناسبة الياء في أنها تزداد آخر الاسم للتفخيم كعلامه
وهو يناسب الالب والام وقد تبدل هاء رفقاء خطأ وبهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كافي
القبيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقنيس تبعاً لما هي عوض عنه والكسر أكثر وهو
عوض عن كسر مناسبة الياء لواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجاء تسع لغات في نداء الابوين
(قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المتقلبة عنها وأما قوله

أيا بتي لازلت فيما فاتما * لنا أمل في العيش مادمت عائداً

وقوله * يا ابتاعاك أو عسا كما * فضرورة لكن الثاني أهون لنهابة صورة الياء المعوض عنها بل قيل
لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمذموب والمستغاث
فتكون لغة عاشرة والله أعلم

{ أسماء لازمت النداء }

لازمت فعل ماض كضاربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم
فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً
أخر تختص بالنداء كابت وامت والهم (قوله وزن يا خبث) فاعل اطرد في سبب متعلق به والامر صطف
على وزن بحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حال كونه كخبث هذا في الوزن والبناء على الكسر
وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق بطرد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)
بضم الفاء واللام وللاثنى فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفتهما الالف
والنون للتخفيف وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلو بين والمصنف الا ان
الحذف عندهم للتخفيف لا للتخفيف واللقيل للدك فلا وللاثنى فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر في الشعر فلان والصحيح عند البصريين ان فل
وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
وفلانة فكنياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلان بالنون فهما غيرهما معنى ومادة
وحكما (قوله ويا يؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشح ودناءة النفس وبمعناه
وحكمه ياملأهم ويا ملأمان ويا مخبشان ونومان بفتح النون والاكثر في بناء مفعولان كونه للندم كما ذكر وقد
جاء في المدح كيامطيان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأة ملأمانه فعلى
اضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجتماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
وتحذف الياء منهما الكثيرة
الاستعمال وتكسر الميم
أو تفتح فتقول يا ابن أم
أقبل ويا ابن عم لا مغر
بفتح الميم أو كسرهما (ص)
وفي النداء أثبت امت عرض
* واكسر أو افتح ومن
اليا التاعوض
(ش) يقال في النداء يأت
وياأت بفتح التاء وكسرهما
ولا يجوز اثبات الياء فلا
تقول يأتني ويا أمتي لان
التاء عوض من الياء ولا
يجمع بين العوض والمعووض
عنه (ص)

{ أسماء لازمت النداء }

وقل بعض ما يخص بالنداء
* يؤمان نومان كذا
واطردا

في سبب الاثنى وزن يا خبث
والامر هكذا من الثلاثي
وشاع في سبب الذكور فعل *

ولا تقس وجر في الشعر فل

(ش) من الأسماء مالا

يستعمل الا في النداء نحو

يا فل أي يارجل ويا يؤمان

للعظيم اللؤم ويا نومان

للكثير النوم وهو مسموع

وأشار بقوله واطردا في

سبب الاثنى الى أنه ينقاس

الوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف بالطرد فيما بعدها الامفعالان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للدم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله أطوف ما أطوف ثم أرى * الى بيت فعيده لسكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالسكاع أو هو ضرورة (قوله مبني على الكسر) اعلم ان فعال أصرا كتنزال مبني لشبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الأفعال أولته ضمنه معنى لام الأمر وفعال وصفا مبني لشبهه الأمر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الأمر معدول عن فاعل فهو مشابه للحرف بالواسطة وبني على حركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الأصل (قوله وبالسكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الأمر) ذكره هنا استطرادى لمساوية خبات في وزنه وبناءه على الكسر وشرطه لان كلاهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يثنيان من مزيد ونحو ذلك من ادرك معاهي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو ينذر ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يافسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما الكع فعن الكع لانه من لكع لكاعة كظرف ظرافة فهو الكع أي ائيم فعدل عنه الى لكع للمباينة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبت معدول عن خبيت (قوله قد استعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ صفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت نزاجة متدافعة فشبها يقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أي احجز بينهم والله أعلم

﴿ الاستغانة ﴾

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ياء ويمتنع حذفها كما مر (قوله كمالا لنضى) أفاد أن يجوز افتتان المستغاث بأل وهو اجماع لان ياء لم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيجبر المستغاث بلام) أي فهو معرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاه شبيها بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والافكفرة من المناديات كإسمائى واذا كان معر باقبل النداء والابقى على بنائه كيا هذا فنادى على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبني كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضى تميم الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أبقي ويالى من النوى * وياد مع ما جرى ويقلب ما أصبى

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالى لا يقع الا مستغاثا لاجله والمستغاث به محذوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام ف قيل هي بقية آل والأصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالب بعدها بألف يا حذف احداهما لساكنين و بقيت اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن السكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح والفرق بين المستغاث به وله ف قيل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيديويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يهدى باللام كالتجى وقيل يحرف النداء نيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجبر المستغاث) أي من أجله وهو ما متصهر له فتعين اللام كقول عمر يا لله للسامين أو متصهر عليه فقد تخلفها من لامها تأتي للتعليل مثلها كقوله بالرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردى لهم دينا

في النداء استعمال فعال مبني على الكسر في ذم الانثى وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبات ويا فساق ويا السكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبني على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو نزال وضرب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثر استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يافسق ويأغدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل (ص)

﴿ الاستغانة ﴾

اذا استغاث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كيا لارضى (ش) يقال يا زيد لعمر و فيجبر المستغاث بلام مفتوحة ويجبر المستغاث له بلام

وافتح مع المعطوف ان كررت يا

وفي سوى ذلك بالكسر انقيا

(ش) اذا عطف على المستغاث مستغاث آخر

فاما ان تكرر معه يا أولا فان تكررت لزم الفتح

نحو يا يزيد يا عمرو ليكر وان لم تكرر لزم الكسر

نحو يا يزيد واحدا ليكر كما يلزم كسر اللام مع المستغاث

له والى هذا اشار بقوله * وفي سوى ذلك بالكسر

انقيا أي في سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي

تكررت معه يا كسر اللام وجوبا فتكسر مع

المعطوف الذي لم يكرر معه يلزم مع المستغاث له (ص)

ولام ما استغيث عاقبت ألف

ويشبه اسم ذر تعجب ألف (ش) تحذف لام المستغاث

ويؤتى بألف في آخره عوضا عنها نحو يا يزيد يا عمرو

ومثل المستغاث المتعجب منه نحو يا لداهية

ويا لعجب فيجر بسلام مفتوحة كما يجز المستغاث

وتعاقب اللام في الاسم المتعجب منه ألف فتقول

يا عجب يا زيد (ص)

﴿ لندبة ﴾

ما للنداء اجعل لندوب وما * نكر لم يندب ولا سائيا

ويندب الموصول بالندى اشهر * كبر من زمين وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أمام الضمير تفتح كذا بدل ذلك الاعم بياء المتكلم على ماضي واذا قلت بالكسر احتمل ان المخاطب مستغاث بقوله وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام جملتان وقيل بفعل النداء أو بياء المائدة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعو لزيد فهو جلة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف فاعضه مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أغان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالنداء كور فيعيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلاية وبالمستغاث له كررت يا لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لثلاثين المستغاث الأول في انقض قوله باللام مفتوحا مع ان اولها يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله أم) مفعول عاقبت وفعل عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي نأوتها من العقبة وهي النوبة فشكل يحكي نوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقيل يخلو منهما فيجعل كالمندى في الحكم كقوله

* ألا يا قوم للتعجب العجيب * فتقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمها بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حقيقة تدبني على ضم مقدر للنسبة ألف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تبعاً لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي والجامي من بناءه على الفتح ومنع الرفع في نابعه صبان فان لحقت ألف مضافا كذا غلام زيدا أظهر نصبه في الأول رقا والجري الثاني للنسبة أو مثنى أو جمعا فظاهر ان تكون بعد نونهما وانهما يبينان على ما رغبنا به من ألف أو وافيغال يا زيدا أو يا يزيدون فاقبل (قوله نحو يا لداهية) أي تعجبا من عظمتها وقهرها بالفاء والتعجب تعجبا من كثرتهم وظاهر كلامه ان الاستغاث غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل أن باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثا حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلا فاذا قلت يا لداهية فكانك تناديه وتقول احضر حتى تعجب منك وبالعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثله في بالزيد ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف أي يا قومى للعجب واللام للداهية فان أتى بالألف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله اعلم

﴿ الندبة ﴾

هي بضم النون لغة مصدر نذب نذبت اذا ناح عليه وعدد خصاله وأكثر من يتكلم بها النساء اضعفن عن احتمال المصائب وعرفاء النساء المتفجع عليه والمتوجع منه (قوله بالمنادى الخ) يشير الى أن المنادى ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا نذب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما صرح ونقل الغارضي عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من انه منادى مجازا لاحقية فاذا قلت يا حمدا فكانك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك وواخرا ناه احضر حتى يعرفك الناس فيعندوني فيك (قوله ولا ما بينهما) عطف على الضمير المستتر في نذب للفصل بلا على حد ما أشر كنا ولا أبوا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المهم كما بينه الشارح (قوله بالندى) متعلق بالموصول لا يندب وقوله اشهر أي به خلف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المصنف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي (قوله كبر من زمين الخ) مثال للموصول بما اشهر به وبأثر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله بلى الخ حال منه وأصل زمين زمين بثلاث ميمات أبدلت

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واطهره ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجله ولا المبهم كاسم
 الاشارة نحو واعداه ولا الموصول الا ان كان خالياً من آل واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمزماه (ص)
 ومنتهى المنسوب صلة بالألف * متلوها ان كان مثلها حذف كذا تنوين الذي به كل * من صلة أو غير هانلت الأمل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٢) نحو واز يدا لاتبعه ويحذف ما قبلها ان كان ألفاً كقولك واموساه خلفت ألف

موسى وأتى بالألف للدلالة على الندبة أو كان تنويناً في آخر صلة أو غير هانتهو وامن حفر بئر زمزماه ونحو يا غلام زيدا (ص) والشكل حتماً أوله بحانسا * ان يكن الفتح بوجه لا بسا

(ش) اذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها فتقول واغلام أحماه وان كان غير ذلك وجب فتحه الا ان أوقع في لبس فثال ما لا يوقع في لبس قولك في غلام زيد واغلام زيدا وفي زيد واز يدها ومثال ما يرفع فتحه في لبس واغلاموه واغلامك بكسر الكاف واغلامه بضم الهاء فيجب فاب ألف الندبة بعد الكسرة ياءو بعد الضمة واوالانك لولم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة ففتحت وأتيت بألف الندبة فقلت واغلامكاه واغلاماه لا لبس المنسوب المضاف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفقده حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو ما سبب الالم كوام صبيته واخزناه واما محله كواظهره وارأساه وقيل هنادي سمي المتوجع له (قوله الا المعروف) أي بالعلمية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من آل كافي المادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لغوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وام صبيته وان جهات المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهره لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول ليسكون مثالا ثانياً للبهيم لانه منه ومنه أيضاً الضمائر وأي فلا يقال ولا انتاه ولاوا بهم قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شي من ذلك عاموا واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى منسوب وضمه ومقدر لسكون البناء الأصلي لان الموصول من المفرد كاسر ولحق الألف لم يؤثر فيه شيئاً لعدم اتصالها به وجلة حفر صلتها وزمزم ان اعتبر من ذكر كالغليب أو المسكن فمنصرف فتدبر فيه كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فغير منصرف وتدبر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموصولة فللمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب) أي حقيقة أو حكماً كالجملة فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالألف) أي جوارزا كاسياً أي (قوله متلوها) أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفاً مثلها حذف اذا لا يمكن اجتماعهما فالخحذوف آخر المنسوب لا ألف الندبة لانه أنى بها الغرض (قوله كذا الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي تسكمل به المنسوب لاجلها أيضاً فالصلة تجز على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول وهاء به للذي لا لا تنوين بقوله من صلة الخ بيان للذي وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفرداً فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي والاسنادى وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوا الألف له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفاً) أي لينته سواء كانت جزء كلمة كالقصور أو كلمة مستقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهزنة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه وأجاز السكوفيون حذفها ففتحوا الألف قبلها أيضاً لالتقاء مع ألف الندبة (قوله واموساه) مبنى على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وأتى بها في هنادون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز السكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا ياموسياه (قوله تنوينها) أخرج نون المثني والجمع فلا تحذف بل يقال واز يدا ناه واز يدا ناه ويبنيان على الألف والواو كالتداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيه ما شيئاً لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعا في لبس وجب بقاؤه وتقاب الألف حرفاً بحانسا لها فاقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني وبحانسا الأول أي اجعل الجانسان تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لا بسا) من ابست

الامر

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب

بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتماً الى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله بحانسا له من واو أو ياء ان كان الفتح موقعا في لبس نحو واغلاموه واغلامكاه فان لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو واز يدها واغلام زيدا (ص)

هـاء السكت نحو وازيدها
أو وقف على الألف نحو
وازيدها ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
ألا يا عمر وعمره
وعمر وبن الزبيره

(ص)

وقال واعبد يا واعبد

من في النداء الياء ساكنون
أبدى

(ش) أى اذا نذب المضاف

الى ياء المنكلم على لغة من

سكن الياء قبل فيه واعبد يا

بفتح الياء والحاك ألف

النسبة أو يا عبد يا بحذف

الياء والحاك ألف الندية

واذا نذب على لغة من

يحذف الياء ويستغنى

بالكسرة أو يقلب الياء

ألفا والكسرة فتحة أو

يحذف الألف ويستغنى

بالفتحة أو يقلبها ألفا

وبقيها قبل واعبد يا ليس

الا واذا نذب على لغة من

يفتح الياء يقال واعبد يا

ليس الا فالخالف انه انما

يجوز الوجهان أغنى واعبد يا

وواعبد يا على لغة من سكن

الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيم ا حذف آخر المندادى

كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم في اللغة

ترقيق الصوت ومنه قوله

أى ترقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خاطته (قوله هاء سكنت) ونسبى هاء الاستراحة (قوله وان تشأ الخ) تصرح بماعلم من قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدالان قوله صله بالألف يوهم وجوبه فنبه هـ على عدم وجوبها مطلقا وقيل يجب ان نذب بياء التلايلتس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكالمندادى فيظهر رضه في نحو وازيده وامه يدكرب ويقدر الحركة البناء الاصل في واسيبويه وللحكاية في واغام ز يدوان نذب بالألف قد رضه في الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخيرين يحتتمل انه كذلك وانه مقدر للحركة البناء الاصل والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والأول أظهر لأن اعتبارا والمفوض به أولى من المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في المستغاث وأما المضاف وشبهه كواغلام ز يدها واطالع الجبله فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالنداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع الألف لمناسبة هاوسياً في المضاف لياء المنكلم (قوله ألا يا عمر وعمره) من الهزج وعمره الأول مندوب مبني على الضم الظاهر والثاني تأكيده وليس فيه حرف ندية ثلاثياً يسكن الوزن بل الواو بينهما هي واو عمره الأول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمر وبن الزبيره لان آخر البيت محل وقف وقد يقال لا شاهد في الاول أيضاً لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقال) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدي وذا سكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل ألف الندية وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنيّة على سكون مقدر لمناسبة الألف (قوله أو يا عبد يا بحذف الياء) أى لالتقاء الساكنة مع ألف الندية فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف فهو مضاف تقدير انصبه مقدر اياها لمناسبة الألف الموجودة والياء المحذوفة نظير ما مر (قوله واعبد يا ليس الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى مجيء الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمه روى لما قرأ ابن مسعود وندادوا يمال قال ابن عباس ما كان أشغل أهل النار من الترخيم فاستعبد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم في شغل من ذلك بعقابهم لكن قد توجه بانه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم بهجرون عن اتمام السكامة وبهذه القراءة رد على من أنكروا رد حذف بعض السكامة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا بفوائح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماء تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيم) نصب على انه مفعول مطلق لا حذف على حذف تعدت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المندادى أو صدر نائب عن اللفظ بفعله في الطلب أى رخم ترخيماً وحذف الخ تأكيده لفظي بالسواى أو حال مؤكدة من فاعل حذف لا من المندادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لا حذف بحذف مضاف أى وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخماً أو وقت الترخيم الا أن يقدر مرخماً للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولاً ففيه تعليل الشئ بنفسه مع انه ليس قلبياً فان قد ارادة صار المعنى رخم لا رادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالألالباب ما تفعل الخمر

قالهما ذوالرمة في قصيدة أوها

ألا يا سلمى يادارى على البلى * ولا زال منها لاجر عاتك القطر

والخواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أى أطرافه وخصها بالذكر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخره أكثر وأعلى عادة العرب من التعبير بأطراف الشئ

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولازير

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو يا سعاد الأصل يا سعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما * أنث بالهاء والذي قدر خسا
 بحذفه وفره بعد واحد احتلا * ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا الارباعي فافوق العلم * دون اضافة واسناد متم (ش) لا يخلو المنادى
 من أن يكون مؤنثا بالهاء أو لافان كان (٨٤) مؤنثا بالهاء جار ترخيمه مطلقا أي سواء كان علميا كفاطمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
 أو على ثلاثة أحرف كشاة
 فتقول يا فاطم وباجاري ويا شاة
 ومنه قولهم يا شاة ادجني
 بحذف تاء التانيث
 للترخيم ولا يحذف منه بعد
 ذلك شيء آخر والى هذا
 أشار بقوله وجوزنه
 الى قوله بعد وأشار بقوله
 واحظ الى آخره الى القسم
 الثاني وهو ما ليس مؤنثا
 بالهاء فذكر أنه لا يرخم الا
 بشروط الأول أن يكون
 رباعيا فأكثر الثاني أن
 يكون علميا الثالث أن لا
 يكون مركبا تركيب اضافة
 ولا اسناد وذلك كعثمان
 وجعفر فتقول يا عثم ويا
 جعفر وخرج ما كان على
 ثلاثة أحرف كزبد وعمر و
 وما كان على أربعة أحرف
 غير علم كقائم وقاعد وما
 ركب تركيب اضافة كعبد
 شمس ومركب تركيب
 اسناد نحو شاب قرناها فلا
 يرخم شيء من هذه وأما
 ركب تركيب مزج فيرخم
 بحذف عجزه وهو مفهوم
 من كلام المصنف لأنه لم
 يخرج منه فتقول فيمن
 اسمه عبد يركب يا عبد
 (ص)

عن كنه لا يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء
 وتخفيف الراء أي كثير ونزعه أي كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة الخلة (قوله)
 حذف أو آخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيماني هنا أيضا والثالث
 ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)
 سيماني تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم (قوله وفره بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها
 ولو كان قبلها لين زائد رابع كارتاني أرطاة وأجاز سيمويه ترخيمه تانيا ان بقي بهد الهاء أربعة فأكثر
 وجعل منه * أحار بن بدر قسوليت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) يا ضم أي فوقه (قوله العلم)
 بدل من الرباعي ودون اضافة حال من الرباعي (قوله تم) اسم مفعول نعت لاسناد أي ودون اسناد تام
 قال سم وكانه احتراز به عن النسبة الاضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دوزن اضافة فيبدان
 الاضافة تمنع الترخم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم
 المركب من موصوف وصفته فيكون المركب المزجي والافه وبيان للواقع (قوله أي سواء كان علميا الخ)
 بيان لمراعاة الاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الارباعي
 الخ فان شرط الترخم في ذي الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلمحة الخير وعبد الله ولا شبهه كطلمعة جبلا
 وثلاثون ثلاثين ولا إذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأتو يار جلا خندا
 يدي ولا مختصا بالنداء كفل وفلة ولا مبنيا قبله كخمسة عشر وحندام ولا مستغنا ولا مندوبا فكل ذلك
 لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعاما فخص بالمجرد فراد المصنف الاطلاق عن هذين
 فقط (قوله يا شاة ادجني) أي أقيم في البيت من قولهم دجن يدجن دجوننا إذا قام وشاة داجن إذا ألفت
 البيوت ولم تسمع مع الغنم وشاة القصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقيها ساكن كهذا
 المثال أما شاء بالجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياء وتضغيرها على شوية قلبت وارهأ ألفا ثم حذفت
 هاؤه وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالمجرد
 (قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشدة عند الأكثر قولهم يا صاح يا غصنف
 واطرق كرافى صاحب وغصنف وركروا وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا
 شذوذ (قوله الذي تلا) فاعله ضمير يعود على الآخرو عائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر
 فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخرا لا تماثل (قوله ان زيد الخ) يشمل المثني وجمعي
 التصحيح أعلاما فترخم كاهبا بحذف الآخر وما قبله ويمتنع بقاء الألف في هذه اذ لأن تاءه ليست للتأنيث
 حتى يوفر بعدها اه فارضى (قوله ليننا) حال من الضمير ي زيد وهو مخفف لين كقوله المسكودي فهو
 بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدرا أي ذالين واعلم ان حروف وای ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت
 حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كقوله ون
 وغريق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حروف مدد لأنها ادعاسا كنية
 بعد فتحة اذا علمت ذلك فقول المصنف سا كنا وصف كاشف للين والأولى مد البديل ليننا ليدل على اشتراط أن
 يكون قبله حركة تجانسها لفظا كمنصورا وتقدير كصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي
 ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للمجهول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الا بتداعيه التنوين

ومع الآخر احذف الذي تلا * ان زيد ليننا سا كنا مكلا
 أربعة فصاعدا والخلف في * واو ياءهما فتخفي (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا ليننا أي حرف لين سا كنا
 رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عثم ويا منص ويا مسك فان كان غير زائد

كخختيار أو غير لين كفعرون أو غير سا كن كقنور أو غير رابع كجيدلم يحذفه فتقول يا غنناو يا قنور يا غني وأما فعرون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الفراء (٨٥) والجري أنهما يعاملان معاملة مسكين

ومنصور فتقول عندهما
يا فروع يا غرن ومنه
غيرهما من النحويين
عدم جواز ذلك فتقول
عندهم يا فروع يا غرن
(ص)

والجزء حذف من مركب
وقل

ترخيم جلة وذاعمر وقل

(ش) تقدم ان المركب

تركيب من ج برخم وذ كر

هنا أن ترخيمه يكون

بجذف عجزه فتقول في

معدي كرب يا معدي

وتقدم أيضا ان المركب

تركيب اسناد لا يرخم

وذ كر هنا انه يرخم قليلا

وان عمرا يعني سيديوه

وهذا اسمه وكنيته أبو

بشر وسيديوه لقبه نقل

ذلك عنهم والذي نص عليه

سيديوه في باب الترخم أن

ذلك لا يجوز وفهم المصنف

عنه من كلامه في بعض

أبواب النسب جواز ذلك

فتقول في تأبط شر يا تأبط

(ص)

وان نوبت بعد حذف

ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف

واجعله ان لم تنو محذوها كما

لو كان بالآخر وضاعتما

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواءو يأي اذا اتبع بالواو والياء فتح أى جعلنا تابعين له مع سكونهما
ففي جواز حذفهما مع الآخر خلف (قوله كخختيار) أى لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله تختبر بفتح
الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كفعرون جعل اللين بمعنى المد غاخر ج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما صر
وأما اللين بمعنى المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزة زائدة وليست لدينا كما يخرج نحو قنور لتحرك
واوه واللين لا يكون الا ساكنا (قوله كقنور) بفتح القاف والنون وشدا الواو آخرهراء هو الصعب
اليابس من كل شئ ومثله هببخ بفتح الهاء والموحدة وشدا التحمية تغاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما
(قوله كغريق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله
وفيه خلاف) محله في غير جمع المقصور بالواو والياء كمصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء
مع النون قولوا واحدا لوجود الضم والكسر قبلهما تقدرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخم جلة
فاعله (قوله وذاعمر واخل) ذا اشارة ترخم الجلة وهو ما مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجلة بعده
حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجي برخم) شمل نحو سيديوه وخسة عشر فتقول يا سيدي
و ياخسة بجذف الحجز ومنع الأول السكونيون والثاني الفراء ويشكل على الجواز فيها ما صر من ان
شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجي ولم يسمع ترخمه مطلقا
ولو معر بارانما قاسه النحويون على ما فيه تاء التأنيث لان عجزه يشبهها في فتح ما قبله غالبا وفي حذفه للنسب
وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر علمين حذف الألف مع الحجز وكذا الياء في اثني
عشر فتقول يا ثنوي يا ثنت كخحذفهما مع النون في اثنان واثنيت لانها لين زائد اخل والحجز هنا بمنزلة
النون من اثنيين ولذلك لا يضافان وكانا معر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب)
أى حيث قال فيها فتقول في النسب الى تأبط شر تأبط لان من العرب من يقول يا تأبط اهل قبادان ترخمه
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين وما مفعول نوبت أى اذا نوبت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبسا
بما أى بحاله الذى ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن
يحذف منه حرف كسعادا وحرفان كروان والمثنى والجمع أدكله كعدي كرب وخسة عشر وتأبط شر أو كلة
وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف اما مفتوح كبروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور
كحرف وقاضين أو ساكن صحيح كقنطر أو معتل كشمود فكل ذلك على هذه الالة يبنى على ضم مقدر
على آخر المحذوف الا اثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو والمحدوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله
قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعدسة كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى
اسم الفاعل أو فتح في المفعول والجمع المعتل كمصطفون وقاضون وبذلك الحرف الذى كان حذف
لالتقاء ساكنهما مع الواو والجمع أو يانه لزال سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي برد الألف والياء واختار
في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقدرا اما على لغة من لا ينتظر فيعين لرد قطع الالة تغاء السبب لمظا أو
تقدير السكن يلزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ماسيا أى من صراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخمه الا على
اللغة الأولى بلارد وعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطفي بالفتح مطلقا ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر
في قاضين أفاده الصبان (قوله كالأول) في موضع المفعول الثاني لاجله وما زائدة ولومصدرية وهو أولى

فقل على الاول في ثموديا ثم ويأني على الثاني بيا (ش) يجوز في المرخم لغتان احدهما ان ينوى المحذوف منه والثانية أن
لا ينوى ويعبر عن الاولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعده
الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعف ويا حار ويا قط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في تمود على لغة من ينتظر الحرف يأنو بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يأنى فتقلب الواو ياء والضممة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره وارقبها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة (ص)

والترزم الاول في كسامة وجوز الوجهين في كسامة (ش) اذا رخم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يا مسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا مسلم بضم الميم لئلا يلتبس بنداء المذكور واماما كانت فيسه التاء للفرق فبرخم على اللعين فتقول في مسامة عاسا يا مسلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا ضرار رخوا دون ندا * مالا ندا يصلح نحو أجدنا (ش) قد سبق أن الترخم حذف أو آخر الكلام في النداء وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء

بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله انعم الفتى أعشوا لي ضوء ناره

* طريق بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريق بن مالك (ص)

(الاختصاص)

من عكسه لكثرة زيادة ما وجلة تمام البناء للجهول خبر كان ووضع انصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير كافي القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتاب قال ويد كرو يؤنث وربما أنت باطاء فليل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والاقدرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللمنة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالنات وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحرار بن عمرو الخ والمنايع بجملة بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقابها في أجر وأدل جمع جرود لولذلك اذا صلحها أجروا دلو كادلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصارت أجرى وأدلى ثم أعل كقاض وتقول في كروان على الأولى تا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاع وعلاو بقلبها ما همزة لتطرفها ما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سجي به فأمر عارض وبالعرب المبني كهو وذو الطائفة و بضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك واما نحو سنبو اسم نبد بالصيد فالظاهر انه غير عربي كسمند واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث واثنان بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما لم يلتبس هذا اللفظ استعماله بلاتاء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين كما افتاء وأما نحو يز المصنف ترخم المثني والجمع محذوف ز يادتيهما فاقامها هو لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيدان علمين باز يدها بفتح في الاول والكسرة في الثاني وكذا في المنسوب ويتمنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيتمتع ترخيمه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواظنا مكة من ورق الخي * مرخم الحام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيم لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالتاء أو أكثر من ثلاثة والافلا يرخم الا للضرورة ولا يشترط العامية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخلد (قوله نعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المجمة فالمهملة شدة البرد وضبطه بهملة تن سهور كريا (تنبيه) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كنهنا البيت فانه حذف السكاف وتون الباقي مع جره بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللمنة الثانية فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأناحت حبالكم رما * وأناحت منك شاة أماما

وقوله ان ابن حارث ان اشتقت لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا انتظارها والضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

(الاختصاص)

هو لغة مصدر اختصته بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسند ضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معنول لا خص معنول وجوبا والباعث عليه اما أخر كمل أيها الكريم يعتمد أو تواضع كافي أيها

الاختصاص كنداء دون

يا * كأيها الفسقي بائس
ارجونيا وقديري ذادون
أي نلؤل * كمثل نحن
العرب أسخى من بقل
(ش) الاختصاص يشبه
النداء لفظا وبخالفه من
ثلاثة أوجه أحدها أنه
لا يستعمل معه حرف نداء
والثاني أنه لا بد أن يسبقه
شيء والثالث أن تصاحبه
اللفظ اللام وذلك كقولك
أنا فاعل كذا أيها الرجل
ونحن العرب أسخى
الناس وقوله صلى الله عليه
وسلم نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركنا صدقة
وهو منصوب بفعل مضمر
والثاني أخص العرب
وأخص معاشر الانبياء
(ص)

(التحذير والاغراء)

اياك والشر ونحوه نصب
* محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذا لا يانصب
وما * سواء ستر فعله لن
يسلزم الامع العطف أو
التكرار * كالضيم الضيم

ياذا لسارى

(ش) التحذير تنبيهه
لخطاب على أمر يجب
الاحتراز منه فان كان
بإياك وأخواته وهو إياك
وإياكم وإياكم وإياكم
وجب ضمها الناصب سواء
وجد عطف أم لا فخاله مع
العطف إياك والشر فإياك

منصوب بفعل مضمر وجوبا

العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
لا نورث (قوله بائس ارجونيا) أي بعدة بأن يقال ارجوني أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله
والياء مفعوله وأيهما مبني على الضم لتشابه لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوف وجوبا والفتى تنبيه
تختم الماسر في النداء والفتى صفة أي مرفوع تبعاً للفظها بضمة مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول
الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أي فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
الخبر بصورة الأمر في أحسن يزيد والأمر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
سيزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أي لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى (قوله يسبقه
شيء) أي يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كندحن العرب الخ أو بعدها
كارجونيا أي الفتى والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالمثلة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى اضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء
السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن تصاحبه) أي المخصوص الالف واللام
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى وبخالفه أيضا أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقال كونه
عليها وينصب لفظا ولو كان مفردا إلا أي فتضم ولا يصح وصف أي هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل
والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
كندحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الأول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء في زمان الضم للماسر والوصف
بذي آل مرفوعا تبعاً للفظها ما لا باسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل أو الاضافة كندحن العرب أسخى
الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فأسخى ولا نورث خبر ونحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف
وجوبا والرابع العلم وهو قليل كقوله * بناتما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
إشارة بخلاف النداء وجلة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
بعد المعارف فالتقدير ارجونيا حال كوني مخصوصا من بين الغتيان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات قاله الرضى أما في مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمعرضة كما في
المغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أي
لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أي بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحلم على هذا التحريف
الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفساد ليتوصلوا به الى الطعن في امامة أبي بكر
حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاغراء)

جمعهما الاستواء أحكامهما وان اختلف معناهما لان التحذير هو التباعد عن الشيء والاغراء التسليط عليه
وقدم الاول لتقديم التحلية بالمجسة على التحلية (قوله إياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
لفظ إياك والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أي الشر كإياك والاسد وإياك والمرء ونحو إياك كإياكم
وإياكم وإياكم (قوله ودون عطف الخ) خال من إياكم متعلق بأنصب أي وانصب هذا الحكم وهو نصب
بالعامل المستتر وجوبا لإياك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وما سواء) أي المذكور من إياك
مع عطف ودونه بان يحذر بغير إياك (قوله كالضيم) أي الاسد والسارى أي الماشى ليلا (قوله
سواء وجد عطف) أي للمحذر منه كالشر على إياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر
إياك حينئذ كقوله

فاياك إياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

ألم يكرر كإياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرته في التحذير فجعل بدلا من
 اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل إياك ضمير منصوب متحمل ضمير مرفوع وهو فاعل الفعل
 المحذوف هان كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطف عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك وإياك
 أنت وزيد بالرفع ويصح تركه بخلاف إياك في ذلك (قوله والتقدير إياك أحذر) اعلم انه اختلف في تقدير
 العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السبراني وكثير الاصل اتق نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو
 منك أي امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من
 المعطوف والمعطوف عليه فصارت اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنيب عنه الضمير فأنفصل وقيل
 التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا وقيل هو من عطف الجمل فكل منهما
 عامل أي إياك ق أو باعد واحذر الشر وأدعه واختار في شرح التسهيل ان الاصل احذر تلاق نفسك والشر
 بجرهما حذف الفعل ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني فصارت نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنيب
 عنه الضمير فأنفصل وانفصل فصارت إياك والشر فنصبهما انما هو بطريق النيابة عن المضاف المحذوف الذي
 حمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكافؤا اذا علمت ذلك فقول الشارح إياك احذر يقرأ بصيغة الامر
 ويكون اشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لا فتضاهيه ان الشر محذوف أيضا لعطفه على الضمير الا ان يبنى على
 ان العامل في الشر مقدر أي احذرك ودع الشر كما شئ عليه الشارح فيما شئ أي حيث قد رقي رأسك واحذر
 السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ إياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه بعد
 تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل (قوله ومثله بدو العطف) أي بان ذكر المحذوف مع الضمير بلا عطف
 كمثاله وكقوله إياك إياك المرء واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل في إياك باعد
 محذوف فيجب جرح المحذوف منه بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي باعد نفسك منه ولا
 يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعي وما في البيت ضرورة وجوز الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابنه
 بتقدير عامل يتعدى للثنتين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الاسد ويشهد لهما البيت ويجوز عند همام
 الشر وأما نحو إياك ان تفعل كذا فجاء عنده الجميع اصل حية التقدير من قال الحفيسد والوجه انه لا يتعين
 تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كدع واتق واخل ونج اذا المقدر ليس متعديا به اه (قوله وان
 كان بغير إياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول إياك واخوانه ويجب معه ذكر المحذوف منه
 معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرام لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم
 ظاهر مضاف لضمير المحذوف كإسك أو نفسك الثالث بذكر المحذوف منه فقط كالضيم وقد يكون بذكرهما
 معا كإسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الامع إياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتطف
 محذورا على محذورك إياك وزيدا أن تفعل أو محذورا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي اتركوها وسقياها فلا
 تمنعوها عن أومحذورا منه على محذورك إياك والسيف والسيف والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله
 اطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ويجوز في الاولين دون الثالث كون
 لواو للامية فينصب ما بعده على انه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل
 (قوله ق رأسك واحذر السيف) جرى على ان عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الاقوال المارة هنا
 أيضا فيقدروا احذر تلاق رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها أو امنع رأسك ان تدنو من
 السيف والسيف ان يدنو منها السكنا لا تأتي في نحو ناقة الله وسقياها وإياك وزيدا ان تفعل بل الظاهر ان
 الامل فيهما واحد قولا واحدا وانما تأتي الخلاف في عطف المحذوف منه على المحذوف فتأمل (قوله والتكرار)
 أي للمحذوف منه كمثاله أو غيره كإسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير إياك أحذر ومثاله
 بدون العطف إياك ان
 تفعل كذا أي إياك من أن
 تفعل كذا وان كان بغير
 إياك وأخوانه وهو المراد
 بقوله وما سواه فلا يجب
 اضممار الناصب الامع العطف
 كقوله ماز رأسك
 والسيف أي مازن ق
 رأسك واحذر السيف
 أو التكرار فهو الضيم الضيم
 أي احذر الضيم فان لم يكن
 عطف ولا تكرر ارجاز اضممار
 الناصب واظهاره نحو الاسد
 أي احذر الاسد فان شئت
 أظهرت وان شئت
 أضمرت (ص)
 وشداي وإياه اشد
 وعن سبيل القصد من
 قاس انقيد

(ش) حق التحذير أن
 يكون للمخاطب وشدا
 بحيث له التمسك في قوله

انقبض أي ارتجى وبعد عن سبيل العدل (قوله ايأي وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضي الله تعالى عنه
أوله لتلك لكم الاسل والرماح والسهام وايأي الخ أي أمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها وينهاهم عن حذف الارب بنحو حجر لانه لا يحل
به والاصل ايأي باعدوا عن حذف الارب وابعادوا أنفسهم عن أن يحذف الخ فهمما تحذيران حذف من
كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر اذا تحذر منه وهو حذف الأرب ذكوة في الثاني دون الأول والتحذر وهو
ايأي بالعكس ففيه احتباك (قوله وايأ الشواب) بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة ويروي بسين مهملة
ثم همزة فتاء فوقية مع سواة والتقدير فليحذر تلاق نفسه وأنفس الشواب وفيه شدوذات تحذير الغائب
واضافة ايأ للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (قائدة) ذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كايأك وايأه وايأي ايأي وفي الجمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب
معطوف على المحذر كقوله فلا تصحب أبا الجهم * ل وايأك وايأه

فأياه هنا حكم الاسد في ايأك والأسد فعل هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ اذا اجعل
يحذر الا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أي وأسماء الاصوات كسبب صرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما رصعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أي ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة نخرج
المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تميم للحد في جعل
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما في الاشعورني وجعله ابن المصنف مثالا لانها فيكون خبرا
لمحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في اعادة معناه وفي
استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معمولا للجوازم
والنواصب فالنباية عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا للفعل ولا الاسم بطريق الاصل لا يخرج اسم الشرط تكلف فالحق ماصر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان الغراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشذوا وفي لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه آه بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كما في المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أي حقيقة
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالألف كوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها طلبها بالنون كالبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فاختلاف بينهما في العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالة على معناه لا من
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فتحلها نصب بافعالها النائبية هي عنها كذا في
التصريح وانما بنيت حيث تدمع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التي هي من
معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم أسماء الأفعال أي اللغوية وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة
على معناها) أي بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكسف) فسر بذلك

أي وأسماء الافعال والاصوات كسبب صرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما رصعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أي ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة نخرج
المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تميم للحد في جعل
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما في الاشعورني وجعله ابن المصنف مثالا لانها فيكون خبرا
لمحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في اعادة معناه وفي
استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معمولا للجوازم
والنواصب فالنباية عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا للفعل ولا الاسم بطريق الاصل لا يخرج اسم الشرط تكلف فالحق ماصر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان الغراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشذوا وفي لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه آه بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كما في المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أي حقيقة
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالألف كوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها طلبها بالنون كالبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فاختلاف بينهما في العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالة على معناه لا من
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فتحلها نصب بافعالها النائبية هي عنها كذا في
التصريح وانما بنيت حيث تدمع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التي هي من
معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم أسماء الأفعال أي اللغوية وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة
على معناها) أي بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكسف) فسر بذلك

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمر وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أتوجع ووي بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقيس وقد
سبق في الاسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعل اسم فعل مبني على
السكر من كل فعل ثلاثي
فتقول ضرب زيدا أي
اضرب وزال أي انزل
وكتاب أي أكتب ولم
يذكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك
(ص)

والفعل من أسمائه عليك
وهكذا دونك مع اليك
كندارو يذله ناصبين *

ويعملان الخفض مصدرين

(ش) من أسماء الأفعال

ما هو في أصله ظرف وما هو

مجرور بحرف نحو عليك

زيدا أي الزمه واليك أي

تنح ودونك زيدا أي خذ

ومنها ما يستعمل مصدرا

واسم فعل كرويد وبله فان

انجر ما بعدهما فهما

مصدران نحو رويد زيد

أي ارود زيدا أي امهاله

وهو منصوب بفعل مضمر

وبله زيد أي تركه وان

انتصب ما بعدهما فهما اسما

فعل نحو رويد زيدا أي

أمهل زيدا وبله عمرا أي

أتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسرون كان غير واجب
لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكفى أي منعه فامتنع كافي الصحاح (قوله بمعنى
افترق) كذا أطلق الجمهور وقيد الزحشري بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الا على اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدها
ما كقولها شتان مانوي على كورها * ونوم حسان أخي جابر

فازائدة وما بعدها فاعل والمراد بكورها رجل الناقة وقد تزايد ما بين بعدها كقولها

* فشتان ما بين اليزيد بن الندى * فاليزيد بن فاعل مرفوع تقدير اوما بين زائدة وقيل ماموصولة ببين
واقعة على المسافة وهي فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أي بعدت المسافة التي بينهما أفاده الساماني وأما قوله

جازيتوني بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعةك وصنيعة

فقال في شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة ببين اه أي فتكون شتان

بمعنى بعد وما بمعنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو

هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها ثلثت نأها (قوله ودي الخ) أي كقولها نعالى

وي كانه لا يفلح الكافرون فوي بمعنى أعجب والكاف ما للتعليل أي أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف

خطاب توصل بوي واللام مقصورة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال في وي كأن الله

يسيط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أي الماضي والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثاني وجعل أوه

ووي بمعنى توجهت وتجهت وهكذا (قوله والفعل الخ) أي فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان

لقصد لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعني ان اسم فعل الامر قسمان مرتجل كما مر ومنقول اما عن

أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كرويد وبله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها

عن الاصل وقاس الكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم

وراءك بمعنى تأخر واليك أي تنح ومكانك أي اثبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أي

انتظره فهو متعد ولا يستعمل الا مع الكاف لان امر غير مخاطب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا

غيري أي ليلزمه وعلى الشيء أي لالزمه والى أي لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم

فقد حسنه الخطاب قبله في يامعشر الشباب الخ فاهل فاعل والصوم مفعول على ماسيأتي وقال ابن عصفور

عليه خبر مقدم لاسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطابين أي ألزموه الصوم

أو دلوه عليه وكذا قيل في على الشيء أي ألزموني فاهل مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله

عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون

بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضي بانها رائدة لانها تزداد كثيرا في مفعول اسم الفعل اضعف عمله وأما الكاف

فهى ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء والهاء في قولهم على وعليه

ضميران اتفاقا وهل هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أي ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى

تح نفسك وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف في نحو عليك وبلاضافة في نحو دونك نظر للاصل قبل النقل

والفاعل مستتر أقوال أصحابنا انها فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن ووجه توكيدا

للمجرور وهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من

جارو مجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر ولا يضاف

فتدبر (قوله رويد زيد) أصله أرود زيدا أرودا أي أمهاله امهاله لا فصغروا الارواد بحذف ز يادنيه وهما

الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدران اثبا عن فعله وهو أرود وأما بله فصدر لافعله من

لفظه بل من معناه وهو اترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لامصدر له من لفظه بل من

لهما وأخر المذني فيه العمل
(ش) أى يثبت لامع
الافعال من العمل ما يثبت
لالتنوب عنه من الافعال
فان كان ذلك الفعل يرفع
فقط كان اسم الفعل
كذلك كنه بمعنى اسكت
ومعنى اكفف وهيئات
زيد بمعنى بعد زيد في صه
ومعنى ضميران مستتران كما
في اسكت واكفف وزيد
مرفوع وهيئات كما ارتفع
ببعد وان كان ذلك الفعل
يرفع وينصب كان اسم
الفعل كذلك كدراك
زيد أى أدركه وضرب
عمرا أى اضر به فني دراك
وضرب ضميران مستتران
زيد وعمرا منصوبان
بهما وأشار بقوله وأخر
الذي فيه العمل الى أن
معمول اسم الفعل يجب
تأخيره عنه فتقول دراك
زيد ولا يجوز تقديمه عليه
فلا تقول زيد ادراك وهذا
بخلاف الفعل اذ يجوز
زيد أدرك (ص)
واحكم بذكر الذي ينون
منها وتعريف سواء بين
(ش) الدليل على ان ماسمى
باسماء الافعال أسماء لحاق
التنوين لها فتقول في صه
صه وفي حبل حبل لا قبل حبلها
التنوين للدلالة على التنكير
فانون منها كان نكرة
والم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم نارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرو يداو يداو بها عمرا ونارة يضافان
اليه كشي الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل
والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استقاراه لان محله في المنون بدليل تنويلهم ثم
نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا رويدا به عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد
وعمر وولا موجب للبناء سوى ما ذكر فقول المتن ناصبين أى مع بنائهما لامع تنوينيهما لانهما حينئذ
مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نعتا على التأويل بالاشتق كساروارويدا أى
سرودين أو سبارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبر اعما بعده كبله زيد بالرفع وقد نفع بمعنى
غير محرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر
على قلب بشر من به ما طلعتم عليه أى من غيره ويحتمل كافي الشمي انها على أصلها مصدر بمعنى الترك
ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما حتموه من المعاصي (قوله وما المالح) مامة أخبر بها ولما صلتها
وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لا من اللبس وعنه متعلق بتنوب أى وما استقر للفعل
الذي تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان الاول حال منها أو من ضميرها في الصلة لافي الخبر لثلاث تقدم
الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى في متعلقة بتنوب والاول وقع (قوله وأخر المذني الخ) ما مفعول آخر
ولذي أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المفعول الذي العمل
فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لالتنوب عنه) أى غالبها والافا تين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعدد
وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه ماسر فلا تغفل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازته الكوفيون
تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها الماشح دلولي دونكا * اني رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكده لمضمون حرمت عليكم المبتة أى كتب ذلك
الله عليكم كتابا خذفي الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم
يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دلولي فمبتدأ لامفعول خبره جملة
اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصودة بها الطلب والماشح هو الذي ينزل البئر عند
قلة مائها ليملا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) بخلافه أيضا في أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه
المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخروج عليه الآية والبيت المتقدمين وفي انه لا يبرز معه ضمير الرفع
كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كافي المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعي كما يشعر به
كلام المصنف والحاصل ان ماسمع غير ممنون فقط كنزال وآمين وهيئات وأؤه فهو لازم التعريف ولا يجوز
تنوينه وماسمع منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وماسمع بهما كما مثله
الشارح فيعرف وينكر (قوله وفي حبل) أى بالبناء على الفتح حبل أى بالتنوين ويبدل في الوقف
الفاوق تثبت في الوصل وهي مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التي للحث والجملة للاستفهامية فجعلنا كلمة
واحدة مبنية على الفتح في التنوين اه فارضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحبل التريد وبمعنى
أقبل فيتعدى بحبل كحبل على الخير وبمعنى همل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فحبل بعمر وقد تفرد
حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو انت كافي الدمايني (قوله فانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد
بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذي هو بمعناه وتعريفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك
راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعلى مطلق السكوت عن كل
كلام اذ لا تعين فيه وصه بلاتنوين بمعنى اسكت السكوت المعمود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

والزم بنا النوعين فهو قد وجب
(ش) أسماء الاصوات ألفاظ استعملت كاسماء الافعال في الاكتفاء بهاداة على خطاب مالا يعقل أو على حكاية صوت من الاصوات فالاول كقولك هلا زجر الخيل وعدس للبغل والثاني كقرب لوفورع السيف وغاق للغراب وأشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان أسماء الافعال واسماء الاصوات كلها مبنية وقد سبق في باب المعرب والمبنى ان أسماء الافعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأخر حيث قال وكنية مبنية عن الفعل بلا * تأخر وأما أسماء الاصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الافعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما كنونى اذهبن واقصدينهما (ش) أى يلحق الفعل للتوكيد نونان احدهما ثقيلة كاذهبن والاخرى خفيفة كاقصدينهما وقد اجتمعا في قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين (ص) يؤكدان افعلا ويفعل آتيا * ذا طلب أو شرطاما تاليا أو مثبتا في قسم مستقبلا * وقل بعدما ولم وبعلا

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبى وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرفة بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يخشى على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة مر كبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو يا ظبيات القاع يا ارمية بما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله لبغل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما في الجمع وقيل ينون وعدس بمهمات مفتوح الاولين مبنى على السكون (قوله كقرب) بفتح القاف وسكون الواو وحدة حكاية صوت السيف على الفرقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها عاملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الافعال) أى فهي مشبهة بالحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لا مكان الشبه مباشرة فلا يرجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الاعراب والله اعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كاسمياً ترى ورد بان ذلك لا يدل على الاصل فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند السكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصهما بها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالباً ولذلك قالت زليخا ليسجنن لي يكونا الخ لانها كانت أحرص على سجنه في بيتها لقراء كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوازا أو وجوباً على ماسيين (قوله افعلا) أى فعل الامر ولودعاء باى صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الاختصاص على العام وكذا قوله ويفعل ونخرج بهما الماضى ولولفظا فقط فلا يؤكدانه أصلاً لانهم ايتخلصان الفعل للاستقبال المنان للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متبعا * لولاك لم يك للصباية جانها

وقوله * أقاتلن اسفروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ان تكاها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير في آتيا والمراد الطلب الحقيقي كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقوله لك للعاطس يرجك الله فلا يؤكد (قوله أو شرطاً) عطف على ذا طلب وتاليا صفة تامة واما بالأكبر مفعول تاليا أى أو آتيا فعمل شرط تاليا ما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تاليا واما بديل منه (قوله أو مثبتاً) عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلاً اما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفاً على مثبت أو أو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا (قوله وبعلا) أى النافية ولم يقيد بها بذلك لما علم من اطرادها بعد الطلب الذى من جلته لا الناهية (قوله وغير) بالجر عطف على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتاً الخ

الثانية

وغيرها من طوالب الجزا * وآخر المؤكد افتتح كابرزا

(ش) أى يلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيد والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيداً ولا تضربن زيداً

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً لما تالبا الثالثة كثرة رهي قوله أي إذا طالب الرابعة قلته وهي قوله وقل بعد ما حل وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعدم الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعدم وبعد شرط غير ما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو حال أو مفصول من لامة كما سيأتي (قوله وهل تضربن زيدا) أي الاستفهام بجميع أدوائه اسمية كانت أو حرفية ومثله التحضيض: العرض والتمني كما لا تضربن زيدا أو لا تترنن عندنا وليتك تقيمين معنا فكل ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والتمني واول داخل في الأمر والتمني والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعد ان حل) منه سيبويه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب ولم يقع في التنزيل غير لان ان المؤكدة بما تشبه القسم المؤكدة باللام وأوجبه المرد والنجاج وحاول عدمه على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معاً عند البصريين وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة فان خلا منهما معانحو والله أقوم فدر قبله حرف النفي وكان المعنى على نفي القيام والله أحكم الحنفية على من قال والله أقصوم بحنث بالصوم وعند غيرهم يحنث بعده لا بقاء الإيمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكي سيبويه والله لا تضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

ثالثة لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو فاق الوري حسبا

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكدة تالله فتعقؤ نذكر يوسف أي لا تقتعؤ (قوله وكذا ان كان حالاً) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيقتضيان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة بقوله

يميناً لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لان البغض والاقسام أي الخلف موجودان حال التكلم لاستقباله لا كذا امتنع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو لا لي الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول النون حل) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعدم ما بل ظاهر كلامه اطاراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر ومصرع التوضيح أن مثله لا رأما بعدم وبعد شرط غير ما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعدم الزائدة) شمل الواقعة بعد رب حكي سيبويه بما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك) نقوله لمن يخفى عنك أمر أنت بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالحققيقة المنقلبة ألفا والشاعر يصف جبلا عمه الخصب والنبات وقيل لبنا في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الابيات (قوله لا نصيبين حل) الجملة صفة لغتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما كده لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا ان توكيد نصيبين أحسن لاتصاله بلافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطاراده مطلقا لكن نص غيره على أنه بعد المفصلة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وجاوا الآية على النهي فتم من جعل الجملة مستأنفة للنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المحظيين تنبيهاً على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فلا صابة خاصة بالمعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل تضربن زيدا والواقع شرطاً بعد ان المؤكدة بما نحو ما تضربن زيدا أضربه ومنه قوله تعالى فلما تشققتهم في الحرب فشردهم من خلفهم أو والواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً نحو والله لتضربن زيدا فان لم يكن مثبتاً لم يؤكده بالنون نحو والله لا نفعل كذا وكذا ان كان حالاً نحو والله ليقوم زيدا الآن وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد ما الزائدة التي لا تصحب ان نحو بعين ما أرينك ههنا والواقع بعدم كقولك يحسبه الجاهل ما لم يعلم * شيخنا في كرسية معهما والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا نصيبين الذين ظلموا منكم خاصة ولواقع بعد غير ما من أدات الشرط كقوله من يشقن منهم فليس بآيب أبدا وقتل بنى فتيبة شافى وأشار المصنف بقوله وآخر المؤكدة فتح الى أن الفعل المؤكدة بالنون

يبنى على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو ياء أو واو نحو اضر بي زيد أو اقلن عمرا (ص) واشكاه قبل مضمر لين بما
 * جانس من تحرك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفه الا الألف * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا

* والواو ياء كاسمين سعيما
 واحذفه من رافع هاتين
 وفي
 واو ياشكل مجانس قفي
 نحو اخشين ياهند بالكسرويا
 قوم اخشون واضمهم وقس
 مسويا
 (ش) الفعل المؤكد بالنون
 ان اصل به ألف اثنتين أو واو
 جمع أو ياء مخاطبة حرك ما قبل
 الألف بالفتح وما قبل الواو
 بالضم وما قبل الياء بالكسرة
 ويحذف الضمير ان كان
 واو أو ياء ويبقى ان كان
 ألفا فتقول يازيد ان هل
 تضر بان وياز يدون هل
 تضر بن وياهند هل
 تضر بن والأصل هل
 تضر بان وهل تضر بنون
 وهل تضر بينن حذفت
 النون لتوالي الأمثال ثم
 حذفت الواو والياء لالتقاء
 الساكنين فصار هل
 تضر بن وهل تضر بن ولم
 تحذف الألف خلفها فصار
 هل تضر بان وبقيت الضمة
 دالة على الواو والكسرة
 دالة على الياء هذا كله اذا
 كان الفعل صحيحا فان كان
 معطلا فلما أن يكون آخره
 ألفا أو واو أو ياء فان كان
 آخره واو أو ياء حذفت
 لاجل واو الضمير أو يائه
 وضم ما بقى قبل واو الضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تجعها وهما تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتحة منزلة العاقل في توجع النسي
 اليها بالتحريك لانه كان يجب كسر الياء من تصيين لكونه خطا بالموث وهو الفتحة الآن تقول بالافتتان
 أو بالنداب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يثقفن) بالتحنية مبنيًا للفعول أو بالفوقية للفاعل يقال
 ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبنى على الفتح) أي أمر اكان أو مضارع صحيح
 أو معتلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبنى لتركبه معها خمسة عشر حرك نخلصا من
 السكونين في الاسر والمضارع المجزوم وحمل الباقي عليهما وكانت فتحة لاخفة ومسر من زيد لذلك أول
 الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصليين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسوه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني أن ذلك
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واو وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل
 ألفا كخشي فتحذف هي ويبقى واو الضمير أو ياء مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرهما مصدر نعت به
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الأولى ليطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله
 الأول الهاء والثاني قوله ياء أي اجعل الالف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال
 كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنتين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو ما ظاهرا كإسيأتي
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جن وهذا التوالى في الثقلية وحلت عليها الخفيفة
 طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هنا ليس
 على حده اذ شرطه كون الأول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الأخير بدليل أن حاجوني وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة
 واستطالتها لو بقي الضمير وانما لم تحذف الالف مع تأتي العلتين فيها لخفتها ولئلا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف كإسيأتي فلو حذفت لم
 تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل
 أن حاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلمتين مع ان كلا
 منهما جزء من الفعل المسند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالا يخفى ثم ان بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو
 تضر بن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف في نحاجوني ظاهر لانه على حده ليس أو على عدم
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضر بن للثقل والطول كاذ كرفي قال عليه لم يحذف
 في نحاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضر بان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد
 أشد منه مع نون الوقاية فليشأمل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده
 وأصله تغزون وترميون وتغزون وترمين بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الأولين
 وكسرتهما من الأخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياؤه لساكنين فصارت تغزون الخ (قوله فتحذف
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياؤه لالتقاء ساكنين مع نون التوكيد أو للتخفيف أي وتبقى
 لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

فعلت

وكسر ما بقى قبل ياء الضمير فتقول يازيدون هل تغزون وهل ترمون

وياهند هل تغزين وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

هل تغزن وهل رمن وياهند هل تغزن وهل ترمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره وبقيت الالف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل ألعافان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلبت الالف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسمعيان وهل تسمعيان واسمعيان يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الالف وبقيت الفتحة التي كانت قبلها واضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥) اخشون وياهند اخشين هذا ان

لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تنضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وياهند هل تخشين ويازيدون اخشوا وياهند اخشي (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لاتقع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خسلا فاليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها (ص)

والفازد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا (ش) اذا أكد الفعل أسندا الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالف كراهية توالي الامثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلت به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لامه قلت المراد أنه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانس الالف ما حذف لامه فسا بقى على التوكيد عند انيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاي والميم في هذين وكسرها فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يانسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجهه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسمينان يانسوة وهل يسمعين زيد فتقلب الالف ياء في الجميع لكونها لاتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدا بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلها ما قبل التأ كيد اخشيو واخشي قبلت لام الفعل ألتا تحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين فصار اخشوا واخشي بفتح الشين فلما دخلت النون التثنية ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لغوات المقصود منها فترك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشون فاعل بهما صر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقل وذكر الخفيفة بقوله وحذف الخ وخفيفة اما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أيا كان (قوله بعد الالف) أي اما كانت بان أسند اليها الفعل أو حر فابان أسند للظاهر على لغة كلوني البراغيث كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تنغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المشي في زيادتها آخر الالف ومثله اضربان بنان الآتي ويجري فيه خلاف يونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفتها وما مفعول اردد وكان عدا صلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتمين) أصله قبل التوكيد لاتمين بحذف الياء وهي عين الفعل لاتمينها كما كنهة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر انه معرب تقدير الاسمية فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب قاله السيد البليدي لكن صر في باب الازهار وسيأتي في اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في مستغلق أول جزمه منه الخين فصار متغلقا مركب من وتدين فدخله الحرم بالراء وهو حذف أول التدين فصار فاعلن وذلك شاذ وبعده

وصل جبال البعيدان وصل الحبيب ل واقص القريب ان قطعه * وارض من الدهر ما أتاك به من قرعينا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آسكه * ويأ كل المال غير من جمعه (قوله وكذا تحذف الخ) أي فلها سيبان فقط الساكن والوقف وتندر حذفها بدوئها كقوله

واحذف خفيفة لساكن ردف * وبعد غير فتحة اذا تقف * واردد اذا حذفتها في الوقف * من أجلها في الوصل كان عدا وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) اذا دلى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن فحذفت نون التوكيد للاقاء الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لاتمين القبر علك أن تر * كع بوما والدهر قد رفعه * وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا وقفت على الفعل اضربوا في ضربن (٩٦) يا هند اضرب في فتح حذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف ألفا فتقول في اضربن يازيد اضربا (ص)

(ملا ينصرف)

الصرف تنوين أي مبينا معنى به يكون الاسم أمكننا (ش) الاسم ان أشبهه الحرف سمي مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمي معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامة المنصرف أن يجر بالكسرة مع الألف واللام والاضافة وبدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو صرت بغلام وغلام زيد والغلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرع ونحوه

اضرب عنك الهوم طارقها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس * وما قيل قبيل اليوم خالف نذرا * بفتح اضرب وخالف وحل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيـد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ ويرده أنه ليس المراد أنها تدخل وقفاً ثم تحذف بل إنه اذا ردد فعل مؤكداً وصل وأريد الوقف عليه حذفت وردا الحذف لأجلها صبان (قوله وترد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وإنما كان الأكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه جزء كـل بخلاف ما هنا فإنه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (ملا ينصرف) ذكره عقب النون لان له تملقا بالفعل يشبهه كما انها متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبه الفعل (قوله معنى) مفعول مبني أو جلة به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكننا) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعال تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لان بناء من غير الثلاثي المجرى شذوذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه متدنرو به تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لواقصر كالأشحموني على قوله الدال على معنى الخ يخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التذكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الذلة لم يدل على ذلك المعنى بل القصص بها مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى أنه ليس في عبارة الشارح دور كاتوهم وإنما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه أنه يصير حاصل التعريف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا منوع من الصرف فاخذنا المعرف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور الوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعترف في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك يمكن بدون ملازمة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتبط على الشبه ولوحذف منه كما فعل الشارح ماضراً فاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسلمات وهذات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأراد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا عن التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع أنه لم يدم به الصرف وهو التنوين المذكور وأجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكانية وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الامكانية لكن لم يبدل بقنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصده مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كنهين

المثاليين فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعات وهذات علم امرأة وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كنهين المثاليين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

ويجوز بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو
مررت بأحد فان أضيف
أودخلت عليه أل جو
بالكسرة نحو مررت بأحدكم
وبالأحد وانما يمنع الاسم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من علل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع بحجمها
قوله

عدل ووصف وتأنيت
ومعرفة

ومحجة ثم جسع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنيت
مقصورة كانت كجلى أو

ممدودة كحمراء والثاني الجمع
المتناهي كساجد ومصابيح
وسبأى الكلام عليها
مفصلاً (ص)

فألف التأنيت مطلقاً يمنع
صرف الذى حواه كيفما
وقع

(ش) قد سبق ان ألف
التأنيت تقوم مقام علتين
وهو المراد هنا فيمنع ما فيه

ألف التأنيت من الصرف
مطلقاً أى سواء كانت الألف

مقصورة كجلى أو ممدودة
كحمراء علماً كان ما هو
فيه كذكر بأم غير علم كأمثل

(ص)

وزائدان

المثاليين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقديم ذكره ذلك (قوله بأحدكم)
الاولى بافضالكم وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفاً قبلهما الزوال
احدى العلتين ومصر في باب الاعراب من يدبدا المحل (قوله علتان) أى فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى الجاهد معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاصماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفاً لنقله بشبه الفعل
الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس لانه مفرد جامد منكرة مذكر وما فيه فرعية واحدة
كزيد فيه العلمية علمة معنوية فرع التنكير وامراً فيها التأنيت فرع التذكير ومصرجه للفظ وكذا
ما فيه فرعتان فى اللفظ فقط كاجبال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير أى فى المعنى فقط كقائض
وطامث فهما الوصفية فرع الجود لزوم التأنيت فرع عدسه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدسهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فشكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما صرخ بخلاف نحو أحدكاسيين (قوله عال تسع) ليس
فيها معنى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التأنيت المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيت الضمير
والفعل مثلاً (قوله عدل) أى تخعيق أو تقديرى وتأنيت أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب
أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجملة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لتنهى الجوع منصرف والالف * عرف مع الجملة تركيب ألف

تأنيت الحاق وعرف أوصف * مع وزن عدل وزائدة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان فى المؤنث بها فرعية اللفظ يزيدنها وفرعية المعنى
يلزومها بخلاف التاء لاتلزم بل فى تقدير الانفصال غالباً (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلانته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظاً اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكاماً لانه لا يصغر على لفظه كالفرد ولا يجمع مرة أخرى تنكيراً ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أناعام وأكالب ويصغران على
لفظهما كانيعام وأكيلب وبوازنان المفرد كصالح وتنضب فعلم ان أفعالاً وأفعالاً يخرجان عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافاً لابن الحاجب (قوله كيفما وقع) كيفما سمى شرط على مذهب السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الألف منع الألف صرفه أى علمها
كان أو لا كما مثله الشارح مفرداً كما ذكر أوجعاً كجرسى وأصدقاء أمما كهذه أوصفة كجلى وجرء
هنا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشمونى وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كفى العرب فيرد عليه ان التعميم
فيه اعلم من قوله مطلقاً (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علمها تفسيراً كيفما وقع (قوله
أو ممدودة) اطلاق المد عليها لجوارتها والافهى الهمزة الاخيرة فقط وأصلها ألف لينة فاصل جرء جرى
بالقصر فلها قصداً المد زادوا قبلها ألفاً قبلت الاخيرة همزة (قوله وزائدان) اما مبتدأ أحذف خبره
أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع الفصل بالمفعول أى الألف منع الصرف هو وزائد الخ وفعلاً من مجرد
بالفتحة للعلمية على الوزن والزائدة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة فعلاً

(١٣ - (خضرى) ثانى) ع (قوله وتنضب) بفقوة فنون فضاء محجمة مضمومة فوحدة شجرة عمل منه السهام اه مؤلف

في وصف سلم

من ان يرى بقاء تأنيث
ختم

(ش) أي يمنع الاسم من

الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون بشرط أن

لا يكون المؤنث في ذلك

مختوما بقاء التأنيث وذلك

نحو سكران وعطشان

وغضبان فتقول هذا

سكران. ورأيت سكران

ومررت بسكران فتمنع

من الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون والشرط

موجود فيه لانك لاتقول

للوثة سكرانة وانما تقول

سكرى وكذلك عطشان

وغضبان فتقول امرأة

عطشى وغضبي لاتقول

عطشانة ولا غضبانة فان

كان المذكر على فعـلان

والمؤنث على فعـلانة صرف

فتقول هذا رجل سيفان

أي طويل ورأيت رجلا

سيفانا ومررت برجل

سيفان فتصرف لانك

تقول للوثة سيفانة أي

طويلة (ص)

ووصف اصلي ووزن أفعال

ممنوع تأنيث بـتا كاشهـلا

(ش) أي وتمنع الصفة أيضا

بشرط كونها أصلية أي

غير عارضة اذا انضم اليها

كونها على وزن أفـعل ولم

تقبل التاء نحو أحمراً خضراً

فان قبلت التاء

بالسكر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعـلانة بالهاء تحكمسان وخمسانة وليس الكلام فيه لانه مصروف أما
الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أو صفـله (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
العمدة وشرحه اشرط آخر وهو اصال الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
وصفيته لان أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي والغين عارض الوصفية أي من فعـلان
وأفـعل وتمثله بـاربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعين لآتي
جرء في انهما في بناء يخص المذكور ولا تلحقهما التاء كما ان في جرء في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما
التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جرءة وانما لم يكتب بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باستثاقها
من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالصـدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق
الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجبالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا
صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
أولاً مؤنث له أصلا كاحيان لكبير اللحية ورجن والاول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أكثرته أولى به من فعـلانة (قوله والمؤنث على فعـلانة) لم يجزى ممن ذلك الا
ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفـلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا * وسيفانا ومحيانا

وصوجانارـلانا * وقشـسوانا ومصانا وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

وذيله المرادى بقوله وزد فـهن خـصانا * على لغة أليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح التاء ومؤنثها فعـلانة وما عداها من أوزان فعـلان بالفتح بسبب في مؤنثه فعلى
فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعـلان فهو أنشأ فعلى * غير وصف النديم بالندمان

ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان * ثم سميان للطويل وصوجا

ولذي قوة على الحبلان * ثم محيان ان حوى اليوم محوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذوالنسيان * ثم قشوان للذي قل لحيا

ثم نصران جاء في النصراني * ولذي أليسة كبيرة أليسا * ونخصان جاء في النخصان

ثم مصان للثيم وفي لحيا * ن رجن يفقد النوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبيان لما زاده المرادى والنخصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح
وكل منهما مؤنث بالتاء والمصان بهم فصادمهملة والقشوان بقاف وشين معجمة والعلان بعين مهملة

والصوجان بالمهملة والجل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بنديمان بمعنى النديم أي المنادم
ندمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي لضعف زيادته بشبهها الاصول في لزومها

لأن كروالمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكأنها لم توجد ويشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة على
فعـلان لانهم يؤنثونه بالتاء . طلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لآتي زائدا لان الصحيح

ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كما سر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين
قبلها والوارد في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعـل أو من أفعـل نفسه لانه علم على الوزن

وشرط محي الخال من المضاف اليه موجودا لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشـهلا) الشهلة اختلاط
سواد العين بزرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعـلاء بالفتح والمذكر كأشـهلا وأجرأ فعلى بالضم

صرفت نحو مررت برجل أرمل أي فقير فتصرفه لانك تقول لأؤنثة أرملة بخلاف أحر وأخضر فانهما لا يصرفان اذ يقال لأؤنثة حراء
 وخضر اذ لا يقال أحر أو أخضر فتنبه على الصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة (٩٩) كاربغ فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قوطم مررت بنسوة
 أربع فلا يؤثر ذلك في
 منعه من الصرف واليه
 أشار بقوله (ص)

وأفان عارض الوصفية *
 كاربغ وعارض الاسميه
 فالأدهم القيد لكونه وضع
 في الأصل وصفه انصرفه منع

وأجدل وأخيل وأفي
 * مصروفة وقد ينال المنع
 (ش) أي اذا كان
 استعمال الاسم على وزن
 أفعال صفة ليس بأصل

وانما هو عارض كاربغ
 فالله أي لا تمنعه في منع
 الصرف كما لا يعتد بعروض
 الاسميه فيها ووصفة في
 الأصل كآدم للقيد فانه

صفة في الأصل لشيئ فيسه
 سواد ثم استعمل استعمال
 الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع
 نظرا الى الأصل وأشار

بقوله وأجدل الى آخره الى
 ان هذه الألفاظ اعني
 أجدل لا يصغر وأخيل لا يطأ
 وأفني للحية ليست بصفات

فكان حقها أن لا تمنع من
 الصرف لكن منعهما بعضهم
 لتخيل الوصف فيها فتخيل
 في أجدل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي
 أفني معنى الخبط فنهما

ومنع عدل مع وصف معتبر *
 (ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

والقصير كالفعل التفضيل أولا مؤنث له أصلا كما كبر ككبير مكررة الذكر وأذكر ككبير الادرة فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى للدلالة على المعنى التكام فيه دون الاسم وما كانت زيادة المعنى أصل لغيره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكره فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن الفعل فقط لئلا يخرج نحو
 أحيمر وأفضل من المصنوع مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يطر مضارع يطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعتمد هنا هو وزن المضارع المبني بالهز في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف ولانها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش
 المصنف شبهها باللفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرفانه
 لا يصرف لان يعتد بحكي فيه سنة رمي فلا يقبل التاء (قوله وأفان الخ) تصرح بجهوم قوله أصل
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كاربغ) بفتح
 الباء كمرت بنسوة أربع فانه في الاصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو مصروف نظرا
 لاصله والتشثيل به لذلك لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بآب أي جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالاجلي مفسر لأدهم كما تقول
 البراقمخ والعقار الخ اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذي يوصف به ويمنع من
 الصرف لانه هو قيد الحديد حتى يصبح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوق فيه المعنى وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الأدهم الذي
 معناه القيد (قوله وأجدل) هو الصقر وفي المثل بيض القط يحضنه الاجدل يضرب للوضع يؤويه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نبط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشابه به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسود امما للحية العظيمة وأرقم امما
 لحية فيها نبط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفني أبعده منه في الأولين لان أجدل ومن
 الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان وأما أفني فلأما في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخيبتها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
 فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقبل من فوعة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف للماعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع (قوله في لفظ مثني)
 مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والاصرف لا لادخال بالعدل أعاده
 سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والسكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لاحرفية لان جرهما الضمير شاذ
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون موازن مثني مأخوذا من واحد لاربع لكن فيه
 تكرار بالنسبة لمثني وثلاث فلو قال من واحد أو ربع اسلم منه (قوله العدل) هو نحو ويل الاسم من حالة الى
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقلوب
 يئس ونفذ بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الوار في كثير لاحاقه بجمع ورجيل مصغر رجس
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدولا
 عن فاضل غالبا كعمرو في المؤنث فعال عن فاعلة كخدام بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو امان في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص)
 في لفظ مثني وثلاث وأخر ووزن مثني وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلم

معدولة عن اثنين اثنين
فتقول جاء القوم ثلاث
أى ثلاثة ثلاثة ومثنى أى
اثنين اثنين وسبع
استعمال هذين الوزنين
أعنى فعال ومفعول من
واحدواثنين وثلاثة وأربعة
نحو أحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثالث
ورباع ومربع وسبع أيضا
في خمسة وعشرة نحو
خماس وخمس وعشار
ومعشر وزعم بعضهم أنه
سمع أيضا في ستة وسبعة
وثمانية وتسعة نحو سداد
ومسدد وسبباع وسبع
وثمان وثمان وسباع
ومتسع ومعا ينسج من
الصرف للعدل والصفة
آخر التي في قولك مررت
بنسوة آخر وهو معدول
عن الآخر وتلخص من
كلام المصنف ان الصفة تنوع
مع الألف والذون الزائدين
ومع وزن الفعل ومع العدل
(ص)

وكن الجمع مشبهة بمفاعلا

أو المفاعيل يمنع كافلا
(ش) هذه العلة الثانية التي

تستعمل بالمنع وهي الجمع
المتماهي وضابطه كل جمع
بعد ألف تكسبه حرقان
أو ثلاثة أو وسطها ساكن
نحو مساجد ومصابيح ونحوه
بقوله مشبهة بمفاعلا أو
المفاعيل على انه اذا كان

الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوارب وقد اديل في ذلك فان تحرك

وله صيغتان فعال ومفعول كاحاد وموحد أو في غيره وهو آخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى وآخر
وتخفيفه مع تحضنه للعلمية كما في عمر وزفر عن عامر وزافر لا حنا لما قبله للوصفية ثم هو تحقيق ان دل
عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصر وفا لم كونه معدولا كما سيأتى في مثنى وآخر وتقديرى ان لم يدل
عليه غيره وهذا خاص بالاعلام كما سيبين في عمر ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعول به الميم والعين
(قوله فثلاث معدول الخ) أى فتقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعدل عن هذا المكرر
الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل هذه
الألفاظ الا محوطا فيها معنى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفتها عارضة كأصلها فلا
تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نعونا كولى أجنحة مثنى وثلاث
ورباع واحوالا كقوله تعالى فانكحو امما بكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كصلاة الليل مثنى مثنى
وكرر هنالكا كيد اذ لو اقتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله
أبو حبان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله آخر التي في قولك الخ) أى فهو جمع آخرى بمعنى مغايرة
في مقابلة آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين
لجمع المذكر وكلاهما في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة
وصوب الموضح في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما أعطى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة
الهمزة وقيام معناها بآيتين مغاير ومغاير كأن أفعلا لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع
أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيها فانه مصر وف لعدم عدله اذ ليس أفعلا تفضيل
ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى بضم ففتح معر فال دليل انه أفعلا تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع
ولا يؤنث الا مقرونا بال أو مضافا للمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بال
هذا قول أكثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة آخر وأيام آخر نكرة فكيف يدل عن المعرفة مع انه ليس
بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمد مراد به جمع المؤنث لان حق أفعلا التفضيل ان يكون في
حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أيينا فل ان كان
أباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هندا أو الهندات أحب اليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لكنه
ورد بغير ذلك قال الله تعالى فنذكر احدا منها الاخرى فعدة من أيام آخر وآخرون اعترفوا بها آخران يقومان
فعلمنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل باختران اثره لا يظهر
في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآختران لا مدخل لهما هنا لاعتراهما
بالحروف وآخرا المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف
الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنت لقرنها بال فتدبر (قوله وكن الجمع الخ) خصه لغلبة
وليس بقيد بدليل قوله الآتى ولسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان
مشردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه ان يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثة ألفا ليس عوضا وبعدها
حرقان أو ثلاثة أو وسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلى ولو
مقدرا كدواب وعذارى اذا صلها مدواب وعذارى بكسرها بعد الالف فادغم الاول وقلبت كسرة
الراء في الثانى فتحة والياء الفاتحة استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع طروجه عن صيغ الأحاد
العربية اذ لا نجد مفردا غير يابها الاوصاف وأما سراويل فاعجمى ومتى انتفى أحدها صرف لانه اما مفرد

في قوله شجر مضبوط الاول كمدافر بمهمله فجملة الجمل الشديد واسم للاستدراك ان كانت ألفه غير
 كماله أو كانت عوضا عن إحدى ياءي النسب كيان وشأما أصلهما يني وشأما بشد الياء
 في الالف في الالفين تخفيفا وعوضا عنها الالف ففتحت حمزة شأما بعد سكونها فصار يني وشأما
 ثم أهل كقاض فصار يمان وشأما ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن بالضم وهو الجزء الذي
 صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فاصله ثمن فتحوأ أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذف إحدى الياءين
 الى آخر ما سرفهه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف
 بفوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت ثمانية وشأما
 بالتنوين بخلاف جوار في الجر تقدير الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء
 للاضافة كياء فاض فتقول ثمانية وحذفها لن وحجأ يضام الياء بعد ألفه كسر كندارك أو كان غير
 أصلي كندان إذا صله الضم كسر لما سببه الياء ونحرك وسط الثلاثة بعد الالف كطواعية وكرهية ومن ثم
 صرف ملائكة وصارفة أو كان ساكنا منوينا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن
 تأخر وجودها عن الالف كرابي وظفاري نسبة الى رباح وظفار بلد باليمن أو تقديرا بأن ثبت السكامة
 عليها معا كحوالي للمحتال وجواري للناصر فشكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدر والنسب في
 الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما اذا وجدت الياء المشددة في بنية المفرد قبل وجود الالف كقمرى
 وبخى وكرمى فان جمعها وهو قارى وبخى وكراسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل
 ذلك وقد ظهر ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية الالجع أو منقول عنه لا المفرد بالاصالة واللة
 أعلم (قوله وذا اعتلال) مفعول محذوف يفسره أجره ومنه أى من الالجع المتقدم صفة لذا أحوال منه
 وكذا قوله كالجواري وخج به المعتل الذي ليس مثله كالعذارى فلا يجرى كسار بل بقلب كسره الاصل
 فتجاءل ابعاءا قبل الالف فتقلب ياؤه الفارق قوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لامن
 كل وجه فان جواري يجزى بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سارفيهما (قوله وجره) أى فتقدر
 فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة النصب لانها بدل ثقل (قوله حذف الياء الخ) ظاهر
 الشرح أن أصله جواري بلاتنوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر
 لثقلها على الياء ثم الياء تخفيفا يعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر السكامة
 مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله
 جواري بتنوين الصرف حذف الحركة لثقلها على الياء ثم الياء للسكامة ثم التنوين لوجود صيغة
 منتهى الجمع تقديرا اذا المحذوف لعله كالثابت تخفيفا رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين
 قطعاً لطمع رجوعها ههنا من مذهب سيديو به وذهب المبرد والزجاجي الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم
 منع الصرف فاصله جواري بلاتنوين حذف الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين فحذف الياء
 للسكامة ويرده أن التعويض عن حركة المقصور كومي وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه
 بالسكامة فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب (قوله وسراويل الخ) هو اسم
 جنس مفرد أعجمي نسكرة مؤنث جاء على وزن مفاعل فمنع الصرف لما عرفت ان هذا الوزن لا يكون
 الالجع أو منقول منه حتى ما وزنه بالشروط المارة بالمنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازته
 منتهى الجمع وليس جمع سراويل يسمى به المفرد كما زعم لان سراويل لم يسمع وأما قوله
 عليه من الاثوم سراويل * فليس يرق لمستعطف
 فولدول بلم فهى لغة فى سراويل لانها بعناه فليس جمعها كالى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صياقلة
 (ص)

وذا اعتلال منه كالجواري

رفعا وجرأ أجره كسارى

(ش) أى اذا كان هذا الجمع

أعنى صيغة منتهى الجوع

معتل الآخر أجره يتهى الرفع

والجر مجرى المنقوص

كسارى فننونه وتقدر رفعة

وجره ويكون التنوين

عوضا عن الياء المحذوفة

وأما فى النصب فتثبت الياء

ونحركها بالفتح بغير تنوين

فتقول هؤلاء جوار وغواش

ومرت بجوار وغواش

ورأيت جواري وغواشى

والاصل فى الرفع والجر

جواري وغواشى وجواري

وغواشى فحذفت الياء

وعوض عنها التنوين (ص)

واسراويل بهذا الجمع

شبه افتضى عموم المنع

(ش) يعنى أن سراويل

لما كانت صيغته كصيغة

منتهى الجوع امتنع من

من الصرف لشبهه بوزعم

بعضهم أنه يجوز فيه

الصرف وتركه واختار

المصنف أنه لا ينصرف

ولهذا قال شبه افتضى

عموم المنع * (ص)

ابن الحاجب وأشار المتن الى رده بقوله عموم المنع أى في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما مر ان النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم ايقاعه في لبس بخلاف غير الظرف
(قوله كشر احييل) بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
(قوله للعامة وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كما هو مذهب المبرد
ومذهب سيبويه منه مطلقا شبهه باصله كما منعوا امرأيل وهو نكرة زنة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم
الح) أعلم ان لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد
شرح يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه
محكي كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كريا) يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيبويه
فانه معنى تغليب الجزئية الثاني كما مر وهو مجرد التثنية ليدخل ما ذكره عند من يهر به غير مصروف ولا ترد لغة
بنائه لان الكلام في المربيات وكذا تركيب المعدف فانه محتم البناء كما سيأتى في بابها واذ سمي به ففقيه ثلاثة
مذاهب اقراره على حاله واطرافه صدره له مجزؤه وعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء
الثاني) وأما الاول فلازم للفتح ان لم يكن معتلا وللسكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
صدر المركب الى مجزؤه فيعرب صدره بحسب العوالم ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
عليها الحركات حتى الفتححة تخفيفا لثقل التركيب ويخفف عجزه أبدأ وهي اضافة لفظية لان كلام من
الكامنين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صاروا كالشيء الواحد ويعطى
المجزء من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة في هرمز
من رام هرمز اسم موضع منع الصرف فيعجز بالفتح دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والا صرف كوت
من حضر موت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة
وبعضهم يمنعه حينئذ أى حال الاضافة بناء على أنه مؤثرتا نيشامعذويا قال الخبيصى من قدر كريا باعما
للكربة منه ومن قدره اسما للجزء صرفه ومن قدر بكاء وقلابى بعلمك وقالى فلا اسما للبيعة منه أو موضع
أو مكان صرفه اه دما معنى وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبى هريرة وأبى زبب
وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علم الماصدرة فلا يمنع أبدأ وان وجد فيه السببان
لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاثوم هل يمنع عجزه العلمية والتأنيث المعنوي كما منع في
أبى هريرة وأبى بكرة للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي
التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
ومنعه بخلاف كاثوم فان فيه جزءا من العلمية والتأنيث المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
وحده فالظاهر أن لا يمنع وهو الجاري على السنة المحدثين كالأسماء على المعنى لتجزئ كل من العلتين
فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكاء أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة بمجموع
بعلمك لا بك وحده ففيه جزءا من العلتين فكذا كاثوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من
الكائمة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كريا بالما للكرة منه أن عجز العلم المضاف
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤثرا نظرا لاصلاحه مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك
حارى الح) أى علم حارى الح أى وان لم يكن على وزن فعلا ن كما أشار اليه بالتثنية فشمع نحو نجران
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا ن بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
كذلك حارى الح مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للثال اذ يصدق على نحو عمران انه حارى زائدى فعلا ن

وان به سمي أو بما لحق
به فلا نصراف منه يحق
(ش) أى اذا سمي بالجمع
المتناهي أو بما ألحق به
لكونه على زنته كشر احييل
فانه يمنع من الصرف العلمية
وشبه العجمة لان هذا
ليس في الأحاد العربية
ما هو على زنته فتقول
فيمن اسمه مساجد
أو مصابيح أو سمر أو بل هذا
مساجد ورأيت مساجد
ومررت بمساجد وكذلك
الباقى (ص)

والعلم يمنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى
كريا
(ش) مما يمنع صرف الاسم
العلمية والتركيب نحو معدى
كرب وبعلمك فتقول هذا
معدى كرب ورأيت
معدى كرب ومررت
بمعدى كرب فتجعل اعرابه
على الجزء الثاني وتمنعه
من الصرف العلمية
والتركيب وقد سبق الكلام
في الاعلام المركبة في باب
العلم (ص)

كذلك حارى زائدى فعلا ن

كغطفان وكاصهبانا (ش) أى كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان (١٠٣) علما وفيه ألف ونون زائدتان كغطفان

وأصبهان بفتح الهـ مزة
وكسرها فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان
ومررت بغطفان فتمنعه
من الصرف للعلمية وزيادة
الألف والنون (ص)

كذامـ مؤث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو جورا وسقرا
أوز يد اسم امرأة لا اسم
ذكر

وجهان في العادم تذكيرا
سبق

وهو عجمة كهند والمنع أحق
(ش) و يمنع صرفه أيضا
للعلمية والتأنيث فإن كان
العلم مؤنثا بالهاء امتنع من
الصرف مطلقا أى سواء
كان علما لمذكر كطلحة
أو مؤث كفاطمة زائدة
على ثلاثة أحرف كأمثل أم
لم يكن كذلك كشبة وفلة
علمين وإن كان مؤنثا
بالتعليق أى بكونه علم أنثى
فالأمر أن يكون على ثلاثة
أحرف أو على أربعة من
ذلك فإن كان على أربعة
من ذلك امتنع من
الصرف كزنب وسعاد
علمين فتقول هذه زنب
ورأيت زنب ومررت
بزنب وإن كان على ثلاثة
أحرف فإن كان محرك
الوسط منسح أيضا كسقر
وإن كان ساكن الوسط

بخلاف قوله فيما مر وزائدة فعلا في صرف فانه يفيد أن زائدى غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض
أذا زائد نحو عمران ليسا زائدى فعلا بالفتح كاللفظ به بل زائدا المكسورا وبسليم ذلك يلزم أن زائدى نحو
خصان بالضم من الأوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ما مر علما كهـ نـا بالفرق وهو باطل فالأولى
ما ذكرناه من النظر للشال فتأمل (قوله وكاصهبان) بفتح الهـ مزة وكسرها و بفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصهبان بن نوح عليه وعلى نبينا
أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما مر سقوطهما في بعض التصارييف
كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فإن النون أصلية فيها لانه نسبة
للطحن وبيع التبن مائتان بالكسر فتمت لتبع الجرى وبالضم سر وال صغير يسترا العورة فإن كانا في غير
متصرف فعلا متهما أن يكون قبلهما كثر من أصلين كثمان هذان في غير المضاعف اما هو فإن قدرت أصالة
تضعيفه فالزيادة والألف النون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمت متهما فقدرتهما من العفة والحياة والحس
بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذن تحسونهم بأذنه لزيدتهما وان قدرتهما من الحسن والعين
والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لأصالة النون فوزنها حينئذ فعلا لأفعلا ومثل ذلك شيطان لانه
من شاط إذا احترق أو من شطن إذا بعدر محل ما ذكر في حسان غير الصحابي اما هو فممنوع قول واحد
لانه لمسموع في شعره وعلى السنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه
أحد هما فقط والأفلا يتعدى (قوله بهاء) الأولى بناء كغير في باب التأنيث فإن ذهب سببويه أن الهاء
بدل من التاء في الوقف وكأنه إنما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل إن سمى
بهما مذكر صرف قطعا أو مؤث كان ذوا وجهين كهـ نـا لان تاء هما ليست للتأنيث عند سببويه بل بنيت
الكامة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وسخت اما على أنها للتأنيث مع بناء الكامة عليها فتمنع مع
العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هـ لا يصح على الأولى أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤث
بالتاء لما مر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر
(قوله العار) أى الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى
فوق الأحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو جكور) عطف على محل ارتقى وقوله
أو سقرا وز يد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم
لانها في مقابلة تمنع وفي العادم خبر يزد كبرامفعول العادم وسبق صفته وعجمة غطف عليه وكان
يذنبى أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند (قوله للعلمية) هي فرعية المعنى والتأنيث
فرعية اللفظ لان تاءه ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة في ز ينب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ذلك
أن تقول إنما رجع تأنيث ز ينب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وإنما اختص منع التأنيث بالعلمية لان
العلم المؤث يلزمه التاء لفظا وتقدير ا كما ذكرنا فاشبهت ناؤه ألف حيل في لازم فتمنع بخلاف تاء الصفة كقائمة
وقائمة في حكم الانفصال لدها بها في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤث مع خلو
من التاء لفظا (قوله كز ينب الخ) أى لئلا يزل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
الرابع القائم مقام التاء وليس ذوا وجهين خلا فلا بن الانبارى (قوله جكور) بضم الجيم أى لان ثقل
العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاثى لانها ماقوية للتأنيث لاستعانة
بالمعنى ومثل جور حص وماه اسماء بدين (قوله أو منقول الخ) أى لان ثقل نقله لا يؤث يعادل خفة اللفظ

فإن كان أعجميا كجور اسم بلد أو منقول من مذكر الى مؤث كزيد اسم امرأة منع أيضا وإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
وليس أعجميا ولا منقولا عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تختم المنع وانما جاز الوجهان في هـند مع انه مثله هيئة وحروفها يز يد باصالة تأنيده لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها نقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا مذهب سيدي به والجمهور وجعل له الجرمي والمبرد ذوا وجهين كهـند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحى أو الابل وعدمه على ارادة السكامة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف في كاب وثقيف ومعد باعتبار الحى و بدر وحنين على المكان وكمنعه في يهود وجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد فاده في التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كاسماء حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عرفت جاز فيها الصرف وعلمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة منعت له لانه يجوز أو للنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود وصرفته لما سمي أنى وكذا يقاس ما أشبهه ويشكل على ما مر قوله جاء تنى قریش بالنون وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين هـند من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف أى أولاد قریش وعود مثلا كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أو هم قاتلون بعسركم من قرية أهل كنهاها والا لقال أو هي قاتلة أو أنه أنت باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكور ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه أفاده الرضى (تنبیه) مصر عـند تأويله بالبقعة يتعين منه وليس كـهـند لانه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر التأويله بالسكان أو لانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والهجى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه أى الهجى وضعه وتعريفه وقوله معز يدا محال من الهاء في صرفه وان لم يزل عليه عمل المصدر وقورا للتسارع في الظرف أو من الضمير فى الهجى لتأوله بمشتق أى المنسوب للجم فيجوز الضمير لان الهجى نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله الهجمة) طريق معرفتها نقل الائمة أو خروج الاسم عن وزن الاسماء العربية كإبراهيم وإبراهيم أو خلو الحامى من حروف مر بنقل وهي المداقة وكذا الرابعى الاما فيه السين فقد يكون عربيا كعسجد أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجم مع القاف ولو بقا اصل كما أطلقه بعضهم كصنجرى وجرموق أو مع الصاد كصولجان وجص أو مع الكاف كاسكرجة وكتبيعة الراى للنون أول السكامة كترجس والزاي للدال آخرها كهنسدر (قوله فى لسان الاعمى) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسى (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته أو لا فى معناه الاصلى ثم نقلته للعلمية كاجام وفير وزمسمى بهما وهذا مصروف اتفاقا أو جعلته هاءا من أول الامر كبندار بضم الموحدة عند الهم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالروى اسم جنس للعبد ولم تستعملهم العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير الشاويين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان الهجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة الثقل وتحرك الوسط بن يده فنع (قوله كسقر) فى نسخ كسقر بفتح الشين المعجمة والتاء القوية اسم قلعة بالجم ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة والاتحتم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالهجمة للجمجمة وحدها (فائدة) أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كاهيا غير مصروفة للعلمية والهجمة حتى موسى عليه السلام لانه معرب موسى وهو بالعبارة معنى الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

وجهان المنع والصرف
والمنع أولى فتقول هذه
هندورأت هند ومررت
بهـند (ص)

والهجى الوضع والتعريف

مع
زيد على الثلاث صرفه
امتنع

(ش) و يمنع صرف الاسم
أيضا الهجمة والتعريف
وشروطه أن يكون علميا

الاسان الاعمى زائد على
ثلاثة أحرف كإبراهيم
واسماعيل فتقول هذا

إبراهيم ورأت إبراهيم
ومررت بإبراهيم فتمنعه

من الصرف للعلمية والهجمة
فان لم يكن الاعمى

علميا لسان الهم بل فى
لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كاجام علميا أو غير
علم صرفته فتقول هذا

اجام ورأت اجاما ومررت
بالاجام وكذلك تصرف

ما كان علميا أعمى على
ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كسقر أو
ساكنه كندوح ولوط

اختلافهم في اشتقاقه فانما هو في موسى الحديث فقل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفاً وقيل هو فعلى من ماس يمس اذا تمختر في مشيه لمحركه كذلك عند الخلق به فقلبت الياء والضم ما قبلها كوقن من اليقين فيمنع للادف المقصورة كافي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة عجر صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلاهما مصروفان فقد الجمجمة في الأربعة الأولى وقد شرط في الباقي وقيل هو ليس عربياً بل هو كنوح لأنه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العربية من جرحهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العرب ببيت قبله وفي عزير وجهان قرئ بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم وعنده على أنه أعجمي وأنه حذف تنوينه لاسا كمن تشبهاً به بحرف الميم وأما ليس فقل منعه للجمجمة وقيل عربي مشتق من الأبلاس وهو الإبعاد وعلى هذا فإنه شبه الجمجمة لأن العرب لم تسم به أصلاً بل هو خاص بن أطفاه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لانه لا نظير له في ألسنة العرب ببيت كقيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم **(قوله كذلك ذووزن)** أي علم ذووزن وقوله أوغالب بالجر عطف على يخص من عطاب الاسم على الفعل لكونه بمناء والاحسن هنا أن ويل الفعل بالاسم لانه وصف للوزن والأصل فيه الأفراد أي ذووزن خاص أوغالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه **(قوله كأحمد)** منقول من المضارع أو الماضي المقتضى بالهمز أو اسم التفضيل سم **(قوله كفعل)** أي الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتوح بناء مطاوعة ككلم أو بهمزة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به بعده عن أصله ومضارع رأس غير الثلاثي كيد حرج وينطلق ويستخرج ود حرج الخ الأمر المفاعلة فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانه لا توجه في غيره الا نادراً كدئل بضم فكسر لدوية كان عرس وينجب كينطلق نثرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للديماج الغليظ فاذا سمى بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكي لانه جملة أمامضارع الثماني وأمره فن الغالب كاسمياً أي وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرة فيسه فلا يؤثر تصريح **(قوله هذا ضرب وكلم)** أي يرفعهما لانه خبر وليس محكما واثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها **(قوله والمراد بما يشاب الخ)** أشار بذلك إلى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرافيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسمياً أي الآن يراد الغالب حقيقة أو حكماً بان يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقراءة تمثيلة بأحمد ويعلى فانه من الغالب حكماً **(قوله يوجد في الفعل كثيرا)** أوورد عليه أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال مع ان موارنه من الاسماء تخاتم مصروف اتفاقاً الا أن يقال كلامه مبني على الغالب أي أن كثرة الوزن في الفعل تقتضي المنع غالباً وقد لا تقتضيه **(قوله أو يكون فيه زيادة)** أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمع بجمجمة بوزن يضرب اسم حجارة بيض وتنضب كتصير لشجر أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كايض رأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كانصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لكثرة الزيادة معاً واعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولاً لا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولاً من الفعل **(تنبيه)** شرط الوزن المانع لزومه للاسكامة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهما خرجا عن الأفعال بكون عنيهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كالضرب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كاستخرج وان لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو الاسم مع خاؤه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذووزن يخص الفعل
* أوغالب كأحمد يعلى
(ش) أي كذلك يمنع
صرف الاسم اذا كان عاماً
وهو على وزن يخص الفعل
أو يغلب فيه والمراد بالوزن
الذي يخص الفعل مالا
يوجد في غيره الا نادراً
وذلك كفعل وفعل فلو
سميت رجلاً بضرب أو كلم
منعته من الصرف فتقول
هذا ضرب أو كلم ورأيت
ضرب أو كلم ومررت
بضرب أو كلم والمراد بما
يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كائند واصبع فان هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بائند واصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا ائندورأيت ائندومررت بائند والثاني كاجدويز يد فان كلاما من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التكلم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب (١٠٦) في الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا ائندويز يدورأيت ائندويز يدومررت

رد وقيل علمين ظروجهما بالاعلال الى وزن قفل وريم بخلاف نحويز يد وان خرج الى وزن بر يد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كائند) بكسر الهمزة والميم كاضرب أمر او اصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله
وهمز أنملة ثلث وثالثه * التسع في اصبع واختم باصبع
وقوله ونحوهما أي كاي لم يوزن انصر وهو خوص الدوم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي برنة الرباعي أو الخجاسي الأصول ليلحق به في نصاريه فيزاد فيه حرف كالألف من أرطى وعلقى لجعلهما كجعفر وفي عزهي وذفرى كدرهم وكاحدى الباءين في جلبب جلببة وجلببا بالجعلهما كدحرج دحرجة ودحراجا أو حرفان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريات لالحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعاقى) بعين مهيالة ثم قاف بوزن سكرى امم لنبت قضبانة دقاق تتخذ منه المسكاس ويسرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر وقيل ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه فاعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من اضافة الصفة للوصف أي وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أي ومن جهة ان كلامها زيادة غير مبدلة من شيء وانها لاتقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كارتى بوزن سكرى وعزهي بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتفاوتها في أن ألف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارسي انما لم يجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منون بجعل ألفه لالحاق وغير منون بجعلها للتأنيث وبهما قرئى نترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر ملذ كراؤم مؤث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي (قوله لاتشبه ألف التأنيث) أي شبهها كاملا لالحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فبا تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيأة لها لامانة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالا (قوله كعلباء) بكسر الميم ملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه الممدودة لالحاق بقراطس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم يمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقربة تمثيلة بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم اما شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو بالأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالجسم بعلمية باطل اه أي بل هو مشبه لعلم كافي الشرح لئلا يكون قيل انه علم جنس معنوي للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصريح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو في وتعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للثعلب (قوله لان مفردة جمعاء) كجمراء والقياس في موازن فعلاء اذا كان امما لاصفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذ كره جمع بالواو والنون لحق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل

بأجدويز يد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجرو في الفعل كضرب (ص) وما يصبر علما من ذي ألف زيدت لالحاق فلس ينصرف (ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعاقى وأرطى فقط ول فيهما علمين هذا عاقى ورأيت عاقى ومررت بعاقى فتضمنه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بالف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى علقاة كما لا تقول في حبلى حبيلة فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانها والحالة

هذه لاتشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الالحاق ممدودة كعلباء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كمشعلا والعدل والتعريف مانع اسحر * اذ انه التعيين قصد ايعتبر (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جمعاءات لان مفردة جمعاء فعدل عن جمعاءات الى جمع وهو معروف بالاضافة

عنه الى جمع هذا اختيار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعال فعلاء مذكرة
 ومؤنثه كجمع أحر وجراء وقيل معدول عن فعلى كصحر أو صحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع
 على فعل الا اذا كان صفة مذكرة فاعل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محضالا مذكرة وجعاء ليس كذلك لانه
 ليس صفة وله مذكرة (قوله أى جمعهن) حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
 فكيف يعتبر تعريفهما ما نعالان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه
 فلأمانع من اعتباره وكذا يقال في آل الأنبة (قوله العلم المعدول) أى عدل تقديره بأن طريق العلم يعدل
 هذا النوع سماه غير مصروف مع علة العلمية فقط فيقدر فيه العدل لثا لا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع
 مصروف فلم يحكم بعدله كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كمنفر وصرد والصفة كحطام والبدل والمصدر
 كهدى وتقى والجمع كغرف ونخم فكل ذلك غير معدول وكذا الوو وجدله مع العلمية علة غير العدل كطوى
 فان منعه لثابت باعتباره البقعة لا العدل اذا الحاجة لتكافؤ تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع
 وسحر وأخر ومثني فانه تحقيق يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
 علم ولم يعلم أصرفوه أم لا فذهب سبويه صرفه ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في
 العربية أفاده الشنواني على القطر (قوله وزفر) اسم عالم حنفي (قوله والاصل عامر) أى فعلم منقول
 عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علم الا عن الصفة لانها ليست بمعناه
 لتكبرها وقيل ان فعل معدول عن فعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أثعل اذا اختلف منابت
 أسنانه وكان فيهاز وأند و امرأة ثعلى صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع محضه العلمية ادل وقيل
 عامر لتوهم انه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض نعيم كأمس أول الكتاب (قوله
 يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كاه وأحد اطلاقه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير
 وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر
 من النهار مجازا لمجاورته له (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
 لنية الاضافة أو ال وقيل معنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وصرف أمس الفرق بين العدل
 والتضمين وقيل لا معرب ولا مبني فالاقوال أربعة وهى في سحر المعين اذا كان ظرفا لغيره كرا أو عرف
 بأل مثلا صرف لغوات العدل نحو نجيهاهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا لمع
 تعينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطالب السحر أو سحرنا (قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)
 أى أو بالاضافة فثبت أريديه معين مع خلوه عنهم حكما بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل
 تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها
 لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف ليسكن صرح في التسهيل بأنه
 علم شخصى أو جنسى فاستشكاه أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
 يكون معدولا عنه مع عدم اشتماله على معناه اه وصريح ذلك أن العلم الحقيقى لا يصح عدله عن ذى أل لما
 ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فانتقل عن السعد وغيره من أن رجب وصفر من الشهور اذا أريد
 بهما معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حله على العلمية الحكمية وهى المعبر
 عنها هنا بشبه العلمية لما شجعت ولان العلم الحقيقى لا يحتاج لاشتراط التعيين والملقى لاشتراطهما هما
 بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوى باعتبار
 تأويلهما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفى المصباح ان رجب الشهر
 مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فمادى ممنوع لأن التأنيث وشعبان ورمضان العلمية والزيادة

المقدره أى جمعهن فأشبهه
 تعريفه تعريف العلمية من
 جهة أنه معرفة وليس فى اللفظ
 ما يعرفه الثا فى العلم المعدول
 الى فعل كهمز وزفر وتعل
 والاصل عامر وزافر وتاعل
 فمنعه من الصرف للعلمية
 والعدل الثالث سحر اذا
 أريد به يوم بعينه نحو
 جئتكم يوم الجمعة سحر
 فسحر ممنوع من الصرف
 للعدل وشبه العلمية وذلك
 انه معدول عن السحر لانه
 معرفة والاصل فى التعريف
 أن يكون بأل فعلى به عن
 ذلك وصار تعريفه مشبها
 لتعريف العلمية من جهة أنه
 لم يلفظ معه بمعرف (ص)
 وابن على الكسر فعال عاما
 مؤنثا وهو نظير جشما
 عند نعيم وأصرفن ما ذكرنا
 من كل ما لتعريف فيه أثرا
 (ش) أى اذا كان علم
 المؤنث على وزن فعال
 كندام ورقاش فلا معرب فيه
 منه هذان أحدهما وهو
 مذهب أهل الحجاز

بناؤه على الكسرة فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثاني وهو منه بتم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعامة والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كما عدل عمر وجشم عن عامر وجشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعامة وعلة أخرى اذا زالت عنه العالمية

بنة كسيرة صرف لزوال
احدى علتين وبقاؤه
بعلة واحدة لا يقتضى منع
الصرف وذلك نحو
معدى كرب وخطفان وفاطمة
وابراهيم وأحمد وعلي وعمر
أعلاماً فهذه متنوعة من
الصرف للعامة وشئ آخر
فاذا نكرتها صرفتها لزوال
أحد سببها وهو العالمية
فتقول رب معدى كرب
رأيت وكذلك الباقي
وتلخص من كلامه أن
العامة تمنع الصرف مع
التركيب ومع زيادة الالف
والنون ومع التأنيث ومع
الحجمة ومع وزن الفعل
ومع ألف الإلحاق المقصورة
ومع العدل (ص)
وما يكون منه منقوصاً في
* اعرابه نهج جوارى يقتضى
(ش) كل منقوص كان
نظيره من الصحيح الآخر
ممنوعاً من الصرف يعامل
معاملة جوارى أنه ينون في
الرفع والجرتنوين العوض
وينصب بفتحة من غير
تنوين وذلك نحو قاض
علم امرأة فان نظيره من
الصحيح ضارب علم امرأة
وهو ممنوع من الصرف

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسرة) أى مطلقاً سواء كان آخره راء كوارام لا وانما بنى
الشبه المبني وهو زال وزنا وعدلا وتعريفاً لأنه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في رجه
الشبه وتنايشاً فاعله أول زال بالكامة أو بناء على مذهبه المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزل
بمعنى المنزل ودراك بمعنى الدركة وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التى فى المعدول عنه وخص
بالكسرة على أصل التلخيص من الساكنين فلو سمي به مذكر زال وجب البناء لأنه الآن ليس مؤنثاً ولا
معدولاً فيعرب غير منصرف للعامة والتأنيث الأصلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ
(قوله كاعراب ما لا ينصرف) أى عندكاهم اذالم يكن آخره راءاً مأخوذاً بارواً كثرهم ببنيه على الكسرة
كاهل الحجاز توصلا الى اسالته التى هى الغنم وبعضهم عنه الصرف كالأول بقذف اللام على بين اللغتين لان
الاصح قدرة العربى على النطق بغير لغته اذا أرادها فقال

ومر دهر على وبار * فهلكت جهررة وبار

فكسر الاول على افة أكثرهم ورفع الثانى غير منقون كقائهم وقيل لا تليق بل الثانى فعل ماض فاعله واو
الجماعة بمعنى هلكوا فكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعامة والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد
للعامة والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل انما يقدر اذالم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرئجل
وعلى الاول منقول عن فاعلة علم المنقولة عن الصفة كما صرفى عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين
الحجمة اسم رجل معدول عن جشم أى عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العالمية) أما ما كان أحد
سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة أو كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء
بقى على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتلخص من
كلامه) الحاصل ان المانع مع العالمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقدمات أحكامها
(قوله وما يكون منه أى الذى يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضى نهج جوارى أى طر بقة فى
اعرابه سواء كان احدى علتيه العالمية أو الوصفية فمثاله فى العالمية قاض علم امرأة كفى الشرح ويعمل تصغير
يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعامة ووزن يدحرج وينون رفعاً وجواضع الياء وينصب بالفتحة بلا
تنوين وكذا الوسميت يبرى ويقضى أماً الوسميت ببغزو ويدعوفتكسر ما قبل الواو وتقلبها ياءاً لأنه ليس
فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزى به كاذ كرمثاله فى الوصفية أعيم تصغيراً أعيم فانه لا ينصرف
للوصفية ووزن ادحرج فيجوزى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعلى ويرمى ويغزى وأعيمى بتنوين
الصرف فى الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء للساكنين
ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز فى الضرورة) هذا جواز فى مقابلة الامتناع
فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز وصدق بهما قول المصنف صرف (قوله
من طعائن) بالصرف للضرورة جمع طعينة وهى المرأة فى المودج مشتقة من الطعن وهو السفر وقد أطلق
على المرأة وان لم تكن فى مودج ولا مسافرة وتنام البيت * سواك تقبا بين حزنى شعيب * والسؤال كجمع
سالكه مفعول ثان اتري ومفعوله الاول طعائن زيت فيه من وتقبا مفعول سواك أى طريقاً فى الجبل

وحزنى

للعامة والتأنيث ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعامة والتأنيث وهو مشبه

بجوارى من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء بجوارى ومررت
بجوارى ورأيت جوارى (ص) ولا يضطر اراً وتناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز فى الضرورة
صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلي هل ترى من طعائن * وهو كثير

وحرفي مثني حزن بفتح فسكون وهو ما غاظ من الارض وشعبب ادم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافتد قيل في ذي الالف المفصورة بمنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينبون ثم يكسر وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله اني مقسم ما ملكك فجاعل * جزأ آخرى ودنيا نفع

بنون دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف خير منه وشمر منه لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصبح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه (تنبيه) أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختياراً وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر فجري على أسننهم (قوله للتناصب) هو نوعان تناسب السكيمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتنبون سلاسل للتناصب أغلالاً وسعيراً وتنوين يغوث ويغوث في قراءة الأعشى للتناصب نسراً والثاني لرؤس الآي كتنبون قوارير الاول لانه رأس آية ليتناسب بقية رؤس الآي في التنوين وصلاً وفي الألف بدله وفقاً وأما قوارير الثاني فنون ليشا كل الاول لالرؤس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجازوه الكوفيون مطلقاً وبعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العلةين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختياراً (قوله واستشهدوا المنع) أي لجواز منعه الصرف (قوله وعن ولدرا الخ) هو رثاء في قومه من اهل الجحيم المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره عن والله أعلم

(اعراب الفعل)

(قوله كتسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعاد يسعد بالفتح فيهما أي اعانه أو مضارع سعاد بالكسر اللزوم من السوء وهو الجبن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز بمعناه أو مع كسرهما مبنياً للفعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أي في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله * محمد تغد نفسك كل نفس * بجزم تغد مع تجرده لفظاً لان جازمه مقدر أي تغد وقوله رفع أي لفظاً كما مثله أو تقديره كالسكن للتخفيف نحو يأمركم ويشركم أو للوقف أو غيره فان رفعه مقدر قبل أو محلاً لان المضارع مع النونين يرفع محلاً كما قاله يس تبعه ابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخمول منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ كتفاء بقوله في باب الاعراب * وأعرابوا مضارعان عرياً الخ فان مفهومه أنه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفي عنه مع النونين الاعراب اللفظي والتقدير لا المحلي أيضاً واللام يثبت له محل النصب والجزم أيضاً وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلي ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعاً فتدبر (قوله موقع الاسم) أي اذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم حيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلان فعل واستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل والصلة وخبراً أفعال الشروع بالجل وأجيب بان المراد وقوعه موقعه في الجلة وأيضاً فالرفع استقراره قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا أثر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصريح (قوله لتجرده) أي لدوران الرفع معه وجوداً وعدماً والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضاً صرفه للتناصب كقوله تعالى سلاسل وأغلالاً وسعيراً فصرف سلاسل للتناصب ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا بمنعه بقوله

وعن ولدوا عا ص ذو الطول وذو العرض فتمنع عامر من الصرف وليس فيه سوى العلمية وإلى هنا أشار بقوله والمصرف قد لا ينصرف

(ص)

(اعراب الفعل)

ارفع مضارع اذا جرد من ناصب وجازم كتسعد (ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلف في رفعه فذهب قوم الى انه ارفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب في قولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارفع لذلك وقيل ارفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة الوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أريد به ان علامة الوجودى تكون عدماً مطلقاً فهو باطل أو مقيد ارجع للادول فتسدر وقال الكسائى رفع بالحرف المضارعة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مفيد (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول محذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو لن) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيد تأييد النفي خلافاً للزخشري فى أنموذجه وأما قوله تعالى لن يخلقوا ذباباً فالتا يبد فيه من خارج عن لن لانها ولاناً كيمه خلافاً له فى كشافه لكن وافقه على التا كيد كثير ون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهر وركز يد الن اضرب خلافاً للاخفش ولا يرد أن النفى له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن مارأت أبابيز يد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدعروى أبابيز يد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تسكتب لها كلمة واحدة فيقال أبابيز جواب لما وهم نصب أدع واشهد ليس معطوفاً على أدع لئلا ينفق بل على القتال فهو منصوب بان مضمره اعطفه على اسم خالص أى لن ادع القتال وشهد الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله * فان يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الخلقه

لكن الأول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليمية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى اما مصدرية قطعاً أو تعليمية قطعاً أو محتملة لها فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو كى لا تأسوا ولا يصح كونها تعليمية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفنى كىما يضرون نفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتفسر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضى رقية ما * وعدتى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقات كل الناس أصبحت مانحاً * اسانك كىما أن تفر وتخدعاً

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملها واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازها السكوفيون اختياراً كجئت كى ان تكرمنى ويؤيده ان اضمار ان بعد اللام جائز لا واجب ويمنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة طمأ قسمان

لا بعد علم والتى من بعدظن

فانصب بها والرفع صحيح

واعتقد

تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا

صحبه حرف ناهى وهو لن

وكى

وأن واذن نحولن أضرب
وجئت لكي أنعلم وأريد
أن تقوم واذن أكرمك
في جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم الى
أنه ان وقعت أن بعد علم
ونحوه مما يدل على اليقين
وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من
الثقيلة نحو علمت أن يقوم
التقدير انه يقوم مخفف
وحذف اسمها وبقى خبرها
وهذه هي غير الناصبة
للمضارع لان هذه ثنائية
لفظا ثلاثية وضعاً وتلك
ثنائية لفظاً وروضعاً وان
وقعت بعد ظن ونحوه مما
يدل على الرجحان جازي
الفعل بعدها وجهان
أحدهما النصب على جعل
أن من نواصب المضارع
والثاني الرفع على جعل ان
مخففة من الثقيلة فتقول
ظننت ان يقوم وان يقوم
والتقدير مع الرفع ظننت
انه يقوم مخففة أن وحذف
اسمها وبقى خبرها وهو
الفعل وفاعله (ص)
وبعضهم أهمل أن جلا على
مأختها حيث استخفت
عملاً
(ش) يعني ان من العرب
من لم يعمل أن الناصبة
للفعل المضارع وان وقعت
بعد ما لا يدل على يقين
ولارجحان

المنفردة عن اللام وأن نحو كلاً يكون دولة فان قدرت قبلها اللام مصدرية أو بعدها أن جارة والواقعة
بينهما كقوله * اردت لكى ان تطير بقرتى * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة
بان والاول أرجح لان لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا توكد غيرها واغترها نادخول
سوف الجر والمصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل
بالانافية وأما الزائدة كما مر من الامثلة وبها ما نحكي ما لا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون
اسما مختصراً من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي نجنحون الى سلم ومائت * قتلا كم واطى الهيجاء تضطرم

أى كيف نجنحون (قوله وأن) أى المصدرية وهى أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وانما آخرها اطول
الكلام عليها وهى تنصب المضارع لفظاً ومخلام مع النونين ولا تنصب محل الماضى اتفاقاً لانها توصل به ولا
تؤثر في معناه شيئاً بخلاف ان الشرطية لما قبلته مستقبلاً تناسب عملها في محله ويمتنع تقديم معمول الفعل عليها
خلافاً للرفع لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخروج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق
بينها والزائدة وهى الواقعة بعد ما الحينية نحو فلما أن جاء النبشيراً وبين السكاف ومجروها كقوله

* كأن ظبية تعطوا الى وارى السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهى المسبوبة بجملة فيها معنى القول دون
حروفه وتأخر عنها جملة ولم تغترن بحار وهى تفسر معمول الفعل الذى قبلها ظاهراً كان نحو اذ أوحينا الى
أمك ما يوحى أن اذ فيه ما يوحى هو عين اذ فيه أو مقدرأ نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك أى أوحينا
اليه شيئاً هو اصنع وتحتل الزيادة على معنى أوحينا اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية
لاختصاصه بالاسماء ولولا أن أى أوحينا اليه بصنع الفلك وان لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وأوحى
دعواهم أن الجنة لان الكلام لا يتم الا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وان لم يتأخر عنها جملة
امتنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يليق ان ماسحاً بل تحذف أو يؤتى بدلها بى فتدبر (قوله مما يدل
على اليقين) أى كراى وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم وانما وجب كونها في ذلك مخففة لان المصدرية
للرجاء والطمع فلا تدخل الاعلى ما ليس مستقراً ولا تأتيا والعلم انما يتعلق بالحقق فلا يناسبه الا التوكيد المقاد
بالمخففة والا كثر حينئذ الفصل بين ان والفعل بما سبق في ان واخوانها وأجرى سببويه والاحفش الخوف
مجرى العلم عند يقين الخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله

اذا مت فادفنى الى جنب كرمه * تروى عظامى بعبه موتى عروقها

ولاندفننى في الغلاة فاني * أخاف اذا ماتت أن لا أدوقها

يرفع أدوق كالفافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرون أن لا يرجع بالنصب فيما شذ عن
ان أول العلم بغيره كالظن أو الرأى والاشارة مثلاً جاز النصب كما علمت الا ان تفعل كذا أى ما أرى ولا أشير
الا بذلك قاله سيبويه وجوز ما الفراء بل (قوله أحدهما النصب) أى لعدم تحقق المظنون فيناسبه
الترجي بان المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بلاولنا أجمع عليه فى أحسب الناس ان يتركوا أمام
الفصل بلا فالأرجح الرفع كظننت ألا تقوم لان فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير
لا كدوالسين ولن كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أى لقرب
الظن من العلم لسكونه الطرف الراجع فكأنه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله
اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب

(قوله أختها) بالجر بدل من مأو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتبارى لا همل وضامير
استحققت يرجع لان أى وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها لان لم يتقدمها
علم ولا ظن جلا على ما يجمع ان كلا حرف مصدرى إنثائى وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن

فيرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركا كما في أنها بقدرا
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأن تقول عجبت مما
تفعل (ص)

وانصبوا باذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد
موصلا

أو قبله اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف وقعا
(ش) تقدم ان من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصب بها الا بشرط أحدها
أن يكون الفعل مستقبلا
النشائي أن تكون مصدرية
الثالث أن لا يفصل بينها
وبين منصبيها وذلك نحو ان
يقال أنا أتيتك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها حال لم ينصب نحو ان
يقال أجبك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها إذا لم تنصب
نحو اذن اكرمك فان
كان المتقدم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو اذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بعدها ان فصل بينهما وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فان فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

وبين لا ولا م جر التزم
اظهار أن ناصبة وان عدم
لا فأن اعمل مظهر أو مضمر

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك نوابولي عليكم وقول الشاعر

وطرفك اما جئتنا فاحبسناه * كما يحبسوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظاما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت
تعليقية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه
والعنى احبس طرفك عن النظر اليها اذا جئتنا لاجل ظنهم ان هو اك حيث تنظر ستر اعلمينا (قوله فيرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاعة بالرفع وقوله
أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكو فين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن أفاده الصبيان (قوله وانصبوا) أي أكرم
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجوازها كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم
اهمالها مطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانتها حرف غير مختص بقياسه الاهمال فلا
التفات لمن أنكرها دام معنى والصحيح أنها حرف بسيط وناسب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند
سيبويه الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لانها قدمت محض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال اني أجبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حال والجزاء لا يكون الامستقبلا والصحيح
ابدا لنونها ألفا في الوقف كتنوين المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا ردمت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج بوقف بالنون كان ولن وتكتب بهاء عن الفراء ان أهمات كتبت بالنون لتفرق من
إذا ظرفية وان أعملت فيا لالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالالف
اجمعا كفي الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أي والحال ان الفعل كائن
بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا وهذا كاستثناء
من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل محذوف يفسره رقع (قوله مستقبلا) أي
لان سائر النواصب لا تدخل في غير التحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دما معنى
(قوله ادلم تنصير) أي في جملتها بان تاخرت ككرمك اذن أو وقفت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
التي ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان تاتي اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها في الجميع وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والفاء (قوله جاز في الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل الغيت والاجاز الامر ان فاذا
قيل ان تترى أزررك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجوب الوقوعها حشوا وجرم
الفعل أو على الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصديرها في جملتها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام
ما قبلها بطا بينهما وهو الارجح كما أشار اليه المتن بتأكيده لعدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان
العطف على الاول أولى ولأنه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية
يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لان القسم مؤكدا للربط المستفاد منها ومثله
النافية لأنها لا تنضم مع أن فسكندام اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق باظهار ناصبة حال من ان دفع به توهم
اهمالها الفصل بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد نفى كان حتما أضمر
كذلك بعد وإذا يصاح في
موضعها حتى أو الآن خفي
(ش) اختصت ان من بين
بقية نواصب المضارع بانها
تعمل مظهر ومضمر
فتظهر وجوبا اذا وقعت
بين اللام الجر ولا النافية نحو
جئتكم لئلا تضرب زيدا
وتظهر جوازا اذا وقعت
بعد لام الجر ولم تصحها لا
النافية نحو جئتكم لا قرأ
ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها
كان المنفية فان سبقها كان
المنفية وجب اضمار ان نحو
ما كان زيد ليفعل ولا
تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليعذبهم وأنت
فيهم ويجب اضمار ان بعد
أو المقدره حتى أو الافتقار
بحتى اذا كان الفعل الذى
قبلها ما ينقض شيئا فشيئا
وتقدر بالا ان لم يكن كذلك
فالاول كقوله لاستسهنان
الصعب أو أدرك المني *
في انقادت الآمال الاصاب
أى لاستسهنان الصعب
حتى أدرك المني وأدرك
منصوب بان المقدره بعد أو
التي بمعنى حتى وهي واجبة
الاضمار والثاني كقوله
وكنت اذا عجزت فتاة قوم *
كسرت كعوبها أو تستقيم
أى كسرت كعوبها الآن
تستقيم فتستقيم منصوب
بان بعد أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فجزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما أمر من أعمل المتعدي بالهمزة فهمزة
للقطع فتتمقل فتحته اللنون للوزن وهذا هو المناسب لعنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفى كان)
أى بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مغروض
مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد نفى كان أى مع لام الجر
(قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفى و بعد أو متعلق به وكذلك مفعول مطلق لخفى أو حال من فاعله أى
ان خفى بعد أو خفاء مثل ذلك الذى بعد نفى كان أو حال كونه بمثابة فى الوجوب (قوله ولا النافية) أى
أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بلام لانها كالفصل اذ تدخل
بين الجار والمجرور كجئت بلا زاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كإمثلة أو العاقبة نحو ليسكون لهم
عدوا أو زائدة مؤكدة وهى الواقعة بعد فعل متعدي نحو وأمرنا بالناس للرب العالمين فى كل ذلك أن مضمر
جواز أو قد تظاهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانتكار
من اطلاق الخاص على العام لان الجحود انتكار ما تعرفه فهو انتكار الخ خاصة ولم يقيد كان بالنافية
لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد النامة لام كي لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أى
مادتها خلافا لمن أجازها فى أخواتها ومن أجازها فى ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفى فى الماضى فقط وهو
خصوص ما مع الماضى ولم مع المضارع دون لن لا اختصاصها بالمستقبل ولا الغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
بالحال وأما ان فهمى معنى ما واطلاقه يشملها وقد زعم كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
بالنصب لغير الكسائي انها لام الجر ومع ان النافية ولكن يبعد ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الاضمر
الاسم المستند اليه الكون بل الظاهر انها لام كي وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم
منه وان كان مكرهم أشد منه معد لتزول الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كايقار
أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل اه أشموني (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للصدر المنسوب من أن والفعل أى ما كان زيد
مريد الفعل كذا وجعل السكوفيون الخبر جلة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهى الناصبة
بنفسها أى ما كان زيد ليفعل كذا وتبعهم المصنف لأنه جعل النصب بأن مضمر بعد اللام فهو قول
مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر فى قوله سموت ولم تسكن أهلا لتسمو * (قوله بحتى أوالا) أجود
من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الآن لان ان مقبلة بعد أو لانا الواقعة موقعها حتى يستغنى عن
تقديرها ولان حتى معنيين كلاهما يصلح لالغائية كإمثلة والتعليل اذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو لارضين
الله أو يغفرلى فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا نصح فيه الغاية لايهاه انقطاع الارضاء عند حصول
الغفران وليس مراد أو تعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو لا تنتظر نه أو يجيى والاستثناء فيما يحصل دفعة
نحو لا تقتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمك أو تعضيني حتى والمعنى على الاستثناء لالزمك فى جميع الازمان
الازم من القضاء أى وقت انتهائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل
بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسياني (قوله لاستسهنان الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فادرك منصوب بان) أى وهو مؤول بمصدر معطوف
بأو على مصدر متصيد من الكلام السابق أى ليسكون مني استسهال وأدراك وكذلك يقاس الباقي (قوله
وكنت اذا عجزت) بالغين المحجمة والزاي أى عصرت وهزرت الريح والقناة بالقاف والنون والكعوب
هى النواشر فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم انصفو

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد إلا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يغارق ذلك الا اذا استقامت وبظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أى اضممار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التحتم وعلى هذا فقوله هكذا حشوفان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محي به لبيان وجه الشبه لا حتمال ان التشبيه في مطلق النصب مما فليس حشوا (قوله حتى) أى الجارة للنصب المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها كمثلها وتعليلية ان كان ما قبلها اعلة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكشال المثل ولا تصح فيه الغاية لايهام ترك الجود عند حصول السرور وليس من ادوار يحتملها حتى تفي الى امر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الادرو ظاهر في قوله

(ص)

وبعد حتى هكذا اضمماران

حتم كجد حتى تسردا حزن

(ش) وما يجب اضمماران

بعده حتى نحو سرت حتى

أدخل البلد حتى حرف جر

وأدخل منصوب بان المقدرة

بعد حتى هذا ان كان الفعل

مستقبلا فان كان حالا أو

مؤولا بالحال وجب رفعه

واليه أشار بقوله (ص)

وتلحق حالا أو مؤولا *

به ارفعن وانصب المستقبل

(ش) فتقول سرت حتى

أدخل البلد بالرفع ان قلته

وأنت داخل وكذا ان كان

الدخول قد وقع وقصدت

به حكاية الحال الماضية نحو

كنت سرت حتى أدخلها

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهامها انقطاع في ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أى شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء لا ففى للاستثناء المنقطع أى ليست السماحة في الجود مع الغنى اسكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون لاسكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقد مر في العطف (قوله نحو سرت الخ) أى اذا قلته قبل الدخول ليسكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أى بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجري في الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أى لان النصب بان المقدرة وهى تخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضى (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أى قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضى كما أشاره الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضى واقعا حال التسكك وعلى كل تعبر بالمضارع لاستحضار صورته الحقيقية فان قدرت اتصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ ناو يلاولذلك قرىء قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغیر نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزم حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للززال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلات أو يلاورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسألة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه كحتى يرجع اليينا موسى أو حاضر وقت وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جاز الامر ان باعتبار جواز التأويل فان قدرته حاضر وقت التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبل فيجب نصبه وواعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كاذكروا تسببه عما قبلها فالرفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلا أى ليس ركنافى الاسناد فالرفع في كان سبرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول بتسبب الثانى عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شئ واحد وهو السير وبان شئ آخر متروك بالحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شئ آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول (قوله وبعد الفالح) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به ووجه رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشاره الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كر ضمير ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويل بالكامدة ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحجب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا بالان ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذا عدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك أتيان فتجديت ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو واستقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة قد خول وفي ليت لي ما لا فاحج ليت حصول مال لي فحجا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كافي المعنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جملة اسمية خبرها جامدة كما أنت زيد فتكرمك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كما ثبت كونك زيدا كرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستعاطى نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أي سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما يسر يد حاضر أفيك كرمك أو بالاسم كانت غيرات فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مراد أنها كالمعنى نحو كانك والعلينا فقتضينا وقلة أتاينا فتحدثنا وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تاتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا) نصبه إمام على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الأول لتسببه عنه أو على معنى ما تاتينا فتحدثنا بجعل الثاني قيداً في الأول فينصب عليه النفي قصداً إلى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك أتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتى الأتيان أيضاً فيكون في الفاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالفاء للامعية بالاتسبب أصلاً وإتمام نصب الفعل بعدها تشبيهاً بذلك كما قاله الرضى قال في المعنى وعلى المعنى الأول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني إذ يمنع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيين ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله كما في جور لا انتفاء الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بالاتسبب ولا معية تعين الرفع إمام على معنى ما تاتينا فتحدثنا باضمار مبتدأ قصداً إلى نفي الأول وأثبت الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا أتيان أن يكون بحاقل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تاتينا في المستقبل فأتت تحدثنا الآن وإمام على معنى ما تاتينا فتحدثنا فتحدثنا قصداً إلى نفي الفعلين من مجرد العطف بالاتسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمرو لا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتدرون ولونصب هذا على السببية كالذي قبله جازل كنه لم يرد لتناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالص الخ) أي بان انتقض بالاقبل الفعل كما مثله أو كان نقياباً بعد نفي كإزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالابعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا لا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه سيديو يه وروى بهما قوله

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الاباتي هي أعرف

خلافاً للصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أي الترجي أيضاً عند السكوفيين كما سيأتي في المتن فالجملة مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب

* محضين ان وسترها حتم

نصب

(ش) يعني أن ان نصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الفاء المحجب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تاتينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضاً أن يكون خالصاً

من معنى الأتيان فان لم

يكن خالصاً منه وجب رفع

ما بعد الفاء نحو ما أنت لا

تاتينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الأمر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والتخصيص والتعني فالأمر

نحو أنتي فاكرمك ومنه

لا تطغوا فيه فيجعل عليكم
غضبى والدعاء نحورب
انصرنى فلا أخذل ومنه
رب وفقنى فلا أعذل عن
سنان الساعين في خير
سنان

والاستفهام نحو هل تكرم
زيدا فيك كرمك ومنه قوله
تعالى فهل لنا من شفاء
فيشفعونا والعرض نحو
ألا أنزل عندنا فتصيب خيرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا ندنو
فتبصر ما
قد حدثوك فخرا كن
سمعا

والتمحيض نحو لولا تاتينا
فتجدنا ومنه قوله تعالى
لولا أنزلى الى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والغنى نحو ليتلى
مالا فأصدق منه ومنه قوله
تعالى يا ليتنى كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه باسم
فعل ولا بلفظ الخبر فان كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعد الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
فيشام الناس (ص)

والواو كالفا ان تفد مفهوم

مع

مروانه وادع وسل وارض لحضهم * تمنّ وارج كذلك النفي قد كلاً

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح حين نوع من السير ونصبه على انه صفة لمصدر محذوف أى سيراً
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفى خبر متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له فى التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحمالة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لمضرب زيدا
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد أخوك
ففسكره لعدم ما يتصيده المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أخذ من أمحاء بنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنقبه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا انفرد تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء بقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسم لام بسبب ضرب زيد فجازا منه وهل يثبت كون زيد أخاك فأكرام
منا اسم اسقاطى وهو نص فيما مر (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعتماد على الاستفهام أو مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق فى الاستفهام بين
الحقيقى كالمثل والانسكارى نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخى فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افيغضب
عليك وأما التقرير الذى بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسير وافى الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أكره جار كم ويكون يبنى * ويبنى كم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ورفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً فى الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كفاى المعنى وقد يقال محط التقرير هو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناقى) جمع لبانة بضم اللام فيها وهى الحاجة وانما قال بعض
الروح لانه ترتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئاً قد لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ الفعل كنزال فتحدثك بالرفع ولا
كأمثله هدام ذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح الشذور وما أجدره بان يكون
صواباً وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضربا زيدا فيمتأدب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب اما اسم فاعل مضارع بمعنى يكفى فضمه بناء تشبيهاً بقبل
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله
والواو كالفا) مثلها مام عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنوائى (قوله ان تفد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أى فهى كالفاء فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المدكورة بان مضمرة وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرح حوايه واستظهر
الهدام يبنى قول الرضى بانها ليست للعطف بل هى بمعنى مع أو لاجل المصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أى ليسكن قيام
منك وقيام معنى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى جسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والغنى وقاسه النحويون فى الباقي وقدم مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال التمنى يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا ونكون بنصبها محزنة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بمجاهدكم مصاحب للعلم

كلا تسكن جالدا وتظهر الجزع (ش) يعنى ان المواضع التى ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد

بصبركم

الفاء ينصب فيها كلها بان مضمرة وجوباً بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

فقلت ادعى وادعوان ائدى * صوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وتانى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم أك جاركم ويكون بيني * وينسكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفهمهم مع عما اذا لم تفد ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين وأردت جعل ما بعد الواو خبرا مبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ النصب (١١٧) ولهذا جاز فيها بعد الواو في قولك

لاتا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن الثاني الرفع على اضماء مبتدأ نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى لا يمكن منك أن تا كل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمرة (ص)

وبعد غير النفي جزم ما اعتمد * ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد

(ش) يجوز في جواب غير النفي من الاشياء التي سبق ذكرها أن تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زرنى أزرك وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر أى زرنى فان تزرنى أزرك أو بالجللة قبله قولان ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقول ماتا تبنا مجدثنا (ص)

وشرط جزم بعد نهى ان تضع ان قبل لادون تخالف يقع

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لاندن من الاسد تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لاندن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم في قولك لاندن من الاسد تسلم اذ لا يصح ان لاندن من الاسد تسلم كالك وأجاز ذلك السكسائي بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان تدن من الاسد كالك

بصركم لعدم الصبر ولا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعصوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعصوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو والشفق ثم الواو لساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظرا للاصل وكسرها نظرا للآن اه اسقاطي وقوله ائدى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أى ذلك عار وعظيم صفته وجملة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى في النهى فكل منهما منتهى عنه استقلالاً وقال الساماني الجزم ليس ناصي النهى عن كل الابعادة فان لم تعد احتمال النهى عن المصاحبة وردة الشئى بأنه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول والاباحة للثاني وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك تشرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل انهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو معنى (قوله ان تسقط الفاء) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً وخروجها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أى بان قصدت بسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فذهب لى من لذك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمن تستكثر أو على الاستئناف كقوله * وقال رائدهم ارسوا زاولها * ويحتمل الحال والاستئناف وقوله تعالى وألق ما في يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طريقا في البحر يسا لتخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضاً أى لا تخاف فيه وما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من فاعل خذ لامن صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا منهج الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب ولنصر يحتمل بانه لا يخفف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى قل اعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك بغير موها لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً لا يمثل بل لا بد منه من التوفيق فتدبر (قوله أو بالجللة قبله) أى فالجزم نفس الجللة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضربا عن اضرب في العمل أولتضمنها معنى خوف الشرط كما قيل بكل وبقي قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدر (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تمن لعدم صحة ان لاتمن تستكثر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى انه يدل كل من تمن لانه بمعناه أى لاتستكثر ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقر بن مسجدنا يؤذنا بجزم يؤذ بدل اشمال من يقرب لافى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقر به يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الشواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لاتمن أى تعدد النعم على الغير تزددنوا (قوله وأجاز ذلك السكسائي) أى تمسك بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في لاندن من الاسد فأي كالك وردتخرج الآية والحديث على ما مر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده اه وفي هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضا (تنبيه) شرط

(ص) والامر ان كان بغير افعلا فلا * تنصب جوائزه وجزمه اقبلا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فاعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعلا ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك ما أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يعم الناس واليه أشار بقوله وجزمه اقبلا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب

كنصب ما الى التثنية ينصب
(ش) أجاز الكوفيون
قاطبة أن يعامل الرجا
معاملة التثنية فينصب جوابه
المقرون بالفاء كما ينصب
جواب التثنية وتالعم
المصنف ومما ردد منه قوله
تعالى اهل الى ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع في
قراءة من نصب اطلع وهو
حفص عن عاصم (ص)
وان على اسم خالص فاعل
عطف

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي حجة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الى
أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الى لا أحسن اليك ونحو أن يبتك
أزرك أي ان تعرفني به أزرك بخلاف أن يبتك أضرب زيداً في السوق وقس الباقى (قوله أجاز
الكوفيون) أي دون البصريين وجعلوا نصب اطلع في جواب ابن اوعطفه على الاسباب على حد
* لولا توقع معترفاً ضيه * أو بتضمين لعل معنى التثنية ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون
في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد يدعى بانه ادعى قر به لغرض التلميس على
قومه فأثني بعلل قال في الارشاد وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيون (قوله المقرون بالفاء)
مثلها او المعية كما مر (قوله فعل عطف) فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله بعد
عطف) مراده به خصوص الواو والفاء وثم واو ولدالم يمثل لغيرها لعدم سماعه (قوله اسم خالص) أي
من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرا كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن الى هلكته وكقوله
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما
بنصب أسوء عطف على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله للباس عبادة) الصواب كافي نسخ ولبس
بالواو عطف على قولها قبله

لميت تخفق الارباع فيه * أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله انى وقتلى سليكا) بالتصغير اسم رجل كان قد مر
بامرأة من خشم فوجدها وحدها فوق عاليا فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أي دفع دية فقال البيت
تمثيلاً لحاله حيث ضرب نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان انائها اذا عافت الماء أي
امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره (قوله
لان قبله اسم صريح بالخ) اعترض بان قتلى مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان
المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله لولا توقع معتر) بالعين المهمة أي
فغير متعرض للسؤال والاثراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا انى متوقع لارضاء كل
من سألنى ما كنت أوثر على أنزاجي بالعطاء أحدا بل أقتصر عليهم (قوله فيرسل منصوب) أي لغير نافع
عطف على وحيوا الاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا
في حال كونه موحى اليه أي لماله كأم مومى أو مسمعاه من وراء حجاب كوحى أو مرسل اليه رسولا
كمادة باقى الانبياء فكما نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء
حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلمها وناقصة وعلى الثانى خبرها وحيها أي ما كان
تكليم الله بشرا الاتكليم ايحاء الخ ولبشر متعلق بكان أو تبين فهو خبر لمخدوف أي ارادنى لبشراً ومفعول
لمخدوف أي لبشراً أعنى (قوله لم يجز النصب) أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أمام غير الصريح
بان كان مصدرا متوهماً كالتصيد مما قبل فاء السمية فيجب اضماران كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح

تنصبه أن ثابتاً أو منخلف
(ش) يجوز أن ينصب بان
مخدوفة أو مذكورة بعد
عاطف تقدم عليه اسم
خالص أي غير مقصود به
معنى الفعل وذلك كقوله
لللبس عبادة وتقرعنى *
أحب الى من لبس الشفوف
فتقرر منصوب بان مخدوفة
وهي جائزة الخذف لان
قبله اسم صريحاً وهو لبس
وكذلك قوله
انى وقتلى سليكا ثم عقله
* كالثور يضرب للمعافت
البقر
فاعتله منصوب بان

لانه

مخدوفة وهي جائزة الخذف لان قبله اسم صريحاً وهو قتلى وكذلك قوله

لولا توقع معترفاً ضيه * ما كنت أوثر أنزاجي تربي فارضيه منصوب بان مخدوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريحاً وهو توقع
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منصوب بان الجائزة الخذف لان قبله
وحيها وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أى مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطائر في غضب زيد الباب في غضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير صريح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق
الصلة ان تكون جملة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما (١١٩) جىء بالعدل عن الفعل الى اسم

الفاعل لاجل ال لانها
لا تدخل الاعلى الاسماء
(ص)

وشذ حذف أن ونصب
في سوى * ماضى فاقبل
منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر
الاما كن التي ينصب فيها
بأن محذوفة اما وجوبا

واما جواز اذ كرأت
حذف أن والنصب بهان
غير ماذ كر شاذ لا يقاس

عليه ومنه قولهم صر
يحفرها بنصب يحفر رأى
صره أن يحفرها وقولهم

خذ اللص قبل يا خذك
أى خذ اللص قبل أن
يا خذك ومنه قوله

ألا أي هذا الزجرى أحضر
الوغى * وأن أشهد
اللذات هل أنت مخلدى

في رواية من نصب أحضر
أى ان أحضر (ص)
(عوامل الجزم)

بلا ولا م طالبا ضع جزما
* في الفعل هكذا ولم
واجزم بان ومن وما ومهما

* أى متى أيان أين اذا
وحينما أى وحرف اذا *
كان وباقي الادوات أسماء

(ش) الادوات الجازمة
للمضارع على قسمين أحدهما
ما يجزم فعلا واحدا وهو

اللام الدالة على الامر نحو
ليتمز يد على الدعاء نحو ليقتض عليه نار بك ولا الدالة على النهى نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحوور بنا لا تأخذنا نوم ولما

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الباب (قوله في سوى ماضى) هو عشرة يجوز الاضمار
في خمسة لام كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو ويجب في خمسة لام الجود وحتى وأو بمعناها
وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كي التعليلية فان المصنف لم يذكرها الاضمار بعدها واجب عند البصريين
دون الكوفيين ويزاد أيضا ماضى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه
بان مضمرة وجوبها وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أى عند البصريين
وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصرع (قوله ألا أي هذا) الاستفتاحية وأما منادى وذاصفته في محل رفع
والزجرى بدل من ذا أو صفته وأحضر فى تأويل مصدر حذف جاره أى عن حضور الوغى وحسن حذف
أن فى ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعنى خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف صر يحفرها فانه
حذف بالدليل وخرج بمحذوفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازه الأخفش وجعل منه أفغبر الله
تأمر وفى أعبد وتسمع بالمعنى خير برفع أعبد وتسمع وظاهر مخرج التسهيل موافقته حيث قال فى ومن
آياته يريكم البرق أن يريكم صلة أن حذف وبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف
حذفه يبطل عمله ونصب قوم الى أن الحذف فى غير ما مر سماعى مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح
ويحتمله شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله
سبحانه وتعالى أعلم (عوامل الجزم)

(قوله طالبا) أى أمر أو ناهيا أو داعيا وملتصبا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذا (قوله ما يجزم
فعلا واحدا) أى أصالة والافتقار بجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أى وضعها وان
استعملت فى غيره كالاخبار فى فليمدد له الرحمن ممددا والتهديد فى ومن شاء فليكفر وكذا يقال فى لا الناهية
واعلم أن الغالب فى لام الأمر جزمها فاعل الغائب كمثلها وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو لا كرم
ولتكريم يازيد لان الأمر فيها للغائب وتقل فى فعلها المعلوم والثانى أقل لان له صيغة تخصه وهى فعل الأمر
فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة أنى وأنس فبذلك فلتفرحوا وحديث لتأخذوا ماضى فكم ومن الاول
ولنحمل خطاياكم قوموا غلاصل لكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويروى
فلاصلى بالنصب على انها لام كي والفاء زائدة ويروى يسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة جملة على لام الجر
لانها تنقلها فى الاختصاص بالافعال كمثلها بالاسماء والنهى يحمل على مقابلة وسليم تفتحها كلام الابتداء
وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر ونحو يكها بعد ثم وجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره
كما قاله السيوطى (قوله الدالة على النهى) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح
قبلها كي لحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أى
ان لم أر بطه ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان أمر الشخص
ونهى لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجهولا فيكثر لان النهى غير المتكلم كافى للتوضيح كالأخرج أى
لا يخرجنى أحد (قوله وهما للنفي الخ) أى يشتركان فى النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه
وكذا فى الحرفية ودخول الهمزة عليهم ماع بقائهما على عملهما نحو ألم نشرح

* ألمأصح والشيب وازع * وخرج بهما هذه لما الحينية فتختص بالماضى لفظا ومعنى كما مر فى الاضافة
ولما لايجابية وهى التى بمعنى الافتقار تختص بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضى لفظا
لامعنى كأنه فعلت كذا أى ما أسألك الا فعلا فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

وهما للنفي ويختصان بالمضارع ويقلبان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولم يقم عمر ولا يكون المنفى بلما لا متصلا بالحال

إشارة لبعض ما يفتقران فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد
وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا مذكورا أي ثم كان وبقر نفيها من الحال فلا يجوز لما يقيم بد في العام الماضي
بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالبا نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال
الزحشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم الا ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة وان كلالا يوفينهم
بشأن ولما أي لما سألوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أعمالهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف للاعمال وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار للاعمال بدليل استرسالهم
في القبايح ونختص لم بضد ما مر وبمصاحبة الشرط كالولم وان لم وتصل من مجزومها اضطرارا كقوله
فاضحت مغانيها قفارا رسوما * كان لم سوى أهل من الوحش توهم

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالجارقيل والنصب به الغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أيوم قدر

بفتح نشرح و يقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفوا وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذ ان توكيد المنفى لم يحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثاني ما يجزم فعيلين)
أي غالباً وقد يجزم فعلا وجملة كما سيحمله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في قوله

* وبعد ما مضى رفعك الجزا حسن * وإنما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لافادتها
ربط الثاني بالاول فكأنها ماثلي واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجاز ما ثم ان الجواب ان كان مضارعاً وماضيها خاليا
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومحملاً ولا محل لجملة كجملة الشرط لاختلاف الجازم ممتزاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يقرن بالفاء أو اذا الفجائية فجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعلم يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه لا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل
جزم ورفعت باعتبار الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه اتفاقاً لظهور أثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كما بس
ومخففة من المشددة كما مر في بابها ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخبر ما ان لقيته * على السن خير الا يزال يزيد

ونحو يزيد وان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي يزيد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماثل اذ لا يتعلق على
الشيء وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما تنفعوا الخ) ما مع شرط جازم مقسول
مقدم لفعل الشرط وهو تنفعوا أي أي شيء تنفعوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء
أي ومن شر ويعلمه جواب الشرط أي يجازيكم به من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعيلين
وهي ان نحو وان تبدوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءاً يجز به
وما نحو وما تنفعوا من خير
يعلمه الله وهما نحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتني وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا خبره ان كان ناقصا كأيما تكونوا يدرككم الموت فإنها ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقرأ يضرب به فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على أجنبي منها نحو من يعمل سواء يحجز به وخبره اما جلة الشرط أو الجواب أوهما معا أقوال فان كان متعديا واسط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيدا أضرب به وإن ساط على ضربه أو على ملاسه فاشتغال نحو من يضرب به أو من يضرب أخاه يضرب به فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما مر وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يقرن بالفاء وإذا الفجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلها واغتر ذلك في اذا لانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الاضافة (قوله مهماتنا الخ) مهمات اسم شرط اما مبتدأ في خبر ما مر أو مفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حذر يدامرت به والاول أرجح لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير فيهما عائد على آية كما اختاره في المعنى لا على مهمات وقوله فأتحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تخازية لامهلة لان الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجردا من الباء الامنصوب بالاولى الجمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أيما تادعوا) أيما اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تادعوا لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتكوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وماصلة لتأ كيد الابهام في أي وكان أصل الكلام أيما تادعوا فهو حسن فاقوع فله الاسماء وقع الجواب للبالغة (قوله تعشوا) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من تعشوا اذا أتى نار ابرجوع عندها القرى (قوله أيما الرج الخ) صدره * صعدة نابتة فحائر * أي تلك المرأة كالصعدة أي الرج في اللين والاعتدال والحائر بالخاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكور لان النابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي فعل وكذا آتيا يروى تاب وآتيا من أي باني اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفر بالمراد وخابر الزمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا لتعليق لا محل لهما والبواقي أسماء اتفاقا الامهات في الاصح وقد علمت اعرابها وكما ظروفي الامن وما مهمات في ذوى العلم وما مهمات لغبرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهمات اعم من ما والا أي فيحسب ما نضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زمانى وهو متى وأيان فهما التعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكانى وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة فجملة الادوات الجزئية فعلين أحدهما وهو النظر لاتصالها بما بعده ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تلتزم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

ولم يذكروا المصنف منها اذا وكيف ولولان المشهور في اذا لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطاً غير جازم نحو يتفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف للدلالة ما قبله وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط افتترانها بما وأما لو فتأتى (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم ليقضين والجملة مستأنفة لانعت

مهماتنا تنابه من آية لتسحرنا
بها فما نحن لك بمؤمنين
وأى نحن أيما تادعوا فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تات تعشوا الى ضوء ناره
نجد خبر نار عندها خير موقد
وايان كقوله
أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منالم نزل
حنرا
وأيما كقوله
أيما الرج تيملها تمل
واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت أمر
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقيم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الارمان
وأنى كقوله
خذيلى انى تاتيانى تاتيا *
اخا غير ما يرضيكما لا يبحار
وهذه الادوات التى تجزم
فعلين كلها أسماء الان
واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التى تجزم
فعلا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلين يعضين

شرط قدما * يتلو الجزاء جوابا وبسا (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان الى قوله أنى تقتضى جلتين احدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطاً والثانية (١٢٢) وهي المتأخرة تسمى جواباً ويجزى في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها أن
تكون فعلية ويجوز أن
تكون اسمية نحو ان جاء
زيداً كرمته وان جاء
زيداً فله الفضل (ص)
وماضيين أو مضارعين *
تلفيهما أو معتخلفين

(ش) أى إذا كان الشرط
والجزاء جلتين فعليتين
فيكونان على أربعة أنحاء
الأول أن يكون الفعلان
ماضيين نحو ان قام زيد
قام عمرو ويكونان في محل
جزم ومنه قوله تعالى ان
أحسنتم أحسنتم لأنفسكم
الثاني أن يكونا مضارعين
نحو ان يقيم زيد يقيم عمرو
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما
في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم
به الله الثالث أن يكون
الأول ماضياً والثاني مضارعاً
نحو ان قام زيد يقيم عمرو
ومنه قوله تعالى من كان
يريد الحياة الدنيا وزينتها
نوف اليهم أعملهم فيها
الرابع أن يكون الأول
مضارعاً والثاني ماضياً وهو
قليل ومنه قول الشاعر
من يكذبني بشئ كنت منه
كالشجاع بين خلقه والوريد
وقوله صلى الله عليه
وسلم من يقيم ليلة القدر

لقوله اما لا يهامة أن ان واذا لا يقتضيان فعلين وعلى هذا ففعل قول له سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من
هنا أو ان فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف رابطها أى يقتضيان ما على هذا حذف وسرف اذا ما مترضة
بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما
شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزاء من الفعل والفاعل اماماً مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية والرباط
محذوف أى يتلوه وفي نسخ شرطاً بالنصب فهو مفعول ليقترضين على ان جملته مستأنفة لا نهت لفعلين الذى
هو مفعول اجزم (قوله وبسا) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزاء وجواباً لمفعوله الثاني أى ان الفعل
الثاني كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جواباً بالشبه جواب السؤال في
لزمه الكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز في الاصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جلتين) الاولى فعلين
كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جلة أصلاً ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلاً كالشرط
وان لم يكن لازماً فيه (قوله وهي المتأخرة) أخذ من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولأداته
كما هو مذهب البصريين وماتة تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب
نفسه خلافاً للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولأداته ولا معمول الشرط على الاداة اصدارتها
فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جلتها خلافاً للكسائي فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيهما بمعنى
تجد هما والمراد ماضيين لفظاً فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضي للاستقبال شرطاً وجواباً سواء في ذلك
كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقدم لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما
واقعا في الماضي كان كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قبيصه قد من دبر
فكذبت قوول بان المراد ان يقين في المستقبل انى كنت قلته في الماضي فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق
في المستقبل فأكبركم انه قد سرق أخوه وان يقين قد قبيصه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في
الاخيرين محذوف والمذكور لتعليل له أى ان يسرق فنتأس لانه قد سرق الخ وان يقين قد قبيصه من دبر فهو
برى ولائها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فتسل بمن قبلك (قوله على أربعة أنحاء)
أى أقسام والاحسن كونهما معاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة في عدم التأثير سواء
كانا ماضيين لفظاً أو معنى وهو المضارع المنفى بلم وأختلفين كان لم تقيم فت ثم كون الشرط ماضياً والجواب
مضارعاً لان فيه خروجاً من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور
بالضرورة وأجازها الفراء والمصنف اختياراً بدليل الحديث الذى في الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف
والفراء والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضياً وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من
يكذبني الخ) كنت بفتح التاء خطاباً بالمدوحه والشجاع بفتح السين المعجمة والجيم ما ينشأ في الخلق أى
يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ في العنق (قوله وبعد ماض) امامة متعلق برفع وان كان مؤخر
لان الاصح توسعهم في الظرف كما مر أو حال من الجزاء أى رفعك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن والمراد
الماضى ولو معنى كان لم تقيم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على
قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان فنيت عن نفسك وشموها تراه أثره في حضور ومشاهدة قلبية
(قوله حسن) فيه إشارة الى أن الجزم أحسن كافي شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه
عن الاداة الى الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاكفاً قبل الاداة كزيدا ان أنانى

أكبره

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعد ماض رفعك الجزاء حسن * ورفعه

بعد مضارع وهن (ش) أى إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جزم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقيم
عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الغاء
وسياق ان المضارع مع الغاء يرفع رجوا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الغاء
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الغاء لا يعمل فيما
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلافاء لان الاداة للملم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل
في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد ان حذف الغاء مع غير القول خاص بالضرورة لان
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الغاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة
(قوله وان اتاه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الميم وهي الحاجة والسبغة المجاعة ويروي يوم مسئلة
وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بلم والا
فكالماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أي انما تكونوا يدرككم
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الغاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه لا يرجح
ذلك اذ لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والا فلا ولي كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم
والتاخير ويجوز فيه العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتي هنا القول الثالث
فيما مر لفقد دلالة الاداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
فيكون موافقا للمبرد أو منه جزاء لدلته عليه فيوافق سيبويه (قوله يا أفرع الخ) بالضم والفتح كما مر
في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالغاء) أي ليحصل لهما الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها
لا ربط لعدم صلاح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الغاء بذلك لما فيهما من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
المسبب عن الشرط والعاقبة ولا تحذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لاني والصبا * سيافى على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم
انكم لمشركون رأ جيب بأن الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه أي
أشركتم ولم تذكرا لادم الموطئة للقسم لتدال عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح
به الشمني وغيره ويكفي دالا على القسم عدم الغاء في الجواب وجمله ما يجب اقترانه بالغاء سبعة منظومة في قوله
طلبية واسمية وبجاء * وبما وقبول بالتنقيس

مشال الجامدان ترى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمفرون بعد ان يسرق فقد سرق أخ له وبالتنقيس
وان خنتهم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومشائها كان نحو انه
من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره تصریح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الغاء لقوة تصدرها بمرأقتها
في الاستفهام نحو أفن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ أو بغيرها أخر عنها كان قام زيد فهل تسكرمه
أو فن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالغاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا أولم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاط في الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع
مع الغاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
الجواب والا كان يجب جزمه وبحكم بزادة الغاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اتصالها داخلية

وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
فيهما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله

يا أفرع بن حابس يا أفرع

انك ان يصرع أخوك

تصرع

(ص)

واقرن بها حتما جوابا لـ

جمل

شرطا لان أو غيرهما لم ينجمل

(ش) أي اذا كان الجواب

لا يصلح أن يكون شرطا

وجب اقترانه بالغاء وذلك

كالجمله الاسمية نحو ان جاء

زيد فهو محسن وكفعل

الامر نحو ان جاء زيد

فأضربه وكالفعلية المنفية

بما نحو ان جاء زيد فما

أضربه أو ان نحو ان جاء

زيد فلن أضربه فان كان

الجواب يصلح أن يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس

منفيا بما ولا بل ولا مقرونا

بحرف التنقيس ولا بقدر

وكالماضي المتصرف الذي

هو غير مقرون بقدر لم يجب

اقترانه بالغاء نحو ان جاء

زيد يحيى عمرو وأقام عمرو

اقتراحه بالفاء ويجوز إقامة
إذا الفجائية مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وإن تصبهم سيئة
بما قدمت أيديهم إذا هم
يقنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استغناء
بفهم ذلك من التمثيل
وهو أن نجد إذا لما كفاه
(ص)
(والفعل من بعد الجزأ ان
يقترن
بالفاء والواو بتثنية قن
(ش) إذا وقع بعد جزاء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جازية ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وإن
تبوءوا ما في أنفسكم وأنقضوه
يحاسبكم به الله فيغفر لمن
يشاء ويجزم ويغفر ورفع
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فإن يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذئاب عيش
أجب الظاهر ليس له سنم
روي يجزم نأخذ ورفع
ونصبه (ص)
وجزم أو نصب لفعل أثر فاء
أو واو بالثنتين اكتنفا
(ش) أي إذا وقع بين فعل
الشرط والجزاء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
بجزم ونصبه نحو أن يقيم
زيد ويخرج خالداً كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بربه فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة أن تضل أحدهما فتذكر بكسران ورفع
تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر الخ ونحو أن قام زيد فيقوم عمرو وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد
وما فعل في ثلاثة أضرب فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمرواً وماضياً لفظاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فإن قصد بالاستقبال وعد أو وعيد
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد أجراه مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله) وتختلف الفاء بالمفعول وتختلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى
المفاجأة من إضافة الدال للدلول وهل إذا هذ حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله) جملة اسمية
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو أن قام زيد فويل له أو فاعمر وقائم أو فأن عمراً قائم
وأشعر مثله أنه لا يربط بالذا إلا بعد أن دون غيرها من الأدوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تظافت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع أن فيحتاج في غيرها إلى مباح وقد سمع بعد إذا
الشرطية نحو فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون اهـ وأفهم قوله لتختلف منع جمعها مع الفاء
لأنها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى إذا فتحت يأجوج إلى قوله فآذاهي شاخصة فإذا فيه لمجرد التوكيد ومحل
المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء اسقاطي (قوله) والفعل من بعد الخ تقدم أعراب مثله غير مرة
(قوله) الجزم أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كما في التصريح أي لما صرح عن المعنى أنها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له وينذرهم وأن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر
بجزم ينذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أعلاه قول
الداميني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر
أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله) والرفع أي استئنافية بناء على أن الفاء يستأنف بها كالواو وعطفاً
على مجموع الشرط وجوابه (قوله) والنصب أي بأضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستفهام لأن الجزاء
يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بضم جاز الرفع كآية وإن يقاتلوكم بولوكم الأدبار ثم لا
ينصرون والجزم كآية وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب إذ لا مدخل فيه ثم (قوله)
بجزم يغفر) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله) أبو قابوس كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غير معروف للأهمية والحجمة وشبهه بالبيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
المتنجس إليه وذئاب العيش بكسر المعجمة عقبه وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنم بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنمه أي نبق بعده في شدة
وسوء حال (قوله) وجزم أو نصب مبتدأ أسوغه التقسيم وفعل أما خير أو متعلق بهما على التنازع
والخير محذوف أي جازر أو هو الجملة الشرطية وأثر ظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالثنتين ونائب فاعله إما عائد لفعل فالفه لا إطلاق أو لفاء والواو لثنية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله) جازمه أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستفهام في عدم التحقق ويتمنع الرفع
لامتناع الاستئناس قبل الجزاء اشعوى قال الاسقاطي وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اهـ وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
بالحزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على أضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المحزوم كذا في أعراب السمين (قوله) أن المعنى فهم) أي بذلك مع علمه عما قبله تفننا للإيضاح

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت حذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فأنت ظالم (١٢٥) وهذا كثير في لسانهم وأما عكسه

وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فلست لها بكف

والايعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يعل

مفرقك الحسام (ص)

واحد حذف لدى اجتماع

شرط وقسم * جواب

ما أخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعى

جوابا وجواب الشرط اما

محذوم أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جملة

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقائم والله لزيد قائم والله

ان زيدا قائم وان كان جملة

فعلية نفي بما أولا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الاول

عليه فتقول ان قام زيد والله يقوم عمرو فتعذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد يقوم عمرو فتعذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كاملا أو معنى وهو المضارع المنفي بل كانت ظالم ان لم تفعل ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان لم ننته لارجنك جملة ليقولن ولا رجنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أى وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المغنى حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفيه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان شاء الله لم تدبر اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسيأتى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبتنى نفقا لخرى أى فافعل أو وقع جوابا بنحو ان جاء في جواب أكرم زيد فان حذف فيه ما جاز لا راجب (قوله فقليل) أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذ راقسرا بظنة عامر * أى متى تشققوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نفائية في بيت الشارح ونحو ان خير غيرك كثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة فالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أيها الريح تملها تمل * وقوله * ولديك ان هو يسـ تزك مزيد * (قوله مفرقك) كقوله وجلس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أى بهما معا وجوبا عند البصريين فان خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد لفظا منهما معا أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد للطول كما في المتن وفيه نافي الماضى المثبت المتصرف أما المتن فيسيأتى وأما الجماد فقتل باللام فقط نحو والله لعسى زيد ان يقوم ولنعم رجل زيد الا ليس فلا تقتل بشئ كوالله ليس زيد قائما فتأمل (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما ونحو تجردهما كما قول أبى بكر في تشاجر بينهما وبين عمر والله انا كنت أعظم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أى وجود من اللام وجوبا سواء كان الفعل مضارعا كاملا أو ماضيا كآية ولئن زلتان أمسكهما من أحد أى ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد ولا قام وشذ النفي بل أولان كما شذ اقتتان المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أى تنفي بما أولا وان وتجرد من اللام وما مر كنه في القسم غير الاستعطافى أما هو فجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها

وقوله * بعينيك يا سامى ارحنى ذا صباية * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطمعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليهما ذوخير فان تقدم
عليهما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أى سواء كان متقدما
أو متأخرا فيجب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرمه وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم
شرط بلاذى خبر مقدم
(ش) أى وقد جاء فليلا
ترجى الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله

لئن منيت بناعن غب معركة
لا تنفانعن دماء القوم ننتقل
فلام لئن موطئة القسم محذوف
والتقدير والله لئن وان
شرط وجوابه لا تنفانعو
يجزوم بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولجاء على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه لقليل
لا نلفينا بأبيات الياء لانه
مرفوع (ص)

(فصل لو)

لوحرف شرط فى مضى ويقل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
أحدهما أن تكون

يستثنى الشرط الامتناعى كقولوا لا فيعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور
كقوله * والله لو لا الله ما اهتدينا * قال السامعنى والحفي ان اولها وجوابها جواب القسم ولم يثن شئ
عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم (تذنيه) اذا تأخر القسم مقرونا بالقاء وجب جعل الجواب
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنك وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلافاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشموى (قوله وقبل) بالضم
خبر مقدم عن ذوخير أى ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء فليلا الخ) هذا مذهب الفراء كما
في حواشى البيضاوى ومنعه الجمهور وحملوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لا موطئة وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أى ابتليت وغيب الشئ بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غيب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة
شجاعتهم وعدم اهتمام العدو أى حالة ونفعل بالقاء لا بالقاف أى تبرا ونفصل (قوله فلام لئن موطئة
الخ) هو من قولهم موضع وطى أى يسهل المشى فيه فكانها وطأت طريق القسم أى سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بألف اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظى أو مقدر لتؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهى غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال
الزحشرى وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
فى آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أو لا كما لزمت فى آية وان كلالا ليوفينهم ظاهرا المعنى الاول كذا فى
حواشى البيضاوى (قوله بأبيات الياء) واحتمل انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خبرا والتحصيض
لوتأمر فطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهى حينئذ حرف تقليل
لا جواب له كالأولين لكن نظره فيه السامعنى بأن كل ما ورد شاهد على التقليل تصالح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أى وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع التثني نحو لو تأتينا
فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لو أن لنا كرامة أى رجمة الى الدنيا ولذا نصب فنكون فى جوابها لكن يستعمل
انه نصب له طرفة على الاسم الخالص وهو كرامة ومذهب المصنف ان لو هذه هى المصدرية أغنت عن فعل التثني
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لو به لكثرة صاحبه فاشتهت لمت فى الاشعار بالتثني
فنصب جوابها كالت واعدت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لو ثبت أن لما كرامة فصلة لو محذوفة وان وصلتها فاعل به فان قلت لو كانت هى المصدرية لوجب أن يطلبها عامل
مثلا ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مفعول لفعل التثني الذى نابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتحدثك
ووددت ان يوت كرامة لنا فنكون وقال غير المصنف هى لوالشرطية أشربت معنى التثني أى فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر وقيل هى قسم برأسها فلا جزاء لها كجاء على قول المصنف ولا تسبك بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قديحى طاجواب منصوب كالت وقد لا يجىء (قوله مصدرية) أى مترادف
أن معنى وسبكا وفى ابقاء الماضى بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا أنها لا تنصب ولا بد أن
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقولها ما كان ضرك لومنت أى منك أو مفعولا نحو يود أحدكم لو يعمر
أو خبرا كقول الاعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم * من التثني وكان الحزم لو عجلوا

ولظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحو وود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

مصدرية وعلامتها صحة وقوع أن موقعها نحو وددت لو قام زيد أى قيامه

وقد سبق ذكرها فى باب الموصول الثانى أن تكون شرطية ولا يليها غالبا الماضى المعنى ولهذا قال لوحرف شرط

بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول بود أي بود أحد هم التعمير لو يعمر أسرته وفيه تكاف لا يخفى
ويشبهه بشبهته ودر الوتدهن قيد هنا بنصب يدهنوا بدهنوا على تدهن لأن معناه ان تدهن فهو من العطف
على المعنى وقيل نطبي في جواب ودر الاشعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا لا نشاء بالاستقراء وودوا
خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذا المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهم وظرف
للحصولين وكذا التعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفوس فهو حال أي حال النفاق بل ولا في الماضي أي ما دسم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير لا تيان بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها
اذا لكنها ليست حرفا ولا تيان بالفعل المستقبلي للاحتراز عن لما الوجودية فاه المار وقع في الماضي لوقوع غيره
وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرره وتوقعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فمعنى عبارته أن لو تدل منابقة على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
المزيم كذا في الساميني ومنه يعلم ان عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كما نقله
الشعني عن البدر بن مالك وان ادهم صنيع الشرح خلافه وفي الطبع عن أبي حيان ان سيبويه نظر الى
منطوقه لو غيره الى المفهوم اه صبان رقول الساميني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
لثاني بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فلاول
م لازم ولازم وامتناع المزوم لا بوجوب امتناع اللازم كاسياني وعبارة سيبويه انما تفيد ان لو تدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها لا من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجهور ويطايرها
فاسد لاقتضاها كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملزم والجواب مسبب
ولازم وانتفاء السبب والملزم لا يوجب انتفاء السبب واللازم لجواز تعدد الاسباب في وجوب سبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح السكافية العبارة الجيدة في وان يقال حرف يدل
على امتناع ثل يلزم بثبوته ثبوت قاله أي في الماضي فجاء من يدحكوم بانتفاء مقتضى لو بكونه يستلزم
ثبوته ثبوت اكرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحيأ ولا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الآن تؤول عبارة القوم وسيدويه بان المراد فيهم انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا بسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكره الحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصله كان الجواب كذلك ولم تكن التعليق في الماضي بل لا يجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يعنى واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
لرفعناه بهار لو شاء لهذا كم أجمن فانتفاء الرفع وعداية الجميع لا من ذات لول بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد تدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا احتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعا في جميع الأزمنة وذلك كافي المطول اذا كان الشرط مما

في مضي وذلك نحو قولك
لو قام زيد لقمتم وفسرها
سببويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لامتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
المشهورية

لستقبله استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أبقى به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لبطئه بانه
النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتًا كآية ولأن ما في الأرض من شجرة أو قلام الخ ونحوه لم تسكر مني لأنثيت
عليك أو كانا مثبتين كأوهنتي لأنثيت عليك أو منفيين كقول عمر إنهم العبد صهيبي لولم يخف الله لم يعصه
فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
الخوف وجعله سببًا لذلك لتحققه مع ما يقتضي عدم العصيان كالحجة أو الاجلال وإذا امتنع الشرط وهو
عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأبقى باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
فاذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد ترد للاستمرار
وهو ما ذكر وقد تردد للترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لاستناع الاول كلو شاء هذا كم وقد ترد
للاستدلال العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لاستناع الثانى عكس ما قبله كلو كان فيهما آلهة الخ فتفهم
ذلك والله أعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ما هو مستقبل المعنى) أى فتدافع ان
الشرطية في التعليق لأنها لا تجزم على المختار فبايدها ان كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعا
خلصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رسيدي من الأرض سبب
لظلي صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطر

أى وإن تلتقى الرمس والقبر والسبب كجعر المفاضة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أى يرتاح وقيل
لانجى والمستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤثلا بالماضى والحق أن ذلك وإن أمكن في الآية يجعل المعنى
لوعلموا فيما مضى أنهم يتركون ذرية ضعفا خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو كره
المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير (قوله لو تركوا) أى قاربوا أن يتركوا لأن
الخطاب للأوصياء على الاطفال بحثهم على نصحتهم والخوف الذى هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك
لانهم بعده أموات (قوله ولأن ليلي الخ) سلمت خبر أن والوارف ودونى حالية والجندل الجارة والصفائح
الجارة العراض التى تكون على القبور وزقا بالزاي والقاف أى صاح والظاهر ان أو عاطفة اما على أصلها
أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى أن تكاف والصدى كالفتى ما سمعه مثل صوتك في الخلاء والجبان * ومن
اللائف ما حكى عن مجنون ليلي انه لما مات وتزوجت برجل من أقر بابها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولأن ليلي الخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن
لها فقالت السلام عليك يا قاتل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفت
عنده فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار في عظيم قدرته
اه سندوبى (قوله وهى) أى لولمذ كورة في كلامه وهى الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية كفى
التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين (قوله في الاختصاص) متعلق بمعلق
الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه (قوله لكن لو الخ) لو اسم لكن وإن مبتدأ خبره وقد
تقرن والجملة خبر لكن وقد لالتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كفى التوضيح (قوله فلا تدخل على
الاسم) محله اذ لم يكن معمولًا لمخوف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلا كقوله

أخلى لوغير الحمام أصابكم * عتبت ولسكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحمام يكايحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها طاعونا فقال له
أبو عبيدة أفرار من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أى لو قالها غيرك
والجواب مخدوف أى لا تنقمت منه وكقول حاتم لما طمته الجارية وهو أسير لو ذات سوار طمتهنى أى لو

والأولى أصح وقد يقع
بعدها ما هو مستقبل المعنى
واليسه أشار بقوله ويقل
ايلاؤه مستقبلًا ومنه قوله
تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا خافوا عليهم وقول
الشاعر

ولأن ليلي الاخيالية سلمت *
على ودونى جندل وصفائح
لست نسليم البشاشة
أوزقا

اليها صدى من جانب القبر
صائح (ص)
وهى في الاختصاص بالفعل
كان

لكن لو أن بها قد تقرن
(ش) يبنى أن لوالشرطية
مختص بالفعل فلا تدخل
على الاسم كأن ان الشرطية
كذلك لكن تدخل على
ان واسمها وخبرها محولو
أن زيد أقام لقمته
واختلف فيها والحالة هذه
فقيس على باقية على
اختصاصها وأن وما دخلت
عليه في موضع رفع

لطمتي حرة طان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السوار ولا يختص ذلك بالضرورة والدور خلافا لابن
عصفور لقوله تعالى قل لو انتم تعلمون خزان رحمة ربي أي لو تعلمون فلكون فلكون حذف الفعل الاول اكتفاء
بفسره فأنفصل الضمير ومنه النفس ولو خاتم من حديث أي ولو كان الملتبس خاتما وأما قوله

لو بغير الماء حلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

أي نجاني فقيلا على ظاهره وان الجلة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمار كان الشانية وقال
السيرا في هومن الاول حلقى فاعل بمحذوف يفسر شرق أي لو شرق سلقى هو شرق حذف الفعل اولاً ثم
الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظاً أو تقديرًا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما
المصدرية انفاقاً نحو لا كلمة ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الخ ويرجحه ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها
بالفعل وأوجب الزمخشري كون خبر ان حينئذ فعلا ليسكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسما شائع
جامدا كان كآية ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام أو مشتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا من مذهب سيبويه) ظاهره رجوع الإشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو
خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلتها مبتدأ لا يحتاج لخبر لا شمال صلتها على المسند
والمستند اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي معنى ان واحترز
بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين)
بلغة بساحل بحر الطور وجلة يكون حال من هاء عهدتهم وعزة امم محبوبته وصرح باسمها تليذا
وتصحيحه حال للوزن والاخذهما الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أي الشرطية بقسميها الخرج الزائدة
لمجرد الوصول فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثرت له تخيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما ان كورا ومحذوف
لدليل نحو ولو ان قرآناسيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم مانفعهم وكقول عمرو وحاتم المار بن (قوله منفي
لم) أي لا يغيرها لانه يشترط في جوابها الماضي لفظا أو معنى وهو هذا والماضي اما ثبت أو منفي بخصوص
ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني ان لا يمر
على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كل أي ما كان يسرني فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستقبل لفظا
ومعنى والظاهر أن لا في ان لا يمر زائدة للتوكيد على حذف لا يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب
بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو انهم آمنوا اتقوا المشو به الخ لان بين الامم والماضي تشابها
من حيث قبول اللام والاصح أن جملة المشو به الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء أو في جواب قسم مقدر لا في
جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا تحتاج لجواب كما في التوضيح والتمني على سبيل الحسابة أي أنهم بحال
يتمنى العارف بها الإيمان تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا يبيدوا (قوله مثبتا) أي
ماضيا مثبتا (قوله منفي بلم) أي مضارع منفي بلم (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفيها بغير
ما كما في التصريح لما يلزم فيه من نقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قوله أما كمها الخ) المراد انها نائبة عنها وما قائمة مقامها كما في الشارح لانها بمنزلة ما جيم لانها حروف
فكيفية تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالح) كالا ستدراك على ما قبله لما استعرفه وقام مبتدأ خبره جملة
ألف وألفه لا لاطلاق ووجوب بحال من ضميه ألف الراجع للفاء وتلوه مقوله ان بنى للفاعل بزيادة اللام
للتقوية والاتفاق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتاليها وعلى هذا
الاعراب فلا مسوغ لا ابتداء بقا الا أن تجعل الجملة لازمة من أما فيسوغ على حذف سر بنا ونجتم قدأضاء *

اما كمها يلك من شيء وفا * اتلوا لها وجوبا ألفا

﴿ اما ولولا ولوما ﴾

﴿ خضري - ناني ﴾

وأن وما دخلت عليه في
موضع رفع مبتدأ والخبر
محذوف والتقدير لو ان
زيد اقام ثابت لقيمت أي
لو قيام زيد ثابت وهذا
مذهب سيبويه (ص)
وان مضارع تلاها صرفا
* الى الماضي نحو لو بني كفي
(ش) قدسيت ان لو هذه
لا يلبها في الغالب الا ما كان
ماضيا في المعنى وذ كر هنا
انه ان وقع بعدها مضارع
فانما انقلب معناه الى الماضي
كقوله
رهبان مدين والذين
شهدتهم
يمكنون من حذر العذاب
فعودا
لو يسمعون كما سمعت
كلامها
خروا العزرة وكما وسجودا
أي لو سمعوا ولا بد لو هذه
من جواب وجوابها اما
فعل ماض أو مضارع منفي
لم واذا كان جوابها مثبتا
فالاكثر اقترانه باللام نحو
لو قام زيد لقم عمر و يجوز
حذفها فتقول لو قام زيد
قام عمرو وان كان منفي بلم
لم تصحبه اللام فتقول لو
قام زيد لم يقم عمرو وان نفي
بما فلا كثر تجرده من
اللام نحو لو قام زيد ما قام
عمرو ويجوز اقترانه بها نحو
لو قام زيد لما قام عمرو
(ص)

ويمكن جعل قوله اتلوصفة لفايسوغيا أي وفام صاحبة اتلوتلوها ألف وجو بافتأمل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالب الاداء على المختار ومن غير الغالب أماز بدف نطق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل بضمهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد في شخصين
 نسبا أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أماز بدف نطق أي وأما غيره فلا فهي على هذا التفصيل اه تصریح
 والحق ان ذلك لا يتأتى في كل المواضع اذ التزامه في نحو أما من فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الا زمان مختلفة أما بعد كذا فأقول وأما قبلها فلا ونقل حفيد العصام عن الزخشرى ان
 التفصيل اما المجمل سابق أو لمتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهجه ويترك ما عداه ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فالما أن تكرر مع كل الأقسام كأما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيره
 فبصد ذلك أو بكلام يدكر في موضعه نحو فأما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون علمه الى
 ربهم بدليل والراسخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائما فلا تنافق كالتوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصريح الشارح أنها غير موضوع للشرط بل نائية عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الغاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو ما ص ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا لا للزيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها لازمة كالباء هي أفعول به باطل لان اللزوم لغير مقتضى يناهض
 الزيادة بخلاف اللزوم في أفعول به فرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع انك تقول اما علمنا فاعلم ولا شك انه عالم ذكر كرت العلم أم لا يجب بانه من اقامة السبب
 مقام المسبب أي مهما نذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشرى شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقا على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بما يمكن من شيء أفادت تحققة وقوعه لاحالة اذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلا تذ كر الا
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيبويه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الا على نياتها عن الاداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم
 التزموا حذف الفعل بعدما وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الغاء قدم عليها القصد العوضي وكراهة تلو الغاء أما اه صبان (قوله فلذلك لزمها
 الغاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمها الغاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وابقاء لاثره في الجملة فلزوم الغاء انما هو لنياتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولوسلم فالغاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العاملة في الجواب
 على المختار فان قلت الغاء لا يلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما مر فلم يلزم ما مطلقا يجب
 بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الغاء قرينة شرطيتها وقال الرضى لانها لما
 حذف شرطها لم يعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمها الغاء وامتنع جزؤه ولو مضارعا (قوله والأصل مهما
 الخ) فهم السمع شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكون امانا مفعلا فاعلمها ضمير مهما أو نافضة فهي اسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لهما للتعميم ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زائدة وشيء ناعل
 يكن وحيداً فرباط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهما معناه شيء وانما خاص الجهور مهما بالنقد لردم
 مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق وياسته سعي زيادة المقدر للزومها الاضافة وخبرهما خاص
 بقبيل كالزمان في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على
 القول بان مهما أعم من ما لا على انها بمعناها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسر
 سيبويه بهما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فلذلك لزمها الغاء
 نحو وأما زيد فنطاق
 والأصل مهما يكن من شيء
 فزيد منطلق فأنيت أما
 مناب مهما يكن من شيء
 فصار أما فزيد منطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يد فمطلق ولهذا قال وفاء لتلو وتلوها وجوباً بالفاء (ص) وحذف ذي الفاعل في تتراداً

* لم يك قول معها قد نبدا (ش) فاستبقى ان هذه الفاء ملتزمة الذكرو قد جاء حذفها في الشعر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو

* ولكن سيرافي عراض المواكب أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة (١٣١) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين

اسودت وجوههم أكفرتم

بعد ايمانكم أي فيقال

لهم أكفرتم بعد ايمانكم

والقليل ما كان بخلافه

كقوله صلى الله تعالى عليه

وسلم أما بعد ما بال رجال

يشترطون شروطا ليست

في كتاب الله هكذا وقع في

صحح البخاري ما بال يحذف

الفاء والاصل أما بعد ما بال

رجال حذفت الفاء (ص)

لولا ولوما يلزمان الابتداء

اذا امتناعا بوجود عقدا

(ش) لولا ولوما استعمالان

أحدهما أن يكونا دالين

على امتناع الشيء لوجود

غيره وهو المراد بقوله

اذا امتناعا بوجود عقدا

ويلزمان حينئذ الابتداء

فإن يدخلان الاعلى المبتدا

ويكون الخبر بعدهما محذوفا

وجوبا ولا بد لهما من جواب

فان كان مثبتا قرن باللام

غالبا وان كان منفيًا بما تجرد

عنهما غالبا وان كان منفيًا بلم

لم يقترن بها نحو لولا زيد

لا كرمتهك ولوما زيد

لا كرمتهك ولوما زيد ما جاء

عمر وولوما زيد لم يجئ عمرو

فزيد في هذه المثل ونحوها

مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشرطها وأنيبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت انفاء) أي

اصلاح اللفظ لكرهه تلو الفاء أما لوجود صورة عاطف بالامعطوف عليه فزحلوا الفاء عن موضعها

وفصلوا بينهما بما يجز من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالمبتدا كشال الشارح أو بالخبر كما في الدار فزيد

أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فاما باليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمته بك حذفت أو بمنصوب بمحذوف

يفسرهما بعد الفاء وأما نود فهدينا هم على نصب ثم ودوجب تقدير عامله بعد الفاء اثلا يكثر الفاصل بينها

و بين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا المختار عند المصنف انه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف

ولا لا ما النابتة عنه ليكون المعاق عليه مطلقا فيكون أباغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد الفاء الجزاء فيما قبلها

الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كحاضر السادس بحملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقر بين

فروح أي جزاء وروح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يحذفها ولان قاعدة

اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد انه لا سبقهما فالصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في

حكمه بحملة الشرط لا با كثيرا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم رحك الله فلا امر كذا اه

أشمو في والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الهمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله

فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف انفاء مع عدم

قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ ما مر أو محذوف

أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خذ الافالمن منعه وقوله سير اسم لكن وخبرها

محذوف أي ولكن سير لديكم أو هو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسيرون سير او عراض

المواكب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها واناحتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهرة

تبع المفهوم المتن ان حذفتها حينئذ كثير فيفيد جواز ابقائها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الهمع

وصرح الاشمو في كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بما بالقول وحكي في الهمع قول لا يمنع

حذفها ولومع القول للضرورة وان الجواب في الآية فذوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا حذفت القول

وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله

ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقديرها قول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما

الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا

امتناعا) مفعول لعقدا أي ربط امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولوما ضميرا متصلا

كولاه ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف ج لا يتعلق بشئ عند سببويه لكن مجرورها في محل رفع

بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لو في شرطه المارة وقد يحذف للدليل نحو

ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي لمالكتم (قوله غالبا) من غيره في المثبت

* لولا زهير جفاني كنت معتذرا * وفي المتن بما قوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أبت نواهم لنار وحوالاجساد

(قوله ومهما الخ) متعلق بمزأى ميز والتخصيص مفعوله ولا عطف على الهاء من بهما أو ميمتدأ حذفت

خبره أي كذلك والاعطف على هاء محذوف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي باولا ولوما وكذا

وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابتداء (ص) ومهما التخصيص من وهلا * إلا ألا وأوليتها الفعل

(ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التخصيص ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضربت زيدا ولوما

قتلت بكر افان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفرو بقية أدوات التحضير حكمها كذلك فتقول هلا ضربت زيدا (١٣٢) والأفعلت كذا والأخففا كالأشددا (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمر

* عاق أو بظاهر مؤخر (ش) قد سبق أن أدوات التحضير تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم وذكري في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمولاً لفعل مضمر أو أول فعل مؤخر عن الاسم فالاول كقوله الان بعد الجاحي تلجوني هلا التقدّم والقلب صحاح فالتقدّم صر فوع بفعل محذوف تقديره هلا وجد التقديم ومثله قوله

تعدون عقر النيب أفضل بحكم

في ضواري لولا الكمي المقدمة

فالكمي مفعول بفعل محذوف والتقدير لولا تعدون الكمي المقنع والثاني كقولك اولازيدا ضربت فزيدا مفعول ضربت (ص)

الاعخبار بالذي والالف واللام

ما قيل أسبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر

وماسوا هم فوسطه صله عائد خلف معطى التسمية نحو الذي ضربته زيدا فذا ضربت زيدا كان قادر المأخذ

هلا وألفا كلها ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتنبيه أي الإيقاع في الندم وحينئذ تختص بالماضي لفظا نحو لولا جازا عليه باربعة شهداء فاولا نصرهم الذين اتخذوا وسنه هلا التقدم في البيت الآتي أو تأويلا كقوله لولا الكمي الخ أي لولا عددتهم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان مستقبلا) أي لفظا كهلان ضربت زيدا أو معنى كما مثله (قوله والأخففا الخ) أي فيكون التحضير نحو ألا تقتلون قوما نكثوا ولم يذكروا في التسويل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضير لأنّه طلب بلين لا بازعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لما شاركته هلا في الاختصاص بالفعل لافي التحضير فتسكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها قد تأتي له كالأية فتسكون خمسة (قوله بفعل مضمر) متعاقب عاق الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أي أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل المضمر كان الثانية نحو * فهلا نفس ليلى شفيها * (قوله الان بعد الخ) قيل بحذف الهمزة ونقل حركتها لللام ولعله الرواية والألف وزن صحيح مع الهمزة واللجاجة من لج يالج كعلم يعلم وتلجوني من لحيت الرجل إذ ألمته وقوله والقلب صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون جمع ناب وهي المسنة من النوق وبنو منادى وضو طرى بفتح الضاد المججمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملين المرأة الحقة والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه أي المتعطي به والمقنع الذي على رأسه بيضة الحديد والله أعلم

الاعخبار بالذي والالف واللام

(قوله ما قيل الخ) ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبره جلة قبل أخبر صلته والعائد الهاء في عنه والذي مقصود لفظه أولا وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما ترادفة أو متداخلة (قوله وماسواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة (قوله خلف معطى التسمية) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطالب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التسمية أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فإنه يصير خبرا بعد أن كان مفعولا مثلاً (قوله لامتحان الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لان فيه اسنادين الى الضمير وإلى الظاهر أو القصر في نحو الذي قام زيد ردا على من اعتقد خلافه أو شر كته أو تشويق السامع كقول واصل فاقه صالح والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جهاد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه كالأحسن الجواب هنا الأبارع في العربية لا بفتحها على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ أي كسرى وأصله قرأ أبهم زتين جعفر قلبت الثانية ياء ثم ألف الماسية أي في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي كيف تبني من وای مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجتمع بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان أصله وای كوكب قلبت الياء ألفا لتهركها وفتح ما قبلها فصار وای كسرى ثم حذف الهمزة لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووی كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة قلبت الأولى همزة فصار ووی فاذا جمعته قلت أودن بحذف الالف آخره لسكونها ومع واو الجمع كافي مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت ووی

بحذف

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن الاسم ليس كذلك بل الجمول خبرا وذلك الاسم والخبر عنه إنما هو الذي كما استعره فقيل ان الباء في بالذي

بمعنى عن فـكانه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبـالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخذا الجملة التى
كثيرا فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا نحو جملة
هو ضمير عن ذلك الاسم الذى ضمير خبر فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالتى مبتدأ وزيد خبره
وضربته صلة الذى والهاء
فى ضربته خلف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والناتى *
أخبر مراريا وفاق المثلث
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبـالذى الموصول مثنى كالذين
وان كان مجوعا فبـالذى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبـالذى به كذلك كالتى
والحاصل انه لابد من
مطابقة الموصول للاسم
المخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فثنى وان مجوعا
فجموع وان مذكرا
فذكرا وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين مثنى ضربت
الزيدين قلت اللسان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدين من
ضربت الزيدين قلت
الذين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هند
من ضربت هند اقلت التى
ضربتها هند (هـ)

بـالذى الموصول للاضافة وقلب واو الجع باء لاجتماعها سا كـتـمع الياء اه صبان (قوله بمعنى عن) أى
ومعناه بمعنى أى أخبر عن الذى بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبر متوصلا الى هذا
الاخبار بالذى (قوله لـبـالذى الخ) حاصله خمسة أعمال الابتداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفع على
الخبر بقوله ما بينهما صلة الذى وان تحول فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابعا له فى معناه واعرابه
وكذا مطابعا للموصول لانه عائد ويلازم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى
حكم الغائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا اقلت الذى ضربت زيدا أنا فعملت ما ذكر من الاعمال
الا أن التاء اذا آخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فاذا جىء بابادها والضمير الخلف عنها مستتر
فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيد بكر اقلت الذى ضربته زيد بكر فهاء ضرب به خلف عن بكر قدمت على
الفاعل مع ان بكر كان مؤخر الامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد منصوب بفعل
أوعن زيد من زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى زيد هو أبوك فتجعل هو
مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيدو بكر قلت الذى جاء هو بكر زيد يتوكيد الخلف
المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أو عن زيد من مررت بزيدو بكر قلت الذى مررت به وببكر زيد باعادة
الجار فى المعطوف على الضمير الخلف عند ضمير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها
رغبة فيك فتجرح خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم
الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة فباء الخلف بـفى لما ذكره قس على ذلك (قوله وبالذين الخ) أى وكذا
اليتين واللاتى واللاتى واللاتى لا بغير ذلك من الموصولات ولوقال وبفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله
اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف للموصول (قوله المخبر عنه به) أى بالموصول
أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط
الاسم المخبر عنه بعد أن بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قدحما) خبر عن
قبول فالله لا إطلاق للاثنية لان الضمير للضاف لا للضاف اليه (قوله كذا الغنى) بالقصر أى الاستغناء
أما الممدود فهو التفتى بالتحال وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال
من الضمير فى شرط لتأويله بمشروط أى حال كونه مثل ذلك القبول فى التحتم (قوله يشترط فى الاسم الخ)
أفاد أنه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول
الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أى بنفسه أو بدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا (قوله
عمدته صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجملة وورفتقوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على
انه اسم لا يفوته لزوم التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه خبر عمده الصدر مع تقدمه فلو
قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من
تضرب أضرب قلت من الذى تضربه أضرب فهاء تضربه خلف عن من فى اعرابها لانها كانت مفعولا
مقدما آخرت اتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كاسماء الشرط الخ) أى وكما الخبرية
وما التعجيبة وغير ذلك مما يلزم الصدر (قوله عن الحال والتمييز) أى للزومهما التشكيك فلا يخلفهما الضمير

قبول تأخير وتعريف ما * أخبر عنه ههنا قدحما كذا الغنى عنه بأجنى أو * بضم شرط فراع ما رعو (ش) يشترط فى
الاسم المخبر عنه بالذى مشروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عمده صدر الكلام كاسماء الشرط والاستغناء نحو من وما الثانى
أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنى

فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة (١٣٤) الواقعة خبرا كالماء في زيد ضربته الرابع أن يكون صالحا للاستغناء عنه

فلا يجوز في جاز يذرا كباوطاب نفسا ان تقول الذي جاز يدا ياهرا كبوطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وأنت الذي في رجة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجهته أطمع الله للمانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجنبي اذا لامثال لا تغير ألفاظها (قوله كالماء في زيد ضربته) أي لعدم الغنى عنها بالاجنبي كزيد وعمر ولا نك تقول في الاخبار عنها الذي زيد ضربته هو فتنه صليها مؤخره وهاء ضربته الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بالارباط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني اذا اضمارت تعريفا وزيادة وقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان أوفى قوله أو بضمير بمعنى الوارد لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجنبي وان الشروط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للغنى كديار ولا لغير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعندلته عند رجعه خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجعلها ماصلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الاعلام كبكر من أبي بكر اذا لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد فتقول الذي ان قام زيد وكلمته عاطفين بالغاء في قام زيد فمقدع وعمر وفتقول الذي قام فمقدع وعمر وزيد لان ما في الغاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بضمير) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائدا للموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب رجل قيمته لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحكي ومثله لانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلها الموصول وحده وصلته وحدها لكونها شيئا واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق بشيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه بفي كما مر مثاله بفي ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فليحذر (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره في نحو سرأ باز يدقرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سرأ باز يدقرب من بكر الكريم زيدو يمتنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم يخبر عنهما معا فتقول الذي سرأ باز يدقرب من بكر الكريم في سر ضمير مستتر هو الخلف كالمخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قارب من بكر الكريم أبوزيد وعن بكر مع صفته كالذي سرأ باز يدقرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد ضربته لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لخوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال للماسر وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة المصدر محذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بضمير فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضربته ظريفا رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا وحينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلا أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لا تنفاه هذا المحذوف فتقول الذي ضربته رجل ظريف وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لا تنفاه المانع فتقول الذي ضربته غلام زيد (ص)

وأخبر واهنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم ان صبح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد تقول في الاخبار عن زيد من قولك ضربت

زيد الذي ضربته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

الواقع في جلة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذلا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الامم الكريم من قولك وفي الله البطل فتقول الواقى البطل الله وتخبر بأضاعن البطل فتقول الواقيه الله البطل (ص) وان يكن مارفعت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضمير افاما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو

على غيرها فان كان عائدا عليها استتر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيد بن الى العمر بن رسالة فان أخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من الزيد بن الى العمر بن رسالة أنا في المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام فيجب استقارها وان أخبرت عن الزيد بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنا منهما الى العمر بن رسالة الزيدان فانما فروع بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام ههنا مثني وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان أخبرت عن العمر بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيد بن اليهم رسالة العمر بن فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا أخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام ههنا الرسالة والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المتكاملة فتقول المبلغ أنا من الزيد بن الى العمر بن رسالة (ص)

(العدد)

زيادة على ما صار أربعة شروط فعلية الجلة وتقدم فعلها وتصرفه وإثباته وأشار المصنف لهذين بقوله ان صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منق (قوله الواقيه الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي لجران الصلة على غيرها هي له والله أعلم

(العدد)

هو ما وضع لكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة واثنتان أو سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه في جوابكم واذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما زاد العليا عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافا لمن نوهه كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهم متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مقبول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ أخبره قل بحذف الرابط أي قلها وبالآصال حال منه لفظة أو نعمته والعشرة متعلق بقل (قوله ما أحاده الخ) أي معدود أحاده مذكورة فالعبارة بتد كبير الواحد وتأنيشه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بثلاث تجمالة تد كبير المفرد وتأنيشه ههنا في الجمع اما اسم الجمع وامم الجنس فالعبارة بهما أنفسهما لا بواحد ههنا تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء تد كبيرهما وثلاث من الابل والنخل بثلاث لتأنيتهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر بؤنث (قوله في الضجود) أي مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما من النقص على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كرمرة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كمنظائر ههنا فاستصحب ذلك مع المنكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما تصريح وخرج ههنا واحد واثنتان فلا يجري فيها ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيها يغني عن الاول في افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بأفادة جنس المعدود فجمع معه لغو بلا فائدة (قوله ن كان مؤنثا) أي ولو مجازا وكذا المنكر كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بهما اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جازا جازا وها وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصغوي وقوله كما لو حذف أي المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المنكر كحديث وأتبعه ستاسن شوال وإثباتها في المؤنث كعندي ثلاثة تريد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم منع الثاني اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعامة الأجنبية والتأنيث (قوله ويضاف) أي ما ذكر من الثلاثة وأخوانها الى جمع ليطلقها في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو عيها آتروا جره على نصبه تخفيفا بخلاف التنوين ويجوز جوه له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بتدوينها ولا تضاف للمفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى اذهبي عشر عشرات فتطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذا أو ضرورة وخرج بالجمع

ثلاثة بالتاء قل للعشرة * في عدتها أحاده مذكورة في الضجود والمميزا جرح * جعها بلغظ قلة في الاكثر وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما منكر أو تسقط ان كان مؤنثا يضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله * جعها بلغظ قلة في الاكثر الى ان المعدود بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الالى جمع القلة فتقول عندي ثلاثة أفلس وثلاث أنفس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروء مضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرؤ فان لم يكن

للاسم الاجمع كثره لم يضاف الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص) ومائة والالف للفرد اضاف ومائة بالجمع نورا قد ردف (ش) قد سبق ان ثلاثة وما بعدها الى عشرة لانضاف الا الى جمع وذ كر هنان مائة وألف من الاعداد المضافة وانهم لا يضافان الا الى مفرد نحو عندي مائة رجل وألف درهم وورد اضافة مائة الى جمع قليلا ومنه قراءة حمزة والسكاسائي ولبنوا في كهفهم ثلثمائة سنين باضافة مائة الى سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما لا يضاف الا الى جمع وهو من ثلاثة الى عشرة والثاني لا يضاف الا الى مفرد وهو مائة ألف وتثنيتهما نحو ومائتا درهم وألفا درهم واما اضافة مائة الى جمع فقليل (ص) وأحدا ذكر وصلته بعشر مركبا قاصد معدود ذكر وقل لدى التأنيث احدى عشرة والشين فيها عن تميم كسره ومع غير واحد واحد مامهما فعلت فافعل قصدا وثلثا وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قصدا

اسم الجنس كطير وبقروا سم الجمع كقوم ورهط فلا كثره عن نحو غنار بعثة من الطير وقس يضاف اليه سماعا على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأر بع نساء لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعول ثم فعله ثمت أفعال لان الثلاثة وأخوانها أقرب اليه من جمعي النصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه كثلثة أجدين وثلاث زينات والكثير أحمد وزيان الا ان أهل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات وأندرك ثلاث سعادات وآيات لنسور سعائندواي أوجار وما أهل كسبع سفيلات لمجاورته بقرات (قوله فان لم يكن إلخ) مثل ذلك ما اذا شئت جمع القلة وأندرا استعماله فيجعل كالعديم ويضاف للكثرة فالاول كثلثة قروء فان مفردة قروء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كثلثة شسوع فان اشباع قليل الاستعمال في جمع شسوع وهو أحد سيور النعل كذا في الاشعوني تبعاً للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن الناطم من جعله من القليل لانه ان كان جمعا لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرؤ وكفلس وأفلس وألقرء بالضم فله أقرء كأفعال وعلى هذا حمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أي وجوار ودراهم وانظر اذا كان له جمع كثره ونصحيح مع اهمال قلة ما وشذوذه كجوار وجاريات هل الارجح الاول أم الثاني (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ سوغة التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق به ونزرا حال (قوله مائة وألفا) أي جنسهما ولو غير مفرد كما ثابوث ثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أي لا شمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما يفرق فيها ما فاختت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف النون للاضافة وأما الالف فعوض عن عشر مائة فعوض عن معاملتها (قوله ومنه قراءة حمزة إلخ) أي فسنتين تمييز للامائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما ان تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثائة أو يبا باله لا تمييز الثلاثين من وجهين جمع تمييز للمائة ونصبه قال الزجاج ولا تقتضاه أن كل واحد من الثلثائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد مائة وألفه ثلاثة فاقول ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجرايض اذ هو يزل غير لكن أجاب ابن الحاجب بانه لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم العشرة في قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساكاة في الجمعية كما مر (قوله واحد) أي المستعمل في الاثبات وأصل همزته الواو وقد يوثق بها تنبيه على الاصل فيقال واحد عشر ومائة أول العدد وجهه آحادا ما لا يلزم للذي فهمزته أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا) الا الى كسر كافه ما يناسب قاصد في كونه حالا من فاعل اذ كر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للثبائية اذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا تستعمل احدى المركبة أو معطوفا عليها أو مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير واحد إلخ) تقدير البيت افعول في العشرة مع غير أحد واحد مفعلة فيهما معهما أي من تأنيث المؤنث وتذكيرها لذكر الفاعل زائدة وما مفعول مقدم لا فاعل ومع ظرف لغو متعلق بافعول أحوال من العشرة المدعومة بمماثلة ومتعلق فاعل وأفعول محذوف أي في العشرة وقصدا اما بمعنى قاصد الفعل ومتوجها اليه أو مقتضدا أي عادلا فيه وأفاد بهذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع الة عة فمادونها وما به حكم التسعة فمادونها مع العشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد ونحو واحد عشر واثنى عشر وثلثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا المذكور وتقول في المؤنث احدى عشرة واثنى عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة الى تسع عشرة فلما ذكر احدواثنا والمؤنث احدى واثنى

وأما ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب حكمها قبله فتثبت التاء فيها إن كان المعدود عند كراوتسقط إن كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فسقط التاء منه إن كان المعدود عند كراوتسقط إن كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندى ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحد واحد واثنين (١٣٧) واثنين فتقول أحد عشر رجلا اثنا

عشر رجلا بإسقاط التاء
وتقول إحدى عشرة
امرأة واثنتان عشرة امرأة
بإثبات التاء ويجوز مع
المؤنث تسكين الشين
وبحوز أيضا كسرهما وهى
لغة تميم (ص)
وأول عشرة اثنتى وعشرا
انثى إذا أنثى نسا أو ذكر
والياء غير الرفع والرفع بالالف
والفتح فى جزأى سواهما
ألف
(ش) قد سبق أنه يقال فى
العدد المركب عشر فى
الذكر عشرة فى التأنيث
ويبقى أيضا أنه يقال أحد
فى المذكر واحد فى
المؤنث وأنه يقال ثلاثة
بأربعة إلى تسعة بالتاء
للمذكر وسقوطها للمؤنث
وذكره أنه يقال اثنا عشر
للمذكر بلاناء فى المصدر
والجوز نحو عندى اثنا عشر
رجلا ويقال اثنا عشرة
امرأة للمؤنث بقاء فى المصدر
والجوز وبه بقوله والياء غير
الرفع على أن الأعداد
التركية كلها مبنية صدرها
وتعجزها وبني على الفتح
نحو أحد عشر بفتح
الجزأين وثلاث عشرة بفتح
الجزأين ويستثنى من ذلك

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية فإذا ركبت تكون كحائها قبل أى بالتاء فى المذكر كثمانية عشر يوما وبحدفها فى المؤنث كثمانى عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وقصها أو ما إذا لم تتركب فان أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر فى منع الصرف كثمانى نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظم الفتح كالنقص أو إلى مذكر فى التاء لا غير كثمانية رجال وكذا إن لم تضاف والمعدود مذكر فان كان مؤنثا فالكثير أجزاؤها كالنقص كجاءنى من النساء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا بالتنوين لأنه مصروف كاسم ويقال رأيت ثمانى بالتنوين أشبهها بجوار لفظا ومعنى ويقال حذف الياء مع إعرابها على النون كقوله لها ثمانيا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان (قوله) وأما عشرة الخ) إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة فى ثلاث عشرة امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة فاستحققت الأصل فى العدد دونها ولأن تأنيث السكامة وتذكيرها إنما يكون قياسا فى آخرها وإنما لم يبالوا باجتماع تأنيثين فى إحدى عشرة وثنتى عشرة مع أنه كسكامة واحدة لا خلافا فلهذا فى الأول مع أن الالف كسر السكامة وإن لم تسقط فى تصحيح ولا تكسيرا ذقوا فى جملى حيليات وحبالى بخلاف التاء فسقط كجفان وجففات فى جفنة والبناء السكامة على التاء فى الثانى إذا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع ويصرح به قول التوضيح وإذا كانت العشرة التاء وهى مركبة سكنت شينها فى لغة الحجاز كراهة توالى أربع حركات فيها هو ككامة واحدة كسرهما أكثر نعم تشبيهها ببناء كسب وبعض تميم يبقونها على فتحها الأصل وبه قرأ بن زيد بن القعقاع وهو الأعمش فأنعجرت منه اثنا عشرة عيسا اه وبذلك يعلم أن الجواز فى كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والألف السكون واجب عند الحجازيين فان حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبى جعفر أحد عشر كوكبا وقد مرى اثنا عشر شهر بالاسكون وفيه اجتماع سا كنين (قوله) وأول) أى أتبع أى جعل لفظ عشرة نائبا لاثنتى الخ فعشرة مفعول أول واثنتى ثان وقوله إذا أنثى نشر على ترتيب الالف ونشأ بالقصر لغة أو ضرورة أو حذف همزة لاجتماعها مع همزة أو وألف بذلك حكم اثنين واثنتين إذا ركبا اثلايتوهم انهما فى التذكير والتأنيث كثلاثة فى حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غيرا حد الخ كان قوله والياء غير الرفع الخ معلوم من باب الأعراب لكن ذكره لدفع توهم بناءهما عند التركيب (قوله) كلها مبنية الخ) أما الجوز فلتضمنه معنى حرف العطف إذا الأصل خمس وعشرون مثالا ولذلك يبطل البناء بالتركيب إذا ظهر العاطف كقوله * كأن بها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام فى عجز اثنى عشر وغيره وأما المصدر فلأنه كجزء كلمة أو لوقوعه بوقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح واعتراض بان جزء السكامة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لأنه وسط كلمة والبناء إنما يكون فى الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجى مطلقا ولو غير عددى الآن يقال تسوع فى تسمية فتحة المصدر بناء لسا كة الجوز ولشبهها البناء فى اللزوم وإن كانت فى الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح) إنما بنيت على حركة أشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالالف) أى لعدم تركيبه بل عشرة واقعة

(١٨ - (خبرى) ثانياً) اثنا عشر واثنا عشرة فان صدرهما يعرب بالالف رفعا وبالياء نصبا وجزا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وجاءت اثنا عشرة امرأة ورأيت اثنتى عشرة امرأة ومررت باثنتى عشرة امرأة (ص)

وميز العشرين للتسعين * بواحد كاربعين حيناً (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذكر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون مميّز الامفرد منصوباً نحو عشرين رجلاً وعشرون امرأة ويذكر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص بما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كبا بمثل ما ميز عشرين فسو بينهما (ش) أي يميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً نحو أحد عشر رجلاً واحداً عشرة امرأة (ص) وان أضيف عدد مركب * يسبق البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الأعداد المركبة اضافتها الى غير يميزها ماعدا اثني عشر فإنه لا يضاف فلا يقال اثنان شرك واذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بناءهما فتقول هذه خمسة عشر ورأت خمسة عشر وشرك ومررت بخمسة عشر بفتح آخر الجزأين وقد يعرب الجزآن مع بقاء المصدر على بناءه فتقول هذه خمسة عشر وشرك ومررت بخمسة عشر (ص)

موقع نون المثنى وما قبل النون محل اعراب لابتداء في جاء اثنان عشر رجلاً اثنان في فوج بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما هو لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثنى ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منك مكرم منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشدة التحتية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فيأفوقه بخلاف بضعة وضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفرداً منصوباً) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكاً بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطاً أي أسباطاً بديل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييزه والواجب تذكير العديدين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييزاً أثبت عدده لوصفه بالمؤنث وهو أعم لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والاف هو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المحدود جمعاً جاز جمع التمييز فان العدد مطلقاً تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو لاسبط واحد فوق أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقاً تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر أصلاً لانك لا تقول ثلاثة زيد لانك لا تعرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ماعدا اثني عشر) أي واثنان عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجتمع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب المحجز) أي لأن الاضافة تزد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأفصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بناءه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافاً الى المحجز مطلقاً واستحسنوا ذلك اذا أضيف بخمسة عشر ك (قوله كفاعل) اما صفة لمفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو السكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكم جعله احكاماً ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماحاً لانها أسماء أجناس غير مصاد كاستحجر الطين من الحجر وتربت يداها من التراب ولا فاعل لها بمنها وأما الثاني فمشتق من الثني والثالث والرابع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثالث الرجل ورابع الثلاثة الخ وكلاهما من باب ضرب يضرب ضرباً بالارباع والسمع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً الآن يرجع الضمير في قوله احكاماً الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو بقرينة هذا مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) الهاء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فاعلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحيل ومفعول تضيف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كاه (قوله

احدهما

وصغ من اثنين فافوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

واختتمه في التأنيث بالتاء متى * ذكرت فاذا كفاعل غير تاء (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موزن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بالاتفاق والتذكير وبقاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضيف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق حكم جعل له احكاماً (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعملان

وهكذا إلى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة إلى تاسعة عشر تسع عشرة وتسكون الكلمات الأربع بمبغية على الفتح الثاني أن يقتصر على صدر المركب الأول فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقي الثاني على بناء جزأيه نحو هـ ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث عشرة الثالث أن يقتصر على المركب الأول (١٤٠) الأول باقي بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر وإلى أشر

(قوله) وتكون الكمات الاربع مبينة على الفتح) أي ما عدا اثنا واثنا وكنديا يقال قياسياً أي ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثاني جراً بدأبداً لأنه مضاف إليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بضمه (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثان وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله أو فاعلاً بحالتيه الخ أي حالتي التكبير وضده (قوله الثالث) أي من أوجه استعماله كثنائي اثنين أن يقتصر الخ أي ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للصنف ولدهو يردده التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالمفرد ليقيد الانصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه في هذا الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلاً وحينئذ لما أن يعرب بالهال والتركيب فيهما فيعجز الثاني أبداً بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان وجهه أن يقدس ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا لقلته ويمتنع بناؤه معاً على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لأنه لا دليل حينئذ على انزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فيتلخص ان في استعماله كثنائي اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كالمفرد أفاده في التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أي عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجازه سيديويه وجاعة قياساً فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصدر الثلاثة عشر أو أربعة عشر بنفسه ويتمين اضافة الاول للثاني لان الوصف لا يعمل النصب الامنونا وتوحيده هنا تمتنع لتركيبه مع عشر نعم لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نواته نصبت به الثاني محلاً (قوله جعلوا فاعلاً) أي فصار أحاد وواحداً وقبلت راوهماء لتطرفها اثر كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعاد الاول كقاض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يقيد الانصاف بمعناه معقيداً بصاحبة العشرين كالمفرد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثنائي اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنائي اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتعجز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادي عشر ينحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادى ثلاث لخناث حذف الواو واثنان نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكرا لفظ شهر وهو لا يدكر الا مع رمضان والربيعين اه قال السيوطي والمنقول عن سيديويه جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الاكثر والله أعلم

ذكرها بعد العدد لانها كناية عن **(قوله كم شخصا الخ)** كم في محل رفع مبتدأ وشخصا تمييزه منصوب به ووجهة سماخه والجملة في محل جر بالكاف **(قوله وأجزاء)** بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن **(قوله استفهامية)** أى بمعنى أى عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء **(قوله وخبرية)** أى بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هو فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والسكذب **(قوله مفرد منصوب)** أى لانهم يسمعون الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله السامعنى وأجاز السكوفيون جمعه مطلقا وبعضهم ان كان

بقوله * وشاع الاستغناء
بعحدى عشر اي نحوه ولا
يستعمل فاعل من العدد
المركب للدلالة على المعنى
الثاني وهو أن يراد به جعل
الاقل مساويا فوقه فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر
وكذلك الجميع ولهذا لم
يذكره المصنف واقتصر
على ذكر الاول وحدى
مقابل واحد وحادية مقابل
واحدة جعلوا فاءهما بعد
لامهما ولا يستعمل حدى
الامع عشر ولا تستعمل
حادية الامسع عشرة
ويستعملان أيضا مع
عشرين وأخواتها فتقول
حادى وتسعون وحادة
وتسعون وأشار بقوله
وقبل عشرين البيت الى
ان فاعلا المصوغ من اسم
العدد يستعمل قبل العقود
ويعطف عليه العقود نحو
حادى وعشرون وتساع
وعشرون الى التسعين
وقوله بحالتيه معناه انه
يستعمل قبل العقود
بالحاليتين اللتين سبقتا
وهو انه يتصل فاعل في
الآن كقولهم في التائس

السؤال

وأجزان تجز من ضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهر (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم على كم جزع سقفت بيتك وهي اسم اعداد مبهم ولا بد لها من تمييز نحوكم رجلا عندك وقد يحذف للدلالة نحوكم صمت أي كم يوما صمت وتكون استفهامية وخبرية فالخبرية تسيد كرها والاستفهامية تكون مفعلا كمنعها كم من عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا بالتثنية

السؤال عن جماعات لاعتد من الأحاد ككم غلما نالك أي كم صنفان أصناف الغلمان استقر والاك
بخلاف كم فردانها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم
لقبضت ودرهما تمييزها منصوبها (قوله ويجوز جر الخ) أي يترجح على النصب بالشرط المذكور وقوله
عن مضمر أي عند الخليل وسيدويه وهي من البيانية لأنها هي التي تخرج التمييز مطلقا لبيان جنس المميز وقال
الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالمشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لك عوض عنها وقيل
يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جر الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا
اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهرا وان جرت كم بإضافة كعبد كم رجلا
ضربت فانظره ورواه هذا التفصيل مذهبنا وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم بجوازه مطلقا حلا على
الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه استفهامية لأنكم وانظر هل هذا الجر بمن
مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها اليه وهو اعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبرية
بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعر على شاهده فردة في المطول بقوله
تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بيينة وفيه لطافة فأداه الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ
خبره محذوف أي عندي أو مفعول محذوف أي ملكك ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتمييز العشرة
وسره كتمييز المائة فهو نفس على ترتيب اللف وأصلها مرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله
ككم كأي الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كأي وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على
عدد مبهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر
والأصح ومنه كم عمة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجع بشاذقيل ولغة تميم
نصب تمييزها المفرد حلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمة بالنصب ومضى المبتدأ شرح هذا البيت
والصحيح ان الخبر هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤثرهم ما سر من
كثرة جر بهانحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصالها فان فصل منها باحد الظرفين اختير نصبه ويجوز
الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلى * وكريم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم
عندي من الناس رجلا أو بجملته كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر
الإضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية
والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لانهما هما وجواز حذفه لدليل ولزوم
الصدر كما سيأتي وفي وجوه الاعراب فان تقدمهما جارا فحملهما جر والافان كني بهما عن الحدث والظرف
فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربت أو يوماضرت وان كني بهما عن الذوات فان لم يلها فعل
ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعديا رافعا لضميرهما ككم رجل ضرب زيدا
أو لسببهما ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخدم مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهم في ذلك كاه
مبتدأ آن وما بعدهما خبر وان كان متعديا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكك فهما مفعولان أو اشغل
بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشغال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية
معدود على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجما وأصله الجر ولا يفصل الا
ضرورة كما سر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير ونختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سأملكهم
والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقتدران البديل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز
جره عن مضمر ان رابت
كم حرف جر نحو بكم درهم
اشتريت هذا أي بكم من
درهم فان لم يدخل عليها
حرف جر وجب نصبه (ص)
واستعملتها مجرورا كعشره
* أو مائة ككم رجال أو
سره ككم كأي وكذا
وينتصب
تمييز ذين أو به صل من
نصب

(ش) تستعمل كم للتكثير
فتميز بجمع مجرور كعشرة
أو بمفرد مجرور كائة نحو كم
غلمان ملكك وكم درهم
أنفقت والمعنى كثيرا من
الغلمان ملكك وكثيرا
من السراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدد منهم قل
أو كثر ولو واحد مامني (قوله وكآين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء منون فلزوما يكتبون لانها مركبة من
الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الأصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجاز
الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقل فيها كآئن كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكآين
بسكون الهمزة وكسر الياء وكآئن بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في السكك أصلها التنوين
وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كآئن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكآئن * الماحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكآين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجوز بمن اتفاقا ولا بالإضافة
خلافًا للكوفيين لان مجزها اسم إشارة لا قبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
أو به صل من أي تمييز ذين بالنظر للجموع (قوله وهو لا كثر) أي جزم تمييز كآين بمن أكثر من نصبه
بل أو جبه ابن عصفور ويمتنع جوه بالإضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
أي مكررة وليس المراد جمعها بكلمة واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ماسكت ودرهما
تمييزها والثانية تأكيدها (قوله ومعطوفا عليها) هو الغالب وقل ورود الأولين كافي للتسهيل بل يمنع
ابن خروف معامها (قوله لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكي
الفرأ أن تقديم عامل الخبرية لغة وبني عليها اعرابها فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والصحيح
ان الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
أهلكنا الخ فكم فيه مفعول أهلكنا والجللة في محل نصب يبر والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيهما ما قبلها كمثلها واعلم ان
كآين وكذا يتفقان مع كم في الاسمية والبناء والاهام والافتقار الى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبت الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
ويخالفان في ان كم بسيطة على الصحيح وهما صر كبان كما صر وفي منع اضافتهما الى التمييز كما صر وتنفرد
كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها بمن حتى قيل بوجوده ولا يدخل عليها جازا خلافا لمن أجاز بكآين تبين هذا
الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر وجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا
معطوفا عليها كما صر والله أعلم (الحكاية)

في الدلالة على التكثير
كذا وكآين وجميعهما منصوب
أو مجرور بمن وهو لا كثر
نحو قوله تعالى وكآين من
نبي قتل معه وملكت كذا
درهما وتستعمل كذا
مفردة كهذا المثال ومركبة
نحو ملكت كذا كذا
درهما ومعطوفا عليها مثلها
نحو ملكت كذا وكذا
درهما وكم لها صدر
الكلام استفهامية كانت
أو خبرية فلا تقول ضربت
كم رجلا ولا ملكت كم
غلمان وكذلك كآين بخلاف
كذا نحو ملكت كذا
درهما (ص)

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحا يراد اللفظ المسموع بهيئته أو يراد صفة أو معناه وهي اما حكاية جملة وتسكون
بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها وأما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكاية بدون
استفهام فان كان المحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنمان تمرنان لمن قال
لهاتان تمرنان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فابن أو أعرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على أصل
تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا أو بفتح الأولين وتسكون الثانيين حكاية
لأصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانيه لينأ أم لا كغيره وان أعرب

احك باي المنكور سئل * عنه باي الوقف اوحين نصل ووقف احك بالمنكور بمن (١٤٣) والنون حرك مطلقا واشبعين

وقل منان ومنين بعدلى
الفان بابنين وسكن بعدل
وقل لمن قال أنت بنت منه
والنون قبل التثنية مسكنه
والفتح نزروصل التاوالالف
بمن بانرذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
ان نصل فلنظ من لا يختلف
ونادر منون في نظم عرف
(ش) ان سئل باي عن
منكور منكور في كلام
سابق حكى في أى مال ذلك
المنكور من اعراب
وتذكير وتأنيث وافراد
وتثنية وجمع ويفعل بها
ذلك وصلا ووقفا فتقول
لمن قال جاءني رجل أى
ولن قال رأيت رجلا أى
ولن قال مررت برجل أى
وكذلك تفعل في الوصل
نحو أى يافنى وأيا يافنى وأى
يافنى وتقول في التأنيث أية
وفي التثنية أيان وأيتان
رفعا وأيين وأيتين جوا
ونصباً وفي الجمع أيون وأيات
رفعا وأيين وأيات جوا
ونصباً وان سئل عن
المنكور المنكور بمن
حكى فيه اماله من اعراب
وتشبع الحركة التي على
النون فيقول منها حرك
محاذس لها ويحكى فيه اماله
من تأنيث وتذكير وتثنية
وجمع ولا تفعل بهاذلك كاه
الاوقفا فتقول لمن قال رأيت رجلا منا ومن قال مررت

وثانيه لين وجب تضعيف نحو او قوفى بحرف يشد الواو والياء كقوله
الام على لو ولو كنت علما * باذنا بلولم تفتنى أوائله
ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللو تفتح عمل الشيطان فضعفها وقرنها بالاصبر ورتها اسما للفظ ويقلب
الحرف الضاعف همزة في ما ولا لسا كنين تقول ماء ولا حرك همزة بعد الالف فان صح ثانيه كمن جاز
التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه اذا
أعرب صحيحا كان أو متلافاً جعل عمل الغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى
ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتثنية فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية
أربعة اقتصار المصنف على الثاني والثالث اشاد وقد علمت الباقيين (قوله احك باي) الباء للالة وظرفية
سم (قوله بالمنكور) أى ثابت له من صفة الاء اب وغیره وخرج به المعرفة فلا يحكى صفتها وحدها بل
هى وصفتها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير
لاحك لان حكاية النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لغيرهما كما يوشه العطف (قوله مطلقا) أى
في أحوال الاعراب الثلاثة (قوله واشبعين) بنون التوكيد الثقيلة للوقف لا الخفيفة والالابدات
فيه ألفا كما قاله ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثني الف
كذلك بمعنى واالف بابنين أى معهما وهولف ونشر مرتب فنان لحكاية الفان ومنين لابنين (قوله
وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول
قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة
التاء تنبيه على انه تأنيث محكى لمن فيقال منت لا غتفار السا كنين في الوقف وانما يحكى فيها التأنيث
دون الاعراب اسكون التاء في الوقف أبدا فلا يلحقها حرك المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)
أى للتنبيه على ان التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر
لدفع السا كنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان نصل) محترز قوله
ووقف احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل
ومفردة منكورة لا غير مثل من وشذ قوله باي كتاب أم بأية سنة * ترى حبه عار على وتحسب (قوله
فتقول لمن قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلاف هل اعرابها ظاهر وهو
ما فيها من الحركات والحروف أى حكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول
تكون بحسب مثل عوامل الحكى لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها
اصدارتها أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطابق المحكى واستفهام الاستنبات لا يلزم الصدر
عندهم أم الثانية ففعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأيت والثالثة محذوف بحرف محذوف مع متعلقه
أى باي مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائما
محذوف الخبر أى هو أو هم مثلاً ورفعه مقدر لحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل ظاهري الرفع اذ لا
ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لا اختصاص من به خلاف أى وانما اختصت حكاية
الصفة في من بالسؤال هن نكرة لانها المسموع فيها بحذف المسؤل عنه والحق
صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالبا ما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التي اجتلبت
للحكاية فالحروف التي بعدها انما هى اشباع لها دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع
بل اجتلبت للحكاية أولا فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التثنية في المحكى ومن
مبنية على سكون مقدر منه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين

الاوقفا فتقول لمن قال جاءني رجل منور لمن قال رأيت رجلا منا ومن قال مررت

برجل منى وتقول في ثنية المنكر منان رفعا ومنين نصبوا جوا وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاءني رجلان منان ولن قال صررت
برجلين منين ولن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجرا فاذا قيل أنت بنت فقل منه رفعا وكذا في الجر والنصب وتقول في
ثنية المؤنث منتان رفعا ومنتين جوا ونصبا بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون الثنية وقدر د قليلا فتفتح النون التي قبل التاء نحو
منتان ومنتين واليهما أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات

ومنات معربة كقديتوهـم من الثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على
حال المسؤول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أبدا مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على
قياس ما صر في أي (قوله ولن قال صررت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار فيحتمل أن محله جر
محرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما صر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي ويقدر
متعلقه بعدهما الماسر وينبغي جوازده قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستثبات لا يلزم المصدر (قوله أتوا
باري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كافي الشارح وتحرك يك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور
كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ
آخر لأنه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أتوا بالتقدير وريده يس كأي الصبان بأن الشاعر قال
للجن حين أتياهم له منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق باتوا متأخر عن منون فكيف يحكي
به فيمتعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أما على ما قيل إن هذا الشعر أ كدوبة
من أكاذيب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عمو اظلاما) أصله أنتموا أي تنعموا في الظلام
وبررى عمو اصباحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيه) أي عند الحجازيين
وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدهما مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو
الارجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أي وقفا وصلار هو كذلك اه سم والمخصوص بالوقوف انما
هو حكاية صفة النكرة بها الما أي فلا يحكي العلم بعلمها كما لا يحكي سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا
أو صررت بز يد قلت أي زيد برفع زيدا لا غير لان أي يظهر اعرابها فذكر هو مخالفة الثاني لها بخلاف من
(قوله يجوز ان يحكي العلم) أي بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجرح لمن
قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع بعت أرتوكيد أو بدلا فلا يقال من زيد العاقل
لن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكى لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو
من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيدا بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه
فيحكي المتعاطفان ان كانا معا علمين كن بداوعرا أو الاول فقط كن يداو أخاه بخلاف أخا زيد وعمرا
(قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة في الاحوال الثلاثة للمعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته
في الرفع اعراب (قوله وأخبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء
أيضا المراد صورة العاطف لانه لا يستثنى وقال الرضي انه لا عطف على كلام مخاطب ويلزم عليه عطف
الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلا (تنبيه) ظهر مما سر أن من تخالف أي في خمسة أشياء
اختصاصها بالعاقل وبالوقف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها افتتح ما قبل تاء التأنيث
في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله لجاز
فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

﴿التأنيث﴾

فاذا قيل جاء نسوة فقل
منات وكذا تفعل في الجر
والنصب وتقول في جمع
المنكر منون رفعا ومنين
نصبوا جوا بسكون النون
فيهما فاذا قيل جاء قوم
فقل منون واذا قبل
صررت بقوم أو رأيت
قوما فقل منين هذا حكم
من اذا حكى بها في الوقف
فاذا وصلت لم يحك فيها شيء
من ذلك لكن تكون بلفظ
واسم في الجميع فتقول من
يأقن لقائل جميع ما تقدم
وقد ورد في الشعر قليلا
منون وصلا قال الشاعر
أتوا ناري فقلت منون أنتم
فقالوا الجن فلت عمو اظلاما
فقال منون أنتم والقياس
من أنتم (ص)

والعلم احكيه من بعد من
ان صررت من عاطف
بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكي العلم
بمن ان لم يتقدم عليها عاطف
فتقول لمن قال جاءني زيد
من زيد ولن قال رأيت
زيدا من زيد ولن قال
صررت بز زيد من زيد

فتحكي في العلم المذكور بعد من مالا علم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده خبر
عنها وأخبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجوز أن يحكي في العلم الذي بعدهما لما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر
عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقائل جاءني زيد أو صررت بز زيد ومن زيد ولا يحكي من المعاف الا العلم فلا تقول لقائل رأيت
غلاما زيدا من غلام زيدا بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيدا وكذلك في الرفع والجر (ص) ﴿التأنيث﴾

علامة التأنيث ناء وألف * وفي أسام قسروا التاء كالتثنية ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التأنيث ولو كان التأنيث كبر (١٤٥) هو الأصل استغنى الاسم المذكور عن علامة تدل على التأنيث

ولكون التأنيث فرعاً عن التأنيث كبراً فمقتضى علامة تدل عليه وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ولذلك قدرت في بعض الأسماء كعين وكتف ويستدل على تأنيث مالا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير اليه مؤنثاً نحو الكتف نهشتها والعين كحلتهما وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحواً كالتاء في مشوية وكرد التاء اليه في التصغير نحو كتيقة ويديّة (ص)

ولا تلي فارقة ففعولا أصلاً ولا المفعول والمفعيلاً كذلك مفعول وما تليها نال الفرق من ذي فشنوذ فيه

ومن فاعيل كقتيل ان تبعه وصوفه غالباً بالتأنيث (ش) قد سبق ان هذه التاء انما يثبت في الأسماء لتمييز المؤنث من الذكر وأكثر ما يكون ذلك في الصفات كقائم وقائمة وقاعد وقاعدة ويقبل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات

ليرقى والتثنية كبر كما قال العرب والمبني والتذكير والمعرفة لانه يبينه هنا قصداً وان لزم من بيان التأنيث ببيان خلافه ماذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الأصل كطلمحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر في أنت والنون في هن (قوله تاء وألف) لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولتشمل تاء الفعل الساكنة وأشار بالواو عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراً وأما علقاة للثب وارتطاة لشجر فالفهما مع التاء للاحاق بجوفهم ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء محتمل أن ألفهما للاحاق أيضاً كما مر وسيأتي فتدبر (قوله وفي أسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمتنهي الجوع كجوار (قوله والألف المقصورة) هي ألفاينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك إلا أنه يزداد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسمياني عن البصريين (قوله أكثر الخ) أي وأظهر دلالة على التأنيث لانها لا تلتبس أما الألف فتلتبس بالألف اللاحق والتكثير فيحتاج الى تمييزها بما سيأتي (قوله ولذلك قدرت) أي ولان وضعها على العروض والألف كـ فيجوز أن تحذف بخلاف الألف (قوله مالا علامة فيه) أي مما هو مجازي التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والواجب تذكيره وقدم ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضحاً منطوماً مع حكم الألفاظ المقصودة فانظره (قوله كوصفه الخ) أي وكذا تأنيث خبره أوحاه أو عدده أو اشارته أو قوله (قوله في التصغير) هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم كغنيمة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو كتيقة ويديّة) أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كعين وأذن ورجل وغبر المزدوج مذكور كذاني التصريح وهو غير مطرد في المزدوج الحاجب والصدغ والخذ واللحي والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهي مذكورة وكذا الذراع عند بعض حكل والعصا والابط والخرس مما يندكر ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتمعه الجوهري وغيره ومن المنفرد بالكبد والكشر وهما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والمئن والمعنى تذكروا وتؤنث أفاذه الفارسي بزيادة من فتح الباري وبعضه في المصباح (قوله ولا تلي) أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث اما ضمير الفارقة فتلي ففعولا كغيره كملولة من المثل وفروقة من الفرق بفتحيتين وهو الخوف فان التاء فيها مبالغة للفرق ولذلك لمحق المذكر والمؤنث (قوله ولا المفعول) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول (قوله تا الفرق) بقصرنا واصافتها للفرق (قوله ومن فاعيل) متعلق بفتح الواقع خبراً عن التاء وكقتيل حال من فاعيل لعدده لفظه وجواب الشرط محذوف للدلالة على تمتع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أي الأصل فيها ذلك وتكثر زيادتها في الأسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كابن وبنية وقد تزايد في الجنس لتمييزه من الواحد ككلمة وكلمة وقد تأنى للمبالغة كراوية لكثير الرواية وأولاً كيدها كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كاشعشي واشاعشة وقد تعوض عن فاء نحوعدة وعين إقامة ولا م سنة أو عن مدة تفعيل كتركية وقد تأنى لجرد تكثير حروف الكلمة كقربة وبلدة وغرفة وأغبر ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة أولاً كيدها فانما صنعت عن التأنيث فتأمل (قوله ويقبل ذلك في الأسماء) أي أسماء الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها أكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله وانسانة) في الفاسوس امرأة انسان و بالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه مولد

(١٩ - خضري) ثاني كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرئ وامرأة وأشار بقوله ولا تلي فارقة ففعولا في الأبيات الى ان من الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلاً واحترز بذلك من الذي يعني بمفعول

وانما جعل الاول أصلاً لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور و صبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوكبة بمعنى مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفاً على مفعول كامرأة (١٤٦) مهنار وهي الكثيرة المندروها والمنديان أو على مفعول كامرأة معطية من

عطرت المرأة إذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يشبه شيئاً عما يريد وهو ما من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فساد لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * وأما فاعل فإنا إن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذفته منه قليلاً قال الله تعالى إن رجلاً الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وإن كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فإنا إن يستعمل استعمال الأسماء أولاً فإن استعمل استعمال الأسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة وأنطيمحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوححة ومأكولة السبع وإن لم يستعمل استعمال الأسماء بان يتبع موصوفه حذفته منه التاء غالباً نحو ممررت

لقد كسنتني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانية فتانة * بدر الدجى منها خجل * إذا زنت عيني بها * فبالدموع تغسل اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجودها بل انها قليلة (قوله مهنار) بالذال المهملة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسم شيئاً إلا أيقنه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين فاعل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فإنه سماعي لا ينقاس في فعل من الأفعال فكان بعيداً عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث (قوله وقد حذفته منه) أي جلاله على فاعل بمعنى مفعول كما جاز هذا عليه في لحاقه التاء كما سيأتي (قوله وهي رميم) مبنى على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي رميم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل انما حذفته التاء لتأويل الترجمة بالغمران أو على حذف مضاف أي أثر رجلة الله قريب وقيل تفسير بذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظاً ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا مبنوي لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كإشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان تلحقه التاء فالمدار على العربة وإن لم يتبعه لفظاً فلو قال الماتن ومن فاعل كقتيل ان عرف * موصوفه غالباً التاء حذف لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عنها في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهناراً ومعطياً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فإن كان ذلك قياساً فالكل سواء أو بالسماع وهو الظاهر فلا إشكال اه سيوطي (قوله بان يتبع موصوفه) أي ولو تفديراً كما مر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما إذا كان الوصف خبراً أو حالاً أو بياناً لخصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيهاً بفعل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات مد) اعتراض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو جراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تمد مع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش ألف الوصل والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والألف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الألف قبلها كما مر ويحجب بان الإضافة في ذات مد لا تدني ملابساً والمراد انها مصاحبة وتابعة للد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتقة على المد من اشتغال السكك على جزئه فيجري على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الألف على مجموعهما (قوله أنثى الغر) أي نحو الألف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وجرأ (قوله والاشتهار) مبني على مبنى صفة أي الكائن في مبنى ويبدى خبره والمراد بالمبنى الألفاظ التي تحمل فيها الإلف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها الماسية أي (قوله أنثى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطولي) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلي وأفضل (قوله كشبي) مؤنث شبعان مثل لاصفة (قوله وكباري) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أربي أو على وزن وكباري بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوي فيه الواحد المذكر وغيره طويل العنق

بامرأة جريح بعين كحل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلاً نحو خصلة ذميمة والمثاقير
أي مذمومة وفعلة حميدة أي محمود (ص) وألف التأنيث ذات قنصر * وذات مد نحو انثى الغر
والاشتهار في مبنى الأولى * يبدى وزن أربي والطولي وموطى ووزن فعلى جمعاً * أو مصدرًا أو صفة كشبي وكباري

واعتزلف به هذه اسندارا
 (ش) قدس بق ان ألف
 التأنيث على ضربين
 أحدهما المقصورة كحبنى
 دكرى والثانى المدودة
 كحمرى وغراء ولكل
 منهما أوزان تعرف بها فاما
 المقصورة فلها أوزان
 مشهورة وأوزان نادرة
 فن المشهورة فعلى نحو
 أربى للداهية وشعبى
 لموضع ومنها فعلى اسما
 كحبنى لنبت أو صفة
 كحبنى والى والطولى أو
 مصدرا كرجى ومنها
 فعلى اسما كبرى لنهر
 أو مصدرا كمرطى لضرب
 من العدو أو صفة كحيدى
 يقال حار حيدى أى
 يحيد عن ظله لنشاطه قال
 الجوهري ولم يحى فى نعوت
 الذى كرسى على فعلى غيره
 ومنها فعلى جمع كصرعى
 جمع صريع أو مصدرا
 كدعوى أو صفة كشعبى
 وكسلى ومنها فعلى كحبارى
 اطاررو بجمع على الذكر
 والانثى ومنها فعلى
 كسمهى للباطل ومنها
 فعلى كسبطرى لضرب
 من المشى ومنها فعلى
 مصدرا كذكرى
 أو جمعاً كظربى جمع ظربان
 وهى دويبة كاهرة منقنة
 الرمح تزعم العرب انها تنسو

والمنقار ماذى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو ما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو
 ما كول ورلداهى سمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح
 الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الواو وسكون الطاء المهملة
 بعد هاء (قوله وحشيتى) بهملة مكسورة فثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية
 (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشد الراء وبتأنيث الكاف مع فتح الفاء أشموى
 (قوله خليطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشد القاف
 (قوله اسندارا) أى ندورامفعول اعزبى انسبب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة
 اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى
 وقد استشكله الموضح بنودره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه إلا أربى للداهية وأرنى بالنون حب
 يعقابه الابن وجمعى بجم فمهمة فوحدة لكبار التل وشعبى بمعجمة فمهمة فوحدة وأدى بدال مهملة فجم
 ورجنى بجم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسيأتى آخر الباب فهو من الاوزان المشتركة كفعلى
 بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة إلا أن يراد المجموع كما صر
 (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كهمى لنبت أى فالغه للتأنيث فلا تلتحقها لتاء وفولهم همزة شاذ
 وقيل لللاحق وأما الذى بمعنى الشجاع فمهمة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتح تحت وشد فى التسهيل
 من المشترك ومنه مع المدودة قرماء وحنفاء لموضعين ويقصران أيضاً ابن دأء بهملة فمهمة فثلاثة ومضى
 الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) فوحدة فراء فمهمة فمهملة فمهملة فمهملة فمهملة فمهملة فمهملة
 مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة مرطى وبشكت بشكى
 بموحدة فمهمة وجزت جزى بجم فجم فزأى أى أسرعت والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما على
 فعلى (قوله كحيدى) بهملتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمعاً) أى بفتح فسكون وهو من الاوزان
 المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جراء واحترز بقوله جماع الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون
 ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتعصر كرضوى رسامى وقتل كالعواء أحد منازل القبر ويقصر أيضاً
 ولللاحق أخرى كملقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدبغ بعو تلى لنبت وتترى بمعنى متوارين
 فن نونها جمل الالف لللاحق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء ويحى اسما كحبارى
 وسمانى وجمعاً كسكارى قيل وصفة لمفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى
 كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشدداً (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشبهة فيها
 بتخترود فى مهملة ففاء ففاف بوزنها مشبهة بتدقيق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون
 ولم يطلانها كالمصنف بل قيد بالمصدر والجمع لاساهاى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون لللاحق ان
 نوت كمرهى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله ظربى) بظاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان)
 بفتح فكسراً أو بكسر فسكون (قوله تعسواخ) أى فيجعل فسوه سلاحاً يحترزه فلا يقرب به أحد إلا أرسل
 عليه ما لا يطيقه ويسمونه فرق الابل لغارها من فسوه ويدخل حجر الضب فيفسو عليه ثلاثاً فمضى عليه
 فياً كما وأولاده (قوله وكحلى) بهملة فجم جمع حجلة بفتح طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء
 والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يحى الامصدا كحشيتى مصدرحت أى طلب بشدة على
 غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضاً كخصيصه للاختصاص ونحوه لالفخر ويقصران

فى ثوب أحدهم اذا صاها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحلى جمع حجل وليس فى الجوع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى
 كحشيتى بمعنى الحث ومنها

فعلى نحو كبرى لوعاء الطمع ومنها فعلى نحو خيطى للاختلاط ويقال وقعوا فى خيطى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعلى نحو شقارى
لنبت (ص) لدهاء فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعلاء سم فعلا فعلا فاعولا * وفعلاء فعليا مفعولا ومطاني العين فعلا وكذا *
مطلق فاع فعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبتة المصنف على بعضها فاعلاء

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه قبيطى لسوع
من الحلوى يسمى الناطف والغيزى للغزول يسمع منه مع الممدودة الاقوالم هو عالم بدخيلاته أى بأمره
الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأوهاو يقال خميرة
(قوله مثلث العين) حال من افعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطاني العين) حال من
فملى ومطاني فاع حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كديمة هطلاء) الكديمة
مطر بلا رعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء
والعين المججمة من راغ الثعلب ذهب بمنه ويسرة لسكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروعاء من النوق
الحديدة الذؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكور اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصر او هطلا بفتحات وتهطلا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث
العين) أى مع فتح الهمة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون فتح (قوله لائى العقارب) أى
ولسكان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أى بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح
والضم يقال قعد القر فضاء اذا قعد على قدميه وأليمه وأصق بطنه بفخذه (قوله حجر) بضم الجيم
وسكون الحاء المهملة من بحرة بوزن عنبة جمع حجر كفى المصباح (قوله فعليا) بكسر الفاء واللام وسكون
العين (قوله فعلا مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فوحدة ثم قاف (قوله
للغبرة) بفتح المهملة وكسر المججمة هى الفضلة الغليظة (قوله براساء) بفتح الموحدة والراء والسين
المهملة (قوله فى البرساء) أى ممدودا (قوله وكثيرا) بالثالثة اسم ابرز كفى الفارضى (قوله مطاني
الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المججمة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم
والنون والفاء (قوله وسيراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت
أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم (المقصود والممدود)

قال الجار بردى همانوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني ولا الفعل والحرف أى كإفئده
تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان
اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شاعرا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم
المشتمل عليهما كجلى وصحراء ويبدأ أنه ليس حقيقة عريضة الآن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم
ما قيل ان تعريف الشارح يشمالن نحو حبلى وصحراء مع انها قد تقدمت قبل فذكر همانا تبا تكرر يرد بأن
ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنامن حيث الممدود القصير فلا تكرر على ان ذكر العام
بعد الخاص لا يعد تكرر اذ تدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المثل وقوله
كلا سلف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثّل لنظيره من المثل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفعل
بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كلا سلف بتقدير العاطف كما قاله
ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدمي مثال للمعتل من
هذا النوع ولم يمثّل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المثل الخ

اسما كصحراء أو صفة
مذكورها على أفعال كصحراء
أو على غير أفعال كديمة
هطلاء ولا يقال سحاب
أهطل بل سحاب هطل
وكقولهم فرس أروافة
روعاء أى حديدة القياد
ولا يوصف به المذكور منها
فلا يقال جبل أروغ
وكامرأة حسناء ولا يقال
رجل أحسن وأهطل تتابع
المطر والدمع وسيلانه
يقال هطلت السماء تهطل
هطلا وهطلا واهطلا واهطلا
أفعلاء مثلث العين نحو
قولهم لليوم الرابع من أيام
الاسبوع أربعاء بضم الباء
وفتحها وكسرهما ومنها
فعلاء نحو عقرباء لائى
العقارب ومنها فعلاء نحو
فضاء للاقصاص ومنها
فعلاء كقر فضاء ومنها
فاعلاء كعاشوراء ومنها
فاعلاء كقاصصاء حجر من
بحرة البر بوع ومنها فعليا
نحو كبرياء وهى العظيمة
ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء
جمع شيخ ومنها فعلاء
مطاني العين أى مضمومها
ومفتوحها ومكسورها نحو
دبوقاء للغبرة براساء لغة

كما

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيرا

ومنها فعلاء مطلق الفاء أى مضبومها ومفتوحها ومكسورها نحو وخيلاء للتكبر وجنفاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)
(المقصود والممدود) اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحاو كان ذا نظير كالاسف فلنظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفعل وفعل فى جمع ما * كفعله وفعله نحو الدمي (ش) المقصود هو الاسم الذى

حرف اعرابه ألف لازمة مخرج بالاسم الفعل نحو برضى ويجوز حرف اعرابه ألف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو الزيدان فان ألفه تنقلب ياء
في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتله نظيره من الصحيح ملنزم فتح ما قبل آخره وذلك كمصدر
الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف (١٤٩) أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره

نحو جوى جوى فان
نظيره من الصحيح الآخر
ملنزم فتح ما قبل آخره
ونحو فعل في جمع فعلة بكسر
الفاء وفعل في جمع فعلة
بضم الفاء نحو مرى جمع
مرية ومدى جمع مدية فان
نظيره من الصحيح قرب
وقرب جمع قرينة وقرينة
لان جمع فعلة بكسر الفاء
يكون على فعل بكسر
الاول وفتح الثاني وجمع
فعلة بضم الفاء يكون على
فعل بضم الاول وفتح
الثاني والذى جمع دمية
وهي الصورة من العاج
ونحوه (ص)

وما استحق قبل آخر ألف
فلمد في نظيره حتما عطف
كمصدر الفعل الذي قد بدنا
بهمز وصل كارعوى
وكرتأى

(ش) لما فرغ من المقصور
شرع في الممدود وهو الاسم
الذي آخره همزة تلي ألفا
زائدة نحو حراء وكساء
ورداء مخرج بالاسم الفعل
نحو يشاء وبقوله تلي ألفا
زائدة ما كان في آخره همزة
تلي ألفا غير زائدة كماء وآء
جمع آء وهو شجر

كأن الأسف مثال للصحيح كقوله سم وأقروه لثلا يوم أنه نظير الأسف وليس كذلك فتدبر
والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف
منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتححتين
وقد أشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالأسف الثاني جمع فعلة وفعله على فعل وفعل وقد صرح
به واقتصر على تمثيل معتله بالذى ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم
فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى ومنها أفعال سواء كان للتفضيل كافعى نظير
أفضل أم لا كاعشى وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنثى أفعلى على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى
جمع قصوى ودنى وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل
الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لما يعي القياسي والسماحي وكذا نعر يف الممدود الآتي بخلاف نعر يف المتين
فقاصر ان على القياسي منهما (قوله نحو برضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم
(قوله المبني) أى سواء كان اسما كذازومتى أو فعلا كرمى ودعا وحرفا كعملى والى فشكل ذلك لا يسمى
مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجر لا يقال ألف المقصور تذهب اذا
نون فلان يكون لازمة لان المحذوف لعله نصر يقيمة كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماحي
وظيفة اللغوى الذى يسرد ألفاظ العرب ويفسرهما (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه
حرف علة غير أم لا والمحل هو المغير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول
المتن محل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تحليل ثبوت القصر اما المحل وهو المغير فالقصر
ثابت فيه فلامعنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالجزم كفتح فرحا وهو الحرقه من حزن
أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لخصوص
الوزن (قوله مرية) بالراء هو الجدال ومندية بالبدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم
على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغز بيعة
وقوله في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا نظرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو حراء
الخ) هو داخل في تعريف الشرح لالمتن لاسيائى (قوله كاء) أى فلا يسمى ممدودا كائنص عليه
الفارسي لعروض مده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا
آءة كجام وجامه وانظرا أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور
القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وحرء من السماحي لا القياسي لانهم ليسا معتلين لهما نظيره من الصحيح
لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلبنا عن أصل كالاينفى
وقد يتوقف في ذلك وسيأتى عن الفراء ما يصرح بأن نحو حراء من الممدود قياسا الا أن يقال المراد هنا
القياسي غيرهما تقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من
الرأى أى التدبر يقال ارتأى في أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاء كافتل افتلا قبلت ياء الفعل
ألفا لا فتاح ما قبلها وياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل
بالفتح يفعل بالضم دال على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغناء لصوت ذوات الخف وثغاء

والممدود أيضا كالمقصود قياسي وسماحي فالقياسي كل معتله نظيره من الصحيح الآخر ملنزم زيادة ألف قبل آخره وذلك
كمصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدرا اقتدارا
واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكرا (ص)
والعادم النظير ذاق قصر وذا * مذبذقل كالجحي وكالحناء (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والممدود السماعي وضاهما
ان ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره قصوره موقوف على السماع وما ليس له نظير اطر دز ياءة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
المقصور السماعي الفتى واحد الفتیان (١٥٠) والجحي أي العقل وانثرى التراب والسنا الضوء ومن الممدود السماعي الفتاء

حادثة السن والثناء الشرف
والثراء كثرة المال والحناء
النعل (ص)

وقصر ذى المداضطرا راجع
عليه والعكس يخلف يقع
(ش) لاختلاف بين
البصريين والكوفيين
في جواز قصر الممدود
للضرورة واختلف في جواز
مسد المقصور فيذهب
البصريون الى المنع
وذهب الكوفيون الى
الجواز واستدلوا بقوله
يالك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللاه
فسد اللاه للضرورة وهو
مقصور (ص)

كيفية تثنية المقصور
والممدود وجه ما تصححها
آخر مقصور تنفى اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي الياء له نحو الفتى
والجامد الذي أميل كنى
في غير ذات قلب واو الالف
وأولها ما كان قبل فدا ل
(ش) الاسم المتمكن ان
كان صحيح الآخر أو كان
منقوصا لحقه علامة التثنية
من غير تغيير فتقول

بثلاثة فجاءة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير ههنا من الصحيح بغام لصوت الظبي ودور
لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عدا كضارب ضرابا وقاتل قتالا وعين ذلك
(قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاقصر وذامد حالان من المستكن في الخ برأى العادم
النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذاقصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومرفاهيه (قوله كالجحي
الخ) لف ونشر مر تب فالجحي بمهملة جيم مقصور لا غير والحناء بمهملة فحجمة ممدود لا غير لكن قصره
للوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أى لانها ليس لها نظير من الصحيح يمانها في جميع الاوصاف
من الوزن والمصدرة أو الجمع أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عايه) أى في
الجملة والاف قد منعه افراء فيها لقياس يوجب مده كفعلاء فعل ويراه في السماع (قوله قصر الممدود) أى
لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله يالك الخ)
باللغمية ولك خبر مبتدأ محذوف أى لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظر لعدم ملائمة للمنى
فالظاهر انه كقوله لم يالك والعشب نجبان كثرتهما فيا واللام للاستغناء استعمالا في النجيب مجازا ومن
تمر بيان للسكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل اسضر يا تمر ليتجيب منك فالمنادى في الحقيقة هو السكاف
فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيش أى الثمر الذي لم يش متدحبه وينشب
بفتح الشين أى يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الملق واللهاجع لهاة كحصى
وحصاة وهي لحم مطبوقة في أقصى سقف الحنك والله أعلم

(كيفية تثنية المقصور والممدود وجه ما تصححها)

اقتصر عليهم بالوضوح تثنية غيرهما راجعه وان كان ههنا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحها ما
تميز بحول عن المضاف اليه أى وكيفية تصحيح جمعها وأحوال من جمع أى مصححا ولم يذكر تكسيرا
لان له بالتحصه (قوله رابعة الخ) أى سواء كان أصلها ياء مكسبة من سعت أو واوا كما ذكره (قوله
قلبت ياء) أى لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وندفها يلبس المشي
عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء غير نشأتني رجوعا الى أصلها في نحو
مسمى كارجعت اليه في نحو فتى وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ملهى رد لوار فيه الى الياء كاهليت
واصطفت من اللهو والصفوة كإسيأتني في قوله

* والواو لا مابعد فتح يا قلب * وأما في الجامد الذى أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
فردت اليها في التثنية أماما لم يل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعال ابن الحاجب وظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
مجهولة الاصل بنحو الداد الدين مهملتين كالتى وهو الله وقال لانه لا يدري أى عن واو أو ياء اه أى لانه
ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحد هما
والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الأعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري اهي زائدة كعبلى

في رجل وجارية وقاض رجلان وجارياتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره
الآن وان كان ممدودا فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهى ملهيات وفي مستقصى
مستقصبان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورعى قلبت أيضا ياء فتقول فتين ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الأصل
وأميلت فتقول

في متى علمتا متيان وان كانت ثالثة بدلان من واو كصاوقفا قلبت واوا فتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
 كافي علمها فتقول الوان فالجاصل ان الالف المفصورة تقلب ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلان من ياء
 الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتقلب واوا في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلان من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
 الاصل ولم تمل وأشار بقوله * وأولها ما كان قبل فداًلف * الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء أو واوا لحقتها
 علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)
 وما كص حراء بواو ثانيا * ونحو علماء كساء وحيا بواو ارمز و غير ما ذكر * صحح وما شذ على نقل قصر (ش) لما فرغ من
 الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تثنية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزة

بدلا من ألف التانيث أو
 الاخاق أو بدلا من أصل
 أو أصلا فان كانت بدلا من
 ألف التانيث فالشهور
 قلبها واوا فتقول في صحراء
 وحراء صحراوان وحراوان
 وان كانت للأخاق
 كعلماء أو بدلا من أصل
 نحو كساء وحيا جاز فيها
 وتجهان أحدهما قلبها واوا
 فتقول علمباوان وكساوان
 وحياوان والشاني ابقاء
 الهمزة من غير تغيير فتقول
 علمبا آن وكسا آن وحيا ان
 والقلب في الملحقه أولى من
 ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة
 المبذلة من أصل أولى من
 قلبها واوا وان كان الهمزة
 الممدودة أصلا وجب
 ابقاؤها فتقول في قراء
 وضاء قرا آن وضاء آن
 وأشار بقوله وما شذ على
 نقل قصر الى ان ما جاء من

أم أصلية أم منقلبة وموسى الحديد قيل بوزن حيلي فالله زائدة للتأنيث وقيل منذر بوزن مفعول من
 أوسيت رأسه حلقته فالله عن ياء أفاده في الصحاح (قوله في متى علمنا) قيد به هنا وفيما يأتي لانه قبل
 العلمية لا بشئ ولا بوصف بالقصر لانه (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره
 وقوله صحح أي لمزجه وجوبا فلا يجوز ابدالها (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصبه العنق وأصلها
 علمباي بزيادة الياء لاحقاؤها بقرطاس فقلبته همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قوله في الملحقه) بكسر الحاء
 لانها ألحقته مدغولها بغيره وانما ترجع قلبها الشبه بها بالهمزة في أنها بدل عن حرف زائد (قوله وابقاء
 الهمزة الخ) أي لقرينها من الاصل ابدالها من أصلي (قوله قراء) هو الناسك المتعبد وضاء هو الوضئ
 حسن الوجه وكلاهما بوزن برمان من قرأ كسأل ووضؤ كظرف (قوله الخوزلي) بفتح المعجمة وسكون
 الواو وفتح الزاي مشبهة فيها تشاقل وتبختر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
 حد المثني) أي طريقته في الاعراب بحر فبين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
 السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أتى (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالالف)
 مفعول ائتلب وقلبهما مفعول مطلق نوعي أي اقلبهما قلبا كقلبهما في التثنية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
 لأن من همزة القطع مفتوحة لانه من ألزم الرباعي ذي التا بالصدر مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
 (قوله اذا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعده زيادة على المتن وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
 والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتنثيته سواء استغنى عن ذكره
 رذ كر جمع المقصور لمخالفة تنثيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
 بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولان لا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
 أي في النصب والجر والمراد ابقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديد التناسب الياء الواو
 في اجتناب حركة ما قبلها وهو نكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
 قاضيين بياء بن أولاهما مكسورة حذف حركة ياءهما لثقلها ثم الياء لاسا كنبين ثم ضمت ضادا الاول المناسبة
 الواو وبقى كسر الثاني المناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الصاد بعد سلب حركتها
 ثم حذف الياء لاسا كنبين (قوله مصطفون) أصله مصطفون وبواو بن أولاهما مضمومة

تثنية المقصر أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في حراء

جر ايان والقياس حراوان (ص) وحذف من المقصور في جمع على * حد المثني ما به تكملا

والفتح أبقي مشعرا بما حذف * وان جمعه بناء وألف فالالف اقلب قلبها في التثنية * وتاء ذي التا ألزمن تنحيه

(ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثني وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد يدون وان جمع المنقوص هذا
 الجمع حذف ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جوا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
 معاملة في التثنية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو الاخاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدالها واوا فتقول في كساء علمبا كساوان
 وكساوان وكذلك علمباء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراء قرا آن وقراءون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
 اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول في مصطفى مصطفون رفعا ومصطفين جوا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كالتاء في التنثنية فتقول في حبي حبيبات وفي فتي وعصا علمي مؤنث فتيات وعصوات وإن كان بعد ألف المقعوز تاء وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثي أمما أن * اتباع عين تاء بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٢) محتما بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد روا

(ش) إذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بالتاء أتبعته عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول في دعاء دعوات وفي جفنة جفئات وفي جبل وبسرة جلات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هند وكسرة هندات وكسرات بكسر لفاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلات وجلات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتح بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي عن غيره كجعفر علم مؤنث وبالسالم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالسالم العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجيرات واحترز بالمؤنث عن المذكور

لام الكلمة لانه من الصفوة والثانية واوا لجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فياء قلبت واوها ألفا لتحركها واوا لفتح ما قبلها ثم حذفت الألف للسالكين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل ان الواو الاولى تغلب أو لا ياء لتطرق فيها بعدد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم تغلب الياء الفاعل دود بأنه تطويل بلا طائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل تغلب ألفا من أول الامر بخلافها في التنثنية وجمع المؤنث فتغلب ياء للاحتياج اليها بقائها فيهما الماصرا ألفا (قوله قلبت ألفه الخ) أي حكمه كتنثنيته سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم تنثيتهما وانما يستغن عن ذلك جمع المنقوص بذكر تنثيته كالممدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمي مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كاسم (قوله في فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جمعها فتيات بالياء أما جمع فتاة بالالف والنون أي الرمح أو حفرة الماء فتنوات بالواو كافي التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كاسميائي وهو مفعول أول بأنل أي أعط والثلاثي نعتا واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والباء بمعنى في ونائب فاعل بشكل ضمير الفاء وذكره لتأثرها باللفظ ومتعلقه محذوف أي بشكل به فصلة ما جرت على غيرها وحذف العائد المجرور بما جاز الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كما في الموصول أي أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفاء في الحركة التي شككت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدا فاعل الشرط وجوابه محذوف أي فأنه ما ذكر ومحتما حال ثالثة ومجرور عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجرور باضافته اليه (قوله أتبعته عينه) أي وجوبه في مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالامر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزناومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع في مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واوا فيمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامه ووح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات ويجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضرب بان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كدائرة ودولة ودومة فهنا يبق على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع لهذيل والاسكان لغيرهم وسيند كرهذا في المنتهى لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجبة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تفر عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) إشارة الى أن لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واوا في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا يجوز اتباع الضمة اذا كانت اللام واوا بخطوة واتباع الكسرة مع الياء كاحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في حيات كالم يبالوا بضميتين قبل الواو في خطوات (قوله ذررة) بكسر الدال المنجمة أعلى الشيء وز بية بضم الزاي وسكون الواو حفرة الاسد والجررة

مثلت

كبدرفانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروه * وز بية رشذ كسر جوره

(ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكور مكسورا لفاء وكانت لامه واوا فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال في ذررة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا لكسرة ل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو ز بية فلا تقول ز بيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

التسكين فتقول زبيات أوزبيات (ص) ونادر أودواضطرار غير ما قدمته أولاناس (١٥٣) انتمى (ش) يعنى ان ما جاء من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادرا أو ضرورة أولغة لقوم فالاول كقولهم فى جرة جرات بكسر الفاء والعين والثانى كقوله

وحلت زفرات الضحى فأطقتها

ومالى بزفرات العشى يدان فسكن عين زفرات

ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول

هذيل فى جوزة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات

يفتح الفاء والعين والمشهور فى لسان العرب تسكين

العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

(جمع التكسير)

أفعلة أفعال ثم فعله

ثمت أفعال جوع قله (ش) جمع التكسير هو

مادل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال

أو مقدر كفلك للمفرد والجمع فاضمة التى فى المفرد كضمة

فعل والضمة التى فى الجمع كضمة أسد وهو على ضربين

جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما

فوقها الى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق

العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما فى موضع

مثلت الجيم مع سكون الراء الا اننى من ولد السكب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وحلت زفرات) جمع زفرة وهى خروج النفس بأثنين وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما ويدان تشفية يدعى القوة للتأ كيد والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريرى لفساد السنة العامة لافى الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحوى انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فلاولى بها كتب اللغة التى تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عى لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليعمل عليه مالم يسمع جمعه أفاده فى النكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعول وفعله وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غمر مصروفة للعامة على الوزن المخصوص ووزن الفعل فى أفعال ولها والتأنيث اللفظى فى الباقيين لكن نون أفعلة لا ضرورة وتعت هى ثم العاطفة أثبت بالتاء المفتوحة فى لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع ما يستعمل فى القلة حقيقة لانه ليس لمفرد جوع قلة كرجل وقول ككسبائى أو يجرى على مذهب السعد الآتى (قوله تغيير) أى لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صورى لا حقيقى لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء لا كلة أو السببية فتبين ان التغيير له دخل فى الدلالة على الجمعية وحينئذ فلا يشمل جمى التصحيح لان دلالتهم على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بزيادة بل بنفس الزيادة وان لزمها التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية فى الفعل وحل عليه المؤنث وأما نحو صنوا فزيادته لا تفيد الجمعية فى غيره فكانت جمعته ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجفنت بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما فى الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جفنت تكسير فتندر (قوله كذلك للمفرد والجمع) هذا ما ذهب سيديويه واختار فى التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما لم يحمل كجنبت يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسما لانهم ثنوه مراد به المفرد فقالوا فليس كان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنبت فالفرق بينهما بتثنية المفرد وما لم يأت مثل ذلك الاسبعة ألفاظ فى الاشمونى وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهما مختلفان بدأواتهما واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدان بدأالاتهما وعلى هذا فالذى ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده الفرافى على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا فى الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع قلة أما نحو ثياب مما له جمع قلة فيتمتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أى ان وجد الجمعان للمفرد ككسبائى (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهما مطلق الجمع المتحقق فى الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضى تبعه الا بن خروف فيصلحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوى كحيوان للانسان والغرس لا اللفظى كانوا هم وقيل هما للقلة حقيقة وللكثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها للقلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكما فى المتن الالافعال بالضم كسكارى كذا فى الفارضى

(٢٠ - (خضرى) - ثانى)

الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة أفعلة كاسلحة وأفعول كالفلس وفعله كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير لجمع كثرة (ص)

وبعض ذي بكثرة وصعاب في
 * كرجل والعكس جا كاصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 السكثرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفئدة وقد يستغنى ببعض
 أبنية السكثرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل اصباح عينا أفعال
 وللباعى اسما أيضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 * مدوناً ثبت وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لسلك اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كلب وأكلب وظلي
 وأظب وأصله أظلي فقلبت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصارت أظلي فعمول معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو ضخم وأضخم
 وجاء عبد وأعبد لاستعمال
 هذه الصيغة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشذ عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضا جمع لكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره لعناق
 وأعناق وعين وأعين وشذ
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد *
 من الثلاثي اسما بفعل يرد

والقلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجموع أمامعارفها بأل أو الاضافة فصالحة لها باعتبار الجنس أو
 الاستعراق (قوله وبعض ذي) أي وبعض موازات ذي يفي بكثرة ووضعها تمييز محمول عن الفاعل على
 الظاهر أي يفي وضعه وقوله والعكس جا أي وضعاً أيضاً بان تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة
 ويستغنى به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازاً بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً كرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء أن للفظ واحد كالفلس وفلوس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثله لما ناب فيه بناء السكثرة عن القلة ووضعها بالصفي بضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وأصله صفوى كفلوس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناستها فيه نظر اذ لم يهمل جمع قلنها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضاً كافي الصحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعد ذلك فنيابة
 بناء السكثرة عن القلة وضعاً واستعمالاً انما تأتي على منذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أي المصنف اذ لم يسبق النيابة وضعاً بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله لفعل) أي بفتح فسكون (قوله صح عينا) أي وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطردها في معتل الفاء كوعد ووغد ووقف وكر ووصف ووقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف
 كجد وبدو وروشق وقد وفندوهم وفن وشند من الاول وجه وأوجه ومن الثاني كفراً كف بل قياسهما
 أفعال كأعداداً وقات وكاجداد وأرباب وافئذ وكثير ما يجيء الثاني بجمع السكثرة كجدود وحدود
 وقدود وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ما ليس معتلاً ولا مضاعفاً
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله للرباعي وقوله ان كان أي الرباعي والعناق بفتح المهملة تأتي المعز (قوله صحيح العين) أي سواء سحت
 لامه أيضاً أم لا كما مثله (قوله وأظب) بفتح الهمزة وكسر الواو وحدة آخره منوناً ومثله أدل وأجروا م جمع دلو
 وجروا مة بفتح حين وأصلها أدلور وأجروا م بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال تجمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحريك لجمع
 على آم وهو أفعال كائن ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وآم ومررت باظب وأدل وآم ورأيت أظبياً وأدلياً وآمياً كما نقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصيغة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشذ عين وأعين) أي
 قياساً لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من اللمع وتلك الاعين (قوله لسلك اسم مؤنث) أي بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بفعل متعلق به وجملة أفعال فيه مطردة صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبقيض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بفعل
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعي كشهيد وأشهد وشريف وأشرف وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثليث قائم في تثليث عينه وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطردها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كشوب
 وأثواب فالجثة عشر صور يشملها قوله وغير الخ وقدمثل الشرح جميعها الأفعل يضممتين كعنى
 وأعناق و بفتح فكسر ككتف وأكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الفاء ككوههم فيطرد فيه أو هام
 ويدخل في إطلاق المصنف أن ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحة كان أو معتلا حيث
 فصل فيه دون غيره فالظاهرة وخرج بالامم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
 على أفعال كما يعلم مما ياتي وشهد من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالب الخ) إشارة إلى
 استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كما مثله الشارح
 أى شاذ والغالب فيه فعلا بغير فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك
 على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح الفاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
 لكن ترك منه كسر العين ككتف ونحو مثل المكسور الفاء بحمل وعنب وابل وضم العين فيه مهملة كما
 ولم يذكر المضوم الفاء الأفعل وبقي عنى وسيم أى صرد وكسر العين منه قليل كما صرّفه أمثلة الثلاثي
 (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أى والفاء وغير
 المضاعف كما صر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زبد وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
 نصفه أبيض ونصفه أسود كله حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والغين المجمة
 طير كالعصفور أخرج المنقار الأني ثغرة كهمة وأهل المدينة يسمونه البابل (قوله فى اسم مذكر)
 متعلق بطرد وكذا عنهم و بضم صفة لاسم وثالث صفة لها ومضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصرّف للعامة
 والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها التنوين ثالث واطرد خبره (قوله
 والزمه) بفتح الزاى أى الزم أفعلة فى فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونها مصاحبي الخ وأشار بذلك
 إلى أن ما بعده ياء أو واو من الرباعى المذكور كرفيف وعمود وما بعده ألف وهو غير مضاعف أو معتل
 كقندال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضممتين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
 فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة ففى اثنى أحدها فى كلمة فلا تجمع على أفعلة
 وشهد من الصفة شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
 أعقب وعقب بضممتين وعقبان ومن غير الرباعى قدح وأقدحة وباب وأبوبة والقياس قداح وأقداح
 وأبواب ومما ليس مده ثلثا نحو جاز وأجوزة وهى الخشبة الممتدة فى أعلى السقف والقياس جواز
 (قوله نحو قندال) بالقاف والذال المججمة كسحاب يجمع مؤخر الرأس ومعدن العذار من الفرس
 خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو
 من بدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاء من فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة ابنته فلما
 اجتمع مثلاً نقلت كسرة أولهما إلى الباء قبله ثم أدغم ومثله أزمة والزماء فى الأصل الخيط الذى يشد
 فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل
 فى أنف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم أنف البعير وأما
 الخزيمة فهى من شعر وجهه يظهر لك معنى البرة والخشاش والخزيمة اه سجعى (قوله قباء) بفتح
 القاف نوع من الثياب وأصله قبا بالواو وقال فى المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوه إذا ضمته أى عند
 النطق به سمي بذلك لأنه يضم على البدن فكانه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء والنون
 ما حول الدار وأصله فناء بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى يضم فسكون لكن يجب كسره فائه فى جمع
 ما عينه ياء كبيض فى أبيض وبيضاء كاسيأتى فى قوله ويكسر المضوم الخ ويكثر فى الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغناهمو فعلا ن
 فى فعل كقولهم صردان
 (ش) قد سبق أن أفعل
 جمع لكل اسم ثلاثي على
 فعل صحيح العين وذكر
 هنا أن ما لم يطرد فيه من
 الثلاثي أفعل يجمع على
 أفعال وذلك كشوب
 وأثواب وجعل وأجال
 وعضد وأعضاء وجعل
 وأجال وعنب وأعقاب
 وابل وآبال وقفل وأقفال
 وأما جمع ففعل الصحيح
 العين على أفعال فشاذ
 كفرخ وأفراخ وأما فعل
 بضم عينه على أفعال كطب
 وأرطاب والغالب مجيشه
 على فعلا كصرد وصردان
 ونفرو ونفزان (ص)
 فى اسم مذكر رباعى بـ
 ثالث أفعلة عنهم اطر
 والزمه فى فعال أو فعال
 مصاحبي تضعيف أو اعلال
 (ش) أفعلة جمع لكل
 اسم مذكر رباعى ثالثه مده
 نحو قندال وأقذلة ورغيف
 وأرغفة وعمود وأعمدة
 والززم أفعلة فى جمع المضاعف
 أو المعتل اللام من فعال أو
 فعال كبتات وأبنة وزمام
 وأزمة وقباء وأفبية وفناء
 وأفنية (ص)
 ففعل لنحو أجر وجرأ

وفعلة جمعاً بنقل يدري (ش) من (١٥٦) أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكور منه على أفعال والمؤنث

منه على فعلاء نحو أحر
وجراء وجر ومن أمثلة
القلة فعلة ولم يطرد في شيء
من الابنية وإنما هو محفوظ
ومن الذي حفظ منه فتي
وفتية وشيخة وشيخة وعلام
وشامة وصبي وصبية (ص)
وفعل لاسم ر باعى بمد
قبر يدقبل لام اعلا لا فقد
مالم يضاعف في الاعـم
ذوالانف
وفعل جمعاً لفعلة عرف
ونحو كبرى ولفعلة فعل
وقد يجيء جمع على فعل
(ش) من أمثلة جمع السائرة
فعل وهو مطرد في كل اسم
ر باعى زيد قبل آخره مدة
بشرط كونه صحيح الآخر
وغير مضاعف ان كانت
المدة ألفاً ولا فرق في ذلك
بين المذكور والمؤنث نحو
قدال وقذل وجمار وجر
وكراع وكرع وذراع وذرع
وفضيب وقضب وعمود
وعمد وأما المضاعف فان
كانت مدته ألفاً فجمعته على
فعل غير مطرد نحو عنان
وعنان وحجاج وحجج وان
كانت مدته غير ألف فجمعه
على فعل مطرد نحو سرير
وسرر وذلول وذلل ولم
يسمع من المضاعف الذي
مدته ألف سوى عنان
وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولاه ولم يضاعف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتقت عينه كبعض
أولاه كعمى أو ضوعف كغير بالعين المججمة لم يجز الضم (قوله وفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
و بنقل متعلق به وجمعاً فعوله الثاني وإنما صرح به مع ان الكلام في الجوع الوارد لقول ابن السراج بانه اسم
جمع لا جمع لعدم اطراذه والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون
الخ) أى فاعل وفعله حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لمناخ في الخلقة
لاختصاص المعنى بأحدهما كما كرر وأدر للذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي مهملة ففاء التي يجتمع في
فرجها شيء يشبهه الادرة للرجل فيتعين فيهما كروادر ورتق وعفل بضم فسكون أما اذا انفرد
أفعل عن فعلاء لمناخ في الاستعمال لافي الخلقة كرجل الى كسيرة الالية وامرأة عجزاء كسيرة العجز اذ لم
يقولوا عجز ولا ألياء في أشهر اللغات مع صحتها معنى فقتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضاً كعجز وألى
وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم تين مبتدأ خبره
لاسم ومد صفة اسم والباء للمصاحبة وجلة قنر يد صفة مدو اعلا لا مفعول مقدم لفعل فاعله ضمير اللام
والجالة صفة لها (قوله في الاعم) أى في الاستعمال الاعم أى الغالب المطرد وذوالانف نائب فاعل
يضاعف وهو استثناء من قوله بمدو الجار متعلق بمحذوف متصيد من المقام أى يشترط في ذى الانف عدم
المضاعفة في الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فاعل في الاعم بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه
بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعاً) أى بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو بالجر عطفاً على فعلة
(قوله وفعلة) أى بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أى بضم ففتح (قوله وهو مطرد
في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الافعال بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر
وغفور وغفر وشذوذ في نذير وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة في مفهوم
الاسم تفصيل وخرج بالرباعى غيره كندار وقنطارو بالمد الخالى منه وشذرة وغرو بكونه قبل اللام نحو دائق
و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء سحت كقدال
وقدل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما مر
في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ما مر
ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
ينقاس فيه كل من أفعال وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستندق الساق من الغنم والبقر يذكروا مؤنث
ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفاً واو فطاء مثالة ثم فاء كافي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
فطلب ذراعاً يضرب لمن أعطى شيئاً لم يكن يرجوه فطمع فأكثر منه والكراع أيضاً اسم لجماعة الخيول
وتمثله بذلك تبعا لشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو
ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
وعقاب وعقب وينقاس في كراع كراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان)
بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وبفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة
وكسرها ويجتمعان العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أى بضم فسكون خرج
الصفة لندور بحيثها على فعلة كضخمة وشذرجل مهمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أى بشرط
كون الاسم ناماً لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة وبالتام نحو رقة للعضة فان أصلها

ورق أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعلى أتى الافعال فالاول كقربة وقرب وقرقة وغرف
والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى ومن أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسروحة وحجج ومصرية

وصري وفديجي مجمع فعلة على فعل نحو حلية وحلي وحلية وحلي (ص) في نحو رام ذو اطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام لئلا يقرأ وراما وقاض وقضاة ومنها فعلة وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لئلا يقرأ عاقل نحو كامل وكمله وساحر وسحرة (١٥٧) واستغنى المصنف عن ذكر القيود

المذكورة بالتفصيل بما

اشتمل عليها وهو رام

وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن

وهالك وميت به قن

(ش) من أمثلة جمع فعلى وهو

جمع وصف على فعيل بمعنى

مفعول دال على هلاك أو

تراجع كقتيل وقتلى وخرج

ورجى وأسير وأمرى

ويحمل عليه ما أشبهه في

المعنى من فعيل بمعنى فاعل

كريض ومرضى ومن

فعل كزمن وزنى ومن

فاعل كهالك وهلكى ومن

فيعمل كبيت وموتى

(ص)

لفعل اسماء صح لا مافعله

والوضع في فعل وفعل قلله

(ش) من أمثلة جمع

الكثرة فعلة وهو جمع لفعل

اسما صحيح اللام نحو قرط

وقرطه ودرج ودرجه

وكوز وكوزة ويحفظ في

اسم على فعل نحو قرد

وقردة أو على فعل نحو

غرد وغردة (ص)

وفعل لفاعل وفاعله

وصفين نحو عاذل وعاذله

ومثله الفعال فيما ذكرنا * وذان في المثل لا ماندرا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة

نحو ضارب وضرب وصائم وصوم ومنها فعال وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل لئلا يقرأ ضارب وضرب وصائم وصوم

وقائم وقوام ونذر فعل وفعال في المعتل اللام لئلا يقرأ نحر ونحر

ورق بكسر الواو وحذف فاؤه وعوض عنها التاء فلا يجتمعان على فعل وشذ من الأدل رجل صمة أى شجاع وصمم وأمرى أى ذر به أى جديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه أعمال هذين الشرطين لأن فعلة لم تجب صفة الاندرا في اللفظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم وأما رقة فليس الآن على فعلة (قوله في نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لانه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد أى فعلة ذو اطراد يطرد في نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سبيرو بروخيث وما عني فجمعها على سادة وبررة وخبثة ونفقة شاذ أشموني (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطفًا على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الميم أى تحقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوي فيه الواحد وغيره قاله المكودي وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا السكت يلزم عليه عيب السناد في الفافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالذكور وأخبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أوتشت ليدخل أسير وأمرى (قوله ما أشبهه) أى في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة في الشارح وأقول كاجنى وحقي وفعلان كسكران وسكرى وبها قرأ جزء وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم رجل كيس أى عاقل ورجال كيسي وسانن ذرب أى حاد رأسه ذربى قيل والتوجع اى نفس الموصوف أو غيره ليدخل أحق وسكران لانهم ما يرجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعلى لا ينقاس فيه وان سماع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحق أن يوجع نفسه وأدخلهما الموضح بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مما دل على نقص ما (قوله كيت) أصله ميوت فعلى به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة ككولو ومرو ويصح لا ما نحو وعضو ولا يجتمعان على فعلة (قوله الوضع) مبتدأ خبره قلله أى ان وضع العرب قلل وزن فعلة في جمع فعلى بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشموني المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر في فعل بالضم أى بكونهما اسمين صحاحا لا مافعله كطبي ونحي لا يجتمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضا تمييز القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يتعلق في شحمة الاذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق فلم قال في الصحاح القرد واحد القرد وقد يجمع على قردة كقيل وقيلة (قوله غرد) بفتح المجهمة وسكون الراء فدا لانه مهملة نوع من الحكمة وحكى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكرنا) بشد الكاف أى في خصوص المذكور (قوله وذان) بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعال وألف بدران للتثنية (قوله في وصف) خرج الاسم كاجب العين وجائز البيت وهى الخشبة المعترضة في وسطه فلا يجتمعان على ما ذكرنا حاجب بمعنى مانع وجائز بمعنى مارة فيجتمعان لانهما وصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام فأدقيد التذكير الذى في المتن بسكونه

وغزى وساروسرى وعفى وقالوا غزاة فى جمع غاز وسراة فى جمع سار وندرا أيضا فاعلة كقول الشاعر
 أبصارهن الى الشبان مائلة * وقساأراهن عنى غير صداد يعنى جمع صادة (ص) فعل وفاعلة فعال لهما * وقول فيها عينه الياس منها
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو يند فى فعل وفاعلة اسميان نحو كعب وكعب وتوب وتوب وئيب وقصعة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب
 وصعبة وصعاب وقول فيها عينه ياء نحو ضعيف وضعاف (ص) وفعل أيضا فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال
 أو يلك مضعفا ومثل فعل (١٥٨) ذوالا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطردا أيضا فعال فى فعل

عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل المذكر نحو صائم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المعجمة
 وشذ الزاى منونة أصله غزى كمثل قلبت الياء ألفا وحذفت للتثنية وسراء بشد الزاى بمدودا أصله
 سراى قلبت الياء همزة لتطرفها الأثر ألفا زائدة ويجوز فى كل منهما المد والقصير (قوله فعل وفاعلة) بفتح
 فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجلة ما ذكره أربعة عشر روزا يطرده فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة
 ويلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضيفة وضياع وقول أيضا فيها فاء ياء كفى التسهيل كيعارف
 جمع يعروية بالمهملة وهى الشاة تربط للأسدى فى بيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى
 بفتح تحتين له فعال أى المذكور (قوله ذوالا) أى من فعل المذكور بغيره وهو كونه بفتح تحتين غير
 معتل ولا مضاعف لامتلاقا ولم يصح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة
 فيهما (قوله مالم معتل لهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كمثل (قوله واطردا أيضا)
 فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلوك كون ثانيهما غير واوى العين كحوت ولا يأتى
 اللام كسدى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكىال شامى فشكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعليل)
 متعاقى بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فاعيل والمراد بورد باطراد أخذ من التشبيه بعده وخرج
 بالوصف الامم كفضيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا
 معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أى وليس
 مطردا فيها كما صرح به فى شرح السكاكية أما فى الثمانية المتقدمة فطردا كن يجوز فيها غيره ككرماء فى
 كريم ومرضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك
 لقلته فى المحكم ان فاعلا لم يأت صفة واوى العين صحيح الفاعل واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وسهم
 صوب أى صائب تصريح (قوله على فعلا) أى بفتح فسكون وأثيبه أى فعلى وفعلا بفتح وفعلا بفتح وقوله أو على
 فعلا أى بضم فسكون وكذا فعلا لانه انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المعجمة أى ضامر البطن (قوله
 وفعال) بضم الفاء متعلق بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالبا حال من نائب فاعله والباء
 داخلة على المقصور عليه والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع
 التسكين فى الغالب وقد يتجاوز كندم ونمار ونمر بضم تين (قوله كذاك يطرده) أى فعول (قوله وفعل)
 بفتح تحتين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر محذوف أى له فعول والجملة خبر فعل
 (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعلا بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلا
 ومقتضاه عدم اطراده فى ذلك لكن صرح فى شرح السكاكية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ
 القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله ودعل) بفتح الواو وكسر المهمل الشاة الجبلية والانتى وعلة

وفاعلة مالم يكن لهما
 معتلا ومضاعفا نحو جبل
 وجبال وجل وجبال ورقبة
 ورقاب ونمرة ونمار واطرد
 أيضا فعال فى فعل وفعل
 نحو ذب وذباب ورج
 ورمح واحترز من المعتل
 اللام كفتى ومن المضاعف
 كمثل (ص)

وفى فاعل وصف فاعل ورد
 * كذاك فى أنشاء أيضا اطرده
 (ش) اطردا أيضا فعال فى
 كل صفة على فاعل بمعنى
 فاعل مقترنة بالتاء أو مجردة
 عنها ككريم وكرام
 ومريض ومراض ومريضة
 ومراض (ص)

وشاع فى وصف على فعلا *
 أو أثيبه أو على فعلا
 ومثله فعلا والزعم فى *
 نحو طويل وطويلة تى
 (ش) أى واطردا أيضا
 محى فعال جمعا لوصف
 على فعلا أو على فعلا
 أو على فعلى نحو عطشان
 وعطاش وعطشى وعطاشة
 وندمان وندام وكذلك

(قوله)

اطرد فعال فى وصف على فعلا أو على فعلا نحو خصان وخصان وخصاة

ونخلص والتزم فعال فى كل وصف على فاعل أو فعلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعال فعل نحو كبد * يخص غالبا كذاك يطرده فى فعل اسماء مطلقا فاعل * له وللفعال فعلا حصل

وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهما وقول فى غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد
 وكبود ودوعل ودوعل وهو ملتزم فيه

غالباً واطرد فاعول أيضاً في اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرس وضروس أو على فعل بضم الفاء نحو جنود وجنود وبرود وبرود ويحفظ فاعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه خبر

مطر من قوله وفعل له ولم يقيد باطراد وأشار بقوله وللفعال فعلا حصل الى ان من أمثلة الكثرة فعلا ان وهو مطرد في اسم على فعال نحو غلام وغلمان وغراب وغربان وقد سبق انه مطرد في فعل كصر د وصر دان واطرد فعلا ان أيضاً في جميع ما عينه واد من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وحوت وحيتان وقاع وقيعان وناج وتيجان وقيل فعلا ان في غير ما ذكر نحو أخ واخوان وغزال وغزلان (ص)

وفعلا اسما وفعلا فعلا غير مع العين فعلا شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلا وهو مقبس في اسم صحيح العين على فعل نحو ظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيفان ورغفان أو على فعل نحو ذكر وذكران وحمل وحلان (ص)

ولكريم ونجیل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلنا وناب عنه أفعلاء في المثل * لا ما ومضعف وغير ذلك قبل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة

(قوله غالباً) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه وادواشذ فوج وفوج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير وادى العين كحوت ولا يأتى اللام كدى ولا مضاعفا تخف وخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجلف وحار فلا تجمع على فاعول (قوله قيل ويفهم الخ) قاله ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد لازم مثله في قوله * لفعل اسما صح عينا فاعل * لاطلاقه أيضاً قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فسبق هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لا نهلم ينسرك الا المطرد غالباً فان ذكر غيره بينه بنحو قل أو نذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية (قوله من فعل) أي بضم فسكون والثاني بفتححتين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا ناج ودار وجار فاصلها قوع وتوج ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصر د بدليل قوله وللفعال فعلا وغالباً أغناهم فعلا الخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلا تسعة ألفاظ جعلها المصنف بقوله

للحسل والخرص في التكسير فعلا * وهكذا قل خشفان وخيطان رثد وشقذ وشيخ هكذا جعلت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالْحَسْلُ بكسر الحاء المهملة والذال الضب ويجمع أيضاً على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كافي الصحاح والخشف الغزال والخييط بالخاء المعجمة والتخيتية قطع النعام والربد المثل وأضاف رخ الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقذ ولدا الحر باعو الشيخ نبت والصنو والقنو مثلاً نصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم اطراده في فعل بفتححتين صحيح العين وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتي وفتيان وخر بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحباري وخر بان لكن في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباراً ولا يجمع على اخوان الا أخ الصداقة اما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون أخوة لان معناه كاخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال أخوة واخوان في كل منهما (قوله وفعل اسما) بفتح فسكون وفعل الثاني بفتححتين وفعلا بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول نفرج نحو ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه أيضاً في فعل بكسر فسكون كذنب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم صحيح العين الخ) صريحه ان قول المتن غير مع العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو قوي وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشموى بالآخر فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل (قوله ومضعف) عطف على المفعول أي وفي مضعف (قوله في فعيل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحاً وتلويحاً كون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سيأتي وكونه صفة لذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دال على سجيية مدح أو ذم خرج بالوصف الاسم كقضب وقضب وبالمذكر المؤنث كشر يفة واما خليفة وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل نحو مكان فسيح ومعنى فاعل نحو قتل وجريح وشذ أسير وأمرأ ونحوه وسيأتي المعتل والمضاعف

فعلاء وهو مقبس في فعيل بمعنى فاعل صفة لذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكريماء ونجیل ونجلاء وأشار بقوله * كذا لما ضاهاهما الى أن ما ضاهيهما

في كونه الاعلى معنى هو كالفريضة يجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصالحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديداً وشديداً وروى وأولياء (١٦٠) وقل مجي أفعلاء جمعاً لغير ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهوز

والقياس نصباء وهوناء
(ص)

فواعل لفوعل وعاقل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشد في الفارس مع ما مثله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فواعل وهو لا سم على
فوعل نحو جوهر وجواهر

أو على فاعل نحو طابع
وطوابع أو على فاعلاء نحو

قاصعاء وقواصع أو على
فاعل نحو كاهل وكواهل

وفواعل أيضاً جمع لوصف
على فاعل ان كان لمؤنث

عاقل نحو حائض وحوائض
أولئك كمالا يعقل نحو

صاهل وصواهل فان كان
الوصف الذي على فاعل

لمذكر عاقل لم يجمع على
فواعل وشهد فارس

وفوارس وسابق وسواقي
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة

نحو صاحبة وصواحب
وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجتمع فعالة
وشبهه ذاتاء أو مناله

(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعائل وهو اسكل

اسمر باعى عدة قبل آخوه
مؤنث بالتاء نحو سحابة

وسحاب ورسالة ورسائل
وكناسة وكناس وصحيفة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر اعم من كونها
في اللفظ أيضاً تخيبت ولثيم أو لا سواء كان على فاعل كامثله أو فعلاً بالضم كشجاع وشجاع وسواء دلالة على
المدح كاذكر أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أى خفيف وخففاء كفى التسهيل وان اقتصر في شرح
الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التثنية فخرج المشابهة في اللفظ فقط كتثنية (قوله في
المضاعف الخ) أى من فعيل المتقدم ذكره كفى الاشمونى والتصريح (قوله لغير ما ذكر) أى لغير
المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى متهوم وصديق أو أصدقاء لانه
ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصباء اسم فلا
يجمع على فعلاء كما سقر بابل قياسه نصب بضمين أو أنصبه كما مر سابقاً وأما هين فقد استكمل الشروط
الثمانية المارة الا ان أصله هينون فعلاً به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فعال كما
مر فتأمل (قوله لفوعل وعاقل) أى بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل
بالكسر غير صفة عالما كان كجواهر أو جواهر أو كسكاهل وهو أعلى الظاهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء)
هو حجر الربوع الذي يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله وشد فارس وفوارس) مثله هالك وهو الك
وشاهد وشواهد لكن تأويلنا بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قياسى لانه جمع فاعلة لفاعل (قوله لفاعلة) أى صفة كانت أو عالماً كامثله أو اسماً غير علم كمناسية
ونواصي (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجتمع فعالة مثلث الفاء (قوله أو مناله) اهلاء اما ضمير التاء
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على نحو وصف
لتاء أى ذاتاء ثابتة أو مناله (قوله لسكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان شملها المتان
لان فعالة مثلث الفاء بناء كسحابة ورسالة وكناسة بدونها كشمال بالفتح للريح وبالكسر لليد وعقاب
بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فوعل وفعيل بناء كحلوبه وحلائب وظريرة وظرائف وبدونها كحجوز
وعجواز وسعيد علم امرأة وسعائد بشرط الخمسة المجردة من التاء كونها وثنية المعنى وشذائيل ودلائل
وجزور للبعير المذكر الذبوح وجزائر ووصيد للباب ورسائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة ممنونة لان
أصله سمائى أو عمل كجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضى انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
ذوات التاء سوى فسيلة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظريفة وظرائف كفى التسهيل ولم يقتض
الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب (قوله وبالفعالى)
بفتح الفاء وكسر اللام والفعالى بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافاً أما المجرد فكجوار
(قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضاً صحارى وعذارى بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ثم بدغم لكنهم خففوه بخذف إحدى الياءين
فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أو صفة كعذارى) هو صفة للبكر سميت بذلك
لتعذر زوال بكارتها وصرح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح
السكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتان

(قوله)

وصحائف وحلوبة وحلائب أو مجرد اسمها نحو شمال وشمال وعقائب وعجوز وعجائر (ص)

وبالفعالى والفعالى جمعاً صحراء والعذارى والقياس اتبعاً (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالى وفعالى ويشتر كان

فما كان على فعلاء اسماً كصحراء وصحار وصحارى أو صفة كعذارى وعذار وعذارى (ص)

واجعل فعالي لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب (ش) من (١٦١) أمثلة جمع السكونة فعالي وهو جمع لكل

اسم ثلاثى آخره ياء مشددة
غير متجددة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى
وبرادى ولا يقال بصرى
وبصارى (ص)

وبفعال وشبهه انطفا
فى جمع ما فوق الثلاثة راقى
من غير ما مضى ومن
خماسى

جود الآخرانف بالقياس
والرابع الشبيه بالزيد فـ
يخفف دون مابه تم العدد
وزائد العادى الرباعى
احذفها

لميك ليننا اثره اللندختا
(ش) من أمثلة جمع السكونة
فعال وشبهه وهو كل جمع
ثلاث ألف بعدها حرفان
فيجمع فعال كل اسم
رباعى غير من زيد فيه نحو

حبيب وجعفر وزبرج
وزبارج وبرن وبران
ويجمع بشبه كل رباعى
من زيد فيه كجواهر وجواهر
وصيرف وصيارف
ومسجد ومساجد واحترز

بقوله من غير ما مضى من
الرباعى الذى سبق ذكر
جمعه كاحر وحجراء
ونحوهما مسبق ذكره
وأشار بقوله ومن خماسى
* جود الآخرانف بالقياس *

الى أن الخماسى المجرى عن
الزيادة يجمع على فعال
قياسا ويخفف خامسه
نحو سفارج فى سفر رجل وفرارد

(قوله واجعل فعالي) يفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله لغير ذى نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب
أصلا ككرسى أو فيه نسب غير محدد بان صار منسيا فالتحق بما لا نسب فيه كمهرى فان أصله البعير المنسوب
الى مهرة قبيصة باليمن ثم كثر فصار اسما للنجيب من الابل فيجمع على مهارى وبهذا التقرير يفسد دفع
الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسيا فيه نسب غير محدد مع أنه لا نسب فيه أصلا وذلك لان توجه النفي الى
مقتضى بعيد يصدق به فيهما معار بنى القيد وحده والكرسى مثال الاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل
جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذى النسب يصدق به ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير
فيقيده بذلك وعلامة ياء النسب المحددان يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه
وأما غير ما مضى فيدخل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها
للاثلاثى المجرى واما يدهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة لثلاثى شبيهة بالثلاثى شبيهة
فعال وبقى منها فعالي يضم الفاء وفتح اللام وقد أدخل به المصنف وهو يرجع فى نحو سكران وسكرى على
فعالي بفتح الفاء ويستغنى به عنه فى نحو أسير وقدم الم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لا غير
وفى غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فللرباعى الاصول فافوقه فالجثة ثمانية وعشرون هى أبنية
التكسير المشهورة وبقى أبنية أخرى مختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ما مضى خاص بشبه فعال أى فى
المرئى على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يحد ذكر الا للاثلاثى المرئى ككتاب أحمر وحجاء وكبرى
وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يحد فمفردته وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا
كدا قبل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ما مضى يصدق بالثلاثى المزداد المغاير للاوزان المتقدمة منه
وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ما مضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لتكن على التوزيع فتدبر
(قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جود صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل
خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرى قد يخفف الخ (قوله وزائد
العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جاوزته والرباعى مفعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله

* دع القتال وأعط القوس باربها * أو على لغة من بقدر النصب على الياء أو مضاف اليها أى احذف زائد
الاسم المجاوز للرباعى (قوله مالم يكن) أى الزائد لينابفتح اللام كجواهر والرواية مخفف لين بالتشديد فان
كسرت قدر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة ليننا
أى احذف زائد مجاوز الرباعى مالم يكن حرفا ليننا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن ليننا قبل الآخر
(قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريف كساجد وصيارف
وسلام فان رزنها التصريف مفاعل وفاعل ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله
جمعهم) هو فى الأصل النهر الهـ غير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما واحدة ساكنة وبالجم
هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه جرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرن) يضم الموحدة والمثلثة
لالمثناة كما قبل وسكون الراء آخره نون يطلق على السكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مقلب الاسد
والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى من يده فيه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة
أنواع الرباعى المجرى كجعفر والمزيد كيدسرج ومتدسرج والخماسى المجرى كسفرجل والمزيد كندريس
وشبه فعال ينقاس فى مزيد الثلاثى غير ما مضى سواء كان بحرف كسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كسخرج
وسواء كانت زيادته للاحق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح
لانه يهـم ان المراد رباعى الاصول المزداد يده فيه وليس كذلك الا أن يقال مثاله يدل على ان المراد ما صار

رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمع فرزدقة وهي القطعة من الجبين وقولهم جمع فرزدقة تسامح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمى الشاعر المشهور (قوله في خدران) بخاء مبهمة فالدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق الواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الخناسي المجرد والواو في هذا زائدة لاحاقه بسفر رجل في جمع على خرائق بخنقها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان وتسهيل والمراد أنه منه صورة لا أنه من يد حقيقة واللام يكن الاسم خناسيا مجردا وسيأتي أن لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة بحكم بزايده فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكنها فنون خدرانق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أي فانها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفر رجل) هو ثمر معروف مقوم مدر مشه مسكن للعطش واذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رباعي الاصول زيد فيه حرف كدسج أو حرفان كدسج فمقال دسج أ وثلاثة كاسر نجاء فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وحذف غيرها ويشمل أيضا الخناسي المز يد فيه حرف كدسج طبوس للدهية وخدر ريس للخمير لان العادي الرباعي يشمل ما جاوزه زائد فقط أو بزائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد ما ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خناسي الخ فتقول قراطب وخندر لكن الشارح اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخناسي من يدا فيه حرف المراد به ما صار خناسيا بالزيادة لأنه خناسي الاصول فتأمل (قوله سبطري) بكسر السين مشبهة بتبختر (قوله فديوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشبيهة كافي القاموس والعدد الكثير كافي زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أهم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا أولا وهو المسمى باللين كغرنيق وفردوس فيقال فيها غرنيق وفردايس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كذا هـ في كنهور كسفر رجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصل في كنهتار ومنقاد فانه لا يقاب بل يحذف ويقال مختر ومنقاد كذا في الاشعوني وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان يقال مخاير ومقايد يحذف النون والتاء لزيدتهم مادون الالف بل ترد لاصلا هو الياء وقد اعترض عليه ابن سم بان الصواب حذفها لانهم الياس من افراد الرباعي المز يد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المز يد الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارسي عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين في ملعون ويسقثنى مفعول المؤنث كمرضع ومرضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله فنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في الفنديل المعروف لحرف كائن عليه (قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وبقاع الخ يشتمل الرباعي فأكثر من يدا وضيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج الخناسي المجرد الى الحذف بيده بقوله ومن خناسي الى آخر البيتين ثم ذكر حكم رباعي الاصول وخناسيها المز يد فيها بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المز يد بقوله والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فأفاد أنه يحذف كل مأخذ بصيغة الجمع من الثلاثي المز يد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ أفاده سم

(قوله)

خدرنق وأشار بقوله والرباعي الشبيهة بالمزيد البيت الى انه يجوز حذف رباعي الخناسي المجرد عن الزيادة وابقاء خامسه اذا كان رابعة مشبهة للحرف الزائد بأن كان من حروف الزيادة كنهون خدرنق أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال فرزدق فيجوز أن يقال خدرارق وفرازق والكثير الاول وهو حذف الخامس وابقاء الرابع نحو خدران وفرازد فان كان الرابع غير مشبه للزائد لم يكن حذفه بل يتعين حذف الخامس فتقول في سفر رجل سفارح ولا يجوز سفارل وأشار بقوله وزائد العادي الرباعي البيت الى انه اذا كان الخناسي من يدا فيه حرف حذف ذلك الحرف ان لم يكن حرف مد قبل الآخر فتقول في سبطري سبطاير وفي فديوكس فداكس وفي مدسج دسج فان كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف بل يجمع الاسم على فعاليل نحو قسراطس وقسراطيس وقمديل وقمداديل وعصفور وعصافير (ص)

والسين والثامن كستدع

أزل

اذ بينا الجمع بقاها مغل

والميم أولى من سواه بالبقا * والهمز والياء مثل ان سبقا (ش) اذا شتم الاسم على زيادة لو اقيمت لاختل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال، حذفت الزيادة فان أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وبقاء البعض فله حالتان أحدهما أن يكون للبعض مزية على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاولى مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدرية وبجدة للدلالة على معنى وتقول في التندد ويلندد ألا دو يلا دفتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يلندد لتصدرهما (١٦٣) ولانها في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم

خلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا والاندد واليلندد الخصم يقال رجل التندد ويلندد أي خصم مثل الالد (ص) والياء لا الواو احذف ان جمعت ما

كحزبون فهو حكم حتما (ش) أي اذا شتم الاسم على زيادتين وكان حذف احدهما يتأتى معه صيغة الجمع وحذف الاخرى لا يتأتى معه ذلك حذف ما يتأتى معه صيغة الجمع وأبقى الآخر فتقول في حزبون خزابين فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأثرت الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يفتح ما قبلها من حذفت ياء لان بقاء الياء مفتوت لصيغة مفتوت الجوع والخيزبون العجوز (ص) وخيزوا في زائدي سرندي

(قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتي وعله حذف منها قيد السبق لعله مما بعد أولان زيادتها في غير المصدر متعنة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي (قوله مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يغني حذفه عن غيره كما يأتي في حيزبون وكان لا يخرج الاسم ببقائه الى عدم النظير كاستخراج جمعه بخارج ببقاء التاء لاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف نفاعيل كتمثيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما ناطا ليق وحفاظ ببقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع أو لا يكسر ان أصلا لصيرورة وزنهما نفاعيل بالنون وفتاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب بالانها أول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطاقي بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو محفظ وسطاقي محافظ ومصاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع ومصاف حكمه كجوار في لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كاسيأتي في التصغير فيجوز مصافى مداعى وأصله مصافى ومداعى بشد الياء لا دغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف احدهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجزبه كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس وقد مر نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفتوعول (قوله ألا دو يلا د) بشد الدال المهملة وأصله لا دو فادغامه (قوله مفتوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف التثنية ثلاثة أحرف الا أو وسطاها ساكن معتل كصايح (قوله وبقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علا دبال كسر مع النون والله أعلم

(التصغير)

ذكر معقب التكسير لا شرا كهما في مسائل كثيرة ولان كلاهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسير أكثر وقوعا لانه تكسير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجويل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيح وتقليل ما يتوهم كثرتهم كدريهمات وتقریب ما يتوهم بعزيمته كقبيل العصر أو محله كفوق هذا أو بفتحه كصغير منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمة تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للهو يل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون الى التحقير بتأويله بانه اشارة الى أن حشف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات فديكون بصغار الدواهي

* وكل ماضاهاء كالعلمدي (ش) يعني انه اذا لم يكن لأحدى الزائدين مزية على الآخر كنت باختيار فتقول في سرندي سراند بحذف الالف وبقاء النون وسراد بحذف النون وبقاء الالف وكذلك علمدي فتقول علا ندو علا دوا مثلها حينئذ فتقول حباط وحباط لانها ما زائدتان زيدتا مع الالف بحذف النون ولا مزية لاحدهما على الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا مع الالف والسرندي الشديد والانتى سرنداة والعلمدي بالغليظ من كل شيء ر بما قيل جل علمدي بالضم والحينئذ القصور الباطن يقال رجل حبنطى بالنون وامرأة حبنطاة (ص) (التصغير) فعلا اجعل الثلاثي اذا * صغرت نحو قدي في قدي فعيل مع فعيل لما

فاق كجعل درهم دريها

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثياً فتقول في فلس فلس وفي قندي قندي فان كان رباعياً كترفعل به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم درهم وفي عصفور عصفور فأمثلة التصغير ثلاثة ففعل وففعيل وففعيل (ص) (١٦٤) وما به المنتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير وصل (ش) أي اذا كان

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ نصغير فعل التحجب ولا غير المتمكن أي المهرب وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيدويه كاسميائي مع أنه مبنى فالأولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكرناه لعروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه و يشترط أيضاً قبول الاسم للتصغير وخواه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيطر ولا الاسماء المعظمة شرعاً اذ بها مسمياتهم الاصلية ولا يرد مذهب من لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقرر ان نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زرج فيقدر زوال الحركة الاصلية واثبات غيرها كما جزم به ابن اياز (قوله وفي قندي قندي) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فلس ودرهم ودينير قيل له لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبنى الدنيا الحقة عليها وانما تركه الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل برب الياء الى أصلها وهو النون اذ له دينار ودينار بشد النون بدليل جمعه على دناير كما يأتي (قوله فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تفرعاً بتقليل الاوزان وليس جارياً على مصطلح الصرفيين لأن وزن أحيمر ومكبرم وسفيرج في التصغير ففعيل وفي التصغير فففعيل (قوله وفي قندي قندي) أي الاماسيائي في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله وان شئت قلت عليل) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعمل كقباض ولم تصحح الالف وفتح ما قبلها لانها لا لحاق بسفرجل وألف الالحاق لا تبقى في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصلياً كسفرجل أو زائداً كحنبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطليق ومطليق ومحل تعويض الياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كقاي لغيزي واحمر نجام فان جمعه حراجم ولغا غير وتصغيره حرجيم ولغيزي بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض عنهما الاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيزي والمنقلبة عن ألف احمر نجام (قوله المغير بان الخ) والقياس مغير بوجه عشيبة بحذف احدى الياءين اللتين في المكبر لثوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو علي (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلوس وأراهط ككاتب أراهط ككلاب وأراهط بالضم كظهران كعالم مما مر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلوا يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله ففعيل مع ففعيل الخ (قوله أومدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بفعله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدة المدة التي قبل الهمزة في الممدودة (قوله ممدودة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة (قوله وما به التحقق) أي بما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلاية ولم يجمعه وه على فعالين فخرج بالاول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السينين كما قاله الدمامي والقياس حسيين بفك الادغام كقاي لغيزي سم وبالشاني

الاسم عما يصغر على ففعيل أو على ففعيل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكسيه على فعال أو فعالين من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفيرج وفي مستدع مدع كما تقول مداع فتعذف في التصغير ما حذف في الجمع وتقول في عليل عليل وان شئت قلت عليل كما تقول في الجمع عليل وعلا

(ص) وجاز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيها انحذف

(ش) أي يجوز أن يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيرج وسفيرج وفي حنبطي حنبطي وحبانيط (ص) وحاند من القياس كل ما خالف في البابين كما ربما (ش) أي قد يحذف كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحفظ ولا يقاس عليه كقوله في تصغير مغرب المغير بان وفي عشيبة

عشيبة وقوله في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

نحو كذلك ممدودة أفعال سبق * ومدسكران وما به التحقق (ش) أي يجب فتح ما ولى ياء التصغير

ان وليته تاء التأنيث أو
أنه المقصورة أو الممدودة
أو ألف افعال جمع أو ألف
فعلان الذي مؤنثه فعلى
فتقول في نمرة نيرة وفي
حبلى حبلى وفي جراء
جيرا وفي أجال أجال
وفي سكران سكران فان
كان فعلان من غير باب
سكران لم يفتح ما قبل ألفه
بل يكسر فتقلب الالف باء
فتقول في سرحان سرحان
كأقول في الجمع سراحين
ويكسر ما بعد ياء التصغير
في غير ما ذكر ان لم يكن
حرف اعراب فتقول في
درهم درهم وفي عصفور
عصيفر فان كان حرف
اعراب حرك بحركة
الاعراب نحو هذا فليس
بفليس (ص)
وألف التأنيث حيث مدا
وتأوه منفصلين مدا
كذا المزيه آخر النسب
* وعجز المضاف والمركب
وهكذا ز يادنا فعلا نا
من بعد أربع كزغرا نا
وفتر انفصال مادل على
تشية أوجع تصحيح جلا
(ش) لا يفتد في التصغير
بألف التأنيث الممدودة
ولا بقاء التأنيث ولا بزيادة
ياء النسب ولا بجز المضاف
ولا بجز المركب ولا
بالالف والنون الزيدتين

فتقول في سرحان وسيفانة فيقال فيه سيفين وبالثالث ما جمعه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على
سرحان وسيفانين لقولهم سراحين وسلطين فلا يغرب في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء الكسر
سأفنه سوي زعفران كاسياني (قوله ان وليته تاء التأنيث) أي مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كاسياني في حنظلة ونجدياء
وزعفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد
الياء على كسره في معبد يكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الالحاق مقصورة كزهي أو ممدودة
كعلاء فيقلب ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهزمة من الممدودة فيقال عزيه
وعليوب بالكسر مع التنوين والاصل عز يهي وعليوب والعزهي بكسر الميم الحلة الرجل الذي لا يلهو (قوله
أو ألف افعال) أي بفتح الهزمة وقوله جمع اليمين الواقع لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين رأما
قوله برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً وثوب أخلاق واسمال أي بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفردا
اذا سمي به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقا بينه وبين افعال
بالكسر لانه لا يكون الا مفردا لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف
التأنيث الخ) هذه ثمانية انواع مستثناة من قوله وما به لمنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعدها لتصل
بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان
عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضا بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافا للجزء فلا يلقى عده من المستثنيات
أفاده في التوضيح وأجاب سم بانه ليس المراد الاستثناء بل ببيان انه اكتفى في هذه الاشياء بحصول
صورة التصغير تقدير اربع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في
الجمع أولا ومعلوم ان السبعة التي هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم
على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظرا لان عجز المركب المزجي وزيادة المثنى
والمجموع لا تحذف في الجمع أيضا كالتصغير وان تخالف في أن التصغير يرد على ما قبل الجز كما مثله
الشارح والجمع لا يغيرها أصلا بل يضاف اليها دور فيقال جاءني ذور بعيلبك وذور يدين ومسامين
فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون
بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل ونجادب وعباقر وزعافر في حنظلة ونجدياء
وعبقري وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال
النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كاسياني لاخلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم اخلالها
حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتأوليا التصغير الخ لان ذكر الالف
والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهما من حيث عدما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير
خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعله احتز به عن الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياعى النسب
في نحو يمان وشام محاصر كصحار في تصغيره على يمين وشؤم بحذف الالف (قوله والمركب) أي
المزجي ولوعديا وأختوما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيبويه وخيسة عشر سواء سمي به أو أريد
العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادي فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف
على دل وجع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة للجمع المعطوف على تشية أي جمع ظاهر واختز
به عن نحو سمين فان زيادته لاتعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها
بالياء والواو انما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يرددها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه
ومن أغرب سنين كمين صغره على سنين كدرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين

بعد أربع أحرف فصاعدا ولا بعلامة التشنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها مفصلة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال في بحر باء بحيرة باء وفي حنظلة حنظلة وفي عبقرى عبقرى وفي عبيد الله عبيد الله وفي بعلبك بعلبك وفي زعفران زعفران وفي مسلمين مسلمين (١٣٦) وفي مسالمين مسالمين وفي مسلمات مسلمات (ص)

وَأَلْفُ التَّائِثِ ذُو الْقَصْرِ

مَنْ

زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَنْ يَثْبُتَا.

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حَبَارَى خَيْرُ

بَيْنَ الْحَبِيرِيِّ فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

(ش) أَيْ إِذَا كَانَتْ أَلْفُ

التَّائِثِ الْمُقْصُورَةِ خَامِسَةً

فَصَاعِدًا وَجِبَ حَذْفُهَا فِي

التَّصْغِيرِ لِأَنَّ بَقَاءَهَا يُخْرِجُ

الْبِنَاءَ عَنْ مِثَالِ فَعِيلٍ

أَوْ فَعِيلٍ فَتَقُولُ فِي

قِرْقَرَى قِرْقَرَى وَفِي الْغِزَى

لِغِيزٍ فَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً

وَقَبْلَهَا مَدَّةٌ زَائِدَةٌ جَازَ

حَذْفُ الْمَدَّةِ الْمَزِيدَةِ وَابْقَاءُ

أَلْفِ التَّائِثِ فَتَقُولُ فِي

حَبَارَى حَبِيرَى وَجَازَ أَيْضًا

حَذْفُ أَلْفِ التَّائِثِ وَابْقَاءُ

الْمَدَّةِ فَتَقُولُ حَبِيرَ (ص)

وَارْدَدَ لِأَصْلِ ثَانِيَا لَيْنَا

قَابَ

فَقِيْمَةٌ صِيْرُ قَوِيْمَةٍ تَصَبُّ

وَشَذَفٌ فِي عَيْدِ عَيْدِ وَحْتُمْ *

لِلْجَمْعِ مِنْ ذِمَا التَّصْغِيرِ عِلْمٌ

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ

يَجْعَلُ

وَأَوَا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ

يَجْعَلُ

(ش) أَيْ إِذَا كَانَ ثَانِيَا

الْأَسْمِ الْمَصْغَرِ مِنْ حُرُوفِ

الْأَلْفِ وَجِبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ

كفليس (قوله بعبارة) لم يقيد بذلك في الالف الممدودة والتامع انه قيد فيها كما في التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي بحرفين أصليين نخرج به نحو سكران وحجاء وتيرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فذلك يستحق لها ما بعدها محافظة على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أي لكونها في نية الانفصال فتزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متممها فلم يخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقديرًا وهذه الزيادة كالعدم (قوله بحجاء) بضم الحيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنع الصحاح أو المهملة كما في السجاعي وضم الدال المهملة فوحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة إلى عبقر كعبقر نزع من العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء تعجبوا من حسن صنعه وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى أي بساط فيه صغ ونقوش (قوله وعند تصغير حبارى الخ) استثناء من قوله لن يثبت كما يشه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها تستقل في النطق (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت خبيلى فعلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيلا فاعدا الكسرة التي منع منها مانع الالف اه (قوله قرقرى) بقافين وراءين مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاى اسم للغز من الغزى كلامه اذا عجمي وأصله حجر اليربوع لانه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغزى أي بفك الادغام وبقاء قبل الزاى لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أي بادغام ياء التصغير في المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردد ولاصل في محل المفعول الثاني ولينانعت لثانيا كما أشاره الشارح في الحل وكذا قاب ويصح كون ليننا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لاثنيين أي اردد ثانيا حول ليننا أي صار الآن ليننا لاصله الذي حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحال الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثاني الخ كما أشاره الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قاب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واو اعن ياء كوقن أو ألقاعن أو كقاب بوحدين أو عن ياء كنب بالنون أو معتلا عن صحيح كدينار وقيراط اذا صلها ما دار وقيراط بشد النون والراء فابدل من أول المثليين ياء ساكنة فتقول فيها دينير وقرير يربط فان كان الثاني غير لين فلا يرد لاصله كمتعد أصله مواتع قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيع بحدف تاء الافتعال لانها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو محمولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة تلى همزة كالف آدم فيقال أو يدم بالواو وهذا موضع رابع تغلب فيه الالف الثانية واو أو قلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أي من قلب الحرف الثاني بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والابقى الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديعة وديم

(قوله)

فان كان أصله الواو قلب واو افتقولا في قيمة قويمة وفي باب بوب وان كان

أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نيب وشذو قلم في عيد عييد والقياس عويد بقلب الياء واو لانها أصله لانه من عاد يعود فان كان ثانيا الاسم الصغرى الفاضلة أو محمولة الاصل وجب قلبها واو افتقولا في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبواب وفي ناب أبواب وفي ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير ما

(قوله ما لم يحواج) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قسم عليها أى مادام لم يحو حوفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدا ويحو ثالثا هوات كسنة امامافيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف في التصغير للاستغناء عنها انضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمنعوص المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه موى به يرد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنعوص حيثئذ ما حذفت منه حرف أصلى ولومع ابداله باسخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضها في المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فاعيل نعم ان أريد بالمنعوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى برد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هى التى تزداد في تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها برب التاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى أخية ونية تصغرا أخت و بنت (قوله وفي ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا لامعاء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها واوا لانها ثنائية مجهولة وزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضعا لم يعلم له ثالث يرد اليه اختلف في نكبه به فقل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهسل وكى اعلاما منين وهليل وكى وفي لو ومالوى وموى والاصل لى لو يوب بالواو فتقلب ياء وجوب او موى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازا كفى الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة اجنبى والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى روى وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسميل الوجهين لسكن الثانى لا يتأتى فى نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا راحدا فيقال لو وكى بالقسم ياء وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزداد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شارك لانه من الشوكه فقياسه شائك بقلب الواو همزة كقائم وقسورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقليل حذفت واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وراوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة لساكنين فهى كالثابتة وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت للحاق كقمتيس فى مقععتيس (قوله ألحق تاء التأنيت) أى لأنه من الثلاثى ما لا كاسيائى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخاض وطالق والا لم تلحقه التاء فيقال حيمض وطلق يحذف ألفهما وبلات لانه فى الاصل صفة لذكر أى شخص طالق واذا صغرتما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطوىلى بقلب ألفهما واوا لانها ثنائية زائدة (قوله فيقال فى المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للقراء ونعاب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد تعطف بالعطف أى ارتدبت بالرداء كذا فى المصباح وقال الشاطبى المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركيه (تنبيه) حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
(ش) المراد بالمنعوص هنا
ما نقص منه حرف فاذا صغر
هذا النوع من الاسماء فلا
يحتاج او اما أن يكون ثنائيا
مجردا عن التاء أو ثنائيا
ملتبسا بها أو ثلاثيا مجردا
عنها فان كان ثنائيا مجردا
عن التاء أو ملتبسا بها ردد
اليه فى التصغير ما نقص منه
فيقال فى دم دى وفى شفة
شفية وفى عدة وعيدة وفى
ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثالثه
غير تاء التأنيت صغر على
لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول
فى شاك السلاح شويك
(ص)

ومن بترخيم يصغرا كتنفى
* بالاصل كالعطيف يعنى
المعطفا

(ش) من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وهو
عبارة عن أصغر الاسم بعد
تجريد ياء من الزوائد التى
هى فيه فان كانت أصوله
ثلاثة صغرى على فعيل ثم ان
كان المسمى به مذكرا
جرد عن التاء وان كان
مؤنثا ألحق تاء التأنيت
فيقال فى المعطف عطيف

حبيلة وفي سوداء سوداء
وان كانت أصوله أربعة
صغر على فاعيل فتقول
في قرطاس قرطاس وفي
عصفور عصفور (ص)
واختتم بتا التا نيت ماصرت
من

مؤنث عار ثلاثي كسن

مالم يكن بالتا يري ذال بس

كشجرو بقر وخس

وشد ترك دون لبس ونذر

لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

(ش) اذا صغر الثلاثي

المؤنث الخالي من علامة

التأنيث لحقه التاء عند

أمن اللبس وشد حذفها

حينئذ فتقول في سن

سنيته وفي دارد ويرة وفي

يديدية فان خيف اللبس

لم تلحقه التاء فتقول في

شجرو بقر وخس شجبر

وبقر وخيس بلاتاء اذلو

قلت شجيرة وبقرة وخيسة

لا تلبس بتصغير شجرة

وبقرة وخيسة المعدود

به مذكر وما شذفيه

الحذف عند أمن اللبس

قولهم في ذرد وحرب وقوس

ونعسل ذويد وحريب

وقويس ونهيل وشذأيا

لحاق التاء فيما زاد على

ثلاثة أحرف كقولهم في

قدام قديدية (ص)

وصغروا شذوذ التي التي

وذامح الفروع منها تواتي

(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم بريها واسميها وهو شاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند
سبويه برهم وسمي على بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أبيه واسمي مع لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة أو لافي بنات الأربعة في حذف الالف والياء
الزائدين وخامس الاصول لاخلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره غير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند
سبويه برهم وسمي على و ابراهيم وسمي على بحذف زوائد الخلة بالصيغة وهي الهمزة والالف دون الياء
لانها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيه واسمي مع وأياريه واسمي مع بحذف خامس الاصول لاخلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء اصير ورتها لين قبل الآخر والصحيح منه سبويه لانه المسموع
وحكى الكوفيون ابراهيم وسمي على بالياء وبراهمة وسمي على بتعويض الهاء عن الياء والوجه جههما تصحيحا
فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله وشد ترك) أي للتاء (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثرت أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله وما لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حبلى وسوداء كما صر الثاني ما كان ربا عيا
بعدة قبل لامة المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث يا آت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سها ومن سمايسموفاد حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتلحقه التاء وتخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزينب بلاتاء واختص
الثلاثي بذلك لخفته (قوله في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلاتاء مع انها مؤنثة شذوذ وجهها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف عرس صحي عرب

وكذا نعل وشول بفتح المجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو وضعها
سبعة أشهر تخف لبنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح وجمعها شول كراكم
وركع والذود بفتح المجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما معنى
القميص فذكر والناق الناقة المسنة والنصف بفتح حين المرأة المنسوجة في العمر والعرس بالكسر امرأة
الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس (قوله وحرب)
قديقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديدية) أي بلك
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
منها تواتي) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الا أن يريد
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشد تصغير الذي الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا
وفروعهما شذوذ بالاسماء المتمكنة بكونها توصف بوصفها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كالأى وعوض
من الضم المحتل للتصغير ألف مزينة في آخر غير المثني ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة
بعد فتحة فقيلا للذي والمثني بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما أغنة
كافي التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تثنيتهما اللذان والمثنيان بلاتاء ويض
عن الضم لظهورهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء اللذين في الرفع وغيره بفتح الدال وكسر الياء المدغم
فيها عند سبويه وكذا على لغة الاعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذين بفتح الدال وضم الياء
وقالوا في جمع التي اللثيات بالفتح وهو جمع اللثيا بعد حذف ألفه لاتقائها ساكنة مع ألف الجمع وفي

ذات ذياوتيا (ص)

﴿النسب﴾

ياء كياء الكرسى زادوا اللدسب

وكل ما تليه كسر موجب

(ش) إذا أريد إضافة شيء

الى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك

جعل آخره ياء مشددة

مكسور ما قبلها فيقال في

النسب الى دمشق دمشق

والى تميم تميمى والى أحد

أحدى (ص)

ومثله ما حواه حذف وتا

تأنيث أو مدته لتأنيثا

وان تكن تربع دائن

سكن فقبلها واو وحدها

حسن

(ش) يعنى انه اذا كان

فى آخر الاسم ياء كياء

الكرسى فى كونها مشددة

واقفة بعد ثلاثة أحرف

فصاعدا وجب حذفها وجعل

ياء النسب موضعها فيقال

فى النسب الى الشافعى

شافعى وفى النسب الى

مصرى مصرى وكذلك اذا

كان آخر الاسم تاء التأنيث

وجب حذفها للنسب فيقال

فى النسب الى مكة مكي ومثل

تاء التأنيث فى وجوب

الحذف للنسب ألف التأنيث

المقصورة اذا كانت خامسة

فصاعدا كجبارى وجبارى

أورابعة

تصغير اللادى اللوى يتقلب الالف واو وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللوى يتقلب لزم كونه سدا ميا بالفتح
التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفى اللادى انوا يادغام ياء التصغير فى
الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كفى الفارضى (قوله ذياوتيا) أى بفتح الدال وشدا الياء وأصله ذياوتيا
بثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير خفف بحذف الاولى والثالثة لتلازم
فتح ياء التصغير لمساوية الالف وهى لا تحرك لشبهها بالالف التفسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه
معضدا لما قصد امان مخالفته للمتكمين وقالوا فى تشيئة ذيان وتيان وفى أولى بالقصر الياء ضم الهمزة على أصلها
وفتح اللام وادغام ياء التصغير فى الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أولاء
بالمد ألينا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التى كانت قبل
الهمزة حذفت لما قبل فى اللوى يتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

﴿النسب﴾

سماء سيمويه باب الاضافة ايضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب
ثلاث تغييرات الاولى لفظى وهو ثلاثة زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها
وأفاده المصنف بقوله ياء كياء الكرسى الى آخر البيت والثانى معنوى وهو صيرورته اسم المالم يكن له وهو
المنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمى وهى معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه الظاهر
والمضمر بطراد (قوله كياء الكرسى) أفاد ان ياء ليست للنسب لان المشبهة بغير المشبه والفرق بينهما
ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء
الكرسى بصير اللفظ لأمعنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت
من حروف اللين خلفها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلتبس
بياء المتكلم ولتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أو مدته) بالنسب عطفا على تالانته مفعول مقدم لتأنيثا
بضم أو وله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا باهية والمراد بمدته أى التأنيث الالف
المقصورة فقط وسيد كر حكم المدودة بقوله وهمزى مدالح (قوله وان تكن) أى مدة التأنيث فقط
وتربع مضارع ربت القوم من باب نفع ميرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أو مدته المفيد وجوب حذفها
مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثانى ما هى فيه أو لا أفاد ان الوجوب فى غير الاربعة بقيدها (قوله
حسن) الأرجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أى جائز ليكون منها على رجحان
الحذف قال سم ويشعر به أيضا فهو قوله وللأصل قلب يعتمى لانه بيان للمخالفة الأصل لها اه وفيه
ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسيأتى
حكمهما (قوله وجب حذفها) أى كراهة توالى أربع ياءات ويظهر أن ذلك فيما إذا سمى بشجوب بخاتى
وكراسى بشدا الياء جمع بخاتى وكرسى ثم نسب اليه فإنه قبل النسب غير مصروف المنتهى الجمع تبعالما
قبل التسمية لكون الياء من بنىة الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء
النسب قال ابن هشام فان قلت من قال فى معنى يمان بتعويض الالف عن إحدى ياءى النسب اذا نسب
اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياءين قلت لا كما نص عليه أبو على لانفصالهما
والثقل انما هو فى اجتماع الياءات لافى وجودها منفصلة نكت (قوله مكي) بحذف التاء لئلا تقع حشوا
ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل فى المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتى وقياسه خاتى كما
سيأتى وقول المتكلمين فى النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات
بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة فى الاصطلاح تصرح بقياسه ذوى بحذف

بحركائني ماهي فيه كجزمي وجزى وان كانت رابعة سا كيناثاني ماهي فيه كحلي جازفيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فقول
حلي والثاني فليها واوافقول حباوي (ص) (١٧٠) لشبهه الملحق والاصل ما * لها والاصل قلب يعتمى

والالف الجائر أربعا أزل
كذلك بالمنقوص خامسا
عزل

والحذف في اليا رابعا حق
من

قلب وحتم قلب ثالث يعن
(ش) يعني ان ألف الاخاق
المقصورة كالف التانيث
في وجوب الحذف ان كانت
خامسة كحبركي وحبركي
وجواز الحذف والغلب ان

كانت رابعة كعلقى وعلقى
وعلقوى لكن المختار هنا
القلب عكس ألف التانيث
واما الالف الاصلية فان
كانت ثالثة قلبت واوا كعصا

وعصوى وفتى وفتوى وان
كانت رابعة قلبت أيضا واوا
كلمهوى وربما حذف
كلمهوى والاول هو المختار
واليه أشار بقوله

* وللاصل قلب يعتمى *

أى يختار يقال اعتميت
الشيء أى اخترته وان كانت

خامسة فصاعدا وجب
الحذف كصطفى في مصطفى
والى ذلك أشار بقوله

* والالف الجائر أربعا أزل *

وأشار بقوله كذلك
بالمنقوص الى آخره الى انه

اذا نسب الى المنقوص
فان كانت ياؤه ثالثة قلبت

واوا وفتح ما قبلها نحو
شجوى في شجوان كانت

رابعة حذف نحو قاضى في قاض

وقد قلب واوا نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعتمى

التاء وقلب ألفه واوا ودلame المحذوفة (قوله بحركائني ماهي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
في الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجزمي) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع
يقال جازجزمي (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو وتشبيها بالممدودة كحباوي
(قوله لشبهها) أى في كونها رابعة ذى ثاثنى سكون لانه لا تقع رابعة ذى ثاثنى سكون الالف التانيث
كفى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أى حيث كانت
رابعة ذى ثاثنى سكون أما ما خامسة فى البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مراديا فيه
ترتيب الابات (قوله والالف الجائر الخ) بالجيم أى الذى جازر أربعة فصار خامسا أو سادسا سواء
كانت للاخاق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو مدته لا تثبتا (قوله وحتم) خبر
مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث مثل ألف مقصور
كان أو ياء منقوص أما ألف التانيث والاخاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبركي)
بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء وألفه للاخاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل واوا ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
فى حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واوا)
أى وان كان أصلها الياء لوجب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت ثقييل والالف لا تقبل
الحركة (قوله يقال اعتميت الشيء) أى كاصطفيتها وزنا ومعنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المتشدد
(قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفوى ومصطفاوى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
آخر البيت بعده حكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف فى اليا الخ والخامسة
من كذلك الخ فلم يرتب فى شرح الابات مراعاة سهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) ههنا مأخوذ من
البيت الآتى (قوله فى شج) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعل كقاض فان جعلته بوزن فاعيل
من شجاء الحزن فهو مشجوق قلت شجى بشدة الياء تكلى وسيأتى فى قوله وألحقوا معسل لام الخ (قوله
قاضوى) ظاهرة كالمصنف اطراد مؤذ كغيرهما انه من شواذ النسب عند سيديويه قبل ولم يسمع الا فى قوله
فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجرحانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أى عطفت فكانها تحنو على
ذوئها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلأياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي
بثلاث يا آت كزكى اسم فاعل من حي كزكى ففتح حذف ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
المبرد فيقال محي بياء من مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الاولى
لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة
للسب فتقلب الالف واوا فيصير محوى بياء واحدة مشددة كما موى ويرجع هذا عدم توالى الياء آت والاول
انه ليس فيه الاحذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب
تاليا لا فتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم قلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
مفعوله الثانى أو ذاء معنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلب انفتاحا والاول أظهر لانه على

رابعة حذف نحو قاضى في قاض وقد قلب واوا نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعتمى
فى معتد ومستهلى فى مستعل والحبركى القراء والأتى حبركا والغلقى نبت واحدة هلقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل

وفعل عنيهما افتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واوا وجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضوى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى انه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف يجعل الكسرة فتحة فيقال في نمرى وفي دأل دؤلى وفي ابل ابلى (ص) وقيل في المرمى مرموى * واخبر في استعمالهم مرمى (ش) قد سبق انه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في

(١٧١)

الشافى شافى وفي مرمى مرمى

وأشار هنا الى انه اذا كانت إحدى الياءين أصلاً والآخرى زائدة فن العرب من يكتبون بحذف الزائدة منهما ويبقى الأصلية ويقبلها واوا فيقول في المرمى مرموى وهي لغة قليلة والمختار للغة الأولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافى شافى وفي مرمى مرمى (ص)

ونحو شى فتفتح نانية يجب وارده واوا ان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين وأشار هنا الى انها اذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح نانية ويقرب نالته واوا ثم ان كان نالته ليس بدلاً من واو لم يغير وان كان بدلاً من واو قلب واوا فتقول في شى حوى لانه من حيث وفي طوى طوى لانه من طوى (ص) وعلم التثنية الحذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والشان بضم فكسر منونا والثالث بكسر نين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عنيهما كما تفتح في غير الآتي فتقلب اللام الى ايماء في شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو والنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في جناسي كجحرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمحة للمجوز أمر باى تحرك نانية كجندل بضم الجيم أرفتحها وفتح النون وكسر الدال لجمع الحارة وكذا ان سكن نانية على الوجة كتغلب وقد سمع الكسر والفتح في تغلبى وبجصى ويثربى والفتح عند الخليل وسيبويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهززة بمد أن كانت مكسورة في دؤل (قوله ابلى) بكسر الهززة وفتح الواو المتحدة بعد كسرها في ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه حذف ولعله آخره لانه لا ارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قليلة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقة بحرفين في قوله وألحقوا عمل لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الأولى في حيى قلبت الثانية ألفاً نحو كرم او انفتاح ما قبلها فصار كفتى فقلب الالف واو والنسب وكذا يقال في طى الا أن ياءه الأولى بعد نحو يكها ترد الى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قامها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طوى بلا ادغام لوجوب فتح نانية كما في المتن ولان اجتماع المثليين فيه عارض بخلاف ما نانية واومشدة قبل النسب كدو للملاة الواسعة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه الفاع مع تحركها وانفتاح ما قبلها لان حركتها معارضة للمنافية من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى في قوله

* من واوا ياء بتحريك أصل * الخ كيف ياء النسب تقتضى قلب الالف واو والوجوب كسر ما قبلها (قوله اثنية) أى المثني وما ألحق به كائين فيرد الى واحد المقدرو يقال اثنى ببقاء همزة الوصل لانه عوض عن لامة أى المحذوفة ويجوز نوى بلا همزة لرد اللام اذا صله نون كما سيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر بته بالالف) فان أعر بته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ أسوغه الوصف بالظرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كيت أو زائدة كغزىل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتى وغزىلى بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طبيب لا قيد الا لربعة فما أكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طي) ياء مشددة فهمزة وقوله طيى بسكون الياء وكسر الهززة (قوله ببدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا بالمتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة الغال كان قياساً

(ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تذكير أوجع تصحيح فاذا سميت رجلاً زيدان وأعر بته بالالف رفعوا الياء جوا وضمها فقلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر بته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هدى (ص) وثالث من نحو طبيب حذف * وشأن طائى مقول بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طبيب طبيى بقياس النسب الى طيى لكان تركوا القياس وقالوا طائى ببدال الياء ألفاً

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبخ الغلام الممتلئ والاثني هيبخة (ص) وفعل في فعية الزم
 وفعل في فعية حنم (ش) يقال في النسب الى فعية فعل بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كاسمائي فتقول في
 حنيفة حنفي ويقال في النسب الى فعية فعل بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) وألحقوا معتل لام عربيا *
 من الثالثين بما التاء اوليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالتاء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

التاء في وجوب حذف يائه
 وفتح عينه فتقول في
 عدى عدوى وفي قصي
 قصوى كما تقول في أمية
 أموي فان كان فعيل
 وفعل محبب الى اللام لم
 يحذف منهما شئ فتقول
 في عقيل عقيلي وفي عقيل
 عقيلي (ص)

وتعموا ما كان كالطويله *
 وهكذا ما كان كالجليلة
 (ش) يعني أن ما كان على
 فعية وكان معتل العين
 أو مضاعفا لا تحذف يائه
 في النسب فتقول في طويلة
 طويل وفي جليلة جليلي
 وكذلك أيضا ما كان على
 فعية وكان مضاعفا فتقول
 في فلية فليلي (ص)

وهمز ذي مدنيال في النسب
 ما كان في ثنية له انساب
 (ش) حكم همزة الممدود
 في النسب حكمها في
 التثنية فان كانت زائدة
 للتأنيث قلت واوا نحو
 جراوي في جراء أو زائدة
 للإلحاق كعلاء أو بدلا من
 أصل نحو كساء فوجهان
 التصحيح نحو علبائي
 ركبسائي والقلب نحو

اسقاطي (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو مغيل بضم
 الميم وسكون العين المجهية وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي توطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلي
 (قوله هيبخ) بفتح الهاء والواو وحده وشدة التحية المفتوحة آخره مجعمة (قوله وفعل في فعية) بفتح
 فاءهما والثانيين بالضم وفعية فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
 (قوله وحذف يائه) أي فرقا بين المذكر والمؤنث كحبيبي وشريبي في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء
 تحذف للسبب فتنبه الياء والحذف يأنس بمثله ثم فتحت عينه للتأنيث والى كسر تان كما مر في عمر وشدا بقاء
 الياء في ألقاظ نهبوا على الأصل المرفوض كقوله

ولست بنحوي ياك اسانه * ولكن سلبني أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه ساقى (قوله عربيا) أي خلا من التاء ومن المثالين حال من ضمير
 عربى (قوله في وجوب حذف يائه) أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا
 امارجوعا لاصلا كقصي وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولي فيقال ولوي وفتح عينه كما مر (قوله لم
 تحذف منهما شئ) أي قياسا عند سيديويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كشتفي وقرشي وهنلي
 في ثيف وقرش وهنيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل بالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة
 نطلق على ماء كالجرة وعلى أعلى الشئ كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
 مثله ماء فتقول مائي وماوي لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه
 جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية اسكن المسموع قبلها القلب كما في الاشمونى ومثل ماء شاء (قوله
 فوجهان) أي والا حسن في ألف الإلحاق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما مر (قوله لاصدر جلة)
 أي مسمى بها واصلد ماركب من جأ أي ولو عدد يا فتقول خسي في خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
 العارضى ومثل ذلك ما سمى به من نحو حينما وأينا ولولا ولوما من المركبات فتقول حبشي ولوى بالتخفيف
 لانه ليس من الثنائي الآتي في قوله وضاعف الثاني الخ بل رباعي حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
 لاصدر وتما بالبناء للفاعل على صفة واضافة مفعول تما (قوله أو اب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)
 عطف على ابن أي أو مبدؤة بماله الخ وعطاه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل
 ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعا لابن النازم ويرده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
 وأيضاف ادهم بالمضاف الذي ينسب لاصدره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم
 كغلام زيد فليس مما هذا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
 وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
 وبالمصدر بان أو أب شئ واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بان أو
 أب ما كان كنية من الاعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كاثوم وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي
 كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بشانيه ثم غلب عليه دون

سائر

عليبدي ركبسوي أو أصلا فتصحيح لا غير نحو قرأني في قراءة (ص)

وانسب لاصدر جلة ومدرما * ركب من جاولشان تما

فيما سوى هذا النسب لاول * ما لم يخف ليس كعبد الاشهل

أو تركيب من جح حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول في تأبط شرانا بطي

سائر اخواته فصارت تعرفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كما مرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لاسكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غايى كابن عمر لا كنية فالحاصل أن المركب الاضافى ان كان علماً بالوضع غير كنية نسب لصدريه ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علماً بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علماً أصلاً فليس مما نحن فيه خلافاً لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجهول علم لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الا أن يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما فى ابن عمر اهـ ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالمخلص مامراً ان يراد بقوله بان أو ب ما يعى الكنية والعلم الغلبى المصدرين وبالمعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدرين كغلام زيد اذا غلب فالتام كلام الشارح بالثمن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايراً فتدبر (قوله وفي بعلمك الخ) أى رى معديكرب معدي ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثانى بصير منقوصاً كقماض فيجوز فيه مامراً (قوله فان كان صدره ابناً الخ) أى بان كان كنية أو علماً غلبياً وقوله أو كان معرفاً الخ أى بان كان علماً غلبياً غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علماً بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلاً فخرج كما مرى (قوله امرئى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال امرئى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع نصريح (قوله مامنه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب عامل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذفت لامه ردها اليه وقوله جوازاً أى جبر اذا جوازاً وجازاً (قوله فى جمى التصحيح) متعلق بالقبول لا فائدة له كرجع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر فى النسب وجوبا (قوله جاز لك الخ) أى بشرط صحة العين والاوجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمعها على شياء حذفت لامها وهى الهاء تخفيفاً وقصد تعويض الشاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان الجبرور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الذال والواو اتفاقاً لان أصله فعل بفتح الحين عندهما كما مرى فى باب الاعراب فترد لامه وتقلب ألفاً ثم الالف واو لاجل الياء كفتى قاله الدمامين اهـ صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه ردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان لاسكن بنظر لم تقاب العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذارى كشاهى وليس فيه توالى اعلايين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طوى المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مرى فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعاً لاصلاحها بفتحها عند سيبويه لما مرى وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذ اردت لامه فى النسب وجواز الرد وعدمه فى ذلك انه هو عند من يقول فى تثنية يدان ودمان امان من يقول يدان بارد فلا يجوز غيره (قوله بنوى) أى بحذف همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وابنى بائب الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامه وعوض عنها الهمزة كاسم واست (قوله علمك كرك) قيد لصحة جمعه بالواو والنون وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

والحق عجزه باء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكبرى وفى غلام زيد زيدى فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى امرئ القيس امرئى وان خيب لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف

جوازاً ان لم يلك رده ألف فى جمى التصحيح أو فى التثنية وحق محبور بهندى توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمى التصحيح أو فى التثنية أولاً فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علمك كرك يدون وان كانت مستحقة للرد فى جمى التصحيح أو فى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأح اختاوا بن بنتا * الحق ويونس أبي حنيفة التا (ش) مذهب الخليل وسيدويه رحمهما الله تعالى الخاق أخت و بنت في النسب
 باخ وابن في حذف منهما تاء التأنيث (١٧٤) ويرد إليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب يونس أنه ينسب
 إليهما على لفظيهما فتقول
 أختي و بنتي (ص)
 وضاعف الثاني من ثنائي
 ثانيه ذولين كلا ولائي
 (ش) اذا نسب الى ثنائي
 لا ثالث له فلا يخلو الثاني من
 أن يكون حرفا صحيحا أو
 حرفا معطلا فان كان حرفا
 صحيحا جاز فيه التضعيف
 وعدمه فتقول في كم كمي
 وكمي وان كان حرفا معطلا
 بالواو ووجب تضعيفه فتقول
 في لولوى وان كان الحرف
 الثاني ألفا وضعت وأبدلت
 الثانية همزة فتقول في
 رجل اسمه لالائي ويجوز
 قاب الهمزة واوا فتقول
 لاوى (ص)
 وان يكن كشية ما الغاء عدم
 خبره وفتح عينه التزم
 (ش) اذا نسب الى اسم
 محذوف الغاء فلا يخلو اما
 أن يكون صحيح اللام
 أو معطلا فان كان صحيحها
 لم يرد اليه المحذوف فتقول
 في عدة وصفة عدوى وصفي
 وان كان معطلا ووجب الرد
 ويجب أيضا عند سيدويه
 فتح عينه فتقول في شية
 وشوى (ص)
 والواحد اذا كرر ناسبا للجمع
 * ان لم يشابه واحدا
 بالوضع

(قوله أختي) أى في ثبوت الجبر برد اللام بالنظر لوجوبه وجوازه فلا ينافي وجوبه في بنت كاخت دون
 ما الحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله يونس)
 يقرأ غير مصروف على أصله اذا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان
 الذهب منها واو وخبت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلوا ووفقا كالا صم الثلاثي صحاح (قوله
 أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما و ثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب الى أخ وابن لانهم
 لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبه ماء
 جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية السكامة و يرد حذفها
 في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كلا ولائي) أى كما يقال لا ئي
 بمدة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائي) أى وضعوا قدم الثنائي لا بالوضع في قوله واجبر
 الخ (قوله فتقول في الواح) أى سواء كانت امم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها
 لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجودود وأما نحو كي
 وفي فتقول فيه كيوى وفوى بالادغام كحيوى في حى لعدم اجتماع المثليين اذ الياء المزايدة تقاب واول النسب
 وانما لم يدغم طووى لما سر (قوله ويجوز قلب الهمزة واوا) أى كالبدلة عن أصل في نحو كساء كدافى
 التصريح وفيه أن الهمزة تبدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتنا أصل فالاولى ان تشبه بالمتقلبة عن ألف
 الاخاق في نحو علماء الآن يقال لما كان التضعيف هنا لتصير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الاصل فتدبر
 (قوله وان يكن كشية الخ) شروع في بيان محذوف الغاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين
 لغفته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيدويه) أى لانه يفتح عين المجبور وان كان أصلها السكون
 وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره
 وأصلها وشى بكسر فسكون كوعى في عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله
 وشوى) أى بفتح الشين عند سيدويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن
 اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامة وهى الياء ألغائهم واولياء النسب كفا في فتى وأما الاخفش
 فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لاجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك
 دية فسيدويه يقول ودوى والاخفش ودينى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل
 التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله وعلم التثنية احذف للنسب *
 الخ مع انه يدخل في الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كفاي التسهيل وامم الجنس
 الجمي كشمم قال الدماميني ولا يعلم أي نسب اليهام الى مفردة الا الله تعالى لسقوط التاء في النسب اليه
 صبان (قوله جى بواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كأعرابي اذ لو قيل عربى ردا
 الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم
 قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الفاء والراء لان واحدا الفرائض فريضة
 * وفعل في فعيلة التزم * وقولهم فرائضى خطأ كقولهم كتبى وآفاقى وفلاسى في النسب الى كتب وآفاق
 وفلاسى والقياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من فلانوسة على قاعدة النسب الى
 ما فيه واو اربعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض عا جرى كالعالم كانه صار فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله) (ش) اذا نسب الى جمع باقى على جمعته جى بواحدة ونسب اليه كقولك في
 النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجرى مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصارى وكذا ان كان علما فتقول في أنمار أنمارى (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن اليا قبل (ش) يستغنى غالبى (١٧٥) النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو تامر
ولابن أى صاحب تمر
وصاحب ابن وبنائه على
فعال فى الحرف غالبى
كبقال وبزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أى بذى
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضا بفعل بمعنى
صاحب وكذا نحو رجل طعم
ولابس أى صاحب طعام
ولباس وأنشد سيبويه رحمه
الله تعالى

لست بلبلى ولكنى نهر
لا أدخ اللبل ولكن أبسكر
أى ولكنى نهارى أى حامل
بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقرر *
على الذى يشغل منه اقتصر
(ش) أى ما جاء من المنسوب
تخالف ما سبق تقريره فهو
من شواذ النسب التى تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
فى النسب الى البصرة
بصرى والى الدهر دهرى
والى مرو مروى (ص)

﴿الوقف﴾
تنويناً اترفتح اجعل ألفا
وقفاً ولا تفتح احدفا
(ش) أى اذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقعا بعد فتحة
أبدل ألفا ويشمل ذلك

(قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كآمار وكلاب وأبالغة كانصار وفرائض لا علم بالمخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعبيد فكما ينسب الى لفظها (قوله
ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعبة فى الحكم فقط وهذه الصيغ
غير مقبولة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لم يباع الدقيق والفكاه والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقبسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثانى يفيد العلاج ويقبل التام دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واجب أيضا بان النفى منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيد وهو كثرته معا كما فى قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذ المقصود نفي الشفيع أصلا فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعمل عنه نعر يضابان ثم ظلاما للعبيد من ولادة الجور وبان العبيد جمع كثره فغنى عن مقابلة بالكثرة
(قوله الى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضا لكن قيل ان بصرة
العراق مثابة الباء فيجوز فى المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويتمنع الضم لئلا يلتبس بالنسب الى
بصرى كجبلى بلد بالشام اذ ان نسب اليها يحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس فى هذا الباب كما مر
(قوله دهرى) بضم الدال الشيوخ الكبير والقياس فتحها والله أعلم ﴿الوقف﴾

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشنة بالتحية بان قصد لداته أو اضطرارى بان قطع
النفس عنده أو اختارى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتى
وعلى نحو لا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو فى التقدير أكثر فان اما فى الاخير ليست
هى الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الايسجدوا فعلى قراءة الكسائى
بتخفيف الألفهى حرف استفتاح وبالتنبيه أو المنادى محذوف واسجدوا فعل أمر فيوقف على ما مفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل فى الخط أيضا لكن وصلا فى المصحف العثمانى فصار بصورة المضارع لفظا
وخطا وفى التقدير غيره وعلى قراءة الباقرين بالتشديد فهى أن الناصبة مدغمة فى الازائدة ولذا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسبك مفعول يمتدون بحذف الخافض أى لا يمتدون الى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لادون لانها جزء كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع
من التغيير غالبا مجموعة فى قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبدل
وقد لا يغير أصلا كالفتى والقاضى وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهجزة الى النون الساكنة
قبلها (قوله رفعا) أى فى الوقف أو لاجله أو واقفا (قوله أبدل ألفا) أى وجوباً فى غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضا المقصور كرايت فتى فالفه فى النسب
بدل من التنوين وفى غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من
التنوين مطلقا فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكلمة مطلقا فيقدر عليها بدليل امالتها وكتبتها
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لاتصاله لذلك (قوله حذف) أى فى الاشهر ولغة الازد قلبه واوا
بعداضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شئ لتعاصيهما بالحركة

ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيداً وافتتحته لغير الاعراب كقولك فى ايه او يها ايه او يها وان كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك فى جاعز يدوم مرتب زيد جاعز يدوم مرتب زيد (ص) واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار
وأشبهت اذن منوناً نصب * فالقافى الوقف نونها قبل (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيتهم أو مكسورة نحو مرتبته

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الافي الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هند رأيتها ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلموا وغير ذي التنوين بالعكس وفي * نحو مصر لزوم رداليا اقتضى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الآن يكون محذوف العين أو الفاء كجاسيأتي فتقول

(قوله حذفت صلتها) أي حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الافي الضرورة) أي فتثبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك في آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه مياؤه

بأثبت الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أي الجهور نونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولبن وأما رسمها فقبل بالالف كالصحيح وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لتمييز عن اذا الشرطية وان أهملت فبالالف كافي المغنى وينبغي تفريع القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها بها ولا وجه لرسمها بالنون عندهم يقف بالالف ولا عكسه اذا الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف في غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كافي الاثنان وغيره صبان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أي فثبت يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقبده فبعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أي حذف الياء كما تحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه من الوصل في حذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لان وال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أي مضارع وفي أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قال علماء لان المنقوص لا يكون الا سبعا وتنوينه حينئذ لا عوض كجوار لانه غير مصروف للعامة ووزن الفعل (قوله هذا مرئى) أي باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء ككرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لأن كامله أولم ينع الصرف كرايت جوارى أوللنساء كيقاض أو للاضافة كقاض مكة أما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثاني فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا وياء نبرة رجحانا كافي الجمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيديو يه لان النساء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه مذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالنون الافي النصب فلا يقبل تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الآن يقال لما عاد اليه التنوين كان داخل في قوله وحذف يا المنقوص الخ لافي قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أي حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كثناء اقتربت وذال يؤمن فيجب تسكينه كالسا كن الأصلي (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أي ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كما كثر القراءة لكنها تحتاج الى رياضة وتأن خلفتها وسرعة اللسان اليها ثم لا يمكن الروم في المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الافيما حركته ضمة) أي سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين السا كن اصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الآن

هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه بأثبت الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كراسم فاعمل من أرى أو الفاء كيف علمالم يوقف عليه الا بأثبت الياء فتقول هذا مرئى وهذا ي في واليه أشار بقوله وفي * نحو مصر لزوم رداليا اقتضى فان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضي وان كان مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاضي وممرت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيث من محرك سكتة أو وقف رائم التحرك أو اسم الضمة أو وقف مضعفا ما ليس همزا أو عيلا ان فقا

محركا وحركات انتقالا لساكن تحريكه لن يحظا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها

الفرق

فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفي والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

ان لا يكون الآخر همزة مكشوراً ولا معتلاً كفتى وأن يلى حركة كالجلى فتقول فى الوقف عليه الجلى بقشد يد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كننا امتنع التضعيف كالجلى والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كذا قال بالاعراب نحو هذا الضرب ورأيت الضرب بالضم فان كان ما قبل الآخر محركات يوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كننا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب السكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء (١٧٧) كان الآخر مهموزاً أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت

الضرب وممرت بالضرب

فى الوقف على الضرب وهذا

الردء ورأيت الردء وممرت

بالردء فى الوقف على الردء

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز النقل اذا كانت

الحركة فتحة الا اذا كان

الآخر مهموزاً فيجوز

عندهم رأيت الردء يتمتع

الضرب ومذهب السكوفيين

أولى لانهم نقلوه عن العرب

(ص)

والنقل ان يعدم نظير يتمتع

وذلك فى المهموز ليس يتمتع

(ش) يعنى انه متى أدى

النقل الى ان يصير الكامة

على بناء غير موجود فى

كلامهم امتنع ذلك الا ان

كان الآخر همزة فيجوز

فعلى هذا يتمتع هذا العلم فى

الوقف على العلم لان فعلاً

مفقود فى كلامهم ويجوز هذا

الردء لان الآخر همزة (ص)

فى الوقف تا تأ ثبت الاسم

ها جعل

ان لم يكن بسا كن صح وصل

وقل ذاتى جمع تصحيح وما

الفرق به أن لا يدر كنهه من الصوت الخفى والاشهام لا يدر كنهه الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أى لثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلاً (قوله كفتى) لاولى حذفه لان الكلام فى التحريك الآخر يمثل رأيت القاضى وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الضاد أى صار قاضياً (قوله وان يلى حركة) أى لثلاثي جمع ثلاث سواء كن المدغم وهو المزدل بالتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محركات فى الاصل ولما تمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بنهاه فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة أو التخاص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء الساكنين جائز فى الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولما نظم النقل اليه أيضاً كقوله من ياتر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحها (قوله كالالف) أى وأختها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا تنقل فى ذلك كانه لتعذر الحركة فى الف والمدغم وتعرها فى الباقي بشرط أيضاً صحة المنقول منه فلا تنقل فى دلوى وظي وأن لا يؤدى الى عدم الظير كاسياً أى (قوله على الردء) أى بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أى المعين فى المهمات ومنه قوله تعالى وأرسله معي رداً يصدق فى مال الرداء بالمدح وهو الثوب المعلوم فلا تنقل فيه اتفاقاً لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التثنية فى المنون وحمل غيره عليه وانما الغنى ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلاً فتخلص منه بالنقل وان لم يلزم عليه ما ذكر تسهياً للنطق بها فيجوز رأيت رداً بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند السكوفيين فقط (قوله لان فعلاً) أى بكسر فضم مفقود أى اتفاقاً وأما كسره فبادر فى الاسماء وقيل مفقود فلا تنقل فى أثبت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الردء) أى بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله فى الوقف) يتعلق بعمل الواقع خبر عن تأوهم فعله الثانى والاوّل ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أى بان كان متحركاً كفاطمة أو ساكناً معتلاً وهو خصوص الف كفتاة كفاهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصلا الى بقاء الحركة وقفاً كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداءً وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية والمبنى على حركة لازمة وكها فى المان (قوله بحذف آخر) أى فقط كاعط أو مع حذف الفاء كالمع أو العين كالمير (قوله مجزوماً) حال من يع وأصله يوعى حذف لامه للجازم وفاءه وهى الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذف الياء للبناء والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها فاه ولم يفه من الوفاء واه بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٣ - خضري) ثانى ضاهى وغير ذين باله كس اتنى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التانيث فان كان فعلاً وقف عليه بالتاء نحو هندية قامت وان كان اسماً فان كان مفرداً فلا يخلو اما ان يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً أو لا فان كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو فاطمة وحزق فتاة وان كان جمعاً أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيات وقول الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمة وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو هندية وهيات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعتل * بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتماً سوى ما كع أو * كيع مجزوماً فاعر ما عوا (ش) يجوز الوقف بهاء السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد
فالاول كقولك في ع وق
عوقه والثاني كقولك في
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
(ص)

وما في الاستفهام ان جرت
حذف

ألفها وأولها الهاءان تقف
وليس حتما في سـوى
ما انخفضا

باسم كقولك اقتضاء
م اقتضى

(ش) اذا دخل على

ما الاستفهامية جار وجب
حذف ألفها نحو عم تسأل

وبم جئت واقتضاءم اقتضى
زيد واذا وقف عليها بعد

دخول الجار فاما أن يكون
الجار لها حرفا أو اسما فان

كان حرفا جاز الحاق هاء
السكت نحو عمه وفيه وان

كان اسما وجب الحاقها نحو
اقتضاءمه ونحو عمه (ص)

ووصل ذى الهاء أجر بكل ما
حرك تحريك بناء لزمنا

ووصلها بغير تحريك بنا
أديم شد في المدام استحسننا

(ش) يجوز الوقف بهاء
السكت على كل متحرك

بحركة بناء لازمة لانتشبه
حركة اعراب كقولك في

كيف كيفه ولا يوقف بها
على ما حركته اعرابية نحو

جاء زيد ولا على ما حركته
مشبهة للحركة الاعرابية

حذفت فاؤه ولا مه وبقيت عينه وأما رده فالباقي منه الفاء فقط وأصله أراى ولم يراى كبرى حذفت الهمةزة
بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل لا غتبناء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
وهى الراء وفى الدمامينى على المعنى ان نحو هذه الافعال مما تبقى على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا فى الوقف فحذفها وصلا انما هو فى اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
هنا البناء فى فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أى فتجب فيه الهاء
لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف وردده الموضح باجاء المسلمين على ترك الهاء فى الوقف على لم أك
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سبنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما نعه لا يقال كلام
المصنف فى المعتل وأك صحيح لانه على الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح
انه وافق المصنف فى باب كان من شرح القطر فريد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب فى
ما المجزورة بحرف لصيرورته كجزئها كسيأتى ويكون حرف المضارعة كجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضا
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أى وليس ايلأوها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
أولها لا مأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبى اثبات الالف مع
جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاها الاخفش لغته فى الحرف أيضا وعليها قراءة عمىا يسألون وقول حسان
على ما قام يشتمنى لثيم * تحذير يترغ فى مراد

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وحوا بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
الثانى فعل ماض أى اقتضى أى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فراقينها وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطا والحذف بالا واخر أليق وشرط
الحذف أن لا تترك مع ذالوا لا تمنع نحو لما ذا نلومنى كالى الاشمونى أى نصير ورثهما كلمة واحدة للاستفهام
فما جزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذالاً زائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف
لان ألفها حينئذ آخر كما مر فى الموصول وينبغى أن يكون مثل ذلك جعل ذالاً اشارة بمبتدأ مؤخر أو ما خبرا
مقدم ما حذف ألفها لما ذكر فتدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أى لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
وأكثر استعمالها وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بمعناه فهى
معه فى تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
بغير الخ) فى نسخ الاقتضاء على هذا البيت وعليها شرح الاشمونى وفى أخرى زيادة بيت قبله وهو
ووصل ذى الهاء أجر بكل ما حرك تحريك بناء لزمنا

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجال هذا (قوله بغير تحريك بنا أديم) يصدق بتحريك البناء غير
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أولا اعرابا ولا بناء
كنون المثنى والجمع فقتضاء ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم فى الاول فقط أما الثانى فلا تلحقه
أصلا والثالث تلحقه بلاشذوذ كالزيدانه والزيدونه كالى الجمع ويحاج بان سيبويه حكى أعطى أبيضه
بلحقوق الهاء للعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثنى والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هى بناء لازم
فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق الا بالاول وانه قال ووصلها
بتحريك بنا غير مدام شذ (قوله فى المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أى المدام
غير الشبيهة بالاعراب فخرج الماضى فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
وان كانت بناء لازما تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب فى وقوعه صفة وصله وخبر واحالا كما مر
والهاء تمنع فى المعرب لان عامله يقضى عنها فى الدلالة على الحركة فكذلك فى شبهه ولا يثبتون كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من عله) أي في قوله

يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عله

أي لا أظلل فيه وأررض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضاء وهي الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفاً اه ذكر يا وفيه ان رمض وضحي بهذا المعنى لا زمان فكيف يفتيان للفعل مع كون النائب ليس ظرفاً ولا مصدر فالظاهر بناؤه للفاعل صبان ولو بني الأول للمجهول على معنى بحر فني حر الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة كقيل وبعد كما في الإضافة ولحقته الهاء شذوذاً (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وان لا مهواو فالاصل يتسنو قلبت الواو ألفاً وحذفت للجازم فالحقته الهاء وقفاً وأجرى الوصل بحراه وكذا على أنه من الحاء المسنون وأصله يتسنين بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً ففعال التوالي الامثال كتظني وتقضي في نظائره وتقضض أي سقط أماً على قول الخجاز بين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أولمنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجدته على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة إلى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً (قوله مثل الحر يق الخ) في نسخ قوله لقد خشيت ان أرى جديا بشد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر ان شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً بمنوفاً فلا يصح شاهد اوله حذف في نسخ والجذب ضد الخصب وجلة وفق القصباحال من الحر يق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم ﴿الامالة﴾

نسمى الكسر والبطح والاضجاع لانها اصطلاحات لغوية بالفتح نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في الشرح فسكانك بطحت أي رميتها وأضعفتها الياء والغرض الأصلي منها تناسب الاصوات وتقاربها لان النطق بالياء والكسرة مستقل منحدرو بالفتح والالف متصعد مستقل وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار وقد ترد اللمتنية على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل عمل يجوز تركه امالته والاسباب الآتية انما هي للجواز ومحملها الاسماء المتمكنة والافعال غالباً كما سيأتي وأصحابها تميم ومن جاورهم وأما الخجازيون فلا يميلون إلى مواضع قليلة وسببها اللفظي ومعنوي فالاول الياء والكسرة الظاهران والثاني الدلالة على ياء كباع ورمي أو كسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانعها وجهلة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف ستة نقلها عن الياء وجوعها الياء وكونها بدل عين ما يؤل إلى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين (قوله في طرف) أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كدان أميلت أو عين اسم كذاب وعاب لم عمل عند سيبويه كما سيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمال مطلقة وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على أنه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة بيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون مزبد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بأنه لا يشمل ما ذالم يكن بعد الفتح ألف كنعمه وشجرة فالاول قول الاشعوني يبعالابن هشام هي أن نذهب بالفتح نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالالف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الاشعوني ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انه اكتب في النوع الثاني بذكر الالف لان امالة

نحو قبل وبعد والمنادي
المفرد نحو يازيد ويارجل
واسم لا التي لنفى الجنس
نحو لارجل وشذ وصلها بما
حركته البنائية غير لازمة
كقوله في من عل من عله
واستحسن الحاقها بما
حركته دائماً لازمة (ص)
وربما أعطى لفظ الوصل ما
لوقف نثراً وفشاً منتظماً
(ش) فديعطي الوصل
حكم الوقف وذلك كثير في
النظم قليل في النثر ومنه في
النثر قوله تعالى لم يتسنه
وانظر ومن النظم قوله

مثل الحر يق وافق الفصيا
فضعف الباء وهي موصولة
بحرف الاطلاق وهو الالف
(ص)

﴿الامالة﴾

الالف المبدل من ياء طرفي
أصل كذا الواقع منه الياء
خلف

دون مزبد أو شذوذ ولما
تليه هاء التثنية ما الهاء
(ش) الامالة عبارة عن
ان ينحى بالفتح نحو
الكسرة وبالالف نحو الياء
وعمال الالف اذا كانت طرفاً

بدلان ياء أو صائر إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالفي رمي ومرمى والثاني كالف ملهى فانها تصير ياء في التثنية نحو ملهيمان واحترى بقوله دون مزيد أو شذوذ فمما تصير ياء

(١٨٠)

الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلان ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيد في الثاني فقط (قوله كالف ملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كحبنى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى قد شبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو في) بضم ففتح وأصله قفيو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفي بكسرتين وأصله قفو وكفلوس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالي واو بن فانقلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للناسبة والفاء للاتباع تصریح (قوله في) بفتح حين مع شد الياء وأصله قفأى بتشخيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلبت الالف ياء وأدغمت كما مر في قوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصامن الاسم الثلاثى الواوى لا يمال لان ألفه لا تعود للياء الا في شذوذ أو بز زيادة شئ ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنهاز زيادة في تقدير الانفصال وشذوذا مالة السكبا بالكسرة وهى السكاسة من كبوت البيت أى كنيسته ولا يقال هى لأجل الكسرة لانه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن مالة الرباع انه واوى من رباير بوأى زاد قياسية لأجل الكسرة كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الشافعية لان كسر الراء له قوة في الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثاني (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيبويه سواء كانت بدلا عن واو كتاج وقاع وباب وداروان رجعت للياء في قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل الى المفتوحة أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجعه أنياب لكن الثانية أميأت شذوذ او قيل قياسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل ثناء الضمير وأصل دنت دينت بالفتح فاما أن يقدر نحو يله الى باب فعل بالكسر ويفعل ما مر كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتاب كسر الدال ليبدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفا وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليسد على أن العين واو نظير ما مر والحاصل ان الالف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهباب أو عن واو مكسورة كخاف أميأت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كانه لعله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت بآى العين الا فى هيؤ أى حسنت هيئته (قوله كذلك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أومعها) عطف على مقدر أى بحرف واحد أومعها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها فغيره سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتشخيف الياء أقوى منه مالة كمال ويباع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويتهاك وهو الظاهر لما سياتى ان فصل الهاء كلا فصل فشويتهاك مسا وشيبيان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كنهذا جيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كنهذا شويتهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة الهمج فالخاصل انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الالف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذلك ما الخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الالف التى يليها كسرا وتلى هى حرفا لا كسرا فالضمير فى يليه ويلى راجع

إذا أضيف الى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله * وما تاليه ها التآنيث ما لها عدما الى ان الالف التى وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التآنيث كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كقاضى خف ودن (ش) أى كمال الالف المتطرفة كما سبق تمال الالف الواقعة بدلان عين فعل يصير عند اسناده الى ثاء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واو كخاف أو ياء كباع ودان فيجوز امالتها كقولك خفت ودنت وبت فالت كان الفعل يصير ههنا اسناده الى التاء على وزن فلت بضم الفاء ممنعت الامالة نحو قال وجال فلا تملها كقولك قلت وجات (ص) كذلك تالى الياء والفصل اغتفر بحرف اومعها كجيبها أدر

(ش) أى كذلك تمال الالف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء

نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء ممنعت الامالة لبعدها الالف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص) كذلك ما يليه كسرا أو يلى * تالى كسرا وسكون قدولى

كسر أو فصل الهاء كلاً فصل يعد * قدر هـ من ماله لم يعد (ش) أى كذا كمال الالف اذا اوليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو ككتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شمال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما عانحو يريد أن يضر بها وكذا يعال مافصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو طمسا ساكن نحو هذان درهمك والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهر * من كسر أو يا وكذا تكفرا (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم يكسر
أو يسكن اثر الكسر
كالطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء
سبعة وهى الخاء والصاد
والضاد والطاء والظاء والغين
والقاف وكل واحد منها
يمنع الامالة اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء
موجودة ووقع بعد الالف
متصلها كساخت وحاصل
أو مفصلاً بحرف كنافع
وناعق أو حرفين كناشيط
ومواثيق وحكم حرف
الاستعلاء فى منع الامالة
يعطى للسرا التى ليست
مكسورة وهى المضمومة
نحو هذا عذار والمفتوحة
نحو هذان عذاران بخلاف
المكسورة على ماسياى
ان شاء الله تعالى وأشار
بقوله كذا اذا قدم البيت
الى أن حرف الاستعلاء
المتقدم يكف سبب الامالة
ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً
اثر كسرة فلا يعال نحو صالح
وظالم وقالو يعال نحو طلاب
وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضميرولى فليستكون وهذا سبب خامس (قوله كلاً فصل) أى تخفأها فلم تعد حاجزاً (قوله قدر هـ) كذا
الح) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف
متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتحركين اه تصریح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن
الالف نفسها تلى كسرة لانها تطالب فتح ما قبلها أبداً (قوله شلال) بكسر المعجمة الناقاة الخفيفة (قوله
ولسكن أحدهما هاء) أى غير مضموم ما قبلها فلا يعال نحو ويضر بها كما مر مثله فى الياء ويظهر ههنا أيضاً
ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الح) لما فرغ
من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع بذكر موانعها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره ولعل هذه
الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه صديقه (قوله يكف مظهر) فيه حذف مضاف وموصوف أى يمنع تأثير سبب
مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء يسان لمظهر فخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين
فانه لا يمنع ما ذكره لا ينفى ما يدل عليه فتجوز الامالة فى نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد
المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف أو الادغام وفى نحو خاف وطاب وبى مما سبب
امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا تكفرا) تكف مضارع كف ور بالصدر فاعله أى
وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجمهور وبعضهم يعسل ولا يلتفت اليها كفاى
الهمع اما الراء المكسورة فسياى أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنيها للفاعل وقوله بعد
بالضم أى بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أى ما يكف وهو
المانع على الالف وقوله كلاً طواع بكسر الميم معنى المطيع أى الطائع مفعول من بكسر الميم أمر من ماره يعيره
أى أنه بالطعام ومنه قوله تعالى وغير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبى وهو أشهر (قوله أو ياء
موجودة) ههنا ما ذكره فى التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف فى الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط
كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصبادوريان ونحو بياض وهذه ابيدرك مما تقدم فيه
المانع أو تأخر (قوله يعطى للراء) أى لانها حرف تكرير فاشبهت المستعلية فى استعلاء النطق بها الى
الحكم فتمنع امالة الالف للناسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أى وكذا الراء المتقدمة تمنع
الامالة فى نحو ارشد لافى نحو رجال لكسرها ولا فى ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل)
مبتهأ خبره يشكفورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبى كما مر
وسياىك من يد فى الابدال (قوله غلبت الراء المكسورة) لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين
مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبها اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كشاله لافى نحو طارق
لتأخر القاف عنها ولا فى رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل
بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الح) المراد بانفصال السبب والمانع كونهم من كلمة أخرى
و بانصافها ضده فلا تمال الالف للياء فى رأيت بدى سابور لا انفصالها كذا ولا يرد امالة ألف ها ونا فى نحو

وكف مستعمل وراى تكف * بكسر را كغارا لا اجفو (ش) يعنى أنه اذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة
مع الراء المكسورة غلبت الراء المكسورة وأميت الالف لاجلها فاعال نحو على أبصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو جارك لانه
اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة فالمانع عدم
المقتضى لتركها أولى واحوى (ص)
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر
ولا عمل لسبب متصل * والكف قد يوجب ما ينفصل

بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يقال أتى قاسم بخلاف أتى أحمد (ص) وقديما ما لو التناصب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) فعدم الالف الخالية من سبب الامالة المناسبة ألف قبلها مشتتة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عماد المناسبة الالف الممالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا تعمل ما لم ينسل تمسكنا دون إجماع غيرها وغيرها (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يقال غير المتمكن الاسماء الاهاونا فانها مما لا ينال قياسا مطردا نحو ويريد أن يضر بها ومربنا (ص) والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأ يسرمل تكف السكاف

كذا الذي تليه هاء التأنيث في وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي تمال الفتحه قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشرر ولا يسرمل وكذا يقال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص)

(التصريف) حروف وشبهه من الصرف يرى وماسواهما بتصريف حوى (ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدرج فيها ومربنا ولم يضر بها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتشيله فيما مر بادرجيتها وقال ابن غازى لاستثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل ويصار اليه بآذنى سبب (قوله أتى قاسم) بالمشنة فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظر فيه ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أتى عن الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولو مع اتصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بخلاف أتى أحمد) أي فيما لا اتصال سببه وهو الالف المبطل من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحمد الا لبيان فاعل الفعل ولا توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كلتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيتاحي فان ألفه الاولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلامثل المناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابها عن الياء لا لما قبلها وهو وضحاها لانه واوى ومقتضى ذلك ان تاليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيويو به بامالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلار جوعها للياء في البناء للجهدول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو دعال غير التناسب قبيحة (قوله المتمكنة) أي ولوى الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان ممبذلا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسما) منه ذا الاشارية ومتى وأتى وعن الحروف بلى ويأى النداء ولا في قوهم امالا وكذا الجوابية عن قطرب ولا يقال غير ذلك من الحروف الا اذا سحى به ووجد فيه سبب كحكي لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير ورتها بعد التسمية من الواوى لكونه أكثر فتشنى على الوان بالواو وامالة الرا ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا باباوتان من حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعا ونصبا في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو السكسائي فان جو كانت قياسية لكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لا التي للتثنية (قوله في طرف) صفة لراوليس قيسا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة فتحة الطاء في رأيت خيط رياح وذكرا غير امالة فتحة العين في العرد والراء فيها ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قوهم عرد النباتات اذا طلع (قوله كالأ يسرمل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا الذي تليه هاء الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحه لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعنى كذا أمل الفتح الذي تليه هاء التأنيث الخ وحيثئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يقال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الهاء كالفتحة ولو قال عطفها على ما قبلها وقبل هاء التأنيث أيضا ان تقف * ولا عمل لهذه الهاء الالف

لكان أحسن (قوله تمال الفتحه الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبير ولا يسرلكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تمال الفتحه بعدها نحو رم وظاهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء قبل فتحة الهمزة والعين في مررت باشر وعمر بخلاف فتحة الجيم في يجير كما نص عليه سيويو به والله أعلم (التصريف)

بنية الكلمة العربية وما الحروف وفهام من اصاله وز يادة وصحة واعلال وشبه ذلك ولا يتعلق الابلأسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا يتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * (١٨٣) قابل تصريف سوى ما غيرا

(ش) يعني انه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين الا ان كان محدثاً فاقبل ما تبني عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل دم الله وقز يدا (ص) ومتتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فسا سباعا (ش) الاسم قسمان من زيد فيه وبجرد عن الزيادة فالزيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يبالغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو احر نجم واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو اما ثلاثي كفسلس واما رباعي كجعفر واما خامسي وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افصح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه نعم (ش) العبرة في وزن الكلمة بماعدا الحرف الاخير منها وحيثئذ فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموم الاول أو مكسور أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون

أصله تصريف برأين لأن فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركته ما قبلها وخصت بذلك لأن ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريرهم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة إلى بنية مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وجوت عادتهم بذلك وهذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامر من معا (قوله بنية الكلمة) أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعرية العجمية فلا يدخلها تصريف (قوله وما الحروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والظهار من الصحة الا أن تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر عن الشافية (قوله والأفعال) أي المتصرفه فقط وهو فيها بطريق الاصاله لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها باختلاف الأسماء (قوله وشبهها) هو الأسماء المبنيه والأفعال الجامدة كسبي وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا يتعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنييه السابقين وأما تصغير ذوالذي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال اهل فساد (قوله وليس أدنى إلخ) أي بذلك توضيحاً لما لا يعرف ان الأقل من الثلاثة وضما خاص بالحرف وشبهه والاولى فليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجعله يرى بالبناء للجهد خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل إلخ) الفاء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي لا يبدأ بحرف ويوقف على آخره بفصل بينهما ما آخر كراهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركه وسكوناً ولا يكتفي الفصل بزيادة لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله الله) أي عند من يجعله مختصراً من أين الله في القسم (قوله من زيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمال ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح العزى (قوله احر نجم) مصدر احر نجمت الال اذا اجتمعت وهذا رباعي الاصول زيد فيه الألفان والذون (قوله واشهيباب) بمجمة فهاء فتحية فوحدين بينهما ألف مصدر اشراب الفرس بشد الموحدة اذا صار أشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثي الاصول من شهب شبهة يز يد فيه الألفان والياء التحية واحدة الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بماعدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل إلخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحته وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره امام فتحه فبدأ بسكون الثاني ثم فتحته ثم ضمه ثم كسره ولوأخر فرس عن كبد الجري على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة ودوية كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه فيخرج من هذه اثنا عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنى ودئل وصر و نحو علم

وحبك وابل وعنب ونحو فليس وفرس وعضد وكبد (ص) وفعل أهمل والعكس يقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بنوعين أحدهما مهمل والآخر قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا ابتداء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كبذل وانما قل في الامعاء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل مالم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) واقتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومنهلهاء أربع ان جردا * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) الفعل ينقسم الى مجرد والى مزيد فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربع اربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وللثلاثي (١٨٤) المجرد أربع اربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتى لفعل الفاعل فعل

لأنهم اصحاب وزن غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمحمل خلا فالمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الواو لغة في الحبك بضمين جمع حبك وهو الطريق في الرمل وتطابق على طرائق النجوم بكقوله تعالى والسماء ذات الحياء وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبى السمال به فشاذة جدا وفيه لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان آل بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذهى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحـ كم وقول الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القارى بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربع اربعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصله ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي المجرد الا ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كنصر ينصر فيخبر بينهما اذالم يشترأ أحدهما وشذ الفتح في أبى يأتى وسلى يسلى الا اذا كان حاقى العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في يأتى أحدهما كباع يبيع ويرى يرى والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقي بقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يقى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت يأتى العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أى ثقل الضم على البناء وانظر لم تقلب البناء ألفا كما قلبت الواو فى طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الافتوحة) أى لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبد البناء على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لئلا يلتقى ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فغير عن أصله للتحفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبنى للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كضرب وانصر واعلم أن افعالها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعه السكوفيين والاختفش في زيادة الأخير منها (قوله زبرج) بزى فوحدته هو السحاب الرقيق والاجر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بموحدة فراء فثلاثة لا مشاة كما صوبه يسن فنون وهو اسم لحباب الاسد (قوله عزير) بهاء فزاي فوحدته فراء من أسماء الاسد (قوله) جندب يحيم فحجبة فهملة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذى لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تسكون الفاء في المبنى للفاعل الافتوحة ولهذا قال المصنف واقتح وضم واكسر الثاني لجعل الثاني مثلثا وصكت عن الاول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدسج وواحد لفعل المفعول كدسج وواحد لفعل الامر كدسج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة كإطابق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كاستخرج أو على ستة كاستخرج (ص)

ومع فعل فعل وان علا * فتح فعل حوى فعلا كذا فاعل وفعل وما * غير لازيد والنقص انتهى (ش) لاسم الرباعي البناء المجرد له ستة أوزان الأول فعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زبرج الثالث فعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هن بر السادس فعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جندب وأشار بقوله وان علاخ الى أبنية الجاسى وهى أربع اربعة الأول فعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفر رجل الثاني فعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

ججرش الثالث فعمل بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعمل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غاير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو ما ناقص وما مضى يد فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل نا احتذى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصل والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في وزن وزائد بلفظه كتنفي

وضاعف اللام إذا أصل بقي كراء جعفر وقاف فستقي (ش) إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالغاء والعين واللام فيقابل أولها بالغاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فإذا قيل ما وزن ضرب فقل فعل وما وزن زيد فقل فعل وما وزن جعفر فقل فعل وما وزن فستقي فقل فعل وتكرر اللام على حسب الأصول فإن كان في الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فإذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعل وما وزن مستخرج فقل مستفعل هذا إن لم يكن الزائد ضعيف حرف أصلي فإن كان ضعيفاً عبر عنه بما بهرب عنه عن ذلك الأصلي وهو المراد بقوله (ص)

وإن يك الزائد ضعيفاً أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل (ش) فتقول في وزن اغدودن افعل عمل فتعبر عن الدال الثانية بالعين

كما عبرت بها عن الدال الأولى لأن الثانية ضعيفاً وتقول في وزن فتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول في وزن اغدودن افعدول ولا في وزن فتل فعدول ولا في وزن كرم فعدول (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه والخلف في كلم (ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكرر فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول

البناء السادس فرع عن فعل بالضم فتح تحفياً أصلي كما عند السكوفيين (قوله ججرش) بحجم فمهمة فيم فراء فمهمة هي الجوز المسنة والعظيمة من الاعاى (قوله فندعمل) بقاف فندال معجمة فعين مهملة هو الضخم من الابل وانفذ مهمة من النشاء الفصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملة في وسعة هو الشيء الحفير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الأصلي من الزائد وما يقع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعدي يعنى وما لا يسقط أصلاً لوجود كلمته وهو زائد كنون قر نفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً وأجيب بأن الأصلي الساقط لعله تصرف يقيمة كالثابت والزائد إذا لزم لعله كالجود كان مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ماسقط في أصل الوضع تحقيقاً وتقديراً (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أى اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتذى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أى كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرب أو من قرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير الكلمة كياء ابطل في اطل بكسر تين اسم للخاصرة وتاء احتذى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لأنه إما تكرير أصل للاحاق كسين اغمدس للاحاقه باحرجم أو اغميره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل وإما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون إلا منها كتاء احتذى وقد تكون هي أصول كتاءات وهمزة كل وبيم مكان (قوله بضمن فعل) أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لأن المقصود مادته دون هيئته لأن الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزن قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتح تين وفي مرد وقال مفعول وإذا وقع في الموزن قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصع عدا همزة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اغفل لأن أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهزة على الغاء وقلت ألفاً فتقول في ناع بالوزن فلع لأنه من النأى أى البعد فأصله نأى قدمت لامه وهى الياء على الهزة ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قاض وزنه فاع وفى عدة لعله نعم إذا أريد بيان الأصل قيل أصله كذا ثم أعل بالقلب وغيره وانما اختاروا الوزن مادة ف عمل لانها تم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر إذا طال والنبت إذا خضر حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز أن يعبر الخ) أى خلافاً لمن قال بذلك والحاصل إن الزائد مطلقاً يعبر عنه بلفظه لا بشيئين المكرر وقد علمته والمبدل من تاء الافتعال فيم عنه باصه وهو الناء فوزن اصطر افتعل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيا (قوله سمس) بكسر المهملةين للحب المعروف وفتحهما للثعلب واسم وضع والحكم فيهما واحد كافي الفارضى (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لأنه أمر من الم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر للربى ولا يصح كونه ماضياً لأنه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أى لأن أصله أحمل المكررين واجبة تسكيماً للأصول الثلاثة وليس أحدهما أولي من الآخر ظاهراً الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

(٢٤ - (خضرى) ثاقى)

من كفف كفف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحتهم وكف واختلاف الناس في ذلك فقيس هما مادنان وليس كفف كفف من كف ولا لم من لم فلا تكون الكاف واللام زائدتين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لم وكفف ثم أبدل من أحد المتضاعفين لام في لم وكاف في كفف كفف (ص)

فالف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير ميين (ش) اذا صحبت الالف ثلاثة أحرف أصول حكم زائدتها نحو ضارب وعضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي اما أصل كالى أو بدل من أصل كقال وابع (ص)

واليا كذا والواو ان لم يقعا كماهما في يؤ يؤ ووعوعا (ش) أى كذلك اذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم بزائدتهما الا في الثنائى المكرر فالأول كصيرف ويعمل وجوه وعجوز والثاني كيؤ يؤ أطائر ذى مخلب ووعوع مصدر ووعوع اذا صوت فالياء والواو في الاول زائدتان وفي الثاني أصليتان (ص)

(قوله فان صالح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلان تكون الكاف واللام زائدتين) أى فوزنه فعل بلامين وهذا مذهب البصريين الزاج (قوله وقيل اللام زائدة) أى الثانية اصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلى اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن كفف فعمل بكاف فلام ووزن لم فعل بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف اليمين فالأصل لم وكفف بشد الميم والفاء الاولى فاستقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعل بشد العين (قوله فألف الخ) شريع في بيان ما تزداد زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصل وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجلة صاحب صفته وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هذه الالف اللينة وسيد كراهمة (قوله حكم زائدتها) أى وان لم تسقط أصلا بان كانت في اسم جامدان أكثر ما وقعت فيه الالف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعمل عليه ما سواه وما ذكرنا هو في الأفعال والاسماء العربية المتحركة جاندة كانت أو مشتقة أما في المبنيات والحروف فلا يحكم بزائدتها مع أكثر من أصلين كخى ومها ولا بابا لها من غيرها مع الأقل كالى ومتى بل تكون أصلية غير متقلبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفعول فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الالف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المعجمة مع القصرة مؤنث غضبان أو بالمهملة مع المد وهي المشقوقة الاذن من باقة أو شاة والضاد معجمة في السكل وناق رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والسكل صحيح (قوله اما أصل) أى في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أى ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحى وهما واعلم ان الالف لا تزداد الا في غير الأول لتعذر الابتداء بها ساكنة (قوله والياء كذا والواو الخ) أى يحكم بزائدتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد إلا عند الجهور مطلقا لشقها والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيجمع أو أربعة في خصوص المضارع كيد حرج أما في غيره كاستهوى بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح القوقية وضم المهملة آخره اسم مكان بالجواز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعلا لول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبت أصلين فقط كيت وسوط (قوله كماهما الخ) الجملة حال من فاعل بقعا وما كافة للكاف عن العمل أو نعت لمخزوف وما مصدرية أى وقوعا كوقوعهما في يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهمزة الأولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجعه ياكى كساجد ووعوع أى صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فالأصل لمخزوف أو هو فعل قصاصة فنع الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن أوى فان أرى يدها كان مفعولا معه لا عطف على يؤ يؤ الا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناءه هذا مع أنه علم مما صر في سمي ان كل ثنائى مكرر لا يحكم بزائدته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقة هنا (قوله كصيرف) هو الحال المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمتا على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا وتأخرنا فلا يحكم بزائدتهما الا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاري فكهمة شمال واحبة نظا في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفرح فرحا اذا انتفخ من أكل الزرق وهو الخندقوق وكيم دلاص في قولهم درع دلاص ودلاص أى راق ويم زرق شديد لون الزرق وكذا كل ثلاثى زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكبير الستة أى المجز ودلهم للجوز والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصليهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كاصطبل

وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تاصيلها تحقفا (ش) أى كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا وصر جوش على ثلاثة أحرف أصول كاحد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصليهما كابل

(ش) أى كذلك يحكم

على الهمزة بالزيادة اذا
وقعت آخر بعد ألف
تقدمها أكثر من حرفين
نحو حراء وعاشوراء
وقاصعاء فان تقدم الالف
حرفان فالهمزة غير زائدة
نحو كساء ورداء فالهمزة
في الاول بدل من واو وفي
الثاني بدل من ياء وكذلك
اذا تقدم على الالف حرف
واحد كما ورداء (ص)

والنون في الآخر كالهمز وفي
نحو غضنفر أصالة كفي
(ش) النون اذا وقعت
آخر بعد ألف تقدمها
أكثر من حرفين حكم
عليها بالزيادة كما حكم
على الهمز حين وقعت
كذلك وذلك نحو زعفران
وسكران فان لم يسبقها
ثلاثة فهي أصلية نحو
مكان وزمان ويحكم أيضا
على النون بالزيادة اذا
وقعت بعد حرفين وبعدها
حرفان كغضنفر (ص)
والتاء في التأنيث والمضارعة
ونحو الاستفعال والمطاوعة

(ش) تزداد التاء اذا كانت
للتأنيث كقائمة والمضارعة
نحو أنت تفعل أو مع السين
في الاستفعال وفروعه
نحو استخرج ومستخرج
واستخرج أولمطاوعة فعل
نحو علمته فتعلم أو فعل
كمن حرج (ص)

(ش) تزداد الهاء في الوقف

ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس
ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وان كانا مجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق
على مهد الصبي وجمعه مهاده كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهور كفلس وفلوس اه مصباح (قوله
آخر) نعمت لهمز وبعثت ثان له وأكثره فعول ردف الواقع خبرا عن لغتها ووجه المبتدأ والخبر نعمت لالف
ولوقال أكثر من أصلين لكان أجود لان الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدها زائدا حكم
بأصالة الهمزة كحواء الذي يعانى الحيات لانه من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه
على أحواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤث أحوى وخرج
بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا عدألف كحنبطاً فلا يحكم بزائدتها الا بدليل عامر
(قوله أكثر من حرفين) الأولى أصلين كما مر في الهمزة ليخرج نحو موهوان فان نونه أصلية لانه من
الوهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان
قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقبان فتحتمل الزيادة والاصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يبنى
احدهما الا بدليل كافى التسهيل والسكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون
التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها
وعدم ادغامها كما هي في غضنفر وحبطة أخرجت الواقعة ولا كنهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة
كفريق وخروب فانها في ذلك أصلية الا بدليل وأما المدحمة في نحو عجئس بشد النون للجمل الضخم
فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعل وبقى من مواضع زيادة
النون أول المضارع والمطاوع كانه كسر وباب الافعال كالحرجاج وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق
فهو الدليل الاعظم (قوله والتاء في التأنيث) أى في مفرد كائما له وجمع كسلمات (قوله والمضارعة)
قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال)
خصه بالذ كر دون الافتعال مثلا للإشارة الى ما زاد فيه السين فلا يرد عليه اهمالها اذا نظردز يادتها في
غير هذا بل يحفظ فقط كسين قدموس لاحاقه بعصفور لانه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد
المتقدم في قومه - تصریح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والافتدار
وفروعه او كدباب التفعّل والتفعّل كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردد فانها بالاناء (قوله
كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هذا لان القصد بيان أجزاء الكلمة كقائمة
ولهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طاحنة ومساءة بل الهاء فيه
بدل التاء لامر بدة استقلالا (قوله كلة) ألغز فيه بعضهم بقوله

ياقارنا ألييسة ابن مالك * وسالكى أحسن المسالك * في أى بيت جاء في كلامه
لفظ بديع الشكل في نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث راسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلة * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) اما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله واطردز يادة اللام وأنائب
فاعل محذوف أى وتزداد اللام في الإشارة كما قدره الشارح في والتاء في التأنيث والهاء وقفا أو هي مبتدأ
وفي الإشارة صفته والخبر محذوف أى واللام الكائنة في الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الوجه
فالمشبهة لما صفة اللام احتراز من الشاذة في نحو عجل وزيد كما نقله السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة
للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالإشارة فان جعل في الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشبهة

والهاء وقفا كلة ولم تره * واللام في الإشارة المشبهة

نحوه ولم نره وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزايد فيه وهو ما الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوره أو المجزوم نحو لم نره وكل مبنى على حركة نحو كيفه إلا ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادي نحو يا زيد والفعل الماضي نحو ضرب واطرأ أيضا زيادة اللام في (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنح زيادة بلا قيد ثبتت

ان لم تبين حجة كخطت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك سألتمونيها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالة الا ان قام على زيادته حجة بيينة كسقوط همزة شمال في قولهم شملت الرج شمولاً اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم حظت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك (ص)

فصل في زيادة همزة

الوصل

للا وصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستنبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كننا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلاً للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج نحو استنبتوا أمر للجماعة بالاستنبات (ص) وهو لفعل ماض احتوى على

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسما على المشبهة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره والجملة خبر للام أي واللام زيارتها المشبهة كائنة في الإشارة فيفيد انها تزداد في غير الإشارة لكن خير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى معها احدى وهو بيان حركة وألف في نحوه ويازيداه وللإمكان في نحوه وعه فهي بكاء الجر مما ليس جزأ وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كشاء التأنيت أو تحطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تتبين حذف احدى التاء من حجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كخطت) بالطاء المشالة من باب فرح (قوله سألتمونيها) وكذا هم يقسمون وقد جمعها المصنف في بيت أربع مرات فقال ههنا وتسليم ثلاثين يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

(قوله في قولهم شملت الرج) أي تحولات شمالاً وبابه دخل كافي المختار واعترض بأنه يحتمل أن أصله شملأت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفت فالاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهي شمال ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشامل بتقديم الهمزة على الميم وكقذال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

(فصل في زيادة همزة الوصل)

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسى كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البناءية كقراءة ما بقى من الربا يسكون الياء (قوله كاستنبتوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماض معلوم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أي بحجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلاف كان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا بحجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصل المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه ان اللذان حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل ومماها التحليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الدرج) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سرفانه * يثبت وتكثير الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أي اما بها كالحلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرباعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) في هذه السكامة انظر فان من الخاسى ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كالاينفى (قوله في أمر الثلاثى) أي الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها. كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة حيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همزة وان سكن تقديرا كقم من يقوم فاصله أقوم كاتصرت نقات ضمة الواو الى القاف وحذفت للسا كثنين وكعبدور من وعبدور يدرد فاصلهما اوعبد

واورد

(ش) أمر الثلاثى كاخش وامض وانفذا

لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة جىء أولها كننا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أولهم همزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخرج وانطلق وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وارد حذف واوهما حلا على حذفهما من المضارع المبسوود بالياء لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة
 فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أو طاء وهذا الشرط عام في أمر غير الراءى مطلقا ليخرج نحو تعلم
 وتدرج ولا تدخله الهمزة المحركة ثاني مضارعه وأما الراءى فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا تحركا
 فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع
 مفتوحة لانها هي التي بعد حرف المضارعة وانما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أوكرم وحل
 الداني عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر لوال منتهضه مع تعاضها بالحركة بخلاف واوعد فتدبر ويستغنى من
 أمر الثلاثي حذف وكل ورص فانها يسكن ثاني مضارعه لفظا كياخذ ويأكل ويأمر مع ان الاكثر فيها
 الاستغناء عن الهمزة بحذف فائها الساكنة والاصل أخذهم منين حذف الثانية لكثرة الاستعمال فحذفت
 الاولى للاستغناء عنها وفي شرح العزبة أن الحذف من كل وحذف واجب ومن مرجأ لانها مأ كثر منه
 (قاعدة) اذا كان أول المضارع مفتوحا كيكاتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم
 ريمطي فقطع ولا يضم الا الراءى لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع
 الا ضرورة (قوله وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأتيث) بالجر عطف على اسم
 وجلة تبع البناء لفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأتيث أي وتأتيث تابع لما ذكره وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع
 مذكوره في ذلك (قوله واين) عطف على اسم فهو مخفوض لسكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء
 فلا يجوز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها الحن ومحل بالوزن (قوله همزال) مبتدأ خبره
 كذا أي للوصل سماعا لقياسا ومثلها أم في لغة جبر (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل
 المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضى الثلاثي والراءى ولا اسماء غير مصدر الخماسي والسادسي والاسماء
 العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الاسماء اثنا عشر لا غير وأما الميم وأم الآتيان فلفتان في أيمن
 ولذا تركهما المصنف وانما ذكر ابنهم مع انه لغة في ابن لانهم يزيد الميم تغير معناه بافادته المبالغة وحكمه باتباع
 ما قبل الميم لها في حركات الاعراب ولا كذلك ايم (قوله ويبدل) أي همزال ومثله همزة أيمن لما
 سيأتي (قوله لم تحذف الخ) يعني أن افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقة السماع بخلاف المصادر المذكورة
 لانهما كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بامور منها يسكنون أوائل بعضها فيحتاج للهمزة فعمل
 مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحذف حركة أوله لكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس
 لتسكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو
 بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العا وحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله عوضا عنها همزة الوصل وقيل
 أصله رسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو عوضا عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته
 كفرنس يقال سته ستهما كتهب تعبا اذا كبرت عجيزته ثم سموا الجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية
 فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينهما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا
 سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كنهاعوض عن اللام فقالوا است كافي اسم والدليل على أن أصله
 سته بفتح السين فتحها في سه وست لفتان فيه وعلى تحريك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على استاء لان
 فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها وعلى ان لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير
 كاستاء وسهية (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وبفتح العين لجمعه على أبناء
 كاذ كرى است قيل ولامه واو فوهم بنوة ويرده ان لام الفتى ياء لجمعه على فتیان مع قولهم فتوة فقلبت فيها
 الياء واو المناسبة الضم والواو قبلها اذا أصلها فتوبة فسكنوا يقال في بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء في بنت
 وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته بنى بها اذا دخل عليها (قوله

(ص)

وفي اسم است ابن ابنهم سمع
 واثنين وأمرى وتأتيث تبع
 واين همزال كذا ويبدل
 مدافى الاستفهام أو يسهل
 (ش) لم تحذف همزة الوصل
 في الاسماء التي ليست مصادر
 لفعل زائد على أربعة الا في
 عشرة أسماء اسم واست
 وابن

وابنم) هو ابن زيادة الميم للبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله ثنينين بفتح تين لقولهم في النسب اليه ثنوي كذلك ولا ميم ياء لانه من ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله واصري) هو اسم تام لم يحذف منه شيء لان أصله صر كخماس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذف فهماع أل فيقال المر فعملت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنتان فسمكن كراتها (قوله وابنم في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع يعين وهمزته قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من العين وهو البركة وهمزته وصل خلافا لالكوفييين فيها والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كاي ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كما في اصري وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيهما وم ومن بثلاث الميم فيهما ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أيمن الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كما في المغني (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة ومثلها م في لغة جبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعده مع الاسماء العشرة والمصدر تبلغ اثني عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترجح على الكسر في أيمن وإيم ويترجح كسرها على غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجو بان ضم ثالثه ضمنا أصليا ظاهرا كاسكن وكان طاق مجهولا ومقدرا كغزى ياهندا إذا ضله اغزوى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب الاصل كما مشوا فان أصله أمشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالثا من الفعل بضم

واكسره حال الفتح والكسرو في * الاسماء غير الالام كسرها في

(قوله لم يحذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الدالة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازي أي في الحق طيران قلبك وان شريطة ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف للدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة واثبت بسكون النون وفتح الموحدة وشدة المشاة فوق انقطع والله أعلم (الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا في شمل القلب لان كلا منهما تغير في الموضع الا ان القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فانه كما في الاشموني يكون في ضمير الموضع كتابة عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كاذ كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وعبر المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم انه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أعم منهما لا مباينا ويؤيده ما صر في التصغير في قوله * وجازت تعويض يا قبل الطرف * من ان ياء فرزيق وفرزاق عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر الخ) قيل آخر طرف متعلق محذوف صفة لولاء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخر الآن براديه ما قبل الاول فيكون من ظرفية الجزء في السك والاولى كونه اسما غير طرف حال منهما وان كانا كسرتين أي حال كون كل منهما آخر أو أثر فظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لابدال من آخر ولو جعل طرفا لكان كلا منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بفتح الحاء من التصريف الابدال والقلب

وابنم واثنين واصري
واصراة وابنة واثنين
وايمن في القسم ولم تحذف في
الحروف الا في أل ولما
كانت الهمزة مع أل مفتوحة
وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يحذف همزة
الاستفهام لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر بل وجب
ابدال همزة الوصل ألفا
نحو آلامير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

أ الحق ان دارن رباب
تباعدت

أ واثبت جبل ان قلبك طائر
(ص) (الابدال)
أحرف الابدال هـ د ت
موطيا

فأبدل الهمزة من واو ياء
آخر اثر الف زيد وفي
فاعل ما عمل عينا إذا افتني
(ش) هذا الباب عقده
المصنف لبيان الحروف
التي تبدل من غيرها

والنقل والحذف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أي قياسياً يضطر اليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول واعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للإدغام شيوفاً وهو جميع الحروف الألف اللينة وما يبدل لغيره فاما ندورا وهو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قوله (فدخاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا) وذلك كقوله لم حلم خراذل بالذال المحجمة في خراذل بالمهملة أي مقطوع وقرأ الاعمش فشرذبهم بالمججمة بدل المهملة كما قاله ابن جني واما شيوفاً ويضطر اليه وهو ما في المتن اولا يضطر بان يشيع عند قوم قاصرا على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه عجيبة قضاعة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله (خالي عويث وابوعليج) أي على (المطعمان اللحم في العشيح) أي العشي وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قبات سحتج) أي سحتج (فلا يزال شاحج يا نيك بيج) أي بي والشاحج البغل وكذا عنده نيم (كظمت عنك قائم) أي انك وكشكشتهم بالمججمة في خطاب المؤنث نحو (ما الذي جاء بش) وفرت (قد جعل ريش تحشس مرياً) والسكسة بالمهملة في لغة بكر كقوله لمؤنثة (أبوس وأمس) أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت داء فاسقط الماء لان ابدالها انما يطر من التاء وفقاً كرحمة وهو مند كور في بابه وعددها هنا المحصر وسكت عنها استثناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهردت الشئ وهياك في لالك وأردت واياك (قوله وطأت الرجل) أي يسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطيح بوزن فعيل أي عهد اليها مستويا (قوله الطبع الخ) أي ابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي اطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخزجها في قوله وقفت فيها أصيلاً لأسائلها * أعيت جواباً وما بال ربع من أحد

وأصيلان اما صغيراً أصلان جمع أصيل كعبر وبران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شدوداً كما قاله الجوهري او تصغير اصيل على غير قياس لزيادته على المتكبر كما قاله ابن هشام وهو والى لكثرة مثل هذا كعبر بان في مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الألف فان حراء اصلها كسكري زيدت قبل الفها ألف لئلا ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول السكاكية

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيد ابدال همزة كالأصـفـ

(قوله اطرفت) أي حقيقة كما مثله او حكايا بان كان بعدها تاء تأنيث او علامة تنبيه عارضان كبناء و بناء بشد النون من البناء وكردعين وكساعين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدادة وكقوله عقلته بثنائين وهما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا واخ) انما لم يسلم حرف الهاء لسكون ما قبله كدلو وطي لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائدة فوجوده كالعديم فكأن الواو والياء تلياً فتحة قلبها الفاً كباب وعصا ورخي فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين وقيل قلبها همزة من أول الأمر (قوله نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل آية و رية كسمة قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس اذا قياس قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية راية بالهمز ترك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تطرف) مثله ما لو تطرفت لا بد الب كدلو وطي (قوله عين امم فاعل) أي ولو مؤنثاً ومثنى او مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كجائز للستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بحجم وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينهما وبين الياء ولذا كتبت ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو قلاند وأوائل مما سيأتي * حكى ان أباعلى الفارسي دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهي تسعة
احرف جعلها المصنف حجة
الله تعالى في قوله هدأت
موطيا ومعنى هدأت
سكنت وموطيا امم
فاعل من أوطأت الرجل
اذا جعلته وطيحاً لكسبه
خفف همزته بابدالها ياء
لانفتاحها وكسر ما قبلها
وأما غير هذه الحروف
فابدالها من غيرها اذا
قيل فلم يتعرض المصنف له
وذلك كقوله في اضطجع
الطبع وفي أصيلان أصيلاً
فتبدل الهمزة من كل
واو أو ياء تطرفت ووقعت
بعده ألف زائدة نحو دعاء
وبناء والاصل دعا
وبنى فلو كانت الألف التي
قبل الياء أو الواو غير زائدة
لم تبدل نحو آية وراية
وكذلك ان لم تطرف الياء
أو الواو كتباً وتعاون
وأشار بقوله وفي فاعل ما
أهل عيناذا اقتنى * الى أن
الهمزة تبدل من الياء والواو
قياساً متبعاً اذا وقعت كل
منهما عين امم فاعل
وأعلت في فعله نحو قائل

وبائع وأصلهم ما قول وبائع لكن اعلوا جلا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلوبوا العين ألفا قالوا قال وبائع فقلوبوا عين اسم الفاعل همزة فان لم تمل العين في الفعل سمحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عابن (ص) والمدريد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالقلائد (ش) يبدل الهمز ايضا ما ولى ألف الجمع الذي على مثال مفاعل ان كان مدة من يدة في الواحد نحو فلاة وقلائد وصحيفة ومخائف ومجوز ومجائر فلو كان غير مد لم تبدل نحو قسورة وقساور وهكذا ان كانت مدة غير زائدة نحو مقارة ومفاوز ومعيشة ومعاش الا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه نحو مصيبة ومصائب (ص)

الى صاحبه وقال قد أضعنا خطأ تنافى ز يارة مثله وخرج من ساعته * ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملة لفظ صغار بنقط الياء فقال في ضمن جوابه ميكتا * وما نطق حكم الياء من الصغار * وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهم (قوله وأصلها ما قول وبائع) ظاهرة كالمصنف ابدال الهمزة من أول الأمر كما قيل به وقال حذاق الصريفيين ابدال ألفا ثم لألف همزة لما صرف دعاء وكسرت الهمزة على أصل التلخيص من السا كنين وقال المبرد دخلت ألف فاعل قبل ألف قال وبائع فركبت الثانية للسا كنين ولان أصلها الحركة والآب المتحركة همزة (قوله والمد) أي حرفه واوا كان أو ألفا أو ياء وجلة ز يد حال من ضمير يرى في الواقع خبرا عن المد وثالثا حال من ضمير زيد في حال متداخلة أو من ضمير يرى في مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكاف كالقلائد زائدة (قوله ان كان مدة) أي لاجتماع تلك لمدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن حذف الفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لان شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو هما مكسوران يكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لانها لأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وانما اشترط كون المد ثالثا لانه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ فخرج نحو حائض ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل مدته همزة بل واوا في حوائض ياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الحيز لانه فاعل ما عمل عيننا (قوله غير مد) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلاتاء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مقارة مغزوة كمفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لساكونها اثر كسرة وهي اسم فاعل من اصاب يضيب وعينها واو بدل الصواب والصوب غنى المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعاش كاصح في مفاز وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب ومناثر شلوا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكتبنا) أي أحاديا والآب ضمير اليمين فاعله ومد مفعوله والجملة صفة لليمين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا بشد الياء مفعوله وفعاله محذوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نيا ثم فصح التمثيل به لما عمل بهذا التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافع نيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافع ينوف فاصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلا الخ) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل) فأصله أول بأول يجعل ألف الجمع بين واو أول وأبدلت الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل دواول بثلاث واوات كما ان أصل أول وولأبدلت الأولى همزة لما سياتى قريبا ووزنهم نحو أوائل ونيا في مفاعل انما هو وزن عروضي أما الصريفي فوزن نيا في فاعل بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا فواوعل وهراوا ففاعل لما سياتى (قوله وافتح ورد) تنازعا في الهمز أي افتتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كاستبدال على قوله همز ابرى في مثل كالقلائد * وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اليمين انما يبدل لان همزة في الجمع وتبقى بحالها في صحيح اللام والاقلاست تلك الهمزة للمبدلة ياء أو واو اعلى ماسياتى فأل في الهمزة للمهد الذي أي الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرآة ومرآة بكسر الهمزة منونة كجوار لفظا واعلا وأصل مرآة مرآة بفتح الياء من الرؤية فقلبت الفاو شد مرآيا كهدايا سلوكا بالأصل مسلك العارض كما شد عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطائى همزتين (قوله جعل) أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينييه (قوله زهمزا) مفعول ثان لرد أو لردواو من مفعوله الأول

كذلك ثاني لينييه اكتبنا مد مفاعل كجمع نيفا (ش) أي كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين ليمينين توسط بينهما مدة مفاعل كما لو سميت رجلا بنيف ثم كسرت فأنك تقول نيا ثب ببدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ومثله أول وأوائل فلو توسط بينهما مدة مفاعل امتنع قلب الثاني منهما همزة كطواويس ولهذا قيل المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمد مفاعل (ص) وافتتح ورد الهمز يافيا عمل لاما وفي مثل هراوة جعل واوا وهمزا أول الواو ينرد في بدء غير شبهه وروى الاشد

والاشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا

وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة ومخائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين ليمينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونيا ثم وذكروا انه

إذا اعتلت لام أحد هذين

النوعين فإنه يحذف بابدال
كسر الهمزة فتحة ثم بدها
ياء فمثال الاول فضية وفضايا
وأصله فضائي بادل سدة
الواحد همزة كالعفل في
صحيحة وصحائف فابدلوا
كسرة الهمزة فتحة فحينئذ
تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فانتقلت ألفا فصارت
قضا فابدلت الهمزة ياء
فصارت فضايا ومثال الثاني
زاوية وزوايا وأصله زوائي
بابدال الواو الواقعة بعد
ألف الجمع همزة كنيف
ونيانف فقلبوا كسرة
الهمزة فتحة فحينئذ ولبت
الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت زوا
ثم قلبوا الهمزة ياء فصارت
زوايا وأشار بقوله وفي مثل
هراوة جعل واوا الى انه
انما تبدل الهمزة ياء اذ لم
تكن اللام واواسمت في
المفرد كما تبدل فان كانت
اللام واواسمت في المفرد
لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب
واو والبشاكل الجمع واحده
وذلك حيث وقعت الواو
رابعة بعد ألف وذلك
نحو قولهم هراوة وهراوى
وأصلها هراوى كصحائف
فقلبت كسرة الهمزة
فتحة وقلت الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصارت زوايا ثم قلبوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانين عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى اذا
بلغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بوامال اليتيم الا بالتي هي
أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سببه لانه عبارة عن شدة الانسان وقوته
واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد
كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة
كنعمة وأنعم أو شد بالكسر كسر وأصرأ شد ككلب وأكلب اه من البيضاوي وغيره (قوله اذا
اعتلت لام الخ) بان كانت ياء أو واو أو همزة لان المصنف أدرجها هنا في حروف العلة اما الشبهاء أو الواو لو كانت
منها عند الفارسي في الامة همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا بر يثة وبرايالنه من برأ بمعنى
خلق الا ان همزة بر يثة أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا واما لامه ياء كفضية وقضاياء هدية وهذا ياء ملامه
واول تسل في المفرد كطمية ومطايالنه من المطا وهو الظاهر فاصلها مطيوة فعل بها كسيد والسائلة كهراوة
وهراوى وأما النوع الثاني فلم يملأه الا بلامه ياء كزواية وزوايا فاصل خطايا خطائي بياء مكسورة هي ياء
خطيئة ثم همزة هي لامها فابدلت الياء همزة كصحائف فصارت خطائي بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرقها
اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي ما لم يكن لفظا أتم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقلبت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف لقرب مخارجها وهو أقصى الحلق من الجوف
مخرج الألف فابدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات ولعل عمل بين ألفين فصارت خطايا بعد خمسة أعمال
ومثلها سواء برأيا وأصل مطايا مطايو بياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها فقلت الواو ياء لتطرقها اثر كسرة كما
في الغازي والهاضي فصارت مطايي بياءين أبدلت الاولى همزة كصحائف الى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا
وأما في قضاياء هديا فاربعة فقط بينها الشرح لان لامه ياء لا تحتاج الا قلبها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة
الهمزة فتحة) أي تخفيفا ثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة
(قوله فصارت قضاء) أي بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زوائي) أي أصله الثاني كما يفيد قوله بابدال الخ
وأصله الاول زواوى بواو من الاول بدل ألف زواوية لاسم في قوله بابدال الواو الثاني المزيد يجعل واوا
والثانية هي واو زواوية وبينهما ألف التكرير فقلبت الثانية همزة على حد نيائف فصارت كافي الشرح (قوله
فصارت زوا) بهمزة بين ألفين (قوله اذ لم تكن اللام الخ) أي بان كانت ياء أو همزة أو واو ولم تسلم في
المفرد وقد علمت أمثالها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله
وأصلها هراوى الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه ان الواو تقلب ألفا
من أول الامساكن مقتضى القياس قلبها أولياء لتطرقها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ
ففيه خمسة أعمال كطاي كافي التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو الخ) اعلم ان الهمزة تبدل
من الواو والياء وجوبيا في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي تطرقها بعد ألف زائدة وفي فاعل ما عمل فيها
وفي جمع ما نالته مدزائد وجمع ما نالته وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو وعن الياء
وانما لم يقدمها على قوله وانفتح رد الخ الذي هو في ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة
و يبقى مما تبدل منه الهمزة وجوبيا بالالف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو والمضمومة ضمها
لازما مصدر كانت كاجوه وفي وجوه ولا كادور بهمزة بعد اللام في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط
أصدرها كاشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرى من اعاد أخيه ولا تبدل من المفتوحة
الا شذوذا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحدي العدد أصله واحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا
في نحو رائى وغائى نسبة الى راية وغاية أصله راي وغايى ثلاث ياءات تخفف بابدال الاولى همزة وأما بدها

الاولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الابدال نحو ووري ووروي أصله وافي ووراي فلما بني للفعل احتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدل ثاني الهمز بن من

كلمة ان يسكن كاسم وانتم ان يفتح اترضم او فتح قلب

واوا ياء اتر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرم مالم يكن لفظا ثم فذاك ياء مطلقا جارا ثم ونحوه وجهين في ثانيه أم

(ش) اذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين

نحو وساك ورأس ثم ان تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما وجب ابدال

الثانية مدة نجاس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو آثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوثرت

وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايار وهذا هو المراد بقوله ومدا ابدل

البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها

فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذ أرقا (قوله المتصدر بن) خرج هووي ونووي نسبة الى هووي ونووي (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الوار الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شيء كالواي اني الاول أصلها ويلي بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كواصل المذكور وكول بضم ففتح جمع أولي أصله وول بواو بن أو سكنت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال أمام المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوروي ووروي فيجوز أو في وأوري بالهمز أو من همزة كوروي مخفف الوري بضم الواو وسكون الهمزة وهي اني الاول من وأل اذ ارجع فيجوز أو في أو من غيرهما كما فصله الاشمونى اذ اعلمت ذلك في قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبع المظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبه ووري ما ثابته مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كواي ووراي (قوله والأصل وواصل) أي بواو بن الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حاض في حوائض فهي وان كانت عارضة لم تكن ليست مدة فذلك وجب قلب الاول همزة ومثله في ذلك أراق جمع وافية فاصله وواق (قوله لم يجز الابدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبه صرح الاشمونى في كل مامدته عارضة ولا يرد أن المتن بوجه عدم الجواز في شبه ووري لانه لا يوجه ذلك الا ان جعل رد في كلامه مجعولا فان جعل أصرا والأصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب في شبه ووري كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وانتم) أي عند الابتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجا وهو بفتح الوفية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجعولا كما قيل لرسم بالواو بضم همزته ويشار بذ كره الى أن همزة الوصل كالقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمز بن مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب لكن بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أي سواء كان اترفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل وواراء مفعوله الثاني (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمز بن في البيت الاول وجملة اتم خبرها ولفظها مفعول اتم (قوله فذاك) أي ثاني الهمز بن الذي اتم لفظا جاياء مطلقا أي سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجبا بالفصر على لغة (قوله وأو) مبتدأ خبره جملة اتم بمعنى اقصد وجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أي انما يجب ابدال ثاني الهمز بن المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اترضم الخ في غير نحو أو ثم مما أول همزتيه للضارعة اما هو ففيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان للهمز بنين في كلمة ثلاثة احوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا أو ماسكونهما معا فتدركان سكنت الثانية فقط أبدلت من جفس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا في موضع العين أدغم كساك صيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا ابدال فيه أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا اتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى في ثلاثة الثانية وان تحركتا معا في غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلث الاولى في ثلث الثانية ذكرها بقوله ان يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أي وجوبا ولو كانت الاولى

والاصل آدم والثاني نحو أو برصغير آخر وهذا هو المراد بقوله

(١٩٥)

* ان يفتح اترضم او يفتح قلب واو او ان كانت

للمضارعة نحو آكل وآمن ومنه قوله تعالى رضي الله تعالى عنها كان رسوا صلى الله عليه وسلم بأمرني
اذا حضرت ان اتر ثم يشرني وعوام المحدثين يحرفونه فيشددون التاء بلامد وبعضهم يحقق الهمزتين
وكلاهما الحن لانه مضارع من الارار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الاولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة
ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزحشري عن العرب اتر بالادغام فيكون
سما عيا كما سيأتي في قوله * وشدي ذي الهمزة نحو ائتسكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والاصل
أ آدم) أي أصل الجمع آدم بهمزتين فالفتحة في التأسيس ابدال الثانية واو والفتحة اترفتح وليست الواو بدلا
من الف المفرد خلافا للمازني لان الف لم توجد في الجمع اذا لم تقضي لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكونها اثر
فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت افعال التفضيل من أن قلت ز يدأون من عمر واصله ان
كاكرم نقلت فتحة النون للهمزة وادغم ثم قلبت الهمزة واو او عند الجمهور والممازني يقلبها ياء (قوله نحو
أو بر) في نسخة أو يترجم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لاسم الذي
أبى البشر لان الاسماء المظمنة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمي كما في الكشاف فلا يعرف له اشتقاق
براديه في التصغير لكن قال في المغفل انه عربي على وزن أفعال من الأدمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة
وفتح الياء وشبه الميم (قوله مثا اصبغ) بكسر الهمزة وفتح الباء احدي لغاته العشرة من ضرب تثلث
همزته في تثلث باء والعاشرة كصغود (قوله من أم) أي صار اماما أو بمعنى قصد (قوله وأصله ائم)
بهمزتين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أي لبيت يمكن من ادماغها في
الثانية (قوله فصار ايم) أي بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله ائن) أي بفتح فكسر فشد النون واصله
الاول ان كضرب نقلت كسره النون الاولى الى الهمزة وادغم وقوله وقد تحقق بقافين أي لانه من نحو
أؤم الآتي (قوله الاي ائمة) أي جمع امام واصله أئمة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلها
للادغام فصار ائمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية يا وائما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل الالف من
جنس حركة ما قبلها كما فعل باكية جمع ائمة لوجود الثاين المفتقرين للادغام بعدها هنا فتقل حركة
أولاهما للهمزة توصلها لار اعتناءهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من ائن وأئم (قوله فانها
جاءت بالابدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجع إلى ابدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن
عاصم والكوفي في ائمة بالحقيق فيما يوقف عنده ولا يتجاوز اه فتدبر (قوله والثاني) أي ما كسرت
همزته الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشبه الميم وقوله مثال اصبغ أي بكسرتين (قوله
والثالث) أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل اؤن) أي بهمزة مضمومة فسا كنة
فنونين أولاهما مكسورة واصله الاول اؤن بثلاث همزات الاولى للمضارعة مضمومة لان ما ضير بها في
متعد بالهمزة كاكرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التي دخلت على الماضي كهمزة أكرم والثالثة
فاء الكلمة سا كنة فشدت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتي في قوله وحذف همز أفعال
استمر الخ فصار اؤن بالضم كاكرم (قوله مضارع آفته) أي بوزن أكرمه بهمزة مفتوحة فالضم منقلبة
عن همزة سا كنة فنونين بالادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
الفاء ولم تصل به التاء لوجب ان يقال اؤن والاصل ائن كاكرم فتقل فتحة النون الاولى الى الهمزة السا كنة
لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو لفتحها بفتح مفتوحة (قوله فدخله) أي المضارع (قوله نحو اوب)
بفتح الهمزة وضم الواو وشبه الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشبه الموحدة وهو المرعى وقيل الفاء كنة

حركة ما قبلها كسرة
قلبت ياء نحو ايم وهو مثال
اصبع من أم وأصله ائم
فنقلت حركة الميم الاولى
الى الهمزة التي قبلها
وأدغمت الميم في الميم فصار
ائم فقلبت الهمزة الثانية ياء
فصار ايم وهذا هو المراد
بقوله وياء تركس ينقلب
وأشار بقوله ذوالكسر
مطلقا كذا الى ان الهمزة
الثانية اذا كانت مكسورة
نقلب ياء مطلقا أي سواء
كانت اتي قبلها مفتوحة أو
مكسورة أو مضمومة فالاول
نحو اؤن مضارع أن واصله
أئن خففت بابدال الثانية
من جنس حركتها فصار اين
وقد تحقق نحو ائن
بهمزتين ولم تعامل بهذه
العاملة في غير الفعل الا في
أئمة فانها جاءت بالابدال
والتصحيح والثاني نحو
ايم مثال اصبع من أم
وأصله ائم فنقلت حركة
الميم الاولى الى الهمزة
الثانية وأدغمت الميم في الميم
فصار ايم خففت الهمزة
الثانية بابدالها من جنس
حركتها فصار ايم والثالث
نحو اؤن والاصل اؤن لانه
مضارع آفته أي جعلته
يئن فدخله النقل والادغام
ثم خفف بابدال ثاني همزته

من جنس حركتها فصار اين وأشار بقوله وما يضم واو اصر الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو او سواء انفتحت الاولى
أو انكسرت أو انضمت فالاول نحو اوب جمع أب وهو المرعى أصله أ أب

لأنه أفعال فنقلت حركة عينه الى فاته ثم أدم فصار أب ثم خففت ثانية الهمزة تين بابداهما من جنس حركاتها فصار اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ايلم من ام وأشار بقوله لم يكن لفظا ثم قدالة ياء مطلقا الى ان الهمزة الثانية

المضمومة انما تصير واوا اذا لم تكن طرفا فان كانت طرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ قرأ ثم تقلب الهمزة ياء فيصير قرأ فتحركت الياء وانفتحت ما قبلها فقلت ألفا فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول في مثال برثن من قرأ قرؤ ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرئيا مثل المولى وأشار بقوله وأأم

ونحوه وجهين في ثانية أم الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للتعكس جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أوم مضارع أم فان شئت أبدلت فقلت أوم وان شئت حققت فقلت أوم وكذا ما كان نحو أوم في كونه أولى همزتيه للتعكس وكسرت ثانيتهما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدلت فقلت

أين وان شئت حققت فقلت ان (ص)

وياه اقلب ألفا كسرا فلا * أو ياء تصغير بواوذا افعلنا في آخر أو قبل ثاء التانيث أو * زيادتي فعلا

الياسية (قوله لانه افضل) أي بوزن افعول كافلس من جوع الفلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصلا ثم فعل به ما سر (قوله مثال ايلم) أي بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة وهو خوص الفل أي شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الاولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالك بالكسورة والمفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزة كاسم لا لما يضم والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح للكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كاسم (قوله كالمنقوص) أي فيعمل كقافض (قوله برثن) بضم وسكون فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أي لما حذمت الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للساكنين (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من ألى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهوان تبنى من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو عاء الكتب كاسم فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة في ياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأهمزتين ساكنة فتتحركة أبدلت الثانية ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهي اثنا عشر كاسم باعتبار حركات الاعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكسمة بهمزة الاستفهام في نحو وانت وأندرتهم بجمع الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وإضافيا لحرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافيان يؤمن من الايمان ويؤمن من اتأمن فيجوز التحقيق والابدال واو اسما كنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما اذا فتحت نحو ال مضارع اللت استانه اذا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التأمن ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني واؤم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فغنض ذلك جواز تحقيقها وابدالها واوا لقوله ان يفتح ارضم او يفتح قلب واوا فيقال أول وأرمن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكروا الموضع رالا اشموني فتدبر (قوله وياه) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول أول وكسر مفعول تلا الواقع صفة لالغا وهذا شروع في ابدال الياء من أختها الألف والواو فتبدل من الالف في مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشر مسائل كما في التوضيح منه في قوله بواوذا افعلنا الى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملية تسع وترك واحدة وهي ان تلى كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كيزان وميقات أصلهما موزان وهوقالت لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء في أجر وادل جى جرو ودلو فليس زائدا على ما ذكر بل يشمل قوله في آخر لان أصلهما أجر وادلو كافس فلبت اضمه قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واقبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اتركسرة فقلت ياء فان قلت لم لم تقلب الضمة فتحة توصل الى قلب الواو الفاقلة والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أي القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفة لواء فصل بينهما بالمتبدا للضرورة أو ظرف لغو متعلق بأفعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل في آخر وز يادتي فعلا ن عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرًا

ذا أيضا راء في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالب نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصباح ودينار وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزير وفي قدال قدليل وأشار بقوله

بواو اذا فعل في آخر الى آخر

البيت الى أن الواو تقاب

أيضا ياء اذا نظرت بعد

كسرة أو بعد ياء تصغير أو

وقعت قبل تاء التانيث أو

قبل ز ياد في فعلان مكسورا

ما قبلها فالاول نحو ورى

وروى وأصلها مارضو رفو

لانهمسا من الرضوان

والقوة فقلبت الواو ياء

والثاني نحو جرى تصغير

جر وأصله جريو فاجتمعت

الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون فقلبت

الواو ياء وأدغمت الياء في

الياء وأثالث نحو شجيرة

وهي اسم فاعل للأوث

وكذا شجيرة مصغرا وأصله

شجيرة من الشجور الرابع

نحو غزبان وهو مثال

ضربان من الغزو وأشار

بقوله ذا أيضا راء في مصدر

المعتل عينا الى أن الواو

تقاب بعد الكسرة ياء

في مصدر كل فعل اعتلت

عينه نحو صام صياما وقام

قياما والاصل صوام وقوام

فاعلت الواو في المصدر

جلاله على فعله فلو صحت

الواو في الفعل لم تعتل في

المصدر نحو لاوذ لواذ جاور

جوارا وكذلك نصح

أثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذى عين الخ ثالث وقوله والواو لا مالخ رابعة (قوله
ذا ياء) أي قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها راء في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى المعلى اي فيدا اشتراط
تفسير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسرة وفتح منه
أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل
في المتن استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو
قال باثريا التصغير وكسر ألف * تقاب ياء الواو ان كسر اردف

في آخره قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أي لان كلا من التاء
وز ياد في فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في ثنية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص
هذه الهيئة فان الواو لا تقب ياء في فعلان سا كن العين بل في مكسورها النقع أثر كسرة كما مثله الشارح
وانما هو تشبيل لموضع الز يادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين (قوله مكسورا ما قبلها)
أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء
التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثاني ما لوصف غزبان
فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كافي ميزان
للمصر وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلات لتوقع السكون ومن ثم لم
تتأثر بكسرة ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما بعدها كاعلاط في
فعل المصدر أو مفردا لجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل
معلوم كما مثله ارجهول كفي ودعي ولا بين كون الكسرة اصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في
أدل (قوله نصبر جرو) بتثنية الجيم والكسر أفصح وله السكاب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا
(قوله والثالث شجيرة) أي بفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجوة من الشجور وهو الهلم والحزن (قوله
غزبان) أي بفتح فكسر والالف والنون زائدان كافي قطران لالتئمة اه صيان (قوله مثال
ضربان) أي بفتح المجمة وكسر الراء فتحتمية مثني ضري وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا
العرق يضرب وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حينئذ يكون بشاء الياء كقوله وأصله
ضربان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسرة ما قبلها فالظاهر انه بالوحدة مع
الطاء المشالة وهو الخيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلالة على
فعله وجملة الشروط أربعة المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها
ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقاب في
ذلك وان أعل الفعل لعدم حله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومحتز الباقيين في الشارح (قوله
اعتلت) الاولى أعلت للمصر (قوله نحو صام صياما) أي وانقاد انقيادا واعتاد اعتيادا والاصل
انقواد واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافا لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)
بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولو اذا أي لا ذب عنهم ببعض (قوله وكذلك نصح اذا لم يكن الخ)
أي غالبا كالأمان ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قبا وارزقوهم وابن عامر في المائدة
قبا للناس والاصل قوموا فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها مع اعلاط في الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب
أما مقدرة أي وأما جمع الخ كافي بر بك فكبر أو هي زائدة وجمع اما مبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجمع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن
(ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعلمت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوبب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها وبقي الألف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحدة مائة كدارا وشبهة بالمعتل في كونها حرف لين

سا كذا كشوب (ص) وصححو فاعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالخيل (ش) ادا وقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعتلت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعودة وكوز وكوزة وشذوثة ونيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو قامة وقيم وديمه وديم وتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا ما بعد فتح ياء انقلب كالمعطيان برضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كموقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو مرفعا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو اعطيت أصله اعطوت لانه من عطاي عطا اذا تناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطى كما حل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك برضيان أصله برضوان لانه من الرضوان

لخروف يفسر احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو شذوذا لا كل (قوله) واعتلت في واحدة فيه ما مر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماعة دلة * وان اعزاء الرجال طياها * والقماعة بالمد القصير قيل ومن الشاذ الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله) ان انكسر ما قبلها خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرط في كل من المعتلة في المفرد والسا كنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الألف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تغلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقررها من الطرف فسلطت الكسرة عليها كخيلة ورحيل وديمه وشذاجة وحوج خلافا للماسية أي أما السا كنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالألف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كالمعتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلو لم توجد الألف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضا كافي التسهيل صحة اللام للثلاث يتوالى اعلاها مع اعلال العين ولذا صحت الواو في رداء وجواء بوزن عطاش جمى ريان وجوراد اصل روى وجوار قلبت اللام همزة تنطرقها اثر ألف زائدة فسلطت العين وأصل ريان ريان فتلخص أن الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقا أو سكونها فيها مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يمثل لها الا بالسا كنة في المفرد (قوله) وجب تصحيحها أي لانه لما عدت الألف قل عمل اللسان خفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخصيصها بدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمتد له الا باله في المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وظاهر ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح فخم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله) ونيرة بكسر المثناة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهل قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيارة كججارة فقلب الواو قياسا لاجل الألف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيه على الاصل (قوله) نحو حاجة وحوج قد علمت أنه شاذ لا قليل والقياس حيج لاعلاها في المفرد (قوله) والوار مبتدأ أخبره انقلب وبعد فتح متعلق به وياء مفعوله ولا ما حان من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليقيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كمطوت وزكوت (قوله) وجب الخ شروع في ابدال الواو من أختها الألف والياء فتبدل من الألف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله) ويا مبتدأ وموقن صفة على حذف مضاف وجلة اعترف خبر أي ويا كائنة كياء موقن التي كانت فيه في انهاء مفردة سا كنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أي قلبها ياء فخرجت الياء المدغمه كخض والخضرة كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع خلفتها والتي في الجمع كاسياتي في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع أي فان الواو تغلب في مضارع الرباعي ياء لتطرقها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فحمل عليها غيرهما جلا لا فرع على أصله وقال سيبويه يوما لا تخيل لم أعمل تغازينا وتذايعنا وأصله تغازونا وتذايعونا مع أن مضارعه وهو تغازى وتذايع لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازى وتذايع المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحبها مع الهاء في نحو المخطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو برضيان وقوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله) معناه انه يجب ان يبدل من الألف واوا اذا وقعت بعد ضمة كقولك في بايع بوي وفي ضارب ضورب وقوله * ويا كموقن بذالها اعترف * معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو

تحركت الياء لم تغل نحو
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلاء وأفعل
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التكسير
كحمراء وحمراء وحمراء وحمراء

فاذا اعتلت عين هذا النوع
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هياء
ههم وبهية وبهية وبهية ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كوقن استغفلا

لذلك في الجمع (ص)

وواوا اثر الضم رد الياء الى
ألفي لام فعل أو من قبل تا

كتاء بان من رمى كقدره
كذا اذا كسبعان صيره

(ش) اذا وقعت الياء لام
فعل أو من قبل تاء التأنيث

أوز يادتي فعلا وانضم
ما قبلها في الاصول الثلاثة

وجب قلبها واوا فالاول
كقصور الرجل والثاني كما اذا

بنيت من رمى اسما على
وزن مقدرة فانك تقول

مرموة والثالث كما اذا
بنيت من رمى اسما كسبعان

فانك تقول رموان
فتقلب الياء واوا في هذه

المواضع الثلاثة لانضمام
ما قبلها (ص)

وان تكن عين الفعل وصفا
فذلك بالوجهين عنهم بل في (ش) اذا وقعت الياء عينا الصفة على وزن فعلى جاز فيه اوجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء

(قوله اذا سكنت) أى وكانت غير مدغمة كما مر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هياء)
بالمسح كمرأ أنتى أهيم (قوله استغفلا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصرح في اختصاص ذلك
التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كوقن وهو اتفاق أو عينا كأن يبنى من
البياض اسما مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو من ذهب الاخفش وقال
سيديويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجعل فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في
مبيع فان أصله مبيوع نقلت ضمة الياء للباء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء
كاسيأتى ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل مبيضة مفعلة بالضم أو بالكسر فيهما
وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل ذلك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه
ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله زيا كوقن وسيأتى واحدة في قوله
وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعلى الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتى
(قوله أو من قبل تاء) أى أو ألفي لام اسم من قبل تاء التأنيث أو ز يادتي فعلا وانما اشترط ذلك في الاسم
ولم يشترط في الفعل شئ لانه لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة
وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رمو لذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول
رم كشج لانه منقوص أمام التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء السكامة عليها لتكون لازمة كما يفيد
قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فما قبلها
آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتوا في توافية فان أصله توا نيا بضم النون كتسكالا كسرت النون
لما امر واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاذه في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت
السكامة عليها كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أى كتاء شخص بان من رمى
كامة كقدرته بفتح الميم وضم الدال واذاف التاء للبانى للاستئناس لانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ)
أى كذا تراد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص البانى البناء الذى من رمى كسبعان بفتح السين المهملة
رضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يجرى المثني المسجي به كسبعان في منعه الصرف
للعلمية والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كقصور الرجل) أى عند
التعجب من قضاء ما لمعنى ما قضاه وأصله قضى لانه من فضيت (قوله اسما كسبعان) أى اسما مفردا موازنا
لذلك فتقول رموا وانا وأصله رميان فقلب الياء واوا الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف
من التاء اللازمة في تحصيلين الواو من الطرف حتى لا يلاحظها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها
أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر فكان مقتضاه قلب الضمة ههنا
كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أى المضموم ما قبلها عينا الصفة الخ اعلم ان فعلى بالضم ان
كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمه قبلها فالاول كطوبى مصدرا
لطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيبى لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمجعة
والراء اسما تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس وأخبر فاصلها طيبى وخيرى وكيسى من الكيس بفتح حين وهو
الغفلة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلوا هذه العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن
أفعل التفضيل يجمع على أفافل كالا سم المحض فيقال أفضل وأفاضل كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفا كل
فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أى جارية على موصوف ولو مقسدا وجب قلب
الضمه كسرة لتسلم الياء فراقبين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أى جائرة ومشية حيكي

فذلك بالوجهين عنهم بل في (ش) اذا وقعت الياء عينا الصفة على وزن فعلى جاز فيه اوجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيسى والضوق والكوسى وهما تأنيث الاضيق والاكيس (ص)

بالحاء المهملة ثم كاف أى يتحرك فيه المنكبان كالحائك فاصلهما ضيرى وحكى بالضم اذا علمت ذلك
فكلام الناظم مخالف للنحوين لان مراده بفعل وصف ما جرى مجرى الاسماء كالطوبى والسكوسى وجوز
فيه القلب وعدمه ونص على انهما مسموعان مع ان النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء
المحضة وظاهر كلام سيديويه امتناع غيره ويدخل في قوله وصفا للصفة المحضة فقطناه جواز الوجهين فيها مع
انه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوافق مراده أن يقول

وان تكن عيننا لفعل أفعلا * فذاك بالوجهين عنهم يحتجى والله أعلم

(فصل) (قوله من لام فعلى) متعلق باتى واسما حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو ياء مضاف اليه
وذا اسم اشارة فاعل جبال قصر والبديل بدل منه أو بيان له وغالبا متعلق بجبال باتى ليكون لذكره بعده فائدة
التقييد بالعلبة والا كان تكرارا أو اشارة بذلك الى ان عدم الابدال شاذ كما صرح به في شرح السكافية
وهو ما عليه سيديويه والجمهور وعكس في التسهيل فحكم بشذوذ الابدال في تقوى ونحوها وبأن ر بالآتى
قياسى (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واو او انا تبدلت هنا مع زيادة ثقلها
وعدم ضم ما قبلها فراقين الاسم والصفة وخصوصه بالاسم لانه خلفته أجل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات
الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واو اسماء في الاسم كدعوى والصفة كدشوى مؤنث لشوان أى سكران
كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل وقيل لانه من وقيت قلبت واو تاء كافى ترات ثم ياءه
واو كافى الشرح ولا يضر اجتماع الاعلالين فيه لعدم تواليهما وهو غير منصرف لالف التأنيث ومن قرأ
على تقوى بالتثنية جعلها للاخلاق بجعفر كالف تترى (قوله نحو صديا وخزيا) مؤنثا صديان كعطشان
وزنا ومعنى وخز يان بوزنه من خزى بخزى بالمجعة والزى كفرح بفرح أى ذل (قوله فتوى) بفتح
الفاء اسم لما يجيبك به المفتى وأصلها بالياء لانها من أفتيت وقوله بمعنى الفتيا أى بالضم وكذا البقية بعده
(قوله بقوى) اسم من بقى بمعنى دام (قوله كقوله للرائحة ريا) ومثلهما سعي المسكان وطغيا بمهملة
فغين معجمة لولد البقرة الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أى شاذة كما صرح به الناظم وولده وخرج
بذلك ر يامن الرى فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بان النحويين قالوا فى ر ياتها صفة غلبت عليها
الاسمية والاصل رائحة ريا أى عارضة طيبا وفى الصحاح يقال امرأتى لم تبدل ياءه لانه صفة اه ولو سلمنا
اسميته فعدم القلب لما منع وهو انه لو قبل ر يوا عمل بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملا بما فى الفصل الآتى
أو ندعى فيها اجزاء القاعدتين وأما سعي افتحتمل انه نقل من الصفة الى العلمية فاستصحب أصله وأما طغيا
فالاكثر فيه ضم الطاء فاعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم ولا شذوذ أفاده الموضح وغيره (قوله
بالعكس) حال من لام ووصفا حال من فعلى بالضم أى ان لام فعلى هذه ان كانت واو اقبلت ياء فى الصفة
تخفيفا لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه أخف منها على عكس فعلى بالفتح ومفهومه ان لامها ان كانت
ياء سمعت فى الاسم كالفتيا بالضم والصفة كالغضيا مؤنث الاقضى بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم
لم يفرقوا فى الباتى من هذا بين الاسم والصفة كالم يفرقوا بينهما فى الواو من الاول اه اشمونى
(قوله أى تبدل الواو الخ) هذا خامس موضع لابد له الياء كما مر (قوله نحو الدنيا والعليا) أصلهما اللدنا
والعلاو من اللدو والعلاو قلبت الواو ياء والمراد الدنيا الواقعة فى قوله تعالى السماء الدنيا الحياة الدنيا لا مقابل
الآخرة فان قياسها عدم القلب لعموم اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيتها (قوله وشذ) أى
قياسا لا استعمالا فانه كثير فى كلامهم ورد فى قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى نبه به على الاصل (قوله أهل
الحجاز) أى دون عجم فانهم يقولون القصيا على القياس (قوله فان كانت فعلى اسماءت الواو الخ) قال
المصنف هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة وهو عكس ما عليه أئمة التصريف لانهم يقولون فى

(فصل)

من لام فعلى اسماء فى
الواو بدل
ياء كتهوى غالبا جاذا
البديل
(ش) تبدل الواو من الياء
الواقعة لام اسم على وزن
فعلى نحو تهوى وأصله
تقيا لانه من تقيت فان كان
فعلى صفة لم تبدل الياء واو
نحو صديا وخزيا ومثل
تهوى فتوى بمعنى الفتيا
و تهوى بمعنى البقية واو حترز
بقوله غالبا مما لم تبدل الياء
فيه واو اوهى لام اسم على
فعلى كقوله للرائحة ريا
(ص)
بالعكس جا لام فعلى وصفا
وكون قصوى نادرا لا يخفى
(ش) أى تبدل الواو الواقعة
لاما لفعلى وصفا ياء نحو
الدنيا والعليا وشذ قول
أهل الحجاز القصوى فان
كانت فعلى اسماء سمعت الواو

خزوى (ص) (فصل) ان يسكن السابق من واو يا * (٢٠١) واتصال من عروض عريا فياء الواو اقلبن مدغما *

الاسم دون الصفة ويجعلون خزوى شاذوا وهذا الدليل عليه (قوله خزوى) بضم المهملة فزاي موضع بالحجاز عنه ذوالرمة بقوله

أدارا بخزوى هجت للعين عبرة * ففاء الهوى يرفض أو يترفرق

وانما انصب دار الوصفه بخزوى قبل النداء فاشبهه المضاف على حذف عظيم يرجى لكل عظيم ويرفض بفتح الفاء وشذالضاد المحجمة أى يسيل بعضه فى أثر بعض و يترفرق براءين وقافين أى يبقى فى العين متحجرا يحجى ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله زاتصلا) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو فى حكم الواحدة كسسمى فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أولا راجع ضمير عرى لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أى عرى السابق من العروض ذانا وسكونا ففيه شرطان كما فى التوضيح ويدل عليه كلام الشرح فى المحترزات وعلى كل فالف عريا بالاطلاق وقضية ما ذكر ان الثانى منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفى وخامس الشروط فى هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى ولما صدرا طويت ولويت وكسسمى والأصل طوى ولوى ومساوى فعل به ما ذكر وقلت ضمة الميم فى مسسمى كسرة لمناسبة الياء (قوله والأصل سيود ويوت) أى من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فيعمل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند الغدادين كضيفهم وصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل بالكسر لم يوجد فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قدياً فى فيه مالىس فى الصحيح كفهلة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورماء دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على انه أصلهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا فى الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل وزنهما فيعمل بتقديم العين لانه غير موجود فى كلامهم ووجد من الاول ضعيف وصيرف وان كانا بالفتح (قوله لم يؤثر) وكذا فى كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أى عرض السابق منهما للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واوالضم ما قبلها وكذا نحو بويع واوه بدل من ألف بايع ويا ويوان بدل من الواو الاولى فى وان بالشديد وأعرض سكونه فقط كعوى فعل ماض بسكون الواو مخففاً من كسرها كما يخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا يبدل فى ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيره (قوله يوم يوم) أى كثير الشدة ومثله ضيئون للسنور الذكر وعوى السكب كرمى عوية فهذه صحت مع استيفائها الشروط شذوا وقياسها أيم وضين وعية بشذالياء المفتوحة كما شذالابدال مع فقد بعض الشروط فى قراءة بعضهم ان كنتم للرب يا تعبرون بشذالياء وأصلها بالهمز كما صرنا فبدلت واوا ثم ياء وكما شذالابدال الياء واوا فى قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المغرب بالبناء للجوهول واختار الصبيان ضبطه ككسر مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال ورأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لانما نجد فى القاموس ولا غيره فعلا متعدياً من هذا المعنى حتى يبنى للفعول اه

ولك ان نفر من إشاعة القافية حيث شذبه اسم فاعل بوزن حنن وأصله فاعيل حذفت ياؤه للضرورة أو تجر به على مذهب من يجوز بناء اللازم للجوهول (قوله ألفا يبدل) بنقل حركة همزة أبدل الى تنوين ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع فى ابدال الالف من أختها الواو والياء ولهذا الابدال عشرة شروط كلها فى المتن منها فى هذه الايات خمسة كما ستعلمه (قوله ان حرك التالى) أى الحرف الذى يتلو الواو والياء (قوله كف) أى منع اعلال غير اللام أى اعلال الواو والياء الواقعين غير لام لا كلمة أى لام ثانية بان يقعا عينا ولا ما أرى (قوله متحركة بعد فتحة) هذان شرطان خرج بالاول نحو الفول والبيع عمالم

وشذ معطى غير ما قبل رسما (ش) اذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسقت احدهما بالسكون وكان سكونها أصلاً أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وذلك نحو سيد وميت والاصل سيود وميوت فاجتمعت الواو والياء وسقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار سيد وميت فان كانت الياء والواو فى كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطى وأفذ وكذا ان عرضت الياء والواو للسكون كقولك فى رؤية روبة وفى قوى قوى وشذالفتح صحيح فى قولهم يوم أبوم وشذ أيضاً ابدال الياء واوا فى قولهم عوى السكب عوة (ص)

من ياء او واو بتحريك أصل ألفا بدل بعد فتحة متصل ان حرك التالى وان سكن كف اعلال غير اللام وهى لا يكف اعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها فاقدا ألف (ش) اذا وقعت الواو والياء متحركتين بعد فتحة قلبت ألفا نحو قال وباع أصلهما قول ويبيع فقلت ألفا لتحركها

وافتح ما قبلها هذا ان كانت حركتهما أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها

كجبل وتوم وأصلها ما جئيل وتوأم فنقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصارت جيل لا وتوما فلوسكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فإن كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة كرميا وعلاوى وذلك نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفاً لتحركها (٢٠٢) وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

يشحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسورجع سورة عالم يفتح فيه ما قبلها وتواصل الحركة ثالث كما يدينه الشرح واتصالها رابع كافي المتن ولم يدينه الشرح وذلك بان يكون في كلمة واحدة بلافاصل بينهما خرج نحو ان أحسد وجد يزيد ونحو تبان وتهاون لعدم اتصالها بالفتح وعدم سكن ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجبل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحسد التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ما جئيل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلها في عدم الابدال لعمروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل (قوله فلوسكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أى ومحمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلوسكن الخ (قوله وجب التصحيح) أى لا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفاً كميان أو غيرها كطويل وغيره وخورنق (قوله كرميا الخ) مثال للثاني الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفاً أو ياء مشددة وانما تصحيح ذلك لئلا يجمع ألفان في رميةا وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علاوى تقتضى ابدال الالف واوا كما صر فكيف تبدل الواو معها ألفاً (قوله وذلك) أى سكنون ما بعد اللام الذى لا يمنع اعلاها لكونه ليس ألفاً ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين وفعل بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أفعل ولا عين المصدره (قوله كاغيد) من الغيد كالفرح وهو نومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمر البطون والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقة أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعناه وهو افعال بشد اللام كاعور وأحول لأن عينه صحت لسكون ما قبلها وما بعدها حمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذى وصفه على فاعل تخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله ران يين) بكسر الهمزة واحدة مضارع بان أى ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعلت مطلقاً (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أى طلب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أى محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حل عليه) أى لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كفتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حل عليه واختص التصحيح بالواو بعد هاءن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حرفاعلة) أى واوان أو يا أن أو مختلفان (قوله لثلاثا إلى الاعلال) أى بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمام الفاصل فجاء نحو يفون اذا أصله يوفيون ولا يردتوا اليهم فى ما عو شاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على أنه قيد فى شرح الكافية منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد ما اذا اختلفا كنهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والا حق منهما بالاعلال الثاني) أى لان الطرفين محل التغيير (قوله نحو الحيا) أى بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع فى المدموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

وصح عين فعل وفعل
ذا أفعل كاغيد وأحول
(ش) كل فعل كان اسم
الفاعل منه على وزن أفعل
فانه يلزم عينه التصحيح
نحو عور فهو أعور وهيف
فهو أهيف وغيد فهو أغيد
وحول فهو أحول وحمل
المصدر على فعله نحو هيف
وعور وحول وغيد (ص)
وان بين تفاعل من افتعل
والعين واوسامت ولم تعل
(ش) اذا كان افتعل معتل
العين فحقه ان تبدل عينه ألفاً
نحو اعتاد وارتاد لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان أبان
افتعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك فى الفاعلية
والمفعولية حمل عليه فى
التصحيح ان كان واوا
نحو اشتوروا فان كانت
العين ياء وجب اعلاها نحو
اشتاعوا واستافوا أى
تضاروا بالاسيوف (ص)
وان الحرفين ذا الاعلال
استحق

صحيح أوله وعكس فيبقى
(ش) اذا كان فى كلمة حرفا
علة كل واحد متحرك
مفتوح ما قبله لم يجز اعلاها
معاً لثلاثا يتوالى فى كلمة

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والا حق منهما

بالاعلال الثاني نحو الحيا والهوى والاصل حي وهوى فوجد فى كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به فى اللام وحدها لكونها طرفا
والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لمنعها بالألف الساكنة بعدها والحياء مثال لاجتماع ياءين لأنه من حيث والهو والواو والياء لأنه من هويت ومثال الواو ين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى إذا أسود فلامه واو كعينه لقو طم في شذوذه حووان وفي جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله واو ين من القوة (قوله نحو غاية) مثله ارياء وكذا آية عند الخليل فاصلها غيمية ورية واييه قلبت الياء الأولى ألفا شذوذ إذا القياس قلب الثانية لسكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل أعلت الثانية فصار ارياء كسواء ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتححات وقيل أصلها ارياء بضم الاو كسمره وقيل ارياء كنبقة فاعلاها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كغاعلة أو آية بشاء الياء وكلاهما مردودة كما في التصريح (قوله ما آخره) بالنصب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة صلة الأولى وإن يسلم فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أي وعين المفعول الذي زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا غير الشرط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما في آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يحول وهيمان مصدر هام بهم وإنما سلمت عينهما لان زيادة الألف والنون في آخرهما أبعدهما عن الفعل الذي هو الأصل في الاعلال لانهما لا يحققانه أصلا ومثلهما الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتححات اسم ماء وجار حيدى بوزنه أي يحيد عن ظله للنشاط وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كما تمنعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت بإحاطتها بالاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل وبائع والأصل قوله ببيعة ككلمة وشذوذ تصحيح حوكة وخونة جى حائل وخائن (قوله وشذو ما هان وداران) وقياسهما موهان زدوران لان أصلهما ثنائية ماء ودار وفي نسخ هان بتقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل إن هان وداران أعجميان فلا يحسن عندهما فيما شذوذ (قوله وقبل بالخ) هذا البيت دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالأولى ذكره مع التاء والطاء والdale لاتفاق السك في انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح والخاص ان المصنف بين فيما امر ابدال الهمزة وحروف العلة الذي لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقي حروف الابدال في فصل ذواللين الخ فكان الأولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميا) مفعول ثان لقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والأولى التعبير بالابدال لما سر أول الباب 'الآن يقال لاحظ اصطلاح القراء في تسميتهم هذا العمل اقلايا (قوله المنفصلة) أي عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل في النون الساكنة المنفصلة النونين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو في فم ومن النون المتحركة شذوذ كما هو طم في البنان أي الاصابع البنان والله أعلم

(فصل في النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الأولى في قوله لسا كن صح الخ والثانية قول ومثل فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل في المسائل الأربع يجب انبقاء الحرف المعتل سا كننا ان جانس الحركة المنقولة كامثله الشارح من نحو يمين ويقوم والاوجب قلبه من جنسها كيخاف ويخيف أصلها ما يخوف كيذهب ويخوف كيكرم نقلت فتحة الأول وكسرة الثانية إلى الخاء ثم قلبت الواو ألفا في الاول لتجانس الفتحة قبلها ويا في الثاني لسكونها الترسرة (قوله من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما اللد فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهمزة (قوله رجب نقل حركة العين الخ) أي انقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ما قبلها الزومها بخلافها في دلو وطبي

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيد ما
يخص الاسم واجب أن
يسا

(ش) إذا كان عن الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو باد متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان في
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يحز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيمان وشذو ما هان
وداران (ص)

وقيل بالقلب ميا النون إذا
كان مسكنا يمكن بت انشا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الياء
عسرا وجب قلب النون
ميا ولا فرق في ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما
قوله من بت انبذا أي من
قطعك فألفه عن بانك
واطرحة وألف انبذا بدل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)

(فصل في لسا كن صح
انقل التجر يك من
ذى لين آس عين فعل كآين
(ش) إذا كان عين الفعل
ياء أو واو أو متحركة وكان
ما قبلها ساكنا محسوبا
وجب نقل حركة العين
إلى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكذلك

فعل في أبن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) مالم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام عللا (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها اذا لم يكن الفعل للتعجب أو مضاعفاً ومثل اللام فان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وأبين به وما أقوم وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارعاً وفيه رسم (ش) يعني انه يشبث للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يشبث للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلى بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لجانسة الفتحه فان أشبهه في الزيادة والزنة فاما أن يكون منقولا من فعل والا فان كان منقولا منه أعل كيزيد

لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحه في معدي كيرب دون قاض للزومه مع كون المركب ثقيلا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو بضمها مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في أبن) فاصله أبيت ككرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيعل مضارع أيس لان الهمزة معرصة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والوار مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضاعفين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفا لتحركه وفتح ما قبله فيلحق ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة باخرى فترك أماعلى ان الثاني من المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح وتبعه الخواشي وفيه أن المنقول اليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفا كما علم من قوله بتحرريك أصل القياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الاصل وافتتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو بضاملبس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام عللا) أي حكم بان لاه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير الفعل كاسهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبهه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل للماسيائي فكذا شبهه وحل أفعال به عليه (قوله ونحو أبيض وأسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لغائه لوجب قلبها ألفا لتحركها في الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالشد يد فيلتبس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السد تبسج (قوله ونحو أهوى) أي لا يتوالى فيه اعلان في اللام والعين (قوله وفيه رسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو يابنه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد عاملا فنقول بعد اعلاله كاسيائي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلى) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا فعيل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأوذا أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلى بكسر التاء الفوقية وسكون الخاء المهملة وكسر اللام فهمة بطلق على فشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلى من القول قلت تقيل بكسرتين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلهما ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه رسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تفعلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعلا بضمها فيعمل ماوازنهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعل المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالمنبي للفعل وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعمل كل ذلك لامتيازهم عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححو نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فعلا لا مفعلا (قوله أعل كزيد) أي استصحب اعلاله لانه لا يعمل قبل النقل لبعده (قوله ومفعلا) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال وهذا مختز قوله ضاهي مضارع على ماسيائي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء للابسة

(قوله)

والاصح كايض وأسود (ص) ومفعلا صح كالمفعال * وألف الافعال واستفعال
أزل لهذا الاعلال والتا لزم عوض * وحذفها بالنقل بمعارض (ش) لما كان مفعلا غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسوا

وحل مفعل عليه لما شبهته له في المعنى فصحيح كما صحح مفعول كقول ومقول وأشار بقوله وألف الأفعال واستفعال أنزل إلى آخره إلى أن المصدر إذا كان على وزن أفعال واستفعال وكان معتل العين فإن ألفه تحذف لالتقاءهما (٢٠٥) ساكنة مع الألف المبجلة من عين

المصدر وذلك نحو إقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوم فنقلت حركة العين إلى الغاء وقلبت الواو ألفا لجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان حذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصار إقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما لأفعال من النقل ومن حذف ففعل به أيضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذي الواو في ذي الياء

الاشتهر (ش) اداني مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب

في أفعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول

والأصل مبيع ومقول فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى

ساكنان العين وواو مفعول حذف واو مفعول

فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيع ولكن قلبوا الضمة

كسرة لتصح الياء ونذر التصحيح فباعينه واو قالوا

نوب مصون والقياس مصون ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيع ونحو

لهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح

(قوله وحل مفعل الخ) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه أن مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط أذهو كتم علم عندهم من كسر حرف المضارعة لكنه حل على مفعول في التصحيح لشبهه به لفظا إلا فرق بينهما بالألف والمعنى لأن كلا اسم آلة كخيط وخياط أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لأصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك لزم تصحيح مثال نحلي ومن البيع لشبهه بتعصب أو تضرب في تلك اللغوز ناز يادة وهو ممنوع والظاهر أن تصحيح نحو خيط لعدم شبهه الفعل أصلا إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه أولانه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بمحذف الألف فهو هو لأن محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل أن المحذوف هو الألف الثانية وهو الصحيح لزيادتها وقر بها من الطرف وحصول النقل بها وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف ولذا قال وألف الأفعال الخ وقيل هي بدل العين لأن بدلها يحذف كثيرا في غير هذا ولأن تعويض التاء لم يعمد في غير الأصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا يرد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وإن سكن كالف الخ لأن محل ذلك فيما عدله بالأصالة أما الأفعال والاستفعال فبالحل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أغول اغول والأراغيمت السماء اغيا ما واستحو واستحو إذا واستغفل الصبي استغيا لا يشرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤثي أو وهي حامل وهذا إذا عند الحاجة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التعويض بالتاء (قوله ففعل) أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقسم أي تحقيق (قوله حذف واو مفعول) أي عند سيبويه وقال الأخفش عين السكامة لأن واو مفعول جاءت بمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولأن المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الأول بأنه لو كانت علامة اسم المفعول لوجب في الزائد على الثلاثة كالمعتذر وإنما العلامة الميم وحى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الأي مكرم ومعون ومهلك ومالك يسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بأن محل ما ذكر فيه إذا كان ثانيا الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنامعتلان نصر مج وقد يقال في الجواب الأول تسليم أنها جىء بها المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ما جىء بها لاجل تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سيبويه به فعل باثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الأخفش مفعول بحذف العين فتدبر ونظير ثمر الخلاف في نحو مسوء بالهمزة إذا خفف فعند الأخفش يقال مسوء بشد الواو لأن الهمزة إذا وقعت أثروا وزائدة غير الحاق خفت بقلبها واو أو ادغامها فيها وعند سيبويه مسوء بنقل حركة الهمزة إلى الواو لكونها أصلية ثم حذف الهمزة كما يقال في تخفيف خب عذب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الأول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف * وبالح من أنه يجب قلب الياء واو والضم ما قبلها كوقوف في ميمنه إذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومرايضان سيديو به يجعل الياء الواقعة عينها مفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وإن الأخفش بقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يبق الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد أن حذف واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصون والقياس مصون ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيع ونحو (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذ انبنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها في لام السكامة نحو مرمى والاصل مرموى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا وطنا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعمل نحو معدى وان كان الواوى على فعل فالصحيح الاعلال نحو مرمى من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرمضو (ص) كذلك ذا وجهين جا

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردة ما على رأى الاخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لثلاثيتهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واو او فإلى ابقاء وضم المبعومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيهما سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كجميع ففيها مع النقل على مذهبه سيبدو يه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصلها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يائى اللام مطلقا واو بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما ضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكرك هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جملا على فعل الماعل لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو معدى) أصله معدو وبواو بن الاولى واو مفعول والثانية لام السكامة فقلبت الثانية ياء جملا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطر فيها كسرة كدعائم الاولى لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرمى) أصله مرمضو وبواو بن قلبت الثانية ياء جملا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفاهل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والانهين الاعلال كقوى فهو مقبوض والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واو يها اختيار فيسه الاعلال أو واو يها واجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذلك امحال من المفعول بضميتين أو صفة لمصدر محذوف أى جاء المفعول بحيثا مثل ذاك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجا بضمينه معنى اخذوا لجم جمحال من الواو وظاهر الماتن التسوية بين فاعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما فى وأطاق جواز الوجهين في فاعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كما في المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصو وودلوو بضميتين ثم واو بن قلبت الثانية ياء لثقل الواو بن مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حبا لهم وعصيم بضم العين وقيل لما كانت واو فاعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فسكان الواو والاخيرة وايت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلوفلها اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المتار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كما في التسهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفولس فادغم والنحو ما بالجمع وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الجهة حتى سيديويه انكم لتطايرون في نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى في التوضيح وغيره أنه واجب خلفه المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الا نى وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهى وقوعها عينيا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو عدا لو اعتاده واو يقل الاعلال نحو قسا قسي أى قسوة (ص) اى وشاع نحو نيم في نوم * ونحو نيام شذوذ نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما عينيه واوجاز تصحيحه واغلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك في جمع

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالوالة في أخذ فأصله او تخذ
ابدلت الواو تاء على القياس وتخبره على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طانا
الخ) تامية أخبره رد ما ضيا بمجھولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاوطاء فعوله الثانى
فان جعل رد أمرا كان تاء فعوله الاول لا مبتدأ لاحتجاجه الى تقدير الرابط (قوله وجب ابداله طاء الخ)
أى لثقل التاء مع الحرف المطبق اقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستغلة والمطبق
مجهور مستعمل كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها في المخرج ليسر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
أبدلت طاء بعد الطاء أو دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثليين كططر واططن وادان أو طاء بعد
الصاد والصادودا لا بعد الزاى جاز الفك كاصطبر واضطجع وازدجر والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر
واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع وادجر لا يفوت صغير الصاد والزاى واستطالة الصاد ما
الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المججمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذى يعطيك ناله * عنواو يظلم أحيانا فيظالم

هكذا بالفك ويظلم بشد المججمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالغك ومدكر بشد المهملة
ومدكر بشد المججمة وهى شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل فى الاعلال بالحدف) هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
أنواع ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد
ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى شيخى متصف أى
الصيغتين الداليتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أمماء الفاعل
والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضى) أى المفتوح العين نخرج مضموما فلا تحذف فاء مضارعه
كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفى مكسورها تفصيل يعلم مما سبقت (قوله معتل الغاء) أى بخصوص
الواو كما يفيد تخصيصها بالحدف فى المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد يعد
ويش يس يس والاصل يسر ويس (قوله يعد) أصله يعد فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة وهما ضدان لها حذفت وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعد وعد وعد كذا الامر نحو وعد
فأصله اوتد حذفت الواو حلا على المضارع المبدوء بالياء فاعتقتى عن الهمزة بتحريك ما بعدها وكذا حلا عليه
المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعدان الحدف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويدرج ومولين فى لغة وبكسر عين
الفعل فلا حدف فى مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا فى مضموما كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم
وجبجد بالضم وهى لغة عامرية وأما حدف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلا كسر المقدر
لانها لا تكون ماضيا فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لا يكون عينه أو
لامه حرفا لقيامه فكأن الكسر مقدر فيه وأما يسمع ففتح قياسي لا يكون ماضيا وسع بالكسر فكان حقه
اثبات الواو فقلل حذفت شذوذ اوقيل لانه قد ورد الكسر فى مضارع فعل المكسور كومتق يمتق ووثق
يثق وورث يرث فثبت حذفت واو يسمع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الخلق (قوله
وعدة) أفاد التمثيل به ان الحدف الفاء شرطين كونها فى مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير الهيئة
فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولدة صفة بمعنى ترب وهو المساوى
فى العمر ولا ما قصد به الهيئة كوعدة الأمير ووقعة زيد للالباس وبوجود الشرطين يجب الحدف

طانا افتعال ردائهم مطبق
فى اذان وازددوا ذكر دالا
بقى

(ش) اذا وقعت تاء الافتعال
بعد حرف من حروف
الاطباق وهى الصاد والضاد
والطاء والظاء وجب ابداله
طاء ككة و لك اصطر
واضطجع واطعنوا واططعوا
والاصل اصطر واضطجع
واطعنوا واططعوا فأبدل
من تاء الافتعال طاء وان
وقعت تاء الافتعال بعد
الدال والزاى والذال قلبت
دالا نحو ادان وازدد وادكر
والاصل ادان وازداد
واذنكر فاستثقلت التاء
بعد هذه الحروف فأبدلت
دالا وأدغمت الدال فى
الدال (ص)

(فصل فى أمراء مضارع
من كوعد
احذف وفى كعدة ذلك
اطرد

وحذف همز أفعل استمر فى
مضارع وبنيتى متصف
(ش) اذا كان الفعل
الماضى معتل الغاء كوعد
وجب حدف الغاء فى الامر
والمضارع والمصدر اذا
كان بالتاء وذلك نحو وعد
و يعد وعدة فان لم يكن
المصدر بالتاء لم يجز حدف
الغاء نحو وعد وكذلك

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٢٠٩) قولك في أكرم يكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
لحذف الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت ظلت في ظلت
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقلا

(ش) اذا أسند الفعل

الماضي المضاعف المكسور

العين الى تاء الضمير أو نونه

جار فيه ثلاثة أوجه أحدها

اتمامه نحو ظلت أفع. ل

كذا اذا عملته بالنهار

والثاني حذف لامه ونقل

حركة العين الى الماء نحو

ظلت والثالث حذف لامه

وابقاء فائه على حركتها

نحو وظلت وأشار بقوله

وقرن في اقررن الى أن

الفعل المضارع المضاعف

الذي على وزن يفعل اذا

اتصل بنون الاناث جاز

تخفيفه بحذف عينه بعد

نقل حركتها الى الفاعل وكذا

الأمر منه وذلك نحو

قولك في يقرن يقررن وفي

اقررن قرن وأشار بقوله

وقرن نقلا الى قراءة نافع

وعاصم وقرن في بيوتك

بفتح القاف وأصله اقررن

من قر لهم قر بالمكان يقر

بمعنى يقر حكاية ابن القطاع

ثم خفف بالحذف بعد نقل

الحركة وهو نادر لأن هذا

كعدة وصلة وثقة وثقة فاصلا وعدو وصل ووثق ووثق بكسر فسكون حذفت فاؤها جلا على مضارعها
كأمر ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة وبها قرى عشاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذ الفهم في صلة ثم أتى بالتاء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلافا لافراء أو ما قوله * وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا * فخرج على أن عدا جمع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة وجهة لكن قال الفارسي
لا شذوذ في وجهه لأنها اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه أنه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له إذا لموجب للحذف الأصل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
واتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهة (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على
أصول الثلاثي لتصيرها باعيا كهمزة أكرم وآمن بالمداد أصاها كرم كظرف وآمن كفرج أما الهمزة
الأصلية في نحو كل وأخذ وآمن بشد الميم فلا تحذف بل تقاب ألفا في نحو كل رواوفي نحو آمن أو تحذف
كأعلم عاصم وأما همزة أفع فلز يادتها تحذف في المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان في كلمة
وجل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي بوزن يدرج
لأن حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأمرها وكذا مؤكرم بوزن مدرج فحذفت الهمزة للمصر
ويستعمل أثباتها في ضرورة كقوله * فانه أهل لأن يؤكرما * أو ندور كقولهم أرض مؤرنة بكسر
النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنب إذا خاظ صوفه بوبر الارانب والقياس مرنبة كمكرمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الظاهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (تنبيه) لو أبدلت همزة
أفعل هاء كبراق في أراق أو عينا كعنه لابل في أنه لم تحذف لعدم مقتضى الحذف ففتح قول هراق
يهرق فهو مهران ومهران بفتح الهاء في الكل وعنه لعنه الح (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني
بالفتح عطف عليه واستعمل الأخير فألفه للثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
لحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعمال قوله أو هو فاعل محذوف بدل عليه استعماله وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للاطلاق هذا ما يفيد صنيع الشارح كالآشمووني (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أما الزند عليها فيتعين اتمامه نحو أقررت وشذأ حسبت في أحسبت وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ما عينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج مفتوحا فيتعين اتمامه لعدم ثقله نحو حالات
رشذمت في مهمم (قوله والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح السكاكية وذهب في التسهيل الى أن
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول
من قولي المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الأولى وقرن
بكسر القاف مقولا للهم من الراء وكذا اقرن لأنه من قرر بالمكان يقرر كضرب بضرب فلما اجتمع مثلاًن
أو لم يكسر حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقيـل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الغاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجع الأول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أي استقرهم لم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاه ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطرد كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في السكاكية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مفاد المتن وصرح السكاكية وظاهر التسهيل
عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وأنه لم يرد

التخفيف التماهول للكسور العين

الاف لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب
الشلوبين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم ﴿الادغام﴾
هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت
الجماع في فم الفرس ودغمته بالتشديد أي أدخلته واصطلاحا لا تيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج
واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه
داخل فيه وخرج بالمخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس بمن مخرج ما بعده والادغام يكون في
المثاليين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومراؤه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
الليننة واقتصر الناظم على ادغام المثاليين في كلمة لانه اللاتقي بالتصريف وأما اللاتقي بالقراءة فهو أعم (قوله
أول مثاليين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فمزه لقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين
كلمة بسكون اللام للوزن (قوله لا كمثل) عطف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
(قوله صغف) جمع صغفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة (قوله وذال)
بضمين جمع ذلول بالمجعة ضد الصعوبة (قوله وكال) بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر فريقي بخاط
كالبيت ويسمى في عرفنا بالناموسية تصريح (قوله وللب) بفتحتين وموحدتين موضع القلادة من
الصدر ويطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الحمار ليمنع الرجل بالمهمة من التأخر وعلى ما استدق من
الرمال (قوله كجسس) بضم الجيم وشدا السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جسس الشيء إذا لمس يده أو من
جسس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله
مضاف الياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة إلى الهاء وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد
أفصح فن أوتى (قوله كهيل) فعل ماض زيدت فيه الياء لاحاقه بدحرج ومصدره هيلة كدحرجة
و يقال فيه هل تهيللا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كاسم في البسملة (قوله اذا تحرك المثاليان)
أي كل منهما فخرج ما إذا سكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظلال أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدغم
فيه وكذا ان عرض تحريكه كاسم أي في اخصص أي أما إذا سكن أول المثاليين فيجب ادغامه الا اذا كان
هاء سكنت لان الوقف عليها منوي ولذا ضمت قياسا ادغام ورش ماله هلك أو كان همزة مفصولة من فاء
الكلمة كام يقرأ أحد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسالك ورأس بوزن فعال
مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو كان مدة في الآخر فلا بدغم لثلاث يذهب المد كي عطى يأمر ويدعو
واقف بخلاف اللين غير المد فيدغم كخشوا واقدا وكذا المد في غير الآخر كغز وأصله مغز وروا غمز زوال مدته
لقوة الادغام فيه (قوله في كلمة) خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
لا يكونا همزتين كقرا آية فان ادغامه ردى كاسم وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان
خذ العفو وأمر بالشمس سرا فان ادغام ذلك يمتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على
غير حده وصلوا قرأه أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولو سلم عدم تواتره فنقل
القراء أثبت وهو شاذ قياسا ثابت نقلا (قوله ان لم يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الح وتترك عدم التصدير قد كره
الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتح تحتين على ترتيب
قوله صغف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وزنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) ﴿الادغام﴾
أول مثاليين محركين في
كلمة ادغم لا كمثل صغف
ودلل وكل وللب
ولا كجسس ولا كاخصص
ابى
ولا كهيل وشدا في أل
ونحوه فك ينقل فقبل
(ش) اذا تحرك المثاليان في
كلمة ادغم أو لم يكن ثانيهما
ان لم يتصدرا أو لم يكن ما هما
فيه اسما على وزن فعل أو
على وزن فعل أو فعل أو
فعل ولم يتصل أول المثاليين
بعدهم ولم تكن حركة
الثاني منهما عارضة ولا
ما هما فيه ملحقا بغيره فان
تصدرا فلا ادغام

كسدون وكذا ان وجدوا أحدهما سبق ذكره فالاول كصفت ودرر والثاني كذال (٢١١) وجدوا الثالث كمال ولم والرابع

كطال وللب وكسجس جمع جاس والسادس كاخمص ابى فنقلت حركة الهجزة الى الصاد وحذفت الهجزة والسابع والخامس كهمال أى أكثر من قول لاله الا الله ونحو قرد ومهد فان لم يكن شئ من ذلك وجب الادغام نحو ورد وذن أى بخل واب والاصل ردد وضن وللب وأشار بقوله وشذ فى آل ونحوه فك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك فى ألفاظ قياسها وجوب الادغام فجعل شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه نحو ال السقاء اذا تغيرت رائحته ولحت عينه اذا التصقت بالرمص (ص) وحى افسكك واذهم دون حذر

كذلك نحو تنجلى واستمر (ش) أشار فى هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحى ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريرهما نحو حى وعى فيجوز الادغام نحو حى وعى فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يحز الادغام اتفاقاً نحو ان يحى وأشار بقوله كذلك نحو تنجلى واستمر الى ان الفعل

الفعل لكن لم يدهم تحفته وللتنبية على فرعية الادغام فى الاسماء وقوته فى الافعال حيث أدهم موازن لب من الافعال كرددون الاسماء (تنبيه) مر ان أوزان الاسم الثلاثى اثنا عشر منها ثلاثة سا كنة العين مع تثلث العاء فلا يمكن اجتماع مثليين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودر فلاسكون أول المثلين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمنع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلته مع انه لم يسمع مضاعفاً يبقى ثلاثة وهى مثال كتف وعضاد وتل بضم فكسره فذه بوزن الفعل وليست فى الخفة كالجب فكذا أدهم الجهور وأولها أدهم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل فى الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام فى الكل لكن بفتح الراء فى الاولين وضمها فى الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثلين المتحركين فى كلمة لا يدخل فى شئ من أوزان الاسم الثلاثى الا فى ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كسدون) بدالين مهملةتين وهو اللعب ويقال ددا كفتى ودد كسهم وانما لم يدهم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعذر الابتداء به وهجرة الوصل لا تجتلب الا فى أشياء مخصوصة ليس ههنا منها الا اذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سبأى (قوله ودرر) جمع درة وهى اللؤلؤة العظيمة (قوله وجد) بضم تين جمع جديد اما جد كصفت فجمع جدة كصفة وهى الطريق فى الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والتشديد وهى الشعر المجاوز شحمة الاذن تصرح بعبارة المصباح الشعر بلم بالتسكب أى يقرب (قوله كطال) هو ما شخض من آثار الديار (قوله كسجس) انما وجب فكك لثلاثتى فيه سا كنان (قوله والسادس) أى ما حركه تانى مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتماد بالعارض فكأنه سا كن ولا ادغام عند سكون تانى المثلين كما مر (قوله والسابع) أى المالحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه اللاحق بزانة قبل المثلين كياء هيال للاحقه بدحرج أو باحد المثلين كاحد مثلى جلب للاحقه بدحرج وقد دللنا على الغلب ومهد علم امرأة الملحقان بجعفر وانما وجب فكك ذلك لثلاثتى ما فصد من اللاحق (قوله وضن) بالمهجمة والنون من بابى نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أى كضرب وضن كضرب وللب كضرب (قوله وأشار بقوله وشذ الخ) ههنا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فسكته العرب شذوا فلا يدهم كالا يفك غيره قياساً عليه (قوله أل السقاء الخ) وزن فرح وكذا أللت اسنانه اذا فسد منبهتها والاذن اذا رقت والسقاء بالكسر والماء يوضع فيه الماء واللبن والذى لخصوص الماء فربما لخصوص اللبن وطب وللسمن نحى كفى المصباح (قوله ولحت) بمهملتين كفرح أما بالخاء المهجمة فدهم كفى المصباح والمصباح ١ يقال لحت عينه كثر دمه هاؤ ذكره الاشمونى مفكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالرمص) قال الجوهري الوسخ المتجمع فى الموق ان سال فهو غمض بنين مهجمة أو جسد فرمص بفتح حين فيهما وبقي مما سمع فكك قولهم دب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا ثبت الشعر فى جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوبه وضربت الارض كفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقطط الشعر كفرح اذا اشتدت جعودته ويدهم أيضاً ومششت الدابة كفرحت اذا برز فى ساقها أو ذراعها شئ دون صلابة العظم وعززت الناقة ككرمت كفى القماموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد فى الشعر مفكوكا من غير هاء من الضرورات كقول أبى التيجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادهم) بشد الدال فعل أمر من ادهم شدد او فعوله مخدوف وهو ضمير حى وليس تناز علان المصنف لا يراه فى المعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افسكك وادهم أى لا تخش بأسافى واحدهم ما الورودهما (قوله فيجوز الادغام) أى نظرا الى انهما مثلاً فى كلمة وحركة تانينهما أصلية

المبتدأ بتاءين مثل تنجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظر الى ان المثلين مصدران ومن أدهم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم فانه لا وجود له فيه

وكذلك قياس تاءى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثليين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثليين إلى الساكن
نحو ستر يستر ستارا (ص)
وما يتأين ابتدى قد
يقتصر

على تاء كتيين العبر
(ر) في تعلم وتنزل
وتقبين وحوها تعلم وتنزل
وتبين بحذف إحدى
التامين وإبقاء الأخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى نزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث مدغم فيه
سكن
لكنه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالات ما حدثت وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) إذا اتصل بالفعل
المدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن آخره فيجب
حينئذ الفك نحو حالات

وحلانا والهندات حلان فإذا
دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحلل ومنه قوله تعالى
ومن يحلل عليه غضبي ومن
يرتد منكم عن دينه

والفك لغة أهل الحجاز
الادغام نحو لم يحلل ومنه قوله
تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الأمر نحو حلل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي
دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحيى ورأيت محييا لعروض الحركة بالعامل
وكل منهما فصيح مقروء في المتواتر وسكن الفك أجود وأعمل المصنف أشار لذلك بتقديمه (قوله فيقول
التحلي الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تتجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا
والذي ذكره الشرح أن الفعل المقتض بتأين أن كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال أتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في الشكل وتابع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وإن كان مضارعا كتبت كرم يجوز ادغامه إلا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا يتجملوا
تسكان تميزا لهم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشبهى بالاستدراك
أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها ونهايك بن قال طاعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه إلا ثلاث
مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً لأنه ثقة لسكن قال يس نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل لا رغبة
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشدة التاء مكسورة وأصله يستر كيف تعمل فقلت
تاء الأولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استقارا
كافتعالا نقلت كسرة التاء الأولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما متر الذي يوزن فعمل مضاعف
العين مضارعه يستر بالضم ومصدره تستر كتكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والأفوهو كثير جدا في القرآن وغيره كما في الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم ملة فيهما كسيرة
وسد بمعنى الاتعاظ والتذكر تصريح (قوله بحذف إحدى التامين) أي لثقل اجتماع المثليين ولا سبيل
إلى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف أحدهما وهي الثانية عند سبويه
والبصريين لحصول الثقل بها الأولى عند الكوفيين وهشام لأن الثانية لمعنى كالطاعة وحذفها يخل به
ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مضمر الرفع أي
أول المثليين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لا يكونه على لسكن وقوله بمضمر الرفع أي
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكنون لثاني المثليين أما لانهاله
بضمير رفع أو الجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيها ما وأما
المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلاد مثلاً بالضم وكذا بمعنى فككت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين وبهما قرئ في جعل عليكم غضبي ومن يحلل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أي لعدم الادغام بسكون ثاني المثليين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو أن تمسكهم أغصص من صوتك ولا تمن
فرد المثنى بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكنون ثاني المثليين نظرا
إلى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وحل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكي الكسائي إثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير إذا لم يتصل بالفعل وأوجع كردا أو ياء مخاطبة كردى أونون تأكيد كردن والأوجب الادغام
عند السكك لا بقاء الفعل على هذه العلامات فثاني مثليه متحرك لم يعرض له سكنون حتى يفك (تنبيه)
إذا اتصل بآخر الفعل المدغم من الجزم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردا ولم يردا أو هاء الغائبة
وجب ضممه كرده ولم يرد لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد ولها الالف والواو وحكى نعلب التثنية

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مدحه وغطه وحكى الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثروا يكسره كذا تقوم بالكسر لانها حركة لالتقاء الساكنين وبنوا أسد فتحة تحفيفا وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بافت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أفكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة مطلقا أي في مضموم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كعوض وهولغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخصيص وهولغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر وعوض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعول) أي بكسر العين في قولك أفعول به بخلاف ما أفعوله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد العمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأمر الخ) أي فهذا البيت استدراكه على قوله وفي شبه الجزم تخيير الساكن استثناء أفعول انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر واستثناءه لم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كلها وعلوها الخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فنلزم لفظا واحدا للفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل لهم شهداءكم والقائلين لاخوانهم لم اليانا (قوله يجب فكه) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجاع العرب فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التثنية واادغامه) أي باجاء أيضا ككافي شرح الكافية فلم يقل فيه هاهم بالفك تحفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من هاء التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شئ منه أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك اليانا خذفت الالف من هاء تحفيفا وقال الخليل ركبت هاهم الم أصله قبل ادغامه خذفت همزته للوصل وألف هاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد فنقلت حركة الهزمة للام الساكنة قبلها فصار لهم ومنه البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالترام فتحة حتى مع هاء الغائب نحو هاهم ولا يضم تبعها لها وكذا ان اتصل به ساكن ككلم الرجل وحكى الجرجي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كلها واهملوا واهلهم بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هاهم بالفك وزعم الفراء ان الصواب هاهم بن زيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظا لفتح ميمه وحكى عن أبي عمرو انه سمع هاهم بن زيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعهم) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظموه انك أن توفعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أولتا ويلها بالمتن أو المؤلف مثاقيل وقوله يجمعهم يقتضي ان ما في هذا المتن كاهم من كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قدم ان التسمية بالنائب عن الفاعل و بالبدل المطابق من مخترعاته فلا حسن على تسليم الافتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا أو باعتبار الاغراب ولك منع الافتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فنذكر (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فرفعها فاعل لائبه على الراجح كما مر في أبيية المصادر وانما يلزم ذلك في عنى اذا كان بمعنى اهتم كما هتار بناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عنى عنى كرمى يرمى عناية اما عنى عنوا من باب فعم بمعنى خضع وذل وعنوا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)
وفك أفعول في التعجب التزم
والترام الادغام أيضا في لم
(ش) لما ذكر ان فعل
الأمر يجوز فيه وجهان
نحو احلل وحلل استثنى
من ذلك مسئلتين احدهما
أفعل في التعجب فانه يجب
فكه نحو أحب بزيد
وأشدد بدياض وجهه
والثانية لم فانهم التزموا
ادغامه والله سبحانه وتعالى
أعلم (ص)
(وما يجمعهم عنيت)

الشيء قهراً أو صلحا وعنى كرمى يرمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى بمعنى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل مصباح (قوله قد نكل) بثلاث الميم الكسر أضعف والفتح أفصح وأولى هذا سلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والسكال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتميم وفى اصطلاح البديع التكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى فى كلام يؤهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة نهى

والتميم أن يؤتى فى كلام لا يؤهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما النسكته كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه أى الطعام أما إذا كان المعنى لاجل حب الله فلا يس من هذا القبيل وكقول زهير من يلقى يوما على علاته هرما * يلقى السماحة منه والناسخا خلفا

فقوله على علاته أى مع احتياجه أفاد المبالغة فى وصفه بالجوهر اذ هو مع الاحتياج أباح منه مع عدمه (قوله نظما) حال من الهاء فى مجمع كافى الاشمونى أى منظوما وفيه الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد نكل فالأولى كونه حالا من الضمير فى كل وهى حال موطن لما بعده لا نفهام كونه نظما من قوله وما يجععه عنيت مع قوله فيما سبق وأستعين الله فى ألفيه اذا لا لفيه لا تكون الانظما ويصح كونه تمييزا محولا عن فاعل ككل فيبقى على مصدريته وهو موطن أيضا ويرجع هذا بأن مجى المصدر حالا مع كثرة سماعى ويرجع الأول بان النظم عليه بمعنى المنظوم وهو أوفى باشتماله على جل المهمات وباحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله على جل الخ) متعلق باشتمل من اشتمال الدال على المدلول وبالجملة صفة للنظما على الاقرب أو حال أخرى أو خبر آخر لما وكذا اجلة أحصى وفى ذلك اشارة الى أن قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف أى جل مقاصده ولم تصرف ما هنا الى ما هناك مع انه المناسب لكونه فى محل الحاجة بان يراد بالجل السكال مجاز الان هذا هو الموافق للواقع لتركه كثيرا من المقاصد والمهمات جمع مهم أى الاحكام المهمات أو مهمة أى المسائل لىكن يلزم على الثانى وصف جمع السكالة لغير العاقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما ان الأفصح فى غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة (قوله أحصى) فعل ماض بمعنى جمع وفاعله ضمير النظم والخلاصة مفعوله وبها اشتهر هذا المتن ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أى من معانيها ومن ابتداء ثبة أو حال من الخلاصة ومن تبعيضية ويمتنع كون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدما عن الخلاصة لما منع لفظى وهو أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى على الصحيح ومعنوى وهو تكذيب الحس له اذ فى كافية المصنف أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وأصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب تكاف بارد وحيدة نذ فال فى الخلاصة لا جنس لا لا يستغراق لتركه كثيرا من زبدها الان يراد المبالغة فى المدح كما يقتضيه المقام وجعل السيوطى ضميرا أحصى واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكميل فى عنيت الى الغيبة والكاف للتعليل فكانه قال جعت خلاصة الكافية فى هذا النظم لاني اقتضيت أى طلبت وأردت غنى كل طالب اذ هم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العريبة والكافية اكبرها تقصر عنها هم كثيرا من الناس فلا يحصل بها ذلك (قوله كما اقتضى) مامصدرية واقتضى اما بمعنى أخذ فالمراد بالغنى القدر المعنى أو بمعنى استلزمه فالمراد به المصادر والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى أحصى هذا النظم الخلاصة احصاء كقضاء الغنى أى أخذ القدر المعنى من مسائل أو كما استلزمه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السرور والنفع فى كل وانما شبهه الاحصاء بالاقتضاء لانه أقوى منه اذ يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها الخلاصة دون العكس لا احتمال احتياجهم الى زيادة على الخلاصة على ان الكاف تأتى للجرد التشرىك بين شيئين فى أمر بلا اعتبار كون المشبه به أقوى كقولك كل من زيد وعمر وكصاحبه أفاده

قد نكل

نظما على جل المهمات

اشتمل

أحصى من الكافية

الخلاصة

كما اقتضى غنى

الصمان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويترب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
 والقصر الاستغناء كما هنا وبالكسر والمد التغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كافي
 الفارضى أى كما اقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخلل
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جملة وما يجمعه الخ أى بسبب
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجل أن أجز ذلك ويمنه في البدء والختام
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خيرينى) بدل من محمد
 لانت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيلا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مضى ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من
 الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لم استعارة نصر بحجة والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق
 البياض فى كل فيكون تلميحاً لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر
 الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدراً واهم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم
 افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذاً لان المقام للدمع ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
 دائماً الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاختصاصه
 فأحمد الله مصليا على
 محمد خيرينى أرسله
 وآله الغر الكرام البرره
 وصحبه المنتخبين الخيره

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ افعال المصدر
١٢٦	٢٤ افعال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التثنية
١٤٤	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ العطف
١٦٩	٦٠ عطف النسق
١٧٥	٦٨ البدل
١٧٩	٧١ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التحذير والاغراء
٢١٠	٨٩ أسماء الأفعال والاصوات
	٩٢ نونا التوكيد

